

تذكرة لطلاب
١٤٥٠
٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٣٣١



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية الدراسات العليا والدراسات الإسلامية
مركز الدراسات العليا الإسلامية للدراسات الإسلامية

حضره الدكتور



أحكام حوادث المرور في الشريعة الإسلامية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

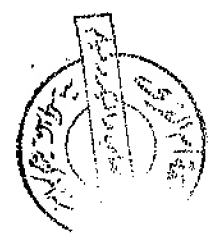
للعلم

الطالب محمد علي مشيت القحطاني

أشراف

فضيلة الدكتور عمزه حسين الفخر

٢٠٠٣٤٣٣



١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الله
بسم الله

شكر وتقدير

أحمد الله على نعمه التي لا تحصى وأعظمها نعمة الإسلام ،
وأشكره على ما متع به من الصحة والعافية ، وما امتن به من الأمن والرخاء ،
وما وفق إليه من إتمام هذه الرسالة ، سائلا إياه أن يجعلها خالصة
لوجهه الكريم .

ثم إنني أتوجه بأخلص التقدير والعرفان بالجميل لجامعة أم القرى
بفروعها المختلفة ومنها مركز الدراسات العليا الإسلامية المسائية ، على
ما أتاحت لي من فرصة مواصلة التعليم .

ولأستاذي الكريم وشيخي الفاضل الدكتور حمزة حسين الفهر
خالص الشكر وعظيم الامتنان لقاء ما بذل في الإشراف على هذه الرسالة
من جهد وما تفضل به من توجيه ونصح ، فجزاء الله عني خيرا الجزاء ،
وأصلح له في عقبه وجعل له لسان صدق في الآخرين .

كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير لكل من أسهم في انجاز
هذه الرسالة ، جزى الله سبحانه وتعالى الجميع عني خيرا الجزاء .
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل ،،

المقدم



بسم الله الرحمن الرحيم

- ٦ -

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فقد خلق الله سبحانه وتعالى البشرية لمهمة عظيمة وجليلة وهي عبادته ، ونيل ما سواه . قال تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإانس إلا ليعبدون ﴾ ^(١) . ولما كانت المهمة عظيمة والغاية نبيلة هيأ الله جل جلاله للبشرية من الوسائل ما يكفل لها القيام بهذه المهمة على أكمل وجه وأتمه ، ومن جملة ذلك ما منحهم من النعم في قوله تعالى : ﴿ والآنعام خلقها لكم فيها دفاً ومنافع ومنها تأكلون . ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون . وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالفيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم ﴾ ^(٢) .

والقرآن إذ يعرض هذه النعمة إنما ينبه إلى ما فيها من تلبية لضرورات البشر وحاجاتهم وأشواقهم .

ولم يقتصر فضل الله على عباده بخلق الأنعام لهم ، وإنما خصهم بصنف آخر مما خلق تبارك وتعالى فقال : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ﴾ ^(٣) ، فبين المقصد الأكبر من الخيل والبغال والحمير وهو الركوب والزينة مع أنها تستعمل في غير ذلك كالحمل .

(١) سورة الذاريات آية ٥٦ .

(٢) سورة النحل الآيات ٥ - ٧ .

(٣) سورة النحل آية ٨ .

وعد أن بين سبحانه وتعالى ما امتن به على عباده من نعمة خلق الأنعام للأكل والحمل والجمال ، وخلق الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة ، عقب ذلك بقوله : * ويخلق ما لا تعلمون * ليظل المجال مفتوحا في التصور البشرى لتقبل أنماط جديدة من أدوات الحمل والنقل والركوب والزينة . (١)

ومصادقا لقوله تعالى : * ويخلق ما لا تعلمون * فقد استطاع الإنسان في هذا العصر بفضل ما منحه الله سبحانه وتعالى من تقدم علمي تقني صناعي أن يوجد وسائل جديدة للحمل والنقل والركوب والزينة كالقاطرات والسيارات والطائرات والدبابات والسفن العملاقة إلى جانب وسائل النقل التي ذكرها الله في كتابه .

وقد كثر استعمال الناس لوسائل النقل الجديدة حتى أصبحت من ضرورات الحياة التي لا غنى للإنسان عنها ، وذلك لما تتميز به من سرعة عالية يستطيع الإنسان بواسطتها الانتقال من مكان إلى آخر في زمن قصير جدا بالمقارنة بوسائل النقل القديمة ، ولما يتمتع به راكبها من راحة تامة أثناء استخدامه لها ، ولما تتميز به أيضا من سعة عظيمة ومقدرة كبيرة يستطيع بعضها - كالسفن والقاطرات - أن ينقل آلاف الأشخاص ، وآلاف الأطنان من البضائع من مكان إلى آخر دفعة واحدة .

وعلى الرغم من المنافع العظيمة التي يحصل عليها إنسان هذا العصر من وسائل النقل والمواصلات الحديثة وخاصة السيارة منها ؛ إذ بواسطتها يذهب حيث يشاء ، وينقل ما يشاء ، فإنها في ذات الوقت مصدر من مصادر الخطر الذي يهدد حياته ، ويرهق أعصابه في كل لحظة وحين ،

(١) انظر في ظلال القرآن لسيد قطب ج ٤٠ ص ٢١٥٩ - ٢١٦٠ (بتصرف كبير) .

لما ينجم عن استخدامها من حوادث مرورية كثيرة يذهب ضحيتها آلاف الأشخاص في كل عام؛ فقد أشارت الإحصاءات الرسمية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد المتوفين في العالم في عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م بسبب حوادث السيارات وحدها بلغ ثلاثمائة ألف شخص . وبلغ عدد المصابين أكثر من اثني عشر مليون شخص ، وبلغت قيمة الأموال المتلفة مائة بليون دولار أمريكي ، يخص دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته بليون دولار (١) ، وهذا مبلغ كبير بالنسبة لعدد السكان في هذه المنطقة .

وتشير الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للمرور في المملكة العربية السعودية إلى أن عدد الحوادث المرورية في المملكة بلغ في عام ١٤٠٤ هـ سبعة وعشرين ألفاً وثمانمائة وأربعين حادثاً . وبلغ عدد المتوفين في هذه الحوادث ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاثين شخصاً . وبلغ عدد المصابين واحداً وعشرين ألفاً وثمانمائة وخمسين مصاباً . وبلغ عدد المخالفات المرورية المضبوطة أكثر من مائة وواحد وعشرين ألف مخالفة (٢)

وإزاء هذه المشكلة الخطيرة وما صاحبها من ازدياد في عدد السيارات وكثرة الحوادث المرورية ، وتداخل ظروف كثيرة في الحوادث الواحد ، ووقوع كثير من المختصين والمحققين في حوادث المرور في الحرج لعدم ظهور أحكامها الشرعية ، أحببت أن أسهم بجهدي المتواضع في حل هذه المشكلة فتراجع لي أن أجعل أحكام حوادث المرور

(١) انظر أساليب تنظيم وإدارة المرور للدكتور عبد الجليل السيف

ص ١٧٠

(٢) انظر النشرة الإحصائية الصادرة عن الإدارة العامة للمرور بالمملكة

العربية السعودية لعام ١٤٠٤ هـ ص ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ .

في الشريعة الإسلامية موضوعا لرسالتني للماجستير .

وبتشجيع من أستاذي الدكتور حمزة حسين الفخر لبحث هذا الموضوع تقدمت بخطة البحث لمركز الدراسات العليا الإسلامية المسائية بجامعة أم القرى فووفق لي عليه .

وقيل أن أبين خطة البحث التي اتبعتها في كتابة هذا الموضوع أود أن أشير إلى أهم الجهود السابقة التي اطلعت عليها وهي تتلخص فيما يلي :

١ - بحث تحضيرى في حوادث المرور أعد من قبل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء بقاء على ما رآه مجلس هيئة كبار العلماء في دورته التاسعة المنعقدة بمدينة الطائف في شهر شعبان عام ١٣٩٦ هـ والذي تناول موضوع التصادم والانقلاب والدعس ولم يزد عن ذكر آراء العلماء في ذلك من غير ترجيح . وقد أفدت منه واعتبرته من المصادر المهمة لأن فيه عرضا لأقوال العلماء في مسائل حوادث المرور القديمة مع محاولة تقريبها إلى مسائل المرور المعاصرة .

٢ - مسئولية الإنسان عن حوادث الحيوان والجماد للأستاذ المساعد إبراهيم فاضل يوسف الدبو بكلية الشريعة بجامعة بغداد . وقد تناول فيه بعض أحكام حوادث اصطدام الدواب والسفن وقارن بينهما ما جاء في نظام المرور العراقي من عقوبات . وقد أفدت منه في موضوع أحكام حوادث اصطدام الدواب والسفن عند الفقهاء .

٣ - رسالة دكتوراه ، موضوعها أحكام الطريق في الفقه

الإسلامي للدكتور سليمان بن عبد الله بن سعد الدخيل تقدم بها إلى المعهد العالي للقضاء - بالرياض - في نهاية شهر شعبان من عام ١٤٠٢ هـ

- أي بعد مضي ثلاث سنوات من تسجيلي لهذا البحث - وقد حضرت مناقشتها ، وأهداني الباحث نسخة منها مكنتني من الاطلاع عليها . ومع أن هذه الرسالة جيدة في بابها حيث بين الباحث أحكام الطريق من الناحية العامة من حيث وصفه وتحديدده ومقدار عرضه وأحكام الارتفاق به في غير ما خصص له ، وفيما خصص له ، وما ينشأ عن ذلك من أضرار ، وبين أحكام حوادث وسائل النقل والمواصلات القديمة التي ذكرها الفقهاء مع المقارنة بين نظام المرور في المملكة العربية السعودية ، وبين ما جاء في الشريعة من أحكام ، إلا أنني وجدت بها تختلف كثيرا عن خطتي في البحث ونظرتي للموضوع ، لا أمور منها :

أ - اقتصار الباحث على بيان أحكام حوادث وسائل النقل والمواصلات الحديثة من الناحية العامة إلا ما ندر في بعض الجزئيات التي صدرت فيها فتاوى لبعض فقهاء العصر ، واكتفاؤه في هذا الصدد بما ذكره الفقهاء من صور لأحكام حوادث وسائل النقل والركوب القديمة ، بينما سيجد القارئ الكريم في هذا البحث أنني فصلت في أحكامها ، وبينت أقسامها وأنواع كل قسم منها ، مستشهدا في ذلك بما ذكره الفقهاء من علل وقواعد وأحكام لحوادث وسائل النقل والمواصلات القديمة ، مع تدعيم ذلك ببعض الصور التوضيحية التي تعين على بيان أسباب الحوادث وتحديد المسؤوليات مما يسهل بيان حكمها الشرعي .

ب - مع أن الباحث قارن المواد الواردة في نظام المرور بما جاء في الشريعة من أحكام وتوصل إلى أن قواعد السير في النظام لا تخالف أحكام الشريعة في شيء ، إلا أنه أغفل ذكرها أثناء كلامه على حوادث وسائل النقل الحديثة ، بينما سيجد القارئ أنني بينت أحكام حوادث المرور التفصيلية من خلال ما ورد في النظام من قواعد تنظيمية ، لأنها هي المعتمدة في الوقت الحاضر في تحديد اتجاه السير على الطريق والآداب التي يجب على كل



مستعمل للطريق أن يتقيد بها أثناء ارتفاعه بالطريق سواء كان سائقاً أو راكباً أو ماشياً .

ج - عدم تعرض الباحث بالدراسة لأنواع الجناية في الشريعة الإسلامية مع أن الفقهاء رحمهم الله حينما تكلموا على أحكام حوادث المرور اعتبروها ميداناً عملياً لتطبيق الأفعال الجنائية .

د - لم يتعرض الباحث لبيان أسباب الحوادث المرورية وما ينشأ عنها من أخطار . وفي نظري أن هذا الجانب من أهم المواضيع التي ينبغي لكل باحث في شؤون المرور أن يتعرض لها بالدراسة لما لها من أهمية في تحديد المسؤولية الجنائية . وسيجد القارئ أنني تعرضت لها بالدراسة العملية المقرونة بالجداول والبيانات والقواعد الرياضية التي تعين المحقق على اكتشاف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وقوع الحادث المروري ، ومن ثم تحديد مسؤولية كل مشارك في وقوع الحادث .

ومع كل ما ذكرته من المقارنة بين بحث الزميل سليمان وموضوعات هذه الرسالة ، إلا أنني أفدت كثيراً من رسالته خصوصاً فيما يتعلق بموضوع الكفارات والتعازير .

الطريقة التي اتبعتها في البحث :

بعد أن اعتمدت الخطة المبدئية للبحث من قبل مجلس الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، شرعت في البحث متبعا الخطوات التالية :

١ - قمت بدراسة ميدانية حول حوادث المرور ، وذلك للتعرف على طبيعة هذه الحوادث وأنواعها ، وكيفية وقوعها والأسباب التي أدت إلى وقوعها . وقد شملت الدراسة عدداً من الأمور منها :

أ - الاطلاع على كثير من ملفات الحوادث المرورية التي حُكِمَ فيها في مناطق متعددة من المملكة .

ب - الاتصال بعدد كبير من ذوي الاختصاص في مجال

التحقيق في حوادث المرور وذلك للوقوف على آرائهم في

هذا الموضوع .

ج - الاطلاع على كثير من الكتب والدراسات الحديثة التي تناولت المشكلة المرورية وأبعادها سواء كانت عربية أو أجنبية .

٢ - بعد أن وقفت على طبيعة الحوادث المرورية وتعرفت على أنواعها والأسباب التي تؤول إلى وقوعها ، قمت بما يلي :

أ - درست كتب الجنائيات وأبواب الضمان وغيرها في مصادر الفقه الإسلامي المعتمدة ، وذلك للتعرف على أنواع الجنائية في الشريعة ، وصفات الأفعال الجنائية ، وعلى ما ذكره فقهاء الإسلام من أحكام وقواعد وعلل شرعية لحوادث التصادم والصدم والدعس والانقلاب والسقوط التي كان يتعرض لها الناس ووسائل النقل والركوب في زمنهم .

ب - قمت ببيان أحكام حوادث الصدم والتصادم والدعس والانقلاب والسقوط التي يتعرض لها الناس والدواب والسيارات والمركبات الأخرى في هذا العصر ، وذلك بتخريجها على ما شابهها من أحكام حوادث وسائل النقل القديمة التي أبان الفقهاء أحكامها .

ج - إذا لم أجد للفقهاء حكماً في مسألة ما ، بينت حكمها في ضوء المقاصد الشرعية والعلل والقواعد التي يذكرها الفقهاء .

د - لم أغفل ما ذكره فقهاء العصر من فتاوى وأحكام لبعض حوادث المرور ، خصوصاً فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١) رحمه الله .

- هـ - رجعت كثيرا إلى نظام المرور ولوائحه التنفيذية وبخاصة ما يتعلق بحوادث المرور وأنظمة السير واجتهدت كثيرا في ربطها بالأصول الشرعية .
- و - زودت البحث بجداول إحصائية ورياضية ورسوم توضيحية استقيتها من مصادر متعددة عربية وأجنبية تعين على بيان أسباب الحوادث وتحديد المسئوليات مما يسهل بيان حكمها الشرعي .
- ٣ - قمت بتخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية إلا ما لم أجد مصدره الأصلي أولم يذكره مصدر فأنني أعزوه إلى الكتاب الذي ذكره وأبين ذلك في الهامش مع بيان درجة الحديث أو الأثر الوارد .
- ٤ - قمت بالترجمة للأعلام الواردة في الرسالة ممن له رأى أو اختيار من الفقهاء من غير الصحابة والأئمة الأربعة لشهرتهم .
- ٥ - زودت الرسالة بفهارس تفصيلية للموضوعات والآيات والأحاديث والأعلام والمصادر .

وقد اقتضت طبيعة البحث ترتيبه على النحو التالي :

يتكون البحث من مقدمة وابين وخاتمة :
المقدمة : في بيان سبب اختيار الموضوع والجهود السابقة فيه ومنهجى الذى اتبعته في البحث :
الباب الأول : في آداب الطريق في الشريعة وأسباب الحوادث المرورية وأنواع الجناية .

ويشتمل هذا الباب على تمهيد وأربعة فصول :

التمهيد : في التعريف بالطريق وذكر أسمائه وأقسامه .
الفصل الأول : في آداب الطريق في الشريعة الإسلامية .
الفصل الثاني : في بيان أحكام الارتفاق بالطريق في غير ما خصص له وما ينشأ عن ذلك من أضرار .
الفصل الثالث : في قواعد السير في نظام المرور ، وأسباب الحوادث المرورية .

الفصل الرابع : أنواع الجناية في الشريعة الإسلامية .

الباب الثاني : في أنواع الحوادث المرورية وأحكامها في الشريعة الإسلامية .

يشتمل هذا الباب على خمسة فصول هي :
الفصل الأول : في أحكام حوادث التصادم .
الفصل الثاني : في أحكام حوادث الدهس والصدم التي يتعرض لها المشاة من قبل الدواب والسيارات والمركبات الأخرى التي تسير على الطرق .
الفصل الثالث : في أحكام حوادث الانقلاب والسقوط وما تشيـره السيارات والمركبات الأخرى من غبار وحجارة أثناء سيرها في الطريق .

الفصل الرابع : في أحكام حوادث المرور التي تتعرض لها السيارات

بسبب الدواب والمواشي .

الفصل الخامس : في العقوبات المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته .

الخاتمة : في أهم نتائج البحث .

وأخيرا ، فهذا جهد المقل ، بذلت فيه ما في وسعي للوصول إلى الصواب ، فما كان

صوابا فبفضل الله وتوفيقه ، وما كان من خطأ فمن نفسي

ومن الشيطان ، والإسلام منه براء ، واستغفر الله ، ورحم الله من أهدى إلي

عيوبي ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

الباب الأول

آداب الطريق في الشريعة وأسباب الحوادث اللوائية وأنواع الجنائية

يشتمل هذا الباب على تمهيد وأربعة فصول :

التمهيد : في التعريف بالطريق وذكر أسمائه وأقسامه .

الفصل الأول : آداب الطريق في الشريعة الإسلامية .

الفصل الثاني : بيان أحكام الارتفاق بالطريق في غير ما خصص

له وما ينشأ عن ذلك من أضرار .

الفصل الثالث : قواعد السير في نظام اللور وأسباب الحوادث اللوائية .

الفصل الرابع : أنواع الجنائية في الشريعة الإسلامية .

التمهيد :

في التعريف بالطريق وذكر أسمائه وأقسامه .

التمهيد : في التعريف بالطريق وذكر أسماؤه وأقسامه :

لما كان الطريق هو المكان الذي تقع فيه الحوادث المرورية
كان لا بد من التعريف به وذكر أسماؤه وأقسامه ، وهذا ما سأقوم به
في هذه المقدمة .

تعريف الطريق في اللغة وذكر بعض أسماؤه فيها :

الطريق لغة : السبيل الذي يطرق بالاً رجل ، أى يضرب .
قال تعالى : * فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً * (١) . وعنه
استعير كل مسلك يسلكه الإنسان في فعل محمود كان أو مذموماً (٢)
قال تعالى : * ويذهباً بطريقكم المثلث * (٣)

والطريق يذكر ويؤنث . تقول : الطريق الأعظم والطريق
العظمى (٤) . وجمع طريق : طرق ، بضمين ، وجمع الجمع : طرقات ،
وقد جمع على لغة التذكير : أطرقه . ومعنى طرقت الطريق : سلكته ،
واستطرقت إلى الباب : سلكت طريقاً إليه . (٥)

والطارق : السالك للطريق ، لكن خص في التعارف بالاتي

-
- (١) سورة طه آية (٧٧) .
(٢) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، مادة (طرق)
ص ٣٠٣ . باب القاف فصل الطاء .
(٣) سورة طه آية (٦٣) .
(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، باب القاف
فصل الطاء ج ٤ ص ١٥١٣ ، لسان العرب لابن منظور ٥٨٧/٢
تاج العروس للزبيدي باب القاف فصل الطاء ٤٢٠/٦ .
(٥) المصباح المنير للفيومي ، مادة (طرق) ج ٢ ص ٣٧٢-٣٧١ .

ليلاً ، وعبر عن النجم بالطارق لاختصاص ظهوره بالليل (١) . قال تعالى :
* والسماء والطارق * . (٢)

وقد ورد للطريق عدة أسماء في اللغة ، بعضها مرادف له في
المعنى ، والبعض الآخر مختص ببعض صفاته منها :

١ - السبيل كما مر . وهو يذكر ويؤنث ، قال تعالى : * قل
هذه سبيلي * (٣) فأنت ، وقال : * وإن يروا سبيل
الرشد لا يتخذوه سبيلاً * (٤) فذكر (٥) والجمع على
التأنيث : (سُبُلٌ) ، وعلى التذكير : (سُبُلٌ) (٦) .
(والسابلة من الطرق : المسلوكة ، والقوم المختلفة عليها ،
وأُسبلت الطريق : كثرت سابلتها) (٧)

٢ - الشارع . وهو : (الطريق الأعظم) (٨) الذي يسلكه
الناس عامة . وهو فاعل بمعنى مفعول ، مثل طريق قاصد ،
أى مقصود . والجمع شوارع . (٩)

-
- (١) انظر المفردات للراغب الأصفهاني ص ٣٠٣ .
(٢) سورة الطارق آية (١) .
(٣) سورة يوسف آية (١٠٨) .
(٤) سورة الأعراف آية (١٤٦) .
(٥) انظر الصحاح للجوهري باب اللام فصل السين ١٧٢/٥ .
(٦) انظر المصباح المنير ، مادة (سبل) ج ١ ص ٢٦٥ .
(٧) القاموس المحيط للفيروز آبادي باب اللام فصل السين ٣٩٢/٣ .
(٨) مختار الصحاح للرازي ، مادة (شرع) ص ٣٣٥ .
(٩) انظر المصباح المنير ، مادة (شرع) ج ١ ص ٢٦٥ .

ومن الصفات التي يختص بها الشارع ، قيل إنه لا يكسبون
إلا ببنيان وإلا نافذاً . أما الطريق فيكون ببنيان وصحراء .
ونافذاً وغير نافذ . (١)

٣ - السكة . وهي (الطريق المستوى ، وبه سميت سكة البريد) (٢) .
وتطلق على الزقاق . وقيل : (إنما سميت الأزقة سكة
لأصطفاف الدور فيها كطرائق النخل . والسكة أوسع من
الزقاق . (٣)

٤ - الزقاق . وهو (طريق نافذ وغير نافذ دون السكة) (٤) ،
يذكر ويؤنث . قال الأُفخس : أهل الحجاز يؤنثون الزقاق
والطريق والسبيل والسوق والصراط ، وتميم تذكر (٥) . وجمعه :
(زُقَان) و (أَزِقَة) مثل حوار وحواران وأحورية . (٦)

٥ - الخط . قال في القاموس : (الخط : الطريق الخفيف في
السهل) (٧)

-
- (١) انظر الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني ،
مع حاشيته للبجيرمي ج ٣ ص ٨٢ ، نهاية المحتاج للرملي
ج ٤ ص ٣٢٩ ، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ج ٢ ص
١٨٢ .
- (٢) لسان العرب لابن منظور باب الكاف فصل السين ١٧٣/٢ .
- (٣) المصدر نفسه .
- (٤) المصدر نفسه - باب القاف فصل الزاي ٣٤/٢ .
- (٥) المصباح المنير ، مادة (الزق) ج ١ ص ٢٥٤ .
- (٦) مختار الصحاح ص ٢٧٢ .
- (٧) القاموس المحيط للفيروز آبادي ، باب الطاء فصل الخاء ٣٥٧/٢ .

٦ - المسلك . قال في اللسان : (المسلك : الطريق)^(١) . يقال
سلكت الطريق سلوكا من باب قعد ، ذهبته فيه^(٢) .

وفي نظام المرور يطلق المسلك (الخط) على جانب فسي
الطريق المعبدة يسمح فيه بمرور المركبات في اتجاه واحد^(٣) .

٧ - السَّرْب . يقال : خل سَرْبَه ، أى طريقه^(٤) . و (المسرب)
: مكان السروب ، والجمع : مسارب . يقال : هذه مسارب
الحيات : لمواضع آثارها إذا انسابت في الأرض على
بطونها . وتسرب القوم في الطريق : تتابعوا^(٥) .

وفي نظام المرور يطلب (المَسْرَب) على قسم في المسلك
(الخط) يسمح عرضه بمرور المركبات متتابعة ، وتكون
جوانبه محددة بوضوح^(٦) .

٨ - الدَّرَب . وهو معروف ، وأصله المضيق في الجبل^(٧) .
والعرب تستعمله في معنى الباب ، فيقال لباب السكة الواسع

-
- (١) لسان العرب ، باب الكاف فصل السين ٨٨/٢ .
(٢) المصباح المنير ج ١ ص ٤٤٥ .
(٣) انظر المادة الأولى من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي
رقم م/٤٩ وتاريخ ١١/٦/١٣٩١ هـ .
(٤) المصباح المنير ، مادة (سرب) ج ١ ص ٢٧٢ .
(٥) انظر لسان العرب باب الباء فصل السين ١٢٧/٢ ،
المعجم الوسيط ج ١ ص ٤٢٥ .
(٦) انظر المادة الأولى من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي
رقم م/٤٩ وتاريخ ١١/٦/١٣٩١ هـ .
(٧) الصحاح للجوهري باب الباء فصل الدال ١٢٥/١ .

دَرْبٌ . والمدخل الضيق درب ، لأنه كالإبّ لما يفضي
إليه . ولكل مدخل إلى بلاد الروم درب ^(١) . فإذا كان
نافذا حرّكوا ، وإذا كان غير نافذ سكّنوا ^(٢) .

٩ - السَّمْتُ : قال أهل اللغة : " السمت : الطريق ^(٣) .

١٠ - الفَجْج . وهو شُقّة يكتنفها جبلان . ويستعمل في الطريق
الواسع . والجمع فجّاج ^(٤) . قال تعالى : ﴿ وجعلنا في
الأرض رواسي أن تُميدَ بهم وجعلنا فيها فجّاجا سُبُلًا لعلهم
يَهْتَدُونَ ﴾ ^(٥) . قال في الجامع لأحكام القرآن : (الفجّاج :
المسالك ، والفجّ الطريق الواسع بين الجبلين . . . و " سبلا "
تفسير الفجّاج ، لأنّ الفجّ قد يكون طريقا نافذا سلوكا
وقد لا يكون ^(٦)) .

١١ - الممر . قال في مختار الصحاح : (الممر يفتحتين : موضع
المرو ^(٧)) .

-
- (١) المصباح المنير ، مادة (درب) ج ١ ص ١١٩ . وانظر
المعجم الوسيط ج ١ ص ٢٧٧ .
(٢) القاموس المحيط باب الباء فصل الدال ٦٥/١-٦٦ .
(٣) الصحاح للجوهري باب التاء فصل السين ٢٥٤/١ ، القاموس
المحيط باب التاء فصل السين ١٥٠/١ ، المصباح المنير
ج ١ ص ٢٨٧ .
(٤) المفردات للراغب الأصفهاني ، مادة (فجج) ص ٣٧٣ .
(٥) سورة الأنبياء آية (٣١) .
(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١١ ص ٢٨٥ . وانظر فتح
القدير للشوكاني ج ٣/٤٠٥ .
(٧) مختار الصحاح للرازي ، مادة (مرر) ص ٦٢١ .

تعريف الطريق في الاصطلاح :

عرفه بعض فقهاء الشافعية فقالوا : الطريق : ما جعل عند إحياء
البلد أو قبله طريقاً أو وقفه المالك ولو بغير إحياء^(١) . أى هو الشىء
الذى ترك على هيئة الطريق أو اعتاد الناس المرور فيه قبل الإحياء^(٢) .

ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يخرج عن كونه تعريفاً لغوياً .
وعرفه نظام المرور بأنه : (كل سبيل مفتوحة لسيروسائط النقل
والجر والمشاة والحيوانات)^(٣) وهذا التعريف أقرب للمراد لاشتماله
على الفرض المطلوب من إنشاء الطرق ، وهو سير الناس والمواشي والعربات
فيها ، إلا أنه يؤخذ عليه أنه عرف الطريق بالسبيل ، وهما لفظان
مترادفان ، وهذا إنما يصح لو كان الحد لغوياً . لأنه لا يجوز إيسراد
لفظة مرادفة في الحد الحقيقي أو الرسمي^(٤) . وكذلك غير مانع ،
لأنه وصف السبيل بـ (المفتوحة) ، وهو يخرج الطريق غير النافذ ،
فإنه يكون مفتوحاً من جهة ومقفلاً من جهة أخرى . وقد تلافى الدكتور
عبد العزيز محمد العبد المنعم هذين المحذورين حينما عرف الطريق

(١) الإقتاع في حل ألفاظ أبي شجاع للشيخ محمد الشربيني الخطيب
مع حاشيته للبحريري ج ٣ ص ٨٥ ، وانظر : نهاية المحتاج
للرملی ج ٤ ص ٣٨٤ .

(٢) انظر حاشية الشبرايمسي على نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٨٤ .

(٣) المادة الأولى من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٤٩
وتاريخ ١٣٩١/١١/٦ هـ .

(٤) انظر نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للأسنوى

يقوله : (هو ما خص لسير الناس والمواشي والمركبات سواء كان ذلك في العمران أم في الصحارى)^(١).

وهذا التعريف يصدق على الطريق الموجود على وجه اليابسة من الأرض . إلا أنه لا يشمل الممرات المائية - التي هي طرق سير السفن في البحار والأنهار - ولا الممرات الجوية التي هي طرق الطائرات في الفضاء . وما يوءد ذلك هو أنه لو خرج ربان السفينة أو قائد الطائرة عن المسار المحدد له لا يعتبر متجاوزاً حدود ما خص لسيره .

ولتلافي المحاذير المذكورة يمكن تعريف الطريق : بأنه المكان المخصص لسير الناس أو المواشي أو العربات أو السفن أو الطائرات في البر أو البحر أو الجو .

=== ج ٢ ص ٥٨ . ينقسم الحد إلى ثلاثة أقسام ، حقيقي ورسمي ولفظي .

فالحقيقي : قسمان : تام ، وهو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق . وناقص وهو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط ، أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق .

والرسمي : قسمان أيضاً : تام ، وهو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك . وناقص ، وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك . أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك .

أما التعريف باللفظ : فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغضنفر بالأسد . أنظر إيضاح المبهم من معاني السلم لأحمد الدمنهوري ص ٩ .

(١) نزع ملكية العقار للمنفعة العامة على ضوء الشريعة الإسلامية للشيخ عبد العزيز بن محمد العبد المنعم ص ٣٦٦ ، رسالة دكتوراه لم تطبع ، سنة ١٣٩٧ هـ .

أقسام الطريق :

الطريق قسمان : عام وخاص .

فالعام : هو (ما لا يحصى مستخدموه) (١) . أى أنه لا يختص به فرد أو أفراد معينون ، بل يشترك عامة الناس في الانتفاع به ، لا فرق في ذلك بين من كان عقاره مجاوراً له ومن ليس كذلك (٢) . ومن صفاته كونه مفتوحاً من طرفيه . ويعبر عن ذلك بالطريق النافذ (٣) . وقد يعبر عنه بالطريق الأعظم (٤) ، وطريق المسلمين (٥) .

ولا خلاف بين الفقهاء في أن النظر فيه موقوف على رأى الإمام أو نائبه ، لأنه من الحقوق العامة الموكلة إليه تدبيرها (٦) .

- (١) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار المشهورة بحاشية ابن عابدين لمحمد أحمد أمين الشهير بابن عابدين ج ٦ ص ٥٩٢ .
- (٢) انظر : حق الارتفاق - رسالة دكتوراه - للدكتور سليمان التويجى ص ٣٢٦ ، منسوخة على آلة كاتبة .
- (٣) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ج ٥ ص ١٦٦ ، فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي بهامش المجموع ج ١٠ ص ٣٠٨ الاقناع لأبي النجا موسى بن أحمد الحجاوى ، مطبوع مع شرحه كشف القناع ج ٣ ص ٤٠٦ ، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩٢ .
- (٤) المبسوط للسرخسي ج ٢٧ ص ٨ ، الهداية شرح بداية المبتدى للمرفيناني مع شرحه نتائج الأفكار المشهورة بتكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٦ .
- (٥) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٠٢ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ج ٥ ص ١٥٢ .
- (٦) انظر : شرح العناية على الهداية للباقرى مع تكملة فتح القدير

والخاص : هو الذى يختص به فرد أو أفراد معينون ، ولا يشتركهم
غيرهم في الانتفاع به - في غير الاستطراق - إلا بإذنهم (١) . ومن صفاته
كونه منسداً من أحد طرفيه . ويعبر عن ذلك بالطريق غير النافذ (٢)
والطريق بقسميه آداب وأحكام تبين كيفية الارتفاق به سواء
بالسير فيه أو بغيره ، سيأتي بيانها إن شاء الله في الفصل الأول والفصل
الثاني من هذا الباب .

- === ج ١٠ ص ٣٠٧ ، تكملة فتح القدير لقاضي زاده ج ١٠ ص ٣١٣ ،
حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩٣ ، مواهب الجليل للحطاب
ج ٥ ص ١٥٣ ، ١٥٥ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير
ج ٣ ص ٣٦٨ ، الخرشي على مختصر خليل ج ٦ ص ٥٩ ،
الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٨ ، كشف القناع عن متن
القناع للبهوتي ج ٣ ص ٤٠٦ ، الشريعة الإسلامية ، تاريخها
ونظرية الملكية والعقود ، للدكتور بدران أبو العينين ص ٣٤٢ .
(١) حق الارتفاق - رسالة دكتوراه - للدكتور سليمان التويجى ص ٣٦٠ .
(٢) انظر : مواهب الجليل للحطاب ج ٥ ص ١٦٦ ، فتح العزيز
لرافعي بهامش المجموع شرح المذهب ج ١٠ ص ٣٠٨ ،
كشف القناع ج ٣ ص ٤٠٧ ، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩٣ .

الفصل الأول:

آداب الطريق في الشريعة الإسلامية.

الفصل الأول

في بيان آداب الطريق في الشريعة الإسلامية

جاءت الشريعة الإسلامية شاملة لكل ما يسعد الإنسانية في دينها ودنياها وآخرتها ، وقد تكفلت بصيانة الأئمة عن كل ما يدنس كرامتها ويضيع حقوقها ، فشملت بتشريعاتها الخالدة كل أفعال الإنسان وأقواله ، وأوجدت الحلول الناجعة لجميع مشاكله ، وما ذاك إلا لأنها منزلة من خالق الإنسان ، العالم بجميع أحواله وما يصلحها ، فشرع له من الدين ما يقوم اعوجاجه ، وما ينير له طريق النجاة والفلاح ، وما ينظم حياته أحسن تنظيم ، وما آداب الإسلام جميعها إلا لتنظيم أحوال الإنسان الظاهرة والباطنة ، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المثال الأول في تطبيق آداب الإسلام ، ولا غرو أن يكون كذلك فقد أثنى عليه الحق تبارك وتعالى بقوله : ﴿ وإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴾ ^(١) وقال عليه الصلاة والسلام : " إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ " ^(٢) . وكان من دعائه صلى الله عليه وسلم : " اللَّهُمَّ أَحْسَنْتَ خَلْقِي فَأَحْسِنْ خُلُقِي " ^(٣) . وقد سئلت أم المؤمنين عائشة

(١) سورة القلم آية رقم ٤ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ مع شرحه للزرقاني ج٤ ص ٢٥٦ ولفظه :

" بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ " والإمام أحمد في المسند ج٢ ص ٣٨١ ولفظه : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ " .

والحاكم في المستدرک ج٢ ص ٦١٣ وقال " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " قال ابن عبد البر : " وهو حديث مدني صحيح متصل الإسناد من وجوه صحاح عن أبي هريرة وغيره " .

انظر شرح الزرقاني على موطأ مالك ج٤ ص ٢٥٦ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد من رواية أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما .

(١)
 رضي الله عنها عن أخلاقه صلى الله عليه وسلم فقالت " كان خلقه القرآن " ولقد كان صلى الله عليه وسلم شديد الاهتمام والحرص على تأديب أصحابه بآداب الإسلام ، فكان يتعاهدهم باستمرار ويعلمهم مكارم الأخلاق . ومن ذلك أنه علمهم آداب الطريق وأحكامه وجميع حقوقه حرصا على مصلحة جميعهم . ومن المعلوم لدى جميع العلماء أن الطريق من المرافق العامة التي يشترك الناس في منفعتها ، ولا يختص نفعها بواحد دون غيره ، لذلك فإن آداب الطريق وأحكامه في الشريعة الإسلامية تقع من الأهمية بمكان ، لأنها تنظم سلوك الإنسان عندما يستعمل الطريق . فهي تمنعه من أن يتعدى على غيره بقول أو فعل ، أو أن يقع في محذور أو أمر فيه شبهة . ولوطبق الناس في هذا العصر آداب الطريق وأحكام الارتفاق به على أنفسهم وامثلوها لسلم الناس من الوقوع في كثير من الأمور التي تنفص عليهم حياتهم وتفسد علاقاتهم .

ولما كان الموضوع الذي أقوم ببحثه يتعلق تعلقا كبيرا بالطريق ، إذ أن أغلب الحوادث المرورية لا تقع إلا فيه كان لا بد من إعطاء نبذة موجزة عن آدابه وما ذكره الفقهاء رحمهم الله من قواعد تضبط أحوال

====
 انظر المسند ج ١ ص ٤٠٣ و ج ٦ ص ٦٨ و ص ١٥٥ . وذكر ابن حجر أن ابن حبان صححه . انظر فتح الباري ج ١٠ ص ٤٥٦ . ورمز له السيوطي بالتحسين . انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير للمناوي ج ٢ ص ١٣٠ ، وذكر المناوي في فيض القدير ج ٢ ص ١٣٠ ، بأن المنذرى قال : رواه ثقات .

(١) انظر صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها . باب جامع صلاة الليل ، ومن نام عنه أو مرض . حديث رقم ١٣٩ ج ١ ص ٥١٢ ، مسند الامام أحمد ج ٦ ص ٩١٠ .

السير على الطريق وتوعدى إلى سلامة المرور فيه وجعله خاليا من العوائق التي تمنع الناس من السير فيه أو تضيق عليهم أو تسبب لهم الوقوع في الحوادث التي قد توعدى إلى تلف الأنفس والأموال ، من أجل إبقاء الطريق مفتوحا أمام حركة السير على اختلاف أنواعها ووسائلها ، وعدم تعريض المنتفعين بالطريق إلى الوقوع في الأخطار. وإنما وضعه فقهاء المسلمين من القواعد التي تحدد كيفية الارتفاق لتبين مدى اهتمام علماء المسلمين به ، فقد حددوا آدابه وقواعد السلامة التي تكفل الأمن والوقاية لكافة مستخدميهم - سواء كانوا مشاة أو ركابا أو غير ذلك - بما يلائم أحوالهم وحاجاتهم وأنواع وسائل النقل والمواصلات التي يستخدمونها وأوكلوا مراقبة الطرق وما يقع فيها من حوادث إلى المحتسب وأعوانه ، وجعلوها من أهم الواجبات المناطة به ، وإن الناظر في كتب الحسبة ليجد ذلك واضحا وجليا (١) . وسأذكر أولا القاعدة العامة التي تضبط أحوال السير وأحكامه وشروطه وآدابه عندهم حيث قد استنبط بعضهم من قوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر (٢)

(١) انظر على سبيل المثال : معالم القربة في أحكام الحسبة

لمحمد بن محمد بن أحمد القرشي ص ١٣٥ ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة لابن بسام ص ١٧ ، نصاب الاحتساب للسناسي تحقيق ودراسة الدكتور مريزن سعيد مريزن هسيري ص ٣٤٦ -

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " اختلف العلماء ٣٦٣

في معنى الضرر على عدة أقوال منها :

١ - قيل : إنها بمعنى واحد ، كررا لأجل التأكيد .

٢ - وقيل : إن الضرر الاسم والضرار الفعل . فالمعنى أن

الضرر نفسه منتف في الشرع ، وإذا خال الضرر بغير حق كذلك .

ولا ضرار" (١) القاعدة التالية :

- == ٣ - وقيل : الضرر أن يدخل على غيره ضررا بما ينتفع هو به ،
والضرار أن يدخل على غيره ضررا بلا منفعة به . كمن
منع ما لا يضره . ويتضرر به الممنوع . ورجح هذا القول
طائفة منهم ابن عبد البر وابن الصلاح .
- ٤ - وقيل : الضرر أن يضربه من لا يضره ، والضرار أن يضر
بمن قد أضربه على وجه غير جائز .
- ٥ - وقيل : الضرر إلحاق مفسدة بالغير مطلقا ، والضرار : إلحاقها
به على وجه المقابلة ، أى كل منهما يقصد ضرر صاحبه
بغير جهة الاعتداء بالمثل .

وفي الحديث تحريم سائر أنواع الضرر إلا بدليل لأن النكرة في
سياق النفي تعم . وفيه حذف أصله لا لحوق أو إلحاق أو لا
فعل ضرر أو ضرار بأحد في ديننا ، أى لا يجوز شرعا إلا بموجب
خاص ، وقيد النفي بالشرع لأنه بحكم القدر الإلهي لا ينتفى .
والموجب الخاص الحدود ، والعقوبات والمجازاة بالمثل فيها
ضرر ، وهو مشروع إجماعا .

انظر : جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٢٦٧ ، فيض القدير
للمناوى ج ٦ ص ٤٣١ .

- (١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى عن أبيه
ج ٢ ص ٧٤٥ ، وأخرجه أحمد وابن ماجه من رواية ابن عباس
وعباد بن الصامت (انظر مسند الامام أحمد ج ١ ص ٣٢١ ، ج ٥
ص ٣٢٧ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٨٤) . وأخرجه الدارقطني
في سننه من رواية أبي سعيد الخدري وابن عباس وأبي هريرة
ج ٤ ص ٢٢٨ ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من رواية أبي
سعيد الخدري ج ٦ ص ٦٩ ، وأخرجه الحاكم في المستدرک من
رواية أبي سعيد الخدري ج ٢ ص ٥٧ . وقال عنه صحيح الإسناد

.....

== على شرط مسلم ولم يخرج عنه الذهبي في التلخيص
المستدرک المطبوع معه . قال البوصیری في زوائدہ علی سنن
ابن ماجہ ج ٢ ص ٧٤٥ ؛ " حدیث عبادة إسنادہ ثقات إلا أنه
منقطع لأن إسحاق بن الولید لم یدرک عبادة بن الصامت ، قالہ
الترمذی وابن عدی ، وقال البخاری : لم یلق عبادة . وحدیث
ابن عباس فی إسنادہ جابر الجعفی ، متهم . وأورد النووی هذا
الحدیث فی الأربعین النوویة من رواية أبي سعید الخدری وقال :
" حدیث حسن رواہ ابن ماجہ والدارقطنی وغيرهما مسندا ، وأوردہ
مالك فی الموطأ مرسلًا ، وله طرق یقوی بعضها بعضها " . (انظر
الأربعین النوویة ص ١٠٨) . وأورد ابن رجب الحنبلی جانبًا
کثیرا من طرق هذا الحدیث وما قیل فی کل طریق ، وذكر أن
الدارقطنی والحاکم والبیہقی والطبرانی خرجوه من طرق مختلفة
لاتخلو کل طریق من مقال . ثم قال : " وقد استدل الإمام أحمد
بهذا الحدیث ، وقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم : - لا ضرر ولا ضرار -
وقال أبو عمرو بن الصلاح هذا الحدیث أسندہ الدارقطنی من
وجوه ، ومجموعها یقوی الحدیث ویحسنہ ، وقد تقبلہ جماہیر أهل
العلم واحتجوا به . وقول أبي داود إنه من الأحادیث التي
یدور الفقہ علیہا یشعر بكونه غیر ضعیف " (انظر جامع العلوم
والحكم ص ٢٦٥ - ٢٦٦) . وقد حسنہ السيوطی فی الجامع الصغير
مع فیض القدير ج ٦ ص ٤٣٢ . وذكر المناوی فی فیض القدير
ج ٦ ص ٤٣٢ جانبًا مما قالہ أهل العلم فیہ ، ثم قال : وقال
العلائی : للحدیث شواہد ینتهي مجموعها إلى درجة الصحة
أو الحسن المحتج به .

" المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه " (١).

ومعناها أن سير الإنسان وسوقه وقوده في الطريق العام مأذون فيه شرعا إذا توفرت شروط السلامة لجميع المنتفعين بالطريق ، فإذا لم تتوفر شروط السلامة لم يكن مأذونا له بذلك . وعليه ضمان ما تولد عن فعله إلا إذا كان ما لا يمكن الاحتراز عنه . (٢)

والسبب في اشتراط السلامة هو أن الطريق العامة حق مشترك بين جميع الناس ، فالذى يسير في الطريق أو يقف فيه أو يتصرف فيه بأى تصرف آخر ، إنما يتصرف في حقه من وجه وحق غيره من وجه آخر . أما أنه يتصرف في حقه فلأن الإنسان لا بد له من طريق يسير فيه لترتيب مهماته وقضاء حوائجه . فالحجر عن ذلك حرج ، والحرج مدفوع . وأما أنه يتصرف في حق غيره ^{فلأن غيره} فهو في الاحتياج . فبالنظر إلى حقه يستدعي الإباحة مطلقا ، وبالنظر إلى حق غيره يستدعي

(١) الهداية شرح بداية المبتدى مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٦ ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندي ج ٢ ص ٦٥٩ ، بدر الملقى في شرح الملقى بهامش مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٥٩ ، وهذه القاعدة معمول بها في المذاهب الأخرى وإن اختلفت الفاظها ، فعند الشافعية والحنابلة لفظ القاعدة هو : " الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة " وهذا يشمل جميع تصرفات الإنسان من ^{وسوق} سير/وقود ووقوف ووضع آلات فيه ونحو ذلك ، فجميع تصرفات الإنسان في الطريق مشروطة بسلامة العاقبة فما لم تسلم عاقبته يكون مضمونا عليه . انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ ، المغنى لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٥٩ ، مجلة الأحكام الشرعية على المذهب الحنبلي لأحمد

الحجر مطلقاً ، فلذلك قيد تصرفه في الطريق بشرط السلامة عملاً
بالوجهين . (١)

فإن توفرت شروط السلامة له ولغيره من المنتفعين بالطريق جاز له
السير والسوق والقود والوقوف فيه . وإن لم تتوفر شروط السلامة لم يجز ، وعليه
تحمل مسئولية ما ينتج عن تصرفه من عواقب وضمان ما تولد عن فعله إذا كان
ما يمكن الاحتراز عنه .

فإذا كان فعله مما لا يمكن الاحتراز عنه مطلقاً لم يضمن لأنه لو
شرط عليه ذلك لتحذر عليه استيفاء حقه ، إذ سيمتنع عن السير في الطريق
مخافة أن يبتلى بما لا يمكن أن يتحرز عنه ولا سبيل إلى ذلك لحاجة
الإنسان إلى الطريق على الدوام . (٢)

والتأمل لهذه القاعدة الفقهية يجد أن الفقهاء رحمهم الله
قيدوا بإباحة السير في الطريق بتوفر شروط السلامة لجميع المنتفعين
بالطريق ، وأنهم لم يفرقوا في ذلك بين الراكب والماشي والواقف والقاعد ،

- === عبد الله القاري ص ٤٤٧ مادة (١٤٣٤) . وعند المالكية
لفظها هو : " ما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه ، وما كان
غير مباح فهو يضمن ما تلف به " انظر المنتقى شرح موطأ مالك
للإمام ج ٧ ص ١١١ . وفي عبارة أخرى : " كل من فسد
ما يجوز له فعله - سواء في الطريق أو غيره - فتولد منه تلف
لم يضمن ، فإن قصد أن يفعل الجائر فأخطأ ففعل غيره أو
جاوز فيه الحد أو قصر فيه عن الحد فتولد منه تلف يضمنه ،
وكل ما خرج عن هذا الأصل فهو مردود إليه . انظر قوانين الأحكام
الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لابن جزي المالكي ص ٣٦٦ .
- (١) انظر شرح العناية على الهداية للبابرتي مع تكملة فتح القدير ج ١
ص ٣٢٦ .
- (٢) انظر مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٦٥٩ .

بل اعتبروا كل واحد منهم مسئولا عما يصدر منه من تصرفات أثناء ارتفاقه بالطريق ، وأوجبوا على كل من أراد السير في الطريق أو الوقوف فيه مراعاة سلامة المنتفعين الآخرين سواء كانوا مشاة أو راكبين ، سائرين أو واقفين معللين لذلك باشتراك الجميع في الارتفاق بالطريق .

وما ذهب إليه الفقهاء من اعتبار كل من الراكب والماشي والقاعد والواقف مسئولا عما يصدر منه من تصرفات أثناء استعماله للطريق ، وربط جواز ارتفاقه بتوفر شروط السلامة لجميع المنتفعين بالطريق هو عين الحق والصواب . وذلك لما ذكره من تعليل ، ولأن السبب في الحادث المروى لا يرتبط في وجوده بشخص أو فئة معينة بذاتها ، وإنما يرتبط بالتقصير أو التعدي أيًا كان مصدره .

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة والتحقيقات المرورية أن أغلب الحوادث المرورية من صدم ودعس وانقلاب ونحو ذلك لا تقع إلا بسبب مخالفة آداب الطريق العامة التي يجب على كل منتفع بالطريق أن يتقيد بها لكونها السبيل الوحيد الذي يحقق شروط السلامة المطلوبة له ولغيره من المنتفعين بالطريق مع ضمان استيفاء حقه فيه .

ولهذا كان لا بد من ذكر آداب العامة للطريق التي يجب على كل مستعمل للطريق أن يتقيد بها أثناء ارتفاقه به تحقيقاً للسلامة ودفعاً للضرر ، وهذا ما سأحاول القيام به من خلال استقراء النصوص الشرعية وأقوال الفقهاء وأراء ذوي الاختصاص ، فأقول وبالله التوفيق :

يمكن تقسيم آداب الطريق بالنسبة لمستعمليه إلى ثلاثة أقسام هي :

- ١ - آداب الطريق الخاصة بالركاب .
- ٢ - آداب الطريق الخاصة بالمشاة .
- ٣ - آداب الجلوس على الطريق .

وفيما يلي بيان لكل قسم منها :

القسم الأول : آداب الطريق الخاصة بالركاب . وتتمثل في الأمور التالية :

- ١ - صلاحية الوسيلة المستعملة في الركوب للاستعمال :

يجب على الراكب أن يتأكد من أن الوسيلة المستعملة فسي الركوب - سواء كانت دابة أو سيارة ونحو ذلك - صالحة للاستعمال . فإذا كانت دابة فيجب عليه أن يتأكد من أنها غير صعبة ولا رفوس ولا عضوض ونحو ذلك مما يعد عيبا فيها . وأنها مجهزة بلجام من أجل ضبطها به (١) ، وإن كانت سيارة ونحوها ، فيجب على السائق أن يتأكد من أنها صالحة للاستعمال ، متوفر بها مستلزمات السلامة من مكابح وأنوار وإشارات ومرايا داخلية وخارجية ومساحات وجهاز تنبيه وعداد للسرعة ونحو ذلك مما هو ضروري لقيادتها وضبطها وتوجيهها أثناء السير بها على الطريق . فإن خالف وسار بها وهي غير صالحة فهو مخطئ ومو^٢ اخذ لتعرض نفسه وغيره من المتفاعين بالطريق للخطر ، ويجب منعه من المرور بها . (٢)

- (١) انظر مفتي المحتاج ج٤ ص ٢٠٥ ، كشف القناع ج٤ ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٢) انظر المواد : ١٣١ - ١٥٣ من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ ١١ / ٦ / ١٣٩١ هـ ، تطور أساليب تنظيم وإدارة المرور للدكتور عبد الجليل السيف ص ١٥٢ .

ويمكن أن يستدل لهذا الأُرب بما يأتي :

أ - قوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ﴾ . (١)

وجه الدلالة : أن الله سبحانه وتعالى نهى الإنسان أن يعرض نفسه للهلاك ، ولا ريب أن في استعمال السيارة غير الصالحة للاستعمال أو التي لا تتوفر بها مستلزمات السلامة نوع من أنواع الهلاك المنهى عنه .

ب - قوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " (٢) . والسيارة أو الدابة غير الصالحة للاستعمال لا يؤى من ضررها ، والضرر منهي عنه .

٢ - توفر الشروط الموء هلة لاستخدام وسيلة الركوب :

إذا كان الراكب سائقا للسيارة وما في حكمها من الآلات الحديثة ، فيجب أن يكون بالغاً عاقلاً ، قادراً على تصريفها ، فمن لم يكن كذلك لم يجز له شرعاً أن يقود السيارة ، لأن الصغير والمجنون ومن في حكمه من السكران والنائم والمريض مرضاً شديداً ليس عنده من المقدرة العقلية والجسمية ما يستطيع بها السيطرة على السيارة وتصريفها ومنعها من الوقوع في الأخطار أثناء سيرها على الطريق . والواقع يشهد بذلك ، فكم من الأنفس والأموال أتلقت بسبب قيادة الصفار ، والسكرارى ، والنائمين .

(١) سورة البقرة آية : ١٩٥ .

(٢) تقدم تخريجه انظر ص ٣١ .

فيجب منع هوء لا * ومن في حكمهم من السفهاء والمتهورين عن القيادة ، حقنا
للدماء وصيانة للأموال . قال صلى الله عليه وسلم : " فإن دماءكم وأموالكم
(١)
وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا " .

وقال صلى الله عليه وسلم : " والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهين
عن المنكر ، ولتأخذن على أيدي المسيء ، ولتأطرنه على الحق أطرا " . (٢)
ففي هذا الحديث أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالآخذ على يد المسيء
وهوء لا * الصفار والمجانين والسكران والنائمون والسفهاء سيئون بقيادتهم
السيارات ولا شك ، فيجب منعهم امتثالا لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم .

٣ - إجابة استخدام أداة الركوب :

إذا كان الراكب سائقا للسيارة فيجب أن يكون متقنا للقيادة ،
عارفا بأساليبها ، حاملا ما يثبت ذلك ، وذلك لكثرة الأضرار الناجمة
عن لا يحسنون القيادة . وتعرضهم المنتفعين بالطريق إلى الوقوع
في الحوادث المرورية . ويمكن الاستدلال لهذا الأثر بقوله صلى الله
عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " (٣) ، والضرر الناتج عن لا يحسن القيادة
محقق الوقوع ، فيجب تجنبه بعدم القيادة إلا بعد معرفتها وحمل
ما يثبت ذلك .

(١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج٣ ص ٥٧٣ .

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج٧ ص ٢٦٩ ،

وقال : رواه الطبراني عن أبي موسى ورجاله رجال الصحيح .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٣١ .

٤ - السيطرة التامة على الدابة أو السيارة مع حفظها عن الأذى :

ينبغي لكل من سار بدابة أو سيارة في الطريق - سواء كان مالكا لها أو غاصبا أو أجيرا أو مستأجرا أو مستعيرا أو غير ذلك - أن يعلم أنه ما من حادث سير يتعرض له إلا ولتصرفه دخل في وقوعه ، لأنه هو الذى يوجه الدابة أو السيارة ، ويضبط سرعتها ، ويحدد موقعها على الطريق ، ويدرك الخطر الحقيقي أو المحتمل أثناء قيادته لها ، ويصدر القرارات ، ويحدد منهج المراوغة الواجب اتباعه لتفادى الوقوع فى الحادث أو الخطر حسب ظروف الطريق وأحواله وكثافة السير عليه ، لأن الدابة أو السيارة التى يقودها مجرد آلة يتصرف فيها كيف يشاء ، فيجب عليه أن يسيطر عليها سيطرة تامة أثناء سيره بها ، وأن يحسن تصرفها وأن يحفظها عن كل ما يؤذى المتفعين بالطريق .

ويمكن الاستدلال على ذلك بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوجيهه لأصحابه حينما كان فى حجة الوداع وانصرف الناس فى لحظة واحدة من عرفة إلى مزدلفة فجعل يكبح راحته (١) حتى أن ذفراها ليكاد يصيب قادمة الرجل (٢) وهو يقول : " يا أيها الناس

(١) قوله : " يكبح راحته " من كبحت الدابة إذا جذبت رأسها إليك وأنت راكب ومنعتها من سرعة السير .

(٢) قوله : " حتى أن ذفراها " ذفرى البعير بكسر الهمزة المعجمة : أصل أذنه ، وهما ذفريان ، والذفرى مؤنثة وألفها للتأنيث أو الإلحاق .

(٣) قوله : " قادمة الرجل " أى طرف الرجل الذى قدام الراكب .

(انظر فيما تقدم من " ٣-١ ") : حاشية السندى على سنن

عليكم بالسكينة والوقار فإن البر ليس في إيضاع (١) الإبل (٢).

وما يستدل به أيضا على وجوب السيطرة على السيارة وحفظها عن صدم الناس ودعسهم ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا مر أحدكم في مسجدنا أو في سوقنا ومعه نبل فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين منها بشيء" (٣). وفي رواية: "إذا مر أحدكم في مجلس أو سوق وبيده نبل فليأخذ بنصالها ثم ليأخذ بنصالها ثم ليأخذ بنصالها" (٤).

وجه الدلالة: أن السيارة آلة صماء تشبه في خطرها النبل - أي السهام - في يد الشخص العارفي الطريق أو السوق أو المسجد أو غير ذلك من المواضع الجامعة للناس، فكما يجب على حامل النبل أن يمسكها بنصالها ويتحرز عن خدش الناس بها، يجب على سائق السيارة أن يسيطر عليها سيطرة تامة وأن يحسن تصرفها بواسطة التحكم الدقيق في مقودها ومكابحها ودعاسة وقودها وآلاتها الأخرى حتى يحفظها عن الاصطدام بوسائل النقل الأخرى أو الأشياء الثابتة على جانبي الطريق، أو دعس المنتفعين بالطريق أو الانقلاب أو الانزلاق أو التدهور أو غير ذلك من حوادث الطريق وأخطاره.

- (١) قوله: "في إيضاع الإبل" يقال وضع البعير يضع وضعا وأوضع راحته إذا حمله على سرعة السير. (انظر شرح السيوطي على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٧).
- (٢) أخرجه النسائي في سننه ج ٥ ص ٢٥٧ من رواية ابن عباس عن أسامة ابن زيد رضي الله عنهم. والحديث مخرج في صحيح البخاري وسنن أبي داود بالفاظ أخرى. (انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٣ ص ٥٢٣، سنن أبي داود ج ٢ ص ١٩٠).
- (٣) أخرجه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٣ ص ٢٤، صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج ٤ ص ٢٠١).
- (٤) صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٠١.

٥ - عدم تجاوز السرعة المقررة للطريق :

حددت الشريعة الإسلامية في مصدرها الأول - الكتاب العزيز - معالم المنهج القويم لحركة السير والمشي الذي يجب الاقتداء به . وذلك في قوله تعالى : ﴿ ولا تمش في الأرض مرحاً ^(١) إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا ^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ ولا تمش في الأرض مرحاً إن الله لا يحب كل مختال فخور ^(٣) . وقوله : ﴿ واقصد في مشيك ^(٤) وقوله : ﴿ وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا ^(٥) .

ولو أنعمنا النظر في هذه الآيات الكريمات لوجدنا أن في الآيتين - الأولى والثانية - نهياً ربنانياً عن حركة المشي والسير بغير رور وتكبر وخيلاء . وأمرًا بالتواضع ^(٦) .

(١) ذكر المفسرون في معنى المرح عدة أقوال ، فقيل : شدة الفرح ، وقيل : التكبر في المشي ، وقيل : تجاوز الإنسان قدره . وقيل الخيلاء في المشي . وقيل : البطر والأشر . وقيل : النشاط . قال الشوكاني : والظاهر أن المراد به هنا الخيلاء والفخر . ثم أورد قول الزجاج في تفسير الآية فقال : لا تمش في الأرض مختالاً فخوراً . ولقد أحسن من قال : ولا تمشي فوق الأرض إلا تواضعاً

فكم تحتها قوم هم منك أرفع وإن أنت في عز وهى ومنعة

فكم مات من قوم هم منك أضع
انظر : " أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ١٢١٣ ، الجامع
لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٢٦٠ ، فتح القدير للشوكاني
ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) سورة الاسراء : ٣٧ . (٣) سورة لقمان : ١٨ .

(٤) سورة لقمان : ١٩ . (٥) سورة الفرقان : ٦٣ .

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٢٦٠ .

وقد علل سبحانه هذا النهي في الآية الأولى بقوله :

* إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا * .

والمعنى : أنك أيها الإنسان ضعيف هزيل لن تستطيع أن تلج في باطن الأرض فتعلم ما فيها ولا أن تقطعها بمشيك عليها تكبرا ، ولن تبلغ قدرتك إلى أن تطاول الجبال حتى يكون عظم جثتك حاملا لك على الكبر والاختيال فلا قوة لك حتى تخرق الأرض بمشيك عليها ولا عظم في بدنك حتى تطاول الجبال ، فما الحامل لك على ما أنت فيه ؟ وفي هذا تهكم وتقرع لكل متكبر مختال ، ودليل على أن الإنسان محاط به من فوقه ومن تحته ، والمحاط محصور ضعيف فلا يليق به التكبر والبطر والخيلاء . (١)

وعلل سبحانه وتعالى النهي في الآية الثانية بقوله :

* إن الله لا يحب كل مختال فخور * .

والمعنى : أن الله يكره المتكبر الذي يرى العظمة لنفسه ويتكبر على عباد الله ويتبخر في مشيته ويفخر على غيره . (٢)

أما الآية الثالثة : ففيها أمر إلهي بالاعتدال والتوسط والاعتزان في حركة المشي والسير . يقول القرطبي (٣) في تفسير هذه الآية :

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . فتح القدير للشوكاني ج ٣

ص ٢٢٨ -

(٢) فتح القدير للشوكاني ج ٤ ص ٢٣٩ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي ، صاحب كتاب التذكرة بأمور

لما نهاء عن الخلق الذميم رسم له الخلق الكريم الذي ينبغي أن يستعمله فقال : ﴿ واقصد في مشيك ﴾ أى توسط فيه والقصد ما بين الإسراع والبطء أى لا تدبّ دبيب المتماوتين ولا تشب وشب الشطار (١).

وأما الآية الرابعة : ففيها ترغيب في الاقتداء بأرقى حركة مشي وسير إنسانية وهي حركة ﴿ عباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا ﴾ أى بسكينة ورفق ولطف واتزان ووقار . (٢)

وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم الأمة إلى حركة المشي والسير المثلى بالقول والعمل حينما دفع من عرفة إلى مزدلفة في حجة الوداع ورأى الناس يتزاحمون ويزجرون الخيل والإبل ويضربونهم حثاً لها على المشي بسرعة . فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وراءه زجراً شديداً وضرباً وصوتاً للإبل ، فأشار بسوطه إليهم وقال :

- =====
- الآخرة والتفسير الجامع لأحكام القرآن الحاكي مذاهب السلف
كلها ، وما أكثر فوائده ، كان رحمه الله إماماً علماً من الفواصين
على معاني الحديث . وأحد كبار المفسرين . توفي بمغربيّة
بني خصيب من صعيد مصر ليلة الاثنين التاسع من شوال سنة
٦٧١ هـ . انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب
لبرهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون ص ٣١٧ ، شذرات
المذهب لابن العماد ج ٥ ص ٣٣٥ و الأعلام للزركلي ج ٥ ص ٣٢٢ .
- (١) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٧١ . والشطار جمع شاطر : يطلق
على من تباعد عن الحق . انظر مفردات الراغب ص ٢٦١ .
- (٢) منقول بتصريف عن مقال للدكتور عبد الله التركي مدير جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية (انظر مجلة الدعوة الإسلامية ص ٣٧ عام
١٤٠٥ هـ التي تصدر عن إدارة الشؤون العامة بالأمن العام - قسم
شعبة السلامة) .

"أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البرليس بالإيضاع" (١) . وعن أسامة ابن زيد رضي الله عنه قال : أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة وأنا رديفه ، فجعل يكبح راحلته حتى أن ذفراها ليكاد يصيب قادمة الرجل وهو يقول : " يا أيها الناس عليكم بالسكينة والوقار ، فإن البرليس في إيضاع الإبل " (٢) . وعن الفضل بن عباس رضي الله عنهما قال : أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات وردفه أسامة بن زيد فجالت به الناقة وهورافع يديه (٤) لا تجاوزان رأسه (٥) ، فما زال على هيئة حتى انتهى إلى جمع " (٧) . وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول :

-
- (١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٣ ص ٥٢٣ .
 (٢) تقدم تخريجه انظر ص ٤٠ .
 (٣) في مشارق عياض : جالت به الفرس ، أى ذهبت عن مكانها ومشت ذكر ذلك السندى في حاشيته على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٦ .
 (٤) قوله : " وهورافع يديه " أى يجتذب بها رأسها إليه لينعنها من السير بسرعة . (انظر حاشية السندى على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٦) .
 (٥) قوله : (لا تجاوزان رأسه) بالنزول عنه إلى ما تحته (حاشية السندى على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٦) .
 (٦) قوله (على هيئة) بكسر الهماء ، أى سكينته ، ولعل المسرور أن ذلك كان إذا لم يجد فجوة وإلا فقد جاء " وإذا وجد فجوة نص " انظر حاشية السندى على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٦ .
 (٧) أخرجه النسائي في سننه ج ٥ ص ٢٥٦-٢٥٧ ، وأخرج مسلم شطره الأخير بلفظ " فما زال يسير على هيئته حتى أتى جمعا " قال النووي : قوله (فما زال يسير على هيئته) هو بهاء مفتوحة وبعد الياء همزة هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها " هيئته " بكسر الهماء وبالنون وكلاهما صحيح المعنى . (انظر صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ٩ ص ٣٤) .

لما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم شنق^(١) ناقته حتى أن رأسها
 ليمس واسطة الرحل وهو يقول للناس : " السكينة السكينة " عشية عرفة^(٢).
 وعن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : سئل أسامة وأنا جالس : كيف
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع ؟ قال :
 كان يسير العنق^(٣) ، فإذا وجد فجوة^(٤) نص^(٥) قال هشام :
 والنص فوق العنق^(٦).

فهذه الآيات والأحاديث تدل على وجوب الرفق في السير وعدم
 الإسراع في مواطن الزحام ، كالشوارع التي تخترق الأسواق ، والحدارات
 المكتظة بالسكان ونحو ذلك . أو المواطن التي هي مظنة لوجود

(١) قوله : " شنق " يقال شنقت البعير أشنقه إذا كففته بزمامه وأنت
 راكبه " ذكر ذلك السيوطي في شرحه على سنن النسائي ،

ج ٥ ص ٢٥٧-٢٥٩ .

(٢) رواه النسائي في سننه ج ٥ ص ٤٥٧-٢٥٨ . وفي صحيح مسلم

ج ٢ ص ٨٩٠-٨٩١ : " ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد

شنق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول

بيده اليمنى : " أيها الناس ! السكينة السكينة " كلما أتسى

حبالاً من الحبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة .

(٣) قوله : (يسير العنق) أي السير الوسط المائل إلى السرعة .

(انظر حاشية السندی على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٩) .

(٤) قوله : (فجوة) بفتح فاء وسكون جيم الموضع المتسع بين

الشيئين . (حاشية السندی على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٩) .

(٥) قوله : (نص) أي حرك الناقة ليستخرج أقصى سيرها .

(انظر حاشية السندی على سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٩) .

(٦) رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه

الزحام وكثرة العبور ، كالشوارع المؤدية أو المحيطة بالمدارس والإدارات الحكومية وتقاطعات الطرق ومفرقاتها وما شابه ذلك . أو المواطن التي هي مظنة لوجود الأخطار ، كالطرق العبللة ، والطرق الضيقة ، والطرق الوعرة ، والطرق المحجوبة ، والطرق التي يوجد بها منعطفات حادة ، أو ميل شديد ، أو ارتفاع حاد ، والطرق التي تقل فيها الرؤية بسبب العوامل الجوية ، مثل المطر والضباب والسحاب والعواصف الرملية . والطرق التي لا يوجد بها لوحات إرشادية أو إنارة كافية ، وما شابه ذلك . وتدل أيضا على إباحة الإسراع بما لا يجاوز الحد المقرر في الطرق الواسعة الخالية عن الزحام والأخطار كالطرق التي تقع خارج المدن ، أو الطرق ذات التصميم العالي والتي تسمى بالطرق السريعة ، ونحو ذلك . وعموما فإنها تدل على وجوب تكيف سرعة السير بما يناسب أحوال الطريق وظروفه من زحام وضيق ورؤية وسهولة ونحو ذلك .

وبهذا المنهج القويم الذي رسمه القرآن وحددته السنة يتبين بوضوح لكل ذي لب أن قيادة السيارات بسرعة زائدة عن القدر المحدد عمل مقوت ومذموم شرعا لما في ذلك من غرور وتكبر وتجبر وخيلاء ، وتعدى على حق الطريق ، واستهتار بقواعد السلامة وشروطها وإلقاء للنفس في التهلكة . وسيأتي مزيد من التفصيل العملي لأخطار السرعة عند الكلام على أسباب الحوادث المرورية .

====
والدارمي . انظر : مسند الإمام أحمد ج ٥ ص ٢١٠ ، صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٣ ص ٥١٨ ، صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٩ ص ٣٤ ، سنن أبي داود ج ٢ ص ١٩١ ، سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٨-٢٥٩ ، الموطأ للإمام مالك ج ١ ص ٣٩٢ ، سنن الدارمي ج ٢ ص ٥٧ .

٦ - تنبيه المنتفعين بالطريق بقدر الحاجة :

يجب على المتصرف في الدابة أو سائق السيارة إذا سار بها في الطريق أن ينبه غيره من المنتفعين بالطريق بقدومه ، خصوصا الغافلين منهم ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك . وذلك بوقت كاف قبل وصوله إليهم . وقد اعتبر الفقهاء الإخلال بذلك أحد الأسباب الموجبة للضمان . (١)

ومع أن استعمال المنبه واجب عند الحاجة إليه ، إلا أنه يجب المنع من استعمال الأبواق العالية التي لا تدعو إلى استعمالها الحاجة خصوصا في الأماكن المكتظة بالسكان ، وبالقرب من المدارس والمستشفيات والمساجد والمنازل لما تسببه من إزعاج وقلق للموجودين في هذه الأماكن . ويمكن الاستدلال على ذلك بقوله تعالى : ﴿ واقصد في مشيك واغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير ﴾ (٢) .

وجه الدلالة من الآية : أن خفض الصوت من حسن الأدب والتواضع ، وأن رفعه منكربيج لا يصدر إلا من الحمار (٣) فيجب المنع من ذلك ولا أخذ على أيدي من يعتمدون إزعاج الناس وأذاهم برفع الأصوات .

(١) انظر تكملة البحر الرائق للطوري ج ٨ ص ٤٠٩ ، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ج ٤ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، كشف القناع للبهوتي ج ٤ ص ١٢٩ .

(٢) سورة لقمان آية : ١٩ .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٤ ص ٧١-٧٢ .

وقد اعتبر الفقهاء الصياح على الناس بالنفس أو بآلة من غير حاجة
أحد الأسباب الموجبة للضمان إذا ترتب عليه تلف أو ضرر . (١)

٧ - عدم تحميل الدابة أو السيارة أكثر مما تحمله :

يجب على صاحب الدابة أن لا يحملها أكثر مما تطيق لما في
ذلك من الضرر عليها ، فقد تنقطع عن السير أو تتلف بسبب ذلك ، وهذا
مناف لقواعد الشريعة التي نصت على الرفق بالحيوان .

وكذلك يجب على المسئول عن تحميل السيارة وما في حكمها من
وسائل النقل الحديثة سواء كان سائقها أو غيره أن لا يزيد في حمولتها
عن الحد المقرر لها ، لما في ذلك من الضرر الذي قد يلحق بها وما
تحمله من الأتفس والأموال والمتفعين بالطريق ، فإن الزيادة في حمولتها
ربما تسبب في انفجار أحد دواليبها . أو تعطيل مكابحها ، أو كسر
أو خراب أحد آلات التوجيه فيها مما يؤدى في كثير من الأحوال إلى
انقلابها أو انزلاقها أو اصطدامها بأحد المتفعين بالطريق . ونحو
ذلك من الأضرار الخطيرة التي ينتج عنها في الغالب تلف السيارة وتلف
ما فيها من الأتفس والأموال .

وقد أشار الفقهاء رحمهم الله إلى هذا الأدب حينما اعتبروا من
زاد في حمولة السفينة شيئاً عن الحد المقرر لها فغرقست بسبب ذلك مسئولا
عن ضمانها وضمان ما تلف فيها من الأتفس والأموال (٢) . فذلك من زاد

(١) انظر تكملة البحر الرائق للطوى ج ٨ ص ٣٣٥ ، نهاية المحتاج للرملي ج ٧

ص ٣٢٩ - ٣٣١ ، المغني ج ٩ ص ٥٧٩ .

(٢) انظر حاشية الشلبي على تبين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ١٥٠ ،

المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٣٤ .

في حمولة السيارة شيئاً عن الحد المقرر لها فتلفت بسبب ذلك يعتبر
مستثلاً عن ضمانها وضمان ما تلف فيها من الأُنفُس والأَمْوال لإخلاله
بشرط السلامة الواجب مراعاته في جميع الأحوال .

٨ - إحكام شد الحمل فوق الدابة أو السيارة مع المحافظة عليه

من السقوط أو التناثر :

يجب على المتصرف في الدابة أو سائق السيارة ونحوها من وسائل
النقل الحديثة أن يحكم شد حملها وأن يحافظ عليه من السقوط أو التناثر
كي لا يصيب أحد المستعملين للطريق بأذى أو يتسبب في تعثره به ونحو
ذلك ، لا فرق في ذلك بين كون الحمل صلباً كالحديد والخشب والحجارة
أو سائلاً كالماء والنفط أو غازاً كالميثانول ونحوه .

كما يجب على سائقي القلابات المخصصة لنقل الأحجار والأتربة
وكذلك سائقو الشاحنات المخصصة لنقل المواد التي تنبعث منها روائح
كريهة أن يحكموا شد أغطيتها ، وأن يتجنبوا أماكن العمران قدر الإمكان
لما في ذلك من الأذى الذي قد يلحق سكان تلك الأماكن .

ويمكن الاستدلال لهذا الأدب بما ورد في الصحيح عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال : قلت يا نبي الله علمني شيئاً انتفع به . قال : " أعزل
الأذى عن طريق المسلمين " . (١)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ج٤ ص ٢٠٢١ في كتاب البر والصلة
والآداب ، باب فضل إزالة الأذى عن الطريق ، حديث رقم ٢٦١٨ .

وجه الدلالة : أن الحديث يدل بمنطوقه على مشروعية إزالة الأذى عن طريق المسلمين وفضل ذلك . ويدل بمفهومه المخالف على قبح وضع الأذى في الطريق وأنه ممنوع ، فيجب على من سار في الطريق بدايته أو سيارته أن يحكم شد حملها وأن يرتبه فوقها بحيث لا يتطايـسر من فوقها فيصيب أحد المارة بأذى ، أو يحدث ضجة ونحو ذلك .

٩ - مراعاة القواعد التي تنظم المرور :

يجب على كل مستخدم للطريق سواء كان ماشيا أو راكبا أن يلتزم بمراعاة قواعد المرور أثناء ارتفاقه بالطريق ولا يتعدها لأن الله سبحانه وتعالى أمر الأمة بطاعة ولي الأمر في غير معصيته في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (١) وفي قوله صلى الله عليه وسلم : " على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ؛ فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " (٢) . ولأن الالتزام^{بها} يحقق الأمن ، ويحقق الدماء ، ويحفظ الأموال عن التلف ، ويدفع الفوضى والاضطراب . وفي ذلك تحقيق لكثير من المقاصد الشرعية الكلية التي جاءت الشريعة لحفظها ، ودرء لكثير من المفاسد التي تفتالها . (٣)

(١) سورة النساء آية : ٥٩ .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما . (انظر : صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١٣ ص ١٢١ ، صحيح مسلم ج ٣ ص ١٤٦٩ .

(٣) تنبيه : ذكرت في الفصل الثالث مبحثا كاملا لبيان قواعد السير على الطريق في نظام المرور في المملكة العربية السعودية . وذلك لأهميتها في حفظ سلامة السير على الطريق ولكون مخالفتها في الغالب تؤدى إلى الوقوع في الحوادث المرورية .

القسم الثاني : آداب الطريق الخاصة بالمشاة : وتتمثل في الأمور التالية :

١ - الأخذ بأسباب الحرص وعدم الغفلة :

يجب على المشاة الأخذ بأسباب الحرص والاحتياط وعدم الغفلة أثناء سيرهم على الطريق ، أو تجاوزهم له من جهة إلى أخرى ، وأن يتأكدوا من خلو الطريق من السيارات المارة قبل عبورهم له .

ويمكن الاستدلال لهذا الأرب بقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه وتعالى نهى الإنسان أن يفعل الأسباب المهلكة لنفسه سواء بترك الجهاد ، أو بترك النفقة في سبيل الله أو الخروج إلى الجهاد بدون نفقة فيعرض نفسه للمهلك بالجوع والعطش ، أو غير ذلك من الأسباب التي تؤدى إليه مهما تعددت وتنوعت ، لأن لفظ التهلكة عام يدخل فيه ما جاء في أسباب نزول الآية وغيره ، ولا ريب أن تجاوز الإنسان للطريق المعد لسير السيارات أو السير فيه دون احتياط وتثبيت وتأكد من إمكانية ذلك يعد أحد الأسباب المهلكة للنفس ، وذلك لكثرة السيارات والسرعة العالية التي تسير بها على الطريق . فيجب على المشاة أن يتثبتوا من خلو الطريق من السيارات والأخذ بأسباب الحرص والاحتياط وعدم الغفلة قبل الاقدام على ذلك . وقد ثبت بما

(١) سورة البقرة آية : ١٩٥ .

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

لا يدع مجالاً للشك أن عبور المشاة للطريق من غير انتباه ، أو من غير تأكد من أن الطريق خال من حركة السيارات هو أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى وقوعهم في حوادث الصدم والدعس من قبل السيارات ، وأن ذلك يضع قائد السيارات في وضع حرج يصعب في كثير من الأحيان الخروج منه بسلام .

٢ - السير في الأماكن المخصصة للمشاة :

يجب على المشاة الالتزام بالسير على ما خصص لهم من أرصفة وشوارع وساحات وأن يتجنبوا السير وسط الطرق المعدة لسيير الدواب والسيارات ، وأن يتقيدوا بمدلول الإشارات المرورية التي تُعَيِّن أماكن عبورهم وأوقات اجتيازهم لطرق السيارات ، وفي حال وجود جسور أو أنفاق في مناطق عبورهم ، فعليهم الاقتصار عليها بقدر المستطاع والوسع ، لأنها لم تنشأ عبثاً وإنما أنشئت من أجل حمايتهم وحماية سائقي السيارات من خطرهم ، وكذلك من أجل تسهيل الحركة المرورية على الطرق . ويمكن الاستدلال لهذا الأدب بما يلي :

أ - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ . (١)

وجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه وتعالى أمر بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما أمر به ونهى عنه ، وأمر بطاعة أولي الأمر في غير معصيته ، ولا ريب أن تخصيص بعض الشوارع والأرصفة والساحات

العامة لسير المشاة ، وأمرهم بالاعتصام على ذلك والتقيد بمدلول الإشارات
المرورية التي تُعَيِّن أماكن عبورهم وأوقات اجتيازهم لا يعد معصية أبداً .
لأن القصد من ذلك حماية المشاة من التعرض للهلاك من قبل السيارات
وتسهيل الحركة المرورية على الطرق بحيث يستطيع كل شخص سواء كان
ماشياً أو راكباً أن يصل إلى المكان الذي يريد في يسر وسهولة وأمان ، وما
كان كذلك فيجب الأخذ به من قبل الإمام لأنه مأمور برعاية مصالح الأمة
وتحقيق ما فيه صلاحهم ودفع المفسد عنهم ، ويجب على الأمة تنفيذه
والتقيد به لأنه يحقق الطاعة المأمور بها لولي الأمر ويدراً عنهم مفسدة
الهلاك في الأنفس والأموال .

ب - روى " عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى أن يمشى الرجل بين البعيرين يقودهما " . (١)

وجه الدلالة من الحديث : أن مشي الرجل بين البعيرين
أثناء قيدهما منهي عنه لاحتمال تعرضه للأنذى من قبلهما ، فمن باب
أولى مشيه بين السيارات لأن خطرهما أشد من خطر الجمال . وفي هذا
دعوة صريحة للمشاة بأن يتجنبوا السير في الطرق المعدة لسير الدواب
والسيارات خصوصاً في وسطها ، لما قد ينجم عن ذلك من تعرضهم للصدم
والدعس ونحو ذلك من حوادث المرور . وأن يلتزموا بالسير فيما أعده
لهم من أرصفة وشوارع وساحات ونحو ذلك .

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ج٤ ص ٢٨٠ وقال صحيح الإسناد
غير أن الذهبي ذكر في تلخيصه للمستدرك بأن في إسناده
محمد بن ثابت بن أسلم البناني ، ضعفه النسائي . وانظر تقريب
التهذيب لابن حجر ص ٤٧٠ .

٣ - منع الأولاد من اللعب في الطرق والشوارع :

يجب على ولاية الأمور من الآباء والمحتسبين وغيرهم منع الأولاد من اللعب في الطرق والشوارع ، خصوصا المعدة منها لسير السيارات ، لما في ذلك من ظلم للطريق وتعطيل لحركة السير ، واحتمال تعرضهم لحوادث دس وصد من قبل المنتفعين بالطرق ، ولكون ذلك يسبب إزعاجا وقلقا لقائدي السيارات خوفا من صدم الأولاد أو دسهم ، وقد يحصل التصادم في كثير من الحالات بين السيارات بسبب محاولة قائديها تجنب دس الأولاد أو صدمهم .

قال في نصاب الاحتساب :^١ والصبيان الذين يلعبون بالجوز وغيره ، إن كانوا في الطريق يمنهم - أي المحتسب - سواء كانوا يلعبون بالقمار أو غيره ، لأنهم ظلموا الناس بشغل الطريق^(١) .

٤ - محافظة الماشي على ما يحمله :

يجب على الماشي في الطريق وغيره أن يحافظ على ما يحمله من أن يصيب أحدا من المنتفعين بالطريق بضرر .

ويمكن الاستدلال لهذا الأدب بقوله صلى الله عليه وسلم :
" إذا مر أحدكم في مسجدنا أو في سوقنا ومعه نبل فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين منها بشيء " .^(٢) وفي رواية :

(١) نصاب الاحتساب للسناي تحقيق الدكتور مريزن سعيد مريزن

عسيري ص ٣٤٦ .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٠ .

وفي رواية : "إذا مر أحدكم في مجلس أو في سوق ويده نبيل فليأخذ
بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها" . (١)

٥ - مواعاة إشارات الصعود للسيارات والنزول منها :

يجب على المشاة أن يمتنعوا من صعود السيارات أو النزول منها في
الأماكن الممنوعة ، أو المزدحمة ، أو الخطيرة أو أثناء سير السيارات على
الطريق ، لأن ذلك يعرضهم للسقوط أو الاصطدام بالسيارات المارة على الطريق .
ويمكن الاستدلال لهذا الأدب بقوله تعالى : * ولا تلقوا بأيديكم إلى
التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين * . (٢)

وجه الدلالة : أن الله سبحانه وتعالى نهى الإنسان أن يلقي
بنفسه إلى ما يهلكها من محسوس وغيره . ولا ريب أن صعود السيارة أو
النزول منها في الأماكن الممنوعة أو المزدحمة أو الخطيرة أو أثناء سير
السيارة على الطريق نوع من التهلكة لما في ذلك من احتمال السقوط من
السيارة ، أو التعرض للصدم أو الدعس من قبل السيارات المتحركة على
الطريق ، فيجب الامتناع عن ذلك .

ويقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " (٣) فالضرر منهى
عنه ، والذي يصعد إلى السيارة أو ينزل منها في الأماكن الخطيرة نوع من
الضرر فيجب الامتناع عنه .

(١) تقدم تخريجه في ص ٤٠ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٥ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٩ .

القسم الثالث : آداب الجلوس على الطرق :

لما كانت الطريق من المرافق العامة التي يشترك جميع الناس في الانتفاع بها ، وكان يحرم على المسلم أن يؤذي أخاه المسلم أو أن يفرط في أمر من أمور دينه ، حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الجلوس على الطرقات لغير ما حاجة ، ففي الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إياكم والجلوس فسي الطرقات " فقالوا يا رسول الله : ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها . فقال : " فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه " ؟ قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : " غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (١) . وفي هذا الحديث ربط رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز الجلوس على الطرقات بإعطاء حقوقها ، وأنه إذا لم تؤد هذه الحقوق من قبل الجالسين عليها فإنه لا يجوز لهم ذلك . روى البغوي (٢) في كتابه شرح السنة عن أبي الدرداء رضي الله عنه

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٨ ص ٨ ، صحيح مسلم

بشرح النووي ج ١٤ ص ١٤٢ .

(٢) هو : الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء الشافعي ، أبو محمد ، الملقب بمحبي السنة ، البغوي . فقيه ، محدث ، مفسر زاهد . نسبته إلى (بَغَا) من قرى خراسان بين هراة ومرو . له تصانيف كثيرة منها : التهذيب في فقه الشافعية ، والجمع بين الصحيحين ، ومصابيح السنة ، وشرح السنة في الحديث ، ولياب التأويل في معالم التنزيل في التفسير . توفي رحمه الله بمرو الروز سنة ٥١٦ هـ . انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ١٤٥ ، شذرات الذهب لابن العماد ج ٤ ص ٤٨ ، هدية العارفين لإسماعيل باشا ج ٥ ص ٣١٢ ، الأعلام للزركلي ج ٢ ص ٢٥٩ .

قال : " نعم صومعة المرء المسلم بيته يحفظ عليه سمعه وبصره ، وإياكم ومجالس السوق فإنها تلفى ^(١) وتلهى ^(٢) . ونقل ابن حجر ^(٣) قول القاضي ^(٤) عياض في شرح حديث أبي سعيد حيث قال : " فيه دليل على أن أمره لهم لم يكن للوجوب وإنما كان على طريق الترغيب والأولى ، إذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوه هذه المراجعة ، وقد احتج به

-
- (١) (تلفى) : مأخوذ من لغايلغولغوا ، أى قال باطلا . انظر
الصاحح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ج٦ ص ٢٤٨٣ .
- (٢) شرح السنة للبلغوى ج١٢ ص ٣٠٤ .
- (٣) هو: أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلانى : أبو الفضل
شهاب الدين ابن حجر : من أئمة العلم أصله من عسقلان بفلسطين .
ومولده ووفاته بالقاهرة ، ولعب بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث
ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ وعلت له شهرة .
فقصده الناس للاأخذ عنه ، وأصبح حافظ الاسلام في عصره ، انتشرت
مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر ومن أشهرها
كتابه فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، وكان فصيح اللسان ، راوية
للشعر ، هارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين ، وولي قضاء
مصر مرات ثم اعتزل . أما تصانيفه فكثيرة جداً ، ولا يتسع المقام
لذكرها . ولد في ثمانى عشرى شعبان سنة ٧٧٣ هـ ، وتوفى ليلة
السبت ثامن عشرى ذى الحجة سنة ٨٥٢ هـ ، ودفن بالزمية .
انظر : الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوى ج٢ ص ٣٦ ،
شذرات الذهب ج٧ ص ٢٧٠ ، هدية العارفين ج١ ص ١٢٨ ،
الاعلام ج١ ص ١٧٨ .
- (٤) هو: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض العلامة اليحصبي
السبتي ، المالكي ، الحافظ ، عالم المغرب ، وإمام أهل الحديث في

من لا يرى إلا وأمر على الوجوب" (١). ثم قال ابن حجر في الرد على هذا القول : "يحتمل أن يكونوا رجوا وقوع النسخ تخفيفاً لما شكوا من الحاجة إلى ذلك" (٢) ثم استشهد بما ورد في مرسل يحيى بن يعمر (٣) فقال : "وبوء يده أن في مرسل يحيى بن يعمر "فظن القوم أنها عزمة" (٤) وبما وقع في حديث أبي طلحة عند مسلم "فقالوا : إنما قعدنا لغير ما بأس قعدنا نتحدث ونتذاكر..." (٥)

والحق في هذا هو أنه يجوز الجلوس على الطرقات بشرط الالتزام بأدابها وحقوقها ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في حديث أبي سعيد المتقدم : " فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق

====
وقته . له تصانيف كثيرة منها الشفاء ومشارق الأنوار في غريب الصحيحين والموطأ . ولي قضاء سبته ثم قضاء غرناطة ، ولد في سبته سنة ٤٧٦ هـ ، وتوفي بمراكش مسموماً سنة ٥٤٤ هـ .
انظر : وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٩٢ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ١٣٨ ، الأعلام للزركلي ج ٥ ص ٩٩ .

- (١)(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١١ ص ١١ .
(٣) يحيى بن يعمر العدواني ، أبو سليمان ، أول من نقط المصاحف ، ولد بالأهواز وسكن البصرة ، وكان من علماء التابعين ، عارفاً بالحديث والفقه ولغة العرب ، ثقة فصيحا ، ولي قضاء مرو . واختلف في سنة وفاته ، فقيل سنة ١٢٩ هـ ، وقيل ١٢٠ هـ ، وقيل ٨٩ هـ . انظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ج ١١ ص ٣٠٥ ، الأعلام ج ٨ ص ١٧٧ .
(٤) لم أجده فيما اطلعت عليه من الكتب في غير فتح الباري لابن حجر ج ١١ ص ١١ .
(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٤١ .

حقه " وقال في رواية أبي شريح ^(١) عند أحمد : " فمن جلس منكم على الصعيد ^(٢) فليعطه حقه " ^(٣) ويكون التحذير في الحديث للتنزيه وترك الأولى إذا التزم بآداب الطريق وحقوقها . أما إذا لم يلتزم الجالس بآداب الطريق وحقوقه فإن التحذير من الجلوس قد يرقى إلى درجة التحريم . والله أعلم . وسيأتي لذلك مزيد من التفصيل عند الكلام على هذه الآداب .

وقد جمع بين حجر في الفتح آداب الجلوس على الطريق من الطرق الأخرى للحديث فذكر أنها أربعة عشر أدبا ، قال قوله " غص البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " فسي حديث أبي طلحة الأولى والثانية وزاد " وحسن الكلام " ^(٤) ، وفي حديث أبي هريرة الأولى والثالثة وزاد " وإرشاد ابن السبيل وتشميت

(١) أبو شريح الخزاعي الكعبي ، اسمه خويلد بن عمرو ، أو عكسه ، وقيل عبد الرحمن بن عمرو ، وقيل هاني ، وقيل كعب ، صاحب نزل المدينة ، مات سنة ثمان وستين على الصحيح . تقريب التهذيب لابن حجر ص ٦٤٨ .

(٢) قوله : " الصعيد " وجه الأرض ترابا كان أو غيره . والصعيد يطلق على وجهه : على التراب الذي على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق ، وتجمع هذه على (صُعد) بضمتيْن و (صعَدات) مثل طريق طرقات . انظر المصباح المنير للفيومي ج ١ ص ٣٤٠ .

(٣) مسند الإمام أحمد ج ٦ ص ٣٨٥ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٤١ .

العاطس إذا حمد " (١) وفي حديث عمر عند أبي داود وكذا مرسل يحيى بن يعمر من الزيادة " وتغيثوا الملهوف وتهدوا الضال " (٢) . وهو عند البزار بلفظ " وإرشاد الضال " (٣) وفي حديث البراء عند أحمد

(١) صحيح بن حبان ترتيب الأُمير علاء الدين الفارسي ج ١ ص ٩٨٤ ولفظه : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تجلسوا بأفنية الصدقات ، قالوا : يا رسول الله إنا لا نستطيع ذلك ولا نطيقه ، قال : " إما لا فأدوا حقها " قالوا : وما حقها يا رسول الله ؟ قال : " رد التحية ، وتشميت العاطس إذا حمد الله ، وغيض البصر ، وإرشاد السبيل " . وفي سنن أبي داود ورد من الزيادة في حديث أبي هريرة المذكور قوله : " وإرشاد السبيل " ولم يرد قوله : " وتشميت العاطس إذا حمد الله " . انظر سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٥٦ ، حديث رقم ٤٨١٦ . وورد عند أحمد من حديث أبي سعيد من الزيادة قوله : " وأرشدوا السائل " انظر المسند ج ٣ ص ٦١ .

(٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٥٦ ، حديث رقم ٤٨١٧ .

(٣) انظر كشف الأستار عن زوائد البزار للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي ج ٢ ص ٤٢٥ ، حديث رقم ٢٠١٨ ، حيث جاء فيه قوله : قيل وما حقه ؟ قال : " غيض البصر ، ورد السلام - أحسبه قال - وإرشاد الضال " .

قال البزار : لا نعلم أسنده إلا جريراً ، ولا عنه إلا ابن المبارك ورواه حماد بن زيد عن إسحاق بن سويد مرسل .

انظر زوائد البزار للهيثمي ج ٢ ص ٤٢٥ .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٨ ص ٦٢ : " رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن سنان الهروي وهو ثقة .

والترمذى : " اهدوا السبيل وأعينوا المظلوم وافشوا السلام " (١) وفي حديث ابن عباس عند البزار من الزيادة " وأعينوا على الحمولة " (٢) وفي حديث سهل بن حنيف عند الطبراني من الزيادة " ذكر الله كثيرا " وفي حديث وحشي بن حرب عند الطبراني من الزيادة " واهدوا الأغنياء وأعينوا المظلوم " . ثم قال : " ومجموع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أدبا " وقد نظمها في أربعة أبيات فقال :

جمعت آداب من رام الجلوس على الطر

يق من قول خير الخلق إنسانا

افش السلام وأحسن في الكـلام

وشجعت عاطسا وسلا ما رد إحسانا

في الحمل عاون ومظلوما أعن وأعت

لهفان اهد سبيلا واهد حيرانا

بالعرف مر وأنه عن تكرر وكف أذى

وغض طرفا وأكثر ذكر مولانا

(١) أخرجه أحمد في المسند ج٤ ص ٢٨٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠١ ،

والترمذى في سننه ج٤ ص ١٧٢ ، وقال : هذا حديث حسن ،

والدارمي في سننه ج٢ ص ٢٨٢ ، وقد ورد في بعض طرق

الحديث عند أحمد والترمذى : " ردوا السلام " بدل " افشوا

السلام " ومع أن الترمذى صرح بتحسينه إلا أنهم جميعا

قالوا : لم يسمع أبو إسحاق - أحد رواة الحديث - من البراء .

(٢) انظر كشف الأستار عن زوائد البزار لأبي بكر الهيثمي ج٢ ص

٤٢٥ حديث رقم ٢٠١٩ . ونصه عن عبدالله بن عباس رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تجلسوا في المجالس ،

ثم قال بعد ذلك : " وقد اشتملت على معنى علة النهي عن الجلوس في الطرق من التعرض للفتن بحضور النساء الشواب وخوف ما يلحق من النظر إليهن من ذلك ، إذ لم يمنع النساء من المرور في الشوارع لحوائجهن ، ومن التعرض لحقوق الله والمسلمين مما لا يلزم الإنسان إذا كان في بيته ، وحيث لا ينفرد أو يشتغل بما يلزمه ، ومن روءية المناكير وتعطيل المعارف ، فيجب على المسلم الأمر والنهي عند ذلك ، فإن ترك ذلك فقد تعرض للمعصية ، وكذا يتعرض لمن يمر عليه ويسلم عليه فإنه ربما كثر ذلك فيعجز عن الرد على كل مار ، ورده فرض فيأثم ، والمرء مأمور بأنه لا يتعرض للفتن وإلزام نفسه ما لعله لا يقوى عليه ، فندبهم الشارع إلى ترك الجلوس حسماً للمادة ، فلما ذكروا له ضرورتهم إلى ذلك لما فيه من المصالح من تعاهد بعضهم بعضاً ومذاكرتهم في أمور الدين ومصالح الدنيا وترويح النفوس بالمحادثة في المباح دلهم على ما يزيل المفسدة من الأمور المذكورة " (١)

ومع أن هذه الآداب قد وردت في حق الجالس على الطريق ، إلا أنها من الآداب العامة التي أمر كل مسلم باتباعها سواء كان في الطريق - جالساً أو سائراً - ونحو ذلك - أو في غيره من الأماكن الأخرى . ولكن مخالفة هذه الآداب من الأمور التي لا يقرها الإسلام ، فسأفرد

=== فإن كنتم لا بد فاعلين ، فردوا السلام ، وغضوا البصر ، واهدوا السبيل وأعينوا على الحمولة " قال البزار : " وداود - أحد رواة الحديث - ليس بالقوى في الحديث ولا يتوهم عليه إلا الصدق وإنما يكتب من حديثه ما لم يروه غيره ، انظر كشف الاستار ج ٢ ص ٤٢٦ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٨ ص ٦٢ : " رواه البزار ، وفيه محمد بن أبي ليلي وهو ثقة سيء الحفظ ، وبقيّة رجاله وثقوا " .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ١١ ص ١١ .

كل أدب منها بفقرة مستقلة أبين فيها أهمية التمسك به ثم أتكلم بعد ذلك كله عن علاقة هذه الآداب بحوادث المرور .

١ - غض البصر :

ورد الأمر بغض البصر في أحاديث النهي عن الجلوس على الطرقات ، فهو أدب يجب التمسك به ، وذلك لأن " البصر هو الباب الأكبر إلى القلب وأعم طرق الحواس إليه ، وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته ، ووجب التحذير منه ، وغضه واجب عن جميع المحرمات ، وكل ما يخشى الفتنة من أجله " (١) قال تعالى : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون . وقُل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخواتهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾ (٢) . وفي الآيتين أمر الله تعالى المؤمنين والمؤمنات أن يغضوا من أبصارهم عما حرم عليهم فلا ينظروا إلا إلى ما أباح لهم النظر إليه وأن يغضوا أبصارهم عن المحارم .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٢ ص ٢٢٣ .

(٢) سورة النور آية : ٣٠ - ٣١ .

وخص الله المؤمن والمؤمنة بالخطاب مع تحريمه على غيرهم لكون قطع ذرائع الزنا التي منها النظر هم أحق من غيرهم بها وأولى بذلك ممن سواهم (١) . ومع أن قوله تعالى ﴿ قل للمؤمنين . . ﴾ لفظ عام يشمل الذكور والإناث حسب كل خطاب عام في القرآن على ما هو مبين في أصول الفقه إلا أن الله خص المؤمنات بالخطاب في قوله ﴿ وقول للمؤمنات يغضضن من أبصارهن . . ﴾ على طريق التأكيد عليهن بغضض أبصارهن عما حرم الله عليهن . (٢)

وقد اختلف العلماء في معنى (من) في قوله تعالى ﴿ من أبصارهم ﴾ فقال بعضهم إنها للتبعيض وإليه ذهب الأكثر . وبينوه بأن المعنى ، غض البصر عما يحرم والاقتصار على ما يحل . وقال بعضهم بل وجه التبعيض أنه يعفى للناظر أول نظرة من غير قصد . واستشهد أصحاب هذا الوجه بقوله صلى الله عليه وسلم لعلي : " يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى وليست لك الثانية " (٣) . وما رواه مسلم عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فأمرني أن أصرف بصرى (٤) قال القرطبي : وعلى هذا الوجه تكون النظرة الأولى غير داخلية تحت خطاب التكليف لأنها لا تملك

(١) انظر فتح القدير للشوكاني ج ٤ ص ٢٢ .

(٢) انظر المرجع نفسه .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ج ٥ ص ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ وأبو داود في

سننه ج ٢ ص ٢٤٦ ، والترمذي في سننه ج ٤ ص ١٩١ وقال :

" هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك " .

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٦٩٩ كتاب الآداب ، باب نظر الفجأة .

إذ وقوعها لا يتأتى أن يكون مقصوداً^(١) وقال بعضهم إن (من) زائدة
كقوله تعالى : ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾^(٢) ومن فسر الغض
بالنقصان قال إن (من) صلة الغض وليست للتبعية ولا للزيادة^(٣).

ولا شك أن النظر إلى ما لا يحل شرعاً محرم ، فلا يحل لرجل
أن ينظر إلى امرأة غير زوجته أو محارمه من النساء ، وكذلك لا يحل لامرأة
أن تنظر إلى غير زوجها أو محارمها من الرجال أو ممن استثناهم الله في
الآية . أما نظرة المفاجأة فلا إثم^{فيها} ولا مؤاخذة على ما قرره العلماء وذلك
لأنها خارجة عن إرادة الإنسان ، فلم يكلفنا الله سبحانه وتعالى ما لا
نطيق ولم يأمرنا أن نعصب أعيننا إذا مشينا في الطريق . فالنظرة
إذا لم تكن بقصد لا مؤاخذة فيها ، أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم
لعلي كرم الله وجهه (يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى
وليست لك الثانية) . والنظرة المفاجأة إنما تكون في أول وهلة ولا يحل
لأحد إذا نظر إلى امرأة نظرة مفاجئة أن يعود إلى النظرة مرة ثانية
فإن ذلك مدعاة إلى الفتنة وطريق إلى الفاحشة . وقد ساء الرسول صلى
الله عليه وسلم زنا . قال صلى الله عليه وسلم : " إن الله كتب على ابن
آدم حظه من الزنا . أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العينين النظر ،

(١) بتصرف ، انظر الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ٢٢٣ .

(٢) سورة الحاقة آية : ٤٧ .

(٣) انظر فتح القدير للشوكاني ج ٤ ص ٢٢ .

(١) وزنا اللسان النطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك ويكذبه .
وفي رواية عند مسلم ، أنه صلى الله عليه وسلم قال : " كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا ، مدرك ذلك لا محالة ، فالعينان زناهما النظر ، والأذانان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش ، والرجل زناها الخطا ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه (٢) .

٢ - كف الأذى :

الأذى في اللغة : اسم مصدر لكل ما يتأذى به . يقال آذاه يؤذيه أذى وأذاة وأذية . (٣) وهو كناية عن القدر على الجملة .
ويطلق على القول المكروه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى ﴾ (٤) أى بما تسمعونهم من القول المكروه . ومنه قوله تعالى : ﴿ ودع أذاهم ﴾ (٥) أى دع أذى المنافقين لا تجازهم إلا أن تؤءر فيهم ، وفي الحديث " وأميطوا عنه الأذى " (٦) يعني به الشعر الذى يكون على رأس الصبي حين يولد ، يحلق عنه يوم أسبوعه . وفي

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود وأحمد من رواية أبي هريرة رضي الله عنه . (صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١١ ص ٢٦ و ص ٥٠٢ ، صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٠٤٦ ، سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٦ ، مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٢) صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٠٤٧ .

(٣) لسان العرب لابن منظور ج ١٤ ص ٢٧٠ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٦٤ .

(٥) سورة الأحزاب آية : ٤٨ .

(٦) سنن أبي داود ج ٣ ص ١٠٦ .

الحديث أيضا : " وأدناها إمطة الأذى عن الطريق " (١) أى تنحيته ،
يعنى الشوك والحجروما أشبه ذلك ما يتأذى به المار . (٢)

وعرفه الراغب الأصفهاني بأنه " ما يصل إلى الحيوان من الضرر
إما في نفسه أو جسمه أو تبعاته دنيويا كان أو آخرويا " . (٣)

والتضريف يشمل جميع أنواع الأذى التي يمكن أن يتأذى بها
الإنسان سواء كان ذلك الأذى واقعا على نفسه كاحتقارها أو غيبتها
أو على جسمه بالضرب والقتل وغيره ، أو على تبعاته كملكاته واختصاصاته
وغير ذلك بالإتلاف وغيره .

ويمكن إرجاع الأذى في الجملة إلى قسمين : أذى قولي ، كالسب
والشتم والكذب والاحتقار والغيبة . وأذى فعلي ، كالضرب والقتل والإتلاف ،
وإلقاء القاذورات في الشوارع وتعطيل حركة الناس وما إلى ذلك .

وبالنظر إلى التعريف والأمثلة السابقة يتبين لنا السبب في
جعل الرسول صلى الله عليه وسلم " كف الأذى " الوارد في أحاديث
النهي عن الجلوس على الطرقات أحد آداب الطريق التي يجب أن يتمسك
بها كل من أراد الجلوس على الطريق أو الانتفاع به . ومن جملة كشف
الأذى المأمور به ، كف الأذى عن المارة بأن لا يجلس حيث يضيق
عليهم الطريق ، أو على باب منزل من يتأذى بجلوسه عليه ، أو حيث يكشف



(١) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٢ ص ٦ .

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٨٥ ، واللسان ج ١٤ ص ٢٧ .

(٣) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ١٥ .

عياله ، وأن يكف عن احتقار الناس وغيبتهم . ويشهد لذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " (١) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي موسى الأشعري " فليمسك عن الشر فإنه له صدقة " (٢) فإذا كان الإمساك عن الشر - أى كف الأذى - من الأعمال التي يتصدق بها الإنسان على نفسه ، فكيف بمن يزيل الأذى عن الطريق ؟ لا شك أن فضل ذلك كبير . ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم : " لقد رأيت رجلاً يتقلب في الجنة في شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي الناس " (٣) وفي رواية أخرى ، قال صلى الله عليه وسلم : " بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فشكر الله له فغفر له " (٤) . وقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة حينما سأله أن يعلمه شيئاً ينتفع به " أعزل الأذى عن طريق المسلمين " (٥) وفي رواية أخرى " وأمر الأذى عن الطريق " (٦) .

فهذه الأحاديث وغيرها ظاهرة في فضل إزالة الأذى عن الطريق سواء كان ذلك الأذى شجرة تؤذي أو غصن شوك أو حجراً يعثر به ، أو قدراً أوجيفاً أو غير ذلك . وأن القليل من الخير قد يحصل به الأجر الكبير .

(١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٥٤ ، صحيح مسلم

مع شرحه للنووى ج ٢ ص ١٠ ، سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي ج ٨ ص ١٠٥ .

(٢) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١ ص ٤٤٧ ، صحيح مسلم

مع شرحه للنووى ج ٧ ص ٩٤ .

(٣) صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ١٦ ص ١٧١ .

(٤) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٥ ص ١١٨ .

(٥) صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ١٦ ص ١٧١ .

(٦) صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ١٦ ص ١٧٢ ومعنى قوله (أمر) أى أعزله قال النووى وهو فى بعض النسخ بلفظ (وأمر) بزاى مخففة وهي بمعنى الأول ، انظر شرح صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ١٦ ص ١٧٢ .

ومع أن إمطة الأذى عن الطريق من الأمور السهلة التي لا تحتاج إلى جهد كبير في كثير من الأحيان إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد عدها من شعب الإيمان في قوله : " الإيمان بضغ (١) وسبعون شعبة أو بضغ وستون شعبة ، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ... " (٢)

ولعل معظم أحكام الطريق التي سأتكلم عنها في المباحث القادمة لها علاقة قوية بكف الأذى . والله أعلم .

(٣ ، ٤) - إفشاء السلام وردة :

إفشاء السلام وردة من آداب الطريق التي نص عليها الرسول صلى الله عليه وسلم كما هو مبين سابقاً (٣) . وأصل السلام ثابت بالكتاب والسنة والإجماع . فأما الكتاب فآيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ (٤) وقوله تعالى ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾ (٥) وقوله تعالى ﴿ وَإِذَا حِيلَتْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ

(١) (بضغ) في العدد بكسر الباء وبعض العرب يفتحها . وهو ما بين الثلاث إلى التسع . تقول : بضغ سنين ، وبضعة عشر رجلاً ، وبضغ عشرة امرأة ، فإذا جاوزت لفظ عشر ذهب البضغ لا تقول بضغ وعشرون . انظر الصحاح للجوهري بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ج ٣ ص ١١٨٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ج ٢ ص ٦ والحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) انظر ص ٥٦ .

(٤) سورة النور آية : ٢٧ . (٥) سورة النور آية : ٦١ .

منها أورثوها * (١) وقوله تعالى * هل أتاك حديث ضيف إبراهيم
المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام * (٢)

وأما السنة فأحاديث كثيرة منها : عن عبدالله بن عمرو بن
العاص رضي الله عنهما أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
أي الاسلام خير ؟ قال : " تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت
ومن لم تعرف " (٣)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " خلق الله عز وجل آدم على صورته ، طوله ستون ذراعا ، فلما
خلقه قال : اذهب فسلم على أولئك نفر من الملائكة جلوس ، فاستمع
ما يحيونك ، فإنها تحيتك وتحية ذريتك ، فقال : السلام عليكم ، فقالوا
السلام عليك ورحمة الله ، فزادوه ورحمة الله " (٤)

وعنه رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، أولا أدلكم
على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم " (٥)

وعن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال " أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بسبع : بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت

(١) سورة النساء آية ٨٦ .

(٢) سورة الذاريات آية ٢٤ - ٢٥ .

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١ ص ٥٥ ، صحيح مسلم
بشرح النووي ج ٢ ص ٩ .

(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١ ص ٣ ، صحيح مسلم
بشرح النووي ج ١ ص ١٧٨ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٣٥ .

العاطس ، ونصر الضعيف ، وعون المظلوم ، وإفشاء السلام ، وإبرار المقسم . . .^(١)
وفي رواية أخرى للبخارى " . . . ورد السلام " .^(٢)

وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " يا أيها الناس ، أفشوا السلام بينكم وأطعموا الطعام ، وصلوا الأرحام ، وصلُّوا والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام " .^(٣)

وأما الإجماع ، فإن الأمة مجمعة على مشروعية السلام ، وأنه أحد شعارات هذه الأمة .^(٤)

والقصد من إفشاء السلام إظهاره بين الناس ليحصل الإتلاف والأمان والاطمئنان والسلامة والتواضع وعدم الاحتقار ، ومن ثم المحبة وذلك لأن السلام يشتمل على هذه المعاني ، فالسلام اسم من أسماء الله قال تعالى : * السلام الموء من المهيمن * .^(٥)

وعن المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى توضأ ، ثم اعتذر إليه فقال : " إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر " .^(٦)

- (١) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١١ / ص ١٨٠ .
- (٢) نفس المصدر ج ٣ ص ١١٢ .
- (٣) رواه الترمذى في سننه ج ٤ ص ٦٥ حديث رقم ٢١٠٣ وقال : " هذا حديث صحيح " .
- (٤) ذكر النووى أن ابن عبد البر وغيره نقلوا إجماع المسلمين على أن ابتداء السلام سنة ورده فرض . انظر شرح صحيح مسلم للنووى ج ١٤ ص ١٤٠ .
- (٥) سورة الحشر آية ٢٣ .
- (٦) سنن أبي داود ج ١ ص ٥ ، وذكر الحافظ في الفتح أن ابن خزيمة صححه . انظر فتح البارى ج ١١ ص ١٣ .

وعلى هذا فمعنى السلام عليك : اسم الله عليك ، أى أنت في حفظه كما يقال * الله معك * و* الله يصحبك * .

وقيل معناه : إن الله مطلع عليك فيما تفعل فلا تغفل . وقيل معناه : اسم الله يذكر على الأعمال توقعا لاجتماع معاني الخيرات وانتفاء عوارض الفساد عنها . وقيل : السلام بمعنى السلامة . أى السلامة ملازمة لك .

وقال بعضهم * كأن المسلم بسلامه على غيره معلم له بأنه مسالم له حتى لا يخافه * .^(١)

والآيات والأحاديث السابقة ظاهرة في الدلالة على فضل السلام . وما يدل على ذلك أيضا ما رواه البخارى معلقا قال : " قال عمار: ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان : الإنصاف من نفسك ، وبذل السلام للعالم ، والإنفاق من الإقتار " .^(٢) قال الإمام النووي : وروينا هذا في غير البخارى مرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : قد جمع في هذه الكلمات الثلاث خيرات الآخرة والدنيا ، فإن الإنصاف يقتضى أن يؤدى إلى الله تعالى جميع حقوقه وما أمر به ، ويجتنب جميع ما نهى عنه ، وأن يؤدى إلى الناس حقوقهم ولا يطلب ما ليس له ، وأن ينصف أيضا من نفسه فلا يوقعها في قبيح أصلا ، وأما بذل السلام للعالم فمعناه لجميع الناس فيتضمن أن لا يتكبر على أحد ، وأن لا يكون بينه وبين أحد جفاء

(١) فتح البارى ج ١١ ص ١٣ ، طرح التثريب في شرح التقریب

لأبي زرعة ج ٨ ص ١٠٤ .

(٢) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٨٢ .

يُمتنع من السلام عليه بسببه . وأما الإنفاق من الإقتار فيقتضى كمال الوثوق بالله تعالى والتوكل عليه والشفقة على المسلمين إلى غير ذلك (١) .

حكم السلام :

لا خلاف بين العلماء في أن الابتداء بالسلام سنة ورده واجب (٢) .

فإن كان المسلم جماعة فهو سنة كفاية في حقهم ، إذا سلم أحدهم أجزاءً عن الجميع ولو سلموا جميعاً كان أفضل . فإن كان المسلم عليه واحداً تعين عليه الرد . وإن كانوا جماعة كان الرد فرض كفاية في حقهم ، إذا رد أحدهم سقط الحرج عن الباقيين لقوله صلى الله عليه وسلم : " يجزىء عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزىء عن الجلوس أن يرد أحدهم " (٣) . والأفضل أن يرد الجميع (٤) .

ولا يجوز ابتداء الكفار بالسلام ، ويجب الرد عليهم إذا سلموا على ما ذهب إليه جمهور العلماء (٥) ، ودليل عدم جواز ابتدائهم بالسلام قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام " (٦) . ودليل وجوب الرد عليهم إذا سلموا قوله صلى الله عليه وسلم : " إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم " (٧) . وفي رواية : " فقل وعليكم " (٨) .

-
- (١) كتاب الأذكار للنووي ص ٢١٧ .
 - (٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ ص ١٤٠ ، فتح الباري ج ١ ص ٤٠ .
 - (٣) أخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ٣٥٣ وما بعده حديث رقم ٥٢١٩ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
 - (٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ ص ١٤٠ .
 - (٥) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ ص ١٤٥ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١١ ص ٣٩ .
 - (٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٤٦ .
 - (٧) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١١ ص ١٤٥ .
 - (٨) نفس المصدر ونفس الجزء والصفحة .

وفي رواية : "عليكم" . (١)

ويجب الاقتصار في الرد على الكفار على لفظ "وعليكم" أو "عليكم" أو "عليك" . قال النووي : " اتفق العلماء على الرد على أهل الكتاب إذا سلموا ، لكن لا يقال لهم " وعليكم السلام " بل يقال : "عليكم" فقط ، أو "وعليكم" ، فقد جاءت الأحاديث بإثبات الواو وحذفها ، وأكثر الروايات بإثباتها . (٢)

ويستحب للمسلم إذا مر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار أن يسلم عليهم ويقصد بسلامه المسلمين أو المسلم لما روى عن أسامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " مر على مجلس فيه أخطا من المسلمين والمشركين - عبدة الأوثان واليهود - فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم . (٣)

ويستحب لمن مر على صبيان أن يسلم عليهم لما ورد في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه " أنه مر على صبيان فسلم عليهم وقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل . (٤)

كيفية السلام والرد :

وأما كيفية السلام المأمور به فإن له أقل وأكمل ، فأقله أن يقول : السلام عليكم ، فإن كان المسلم عليه واحدا فأقله : السلام عليك ، والا فضل

-
- (١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١١ ص ٤١ .
 (٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ ص ١٤٤ .
 (٣) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١١ ص ٣٨ .
 (٤) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١١ ص ٣٢ ، صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ١٤ ص ١٤٩ .

أن يقول : السلام عليكم ، ليتناوله وملائكته ، وأكمل منه أن يزيد :
 ورحمة الله ، وأيضا : وبركاته . ولو قال : سلام عليكم أجزاء ، واستدل
 العلماء لزيادة ورحمة الله وبركاته بقوله تعالى إخبارا عن سلام الملائكة
 بعد ذكر السلام * رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت * ^(١) . وبقبول
 المسلمين كلهم في التشهد : * السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ^(٢)
 وما روى عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال : جاء رجل إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال : السلام عليكم ، فرد عليه ثم جلس . فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم : " عشر " ثم جاء آخر فقال : السلام عليكم ورحمة الله
 ، فرد عليه ثم جلس فقال : " عشرون " ثم جاء آخر فقال : السلام عليكم
 ورحمة الله وبركاته ، فرد عليه فجلس فقال : " ثلاثون " . ^(٣)

فالأفضل والأكمل أن يقول : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ،
 فيأتي بالواو ، ولو حذفها جاز وكان تاركا للأفضل ، ولو اقتصر على : وعليكم
 السلام أو على : عليكم السلام أجزاء . ولو اقتصر على : عليكم لم يجزه بلا
 خلاف . ولو قال : وعليكم بالواو ففي أجزاء وجهان للشافعية ذكر ذلك
 النووي . ^(٤)

(١) سورة هود آية : ٧٣ .

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٢ ص ٣١١ ، ج ١١ ص ١٣ .

(٣) أخرجه الدارمي في سننه ج ٢ ص ٢٧٧ ، وأبو داود في سننه

ج ٤ ص ٣٥٠ ، والترمذي في سننه ج ٤ ص ١٥٦ وقال : حديث

حسن .

(٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ ص ١٤١ .

آداب السلام :

السنة أن يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل

على الكثير ، والصغير على الكبير لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير " (١) وفي رواية للبخاري " والصغير على الكبير " (٢) . وقد تكلم العلماء على الحكمة من هذا الترتيب بما ملخصه ، أن الراكب له مزية على الماشي فعوض الماشي بأن يسلم الراكب عليه ، ولمنع الراكب من التكبر والزهو وحمله على التواضع ، وأما تسليم الماشي على القاعد فلما يتوقع القاعد منه من الشر ، فإذا ابتدأه بالسلام أمن منه ذلك وأنس له ، وأولاً لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه للمشقة بخلاف المار فلا مشقة عليه ، وأولاً لأن القاعد يكون على حالة وقار وسكون وثبوت فله بذلك مزية على الماشي لأن حاله على العكس من ذلك ، وأما القليل على الكثير فلفضيلة الجماعة أولاً لأن الجماعة لو ابتدأوا الواحد لخيف عليه من الزهو والتكبر فاحتاط الشرع لذلك ، وأما تسليم الصغير على الكبير فلا أجل توقيره والتواضع له . (٣)

ولوالتقى راكبان أو ماشيان ، فإن بعض أهل العلم قال : يبدأ

الأدنى منهما فيسلم على الأعلى قدراً في الدين لفضله ، لأن فضيلة

(١) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ١٤ ص ١٤٠ .

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١١ ص ١٦ .

(٣) انظر فتح الباري ج ١١ ص ١٢ ، سبل السلام للصنعاني ج ٤ ص ١٥٤ .

الدين مرغّب فيها في الشرع . ولا ينظر من يكون أعلاهما قدراً — من
جهة الدنيا إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه . (١)

وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة ، فكل منهما مأمور بالابتداء
وخيرهما الذي يبدأ بالسّلام لقوله صلى الله عليه وسلم : " والماشيان
فأيهما يبدأ بالسّلام فهو أفضل " . (٢)

مسألة :

إذا كثر المارة في الطريق سواء كانوا مشاة أو ركاباً ، أو ركاباً
ومشاة كما هو الحال في الشوارع والأسواق المكتظة بالمارة ، فهل يسلم
على كل من لقيه ؟

(٣)

لقد أجاب الماوردي رحمه الله عن هذا فقال : إن السلام هنا
إنما يكون لبعض الناس دون بعض . . . لأنه لو سلم على كل من لقى

(١) انظر سبيل السلام للصنعاني ج ٤ ص ١٥٤ .

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد من حديث جابر ص ١٤٥ .

قال الحافظ بن حجر في فتح الباري ج ١١ ص ١٦ : سنده صحيح .
(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري المعروف بالماوردي
الفقيه الشافعي ولد بمصر سنة ٣٦٤ هـ ثم انتقل إلى بغداد
وتلقى العلم . كان إماماً في الفقه والأصول والتفسير بصير
بالعربية وكان رجلاً عظيم القدر متقدماً عند السلطان . تولى
القضاء ببلدان كثيرة . له تصانيف عدة في الأصول والفقه والحديث
والتفسير والسياسة والأدب . منها الحاوي في الفقه ، كتاب الأحكام

السلطانية وكتاب أدب الدنيا والدين . توفي سنة ٤٥٤ هـ ببغداد .

انظر طبقات الشافعية للسبكي ج ٣ ص ٣٠٣ ، النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٦٤ ،
شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٨٥ .

لتشغل به عن كل مهم ولخرج به عن العرف^(١) . وما أحسن قوله هذا ،
خصوصا في هذا العصر الذى تتطلب فيه قيادة السيارة احضار جميع
الحواس وعدم الاشتغال بشي آخر ولو كان مجرد قول ، لأنه قد يشغل
نفسه وغيره من سائقي السيارات الأخرى عن الانتباه للطريق ، ومراقبة
الحركة المرورية عليه ، فيقع في المحذور .

(٦ ، ٥) - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

لكل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عدة تعاريف نختار
منها التعريف التالي :

الأمر بالمعروف : الإرشاد إلى المرشد المنجية .
والنهي عن المنكر : الزجر عما لا يلائم في الشريعة .^(٢)
والأصل في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب
والسنة والإجماع .

أما الكتاب فأيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة
يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾^(٣)
وقوله تعالى : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ﴾^(٤) وقوله تعالى :

(١) كتاب الانكار للنووى ص ٢٢٩ ، وانظر فتح البارى ج ١ ص ١٧ ،

سبل السلام ج ٤ ص ١٥٤ .

(٢) كتاب التعريفات للجرجاني ص ٥٤ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٠٤ .

(٤) سورة التوبة آية : ٧١ .

﴿ كُتِمَ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(١)
 وقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ
 وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ
 وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا
 عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾^(٤) والآيات في الأمر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والتحذير منه كثيرة .

أما السنة فأحاديث وآثار كثيرة منها ما روى عن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم
 يستطيع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيذان " ^(٥) . وما روى عن حذيفة رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " والذي نفسي بيده لتأمرن
 بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر أوليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً
 منه ، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم " ^(٦) ومنها ما روى عن أبي بكر
 الصديق رضي الله عنه قال : " يا أيها الناس ، إنكم تقرأون هذه الآية :
 ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾^(٧)

(١) سورة آل عمران آية ١١٠ .

(٢) سورة الحج آية : ٤١ .

(٣) سورة الأعراف آية ٩٩ .

(٤) سورة المائدة آية : ٢ .

(٥) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٢ ص ٢٢ .

(٦) أخرجه الترمذي في سننه ج ٣ ص ٣١٦ وقال : حديث حسن .

(٧) سورة المائدة آية : ١٠٥ .

وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه " (١) ،
والأحاديث في هذا المعنى كثيرة .

وأما الإجماع فقد نقل النووي وغيره إجماع الأمة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وأن الأمر في قوله تعالى " ولتكن " وقوله صلى الله عليه وسلم " فليغيره " يدل على الوجوب . (٢)

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الأمور العظيمة التي ابتعث الله الرسل والأنبياء به ، وذلك لأنه يحث الناس على عبادة الله وحده وترك عبادة من دونه ، ويأمرهم بالتمسك بشرع الله وترك اتباع الهوى والشهوات ولترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لشاعت الجاهلية ، وانتشرت الضلالات والعادات السيئة ولعم الفساد في الأرض . من أجل ذلك كله اهتمت الشريعة الإسلامية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اهتماما عظيما وأولته عناية فائقة ، وليس أدل على ذلك من كثرة النصوص الواردة فيه . ومن أجل التخفيف على الأمة الإسلامية فإن الله سبحانه وتعالى جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية ، إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقيين من الأمة وإذا تركه الجميع أثم كل من تمكن منه بلا عذر ولا خوف . ثم إنه قد يكون فرض عين في بعض المواضع ، كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا شخص واحد ، أو لا يتمكن

(١) أخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٢٢ والترمذي في سننه ج ٣

ص ٣١٦ ، وابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١٣٢٧ . قال النووي

رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة ، انظر

رياض الصالحين مع شرحه نزهة المتقين ج ١ ص ٢١٨-٢١٩ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٢٢ .

من إزالته إلا هو ، وكمن يرى ولده أو زوجته على منكر أو تقصير في المعروف^(١).

قال العلماء : ولا يسقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن المكلف وهو قادر على ذلك لأن المذهب الصحيح عند المحققين في تفسير قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾^(٢) هو : أنكم إذا فعلتم ما كلفتم به فلا يضركم تقصير غيركم . وهذا مثل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾^(٣)

ومن ضمن ما كلف به المسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا فعله ولم يتشل المخاطب فلا حرج على من أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر لكونه أدى ما عليه^(٤) . وما يشهد لذلك ما روي أن أبا بكر رضي الله عنه قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ وَإِنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ " إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يَغْيُرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعْصِمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ " .

ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالأئمة أو من ينوب عنهم بل يجوز لكل واحد من المسلمين أن يأمر وينهى إذا توفرت فيه الشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ومن جملة الشروط التي ذكرها العلماء :

-
- (١) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٢٣ .
(٢) سورة المائدة آية ١٠٥ .
(٣) سورة فاطر آية رقم ١٨ .
(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٣٤٤ ، فتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٨٤ ، وشرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٢٢ .

- ١ - أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عالماً بما يأمر به وينهى عنه . وهذا يختلف باختلاف الشيء المأمور به أو المنهى عنه . فإن كان ذلك من واجبات الإسلام الظاهرة كالصلاة والزكاة والصيام ، أو من المحرمات المشهورة مثل الزنا والخمر والميسر والربا والسرقعة والغش الظاهر ونحو ذلك ، فإن لكل مسلم أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر في ذلك . وإن كان الشيء المأمور به أو المنهى عنه من دقائق الأقوال والأفعال وما يتعلق به الاجتهاد فإن ذلك مما يختص به العلماء .
- ٢ - أن الإنكار إنما يجب على العلماء إذا كان الشيء المنهى عنه مجمعا عليه . أما إذا كان من المسائل المختلف فيها بين أصحاب المذاهب فلا . ودليل ذلك أن علماء الأصول اختلفوا في المجتهد على أقوال : منها : أن كل مجتهد مصيب ^{ومنها} المصيب واحد والمخطي غير متعين والإثم مرفوع عنه ^(١) . ولكن يستحب للعالم أن يندب غيره للخروج من حكم الشيء المختلف فيه إلى الحكم المجمع عليه . فإن العلماء متفقون في الحث على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلال بسنة أو وقوع في خلاف آخر ^(٢) .
- ٣ - ينبغي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يرفق بالناس لأن ذلك أقرب إلى تحصيل المطلوب . قال تعالى :

(١) انظر : كتاب ابن قدامة وآثاره الأصولية ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٢٣ .

* ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن * (١) . ذكر النووي : أن الإمام الشافعي رحمه الله قال :

" من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانه ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه " . (٢)
٤ - أن لا يترتب على المنكر المنهي عنه منكرا أشد منه .
صفة النهي ومراتبه :

قال صلى الله عليه وسلم " من رأى منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان " (٣)
ومعنى قوله " فبقلبه " أى فليكرهه بقلبه وليس ذلك بإزالة وتغيير منه للمنكر فإن ذلك ليس في وسعه . ومعنى قوله " أضعف الإيمان " أى أقله ثمرة .

قال القاضي عياض فيما نقل النووي عنه : " هذا الحديث أصل في صفة التغيير فحق المغير أن يغيره بكل وجه أمكنه زواله به قولا كان أو فعلا فيكسر آلات الباطل ويريق السكر بنفسه أو يأمر من يفعل به وينزع الغصوب ويردها إلى أصحابها بنفسه أو بأمره إذا أمكنه ويرفق في التغيير جهده بالجاهل وبذى العزة الظالم المخوف شره إن ذلك أدعى إلى قبول قوله ، كما يستحب أن يكون متولى ذلك من أهل الصلاح والفضل لهذا المعنى ويغلظ على المتماذى في غيه والمصرف في بطالته إذا أمن أن يؤثر إغلاظه منكرا أشد مما غيره لكون جانبه محميا عن سطوة الظالم ، فإن غلب على ظنه أن تغييره بيده يسبب منكرا أشد منه

(١) سورة النحل آية ١٢٥ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٢٤ .

(٣) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٢ ص ٢٢ .

من قتله أو قتل غيره بسبب كف يده اقتصر على القول باللسان والوعظ والتخويف ، فإن خاف أن يسبب قوله مثل ذلك غير بقلبه إذ كان في وسعه وهذا هو المراد بالحديث إن شاء الله تعالى ، وإن وجد من يستعين به على ذلك استعان ما لم يؤد ذلك إلى إظهار سلاح وحرب ، وليرفع ذلك إلى من له الأمر إن كان المنكر من غيره ، أو يقتصر على تغييره بقلبه " (١) .

وليس للامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يتجسس على الدور أو يقتحمها بمجرد ظنه بوجود فساد فيها ، قاله إمام الحرمين (٢) ذكر ذلك النووي (٣) وقال الماوردي : " للمحتسب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات فإن غلب على الظن استسار قوم بها لأمانة وأثار ظهرت

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، أبو المعالي الملقب بإمام الحرمين ، الفقيه الأصولي الأديب ، كان أحد الأئمة الأعلام وأعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي . ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ، ورحل إلى بغداد ، فمكة حيث جاور بها أربع سنين ينشر العلم ، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس ، ولهذا لقب بإمام الحرمين ، ثم عاد إلى نيسابور ، فتولى التدريس في المدرسة النظامية والخطابة والإمامة ، وفوض إليه أمر الأوقاف وحصل له من القبول عند السلطان ما هو لائق به . له مصنفات كثيرة منها : نهاية المطلب في دراية المذهب ، أودعه من التدقيق والتحقيق ما تعلم به مكانته من العلم والفهم ، والبرهان والورقات ومغيث الخلق في الأصول . وفيات الأئم في التياث الظلم في الإمامة ، والشامل في أصول الدين ، والعقيدة النظامية . توفي في نيسابور سنة ٤٧٨ هـ (وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٨٢ طبقات الشافعية للسبكي ج ٣ ص ٢٤٩ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٥٨ الأعلام للزركلي ج ٤ ص ١٦٠ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٥ .

فذلك ضربان : أحدهما : أن يكون ذلك في انتهاك حرمة يفوت
استدراكها مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلا خلا برجل ليقتله أو
بامرأة ليزني بها فيجوز له مثل هذا الحال أن يتجسس ويقدم على الكشف
والبحث حذرا من فوات ما لا يستدرك وكذا لو عرف ذلك غير المحتسب
من المتوقعة جاز لهم الإقدام على الكشف والإنكار. الضرب الثاني :
ما قصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه
فإن سمع أصوات الملاحى المنكرة من دار أنكرها خارج الدار لم يهجم
عليها بالدخول لأن المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عن الباطن". (١)

٧ - تسميت العاطس إذا حمد :

التسميت في اللغة : التسميت (٢) . والتسميت ذكر اسم الله
تعالى على كل شيء . وتسميت العاطس : أن تقول له : يرحمك الله
بالسين والشين جميعا ، وكل داع لأحد بالخير فهو مشمت ومسمت. (٣)
ونقل عن بعض أهل اللغة : أن الشين أعلى وأفشى . وعن بعضهم
أن المبهلة هي الأصل أخذاً من (السمت) وهو القصد والهدى
والاستقامة. (٤)

والأصل في مشمة العاطس أنه من حقوق المسلم على
المسلم ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٢ .

(٢) القاموس المحيط ج ١ ص ١٥١ .

(٣) الصحاح للجوهري ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٤) انظر المصباح المنير ج ١ ص ٢٨٧ .

"حق المسلم على المسلم ست . قيل ما هن يا رسول الله ؟ قال :
إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا استنصحك فانصحه ،
وإذا عطس فحمد الله فشمته ...". (١) الحديث .

ونظرا لأهمية التشميت ، لأنه دعاء للمسلم بالخير والرحمة ،
والخوف من تشاغل الناس عنه ونسيانه أثناء جلوسهم على الطرقات جعله
الرسول صلى الله عليه وسلم من آداب الطريق وحقوقه المشروعة . قال أبو
هريرة رضي الله عنه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يجلسوا
بأفنية (٢) الصعدات (٣) ، قالوا : يا رسول الله إنا لا نستطيع ذلك
ولا نطبقه ، قال : " إما لا ، فأدوا حقها " . قالوا : وما حقها يا
رسول الله ؟ قال : " رد التحية وتشميت العاطس إذا حمد ، وغض
البصر ، وإرشاد السبيل " . (٤) ومفهوم الحديثين المتقدمين يدل على
أنه لا يشرع تشميت العاطس إذا لم يحمد الله . وقد ورد النهي عن
ذلك ، فعن أبي موسى رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : " إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته ، فإن لم يحمد
الله فلا تشمته " . (٥)

-
- (١) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج٤ ص ١٤٣-١٤٤ .
(٢) (أفنية) جمع فناء ، وفناء الدار ككساء ما اتسع من أمامها .
القاموس المحيط ج٤ ص ٣٧٥ .
(٣) (الصعيد) في كلام العرب يطلق على وجوه - على التراب الذي
على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق ، وتجمع هذه
على (صعد) بضمين و (صعدات) مثل طريق وطرق وطرقات .
المصباح المنير ج١ ص ٣٤٠ .
(٤) صحيح ابن حبان ج١ ص ٤٨٩ .
(٥) صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ١٨ ص ١٢١ .

وأما كيفية تحميد العاطس وتشميته وجوابه لمشته فإن العلماء
اختلفوا تبعاً لاختلاف ألفاظ الأحاديث الواردة في ذلك . ومن هذه
الأحاديث ما جاء في البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ،
وليقل له أخوه أو صاحبه - يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله ،
فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم " (١) وإلى هذه الكيفية في جواب
العاطس لمن شمته ذهب الجمهور . وذهب الكوفيون إلى أنه يقول :
" يغفر الله لنا ولكم " (٢) واستدلوا بأنه أخرجه البخاري في الأدب
المفرد (٣) .

قال النووي : وقال مالك والشافعي : يخير بين اللفظين (٤) .
فأما التحميد ، فنقلت طائفة لا يزيد على الحمد لله . وقيل : يقول " الحمد
لله على كل حال " واستدلوا بأن هذه الزيادة وردت في حديث أبي هريرة
عند أبي داود بإسناد صحيح (٥) . وقيل : يقول : الحمد لله رب
العالمين .

- (١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١٠ ص ٦٠٨ .
- (٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٦٠٩ ، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٩ .
- (٣) الأدب المفرد ص ١٣٦ وهو موقوف على عبد الله بن مسعود .
- (٤) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٨ ص ١٢١ .
- (٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٦٠٠ ، شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٨ ص ١٢٠ ، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٩ ،
ولفظ الحديث عند أبي داود هو عن أبي هريرة ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد
لله على كل حال وليقل أخوه أو صاحبه : يرحمك الله ويقول هو :
يهديكم الله ويصلح بالكم " سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،
حديث رقم ٥٠٣٣ قال الصنعاني في سبل السلام إسناده صحيح
ج ٤ ص ١٢٩ .

قال ابن جرير^(١) ، وهو مخير بين هذا كله . قال النووي : وهو الصحيح^(٢) . وأما لفظ التشميت فقليل يقول : يرحمك الله ، وقيل : يقول : الحمد لله يرحمك الله . وقيل يقول يرحمنا الله وإياكم^(٣) .

أما بالنسبة لحكم التشميت فذهب فريق من العلماء إلى أن تشميت العاطس واجب على كل من سمعه . واستدلوا بأدلة كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم " فإذا عطس أحدكم فحق على كل مسلم سمعه أن يشمته " ^(٤) وقوله صلى الله عليه وسلم " حق المسلم على المسلم ست " وذكر منها قوله " وإذا عطس فحمد الله فشمته " ^(٥) وقالوا أيضاً إن الأمر بالتشميت جاء بلفظ الوجوب الصريح ، ويلفظ (الحق) الدال عليه ، ويلفظ (على) الظاهرة فيه ، وبصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه ، ويقول الصحابي " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم " قالوا : ^(٦) ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء .

(١) هو : محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر الحافظ الفقيه المفسر المؤرخ الإمام . ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤ هـ واستوطن بغداد ، وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ . قال الخطيب : كانت الأئمة تحكم بقوله وترجع إلى رأيه لمعرفة فضله ، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره . له مصنفات كثيرة منها : جامع البيان في تفسير القرآن ويعرف بتفسير الطبري وأخبار الرسل والملوك ، ويعرف بتاريخ الطبري . وفیات الأعيان ج ١ ص ٤٥٦ ، طبقات الشافعية ج ٢ ص ١٣٥-١٤٠ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٢ ص ٧١٠ ، تاريخ بغداد للخطيب ج ٢ ص ١٦٢ ، شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢)(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٨ ص ١٢٠ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ج ١٠ ص ٦٠٧ .

(٥) صحيح مسلم مع شرحه النووي ج ١ ص ١٤٣-١٤٤ .

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ١٠ ص ٦٠٣ وذكر ابن حجر نقلاً عن ابن أبي حمزة أن الذي قال ذلك هو بعض الحنابلة وقواه ابن القيم في خواشي السنن .

وقال الجمهور ، هو فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين
كرد السلام ^(١) . وذهب البعض إلى أنه سنة وأدب وهو قول الشافعية ^(٢) .

قال ابن حجر : والراجح من حيث الدليل القول الثاني . لأن
الأحاديث الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية ، فإن الأمر
بتشميت العاطس وإن ورد في عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به
الجميع على الأصح ويسقط بفعل البعض ^(٣) .

وأما حكم التحميد ، فلا خلاف بين العلماء في أنه سنة مستحبة ^(٤)
قال النووي : ويستحب لمن عطس فلم يحمد أن يذكره الحمد ليحمد
فيشتمه ، وهو من باب النصيحة والأمر بالمعروف ^(٥) .

ومن آداب العاطس ما أخرجه الترمذی من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطس غطى
وجهه بيده ، أو بثوبه وغطى بها صوته) قال الترمذی : حديث حسن
صحيح ^(٦) .

ويستحب لمن سمعه أن يشتمه ثلاثاً إذا كرر العطس ولا يزيد
عليها ، كذا ذكره كثير من العلماء أخذاً من الأحاديث التي وردت في ذلك ^(٧) .

-
- (١) فتح الباری شرح صحيح البخاری ج ١٠ ص ٦٠٣ .
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٨ ص ١٢٠ .
(٣) فتح الباری شرح صحيح البخاری ج ١٠ ص ٦٠٣ .
(٤) الأذکار للنووي ص ٢٠٤ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٤٣ .
(٦) سنن الترمذی ج ٤ ص ١٨٠ ولفظ الحديث في سنن أبي داود
عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطس
وضع يده على فيه وخفض أو غطى ، بها صوته شك يحيى أحد
رواة الحديث . سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٠٧ .
(٧) فتح الباری شرح صحيح البخاری ج ١٠ ص ٦٠٦ ، سيل السلام ج ٤ ص ١٥٠ .

قال بعض أهل العلم في الحكمة من مشروعية الحمد للعاطس إنه أمر بذلك لما حصل له من المنفعة بخروج ما اختنق في دماغه من الأبخرة. (١)

وإذا عطس أحد من أهل الكتاب أو غيرهم بحضرة المسلم فإنه لا يشمت به بل يقتصر على ما ورد في ذلك . فقد أخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي موسى قال (كان اليهود يتعاطسون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجون أن يقول لهم : يرحمكم الله ، فيقول : يهديكم الله ويصلح بالكم) (٢) . والحديث فيه دليل أنه لا يقال لهم ذلك إلا إذا حمدوا . (٣)

٨ - حسن الكلام :

حسن الكلام من آداب الطريق التي نص عليها الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث أبي طلحة رضي الله عنه قال : كنا قعوداً بالأقنية فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام علينا فقال : (مالكم ولمجالس الصدقات ، اجتنبوا مجالس الصدقات) فقلنا : إنما قعدنا لغير ما بأس ، قعدنا نتذاكر ونتحدث . قال : (إما لا فأدوا حقها ، غش البصر ، ورد السلام ، وحسن الكلام) (٤) . والحديث صريح في أنه ينبغي لكل من

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٨ ص ١٢١ .

(٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٠٨-٣٠٩ ، وسنن الترمذي ج ٤ ص ١٧٧

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . واللفظ له .

(٣) سبل السلام ج ٤ ص ١٥٠ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٨ ص ١٤١ .

أراد الجلوس على الطريق أن يلتزم بحسن الكلام مع من يخاطبهم ، فإن كان المخاطبون من الجالسين على الطريق ، فينبغي أن يكون كلامه معهم فيما ينفع في الدنيا والآخرة . وأن لا يدخل فيه غيبة ولا نعمة ولا كذب ولا كلام ينقص المروءة وتحوز ذلك من الكلام المذموم . وإن كان كلامه مع المارين في الطريق فينبغي له أن يحسن معاملتهم ، ببرد السلام ولطف الجواب ، فإنه ربما سألوه عن بعض شأنهم ووجهة طرقهم ، فيجب أن يتلقاهم بالجميل من الكلام ، وطلاقة الوجه ، وأن لا يتلقاهم بالضجر وخشونة اللفظ ، وأن يدلهم الطريق ، وأن يرشدهم إلى مصالحهم ونحو ذلك ، وكما يكون الجالس على الطريق مطالبا بحسن الكلام فإن المار مطالب به كذلك ، فينبغي له أن يلقي السلام على من عرف ومن لم يعرف ، وأن يكون طلق الوجه ، وأن يختار العبارات الجميلة اللطيفة عند سؤال الناس عن وجهة طريقه وحوائجه ، وعند تعامله معهم .

وحسن الكلام في كل شيء مندوب إليه ومرغب فيه فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " الكلمة الطيبة صدقة " (١) وقال " اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يكن فبكلمة طيبة " . (٢)

والمسلم أينما كان مكلف بأن يحفظ لسانه عن جميع الكلام إلا كلاما تظهر المصلحة فيه ، ومتى استوى الكلام وتركه في المصلحة ، فالسنة الإمساك عنه ، لأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام أو مكروه ، وهذا يقع غالبا في العادة ، والسلامة لا يعدلها شيء . قاله كثير من

(١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج٦ ص ١٣٢ ، وصحيح مسلم مع شرحه للنووى ج٧ ص ٩٤ - ٩٥ وهو من رواية أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج١٠ ص ٤٤٨ وهو من حديث عدى ابن حاتم رضي الله عنه .

العلماء^(١) أخذوا من قوله صلى الله عليه وسلم : ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت^(٢))) . قال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث : هذا من جوامع الكلم لأن القول إما خير وإما شر وإما آيل إلى أحدهما ، فدخل في الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وندبها ، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ، ودخل فيه ما يؤول إليه ، وما عدا ذلك مما هو شر أو يؤول إلى الشرف أو عند إرادة الخوض فيه بالصمت^(٤) . وهذا الذي قاله ابن حجر موافق لقوله صلى الله عليه وسلم ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده))^(٥) لأن السلامة لا تكون إلا بالصمت عن الكلام الذي فيه أذى للمسلمين .

والعبد محاسب على أقواله كما هو محاسب على أفعاله . قال تعالى * ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد *^(٦) وقال صلى الله عليه وسلم : ((إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقى لها بالاً يرفعه الله بها درجات ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقى لها بالاً يهوى بها في جهنم))^(٧) قال بعض أهل العلم : الكلمة التي

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ١٩ ، كتاب الأذكار للنووي ص ٢٩٤ .

(٢) معنى قوله (ليصمت) أي ليسكت . قال الجوهرى : صمت يصمت

صمتا وصموتا وصماتا : سكت . الصحاح ج ١ ص ٢٥٦ .

(٣) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١ ص ٣٠٨ والحديث من

رواية أبي هريرة . وهناك رواية أخرى للحديث من طريق أبي

سريح الخزاعي رضي الله عنه قال فيها : وقال صلى الله عليه وسلم

(ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت) صحيح

البخارى بشرحه فتح البارى ج ١ ص ٤٠٨ .

(٤) فتح البارى ج ١ ص ٤٤٦ .

(٥) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٥٤ ، صحيح مسلم مع

شرحه للنووي ج ٢ ص ١٠ ، سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي ج ٨ ص ١٠٥ .

(٦) سورة ق آية ١٨ . (٧) صحيح البخارى بشرحه فتح البارى ج ١ ص ٣٨ .

ترفع بها الدرجات ويكتب بها الرضوان هي التي يدفع بها عن المسلم مظلمة أو يفرج بها عن كربه أو ينصر بها مظلوما . وأما الكلمة التي يهوى صاحبها بسببها في الفارسي التي يقولها عند السلطان الجائر بالبغى أو بالسعي على المسلم فتكون سببا لهلاكه وإن لم يرد القائل ذلك لكنها ربما أدت إلى ذلك فيكتب على القائل إثمها . وقيل هي الكلمة عند ذي السلطان يرضيه بها فيما يسخط الله ، وقيل إن السواد بها التلطف بالسوء والفحش ، وأنها التي تكون في التعريض بالمسلم بكبيرة أو جون ، أو استخفاف بحق النبوة والشرعية وإن لم يعتقد ذلك ، وقيل هي الكلمة التي لا يعرف القائل حسنها من قبحها .^(١)

قال بعض أهل العلم ينبغي لمن أراد أن ينطق أن يتدبر ما يقول قبل أن ينطق ، فإن ظهرت فيه مصلحة تكلم وإلا أمسك .^(٢)

وما يدل على عظم خطر اللسان أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان عندما يسأل عن أخطر الأمور المهلكة وأعظم الأمور المنجية يرجعها إلى اللسان ، فعن سفيان بن عبد الله الثقفي قال : (قلت يا رسول الله ، حدثني بأمر أعظم به قال : ((قل ربي الله ثم استقم)) . قال : قلت يا رسول الله ، ما أخوف ما تخاف علي ؟ فأخذ بلسان نفسه ثم قال : ((هذا))^(٣) وعن معاذ بن جبل قال : (كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأصبحت يوما قريبا منه ونحن نسير فقلت يا رسول الله أخبرني بعمل

(١) فتح الباري ج ١١ ص ٣١١ .

(٢) انظر كتاب الأذكار للنووي ص ٢٩٥ .

(٣) قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . انظر السنن ج ٢ ص ٣٢ .

سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣١٤ .

يدخلني الجنة ويباعدني عن النار، قال: ((لقد سألتني عن عظيم وإنه ليسير على من يسره الله عليه : تعبد الله ولا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان ، وتحج البيت))، ثم قال: ((ألا أدلك على أبواب الخير : الصوم جنة ، والصدقة تطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار ، وصلاة الرجل من جوف الليل)) قال : ثم تلا ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم - حتى بلغ - يعملون ﴾ ^(١) ثم قال: ((ألا أخبركم برأس الأمر كله وعموده وذروة سنامه)) قلت : بلى يا رسول الله قال : ((رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد))، ثم قال: ((ألا أخبرك بملاك ذلك كله)) ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال: (فأخذ بلسانه ، قال : ((كف عليك هذا)). فقلت : يا نبي الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ قال: ((ثكلتك ^(٢) أمك يا معاذ ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم ، أو على مناخرهم ، إلا حصائد ألسنتهم)) ^(٣) .

٩ - المعاونة على الحمل :

جاء الأمر بالمعاونة على الحمل وأنه من آداب الطريق فسي الحديث الذي أخرجه البزار من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ،

(١) سورة السجدة ١٦-١٧ .

(٢) معنى (ثَكَلْتُ) المرأة ولدها (ثكلا) من باب تعذب فقدت .
والاسم (الثَّكْل) وزن قَفْل فهي (ثاكل) وقد يقال (ثاكله)
و (ثكلى) والجمع (ثواكل) و (ثكالى) وجاء فيها (مثكال)
أيضا بكسر الميم أى كثيرة الثكل ، و يعدى بالهمزة فيقال
(أثنكلها) الله ولدها . المصباح المنير ج١ ص ٨٣ .

(٣) أخرجه الترمذى في سننه ج٤ ص ١٢٤-١٢٥ وقال : هذا حديث

حسن صحيح ، وابن ماجه في سننه ج٢ ص ١٣١٤-١٣١٥ .

حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم فيه : « وأعينوا على الحمولة »^(١) وله شاهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل سلامي^(٢) من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس : يعدل بين الاثنين صدقة ، ويعين الرجل على دابته فيحمل عليها - أو يرفع عليها متاعه - صدقة... »^(٣) الحديث

والحديث ظاهر في فضل المعاونة للإنسان أثناء ركوبه دابته ، أو عند تحميله متاعه ، والمعاونة تكون إما بمساعدة الراكب حتى يستوى على ظهر الدابة أو يمسك الدابة حتى يركب بنفسه ، أو تناولته المتاع ، أو شده على ظهر الدابة . ونحو ذلك . وإذا كان الإنسان مأجوراً بمساعدة غيره على دابته على الوجه المذكور في الحديث فكيف بمن يحمل غيره على دابة نفسه ؟ . قال ابن بطال^(٤) فيما نقل ابن حجر : « وإذا أجر من فعل ذلك بدابة غيره ، فإذا حمل غيره على دابة نفسه احتساباً كان أعظم أجراً »^(٥) قلت : والمعاونة على الحمل بواسطة السيارة مثل الدابة في ذلك . والله أعلم .

-
- (١) انظر كشف الأستار عن زوائد البزار للهيتمي ج ٢ ص ٤٢٥ .
 (٢) (السلامي) كخباري عظم في فرسن البعير وعظام صفار طول أصبع أو أقل في اليد والرجل . وقال خليل وغيره : هي عظام الأصابع . وفسرها ابن حجر بالأظفار . وقيل إن واحدها وجمعها سوا* . قيل إن جمعها (سلاميات) . انظر القاموس المحيط ج ٤ ص ١٣١ ، الصحاح ج ٥ ص ١٩٥١ و المصباح المنير ج ١ ص ٢٨٧ ، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٦ ص ١٣٢ .
 (٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٦ ص ٨٥ ، ١٣٢ ، صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٧ ص ٩٤ - ٩٥ .
 (٤) ابن بطال : هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال ، أبو الحسن عالم بالحديث من أهل قرطبة . من مصنفاته شرح الجامع الصحيح للبخاري . توفي سنة ٤٤٩ هـ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٨٣ ، هدية العارفين ج ١ ص ٦٨١ ، الأعلام للزركلي ج ٤ ص ٢٨٥ .
 (٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٦ ص ٨٥ .

١٠ - إغاثة المظلوم :

(١) الظلم في اللغة : وضع الشيء في غير موضعه .

وفي الشرع : عبارة عن التعدى عن الحق إلى الباطل ، وهو الجور وقيل : هو التصرف في ملك الغير ومجاورة الحد . (٢)

وإغاثة المظلوم من آداب الطريق التي نص عليها الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بناس من الأنصار وهم جلوس في الطريق فقال : ((إن كنتم لا بد فاعلمين فردوا السلام وأعينوا المظلوم واهدوا السبيل)) . (٣)

-
- (١) المفردات في غريب القرآن للراغب ص ٣١٥ ، الصحاح للجوهري ج ٥ ص ١٩٧٧ ، التعريفات للجرجاني ص ١٨٦ .
- (٢) كتاب التعريفات للجرجاني ص ١٨٦ .
- (٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٤ ص ٢٨٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠١ ، والدارمي في سننه ج ٢ ص ٨٢ ، والترمذي في سننه ص ١٧٢ وحسنه . وقد نقل الأئمة الثلاثة قول شعبة : بأن أبا إسحاق أحد رواة الحديث - لم يسمع من البراء . فيكون الحديث على هذا الأساس منقطعاً .
- أما كون الترمذي حسن هذا الحديث فهو لكثرة شواهد صحاحه الصحيحة - كذا ذكر الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا في شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني - وهو مطبوع مع متنه الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد للمؤلف نفسه ج ١٩ ص ١٦٤ .

ولا غرو أن تكون إغاثة المظلوم من آداب الطريق ، فإنه مظنة
لوقوع المظالم لكثرة مرور الناس فيه واختلاط بعضهم ببعض ، وحصول
تبادل المنافع فيه ، ووقوع الحوادث على اختلاف أنواعها . ثم إن الشريعة
أمرت بنصر المظلوم وجعلته فرض كفاية ، إذا قام به البعض سقط الحرج عن
الباقين ، ودليل ذلك ما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه قال (أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع ، فذكر منها)) نصر
المظلوم ^(١) . وما روى عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : ((الموء من للموء من كالبنيان يشد بعضه بعضا . وشبك
بين أصابعه ^(٢) .

وإذا كان نصر المظلوم فرض كفاية على ما قرره العلماء فإنه قد
يتعين أحيانا على من له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره مفسدة
أشد من مفسدة إنكاره . فلو علم أو غلب على ظنه أنه لا يفيد سقط الوجوب
وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور . فلو تساوت المفسدتان تخير .
ويشترط في الناصر أن يكون عالما بكون الفعل ظلما . أما وقوع النصر ،
فإنه قد يكون مصاحبا لوقوع الظلم ، وقد يكون قبل وقوعه كمن أنقذ
إنسانا من يد إنسان طالبه بمال ظلما وهدده بالموت إن لم يبذله . وقد
يقع بعده وهو كثير ، كتقديم الشهادة الصادقة ، واسترجاع المال المغصوب
وغير ذلك ^(٣) .

(١) انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج٥ ص ٩٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) نقل بتصرف من فتح البارى شرح صحيح البخارى ج٥ ص ٩٩ .

١١ - إغاشة الملهوف :

فرق بعض أهل اللغة بين الملهوف ، واللهيف ، واللهفان . فقال :
 الملهوف : المظلوم المستغيث ، واللهيف : المضطر . واللهفان : المتحسر
 وقال بعضهم : الملهوف واللهيف واللهفان واللاهف : المظلوم المضطر
 يستغيث ويتحسر . وإلى هذا المعنى مال النووي . قال : الملهوف
 عند أهل اللغة : يطلق على المتحسر و على المضطر وعلى المظلوم . وقولهم
 يا لهف نفسي على كذا ، كلمة يتحسر بها على ما فات ويقال : لهف
 بكسر الهاء يلهف لهفا ، أى حزن وتحسر . وكذلك التلهف على الشيء^(١) .

واعتبار إغاشة الملهوف من آداب الطريق ورد في حديث عمر
 رضي الله عنه في قصة الصحابة الذين نهاهم الرسول صلى الله عليه
 وسلم عن الجلوس على الطريق ، حيث قال صلى الله عليه وسلم : ((وتغيثوا
 الملهوف وتهدوا الضال))^(٢) .

وله شواهد منها حديث أبي موسى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : ((على كل مسلم صدقة)) قيل : أرأيت إن لم يجد ؟
 قال : ((يعتل بيديه فيتفغ نفسه ويتصدق)) . قال : قيل أرأيت إن لم
 يستطع ؟ قال : ((يعين ذا الحاجة الملهوف ...))^(٣) الحديث .

(١) انظر الصحاح باب الفاء فصل اللام ١٤٢٨/٤ ، ١٤٢٩ ، القاموس

المحيط باب الفاء فصل اللام ١٩٧/٣ ، شرح صحيح مسلم للنووي

ج ٧ ص ٩٤ .

(٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٥٦ حديث رقم ٤٨١٧ .

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٣ ص ٣٠٧-٣٠٨ ، ج ١٠

ص ٤٤٨ ، صحيح مسلم مع شرحه للنووي ج ٧ ص ٩٤ .

والحديث فيه ندب إلى فعل الخير ، وحث على إغاثة الملهوف .
والإغاثة تكون بالفعل أو بالقول أو بهما معا ^(١) . فالفعل كإنقاذ
الفريق ، والمحروق ، والمسموم ، والمنقطع ، والمصابين في حوادث السيارات
ونحو ذلك . والقول يكون بتهوين الأمر الحادث في نفوس المصابين
والمتحسرين وطمأننتهم ، وحشهم على الصبر ، ويكون أيضا بإخبار الجهات
المختصة لاتخاذ التدابير اللازمة لإسعاف المصابين ونحو ذلك .

(١٢ ، ١٣) إرشاد السبيل وهداية الحيران : ^(٢)

إرشاد السبيل وهداية الحيران أدبان من آداب الطريق
التي نص عليها الرسول صلى الله عليه وسلم في أحاديث النهي عن الجلوس

(١) انظر فتح الباري ج ١٠ ص ٤٤٨ .

(٢) السبيل : الطريق ، ويؤنث ، وجمعه سبل . وابن السبيل : ابن
الطريق ، أى الذى قطع عليه . وقيل المسافر من منزله نسب إلى
السبيل لمارسته .

والسابلة من الطرق : المسلوكة والقوم المختلفة عليها ، وأسبلت
الطريق ، كثرت سابلتها . انظر القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ ،
والمفردات للراغب ص ٢٢٣ . و (الإرشاد) مأخوذ من رشد رشدا
ورشدًا ورشادًا - أى اهتدى كاسترشد واسترشد . طلبه .
والرشد : الاستقامة على الطريق . والرشد خلاف الغي ويستعمل
استعمال الهداية . القاموس المحيط ٢٩٤ / ١ ، الصحاح ٤٧٢ / ٢ .
و (الحيران) ، الذى تبلد في الأمر وتردد فيه ولم يهتد لسبيله
مأخوذ من حار يحور حيرة وحيرا وحيرانا . القاموس المحيط ١٦ / ٢ .
الصحاح ٦٤٠ / ٢ ، المفردات ص ١٣٥ .
===

على الطرقات . من هذه الأحاديث ما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم : " وإرشاد السبيل " (١) وأخرجه البخاري في الأدب المفرد بلفظ " إِدْلال السائل " (٢) ومنها حديث عمر رضي الله عنه وفيه : " وتهدوا الضال " (٣) ومنها حديث وحشي عند الطبراني وفيه : " واهدوا الأغبياء وأعينوا المظلوم " (٤)

وإذا كانت هذه الأحاديث قد وردت خاصة في الجالس على الطريق فمن باب أولى أن يدخل تحتها المستعمل للطريق لأنه من أهل الطريق ، ولكثرة مقابله للناس وتعرضه لأَسْئَلَتِهِمْ . ولورود أحاديث

==== و (الهداية) : دلالة بلطف . وخص ما كان دلالة بهديت وما كان إعطاء بأهديت نحو أهديت الهدية وهديت إلى البيت . انظر المفردات ص ٥٣٨ .

نستخلص ما تقدم أن إرشاد السبيل : يعني دلالة ابن السبيل وهو عام في جميع من طلب ذلك ، أما هداية الحيران ، فإنها تكون خاصة بالأعمى والذي في عقله تشوش . والله أعلم .

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٥٦ حديث رقم ٤٨١٦ ، وصحيح ابن حبان ج ١ ص ٤٨٩ .

(٢) الأدب المفرد ص ١٦٨ وانظر الحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : " نهى عن المجالس بالصعداء . فقالوا : يا رسول الله : ليشق علينا الجلوس في بيوتنا . قال : فإن جلستم فأعطوا المجالس حقها . قالوا : وما حقها يا رسول الله ؟ قال : إِدْلال السائل ورد السلام وغمض البصر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " قال شعيب الأرنؤوط : سنده جيد .

انظر هامش شرح السنة للفراة البغوي ج ١٢ ص ٣٠٦ .

(٣) سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٥٦ حديث رقم ٤٨١٧ .

(٤) المعجم للطبراني .

كثيرة غير هذه تحت الناس جميعا على هداية الطريق وتجعل ذلك من
الاعمال المثاب عليها . منها ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : " كل سلامي عليه صدقة ، يعين الرجل في دابته يحامله عليها
أو يرفع عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يمشيها
إلى الصلاة صدقة ، ودل الطريق صدقة " (١) وحديث أبي ذر رفعه :
" وإرشادك الرجل في أرض الفلاة صدقة " (٢) وحديث البراء رفعه :
" من منح منيحة أو هدى زقاقا - أو قال : طريقا - كان له عدل عتاق
نسمه " (٣) . قال ابن حجر : وهدي بفتح الهاء وتشديد المهملة .
والزقاق بضم الزاي وتخفيف القاف وآخره قاف معروف ، والمراد من دل الذي
لا يعرفه عليه إذا احتاج إلى دخوله (٤) . والله أعلم .

١٤ - ذكر الله في الطريق :

قال تعالى : ﴿ ولذكر الله أكبر ﴾ (٥) فقال تعالى :

-
- (١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٦ ص ٨٥ .
(٢) أخرجه الترمذى في سننه ج ٣ ص ٢٢٨-٢٢٩ حديث رقم ٢٠٢٢
وقال : هذا حديث حسن غريب .
(٣) أخرجه البخارى في الأدب المفرد بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
حديث رقم ٨٩٠ ص ٢٢٩ . والإمام أحمد ، في المسند ج ٤ ص
٢٨٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ .
(٤) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١١ ص ١١٢ .
(٥) سورة العنكبوت آية ٤٥ ومعنى الآية أي ولذكر الله أكبر من كل
شيء . وقيل أكبر على الإطلاق . وقيل المراد بالذكر في الآية
التسبيح والتهليل ، وقيل الصلاة وقيل المعنى : ولذكر الله لكم بالثواب
والثناء عليكم منه أكبر من ذكركم له في عبادتكم وصلواتكم . انظر فتح
القدير للشوكاني ج ٤ ص ٢٠٤-٢٠٥ .

* فانكروني أذكركم * (١) وقال تعالى : * واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول بالغدو والآصال ولا تكن من الغافلين * (٢)
وقال تعالى : * واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون * (٣)

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم :
" مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت " (٤) .

والمراد بذكر الله : الإتيان بالألفاظ التي ورد الترغيب في قولها والإكثار منها مثل التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير ، وما يلتحق بها من الحوالة والبسلة والحسيلة والاستغفار ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة . ويطلق ذكر الله أيضا ويراد به المواظبة على العمل بما أوجبه الله أو ندب إليه كتلاوة القرآن والتنفل بالصلاة ومداومة العلم . والذكر الذي يؤجر عليه يقع باللسان ، فإن إنضاف إلى النطق الذكر بالقلب فهو أكمل ، فإن إنضاف إلى ذلك استحضار معنى الذكر إزداد كمالا (٥) . ونقل ابن حجر عن الفخر الرازي (٥) أن المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسبيح والتحميد

- (١) سورة البقرة آية ١٥٢ .
- (٢) سورة الاعراف آية ٢٠٥ .
- (٣) سورة الجمعة آية ١٠ .
- (٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١١ ص ٢٠٨ .
- (٥) الفخر الرازي : هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن التيمي البكر الطبرستاني الرازي الملقب بفخر الدين المعروف بابن الخطيب . الفقيه الشافعي الأصولي المتكلم النظائر المفسر الأديب الشاعر الحكيم الفيلسوف الفلكي . ولد بالري سنة ٥٤٤ هـ . كان شديدا على الخوارج والطوائف المارقة من الدين . كان يعرض باللسانين العربي والعجمي . من مصنفاته معالم الأصول ، والتقديس في علم البلاغة . توفي سنة ٦٠٦ هـ بهراة . طبقات الشافعية للسيكي ج ٣ ص ٣٣ ، البداية والنهاية ج ١٣ ص ٥٥ .

والتمجيد ، والذكر بالقلب التفكير في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطلع على أحكامها ، وفي أسرار مخلوقات الله . والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة في الطاعات ^(١) .

وبالنسبة لجعل ذكر الله في الطريق أدبا من آدابه فإن ذلك ورد في حديث سهل بن حنيف عند الطبراني وفيه من الزيادة " ذكر الله كثيرا " ^(٢) . ويؤيد ذلك ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما جلس قوم مجلسا فلم يذكروا الله فيه إلا كان عليهم ترة " ^(٣) ، وما من رجل مشى طريقا فلم يذكر الله عز وجل إلا كان عليه ثرة . ^(٤) الحديث .

فينبغي لكل من جلس على الطريق أو مشى فيه أن يذكر الله كثيرا وأن يدعو بالأدعية المأثورة في ذلك .

(١) نقل باقتباس واختصار عن فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١١

ص ٢٠٩ وسيل السلام ج ٤ ص ٢١٣-٢١٤ .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١١ ص ٢٠٩ .

(٣) (ترة) بكسر التاء الفوقية وفتح الراء مخففة هي : الحسرة .

وقيل : النقص وقيل التبعه . انظر سيل السلام ج ٤ ص ٢١٤ .

(٤) أخرجه أحمد في المسند ج ٢ ص ٤٣٢ ، والترمذي في سننه

ج ٥ ص ١٢٩ حديث رقم ٣٤٤٠ .

العلاقة بين آداب الطريق وحوادث المرور :

سبق أن ذكرت بأن أغلب الحوادث المرورية من صدم ودعس وانقلاب وسقوط ونحو ذلك ، لا تقع إلا بسبب مخالفة آداب الطريق العامة . سواء كانت هذه الآداب تخص المشاة أو الركاب أو الجالسين على الطريق . وقد أشرت كثيرا إلى العلاقة بين حوادث المرور وآداب الطريق التي تخص المشاة والركاب أثناء الكلام على هذه الآداب ، وبينت أن مخالفة هذه الآداب من قبل المشاة والركاب على حد سواء سبب رئيسي في وقوع معظم الحوادث المرورية التي يتعرضون لها أثناء سيرهم في الطريق فلا داعي لذكر ذلك مرة أخرى خوفا من التكرار . وإنما أكتفي في هذا المقام بذكر العلاقة بين حوادث المرور والآداب العامة للطريق التي وردت في حديث أبي سعيد وغيره ، والتي لا تخص الجالس على الطريق وحده . وإنما تشمل جميع مستعملي الطريق من مشاة وركاب وجالسين وغيرهم باعتبارها من آداب الإسلام العامة التي يجب مراعاتها والتقيد بها في أى مكان كان . فأقول وبالله التوفيق :

بالنسبة لعلاقة غرض البصر بحوادث المرور فإنه يكفينا في هذا ما ورد في سبب نزول الآية التي تأمر بغض البصر فقد ذكر الشوكاني (١)

(١) الشوكاني : هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني . فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء . ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان باليمن) ونشأ بصنعاء . وولى قضاءها سنة ١٢٢٩ هـ وبقي في القضاء إلى أن مات بها سنة ١٢٥٠ هـ . كان يرى تحريم التقليد . له مؤلفات كثيرة منها نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ، وفتح القدير في التفسير ، والبدر الطالع . بحاسن من بعد القرن التاسع . البدر الطالع للشوكاني ج٢ ص ٢١٤ - ٢٢٥ ، معجم المؤلفين ج٢ ص ٢٩٨ ، الإمام الشوكاني مفسر الدكتور محمد حسن الفماری ص ٥٨ - ٧٢ .

أن ابن مردويه (١) أخرج عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : مر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق من طرقات المدينة فنظر إلى امرأة ونظرت إليه ، فوسوس لهما الشيطان أنه لم ينظر أحدهما إلى الآخر إلا إعجاباً به . فبينما الرجل يمشي إلى جنب حائط وهو ينظر إليهما إذ استقبله الحائط فشق أنفه ، فقال : والله لا أغسل الدم حتى آتسي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعلمه أمرى ، فأتاه فقص عليه قصته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هذا عقوبة ذنبك " وأنزل الله ﷻ قول للمؤمنين يفضوا من أبصارهم ... ﷻ الآية (٢).

ولاشك أن سبب شق أنف الرجل إنما هو تكراره النظر إلى المرأة وصرف بصره عن الطريق والتفكير في شأن المرأة مما جعله يصطدم بالحائط ، فلو أنه ترك النظر إلى المرأة وانتبه إلى الطريق لم يقع له ما وقع ، ولم يقع في الذنب . وإذا كان هذا الرجل يمشي على قدميه وفي وقت لا يشا ركه في الطريق آلات وعربات وسيارات من مختلف الأحجام كما فسي عصرنا هذا ورأينا ما حدث له ، فكيف بمن يمشي في الطرقات في هذا العصر وهي مزدحمة بالعربات والسيارات والناس كذلك ؟ إن هذا مما يدعو لزيادة الحذر والانتباه الشديد واتخاذ الحيطة للسلامة —

(١) ابن مردويه : هو أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني ، أبو بكر الحافظ الثبت العلامة صاحب التفسير والتاريخ ، ولد سنة ٣٢٣ هـ ومات لست بقرين من رمضان سنة ٤١٠ هـ . تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ١٠٥٠ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ١٩٠ ، الأقلام ج ١ ص ٢٦١ .

(٢) فتح القدير للشوكاني ج ٤ ص ٢٥ .

الاصطدام بتلك السيارات التي لو ارتطم بها شخص وهي تسير لا أودت بحياته . وفي هذا دعوة صريحة لمن يتولى قيادة سيارة أو يركب فيها أو يسير في الشارع أو يقف على الطريق أن يفض بصره عن النظر إلى النساء وعن كل ما يشغله عن القيادة وأن يحذر من عواقب ذلك الدنيوية والاخسروية .

وقيادة السيارة تتطلب من السائق الانتباه الشديد واليقظة التامة والنظر إلى الطريق ، وتتطلب أيضا مراقبة حركة السير في جميع الاتجاهات وذلك لتلافي الاصطدام بالسيارات الأخرى أو أى شيء آخر . وليتمكن من ذلك ومن الابتعاد عن الحوادث العارضة فإنه لا بد أن ينظر إلى الطريق باستمرار ولا يصرف بصره إلى أى شيء آخر ، فإن الحوادث المرورية تقع في وقت قصير جدا . قد يكون ذلك الوقت هو مجرد لمحة . وخاصة في الأماكن المزدحمة بالناس والحركة المرورية كتقاطعات الشوارع وأماكن الوقوف عند الإشارات المرورية الضوئية ، وفي شوارع الأسواق التي تتخللها حركة كبيرة للمشاة ، فالمطلوب من كل واحد وخاصة السائق أن يتقي الله في نفسه وأن يفض البصر وأن يتأدب بهذا الأدب الرفيع وأن لا يعرض نفسه وماله وكذلك أنفس الآخرين وأموالهم إلى الخطر .

أما علاقة كفا الأذى بالحوادث المرورية ، فإن ذلك يعود إلى أن أكثر أسباب الحوادث المرورية المباشرة وغير المباشرة يعود في الأصل إلى عدم التزام السائقين بالقواعد المرورية المنظمة لحركة السير . فعلى سبيل المثال : الحوادث المرورية التي تقع في أماكن تقاطعات الطرق والشوارع تكون في الغالب ناتجة عن عدم التزام السائقين بالإشارات المرورية

الضوئية ، فالسائق الذى يعبر بسيارته مكان التقاطع في الوقت الذى تكون فيه الإشارة المرورية مضاءة باللون الأحمر يعتبر متعديا على حق غيره في المرور ، فلو اصطدمت سيارته بسيارة أخرى أثناء عبورها مكان التقاطع فإنه يعتبر متسببا في الحادث .

والشخص الذى يتجاوز السرعة المقررة للسيارة على الطريق ، يفقد جزءا من السيطرة على قيادة السيارة بمقدار ذلك التجاوز ، وفقدانه للسيطرة على القيادة قد يدفع به في بعض الأحيان إلى تجاوز السيارات التي تسير معه في نفس الاتجاه في وقت أو مكان غير مناسبين ، أوهما معا ، مما يعرضه لفرصة التصادم مع السيارات القادمة ، والمعاكسة له في الاتجاه ، أو يعرضه لصدم السيارة التي تسير أمامه على نفس الطريق .

ولو وقف سيارته في مكان غير مسموح له فيه بالوقوف أو في مكان يعيق حركة السير ، سواء كان ذلك في الشارع أو الطريق ، فإنه بفعله ذلك يعتبر مؤذيا ومتعديا على حقوق الآخرين .

ولو حفر إنسان حفرة في الشارع بدون إذن سابق من الجهة المختصة ، فسقط فيها شخص أو دابة أو سيارة في تلك الحفرة . فإنه يعتبر متسببا في الحادث . ولو وضع صاحب عمارة مواد البناء في الشارع بحيث يضر بالمارين ، أو يضيق الشارع مما يعطل حركة المرور فيه ، فإنه يعتبر متعد بفعله ذلك ، ومتسببا في الحوادث التي تقع من جراء ذلك .

من هذه الأمثلة وغيرها يظهر لنا مدى علاقة كسف الأذى بالحوادث المرورية ، واعتباره أديا عظيما من آداب الطريق التي أمر بها الرسول صلى الله عليه وسلم .

وأما علاقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحوادث المرورية فإن ذلك يتجلى بوضوح في عمل رجل المرور الذي يحاول تطبيق قواعد وأنظمة المرور المعمول بها ، فهو بمراقبته لحركة السير ، ومطاردته للمخالفين ، ومجازاتهم إنما يهدف إلى الحد من وقوع الحوادث المرورية . والشخص الذي يخبر الجهات المختصة بالمخالفات المرورية ، أي كانت يعتبر عمله من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فكلما التزم الناس على اختلاف مراتبهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذا الشأن ، قلت نسبة الحوادث المرورية ، وكلما تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذا الشأن ، كبرت نسبة الحوادث المرورية .

وأما علاقة إغاثة الملهوف بالحوادث المرورية ، فإن ذلك يظهر بجلاء في إنقاذ المصابين وإسعافهم ، فينبغي لكل شخص يحضر الحادث أن يقوم بهذا العمل في حدود طاقته ومعرفته . وقد يتعين عليه ذلك إذا لم يشهد الحادث أحده . وإذا لم يستطع القيام بإسعاف المصابين وإنقاذهم ولم يوجد من يقوم بذلك فإن عليه أن يخبر الجهات المختصة بأسرع ما يمكن لاتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ المصابين وإسعافهم وتخفيف آلامهم .

وأما علاقة إرشاد السبيل وهداية الحيران بحوادث المرور ، فإنها علاقة مهمة جدا ، فالشخص الذي لا يعرف الطريق ، أو الذي يقود سيارة ولا يعرف قواعد المرور وأنظمته ربما يتسبب في وقوع حادث لنفسه أو غيره . فمطلوب من الجهات ذات العلاقة أن تضع علامات وإرشادات مرورية إرشادية على الطرق ، وفي الأماكن الضرورية لهداية الناس إلى الطريق

الذى يريدون سلوكه . ومطلوب من كل شخص أن يرشد غيره ويدله الطريق في حدود معرفته واستطاعته ، فإنه بهذا العمل ربما أنقذ حياته وحياة الآخرين من موت محقق .

وأما علاقة إعانة المظلوم بحوادث المرور فإنها من الأهمية بمكان ، فكثير من الحوادث المرورية يكون المتهم فيها شخص برىء ، ويكون التسبب في الحادث شخصا غيره . فعلى كل من يعلم ذلك أن يسبادر إلى إعانة المظلوم ، وهو الشخص المتهم البرىء ، إما بأداء شهادته عند طلبه ، أو بالتقدم بها في حالة عدم معرفة أصحاب الحق بشهادته ، أو عند رآه يتألم أو سماعه بضياى الحق .

وهكذا نرى أن آداب الطريق التى نص عليها الرسول صلى الله عليه وسلم تعتبر من أهم وسائل السلامة في إنقاذ كثير من الناس من الوقوع في الحوادث المرورية ، ولو تمسك بها كل من جلس على الطريق أو سلكه لسلم من الوقوع في كثير من الحوادث المرورية . والله أعلم .

الفصل الثاني :

بيان أحكام الارتفاق بالطريق في غير ما خصص
له وما ينشأ عن ذلك من أضرار.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : في بيان حكم الارتفاق بالطريق فيما لم يخصص له .

المبحث الثاني : في بيان حكم الأضرار الناشئة عن الارتفاق بالطريق
في غير ما خصص له .

المبحث الأول

في بيان حكم الاتفاق بالطريق فيما لم يخص له

لا ريب أن المنفعة الأصلية للطريق هي : المرور فيها (١) .
وأنها لم توضع إلا لذلك . ولكن قد يرتفق بها في أغراض أخرى ،
كالجلوس فيها للبيع والشراء ، وإيقاف الدواب والسيارات فيها ، ووضع الأمتعة
ومواد البناء وآلاته والطين والحجارة فيها لمدة من الزمن قد تقصر وقد
تطول . وكإشراع الأجنحة (البلكونات) والساباطات (٢) والمايزيسب
والكبارى في هوائها . وكحفر الآبار للشرب ، أو جمع ماء المطر عن الطريق ،
أو غير ذلك ، وكإجراء تمديدات أنابيب المياه والمجارى وأسلاك شبكات
الكهرباء ، والهاتف في باطنها ، وكبناء الدكة والدرج على ظهرها .
ولما كان لإحداث هذه الأنواع من الارتفاق في الطريق
تعارض مع المقصد الأصلي من الطريق - وهو المرور فيه - كان لا بد
لي من بيان أهم أحكام حقوق الارتفاق بالطريق ، سواء كان طريقاً
عاماً أو خاصاً . وهذا ما سأوضحه في الأقسام التالية :

-
- (١) انظر : فتح العزيز للرافعي مع المجموع ج ١٠ ص ٣٠٨ ، روضة
الطالبين وعمدة المفتين للنووي ج ٤ ص ٢٠٥ ، ج ٥ ص ٢٩٤
فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب لأبي زكريا الأنصاري ج ١
ص ٢٥٤ ، القواعد في الفقه الاسلامي لابن رجب الحنبلي ص ٢٠٤ .
(٢) الساباطات : جمع ساباط ، وهو : سقيفة بين حائطين تحتها
طريق . انظر الصحاح للجوهري باب الطاء فصل السين ج ٣ ص ١١٢٩ .

- القسم الأول : حكم الجلوس في الطريق النافذ وما في معناه مما لا يتأبد .
- القسم الثاني : حكم إحداث الجناح والسباط والظلة ونحو ذلك في هواء الطريق النافذ .
- القسم الثالث : حكم البناء والفرس في الطريق النافذ .
- القسم الرابع : حكم الارتفاق بباطن الطريق النافذ .
- القسم الخامس : حكم الارتفاق بالطريق الخاص والتصرف فيه .

القسم الأول

حكم الجلوس في الطريق النافذ وما في معناه مما لا يتأبد

يجوز الارتفاق بالجلوس في الواسع من الشوارع والطرق النافذة والرحاب بين العمران ، وذلك للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ولا يضر بالمارة . لقوله صلى الله عليه وسلم : " من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به " (١) . ولا تفاق أهل الأعمار في جميع الأعمار على إقرار الناس على ذلك من غير إنكار ، ولا أنه ارتفاق مباح من غير إضرار فلم يمنع منه كالمرور في الطريق . وهذا قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، في المعتمد من المذهب (٢) .

فإن كان الجالس يضيق الطريق على المارة لم يجز له الجلوس فيه ، ولا يحل للإمام تمكنه من ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " (٣) . قال الإمام أحمد : " ما كان ينبغي لنا أن نشترى

(١) رواه أبو داود بلفظ (من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له) انظر سنن أبي داود ج ٣ ص ١٧٣ . ومزله السيوطي بالصحة انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ج ٦ ص ١٤٨ .

(٢) انظر تكملة البحر الرائق بشرح كزالدقائق للظوري ج ٨ ص ٣٩٥ ، تكملة فتح القدير لقاضي زادة ج ١٠ ص ٣٠٧ ، العناية على الهداية للبايرتي ج ١٠ ص ٣٠٧ ، الدر المختار وحاشيته رد المحتار ج ٦ ص ٣٩٥ ، مواهب الجليل ج ٥ ص ١٥٧ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٣ ص ٣٦٨ ، الخرشي على خليل ج ٦ ص ٥٩ .

فتح الوهاب ج ١ ص ٢٥٤ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٤-١٨٣ .

المغني مع الشرح الكبير ج ٦ ص ١٦٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٩٦ .
(٣) سبق تخريجه في ص ٣١ .

من هوء لاء الذين يبيعون على الطريق " قال القاضي (١) : " هذا محمول على أن الطريق ضيق أو يكون يوء ذى المارة " (٢).

ويلحق بالجلوس في الطريق للبيع والشراء ما كان في معنياه مما لا يتأبد . فيجوز وضع مواد البناء والآلة والتراب والحجارة في ناحية من الطريق أو الشارع ارتفاقا لينقله المختصون بعد ذلك حالا بعد حال . وكذلك يجوز إيقاف الدابة في الطريق ، ومثله إيقاف السيارة . وكل ذلك جائز بشرط أن يترك للمارة ما يكفيهم للمرور في الطريق بيسر وسهولة ، فإن ترتب على الارتفاق بهذه الأشياء ضرر بالعامّة أو إعاقة للمقصد الأصلي من الطريق وهو المرور فيه منع من ذلك . (٣)

ويجرى العمل في بلادنا في الوقت الحاضر بمقتضى ذلك ، فقد خولت الصلاحية لإدارة البلدية بأن تصدر إذنا باستعمال الشارع

(١) القاضي : هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ، أبو يعلى : المعروف بالقاضي الكبير شيخ الحنابلة في وقته ، وعالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون ، من أهل بغداد . ارتفعت مكانته عند القادر والقائم العباسيين . وولاه القائم قضاء دار الخلافة والحريم ، وحران ، وحلوان وكان قد امتنع واشترط أن لا يحضر أيام المواكب ، ولا يخرج في الاستقبالات ولا يقصد دار السلطان إعزازا وكراما للعلم ، فقيل السلطان شرطه . له تصانيف كثيرة منها : أحكام القرآن ، ومنها العدة والكفاية في أصول الفقه ، والأحكام السلطانية .

طبقات الحنابلة ج ٢ ص ١٩٣ ، النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٧٨ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٠٦ ، الأعلام ج ٦ ص ٩٩ .

(٢) المغني مع الشرح الكبير ج ٦ ص ١٦٣ .

(٣) انظر مغني المحتاج للخطيب ج ٢ ص ١٨٣ ، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٨ .

حينما تبدو حاجة لأحد باقاة أو هدم أو بناء . ولها أن تطالب عند الحاجة إحاطة ذلك الجزء المستعمل بحاجز أو سياج ترتضيه . ويلاحظ أن لا يتأتى ضرر على المارة من سقوط الأحجار وغيرها من البنائيسن لذلك يستحسن أن يوضع الحاجز بمسافة مترين ، ويجب أن ينفذ ذلك الحاجز أو السياج بمصباح أحمر من غروب الشمس إلى شروقها ، ومن خالف يجازى ... (١)

كما حددت أماكن لوقوف السيارات في بعض الطرق والشوارع ومنع في أخرى ، وجعل تقدير ذلك لإدارة المرور في كل مدينة . فيجب الالتزام بهذا التحديد لأن القصد منه تحقيق المصلحة العامة ومخالفة ذلك يعتبر إضراراً بها ، ثم إن فيه مخالفة لأمر يجب امتثاله وهو أمر الحاكم في غير معصية الله . (٢)

(١) انظر نظام الطرق والمباني في المملكة العربية السعودية مادة (٤٦) .

(٢) انظر المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، من نظام المرور في المملكة العربية

السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ ١١/٦/١٣٩١ هـ .

القسم الثاني

حكم إحداث الجناح ونحوه في هواء الطريق النافذ

شغل هواء الطريق النافذة بواسطة إشراع الجناح ^(١) (البلكون) والسباط والظلة ^(٢) ونحو ذلك إما أن يكون مضرا بالمارة أولا .

فإن كان مضرا بحيث يحتاج العاشي في الشوارع المخصصة للمشاة وعلى رأسه الحمولة العالية إلى أن يحني رأسه لكي يمر من تحته ، أو لا يستطيع الجمل وعليه المحمل وفوق المحمل قبة أن يمر من تحته ، وهذا يكون في الشوارع المخصصة لمرور القوافل والفوارس ، فلا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز أن يحدث شيء من ذلك سواء أذن الإمام أم لم يأذن لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " ^(٣) ولأن الطريق النافذة — من المرافق العامة التي يشترك عامة الناس في الانتفاع بها فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيها بما يضر الحق العام ^(٤) .

(١) الجناح : بالفتح من الطائر معروف ، ومن الإنسان : يده ، ومن المسكر : جانبه ، فسمى ما يخرج إلى الطريق من الخشب جناحا تسمية له بذلك . انظر المطلع على أبواب المقنع ص ٢٥١ .

(٢) الظلة : ما يوضع فوق الباب ويكون له بروز على الشارع . انظر هامش كتاب حقوق الارتفاق للدكتور سليمان التويجى ص ٣٣٩ ، مطبوع على آلة كاتبة .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٣١ .

(٤) انظر فتح العزيز للرافعي على المجموع ج ١ ص ٣٠٨ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب لأبي يحيى زكريا الأنصارى ج ٢ ،

وإن لم يكن إشرع الجناح والسباط ونحو ذلك على الطريق
النافذة مضراً ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يجوز ذلك مطلقاً سواء أذن الإمام أم لم يأذن ، وهذا قول المالكية
والشافعية ومحمد بن الحسن ^(١) من الحنفية ^(٢) واستدلوا لذلك بأدلة
منها :

(١) هو : محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولاهم ، أبو عبد الله
صاحب أبي حنيفة ، تفقه عليه ، وسمع الحديث من مالك وغيره ، كان
من بحور العلم ، وإمام في الفقه والأصول ، وهو الذي نشر
علم أبي حنيفة ، أصله من قرية حرستا في غوطة دمشق ، وولد
بواسط . ونشأ بالكوفة ، فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه
وعرف به ، وانتقل إلى بغداد ، فولاه الرشيد القضاء بالرقصة
ثم عزله . ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه . فمات بالري
سنة ١٨٩ هـ . قال الشافعي : " لو أشاء أن أقول نزل القرآن
بلغه محمد ابن الحسن ، لقلت ، لفصاحته " وقال فيه أيضاً :
" ما رأيت أعلم بالحلال والحرام والعدل والناسخ والمنسوخ من
محمد بن الحسن " وقال : " لو أنصف الناس لعلموا أنهم لم
يروا مثلاً لمحمد بن الحسن ، ما جالسيت فقيها قط أفقه ولا أفق
لسانه بالفقه منه ، أنه كان يحسن من الفقه وأسبابه أشياء
تعجز عنها الأكابر " ونعته الخطيب بإمام أهل الرأي - له
مصنفات كثيرة منها : الجامع الكبير والجامع الصغير ، والاشعار
والحجة على أهل المدينة .

تاريخ بغداد للخطيب ج ٢ ص ١٧٢-١٨٢ لسان الميزان لابن
حجر ج ٥ ص ١٢١ ، شذرات الذهب ج ١ ص ٣٢١-٣٢٤ .

(٢) انظر بلغه السالك لا أقرب المسالك للصاوي ج ٢ ص ١٦٣ وما
ي بعدها ، أسنى المطالب ج ٢ ص ٢١٩ ، العناية شرح الهداية
للإمام القدير ج ١ ص ٣٠٧ .

١ - أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجتاز على دار العباس رضي الله عنه ، وقد نصب ميزاباً إلى الطريق فقطر عليه فقلعه ، فقال له العباس : تقلعه وقد نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ؟ فقال عمر رضي الله عنه : والله لا يصعد من ينصبه إلا على ظهري ، فصعد العباس على ظهره ونصبه . فإذا ثبت هذا في الميزاب ثبت في الجناح ونحوه لأن كلا منهما يشغل هواً الطريق . (١)

٢ - أن العادة جارية بإشراع الأجنحة والأصبغة على الطرقات النافذة في كل عصر ومصر من غير إنكار ، ولأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير إضرار فجاز كالشيء في الطريق . (٢)

القول الثاني :

لا يجوز إحداث ذلك مطلقاً سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن . وهذا قال بعض فقهاء الحنابلة في رواية مرجوحة اختارها الموفق ابن قدامة . واستدلوا لذلك :

(١) قال ابن حجر : حديث أنه صلى الله عليه وسلم نصب ميزاباً في دار العباس رواه أحمد من حديث عبد الله بن عباس ، ثم قال : وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه فقال هو خطأ ، ورواه البيهقي من أوجه آخر ضعيفة أو منقطعة ، وأورده الحاكم في المستدرک وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف . انظر التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير مطبوع مع المجموع ج ١٠ ص ٣٠٨ .

(٢) انظر فتح العزيز للرافعي مع المجموع ج ١٠ ص ٣٠٨ .

بأن إشراع الجناح والسباط ونحو ذلك في هواء الطريق النافذ تصرف في ملك الغير بغير إذن أهله كما لو تصرف في الطريق غير النافذة بغير إذن أهله وأنه يظلم الطريق ويسد الضوء ، وربما سقط منه شيء على المارة ، وقد تعلوا الأرض بمرور الزمن فيصدم رؤوس الناس ويمنع مرور الدواب بالأحمال ، وما يفضي إلى الضرر في ثاني الحال يجنب المنع منه في ابتدائه ، كما لو أراد بناء حائط مائل إلى الطريق يخشى وقوعه على من يمر فيها . (١)

القول الثالث :

جواز إحداث ذلك في حال ما إذا أذن الإمام أونائيه ، وإن لم يأذن لم يجز وبهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف (٢) وهو المذهب

- (١) انظر المغنى والشرح الكبير ج ٥ ص ٣٣-٣٤ ، المبدع في شرح
المقتع لابن مفلح الحنبلي ج ٤ ص ٢٩٥ .
- (٢) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي
أبو يوسف : صاحب الإمام أبي حنيفة ، وتلميذه ، وأول من نشر
مذهبه . كان فقيها علامة . من حفاظ الحديث . ولد بالكوفة
وتفقه بالحديث والرواية ، ثم لزم أبا حنيفة ، فغلب عليه "الرأى"
وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد ، ومات فسي
خلافته ببغداد ، وهو على القضاء سنة ١٨٢ هـ . وهو أول من
دعي : قاضي القضاة . ويقال له : قاضي قضاة الدنيا ، وأول
من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة . وكان
واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب . من كتبه الخراج ،
تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٢ ، وفیات الأعيان ج ٢ ص ٤٠٠ ،
شذرات الذهب ج ١ ص ٢٩٨-٣٠١ ، الأعلام ج ٨ ص ١٩٣ .

عند الحنابلة ^(١) . وعللوا ذلك : بأن الطريق النافذة من الحقوق العامة المشتركة بين المسلمين التي لا يجوز إحداث شيء فيها إلا بإذنهم والإمام نائب عن المسلمين فإنه كإذنهم ، فمن أحدث شيئاً من ذلك فيها بغير إذن الإمام ، فإنه يعتبر مفتاتاً عليه فيما إليه تدبيره فلم يجز ^(٢) . ويرى أبوحنيفة أن لكل أحد من الناس أن يمنع من يحدث جناحاً ونحوه في هواء الطريق النافذ وأن يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أو لم يكن إذا كان وضعه بغير إذن الإمام .

ويرى أبو يوسف : أن لكل أحد من الناس أن يمنع من الوضع لا الرفع ^(٣) .

ووجه قول أبي حنيفة : أن كل واحد صاحب حق بالمرور بنفسه وبدوابه ، فكان له حق النقض كما في الملك المشترك فإن لكل واحد حق النقض لو أحدث غيرهم فيه شيئاً ، فكذا في الحق المشترك .

ووجه قول أبي يوسف : أن الطريق قبل الوضع كان لكل أحد يد فيها ، فالذى يحدث يريد أن يجعلها في يد نفسه خاصة ، فأما بعد الوضع فقد صار في يده ، فالذى يخاصمه يريد إبطال يده من غير دفع الضرر عن نفسه فهو متعنت ^(٤) .

(١) انظر العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧ ،

المبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ٢٩٥ ، كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ٢٠٦ .

(٢) انظر المبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ٢٩٥ ، كشف القناع ج ٤ ص

٤٠٦ ، العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧ .

(٣) تكملة البحر الرائق للطوري ج ٨ ص ٣٩٥ .

(٤) العناية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧ وما بعدها .

القول الراجح :

القول الذى أرجحه هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث من جواز إشراق الأجنحة والأسبطة ونحوها على الطرق النافذة في حال ما إذا أذن الإمام أوائبه ، فإن لم يأذن لم يجوز ، لما ذكره من أن الطريق النافذة من حقوق المسلمين العامة التي لا يجوز لأحد أن يحدث فيها شيئا إلا بعد الحصول على إذن من الإمام أوائبه فإنه نائب عـن المسلمين في الحقوق العامة ، فكان إذنه كإذنهم ، وأيضا فإنه قد يرتفق بهواء الطريق في أمور تخص المصلحة العامة وذلك كنصب أعمدة الإنارة الكهربائية في الشوارع والساحات في وقتنا الحاضر، ومد أسلاك شبكة الكهرباء ، والهاتف على أعمدة منصوبة في هواء الطريق ، وإنشاء الجسور على تقاطعات الشوارع والطرق من أجل تسهيل الحركة المرورية . ومعلوم أن هذه الأشياء تشغل حيزا من هواء الطريق ولا يعرف مواقع إقامتها إلا المتخصصون في ذلك ، ثم إن قواعد النظام للمباني في وقتنا الحاضر والذي تتمشى بموجبه إدارات البلديات في المدن والقرى يجعل للجناح البارز من البيت تناسبا مع اتساع الشارع ، فإن كان الشارع عريضا أو ميدانا فسيحا سمح لصاحب البناء من واقع الرسم المرخص بـه أن يكون الجناح ذا بروز أكثر ، وإن كان الشارع ضيقا كان البروز أقل ، وذلك حتى يتسنى للناس ممارسة شئونهم وانتقالاتهم بواسطة وسائل النقل الحديثة سواء كانت سيارات صغيرة أو كبيرة أو قطارات أو غير ذلك بدون أن تعترضهم الأجنحة والشرفات فتعيق مصالحهم وتنقلاتهم . وما ذكرته من ترجيح هو ما رجحه عدد من الباحثين المعاصرين . (١)

(١) انظر تكملة المجموع للطيعي ج ١٣ ص ٣٩٧ ، حقوق الارتفاق -

رسالة دكتوراه - لسليمان التويجى ص ٣٤٣ وما بعدها .

القسم الثالث

حكم البناء والفرس في الطريق النافذة

لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز البناء والفرس في الطريق النافذة إذا كان ذلك يضيق الطريق ويضرب المارة لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " . وإن لم يكن البناء والفرس مضرا ، فإما أن يكون لمصلحة خاصة كبناء الدكة والدرج أمام المنزل ، أو غرس الشجرة ليستظل بها صاحب المنزل ، وإما أن يكون لمصلحة عامة كبناء مسجد أو مظلة أو مكان استراحة ونحو ذلك .

فإن كان البناء والفرس في الطريق النافذة لمصلحة خاصة ولم يضر ، فقد اختلف العلماء في حكمه .

فقال الحنابلة والمالكية في المعتمد من المذهب والشافعية في أصح الوجهين ، بأنه لا يجوز لأحد أن يحدث في طريق المسلمين شيئا من أجزاء البناء كالدكة والدكان ، ولا أن يفرس فيها شجرة ، ولو اتسع الطريق وأذن الإمام وانتفى الضرر ، وأنه يجب هدم البناء . وعللوا ذلك : بأن الطريق موقوفه على مصلحة المسلمين فلا يجوز لأحد أن يسبني فيها شيئا ، وبأن المكان المشغول بالبناء والشجر لا يتأتى فيه المرور ، وقد يكون مصدر أذى للمارة ، فقد تزدهم المارة ويعسر عليهم المراقبة فيعشرون أو يصطكون بهما ، ولأنه إذا طالت المدة أشبه موضع البناء والفرس بالأماكن الخاصة ، فينقطع أثر استحقاق الطروق في ذلك الموضع .^(١)

(١) المبدع في شرح المقنع ج٤ ص ٢٩٥ ، كشف القناع ج٣ ص ٤٠٧ ،

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : يجوز البناء والغرس في الطريق إذا أذن بذلك الإمام ، أما إذا لم يأذن ، فقال أبو حنيفة : لكل أحد من عرض الناس مسلما كان أو ذميا أن يمنع من الوضع سواء كان فيه ضرر أو لم يكن ، وله أن يكلفه بالرفع لأنه افتات على الإمام فيما إليه تدبيره . وقال أبو يوسف : لكل أحد منعه قبل البناء والغرس ، أما بعد ذلك فلا ، لأنه صار في يده ، فالذي يخاصه يريد إبطال يده من غير دفع الضرر عن نفسه فهو متعنت . (١)

وقال محمد بن الحسن من الحنفية : بأن بناء الدكة وغرس الشجرة في الطريق النافذة يجوز مطلقا ، سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن ما دام أن الضرر بالمارة منتف (٢) . وهذا هو الوجه الثاني للشافعية (٣) .

===
المغني مع الشرح الكبير ج ٥ ص ٣٤ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٣٦٨ ، الشرح الصغير مطبوع بهامش بلفظة السالك لا أقرب المسالك ج ٢ ص ١٦٨ ، الخرشي على خليل ج ٦ ص ٥٩ ، فتح العزيز للرافعي مطبوع مع المجموع ج ١٠ ص ٣٠٨ ، الاقتاع في حل ألفاظ أبي شجاع مطبوع مع حاشيته للجيزمي ج ٣ ص ٨٥ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٣ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٢ ص ٢١٩ .

- (١) تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧-٣٠٨ ، العناية على الهداية مطبوع مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧ ، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) ج ٦ ص ٥٩٢-٥٩٣ .
(٢) تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٨ ص ٣٩٥ .
(٣) فتح العزيز للرافعي ج ١٠ ص ٣٠٨ ، المنهاج للنووي وهو مطبوع مع مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٤ .

وقال جماعة من المالكية منهم ابن رشد (١) والخطاب (٢) :

لو فرض أن تزيد أحد الناس من الطريق في بنيانه وكان ذلك لا يضرب الطريق لسعتها ، فإنه لا يهدم عليه ما تزيده من الطريق . وعللوا ذلك بأن له حق الانتفاع ببنيانه وكرائه لأن صر بن الخطاب رضي الله عنه قضى بالأفنية لأرباب الدور ، فلما كان أحق بالانتفاع من غيره ، ولم يكن لأحد أن ينتفع به إلا إذا استغنى هو عنه وجب أن لا يهدم عليه بنيانه فيذهب ماله هدرًا وهو أعظم الناس حقًا في ذلك الموضع ، بل لا حق لأحد معه فيه إذا احتاج إليه فكيف إذا لم يتوصل إلى أخذه منه مع حاجته إليه إلا يهدم بنيانه وتلف ماله . ثم قالوا : وهذا بين لا سيما ومن أهل العلم من يبيح ذلك ابتداءً (٣)

(١) هو : محمد بن أحمد بن العلامة المفتي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي ، أبو الوليد ، المعروف بابن رشد الحفيد ، أدرك من حياة جده شهرًا سنة ٥٢٠ هـ ، وتفقّه وبرع وسمع الحديث . وأتقن الطب وأقبل على الكلام والفلسفة حتى صار يضرب به المثل فيها . وصنف التصانيف مع الذكاء المفسرط والملازمة للاشتغال ليلاً ونهاراً . صنف في الفقه والطب والمنطق والرياضيات وغيرها . توفي في صفر سنة ٥٩٥ هـ بمراكش .

شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٢٠ ، الأعلام للزركلي ج ٥ ص ٣١٨ .
(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالخطاب الكبير الأندلسي الأصل . الطرابلسي المولد . المكي الدار ، الإمام المالكي العمدة العالم . ولد سنة ٨٦١ هـ وتوفي سنة ٩٤٥ هـ . شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ص ٢٦٩ .

(٣) انظر مواهب الجليل للخطاب ج ٥ ص ١٥٣ وما بعدها .

وإن كان البناء والغرس لمصلحة عامة كبناء مسجد أو مظلة أو مكان استراحة ونحو ذلك ، فقال الحنفية والإمام مالك وبعض الشافعية وبعض الحنابلة في رواية بجواز ذلك مطلقا سواء أذن الإمام أم لم يأذن (١) .
وقال الشافعية في المعتمد من المذهب وجمهور الحنابلة إن ذلك متوقف على إذن الإمام فإن أذن جاز ، وإن لم يأذن لم يجز (٢) . قال الإمام أحمد رحمه الله " أكره الصلاة في المسجد الذي يؤخذ من الطريق إلا أن يكون بإذن الإمام " (٣) .

القول الراجح :

إن كان البناء والغرس لمصلحة خاصة فالقول الراجح في نظري هو ما ذهب إليه الحنابلة ومن وافقهم من فقهاء المذاهب الأخرى ، وهو المنع مطلقا من البناء والغرس في الطريق النافذة ، سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن وذلك لما ذكره من تعليقات . ولأن وجود تلك الأشياء في الشوارع يلحق الضرر بالمارة حيث أنها من المسببات للحوادث المرورية . ولما ذكر الدكتور سليمان التويجى من أنه وسيلة لدعوى صاحب البناء والغرس ملكية موضعها ، وهذا يؤيد إلى ما حذر منه الرسول صلى الله عليه

(١) انظر حاشية ابن عابدين - رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص

٣٩٣ ، مواهب الجليل ج ٥ ص ١٥٥ ، حاشية البجيرمي على الخطيب ج ٣ ص ٨٦ ، القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب ص ٢٠١ .

(٢) انظر حاشية البجيرمي على الخطيب ج ٣ ص ٨٦ ، القواعد لابن رجب ص ٢٠١ .

(٣) القواعد لابن رجب ص ٢٠١ .

وسلم في قوله : " من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله يوم
القيامة إياه من سبع أرضين " (١) ، فيكون غاصبا لجزء من طريق المسلمين
وهذا محرم والوسيلة إلى المحرم محرمة . (٢)

وإن كان البناء والفرس لمصلحة عامة فالقول الذي أرجحه هو
قول من يجعل ذلك متوقفا على إذن الإمام أو نائبيه ، فإن أذن بذلك
جاز ، وإن لم يأذن لم يجز ، وذلك لأن الطريق من الحقوق العامة
التي يشترك جميع الناس فيها ، ولا يجوز لأحد أن يتصرف فيها بشيء
إلا بإذنهم ، ولما كان أخذ الإذن منهم متعذرا وكان الإمام نائبا عنهم
في الحقوق العامة كان إذنه كإذنهم . ثم إن رعاية مصالح الأمة موكولة
إليه ، فما رآه مناسبا لمصلحتهم أقره ، وما لم يره مناسبا منع منه .

وقد ألحق الدكتور سليمان التويجري جميع ما يبنى في وقتنا الحاضر
في الشوارع والطرق من مبان التجميل والتحسين والاستغلال والجلوس
وغرس الأشجار للزينة ولتلطيف الهواء بما مر ، فجعل ذلك متوقفا على
إذن الإمام أو نائبيه المختص بهذه الأمور . فإن أذن جاز وإن لم يأذن
لم يجز (٣) . والله أعلم .

-
- (١) رواه سعيد بن زيد رضي الله عنه ، صحيح البخاري مع شرحه فتح
الباري ج ٥ ص ١٠٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٤٨ .
- (٢) انظر كتاب حقوق الارتفاق ، رسالة دكتوراه ، لسليمان التويجري ص ٣٥٢
مطبوع على الآلة الكاتبة .
- (٣) انظر كتاب حقوق الارتفاق ص ٣٤٩ . مطبوع على آلة كاتبة .

القسم الرابع

حكم الارتفاق بباطن الطريق النافذة

الارتفاق بباطن الطريق النافذة لا يخلو إما أن يكون لمصلحة عامة وإما أن يكون لمصلحة خاصة . فإن كان لمصلحة عامة كأن يحفر شخص بئرا ليستقى الناس من مائها ويشرب المارة ، أولينزل فيها ماء المطر عن الطريق ، نظر ، فإن كان الطريق ضيقا أو حفرا في ممر الناس بحيث يخاف سقوط إنسان فيها ، أو دابة ، أو يضيق عليهم ممرهم لم يجز ذلك بلا خلاف بين أهل العلم ^(١) ، لأن ضررها أكثر من نفعها ، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح ^(٢) .

وإن كان الضرر منتفيا ، كأن حفرها في زاوية في طريق واسع ، وجعل عليها ما يمنع الوقوع فيها فقال المالكية والشافعية والحنابلة في رواية عليها المذهب عند المتأخرين : إنه يجوز له ذلك مطلقا سواء أذن الإمام أم لم يأذن ^(٣) . وعلل ذلك بعضهم بأنه : عمل لا مفسدة فيه ، بل كله مصلحة . وبأنه مثل تمهيد الطريق وبناء الرصيف فيها

-
- (١) انظر الهداية وشرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧-٣٠٨ ، مواهب الجليل ج ٥ ص ١٧٣ ، المغني مع الشرح الكبير ج ٥ ص ٣٥ حاشية البجيرمي ج ٣ ص ٨٦ .
- (٢) انظر كشف القناع ج ٣ ص ٤٠٧ .
- (٣) انظر مواهب الجليل ج ٥ ص ١٧٣ ، حاشية البجيرمي على الخطيب ج ٣ ص ٨٦ المغني مع الشرح الكبير ج ٥ ص ٣٥ ، القواعد لابن رجب ص ٢٠١ . كشف القناع ج ٣ ص ٤٠٧ .

ليمر الناس عليه عند نزول المطر فلم يحتج فيه إلى إذن الإمام . (١)
 واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف وبعض الحنابلة إذن الإمام لجواز
 ذلك ، فإن لم يأذن لم يجز (٢) . ويمكن تعليل ذلك ، بأن الطريق
 من المرافق العامة التي يشترك عامة الناس في الانتفاع بها ، فلا يحق
 لأحد التصرف فيها إلا بإذنهم ، ولما كان الإمام نائباً عنهم في الحقوق
 العامة ومن ذلك الطريق النافذة ، فإن إذنه قائم مقام إذنهم ، فما لم
 يأذن لم يجز ، لما فيه من الافتيات عليه فيما إليه تدبيره . (٣)

وإن كان الحفر في الطريق النافذة لمصلحة خاصة كأن يحفر فيها
 أحد الناس بئر لنفسه سواء جعلها لماء المطر أو جعلها بالوعة لما
 يخرج من مجرى بيته ، أو غير ذلك ، فإن كان الحفر مضرًا بالطريق
 وبالعامة لم يجز بلا خلاف بين أهل العلم لما تقدم من الأدلة ، وإن
 لم يكن مضرًا فإن للفقهاء في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول :

المنع من ذلك مطلقاً سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن . وهذا
 قال الحنابلة وهو القول المعتمد في المذهب الشافعي (٤) . وعلل لذلك

-
- (١) انظر كشف القناع ج ٣ ص ٤٠٧ .
 (٢) انظر العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧ ،
 رد المحتار مطبوع مع حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٣٩٣-٣٩٤ ، القواعد
 لابن رجب ص ٢٠١ .
 (٣) حقوق الارتفاق ص ٣٥٤ .
 (٤) انظر المغني على الشرح الكبير ج ٥ ص ٣٥ ، كشف القناع ج ٣ ص
 ٤٠٧ ، حاشية البجيرمي على الخطيب ج ٣ ص ٨٦ .

الحنابلة : بأن الطريق ملك للمسلمين كلهم ، فلا يجوز أن يحدث فيها شيئاً بغير إذنهم ، وإذنهم كلهم غير متصور . (١)

القول الثاني :

أنه يجوز لأحد الناس أن يحفروا في الطريق النافذة لارتفاعاتهم الخاصة بهم سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن إذا انتفى الضرر عن المارة وبهذا قال المالكية ومحمد بن الحسن من الحنفية وبعض الشافعية . (٢)
قال الخطاب : " وفي كتاب ابن حبيب (٣) : قلت لمطرف (٤)

- (١) انظر كشف القناع ج ٣ ص ٤٠٧ .
(٢) انظر مواهب الجليل ج ٥ ص ١٧٣ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٥ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ١٨٢ .
(٣) هو : عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمى القرطبي ، أبو مروان ، عالم الأندلس وفقيهها في عصره . كان عالماً بالتاريخ والأدب رأساً في فقه المالكية . سمع من ابن الماجشون ومطرف وأصبح له تصانيف كثيرة منها الواضحة في السنن والفقه . توفي سنة ٢٣٨ هـ .
الديباج المذهب ص ١٥٤ ، شجرة النور الزكية ص ٧٤ - ٧٥ ،
شذرات الذهب ج ٢ ص ٩٠ .
(٤) هو : مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار اليساري الهلالي أبو مصعب مولى ميمونة أم المؤمنين ، وهو ابن أخت الإمام مالك بن أنس كان أصم . روى عن مالك وروى عنه البخاري وكانوا يقدمونه على أصحاب مالك . توفي سنة ٢٢٠ هـ بالمدينة .
الديباج المذهب في أعيان المذهب ص ٣٤٥ وما بعدها .

وابن الماجشون (١) : والكنف التي تتخذ في الطرق يحفرها الرجل يلمص جداره ثم يواربها . أله أن يمنع من ذلك ؟ قال : لا . إذا واراها وغطاها وسواها بالطريق حتى لا يضر مكانها بأحد فلا أرى أن يمنع وما كان من ذلك ضرر بأحد منع منه (٢)

وذكر الخطيب في مغني المحتاج نقلا عن بعض الشافعية ، بأنه لو كان لأحد الناس داران في جانبي الشارع فحفرت تحت الطريق سردابا من أحدهما إلى الأخرى وأحكم أزجه (٣) بحيث يؤمن الانهيار لسم يمنع لائه لا فرق بين أن يرتفق بظهر الطريق أو بما تحته من غير ضرر على المارين (٤) .

القول الثالث :

أن جواز الحفر في الطريق النافذة متوقف على إذن الإمام ، فإن أذن بذلك جاز وإن لم يأذن لم يجز . وهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف .

(١) هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون ، أبو مروان ، صاحب مالك ، كان فصيحا مفوها ، فقيها ، وعليه دارت الفتيا في زمانه بالمدينة . توفي سنة ٢١٢ هـ .

الديباج المذهب ص ١٥٣ ، شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) مواهب الجليل ج ٥ ص ١٧٣ .

(٣) الأُزج : بيت يجنى طولاً . وأزجته تأزجاً إذا بنيته كذلك .

ويقال : (الأُزج) السقف . والجمع (آزاج) مثل سبب

وأسباب . المصباح المنير ج ١ ص ١٣ .

(٤) مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٢ .

وعلموا ذلك : بأن رعاية الحقوق العامة للأمة ومنها الطريق من اختصاص الإمام ، فلا يجوز لأحد أن يتصرف في شيء منها إلا بإذنه وإلا اعتبر مفتاقا على رأيه فيما إليه تدبيره . (١)

الراجع :

القول الراجع في نظري هو قول من يجعل الحفر في الطريق النافذة متوقفا على إذن الإمام ، فإن أذن جاز ، وإن لم يأذن لم يجز ، وهذا طبعاً يكون بعد انتفاء الضرر . ولا فرق بين أن يكون الحفر لمصلحة عامة أو مصلحة خاصة ما دام لا يتنافى مع المنفعة الأصلية للطريق وهي المرور فيها . وذلك لأن الإمام معني برعاية ومراقبة وحماية مصالح وحقوق المسلمين ، ومن ذلك الطريق ، فينبغي أن لا يتصرف فيها أحد بشيء إلا بإذنه ، لأنه نائب عن المسلمين وإذنه كإذنهم .

وفي وقتنا الحاضر أسندت مهمة العناية بالشوارع والطرق إلى إدارة البلدية في المدن والقرى ، فيجب على من أراد أن يحدث في الطريق النافذة أي تصرف من حفر يثر أو بالوعة أو تمديد أنابيب الماء أو مجارى الصرف أو مد أسلاك الكهرباء والهاتف ونحو ذلك أن يحصل على إذن من إدارة البلدية بذلك فتحدد له المكان الذي يحفر فيه . كما أن عليه أن يحتاط في عمل الإشارات التحذيرية عند الحفر . وأن يحيط المحفور بحواجز لمنع من السقوط فيه . وأن يتقن عمل ما حفره في

(١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧ ، وما بعدها .

الطريق ، فإذا كانت أنابيب مياه شرب أو صرف لزمه إحكام ربطها حتى لا تتسرب منها المياه فتتضرر ما حولها من بيوت ، وتنشأ عنها المستنقعات وإذا كان الحفر لاسلاك كهرباء أو هاتف لزمه عمل الوقاية لها من احتمالات الخدش ونحو ذلك . وإذا كان المحفور بالوعة فإن عليه أن يتقن بناءها وسقفها وأن يحكم غطاءها وأن يسوى مكانها ويرجمه إلى الحالة التي كان عليها قبل الحفر حتى لا يضر بأحد .

وما دام أن الإمام قد كلف إدارة البلدية برعاية ومراقبة الشوارع والطرق داخل المدن والقرى ، وخولها سلطة الإذن في مثل هذه الأعمال ، فإنه يحق لها أن تمنع كل تصرف يضر بالطريق ويتنافى مع المقصد الأصلي من الطريق وهو منفعة المرور فيها . (١)

(١) انظر فيما تقدم كتاب حقوق الارتفاق ، رسالة دكتوراة للدكتور سليمان

القسم الخامس

حكم الارتفاق بالطريق الخاصة والتصرف فيها

الطريق الخاصة : هي السكة المنسدة من أحد الطرفين ، ويعبر عن ذلك بقولهم ، الطريق غير النافذة ^(١) . ويملك الطريق غير النافذة من نفذت أبوابهم إليها دون غيرهم ممن تلتصق جدرانهم بها ولا تنفذ أبوابهم إليها ^(٢) . لذا فإنه لا يجوز لأحد من غير أهلها أن يحدث فيها أى تصرف إلا بانهم .

وملكيتهم لهذه الطريق لا تعني أنه ليس للعامة حق فيها ، بل لهم الدخول فيها إذا ازدحم الطريق العام بالمارة ، وكذا يجوز الدخول فيها لمن أراد الاتصال بأحد أهلها دون أن يستأذن منهم ، لأن هذا من الحلال المستفاد من قرائن الأحوال الدالة على جوازه ^(٣) .

وقد تأخذ الطريق الخاصة حكم الطريق العامة ، وهذا في حالة ما إذا وجد فيها مسجد أو بئر ، أو وقف على عموم المسلمين كالرباط والمدرسة ونحو ذلك . فإذا وجد منها شيء من ذلك فإن المسلمين يشاركون أهلها في حق المرور فيها إلى المسجد ونحوه ^(٤) .

-
- (١) انظر مواهب الجليل ج ٥ ص ١٦٦ .
- (٢) انظر فتح العزيز مطبوع مع المجموع ج ١٠ ص ٣١٠ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٤ ، أسنى المطالب ج ٢ ص ٢٢٠ .
- (٣) انظر الفتاوى البزازية ، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤١٥ ، فتح العزيز مطبوع مع المجموع ج ١٠ ص ٣١١ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٥ ، أسنى المطالب ج ٢ ص ٢٢٠-٢٢١ .
- (٤) انظر فتح العزيز ج ١٠ ص ٣١١ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٤ ، حاشية الجيبرمي ج ٣ ص ٨٦-٨٧ ، أسنى المطالب ج ٢ ص ٢٢١ .

ويوجد للعلماء قولان في جواز سد الطريق غير النافذة أو
قسمتها من قبل أهلها .

القول الأول :

لأبي حنيفة وهو : أنه لا يجوز لأهل الطريق غير النافذة سدها
أو قسمتها ، وعلل لذلك : بأن للعامة فيها حق . وهو الدخول فيها إذا كثر
الزحام في الطريق الأعظم حتى يخف الزحام . (١)

القول الثاني :

أنه يجوز ذلك وهذا قال الشافعية والحنابلة . وعللوا لذلك :
بأنه لما كانت الطريق غير النافذة ملكاً لأهلها كان لهم حق التصرف فيها
بما شاءوا كسائر الملاك المشتركة القابلة للقسمة ونحو ذلك . وقالوا بأنه لو
امتنع بعض أهلها من السد لم يكن للباقيين الحق في السد ، ولو اتفق
الجميع على السد لم يكن لأحد أن يستقل بالفتح . (٢)

والقول الرابع :

هو القول بعدم جواز سدها ، أو قسمتها لأنها ليست كالملاك
الخاصة من كل وجه لتعلق حق العامة بها عند ازدحام الطريق
العام . وسدها وقسمتها يبطل هذا الحق . وحق العامة لا يجوز إبطاله ،
كما ذكر الدكتور سليمان التويجى أثناء ترجيحه لهذا القول (٣) . وأيضا
لأن في سدها أو قسمتها تفويتا لمنفعة المرور الذي من أجله وضعت الطريق الخاصة .

(١) انظر الفتاوى الخانية ، وانظر هامش الفتاوى الهندية ج ٣ ص ١١٧ ،

الفتاوى البزازية ، انظر هامش الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤١٥ .

(٢) انظر فتح العزيز مطبوع مع المجموع ج ١٠ ص ٣١١ ، أسنى المطالب

ج ٢ ص ٢٢١ ، كشف القناع ج ٣ ص ٤١٠ .

(٣) انظر كتاب حقوق الارتفاق ص ٣٦٦ .

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه لو أراد شخص من أهل الطريق الخاصة أن يحدث تصرفاً فيها كأن يشرع جناحاً في هوائها ، أو يبنّي دكة في ظهرها أو يحفر بئراً أو بالوعة في باطنها ، أنه يجوز له ذلك إذا أذن له جميع أهل الطريق . فإن لم يأذنوا له بذلك فإن للعلماء في حكم الإحداث قولان :

القول الأول :

أنه لا يجوز إحداث شيء ما ذكر وغيره سواء كان فيه ضرر أو لم يكن . وهذا قال الحنفية ^(١) والحنابلة ^(٢) وبعض المالكية ^(٣) والشافعية في الأصح ^(٤) . وعللوا لذلك : بأن السكة غير النافذة مخصصة بأهلها جميعاً ، فلا يجوز لأحد التصرف فيها سواء كان من أهل الطريق أو من غيرهم دون الحصول على رضاهم جميعاً قياساً على الملك المشترك فإنه لا يجسوز التصرف فيه بشيء إلا بإذن مالكة ^(٥) .

(١) انظر الدر المختار وحاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٩٣-٥٩٤ ، كنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٥ ، الفتاوى البرازية ، انظر هامش الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٠٨ .

(٢) انظر المبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ٢٩٦ ، كشف القناع ج ٣ ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(٣) انظر التاج والإكليل مطبوع بهامش مواهب الجليل انظر ج ٥ ص ١٧٤ . بلفة السالك لأقرب المسالك والشرح الصغير ج ٢ ص ١١٣-١١٤ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٣٧٠-٣٧١ ، الفسوق للقرافي ج ٤ ص ١٦ .

(٤) (٥) انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٤ ، أسنى المطالب ج ٢ ص ٢٢١ ، فتح العزيز مطبوع مع المجموع ج ١٠ ص ٣١٠ .

القول الثاني :

أنه يجوز لكل واحد من أهل السكة غير النافذة أن يتصرف فيها بإحداث الجناح والسباط ونحوهما إذا انتفى الضرر سواء أذن بذلك أهل السكة النافذة أم لم يأذنوا ، وهذا قال المالكية في المعتد من المذهب ^(١) والشافعية في قول مرجوح ^(٢) . وعللوا لذلك : بأنه لما كان لكل واحد من أهل الطريق غير النافذة الارتفاق بقرارها كان له الارتفاق بهوائها قياسا على الشارع النافذ ^(٣) .

والقول الراجح في نظري :

هو القول الأول وهو عدم جواز الإحداث في الطريق غير النافذة من قبل بعض أهلها إذا لم يأذن لهم البقية بذلك لما ذكره أصحاب هذا القول من تعليل ، ولما ذكر الدكتور سليمان التويجري من أن في هذا إحداثا لشيء لم يكن موجودا بغير إذنهم فيكون فيه تعد على حقوقهم ، فلا يملك أحد إلا باذن جميع الشركاء ^(٤) .

(١) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٣ ص ٣٧٠ - ٣٧١

بلغة السالك لا قرب المسالك ، حاشية الشرح الصغير ج ٢ ص

١٦٣-١٦٤ .

(٢) انظر فتح العزيز مع المجموع ج ١٠ ص ٣١٠ ، مغني المحتاج

ج ٢ ص ١٨٤ .

(٣) فتح العزيز مع المجموع ج ١٠ ص ٣١٠ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٨٤ .

(٤) انظر كتاب حقوق الارتفاق ص ٣٧٥ .

المبحث الثاني

بيان حكم الأضرار الناشئة عن الارتفاق بالطريق في غير ما خصص له

سبق أن ذكرت أن المنفعة الأصلية للطريق هي المرور فيه ، وأنه قد يرتفق به في أغراض أخرى غير المرور كالجلوس فيه لبيع وشراء واستراحة أو سوء ال مار ، أو وضع أمتعة أو مواد البناء وآلاته والطين والحجارة في ناحية منه ، أو إيقاف دابة أو سيارة مدة طويلة أو قصيرة ، ونحو ذلك . وقد يرتفق بهوائه كإشراع الأجنحة (البلكونات) والأسبطة والكبارى والظلة ونحو ذلك . وقد يرتفق بظهره كبناء الدكة والدرج في أرض الطريق . وقد يرتفق بباطنه كحفر آبار الشرب والبيارات ، وكإجراء تمديدات أنابيب المياه والمجارى وأسلاك الكهرباء والهاتف ونحو ذلك .

وإحداث أى نوع من هذه الأشياء المذكورة في الطريق لا يخلو من أحد حالين ، إما أن يكون مضراً أو لا . فإن كان مضراً بحيث يشغل الطريق عن المارة أو يحول بينهم وبينه ، أو يضيقه عليهم ، فلا خلاف بين الفقهاء في أن المحدث لهذا يضمن ما تلف به من إنسان وغيره ، سواء كان ذلك التصرف لمصلحة عامة أو مصلحة خاصة . وعللوا لذلك :

بأن المحدث متسبب في التلف بتعديده على الطريق بإحداثه ما يضر بالمارة . وبأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة ^(١) .

(١) انظر : الهداية وشرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧-٣٠٨ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وحاشيته رد المحتار (حاشية

فإن كان الإحداث في الطريق غير مضر بالمارة ، فهل يضمن المحدث لهذا التصرف ما تلف بذلك أم لا ؟ هذا ما سأجيب عليه في الأقسام التالية :

القسم الأول : في بيان حكم الضرر الناشئ عن الحفر والبناء في الطريق النافذة .

القسم الثاني : في بيان حكم ما لو أخرج إلى الطريق النافذة جناحا ونحوه فسقط على شيء فأتلفه .

القسم الثالث : في بيان حكم الضرر الناشئ عن طرح الخشبة والحجر ونحو ذلك في الطريق ورشه بالماء .

القسم الرابع : في بيان حكم الضرر الناشئ عن الارتفاق بالطريق غير النافذة .

القسم الخامس : في بيان حكم الضرر الناشئ عن إيقاف الدابة أو السيارة في الطريق النافذة .

القسم السادس : في بيان حكم الضرر الناشئ عن إصلاح الطريق .

القسم السابع : في بيان حكم الضرر الناشئ عن سقوط الجدار في الطريق .

====
ابن عابدين (ج ٦ ص ٣٩٤ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٦ .
الفتاوى العالمية ج ٦ ص ٤٠-٤١ . الشرح الكبير وحاشيته ، حاشية
الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٣-٢٤٤ ، الشرح الصغير ، ولفه السالك
لا قرب المسالك ج ٢ ص ٣٥٦ ، الخرشي على خليل وحاشيته ، حاشية
العدوى ج ٨ ص ٨ ، تبصرة الحكام ، مطبوع بهامش فتح العلي
المالك ج ٢ ص ٣٤٦-٣٤٧ ، التاج والإكليل لمختصر خليل مطبوع
بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٠-٢٤١ ومغني المحتاج ج ٤ ص
٨٢-٨٣ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٣٣ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٠-٧١
المغني والشرح الكبير ج ٦ ص ٤٥٠ ، ج ٩ ص ٥٦٤-٥٦٥ ، المبدع ج ٥
ص ١٩١-١٩٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١١٩ ، ١٢٢ ، ج ٦ ص ٦-٧ ،
شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٢٦٩ ، ٢٦٦-٢٦٧ ، ج ٣ ص ٢٩٩ .

القسم الأول

في بيان حكم الضرر الناشئ عن الحفر والبناء في الطريق النافذة

الحفر أو البناء في الطريق النافذة إما أن يكون مضرًا أو لا . فإن كان مضرًا فلا خلاف بين الفقهاء في أن المحدث لأى منهما يضمن ما تلف به من إنسان وغيره ، سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن ، وعللوا لذلك : بأن الاتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة ، وأنه لا يجوز للإمام أن يأذن فيما فيه ضرر . (١)

وإن كان الحفر أو البناء غير مضر ، فإما أن يكون لمصلحة عامة ، وإما أن يكون لمصلحة خاصة ، فإن كان لمصلحة عامة كحفر البئر لسقي المارة أو لجمع ماء المطر عن الطريق ، أو بناء مسجد أو استراحة أو مظلة أو وضع سقاية على جانب الطريق ليشرب الناس منها ونحو ذلك ، فقد اختلف الفقهاء في تضمين المحدث للحفر أو البناء على قولين :

القول الأول :

لا يضمن مطلقا ما تلف الحفر أو البناء ، ما دام أن الحفر أو البناء لمصلحة عامة ولم يضر بالمرء سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن . وبهذا قال المالكية (٢) والشافعية في الاظهر (٣) والحنابلة في الرواية المعتمدة

(١) انظر المراجع في الصفحة السابقة .

(٢) انظر الشرح الكبير وخاشيته - حاشية الدسوقي ج٤ ص ٢٤٤ ، الشرح الصغير للدردير مع شرحه بلغة السالك لا قرب المسالك ج٢ ص ٣٥٦ ، تبصرة الحكام لابن فرحون ج٢ ص ٣٤٦ +

(٣) انظر نهاية المحتاج ج٧ ص ٣٣٥-٣٣٦ ، أسنى المطالب ج٤ ص ٧١ .

في المذهب (١) . وعللوا لذلك : بأنه محسن فلا يعاقب بإحسانه وأن فعله هذا مثل وضع الجسر على النهر ليجرى عليه الناس ، وأنه قد تعمس مراجعة الإمام فيه فيتعطل فعل ما فيه مصلحة المسلمين (٢) .

وقد استثنى بعض الشافعية من هذا القول حالة واحدة وهي : أنه لو نهاء الإمام عن الحفر أو البناء فإنه يضمن ما تلف بذلك (٣) .

واشترط الماوردي من الشافعية أن يحكم الحافر رأس الير ، فإن لم يحكمها وتركها مفتوحة ضمن مطلقا ، وقد استظهر الزركشي (٤) هذا القول (٥) .

-
- (١) انظر المغنى مع الشرح الكبير ج٩ ص ٥٦٧ ، المقنع مع شرحه المبدع ج٥ ص ١٩٣ - ١٩٤ ، كشف القناع ج٤ ص ١٢٢ .
- (٢) كشف القناع ج٤ ص ١٢٢ ، أسنى المطالب ج٤ ص ٧١ .
- (٣) انظر نهاية المحتاج ج٧ ص ٣٥٦ ، أسنى المطالب ج٤ ص ٧١ .
- (٤) هو : بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي ، الإمام العلامة المصنف المحرر ، ولد سنة ٧٤٥ . كان فقيها أصوليا محدثا أديبا فاضلا في جميع ذلك . وكان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم لا يشتغل عنه بشيء وله أقارب يكفونه أمر دنياه ، له تصانيف كثيرة منها : البحر المحيط في أصول الفقه ، والمنشور يعرف بقواعد الزركشي . توفي سنة ٧٩٤ هـ ودفن بالقرافة الصفري .

- شذرات الذهب ج٦ ص ٣٣٥ ، الدرر الكامنة لابن حجر ج٣ ص ٣٩٧ وما بعدها ، الأعلام للزركلي ج٦ ص ٦٠ .
- (٥) انظر نهاية المحتاج ج٧ ص ٣٥٦ ، أسنى المطالب ج٤ ص ٧١ .

وقيد بعض الحنابلة سقوط الضمان بما إذا حفر البئر في مكان مائل عن قارعة الطريق ، وجعل عليها حاجزا لتعلم به فتتوقى . (١)

القول الثاني :

يضمن ما تلف بالحفر أو البناء في الطريق النافذة في حال ما إذا لم يأذن بذلك الإمام ، أما إذا أذن فلا ضمان . وهذا قال الحنفية (٢) وبعض الشافعية (٣) وبعض الحنابلة في رواية مرجوحة (٤) . وعللوا لذلك : بأن للإمام ولاية عامة على الطريق لأنه نائب عن المسلمين ، فالحفر أو البناء في الطريق بغير إذنه فيه افتيات عليه فيما إليه تدبيره . أما بإذنه فليس فيه تعد إذ هو كمن حفر في ملكه . (٥)

القول الرابع :

الأولى في هذه المسألة أن نأخذ بكل من القولين فنحصل القول الأول - وهو عدم الضمان لما تلف بالحفر أو البناء في الطريق النافذة إذا

(١) انظر المبدع شرح المقنن ج ٥ ص ١٩٥ ، كشف القناع ج ٤

ص ١٢٢ .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩٤ ، تكملة فتح القدير

ج ٧ ص ٣١٣ .

(٣) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٣٥ .

(٤) انظر المغني مع الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٦٧ .

(٥) انظر تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٣ ، حاشية ابن عابدين

ج ٦ ص ٥٩٤ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٣ ، المغني مع الشرح

الكبير ج ٩ ص ٥٦٧ .

كان لمصلحة عامة ولم يكن فيه ضرر على العامة - على التلف الحاصل بسبب الإحداث في الطرق التي تقع في الأماكن البعيدة عن المدن مثل الصحارى والقرى الصغيرة ، وذلك لما ذكره أصحاب هذا القول من التعليل ، ولقلة السكان في تلك الأماكن ، ولأن حاجة المارين فيها من المسافرين وغيرهم إلى الماء والمبيت في أماكن الاستراحة أشد من غيرهم ، ولما عسرف من عادة أهل المناطق البعيدة في أنهم لا يستأذنون الإمام في إقامة المصالح العامة ؛ مع الأخذ بعين الاعتبار الشرط الذي وضعه بعض الحنابلة من أن يوضع على الآبار حواجز لتمنع المارين من السقوط فيها وإلا فإن الضمان لا يسقط .

ونحمل القول الثاني - وهو الضمان لما تلف بالحفر أو البناء في الطريق النافذة في حال ما إذا لم يأت ذلك إلا بالبناء على التلف الحاصل بسبب الإحداث في الطرق والشوارع داخل المدن . وذلك لما ذكره أصحاب هذا القول من التعليل ، ولأن المدينة في وقتنا الحاضر أصبح لها تنظيم دقيق يحدد جميع ما تحتاجه من مرافق عامة كالأسواق والمدارس والمستشفيات والمساجد وأماكن وقوف السيارات والمنتزهات والحدائق ، وكذلك ما تحتاج إليه من الماء والكهرباء والهاتف والخدمات الأخرى كوسائل المواصلات وغير ذلك . وأصبح لكل نوع من هذه المرافق جهة تتولى شؤونه واختصاصاته ، وتحدد أماكن وجوده . وعلى هذا فالشخص الذي يريد أن يتبرع بالحفر أو البناء لمصلحة عامة في ناحية من الشارع لا بد أن يتصل بالجهة المختصة بذلك لكي تحدد له مكان الحفر أو البناء فإنه ربما تعارض فعله مع مصلحة عامة أخرى وهو لا يدري . فالشخص الذي لا يحصل على إذن مسبق من الجهة المختصة يكون ضامناً لما تلف بسبب الحفر أو البناء في الشارع .

أما إذا كان الحفر أو البناء في الطريق النافذة لمصلحة خاصة
كحفر بئارة أو بناء دكة أو درج ونحو ذلك فقد اختلف الفقهاء فسي
تضمن المحدث ما تلف بذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يضمن مطلقا ما تلف بالحفر أو البناء إذا كان لمصلحة خاصة
سواء كان مضرا بالمارة أو لا ، وسواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن ، وبهذا
قال الحنابلة في الرواية المعتمدة في المذهب (١) .

وعللوا لذلك : بأن التلف حصل بسبب تعديه على حق مشترك
بغير إذن أهله لغير مصلحتهم فلزمه الضمان ، أشبه ما لو نصب في فناء
داره سكيना فتلف به شيء ، وإن الأئمة ليست بملك ملاك الدور وإنما
هي من مرافقهم ، وقالوا بأنه لا يجوز للإمام أن يأذن في الحفر أو البناء
في الطريق النافذة للمصلحة الخاصة ، لأن ذلك مما يتأبد بخلاف القعود
في الطريق فإنه لا يدوم (٢) .

القول الثاني :

لا يضمن إذا كان الحفر أو البناء بإذن الإمام ، فإن كان ذلك بغير
إذنه فإنه يضمن ما تلف به . وبهذا قال الحنفية والشافعية في الأصح

(١) انظر المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ٦٧٥ ، المبدع في شرح المقنع

ج ٥ ص ١٩٣ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٢ ، ج ٦ ص ٦٠٦ .

(٢) نفس المصادر السابقة .

وبعض الحنابلة في رواية مرجوحة (١).

وعلموا لذلك : بأن للإمام أن يخص بعض الناس بقطعة من الشارع من أجل الانتفاع بها حيث لا يضر بالمارة. (٢)

القول الثالث :

لا يضمن مطلقا ما دام أن الحفر أو البناء لا يضر بالمارة ولا يعيق الطريق ولم يقصد من إحداث ذلك الضرر بأحد . وبهذا قال المالكية (٣) وروى عن الإمام مالك أنه قال " من حفر شيئا في طريق المسلمين أو في داره ما يجوز له حفره فعطب فيه إنسان فلا ضمان عليه " (٤) . وروى ابن القاسم (٥) عنه قال :

- (١) انظر تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٣ ، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٣٩٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٤ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٦٧ .
- (٢) أنظر أسنى المطالب ج ٤ ص ٧١ ، المغني ج ٩ ص ٥٦٦ .
- (٣) انظر الشرح الكبير وحاشيته ج ٤ ص ٢٤٤ ، التاج والإكليل لمختصر خليل ج ٦ ص ٢٤١ ، تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٣٤٦ .
- (٤) مواهب الجليل للخطاب ج ٥ ص ١٧٣ .
- (٥) هو : عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري أبو عبد الله ، ويعرف بابن القاسم * كان حبرا فقيها فاضلا ، لازم الإمام مالك وتفقه عليه وأحاط بعلمه ، وفرغ على أصوله ، وروى عنه المسائل . وكان من الفقهاء المجتهدين ، فلم يأخذ العلم عن مالك تقليدا وإنما أخذه فهما ودرسا ، ولذا خالف مالك في بعض المسائل . وقد كان ورعا . ولد سنة ١٣٢ هـ ومات بمصر سنة ١٩١ هـ .

الديباج المذهب ص ١٤٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٧٦ ، شذرات الذهب ج ١ ص ٣٢٩ .

" وأما من عمل ما يجوز له كثير يحفرها للمطر أو مراحض يحفره إلى جانب حائطه ، قال أشهب ما لم يضر البئر والمراحض بالطريق ، أو يحفر بئرا في داره لا يقصد بها ضررا لأحد أو في دار غيره ، بإذنه أو يرش قناة تبريدا أو تنظيفا فينزلق به أحد فيهلك ، أو أوقف دابسة في الطريق لحاجة أو نزل عنها فأوقفها في الطريق بباب مسجد أو حمام أو باب أمير أو سوق أو ما أشبه ذلك فلا يضمن ما نشأ عن ذلك في هذه الوجوه (١) .

القول الراجح :

الذي يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من تضمين المحدث للحفر أو البناء في الطريق النافذة للمصلحة الخاصة ، وذلك لما ذكره أصحاب هذا القول من تعليل ، ولأن الحفر أو البناء في الطريق النافذة إن لم يكن مضرا في الحال فقد يضر في المآل . وقد شوهد حدوث مثل ذلك ، كسقوط السيارات الكبيرة والآلات الثقيلة في البيارات المحفورة في الشوارع ، أو اصطدامها ببعض الأبنية الخارجة إلى الشارع مما نتج عن ذلك أضرار كثيرة . فعلى هذا يضمن كل من يحدث شيئا من الحفر أو البناء في الطريق ما تلف بفعله ، لأن ذلك مسبب إلى إتلاف غيره حتى ولو أذن بذلك الإمام أو من ينوب عنه ، لأن التقصير قد يحدث من جانبه كأن لا يحكم بناء البيرة .

(١) التاج والإكليل للمواق بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤١ ، وانظر تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٣٤٦ .

القسم الثاني

في بيان حكم ما لو أخرج إلى الطريق النافذة جناحا ونحوه فسقط على

شيء فأتلفه

إشراع الجناح والساباط والميزاب والظلة ونحو ذلك إلى هواء الطريق النافذة إما أن يكون مضرًا بالمارة أو لا . فإن كان مضرًا بالمارة فلا خلاف بين الفقهاء في أن المخرج لا يُلحق شيء من ذلك إلى هواء الطريق النافذة بضمن ما تولد عنه من تلف في النفس والأموال ، سواء كان ذلك بسبب سقوط المخرج نفسه ، أو سقوط شيء منه . (١)

وعلموا لذلك : بأن المخرج للجناح ونحوه متسبب في التلف ، متعدد بشغله هواء الطريق ما يضر بالمارة . (٢)

وإن كان إخراج الجناح والساباط والميزاب ونحو ذلك إلى هواء الطريق غير مضر بالمارة فقد اختلف الفقهاء في تضمين المحدث ما تلف به على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

لا يضمن مطلقا ، سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن ، وبهذا

(١) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧-٣٠٨ ، مواهب الجليل ج ٥ ص ١٧٣ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٤٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٥ ، المغني و الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧٥ ، كشاف القناع ج ٤ ص ١٢٣-١٢٤ .

(٢) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧-٣٠٨ ، المبدع شرح المقنع ج ٥ ص ١٩٥ .

قال المالكية (١) . ذكر الخطاب أن الإمام مالك قال: ((لو سقط الرأس
أو السابط على أحد فمات فلا شيء على من بناء)) (٢) . وقال ابن فرحون: (٣)
((ومن وضع ميزابا للمطر ونصبه على الشارع ثم بعد مدة سقط ذلك
الميزاب على رأس إنسان فقتله أو على مال فأتلفه فلا ضمان)) (٤)
وعللوا لذلك : بأنه فعل ما يجوز له فعله ، فلا ضمان عليه . (٥)

- (١) انظر مواهب الجليل ج ٥ ص ١٧٣ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص ١١١-١١٢
حاشية العدوى على شرح الخرشي ج ٨ ص ١١١-١١٢ .
- (٢) مواهب الجليل ج ٥ ص ١٧٣ .
- (٣) هو : برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن علي بن محمد بن
فرحون اليعمرى المدني المالكي . ولد بالمدينة ونشأ بها . وسمع بها
من الوادي آشي والحافظ جمال الدين المطري وغيرهما .
وتفقه وبرع في الفقه والأصول والنحو والفرائض والأدب وغيرها .
تولى القضاء بالمدينة سنة ٧٩٣ هـ فكان عادلا فهابه الناس .
له مصنفات منها " تبصرة الحكام ومناهج الأحكام " وشرح مختصر
ابن الحاجب والديباج المذهب في أعيان المذهب ، وطبقات
علماء المغرب . توفي بالمدينة سنة ٧٩٩ هـ .
- شجرة النور الزكية ص ٢٢٢ . الدرر الكامنة ج ١ ص ٤٨ ، شذرات
الذهب ج ٦ ص ٣٥٧ . الأعلام ج ١ ص ٥٢ .
- (٤) تبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالكي لعليش ج ٢
ص ٣٤٧ .
- (٥) انظر تبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالكي
ج ٢ ص ٣٤٧ .

القول الثاني :

يضمن مطلقا سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن ، وبهذا قال الشافعية في الجديد ، وابن قدامة ^(١) من الحنابلة ^(٢) .

وطلخوا لذلك : بأن الطريق مشروط بسلامة العاقبة . ^(٣)

القول الثالث :

لا يضمن إن أذن بذلك الإمام ، فإن لم يأذن فعليه الضمان . وبهذا قال الحنفية والحنابلة في المعتمد من المذهب . ^(٤)

- (١) هو : موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبدالله المقدسي الدمشقي الصالح . الفقيه الزاهد شيخ الاسلام . كان إماما من أئمة المسلمين وعلماء من أعلام الدين في العلم والعمل . ولد سنة ٥٤١ هـ في جماعيل وقدم دمشق مع أهله وله عشرين فتعلم العلم ورحل إلى بغداد في طلبه ، وكان شيخ الحنابلة في وقته . له تصانيف كثيرة منها : المغني والمقنع والكافي في الفقه ، وروضة الناظر في أصول الفقه . توفي سنة ٦٢٠ هـ بدمشق .
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ج ٢ ص ١٣٢-١٤٩ ، شذرات الذهب ج ٥ ص ٥ و ٨٨ .
- (٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٥ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧١ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧٥ .
- (٣) أسنى المطالب ج ٤ ص ٧١ .
- (٤) انظر العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٣ ، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩٤ ، الفتاوى المالكية ج ٦ ص ٤٠-٤١ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٢٣ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٢٨ .

وعلموا لذلك : بأن الطريق النافذة حق مشترك بين المسلمين ،
والإمام وكيلهم ، فإنه كإذنهم ، أشبه ما لو أذن أهل الطريق النافذة
له في ذلك . (١)

القول الراجح :

الذى يظهر لي أن الراجح^{هو} ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث :
من أن المخرج للجناح ونحوه لا يضمن ما تلف به إن أذن بذلك
الإمام ، وإن لم يأذن فعليه الضمان . وذلك لما ذكره من التعليل ،
ولأن ربط الضمان بإذن الإمام فيه رعاية للحقوق العامة . فقد
يكون إخراج الجناح ونحوه في موضع ضرر ، وفي موضع آخر لا ضرر فيه .
فيمنع ما فيه الضرر ، ويؤذن لما عداه ، ولأن الإمام أوثقه يراعي سعة
الطريق وضيقه . فإذا كان واسعاً أذن لصاحب البناء بإخراج الجناح .
وإن كان ضيقاً لم يأذن له . كما أنه قد يراعي مساحة البروز إلى
الشارع ، فإن كان الشارع واسعاً أو ميداناً فسيحاً ، سمح لصاحب البناء
من واقع الرسم المرخص به أن يكون الجناح ذا بروز أكثر ، وإن كان
الشارع ضيقاً كان البروز أقل ، ثم إن الشارع يختلف بحسب ما خصص
له ، فالشارع الرئيسي الذى تسير فيه جميع أنواع العربات غير الشارع
الخاص بنوع معين من العربات وغير الشارع المخصص للمشاة إلى غير
ذلك من الاعتبارات . فكان لا بد من إذن ولي الأمر أو من ينوب
عنه في اتخاذ الأجنحة ونحوها على الشوارع النافذة دفعا للضرر
ومراعاة للحقوق العامة .

(١) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩٤ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٣ .

من هنا يظهر لنا أهمية الحصول على إذن ولي الأمر وأوائمه
باشراع الجناح ونحوه إلى هواء الطريق النافذة ، وأن الشخص الذى
يحدث ذلك دون إذن ولي الأمر يعتبر مفتات عليه فيما إليه تدبيره
ورعايته ، فيتحمل نتيجة فعله ، وهو ضمان ما تلف بذلك إن لم يحصل
على إذن بالبناء . والله أعلم .

القسم الثالث

في بيان حكم الضرر الناشئ عن طرح الخشبة والحجر

ونحو ذلك في الطريق ورشه بالماء

لو طرح شخص في الطريق طينا أو خشبة أو حجرا أو قشر بطيخ
أو رمان أو قمامات ونحو ذلك أو رش الطريق بماء يزلق بمثله في العادة ،
فتلف بواحد من هذه المذكورات شيء من آدمي أو دابة أو غيرها ضمن
الملقي ما تلف بذلك ، سواء ألقاه في متن الطريق أم في طرفه ، وسواء كان
الطريق واسعا أم ضيقا . وهذا قال الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والشافعية
في الأصح ^(٣) والحنابلة ^(٤) .

وعلموا لذلك بأن الملقي أو الراش متعدد لإلحاقه الضرر بالمارة ،
وبأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة ^(٥) واستثنوا من ذلك ما لو
تعمد المرور على موضع الطرح أو رش الماء مع علمه به وروءيته له ، فإن
الطرح أو الراش لا يضمن ^(٦) .

(١) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٠-٣١١ ،

تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٩ .

(٢) انظر الخرشي على خليل ج ٨ ص ٨ ، حاشية العدوى على شرح

الخرشي ج ٨ ص ٨ ، الشرح الكبير وحاشيته حاشية الدسوقي ج ٤

ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٧ .

(٤) انظر كشف القناع ج ٤ ص ١١٩ ، ج ٦ ص ٧ .

(٥) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٠ ، مغني

المحتاج ج ٤ ص ٨٧ ، كشف القناع ج ٤ ص ١١٩ .

(٦) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١١ ، تكملة

البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٧ .

وعللوا لذلك : بأن المار مختار لفعله حيث خاطر بنفسه فصار
كمن وشب في الطريق من جانب إلى جانب فوق فيها بخلاف ما إذا كان بغير
علمه بأن كان أعى أوليلاً . وأن الطارح أورش الماء متسبب والمار مباشر
بتعمده المرور فوق المطرح أو المكان المرشوش ، وفعل المباشرة مقدم على
التسبب في التحمل على ما هو معروف في أصول الفقه ، فلذلك سقط الضمان
عن الطارح أورش الماء. (١)

وقال المالكية لو قصد الطارح أورش الماء إهلاك شخص معين ،
فهلك المعين اقتصر من الطارح أورش الماء ، لأن المعتمد عندهم فسي
الإهلاك القصد ، لا الالة. (٢)

واستثنى الحنفية أيضا ما لو فعل ذلك في طريق غير نافذة
وهو من أهلها أو قعد أو وضع متاعه فيه ، فتلغ بذلك شيء فإنه لا يضمن .
وعللوا لذلك : بأن لكل واحد من أهل الطريق غير النافذة أن
يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكنى كما في الدار المشتركة. (٣)

(١) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٨ .

(٢) انظر الخرشي على خليل ج ٨ ص ٨ ، الشرح الكبير وحاشيته

ج ٤ ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(٣) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٠ .

القسم الرابع

في بيان حكم الضرر الناشئ عن الارتفاق بالطريق

غير النافذة

التصرف في الطريق غير النافذة كإشراع الجناح والسباط والميزاب وحفر البئر للشرب وحفر البئارة ، وبناء الدكة والدرج وغرس الأشجار ونحو ذلك ، إما أن يكون بإذن أهل الطريق الخاصة أو لا ؟ فإن كان بإذنهم ، ولم يكن في الطريق الخاصة وقف على مصلحة المسلمين كمسجد ورباط ومدرسة فلا خلاف بين الفقهاء في أن المحدث لشيء من ذلك لا يضمن ما تلف به .
وعملوا لذلك : بأنه غير متعدد فامتنع الضمان .

فإن كان فيه وقف على مصلحة المسلمين كمسجد ورباط ونحو ذلك فإن الجزء الذي يقع بين الوقف ورأس الطريق الخاصة يأخذ أحكام الطريق العامة ، لأنه أصبح للعامة حق المرور فيه .

وإن كانت الطريق الخاصة خالية من الوقف لمصلحة عامة وأحدث فيها شيئاً من ذلك بغير إذن أهل الطريق وتلف به شيء فإن عليه الضمان سواء كان مضراً أو لا . وذلك لأنه تصرف في ملك مشترك بينه وبين غيره فوجب عليه الضمان لتعديده على حق غيره من الشركاء . (١)

(١) انظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٢ ، الشرح الكبير للدردير مع

حاشيته للدسوقي ج ٣ ص ٣٦٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٥ ،

كشاف القناع ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٤ .

وقال أبو حنيفة ((إذا كان الطريق غير نافذ فلكل من أصحاب
الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط الدابة ويتوضأ ، وإن عطب بذلك
إنسان لا يضمن)) (١).

وعلل الأحناف لذلك : بأن ذلك من ضرورات السكنى فلا
يضمن. (٢)

(١) الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٢ .

(٢) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٠ .

القسم الخامس

في بيان حكم الضرر الناشئ عن إيقاف الدابة أو السيارة

في الطريق النافذة

لو أوقف شخص دابة في موضع من الطريق يتضرر به المارة ، كأن يوقفها في متن الطريق أو في مكان يضيق على المارة ، ضمن ما أتلفته من إنسان وغيره ، سواء أتلفت ذلك بيد أو رجل أو تم ، وسواء كان الطريق واسعا أم ضيقا . وبهذا قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

وعلموا لذلك : بأنه بالإيقاف متسبب متعدد إذ ليس له شغل طريق المسلمين بإيقاف الدابة فيه ، وبأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة ^(١) .

وإن كان إيقاف الدابة في الطريق غير مضر بالمارة فقد اختلف الفقهاء في تضمين الموقوف لها ما أتلفته أثناء وقوفها على ثلاثة أقوال :
القول الأول :

الضمان مطلقا سواء كان الطريق واسعا أم ضيقا ، أن ذلك الإمام أم لم يأذن . وبهذا قال الحنابلة . واستدلوا لذلك بحديث النعمان بن بشير مرفوعا : " من أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين

(١) انظر العناية على الهداية ج ١٠ ص ٣٢٧-٣٢٨ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٤٦ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧١ ، كشف القناع ج ٤ ص ١١٩ .

أو في سوق من أسواقهم فأوطأت بيد أوجرل فهو ضامن^(١) . وأن طبع الدابة الجناية بفمها أوجرلها ، فأيقافها في الطريق مثل وضع الحجر والسكين فيه^(٢) .

القول الثاني :

لا يضمن مطلقا إذا كان الإيقاف لحاجة أو من أجل النزول والركوب ، سواء أذن بذلك الإمام أم لم يأذن . وهذا قال المالكية^(٣) . وخص الحنفية ذلك بما لو أوقفها في المفاوز في غير المحجة فإنه لا يضمن ولو بغير إذن الإمام . معللين ذلك بأنه غير مضر بالناس^(٤) .

القول الثالث :

لا يضمن إذا كان الإيقاف في المتسع من الطريق وكان بإذن الإمام . وهذا قال الحنفية^(٥) ، والقاضي^(٦) ، والبيهقي من الشافعية^(٧) .

(١) قال الشوكاتي في نيل الأوطار ج٢ ص ٨٦ : حديث النعمان ، قال في الجامع الكبير : رواه الدارقطني وضعفه .

(٢) كشف القناع ج٤ ص ١١٩ .

(٣) انظر تبصرة الحكام ج٢ ص ٣٤٦ .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين ج٦ ص ٦٠٤ .

(٥) انظر المرجع نفسه .

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي النسوي أبو عمرو ،

الفقيه الملقب بالقاضي الرئيس ، له كتب في الفقه والتفسير وله

معرفة بالأدب . ولد في سنة ٣٧٨ هـ في نسا بخراسان ، ورحل إلى

العراق ومصر والشام ومكة . وبعث رسولا إلى دار الخلافة ببغداد من

جهة الأمير طغرل بك . وكان السلاجقة يعتمدونه في المهمات . وولاه

القائم بأمر الله القضاء بخوارزم . ولقبه بأقضى القضاة . توفي سنة

٤٧٨ هـ . طبقات الشافعية ج٣ ص ٧٤ ، الأعلام للزركلي ج٦ ص ١٩١ .

(٧) انظر أسنى المطالب ج٤ ص ١٧١ ، مغني المحتاج ج٤ ص ٢٠٦ .

وعلى القاضي والفقهاء من الشافعية : بأن إيقاف الدابة في الطريق بإذن الإمام مثل حفر البئر فيه لمصلحة خاصة إذ يجوز ذلك بإذن الإمام عندهم. (١)

القول الرابع :

لكي نستفيد من أقوال العلماء يحسن بنا أن نحمل القول الثاني : وهو عدم الضمان مطلقا ، على الوقوف في الطريق التي تكون خارج المدن ، وعلى الأماكن التي لا يوجد فيها ضرر على المارة مطلقا ، فإن الناس يحتاجون للنزول والركوب وقضاء حوائجهم ، ولا أنه يصعب عليهم استئذان الإمام في كل مرة .

ونحمل القول الثالث : وهو عدم الضمان إذا أذن الإمام بالوقوف ، على الوقوف في الشوارع والساحات المزدهمة بالمارة ، فإن أذن الإمام بالوقوف فيها لم يضمن صاحب الدابة بما أتلفته أثناء وقوفها . وإن لم يأذن ضمن .

ونحمل القول الأول : وهو الضمان مطلقا ، على الوقوف في الأماكن المتحقق فيها وجود الضرر . وبهذا نكون قد جمعنا بين أقوال العلماء .

وما ذكرته من ترجيح ، لا بد أن يخضع للقاعدة التي ذكرها بعض العلماء وهي : أنه لو تعمد شخص المرور على مكان وقوف الدابة وقد أبصرها ، أن صاحب الدابة لا يضمن ، لأنه متسبب والمار مباشر مختار لفعله ،

(١) انظر أسنى المطالب ج٤ ص ١٧١ ، مغني المحتاج ج٤ ص ٢٠٦ .

وفعل المباشرة مقدم على التسبب في الضمان. (١)

وما قيل في وقوف الدابة من أحكام يمكن أن يطبق على وقوف السيارة ، فنقول : الشخص الذي يوقف سيارته في الشارع الذي منعه الوقوف فيه ، يضمن ما تلف بسيارته لتسببه وتعديه على الحق العام المشترك وافتياته على الإمام فيما إليه تدبيره . والشخص الذي يوقف سيارته في مكان ليس فيه ما يدل على المنع من الوقوف ، ينظر ، فإن كان وقوفه مضرا بالطريق كأن يضيقها على المارين ، أو كان في منعطف بحيث تصعب رؤيتها يضمن ما تلف بسيارته لتعديده على حق الطريق . والشخص الذي يوقف سيارته في مكان ليس على المار ضرر من ذلك مطلقا فإنه لا يضمن ما تلف بسيارته لعدم تعديده . والشخص الذي يوقف سيارته في مكان منع الوقوف فيه ، يضمن ما تلف بسيارته لتسببه وتعديه . ومع ذلك فإن وقوف السيارة يقع تحت القاعدة السابقة ، فلو تعمد شخص المرور على مكان السيارة وقد أبصرها وكان يمكنه أن يتحرز عنها ، إلا أنه لم يفعل ذلك ، أن صاحب السيارة لا يضمن وإن كان متعديا في وقوفه . وذلك لأنه متسبب ، والمار مباشر والمباشر مقدم على التسبب في الضمان .

(١) انظر مجمع الضمانات للبغدادى ص ١٤٧ ، نصاب الاحتساب

للسناني ص ٣٤٧ .

القسم السادس

في بيان حكم الضرر الناشئ عن إصلاح الطريق

إصلاح الطريق بالتمهيد والتعبيد والرصف والإنارة أمور يحتاجها الطريق الحديث لكي تسلكه وسائل النقل الحديثة في يسر وسهولة . فهل يضمن الشخص الذي يقوم بذلك العمل ما تلف به من إنسان وحيوان وسيارة وغيره ؟

أكثر الفقهاء يرون أن الشخص الذي يقوم بإصلاح الطريق لا يضمن ما تلف به من إنسان وحيوان وغيره . وعللوا لذلك : بأن فعله مباح لأنه إحسان ومعروف ولا تعدى فيه فلا يضمن .^(١)

قال البهوتي^(٢) في كشف القناع : ﴿ وإن فعل الإنسان نسي طريق ما تدعو الحاجة إليه لنفع الطريق وإصلاحها ، كإزالة الطين والماء عنها ، وتنقيتها ما يضر فيها كقشر البطيخ ، وحفر روة عالية فيها بحيث تساوى غيرها ، وقلع حجر في الأرض يضر بالمارة ، ووضع الحصى في حفرة فيها ليملاؤها وتسقيف ساقية فيها ، ووضع حجر في طين ليظأ الناس

(١) انظر حاشية نهاية المحتاج للشيرازي ج ٧ ص ٣٣٥ ، كشف القناع

للبهوتي ج ٤ ص ١٢٣ ، الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير

ج ١٠ ص ٣١٢ .

(٢) البهوتي : هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن

إدريس البهوتي ، شيخ الحنابلة بمصر ، كان عالماً فقيهاً أصولياً

مفسراً عاملاً ورعاً ، رحل إليه الناس لأنه أخذ مذهب الإمام أحمد .

له كتب منها : الروض المربع شرح زاد المستنقع ، وكشف القناع

عليه ، فهذا كله مباح لا يضمن ما تلف به لأنه إحسان ومعروف^(١) .

وقال في الهداية : " إذا كسر الطريق فعطب بموضع كنسه إنسان لم يضمن لأنه ليس بمتعد ، فإنه ما أحدث شيئاً فيه إنما قصد دفع الأذى عن الطريق " ^(٢) .

ومع أن الشخص الذي يقوم بإصلاح الطريق لا يضمن ما تلف بفعله على ما ذكره كثير من الفقهاء ، إلا أنه يجب عليه أن يتقيد بأمر الإمام أو نائبه ، فيضع لوحات إرشادية تشير إلى الموقع الذي فيه ضرر على المارة حتى لا يقترب منه أحد ، أو يحيط مكان العمل بسياج ليمنع من الوقوع فيه أو الاصطدام به ، وأخذ الحيطة أثناء تنفيذ أعمال إصلاح الطرق أصبح من الأهمية بمكان ، وذلك لما تتميز به السيارة من سرعة عالية يصعب في كثير من الأحيان تلافي الوقوع في مكان الخطر ، بخلاف الدابة فإنه يمكن لراكبها أو سائقها أو قائدها أن يتفادى الوقوع في مكان الإصلاح أكثر من سائق السيارة لقلّة سرعة الدابة . فعلى الجهة التي تقوم بإصلاح الطريق أن تتخذ تدابير السلامة ، وإلا اعتبرت مقصرة لعدم تنفيذها أمر الإمام فتضمن ما تلف بفعلها وإن كان لمصلحة عامة . وقد أشار إلى ذلك الماوردي فإنه أوجب على حافر البئر في الطريق لمصلحة عامة أن يحكم رأسها وأن لا يتركها مفتوحة وإلا ضمن مطلقاً ^(٣) . وقيد بعض فقهاء الحنابلة سقوط الضمان بما إذا حفر البئر في مكان ماثل عن قارة الطريق ، وجعل عليها حاجزاً لتعلم به فتتوقى ^(٤) .

====
عن متن الاقناع ، وشرح منتهى الإرادات ، كان مولده في سنة ١٠٠٠ هـ وتوفي سنة ١٠٥١ هـ .

مقدمة الروض المربع نقلاً عن طبقات الحنابلة للكمال المقرئ ، الأعلام للزركلي ج ٧ ص ٣٠٧ .

(١) كشف القناع ج ٤ ص ١٢٣ .

(٢) الهداية مع شرح تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٢ .

(٣) انظر نهاية المحتاج للرملي ج ٧ ص ٣٥٦ .

(٤) انظر المبدع شرح المقنع ج ٥ ص ١٩٥ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٢ .

القسم السابع

في بيان حكم الضرر الناشئ عن سقوط الجدار في الطريق

الجدار المائل إلى الشارع لا يخلو من حالين : إما أن يبنيه صاحبه مائلاً إلى الشارع ابتداءً وإما أن يبنيه مستوياً ثم يطرأ عليه الميل بعد ذلك .

فإن بناء مائلاً إلى الشارع ابتداءً ، فسقط على شيء فأتلفه فلا خلاف بين الفقهاء في أن صاحب الجدار يضمن ما تلف بجداره من إنسان وغيره ، سواء أذن بذلك الإمام أم لا (١) .

وعللوا لذلك : بأن صاحب الدار متعدد بفعله ، إذ ليس له شغل هواء الطريق بما يضر المارة ، ولا أن بناءه للجدار مائلاً إلى الشارع ابتداءً يعرضه للوقوع على المارة فأشبه ما لو نصب في الطريق منجلاً (٢) يصيد به (٣) .

وإن بنى الجدار مستوياً ثم سقط في الشارع من غير استهدام ولا ميل فلا ضمان على صاحبه فيما تلف به ، قاله عامة الفقهاء .

-
- (١) انظر الهداية مع شرح تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٢ ، تبصرة الأحكام ج ٢ ص ٣٤٧ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٣٩ ، المغني مع الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧١ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٥ .
- (٢) المنجل : ما يحمده ، انظر الصحاح للجوهري ج ٥ ص ١٨٢٦ .
- (٣) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧١ .

وعللوا لذلك : بأنه لم يتعد ببنائه ولا حصل منه تفريط
بإبقائه. (١)

وإن مال الجدار إلى الشارع قبل وقوعه نظر : فإن لم يمكنه
نقضه فلا ضمان عليه أيضا عند عامة الفقهاء .

وعللوا لذلك : بأنه لم يتعد ببنائه ولا فرط في ترك نقضه
لعجزه عن ذلك ، فأشبهه مالو سقط من غير ميل (٢) .

وإن أمكنه نقضه ولم ينقضه لم يخل من حالين :

الحال الأول : أن يطالب بنقضه .

الحال الثاني : أن لا يطالب بنقضه .

فإن طوّل بنقضه وأشهد عليه عند من له النظر في ذلك كالقاضي ،

أو ولي الأمر ، فقد اختلف الفقهاء في تضمين صاحب الجدار ما تلف بسقوط

جداره المائل إلى الطريق على قولين :

القول الأول :

لا يضمن مطلقا . وبهذا قال الشافعية في الأصح والحنابلة

في رواية عليها المذهب .

وعللوا لذلك : بأنه غير متعد ، لأنه بنى الجدار في ملكه ،

(١) انظر الفتاوى العالمكبرية ج ٦ ص ٣٦ ، تبصرة الأحكام ج ٢ ص

٣٤٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ ، المغنى والشرح الكبير
ج ٩ ص ٥٧٢ .

(٢) انظر الفتاوى العالمكبرية ج ٦ ص ٣٦ ، تبصرة الأحكام ج ٢ ص

٣٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ ، المغنى والشرح الكبير ،
ج ٩ ص ٥٧٢ .

والسقوط لم يحصل بفعله ، فهو كما لو سقط من غير ميلان . (١)

القول الثاني :

يضمن ما تلف بسقوط جداره المائل إلى الطريق إن طوبل ينقضه
وأشهد عليه ولم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها . وبهذا قال
المالكية ، والحنفية استحساناً ، وبعض الشافعية في قول مرجوح وجماعة
من الحنابلة منهم ابن قدامة في رواية ليس عليها المذهب .

وعلاؤ لذلك : بأن تركه للهدم مع المطالبة تفريط فوجب
تضمينه . (٢)

ووجه الاستحسان : أن الجدار لما مال فقد شغل هوا الطريق
بملكه ، ورفع في قدرته ، فإذا تقدم إليه وطوبل بتفريغه لزمه نقضه ورفع ،

- (١) انظر أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ ،
نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٠ ، الإنصاف ج ٦ ص ٢٣١ ،
كشاف القناع ج ٤ ص ١٢٤ ، الروض المربع ج ٢ ص ٣٩٤ .
(٢) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢١ ، تكملة
البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٢-٤٠٣ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٤٧ ،
مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧٢ ،
كشاف القناع ج ٤ ص ١٢٤ .

ولا فرق عند أصحاب هذا القول بين أن يطالبه بالنقص ولي
الامر أو نائبه ، أو أحد الرعية سواء كان مسلماً أو ذمياً لأن لكل
واحد منهم حق المرور في الطريق العامة ، فكانت له المطالبة
بالنقص ، وإن كان الجدار مائلاً إلى طريق غير نافذة فإن المطالبة
تكون لأهلها ويلزمه النقص بمطالبة أحدهم ، ولا يبرأ بإبراءه

فإذا امتنع مع التمكن منه صار متعديا ، فيلزمه موجه ، ولأن الضمان لو لم
يجب عليه لامتنع من تفريغ الطريق ؛ فينقطع المارة حذرا على أنفسهم

====
إلا أن يرضى بذلك جميع أهل الطريق الخاصة لأن الحق لهم .
وإذا طالب واحد من هؤلاء فاستأجله صاحب الجدار أو أجله
الإمام لم يسقط عنه الضمان لأن الحق لجميع المسلمين ، فلا
يملك واحد منهم إسقاطه . وإن كانت المطالبة لمستأجر الدار
أمرت عنها أو مستعيرها وشتود عنها فلا ضمان عليهم لأنهم لا يملكون
النقض ، وليس الجدار ملكا لهم ، وإن طوّل المالك في هذه الحال
فلم يمكنه استرجاع الدار ونقض الجدار فلا ضمان عليه لعدم تفريطه ،
وإن أمكنه استرجاعها ضمن لأنه أمكنه النقض . وإن كان المالك
محجورا عليه لسفه أو جنون فطوّل هو لم يلزمه الضمان لأنه
ليس أهلا للمطالبة ، وإن طوّل وليه أو وصيه فلم ينقضه فالضمان
على المالك لأن سبب الضمان ماله ، فكان الضمان عليه دون المتصرف
كالوكيل مع الموكل . وإن كان الجدار مشتركا بين جماعة فطوّل
أحدهم بنقضه فللعلماء فيه قولان : أحدهما : لا يلزمه شيء لأنه
لا يمكنه نقضه بدون إذنهم فهو كالعاجز عن نقضه . الثاني : يلزمه
بحصته ، لأنه يتمكن من النقض بمطالبتة شركائه وإلزامهم النقض
فصار بذلك مفردا . وإن كان الميل إلى ملك آدمي فإن المطالبة
تكون له أو لمستأجر عقاره . وإن كان الميل إلى ملك مشترك بين
جماعة فإن المطالبة تكون لأحدهم أو لهم جميعا . ولو أجل المالك
المعين أو ساكن الدار صاحب الجدار المائل جاز لأن الحق له
وهو يملك إسقاطه .

انظر المغني مع الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧٣ - ٥٧٤ ، الفتاوى

العالمية ج ٦ ص ٣٦ - ٣٧ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ ،

حاشية الروض المربع ج ٢ ص ٣٩٤ .

فيتضررون ، ولأن الضرر الخاص يجب تحمله لدفع الضرر العام. (١)

القول الراجح :

القول الراجح - في نظري - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني :
وذلك لما ذكروه من تعليل ، ولأن عدم تضمين صاحب الجدار ما تلف بجداره
المائل إلى الطريق بعد مطالبته بالرفع والإشهاد عليه وتمكنه منه وقدرته
عليه يؤدى إلى العبث بالحقوق العامة والتهاون فيها والافتيات
على ولي الأمر فيما إليه تدبيره .

الحال الثاني : أن لا يطالب صاحب الجدار بنقضه :

إن لم يطالب صاحب الجدار المائل إلى الطريق بنقضه فإنه
لا يضمن ما تلف بسقوطه في الطريق عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية
والشافعية والحنابلة ، وعللوا لذلك : بأنه بنى جداره في ملكه والمييل
حادث بغير فعله فأشبه ما لو وقع قيل ميله. (٢)

وقال بعض الحنابلة ، وبعض الشافعية : إن على صاحب الجدار
ضمان ما تلف بسقوط جداره وإن لم يطالب بالنقض . وعلل بعضهم
الحنابلة لذلك : بأن صاحب الجدار متعدد بترك جداره مائلا إلى طريق
المسلمين فضمن ما تلف به كما لو بناء مائلا إلى الطريق ابتداء ، ولأنه
لو طوبى بنقضه فلم ينقضه ضمن ما تلف به ، ولو لم يكن ذلك موجب
للضمان لم يضمن بالمطالبة كما لو لم يكن مائلا. (٣)

(١) الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢١ ، تكملة البحر

الرائق ج ٨ ص ٤٠٣ .

(٢) انظر الفتاوى العالمية ج ٦ ص ٣٦-٣٧ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص

٣٤٧-٣٤٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ ، المغني والشرح الكبير

ج ٩ ص ٥٧٢ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ .

وقال أشهب^(١) من المالكية : «إن بلغ الجدار إلى حاجة لا يجوز لصاحبه أن يتركه لشدة ميله فهو ضامن وإن لم يشهد عليه»^(٢).

القول الراجح :

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو التفصيل : فإن كان ميل الجدار خفيفا بحيث لا يسقط مثله عادة ، فإن صاحب الجدار لا يضمن ما تلف به ، وذلك لشدة التحرز في مثل ذلك ، وإن كان ميل الجدار كبيرا بحيث يتوقع سقوطه في كل لحظة فإن صاحبه يضمن ما تلف به ، لتفريطه في ذلك ولتجاوز الناس في المطالبة بالرفع .

(١) هو أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي

الفقيه المصري ، قيل اسمه مسكين وأشهب لقبه . كان فقيها

ثبتا عالما جامعا بين الورع والصدق ، وكان صاحب الإمام مالك .

قال الشافعي : ما أخرجت مصر أفقه من أشهب لولا طيش فيه .

ولد سنة (١٤٠) هـ وقيل (١٤٥) هـ ومات بمصر سنة (٢٠٤) هـ .

شجرة النور الزكية ص ٥٩ . تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٥٩ .

(٢) تبصرة الحكام لابن فرحون مع فتح العلي المالك ج ٢ ص ٣٤٧ .

الفصل الثالث:

قواعد السير في نظام للدور وأسباب الحوادث الدورية.

ويشتمل هذا الفصل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : بيان قواعد السير في نظام المرور.

المبحث الثاني : بيان أسباب الحوادث المرورية .

الفصل الثالث

قواعد السير في نظام المرور وأسباب الحوادث المرورية

وقفنا فيما سبق على آداب الطريق وأحكام الارتفاق به في غير ما خصص له وما ينشأ عن ذلك من أضرار طبقا لما جاء في الشريعة الإسلامية ، واطلعنا فيه على جانب من اهتمام فقهاء المسلمين الكبير بالطريق وحرصهم على إبقائه مفتوحا أمام حركة السير بمختلف أنواعها ووسائلها ، وكيف أنهم رحمهم الله استنبطوا من القواعد والآداب والأحكام ما يكفل لكل منتفع بالطريق استيفاء حقه فيه من غير أن يتعدى على حق غيره فيه ، أو يلحقه ضرر من جراء انتفاع غيره به . ومن ذلك القاعدة المرورية التي تنص على أن المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه . فقد جعلت لكل إنسان حق المرور بنفسه ودابته أو سيارته في الطريق العام ، ولكنها في ذات الوقت تشترط السلامة من العدوان والضرر الذي يمكن الاحتراز عنه . أي أن إباحة السير في الطريق ليست مطلقة ، بل مقيدة بعدم لحوق الضرر بالغير . فالسير الذي لا تسلم عاقبته ليس مأذونا فيه مطلقا .

وقد كان في الإمكان الاختصار على ما ورد في الفصل الأول من قواعد وآداب وأحكام لأنها حددت الشروط العامة التي يجب على مستعمل الطريق أن يلتزم بها إذا ما أراد الارتفاق به سواء بالسير فيه أو الوقوف فيه أو غير ذلك . ولكن لما كانت الحوادث المرورية في هذا العصر سببها ارتكاب المخالفات والتجاوزات النظامية من قبل سائقسي

السيارات والمشاة ، كان لا بد من ذكر قواعد السير في نظام المرور والأسباب التي تنجم عنها الحوادث في فصل مستقل . وذلك للاطلاع عليها ومعرفتها حتى يمكن إصدار الحكم الصحيح على الحادث المروري أو المخالفة المرورية طبقا لما جاء في هذه القواعد . هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فليبين أن هذه القواعد لا تخرج عن كونها شروطا تفصيلية دقيقة توضح كيفية تحقيق مبدأ السلامة الذي اشترطه الفقهاء لجواز المرور في الطريق لأنها حددت كيفية السير على الطريق واتجاهه ووسائل السلامة الواجب توافرها في السيارة قبل السير بها على الطريق ، وألزمت قادة السيارات خطوطا محدودة وسرعة مقدرة ومواعيد مؤقته ونحو ذلك ، وأن يحملوا بطاقات تثبت لهم الإذن في القيادة وتدل على صلاحيتهم لها ، وهذا ما تحرص الشريعة الإسلامية على الأخذ به واعتماده ما دام أنه يحافظ على الأمن والدماء وسائر مصالح العباد ، ويدفع عن الأمة الفوضى والاضطراب وما ينجم عن ذلك من حوادث وأخطار وفوات الكثير من المصالح ، بل تلزم ولي الأمر أن يتخذ من الوسائل ما يحقق مصالح العباد ويدرك عندهم الهلاك والفساد . وتلزم الأمة أيضا بطاعته فيما إليه تدبيره ورعايته ، وسيكون هذا الفصل بإذن الله في بحثين :

الأول منهما : بيان قواعد السير في نظام المرور .

والثاني : بيان أسباب الحوادث المرورية .

المبحث الأول:

بيان قواعد السير في نظام المرور

ويشتمل على الأقسام التالية :

القسم الأول : القواعد الخاصة بسير السيارات على الطرق .

القسم الثاني : القواعد الخاصة بسير المشاة .

القسم الثالث : القواعد الخاصة بكيفية الحصول على تصاريح السير

والشروط الواجب توفرها في المتقدم لذلك .

القسم الأول

القواعد الخاصة بسير السيارات والمركبات على الطرق

يقصد بالقواعد الخاصة بسير السيارات : الأنظمة الخاصة بحركة سير السيارات - بمختلف أحجامها وأنواعها - الواردة في نظام المرور بالملكة العربية السعودية وهي كما يلي :

أولا - الأنظمة الخاصة بقيادة المركبات والحيوانات ، وهي :

المادة (١٧) : يجب على السائق التقيد بنظام المرور وقواعد المرور في الطرقات العامة والتعليمات الصادرة إليه من رجال المرور أثناء ارتدائهم ملابسهم الرسمية .

المادة (١٨) : إذا حدد في الطريق قسم خاص للدراجات أو الحيوانات فعلى راكبيها أو سائقيها السير في القسم المعين لهم .

المادة (١٩) : يحظر على سائقي الدراجات العادية أن يسيروا جنباً إلى جنب في غير حالة التجاوز ، وعليهم أن يلتزموا بصورة دائمة أقصى يمين الطريق في سير مستقيم ، ولا يجوز لسائق دراجة أن يقطرها بدراجة أو مركبة أخرى . (١)

(١) جاء في المادة (٢٥) من اللائحة المنفذة لنظام المرور أنه يحظر على راكبي الدراجات ما يلي :

أ - السير في مجموعات متراصة ، بل فرادى وخلف بعضهم البعض ومحاذين للجانب الأيمن من الطريق .

ب - السير في وسط الطريق أو يساره .

===

المادة (٢٠) : يسمح للدراجة العادية ذات العجلتين بالسير على الأرصفة إذا كان سائقوها يقودونها باليد وهم يشون شرط أن يسمح عرض الأرصفة بذلك .

ثانيا - أنظمة السير على الطريق (قواعد المرور) : وهي :

المادة (٢١) : جهة السير على جميع الطرق هي اليمنى ويسمح بالسير على الجهة اليسرى في الطريق المزدوج عندما يكون ذلك ضروريا لتحاشي حادث أو مستلزمات الطرق .

المادة (٢٢) : يحظر على جميع المركبات المرور في الاسواق المغطاة ما عدا العربات اليدوية .

المادة (٢٣) : على المركبات أن تسير على القسم المعبد من الطريق وأن تلتزم أقصى الجانب الأيمن في الحالات التالية :

- =====
- ج - التعلق بأي مركبة أخرى أو سحب أو حمل أشياء تعرقل أو تعرض مستعطي الطريق للخطر .
- د - قيادة الدراجة مسكاً المقود بيد واحدة .
- هـ - لا يجوز لراكب الدراجة السير معوجاً ، تارة إلى اليمين وأخرى إلى اليسار أو الاندفاع بدراجته بسرعة خطيرة .
- و - لا يجوز لقائد الدراجة اصطحاب غيره معه على الدراجة نفسها ، إلا إذا كان عمره تجاوز ١٦ سنة وكان للراكب مكان مناسب في الجلوس بحيث يكون جلوسه في نفس اتجاه حركة السير وكان ثمة ما يحول دون اصطدام سائقي الراكب بأسلاك عجل الدراجة .

انظر اللائحة المنفذة لنظام المرور مادة رقم ٢٢ ص ١٦-١٧ .

أولاً : عندما يقابل سائق المركبة من الجهة المعاكسة سائقاً آخر.

ثانياً : عندما يريد منتفع آخر أن يتجاوز.

ثالثاً : عندما تكون رؤية الطريق إلى الأمام غير واضحة وضوحاً كافياً. (١)

المادة (٢٤) : إذا كان الطريق المعبد مقسوماً إلى مسلكين محددين بخطين متصلين - فإنه - يحظر على السائر على مسلك منها اجتياز هذه الخطوط .

المادة (٢٥) : إذا كان الطريق المعبد مقسوماً إلى مسلكين محددين بخط متقطع - فإنه - يجب على السائق أن يسير في المسلك الأيمن وأن لا يقطع الخط إلا بقصد تجاوز مركبة أمامه .

المادة (٢٦) : إذا كان المسلك الواحد مقسماً إلى عدة مسارب جاز السير مواكبة في اتجاه واحد على مسارب المسلك الواحد ، على أن تلتزم السيارات البطيئة المسرب الواقع في أقصى اليمين إلا عند التأهب لترك الطريق من أجل سلوك طريق آخر واقع إلى اليسار بعد التأكد من أن ذلك لا يشكل خطراً على الآخرين ومعداً أن ينبه الغير من سالكى الطريق .

(١) جاء في المادة (٢٧) من اللائحة مانصه : على قائد المركبة التزام أقصى الجانب الأيمن من الطريق وعلى الأشخاص الحالات الآتية :

- أ - إذا كان سينعطف إلى طريق آخر على يمينه .
- ب - إذا كان هناك منتفع آخر سيتجاوز.
- ج - إذا كانت سرعة سيارته أقل من السرعة القصوى المصرح بها .

المادة (٢٩) : يجب على كل سائق أن يسيطر على مركبته وأن يقودها بسرعة معقولة عند الاقتراب من مفارق الطرق أو ملتقياتها ومنعطقاتها وعند اجتيازها لجسراً أو خط حديدى أو نفق ، وكلما كانت الرؤية غير واضحة وعليه أن يكيف سير مركبته مع كافة الظروف الطبيعية وأحوال الطريق الذى يسير عليه بما يحقق السلامة له ولركساب سيارته والمنتفعين بالطريق . (١)

- == د - عندما تكون الرؤية غير واضحة على الطريق .
- هـ - إذا تقابل مع مركبة أخرى قادمة من الاتجاه المضاد .
- انظر اللائحة مادة (٢٧) ص ١٧ .
- (١) جاء في المادة (٢٣) من اللائحة أنه : يجب على كل سائق أن يراعى في مسلكه على الطريق العام اتخاذ أقصى درجات اليقظة والحذر والانتباه وعليه التقيد بنظام المرور وقواعد وإشارات المرور وعليه تنفيذ تعليمات رجال المرور وإن تعارضت مع القواعد السابقة . . . وفي جميع الأحوال لا تعفى تعليمات رجال المرور ولا قواعد المرور وعلاماته وإشارات السائقين من واجباتهم في العناية والتزام الحرص والحذر .
- انظر مادة (٢٣) من اللائحة ص ١٦ .
- المادة (٣١) من اللائحة تشترط على قائد المركبة مراعاة الأمور التالية أثناء سيره في الطريق العام :
- أ - اتخاذ أقصى درجات اليقظة والاحتياط وأن يترك بينه وبين السيارة التي تسبقه مسافة كافية لإيقاف سيارته في الأحوال التي تتوقف فيها السيارة التي تسبقه فجأة .
- ب - الإعلان عن رغبته في الإبطاء في السير أو تهدئة سرعته قبلها بوقت كاف سواء باستعمال الإشارات اليدوية أو نور الفرامل الخلفي وألا يستعمل المكابح فجأة إلا إذا كان ذلك ضروريا ولا غرض السلامة . انظر ص ١٨ . ==

المادة (٣٠) : على السائق ^{الذي} يتأهب لإدخال تغيير في سرعة مركبته أو اتجاهها أن يتأكد مسبقاً من إمكانية إجراء ذلك بأمان وأن ينبه غيره من سالكي الطريق. (١)

====
المادة (٣٥) من اللائحة تنص على عدم جواز العودة بالسيارة إلى الخلف في الطريق العام إلا في حالات الضرورة ولمسافة لا تتجاوز عشرة أمتار . وبشرط إعطاء الإشارة اللازمة وخلو الطريق من المركبات.

المادة (٣٦) من اللائحة تنص على أنه يجب على سائقي السيارات والحيوانات إبقائها خارج مجرى الطريق إذا كانوا في الطريق السريعة والمناطق المأهولة ، كلما أمكن ذلك . وعليهم وضع علامات تحذير واضحة نهاراً وأنوار حمراء ليلاً تجنباً لاصطدام المركبات بهم . انظر اللائحة ص ١٩ - ٢٠ .

(١) ورد في المادة (٣٠) من اللائحة ما يفسر هذه المادة . ونصها هو : على كل سائق قبل القيام بأي حركة خاصة بالانحراف بسيارته يمينا أو شمالاً أو الدوران إلى الخلف في الاتجاه المضاد لخط سيره مراعاة ما يلي :

- أ - التأكد من إمكان إجراء ذلك دون أن يعرض نفسه أو غيره من مستعملي الطريق للخطر .
- ب - إعطاء الإشارات الضوئية واليدوية اللازمة قبل بداية إجراء الحركة بوقت كاف .
- ج - أن يقترب في وقت مبكر وقبلها بمسافة كبيرة من حافة الطريق اليمنى ببطء إذا كان سينحرف يمينا أو إلى الجهة اليسرى من نهر الطريق ذي الاتجاه الواحد ، فإذا كان الطريق ذا اتجاهين فإن عليه أن يقترب من مجرى نهر الطريق الذي يسلكه .

====

المادة (٣١) : على السائق " أن لا يحول دون سير المركبات الأخرى أو يعاكس المنتفعين بالطريق وأن لا يستعمل المكابح (الفرامل) فجأة إلا للضرورة أو بداعي السلامة.

المادة (٣٢) : على السائق التقيد بإشارات المرور المعتادة ما لم تعط له تعليمات أخرى من قبل رجال المرور وهم بزيهم الرسمي أو بالشارات الدالة عليهم.

المادة (٣٣) : على السائقين الامتثال لتعليمات ممثلي السلطات العامة والوقوف كلما دعت الحاجة أمام مراكز المرور والجوازات والصحة والجمارك للتفتيش أو التسجيل.

المادة (٣٤) : على السيارات التي تقوم بالنقل الداخلي للركاب بين المدن أن تتقيد بالمواقف المعينة في الانطلاق والوصول وأثناء السير منها.

المادة (٣٥) : على سائقي سيارات الأجرة الوقوف في المواقف المعينة لأخذ الركاب وعليهم أن يحافظوا على أدوارهم ، أى فلا يتعدى أحد ترتيبه في تحميل الركاب .

د - ألا ينعطف إلى الاتجاه الذي يرغب الدخول فيه إلا بعد التأكد من خلوه من السيارات والمشاة وأن يتم ذلك ببطء.

هـ - ألا تكون هناك إشارات تمنع الانعطاف في الاتجاه الذي يسلكه .

المادة (٣٦) : يكون ركوب الأشخاص ونزولهم من الجانب الأيمن للسيارات وعلى السائقين والمعاونين والجياة والحمالين تنبيه الركاب إلى عدم إخراج أجزاء من أجسامهم من النوافذ أو غيرها. (١)

المادة (٣٧) :

أ - يحظر قطع صفوف الجند والصلاب والفرق الكشفية والرياضية والجنائزات والمواكب على اختلاف أنواعها وهي في حالة السير .

ب - لا يجوز التعلق بأجزاء المركبة الخارجية أو الصعود إلى المركبة أو النزول منها وهي في حالة السير .

المادة (٣٨) : يحظر على سائقي المركبات ما يأتي :

أ - إيقاف محركات مركباتهم عن الدورات بقصد تسييرها في المنحدرات بقوة اندفاعها .

ب - إجراء عملية المناورة (التدوير) في وسط الطريق العام ضمن المناطق المأهولة .

ج - ترك سياراتهم مفتوحة بعد مغادرتها أو ترك محركها في حالة دوران أو ترك مفتاح الوصل الكهربائي (السويتش - الكونتاك) عليها .

(١) ورد في المادة (٢٢) من اللائحة قوله : يجب على راكبي المركبات

اتخاذ الحيطة عند فتح أبواب المركبات سواء عند صعودهم

أو هبوطهم حتى لا يعرضوا مستعملي الطريق للخطر ، ويجب أن

يتم ذلك من الجانب الملاصق للرصيف .

انظر ص ١٦ من اللائحة .

د - حمل ركاب في صندوق السيارة (الشنطة) أو أى مكان خارج هيكلها .

هـ - وضع ستائر أو أى شيء يمنع الرؤية من زجاج السيارة الخلفي أو الجانبي .

المادة (٣٩) : يحظر على سائقي مركبات النقل بالأجرة ما يأتي :

أ - السير ببطء أو التوقف وذلك بشكل يعرقل حركة المرور . . .

ب - أن يحمل في سيارته ركاباً أكثر من المقرر .

المادة (٤٠) :

أ - يحظر على السائق أن يترك بعد مغادرته المكان - أحجاراً

أو أى شيء يعيق المنتفع بالطريق أو يسبب أخطاراً للآخرين .

ب - يحظر على سائقي سيارات الأجرة تركيب مسجل أو تلفاز

(تلفزيون) أو حاك (بيك أب) في السيارة .

ج - يحظر نقل الركاب على الشاحنات أو القلاب إلا إذا كان

لصناديقها أطراف واقية لا يقل ارتفاعها عن نصف متر .

د - يحظر نقل الركاب أو الأشياء فوق الصهاريج (الوايتات)

الناقلة للمواد السريعة الاشتعال .

هـ - يحظر السير بالمركبات الثقيلة أو الآليات على الطرق

المسفلتة إذا كانت عجلاتها غير مطاطية وعلى سائقيها

تغليف جنازيرها بالمطاط أو غيره مما يحمي الأسفلت

من الضرر . أو نقلها على مركبات أخرى أو اتخاذ

الاجراءات الكفيلة بوقاية الطرق العامة التي تفرها

الجهات المختصة .

ثالثا : أنظمة التلاقي والتجاوز وهي :

المادة (٤٣) : يجرى التلاقي على اليمين والتجاوز من اليسار ، وعلى السائق في حالة التلاقي أن يلتزم الجهة اليمنى من الطريق بقدر الامكان ، وأن ينبه المركبة القادمة مستعملا المنبه خارج المدن نهـارا وأنوار التلاقي المنخفضة ليلا . (١)

المادة (٤٤) : على السائق قبل الشروع في التجاوز أن يتأكد من إمكانية إجرائه بدون خطر ، ومن وجود متسع كاف لذلك ، ومن كون الطريق مكشوفاً أمامه وخاليا من مركبات أخرى ، ومن أن من يتبعه من السائقين لم يباشـر تجاوزا مماثلا ، وينبغي على السائق المتجاوز إعادة مركبته إلى الجهة اليمنى من الطريق .

المادة (٤٥) : يحظر على السائق إجراء التجاوز في المرتفعات غير المكشوفة والمنحنيات الحادة والجسور المحدبة ومنعطفات الطرق وعند
ممرات المشاة . (٢)

- (١) تنص المادة (٣٨) من اللائحة على أنه يجب على كل سائق مركبة عند التلاقي أن يقترب بقدر الإمكان من حافة مسار المركبات المخصص لاتجاه حركة المرور بحيث يترك مسافة جانبية كافية شاغرة ، وإذا لم يتيسر له ترك هذه المسافة بسبب وجود عقبة أو مستعملين آخرين للطريق - فإنه - يجب عليه تهدئة سرعته أو التوقف عند الضرورة لحين مرور مستعملي الطريق القادمين من الجهة المقابلة لاتجاهه .
- (٢) في الطرق الجبلية والطرق المائلة حيث الانحدار شديد (والتقابل) التلاقي صعب ، يجب على سائق المركبة في الاتجاه النازل أن يسير أقرب ما يمكن من حافة مسار المركبات المخصص لاتجاه حركة المرور

المادة (٤٦) : يحظر على سائقي السيارات المراد تجاوزها زيادة سرعة سياراتهم أثناء تجاوز سيارة أخرى لهم ويتوجب عليهم تمكين الآخرين من تحقيق هذا التجاوز.

المادة (٤٧) : يسمح بالتجاوز من يمين المركبة إذا أشار سائقها أنه ينوى التوجه إلى اليسار.

المادة (٤٨) : يحظر على السائق أن يتجاوز مركبة تسير على خطوط حديدية أثناء نزول الركاب أو صعودهم وذلك من الجانب الذي يتم منه النزول أو الصعود. (١)

====
وأن يتوقف تماما إذا دعت الضرورة لذلك ليسمح للمركبة الصاعدة أن تمر به بدون صعوبة - إلا في الحالات التي يكون فيها موقف الطوارئ أقرب للسيارة الصاعدة فعليها الانتظار بالوقوف لحين مرور السيارة الهابطة . هذا هو نص المادة (٣٩) من اللائحة . انظر ص ٢١ .

- (١) أوضحت المواد (٤٠-٤٤) من اللائحة كيفية التجاوز وشروطه وموانعه . ولأهمية ذلك فسوف أورد هذه المواد :
- مادة (٤٠) : التجاوز يكون من اليسار دائما في الطريق المقسم لمسربين وعلى قائد المركبة قبل إجراء عملية التجاوز مراعاة مايلي :
- أ - ألا تكون السيارة المتجاوزة قد شرعت في تجاوز سيارة أمامها أو أعطته إشارة تحذير بذلك .
- ب - ألا تكون السيارة التي خلفه قد بدأت فعلا في تجاوزه أيضا .
- ج - أن يكون الطريق أمامها خاليا من العوائق وواضح الرؤية وأن يأخذ في الاعتبار سرعة السيارة التي يقودها والسيارة التي يتجاوزها .

.....

- == د - إعلان رغبته في تجاوز السيارة التي أمامه بوضوح وفي الوقت المناسب مستعملا إشارات التنبيه الضوئية .
- هـ - أن يترك مسافة جانبية كافية بينه وبين السيارة التي يريد تجاوزها .
- و - بمجرد إتمام عملية التجاوز فإنه يجب على قائد السيارة المتجاوزة أن يعود بالسيارة إلى يمين الطريق إلا إذا أراد تخطي سيارة أخرى فإنه يبقى في مساره إلى أن يتم له ذلك وبعدها يعود إلى يمين الطريق .
- يجوز التجاوز من اليمين إذا كان الطريق مقسما لأكثر من مسريين في اتجاه واحد أو في الحالة التي يعلن فيها قائد السيارة المتجاوزة رغبته في الانعطاف إلى اليسار .
- مادة (٤١) : يجوز استخدام أنوار القيادة أو أنوار الطريق بطريقة متقطعة في فترات قصيرة أو كلاهما معا بالتبادل بطريقة منتظمة في فترات قصيرة وذلك للتحذير عند اعتزام سائق مركبة تخطي مركبة أخرى ليلا .
- مادة (٤٢) : يحظر على السائقين إجراء عملية التجاوز في الحالات الآتية :
- أ - إذا كانت الرؤية في الطريق غير كافية .
- ب - إذا كان اتجاه المرور في الاتجاه المقابل لا يسمح بهذا التجاوز بأمان .
- ج - في التقاطعات وعلى خطوط السكة الحديدية وعلى الجسور وأماكن عبور المشاة .
- د - في المنحنيات والمنحدرات والميادين والطرق الزلقة .
- هـ - إذا كانت المركبة التي يراد تجاوزها تسير بسرعة أكبر من السيارة التي تريد إجراء التجاوز .

رابعاً : أنظمة الانعطاف وتبديل الطريق وهي :

المادة (٤٩) : على كل سائق مركبة يريد أن يبدل الطريق التـسـيـ

يسلكها إلى طريق آخر أو يحاول الخروج من بناء أو مرآب
(قراج) بجانب الطريق أن يبين مقصده بإشارة ضوئية مرئية
ليلاً ، وبالإشارة باليد نهاراً على الشكل التالي :

أ - في الاتجاه إلى اليمين ، إخراج اليد اليسرى ورفعها
إلى الأعلى مع الإشارة بالكف المبسوطة إلى الجهة
اليمنى والاستمرار في إعطاء الإشارة حتى تبديل وجهة
السير .

ب - في الاتجاه إلى اليسار ، إخراج اليد اليسرى بحيث يمتد
الساعد بشكل مواز للكف والاستمرار في إعطاء الإشارة
حتى إتمام تبديل وجهة السير .

ج - في الوقوف : إخراج اليد اليسرى على أن يكون المرفق
بشكل زاوية قائمة مع الساعد وأن تكون راحة الكف
مبسوطة .

===== و - في الأماكن المحظور فيها طبقاً لتعليمات المرور إجراء
هذا التجاوز .

ز - إذا كانت السيارة التي يراد تجاوزها قد بدأت بالفعل
في تجاوز سيارة تسبقها .

ح - إذا كانت السيارة التي تتبعه قد شرعت فعلاً في تجاوزها .

ط - في مسارات المرور المحددة بخطوط طويلة متصلة تفصل
بينها ولا يجوز السير على هذه الخطوط أو تخطيها .

=====

المادة (٥٠) : يجرى الالتفاف إلى اليمين من الطرف الأيمن للطريق ما لم تكن هناك إشارات محددة على الطريق ذات أسهم موجهة إلى اليمين ، أو مدهونة في مكان آخر في الطريق فيجب التقيد في هذه الحالة بالاتجاه المحدد بالأسهم .

المادة (٥١) : في حالة الالتفاف إلى اليسار يجب سير السيارة في الطريق ذات الاتجاهين على يمين الخط النصف للطريق ، وفي الطريق ذات الاتجاه الواحد يجب أن يكون سير السيارة على يسار خط السير وفي حالة وجود إشارات للمرور على الطريق ، يجب التقيد بالاتجاه المحدد بموجبها .

المادة (٥٢) : لا يجوز الإنعطاف إلى اليسار في مكان توجد به إشارة تمنع ذلك .

المادة (٥٣) : يجب على السائق عند رغبته تبديل وجهة سيره نحو اليمين أو اليسار إعطاء الإشارة اللازمة ، ضوئية كانت أم يدوية ، وذلك من مسافة معقولة قبل تغيير الاتجاه وحتى تمامه ، وعليه إطفاء الموء شر بعد تغيير الاتجاه .

المادة (٥٤) : عندما يرغب السائق إيقاف سيارته يجب أن ينبه بإشارة يدوية أو ضوئية من مسافة معقولة وأن يستمر في إعطاء الإشارة إلى أن تتوقف السيارة تماما .

=====

المادة (٤٣) : يجب على قائد المركبة المتجاوز لها سواء بسبب طبيعتها أو لوجود سرعة قصوى لها أن تبطيء من سرعتها إذا كانت هناك مجموعة من السيارات تقوم بتجاوزها .

المادة (٤٤) : يجب على قائد السيارة المراد تجاوزها ألا يزيد من سرعة سيارته وأن يلتزم أقصى اليمين وأن يعطي إشارة السماح لسائق السيارة التي تريد اجتيازه .
انظر اللائحة ص ٢١-٢٣ .

المادة (٥٥) : على السائق أن يقترب بقدر إمكانه من حافة الطريق المحاذية لجهة سيره إذا كان مقصده ترك الطريق لسلوك طريق آخر ، أما إذا وجدت علامات للمرور على الطريق تشير إلى الاتجاه ، فعليه التقيد بالاتجاه المحدد بموجبها .

خامسا : قواعد أفضلية المرور على الطريق وهي :

المادة (٥٦) : يجب على المنتفع عند بلوفه ملتقيات الطرق أو تقاطعها ما يأتي :

- ١ - أن يتقيد بإشارات السير الكهربائية في حالة وجودها ويعتمد لهذه الغاية اللون الأحمر للتوقف واللون البرتقالي للتأهب ، واللون الأخضر للمرور .
- ٢ - أن يتقيد بإشارات رجل المرور المكلف بتوجيه المرور في حالة وجوده .

٣ - التقيد بما توجيه إشارات الطرق . (١)

المادة (٥٧) : عندما تقترب مركبتان في آن واحد من ملتقى طريقين ليس لأحدهما أفضلية على الأخرى ، فعلى المركبة الآتية من جهة

(١) المادة (٤٥) : من اللائحة التي تنص على التالي : عند توقف المرور أو تباطئه بما يهدد بارتباك - فإنه - يجب على قائد المركبة برغم الأولوية أو النور الأخضر أو وجود أية إشارة أو علامة أخرى تسمح له بالمرور - عدم دخوله التقاطع إذا كان سيتوقف فيه عند الوصول إليه . انظر اللائحة ص ٢٣ .

اليسار أن تترك مجال المرور للمركبة الثانية (١).

المادة (٥٨) : على السائقين اللذين يقتربان من ملتقى أكثر من طريق لا توجد به إشارات ضوئية ولا رجل مرور إعطاء الأفضلية للسيارة الآتية من جهة اليمين إلا إذا كان الطريق الذي يمر عليهما أحدهما طريقا رئيسية فالأفضلية له (٢).

(١) تنص المادة (٤٦) من اللائحة على أنه يجب على كل سائق مركبة أن يتوخى الدقة والحذر التام عند اقترابه من تقاطع الطرق طبقا للظروف المحيطة وأن يسوق مركبته بالسرعة المناسبة التي يتمكن معها من إيقافها ليسمح بمرور المركبات التي لها أولوية المرور .

(٢) نصت المادة (٤٧) من اللائحة على أن أولوية المرور في تقاطعات التي لا ينظم فيها السير بواسطة رجل المرور أو بواسطة الإشارات يكون كالتالي :

- أ - المركبات التي دخلت التقاطع فعلا .
- ب - للمركبات القادمة من طريق رئيسي في حالة تقاطعه مع طريق فرعي أو ترابي أو طريق خاص بأملاك مجاورة .
- ج - للمركبات القادمة من اليمين أيا كان نوعها بالنسبة لأية مركبة أخرى ، وذلك عند تقاطع طرق متساوية الأهمية .
- د - للسيارات بالنسبة للمركبات التي ليست في حكمها .
- هـ - المركبات المسيرة على الخطوط الحديدية لها الأولوية بالنسبة لغيرها من أنواع المركبات .
- و - عربات الركوب ودرجات الركوب قبل غيرها من مركبات النقل البطيء .

المادة (٥٩) : على السائقين الذين يقترحون من تقاطع أكثر من طريق في ملتقى يشكل ساحة دائرية إعطاء الأسبقية للسيارات الموجودة حول الدائرة والتي تكون على وشك الخروج منها .

المادة (٦٠) : لسائق السيارة المتقدمة أفضلية المرور على غيره .

المادة (٦١) : على سائق السيارة المتقدمة مراقبة حركة المرور من حيث تأثرها بأي تغيير في المسافة أو الاتجاه عند تخفيض سرعته أو تبديل اتجاهه وعليه أن لا يقف أو يبدل اتجاهه فجأة وعلى نحو يتسبب عنه وقوع حادث ما .

المادة (٦٢) : يجب على السائق الذي يسير خلف سيارة أخرى أو يتأهب لتجاوزها أن يسيطر على سيارته وأن يترك مسافة كافية بشكل يمنع وقوع أي حادث عند ظهور منعطف مفاجيء أمام السيارة المتقدمة أو وقفها بسبب خطر طارئ أو وفقا لإشارة رسمية .

المادة (٦٣) : يتساوى حق الأفضلية في المرور للسائقين الذين يسيران متحاذيين بشكل متواز، وعلى من يرغب تغيير اتجاهه أن يعطى حق الأفضلية في المرور للسيارة التي تسير في اتجاه مستقيم .

المادة (٦٤) : عند الخروج من طريق فرعي ينبغي على السائق التأكد من خلو الطريق وإعطاء أفضلية المرور للسيارات التي تسير على الطريق الرئيسي وعلى هذه السيارات أن تعطي فرصة للسيارة الخارجة من الطريق الفرعي .

المادة (٦٥) : يمكن للسائق أن يسير على الجانب الأيسر من الطريق إذا كان الجانب الأيمن منه غير (مسلوک) أو مغلقا بسبب أعمال إنشائية أو غيرها .

المادة (٦٦) :

أ - عند إغلاق جزء من طريق ذي اتجاهين ينبغي للسائق أن يتقيد بإشارات رجال المرور أو غيرهم من رجال قوى الأمن أو من عمال الطرق، وللسائق التقدم الحق في المرور قبل غيره بعد تلقي الإشارة .

ب - إذا التقى سائقان في مكان كهذا ، يجب على كل منهما تخفيف سرعته وأن يقفا إذا اقتضى الأمر ، تجنباً لوقوع أى حادث ، وتبقى أفضلية المرور لمن كان طريقه مفتوحة إلى اليمين .

المادة (٦٧) : لسائق السيارة التي تسير في اتجاه مستقيم أفضلية المرور على السائق الذي يدور .

المادة (٦٨) :

أ - للمشاة الذين يجتازون مفارق الطرق حين ظهور النور الأخضر في اتجاه سيرهم أفضلية المرور .

ب - إذا كانت مفارق الطرق غير مجهزة بإشارات ضوئية أو غير مراقبة من قبل المرور ، فللمشاة حق أفضلية المرور ، وعلى السائق أن يلتزم جانب الحذر عندما يرى أحد المشاة يجتاز طريقه في المدينة .

المادة (٦٩) : تحدد مرات عبور المشاة إما بخطوط عرضية تفصل بينها فراغات تظهر سطح الطريق ، أو بوضع لوحة (مرشاة) .

المادة (٧٠) : تحدد مرات عبور طلاب المدارس بخطين عرضيين عبر الشارع مع لوحة تدل على ذلك ، توضع بالقرب من الممر .

المادة (٧١) : استثناء من القواعد السابقة يعطى حق أفضلية المرور لسيارات الطوارئ وسيارات الموكب بعد سماع منبهات الطوارئ .

المادة (٧٢) : على كل سائق عند سماعه أبواق مركبات الطوارئ أو أجراسها أن يقف على الجانب الأيمن من الطريق عند اقترابها لإفساح المجال الكافي لها وعلى السائقين أن لا يغادروا أمكنة وقوفهم إلا بعد مرورها أو وفقاً لأوامر رجال المرور . ولا تعفى هذه الأفضلية سائقي مركبات الطوارئ من واجباتهم في القيادة بشكل سليم يضمن حياة مستعملي الطرق . (١)

المادة (٧٣) : يحظر على السائقين اتباع مركبات الطوارئ والسير خلفها وهي سائرة لا داء مهبتها ويجب على السائق أن يترك بينه وبين أية مركبة من مركبات الطوارئ (٥٠) متراً على الأقل .

(١) تنص المادة (٣٢) من اللائحة على وجوب التزام سائقي السيارات الأشياء التالية عند سماعهم أبواق مركبات الطوارئ والموكب الرسمية :

- أ - إفساح الطريق لها بالالتزام أقصى اليمين مع تهدئة السرعة أو التوقف عن السير إذا اقتضت الضرورة ذلك .
 - ب - إذا كان السائق في ملتقى أو تقاطع الطرق وجب عليه أن يبادر على الفور إلى إخلاء مكانه لتأخذ المركبات طريقها دون أدنى إعاقة لها .
 - ج - أن يمتنع عن السير خلف مركبات الطوارئ والمركبات الرسمية وأن يترك بينه وبينها مسافة لا تقل عن (٥٠) متراً .
- تنص المادة (٣٣) من اللائحة على أنه يجوز لقائدى سيارات الطوارئ أثناء انطلاقها لتأدية مهام مطلوبة تجاوز الحد الأقصى المقرر

المادة (٧٤) :

أ - تكون أفضلية المرور ضد وجود خط حديدي على الطريق للمركبات التي تسير على الخط وعلى كل منتفع من الطريق أن يخلي الخط الحديدي حالا حين اقتراب المركبات المذكورة مفسحا لها مجال المرور.

ب - إذا كان مر الخط الحديدي على الطريق غير مجهز بحاجز أو غير محروس وجب على سالك الطريق لدى رؤيته الإشارة النظامية الدالة على وجود السران لا يدخله إلا بعد التأكد من امكانية المرور بأمان وعدم وجود ما يشير إلى اقتراب قطار إليه.

ج - إذا كان المر مجهزا بحواجز أو محروسا فيجب على السائق أن يتقيد بالحاجز أو بتعليمات حارس المرور (١).

المادة (٧٥) : يحظر الوقوف على أقسام الطريق التي تشغلها أو تقطعها خطوط حديدية كما يحظر ترك المركبات عليها أو استعمال الخطوط لتسيير مركبات غريبة عنها.

===
للسرعة وعدم التقيد بقواعد وإشارات المرور والوقوف وإشارات عبور مفارق الطرق بشرط تهدة السرعة بقدر ما يلزم لغرض السلامة العامة ومراعاة عدم تعريض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر . وبشرط أن يستعملوا أثناء ذلك منبها واضحا وعلى أن يضاء ليلا بأعلى مقدمة هذه السيارات مصباح أحمر أو أزرق يشع لمسافة لا تقل عن (١٥٠) مترا ولا تسرى هذه الأحكام الاستثنائية أثناء عودة هذه السيارات بعد انتهاء مهمتها .

المادة (٣٤) من اللائحة تنص على عدم جواز استعمال منبهات مشابهة لمنبهات سيارات الطوارئ . انظر اللائحة ص ١٩ .

(١) تنص المادة (٤٨) من اللائحة على أن للمركبات المسيرة على ===

سادسا : قواعد حدود السرعة داخل المدن وخارجها وهي :

المادة (٧٦) : على سائق المركبة أو الحيوانات أن يسوقها بكل انتباه وأن يكون مسيطرا على سرعتها ، وأن يحدد هذه السرعة وفقا لصعوبات السير أو العوائق المحتملة .

المادة (٧٧) : لا يعفي تحديد السرعة القصوى السائق من واجب تخفيف السير وإيقاف السيارة في كل حالة يمكن أن تسبب حادثا من جراء الظروف المختلفة وعليه بوجه خاص أن يخفف سرعته في الحالات الآتية :

- أ - إذا ظهر له أن الطريق غير حرة .
- ب - إذا كانت الرؤية غير واضحة .

=== الخطوط الحديدية الأولوية في التقاطعات الآتية :

- ١ - المزلقانات التي عليها علامة الشكل (x) تمين أنها مخصصة لمركبات الخطوط الحديدية .
 - ٢ - المزلقانات على الطرق الضيقة وغير المرصوفة .
 - ٣ - عند عدم وجود أية علامة أخرى .
- وعلى كافة المركبات الأخرى الوقوف قبل العلامة ذات الشكل (x) وعلى المشاة الوقوف قبل المزلقانات بمسافة كافية عند :
- ١ - اقتراب مركبة حديدية .
 - ٢ - وجود نور أحمر أو أصفر أو عاكس نور أحمر للتنبيه .
 - ٣ - نزول الحواجز أو عند إغلاقها .
 - ٤ - إذا أعطى عامل المزلقان إشارة الوقوف .

ج- في المنعطفات والمنحدرات والطرق المزدحمة وعند

الاقتراب من رأس مرتفع وفي مفارق الطرق .

د- لدى ملاقة أو تجاوز مجموعة من المشاة في حالة السير أو

التوقف .

هـ- إذا ظهر للسائق علامات رعب لدى الحيوانات حين

ملاقاتها أو تجاوزها أو الاقتراب منها .

المادة (٧٨) : على السائق أن لا يتعدى السرعة القصوى المحددة في هذا

النظام ، ويستثنى من ذلك سيارات الطوارئ في حالة قيامها

بمهمة تستدعي التدخل السريع شريطة المحافظة على السلامة

العامة .

المادة (٧٩) : إذا لم توجد إشارة تحدد السرعة القصوى التي يجب التقيد

بها فلا يجوز لأي مركبة أن تسير بسرعة تزيد عما يأتي :

أ- ٣٠ كيلومترا داخل حدود المدن للسيارات الكبيرة .

ب- ٥٠ كيلومترا داخل حدود المدن للسيارات الصغيرة .

ج- ٧٠ كيلومترا خارج المدن للسيارات الكبيرة .

د- ١٠٠ كيلومترا خارج المدن للسيارات الصغيرة .

ولإدارة المرور أن تعين حدا آخر للسرعة القصوى والدنيا للسيارات

على بعض الطرقات أو بعض أقسامها . (١)

(١) تنص المادة (٥٠) من اللائحة على حظر تسابق سائقي

السيارات بسياراتهم سواء داخل المدن أو خارجها .

انظر اللائحة ص ٢٤ .

المادة (٨٠) : يجب الإعلان عن السرعة المسموح بها بموجب الموازن السابقة ، وعن تعديلاتها بشاخصات توضع في أماكن معينة بارزة من الطريق .

المادة (٨١) : يجب تخفيض السرعة عن الحد الأقصى المسموح به ليلا أو عند وجود ضباب أو هطول أمطار أو هبوب عواصف رملية .

المادة (٨٢) : يجب على السائق أن يكون مالكا لزام مركبته حتى يتمكن من إيقافها على مسافة كافية تبدأ من النقطة التي يتمكن فيها من رؤية حاجز أو إشارة وقوف .

سابعاً : قواعد استعمال المنبهات وهي :

المادة (٨٣) : لا تستعمل المنبهات بجوار المساجد والمستشفيات والمدارس مطلقاً ، ولا تستعمل داخل المناطق المأهولة إلا في حالات الضرورة القصوى وبالشروط التالية :

أ - أن يكون المنبه ذا صوت هفيف .

ب - أن تكون إشارة التنبيه متقطعة وقصيرة .

المادة (٨٤) : لإدارة المرور تقييد استعمال المنبهات الصوتية داخل

المناطق المأهولة أو منعها كلياً في بعض المناطق السكنية (١)
أو جزئياً في أوقات الراحة والسكون وذلك فيما عدا حالات الطوارئ .

(١) المادة (٥١) من اللائحة تحظر استعمال أجهزة التنبيه الصوتية إلا في حالات الضرورة وبصفة متقطعة ، وتحظر بصفة خاصة استعمالها في الحالات الآتية :
===

المادة (٨٥) : يحظر على سيارات الطوارئ استعمال المنبهات الخاصة بها إلا في حالة انطلاقها للقيام بواجباتها .

ثامنا : قواعد الوقوف والتوقف وهي :

المادة (٨٦) : يحظر الوقوف في الأماكن التالية :

- أ - المواضع المشار إليها بإشارة (ممنوع الوقوف) والشوارع العامة المدهونة أرصفتها باللون الأصفر .
- ب - الشوارع العامة في الأوقات التي تحددها إدارة المرور .
- ج - عند أى منعطف أو على قمة طريق أو في ملتقى طرق .
- د - على الجسور وممرات المشاة ومداخل ومخارج المرائب (القراجات) وحظائر السيارات والحدائق العامة والمدارس والمساجد والمباني العامة والمخيمات والساحات .
- هـ - على الأرصفة المعدة لسيير المشاة .
- و - الأماكن المخصصة لفئة معينة من المركبات .
- ز - في عكس اتجاه السير أو بعض الطريق أو في منتصفه .

- ====
- أ - بالقرب من المستشفيات أو المدارس أو المساجد .
 - ب - في المناطق المأهولة بالسكان من منتصف الليل وحتى الساعة السادسة صباحا .
 - ج - أثناء وقوف المركبة .
 - د - في الأوقات والجهات التي تحددها قيادة المرور المختصة .

انظر اللائحة ص ٢٤ - ٢٥ .

- ح - على بعد أقل من (١٥) متراً من إشارة ضوئية أو منعطف .
- ط - على بعد أقل من (١٠) أمطار من جسر أو نفق .
- ي - على بعد أقل من (١٥) متراً ونصف من مرطاب المدارس .
- ك - على بعد أقل من (٧) أمطار من صنادير الإطفاء .
- ل - على جوانب الطرق العامة خارج المدن .

المادة (٨٧) : أجزاء الطرق العامة المعينة بإشارات (مسموح الوقوف) هي الأجزاء التي تبدأ عند إشارة السماح أو المنع وتنتهي بأول منعطف بعد الإشارة ، أو هي المسافة ما بين الإشارة والتي تليها أو المساحة المدهونة أرصفتها باللون الأصفر .

المادة (٨٨) : في الأماكن المسموح بالوقوف فيها يكون وقوف السيارات إما على حدود الطريق أو على جانب الرصيف بشكل مواز له ما لم تكن هناك إشارة تدل على الوقوف بشكل آخر .

المادة (٨٩) : يجب على السائقين عند وصولهم إلى إشارة ضوئية في شارع عام اتباع ما يلي :

- أ - عدم تجاوز خط الوقوف المدهون بالقرب من الإشارات عندما يكون النور أصفر أو أحمر ، ما عدا حالات الالتفاف إلى اليمين في الأماكن التي يسمح فيها بذلك .
- ب - عندما يكون النور أحمر ، ولا يوجد خط وقوف للسيارات فعلى السائقين الوقوف في مكان يمكنهم من رؤية الإشارة والنور الأحمر .
- ج - البدء في التحرك في وقت معقول عند تحول الإشارة الضوئية إلى النور الأخضر .

تاسعا - قواعد الإنارة والإشارة (١) وهي:

المادة (٩٠) : يجب على السائق إضاءة مصابيح السيارة (أنوار الطريق أو أنوار التلاقي) في الحالات التالية :

أ - إذا كان يسير ليلا على طريق مجهزة أو غير مجهزة بإنارة عامة .

ب - إذا كان يسير نهرا عند وجود ضباب كثيف أو عواصف رملية تحجب الرؤية . (٢)

وعلى السائق استعمال أنوار التلاقي بدلا من أنوار الطريق في الأحوال التي تستلزم ذلك لتلاقي التأثير على أنظار السائقين الآخرين .

المادة (٩١) : يمنع استعمال الأنوار العالية داخل المدن مطلقا وفي الطرق خارج المدن في مواجهة السيارات المقابلة . (٣)

(١) تنص المادة (٥٢) من اللائحة على أنه لا يجوز استعمال أنوار أو أجهزة عاكسة حمراء من منتصف السيارة حتى مقدمتها ، أو أنوار بيضاء من منتصف السيارة حتى مقدمتها ، إلا إضاءة موضع لوحة السيارة . وفي الحالة التي توجب الضرورة فيها استعمال النور الأبيض من الخلف فلا يجوز استعماله إلا في الحالات التي وضعت من أجلها شريطة أن لا تضايق مستعملي الطريق .

(٢) تنص المادة (٥٤) من اللائحة على أنه يجب على سائقي المركبات المزودة بأنوار خاصة للضباب استخدامها فقط في حالة وجود الضباب أو سقوط الثلج أو أمطار غزيرة . انظر اللائحة ص ٢٨ .

(٣) تنص المادة (٥٥) من اللائحة على أنه يجب على سائقي المركبات

المادة (٩٢) : يمنع استعمال المصباح الكاشف إلا بإذن من إدارة المرور للفرض المصرح به .

المادة (٩٣) : على كل سائق مركبة تقف على طريق غير مجهز بإنارة عامة أثناء الليل أو في النهار عند وجود ضباب أو عواصف رملية أو مطر غزير أن يترك نوراً أحمر في المؤخرة ، وذلك من الجهة المعاكسة للرصيف أو جانب الطريق .

المادة (٩٤) :- يجب على سائق السيارة الشاحنة في حالة وقوفه أثناء الليل على الطريق العام خارج المدن أن يضع على الطريق خلف سيارته وبامتداد جانبها الأيسر وعلى مسافة كافية منها إشارة عاكسة للنور مثلثة الشكل طول كل ضلع منها (٣٠) سنتيمترا .

=== عدم استعمال أنوار الطريق في الحالات الآتية :

- أ - عند التقابل مع مركبة أخرى فيجب إطفاء هذه الأنوار على مسافة كافية تسمح لسائق هذه المركبة بمتابعة سيره بسهولة وبدون خطر .
 - ب - عندما تسير المركبة خلف مركبة أخرى بمسافة قصيرة ويجوز في هذه الحالة إضاءة الأنوار بصورة متقطعة إذا أراد قائد المركبة اجتياز المركبة التي تسبقه .
 - ج - في جميع الأحوال التي يجب فيها عدم إبهار بقية مستخدمي الطريق أو مستخدمي أحد الممرات المائية أو الخط الحديدي الموازي للطريق .
- تنص المادة (٥٦) من اللائحة على أنه يجب على سائقي المركبات إضاءة أنوار التلاقي في الحالات الآتية :
- أ - على الطريق الرئيسية العريضة .

عاشرا - قواعد واجبات السائقين تجاه المشاة وهي :

المادة (٦٦) من اللائحة : يجب على السائقين ألا يعرضوا المشاة الذين يسيرون على الأرصفة وعلى جوانب الطريق للخطر ، وكذلك الذين يسيرون في نهر الطريق .

المادة (٦٧) من اللائحة : يجب على السائقين - في حالة وجود ممر خاص للمشاة محدد بعلامات على سطح الطريق وينظم المرور عند المرور بواسطة إشارات ضوئية أو رجل مرور وعندما يكون الطريق مغلقا أمامهم - أن يتوقفوا قبل ممر المشاة . أما عندما يكون الطريق مفتوحا أمامهم فعليهم عدم عرقلة المشاة الذين بدأوا في عبور الممر .

المادة (٦٨) من اللائحة : يجب على السائقين الذين يغيرون اتجاه مركباتهم بالدخول في طريق آخر يوجد عند مدخله ممر للمشاة أن يسيروا ببطء لفسح المجال للمشاة الذين شرعوا في دخول الممر وعند الضرورة التوقف حتى يتم عبورهم .

=== ب - في الحالات الممنوع فيها استعمال أنوار الطريق وتكون أنوار الموضع غير كافية للسماح له بأن يرى بوضوح على مسافة كافية .

ج - عندما تكون أنوار الموضع غير كافية للسماح لبقية مستعملي الطريق بروء المركبة على مسافة كافية .

د - في حالة تعذر الروءية أو وجود ضباب والمركبة غير مجهزة بأنوار خاصة للضباب .

انظر اللائحة ص ٢٦ .

المادة (٦٩) من اللائحة : يجب على السائقين - في حالة وجود مرخص للمشاة محدد بعلامات على سطح الطريق لا ينظم المرور عند المرور بإشارة ضوئية أو رجل مرور - مراعاة الاقتراب من الممر بسرعة معتدلة جداً كي لا يتعرض المشاة الذين بدأوا في عبور الممر للخطر، وعند الضرورة يجب على السائقين التوقف تماماً ليفسحوا للمشاة الطريق .

المادة (٧٠) من اللائحة : يجب على السائقين الذين يرغبون في تخطي إحدى مركبات النقل المخصصة لنقل الركاب على الجانب المخصص لاتجاه المرور وعند المكان المحدد لتوقف هذه المركبات أن يبطئوا من سرعتهم ، والتوقف تماماً إذا لزم الأمر ليفسحوا المجال لصعود ونزول الركاب. (١)

أحد عشر : قواعد احتياطات الأمن بالنسبة للمركبات (٢) وهي :

مادة (٥٧) من اللائحة : لا يجوز بأي حال من الأحوال نقل الفرقعات والمواد الخطرة بالمركبات قبل الحصول على موافقة من أجهزة الأمن المختصة ، وإخطار إدارة المرور بالشوارع التي تمر بها لاتخاذ احتياطات الأمن اللازمة عند نقل الشحنة .

(١) انظر اللائحة المنفذة للمرور ص ٢٨-٣٠ .

(٢) المادة (٢٦) من اللائحة : على كل قائد مركبة قبل تحريكها الكشف عليها وعلى جميع أجهزتها والتأكد من سلامتها وصلاحياتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير ، وإذا طرأ أثناء سير المركبة عيوب من شأنها أن تؤثر على أمن المرور وسيلته فعلى قائدها أن يسحبها من الطريق فوراً

المادة (٥٨) : لا يجوز أن تتعدى حمولة المركبة الوزن المسموح به في ترخيص سيرها .

المادة (٥٩) : سائق سيارة النقل مسؤول عن وضع الحمولة وتنسيقها وتنظيمها فوق المركبة وكذلك أدوات الربط والحزم وسائر أدوات التحميل وما يتعلق بها بطريقة منتظمة وأمانة ، وعلى وجه لا يجعلها معرضة للتحرك أثناء سير المركبة ، كما يجب أن تكون في مأمن من السقوط ، وأحداث ضمة مزعجة ، ويجب بصفة خاصة مراعاة ما يأتي :

- أ - ألا ينتج منها أي خطر على الأشخاص أو تسبب ضرراً للأموال عامة أو خاصة .
- ب - ألا تسبب ضوضاء ولا يتطاير أو ينبعث منها ما يضر بالصحة العامة أو يعرض الغير للخطر أو يضايقهم .
- ج - ألا تضر براءة القائد ولا تعرض اتزان المركبة أو قيادتها للخطر .
- د - ألا تحجب الإشارات اليدوية أو إشارات الاتجاه أو أنوار المركبة والعدادات العاكسة أو أرقام اللوحات المعدنية .

=====

من أقصر طريق ، وفي أسرع وقت ممكن إلى أي طريق جانبي أو فرعي أو أي مكان لا يعرقل حركة السير ، كما أنه مسؤول عن وجود ما يعوق رؤيته بسبب جلوس أحد في المركبة أو بسبب حمولتها أو حالتها .

انظر اللائحة ص ١٧ .

المادة (٦٠) : يحظر على سائقي المركبات ما يأتي :

- أ - إيقاف محركات سياراتهم عن الدوران بقصد تسييرها في المنحدرات بقوة اندفاعها .
- ب - التوقف في عرض الطريق لالتقاط الركاب ، بل يجب أن يكون توقفهم في أقصى الجانب الأيمن من نهر الطريق على أن يكون صعود وهبوط الركاب من الأبواب المجاورة للرصيف .
- ج - ترك أبواب السيارة مفتوحة عند توقفها أو سيرها .
- د - ترك محركات مركباتهم تعمل - أو مفاتيح تشغيلها بها أثناء عدم تواجدهم بها .

المادة (٦١) : يمنع الركوب الجانبي على الدراجات النارية ويلزم سائقوها بلبس الخوذات كما يجب إلزامهم بوضع ما يحمي اليدين والرجلين إذا زادت السرعة عن (٥٠) كم في الساعة .

المادة (٦٢) :

- أ - يحظر على سائقي الشاحنات الدخول إلى المدن قبل منتصف الليل وعليهم الخروج منها مع الفجر إلا ما يستثنى بأمر من وزير الداخلية .
- ب - يحظر سير القلاب وهو محمل بالمواد المتطايرة إلا إذا كانت مغطاة .
- ج - يحظر سير المركبات التي ينبعث منها مواد أو روائح كريهة داخل المدن إلا بعد منتصف الليل .

القسم الثاني

القواعد الخاصة بالمشاة

المادة (٢٧) : تخصص الأرصعة للفئات التالية :

- ١ - المشاة .
- ٢ - عربات الأولاد والمعرض والمقعددين المدفوعة بالأيدي ،
ويحظر وضع أي شيء على الأرصعة يعوق سير المنتفعين بها .

المادة (٢٨) : على المشاة السير على الأرصعة المعدة لهم والتقيد

- بالإشارات التي تعين الأماكن المخصصة لاجتيازهم الطريق ،
وعليهم أن يتأكدوا من عدم وجود خطر ما عند اجتيازهم الطريق ،
ويستثنى من ذلك طوابير القوات المسلحة والطلاب والفرق
الكشفية والرياضية ومواكب الجنائز حيث يمكنهم السير على الجانب
الأيمن من الطريق . (١)

المادة (٦٨) :

- أ - أفضلية المرور تكون للمشاة الذين يجتازون مفارق الطرق
حين ظهور النور الأخضر في اتجاه سيرهم .
- ب - إذا كانت مفارق الطرق غير مجهزة بإشارات ضوئية
أو غير مراقبة من قبل المرور ، فللمشاة حق أفضلية
المرور وعلى السائق أن يلتزم جانب الجذر عندما يرى
أحد المشاة يجتاز طريقه في المدينة .

(١) انظر نظام المرور ص ١٣ .

المادة (٦٩) : تحدد ممرات عبور المشاة إما بخطوط عرضية تفصل بينها

فراغات تظهر سطح الطريق أو بوضع لوحة (ممر مشاة) .

المادة (٧٠) : تحدد ممرات عبور طلاب المدارس بخطتين عرضيتين عبر

الشارع مع لوحة تدل على ذلك ، توضع بالقرب من الممر. (١)

المادة (٥٣) من اللائحة : يجب على جماعات المشاة الذين يقودهم شخص

مسؤول والمشاة الذين يسيرون في مواكب وسائقي الماشية سواء

كانت متفرقة أو في شكل قطعان ، وسائقي حيوانات الجر والحمل

والركوب استخدام أنوار وأجهزة عاكسة عند تنقلهم ليلاً على

الطريق المعبد لسير المركبات على أن يكون النور العاكس أبيض

أو أصفر من الأمام وأحمر في المؤخرة. (٢)

المادة (٦٣) : من اللائحة : يجب على المشاة في حالة عبور الطريق

مراعاة ما يأتي :

أ - يجب على المشاة الراغبين في عبور الطريق ألا يباشروا

العبور دون الانتباه لحركة السير وعليهم استخدام ممرات عبور

المشاة إذا كانت قريبة منهم .

ب - في حالة عبور الطريق عند لوحة تشير إلى تخصيص ذلك

المكان لعبور المشاة أو إذا كان الممر مرسوماً بعلامات على الأرض

يلاحظ ما يلي :

(١) انظر نظام المرور ص ١٩٠ .

(٢) انظر اللائحة المنفذة لنظام المرور ص ٢٥٠ .

إذا كان مرور العبور غير مجهز بإشارات ضوئية ولكن حركة السير تنظمها إشارات ضوئية أو رجال المرور . وكانت الإشارة الضوئية أو رجل المرور قد فتحت الطريق للمركبات ، فعلى المشاة الامتناع من العبور إذا كان ذلك يؤدى بالسائقين إلى تغيير اتجاههم أو تعديل سرعة مركباتهم عند عبور المشاة لغير ذلك من الممرات وعليهم أن يأخذوا في اعتبارهم سرعة السيارات القادمة قبل أن يبدأوا بالنزول في الطريق .

ج - عند عبور الطرق في الممرات المخصصة للمشاة بواسطة لوحة أو علامات على الأرض فيجب على المشاة ألا يسباشروا عبور الطريق قبل التأكد أولاً من أنهم سوف لا يعوقون حركة المرور .

د - إذا أقدم المشاة على عبور الطريق ، فيجب ألا يتخذوا مسارا مطولا بصورة لا داعي لها كما أن عليهم عدم التباطؤ في العبور أو التوقف في الخط دون مبرر .

المادة (٦٤) من اللائحة : يجوز للمشاة أن يسيروا بالقرب من حافة نهـر الطريق في الاتجاه المضاد لسيـر المركبات أو في جزء الطريق المعبد لسيـر الدراجات في حالة وجوده بشرط ألا يؤدى ذلك إلى إعاقة حركة المرور أو تعريض سلامتهم للخطر وذلك في حالة عدم إمكان استخدام جوانب الطريق أو الأرصفة أو في حالة عدم وجود أى منها . ويستثنى من ذلك المشاة الذين يسيرون في مجموعات أو مواكب أو الذين يدفعون أمامهم دراجة

فيكون سيرهم بالقرب من الحافة اليمنى لنهر الطريق وفي
اتجاه حركة المرور.

المادة (٦٥) من اللائحة : يجب على المشاة الذين يسرون على نهر
الطريق خلال الليل أو عند ما تكون الرؤية غير واضحة ، وفي النهار
عندما تتطلب ذلك كثافة حركة المرور - أن يسروا بالقرب من
حافة نهر الطريق في صف واحد ، الواحد وراء الآخر - إلا إذا
كانوا يشكلون موكبا .

القسم الثالث

في القواعد الخاصة بكيفية الحصول على رخصة السير

والشروط الواجب توفرها في المتقدم

تنص المادة الثانية من نظام المرور على الاتسي :

أ - لا يجوز لأحد أن يقود سيارة أو مركبة آلية قبل حصوله على رخصة سياقه حسب نوع وقوة المركبة التي يقودها صادرة عن إدارة المرور وفقا لحكام هذا النظام ، أو رخصة سياقة دولية إذا كان السائق زائرا .

ب - على السائق أن يحمل هذه الرخصة أثناء سوق مركبته .

ج - يعطى سائقوا السيارات العائدة للقوات المسلحة رخصة السياقة من السلطات العسكرية المختصة .

د - لا يجوز لحامل رخصة قيادة السيارات العسكرية سياقة السيارات المدنية إلا بعد الحصول على رخصة سياقة من المرور . (١)

تنص المادة الثالثة من النظام والثانية من اللائحة على تقسيم رخص القيادة إلى خمس فئات :

١ - رخصة قيادة خاصة : وتجزى لحاملها قيادة سيارات خاصة لا يتجاوز وزنها الإجمالي (٣٥٠٠) كيلو غرام .

(١) نظام المرور ص ٩٠

- ٢ - رخصة قيادة عمومية : وتحدد فيها الفئة ونوع المركبة المسموح بقيادتها . وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع :
- أ - رخصة قيادة سيارات الأجرة وسيارات النقل الصغيرة بشرط أن لا يزيد وزن السيارة الإجمالي عن (٣٥٠٠) كيلو غرام وعدد ركابها عن تسعة أشخاص .
- ب - رخصة النقل الخفيف : وتمنح بعد مضي سنتين من تاريخ إصدار أول رخصة عمومية للسائق ، ويصرح بموجبها قيادة السيارات التي حمولتها لا تتجاوز خمسة أطنان ، وركابها لا يتجاوزون خمسة عشر ركابا .
- ج - رخصة النقل الثقيل : وتمنح بعد مضي عامين على حصول السائق لرخصة النقل الخفيف ويصرح بموجبها قيادة السيارات التي تزيد حمولتها عن خمسة أطنان ، والحافلة العامة التي يزيد عدد ركابها عن خمسة عشر ركابا .
- ٣ - رخصة قيادة الآلة الثقيلة : وتمنح بعد اجتياز طالبها الاختبار الفني على الآلة التي يرغب الحصول على رخصة بقيادتها ، ويجوز أن يجرى الاختبار الفني لدى المدارس الصناعية أو المعاهد المهنية أو الجهات الحكومية أو المؤسسات الخاصة التي تملك مثل هذه المعدات .
- ٤ - رخصة قيادة الدراجات النارية : وتجزئ لحاملها قيادة الدراجات النارية بأنواعها .
- ٥ - رخصة قيادة عسكرية : تصرف لأفراد القوات المسلحة بمعرفة الجهات المختصة فيها بعد اجتيازه بنجاح اختبارا فنيا

حسب نوع المركبة التي سيقودها وذلك بمعرفة اللجنة العسكرية المختصة . ويحدد في رخصة القيادة نوع المركبة التي يقودها ، ويجب أن تكون صورته المصقلة بالرخصة بالزى الرسمي . (١)

المادة (٤) من نظام المرور تشترط توفر الأمور التالية في طالب الرخصة :
أ - أن يكون قد أتم السن المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا النظام .

ب - أن يقدم طلبا وفقا للنموذج المقرر مرفقا بثلاث صور شمسية ، ويتضمن الطلب ما يأتي :

١ - اسم الطالب وكنيته ولقبه .

٢ - فئة الرخصة التي يريد الحصول عليها .

٣ - محل الولادة وتاريخها .

٤ - صورة مصدقة من حفيظة النفوس .

ج - يشترط في طالب رخصة القيادة العمومية ورخصة قيادة الآليات الثقيلة أن لا يكون قد سبق عليه الحكم قضائيا في جريمة اعتداء على النفس أو العرض أو المال ما لم يكن قد مضى على تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه خمس سنوات على الأقل .

د - أن تكون له إقامة فعلية في المملكة العربية السعودية .

هـ - أن يكون خاليا من الأمراض والعلل التي تمنعه من قيادة المركبة المرخص بسياقتها ، وذلك بموجب شهادة طبية صادرة من جهة رسمية ولم يعض على تاريخها ثلاثة أشهر .

و - أن يجتاز بنجاح اختبارا نظريا وعمليا تحدد شروطه وكيفيته
إدارة المرور. ويختبر طالب الرخصة على مركبات الفئة التي
يطلب رخصة السياقة لها. (١)

(١) حددت المادة رقم (١٢) من اللائحة المنفذة للنظام شروط اختبار
طالب الرخصة على النحو التالي :

أ - الاختبار التحريري ويتناول إلمامه بنظام المرور وتعليمات
السير وآداب الطريق ومدلول الإشارات بأنواعها
والاحتياطات اللازم مراعاتها قبل بدء السير .

ب - يجوز صرف تصريح مؤقت بالصورة مدته شهر واحد
للتدريب على القيادة لطالب الحصول على الرخصة بعد
اجتيازه بنجاح الامتحان التحريري شريطة أن يكون
معه أثناء التدريب شخص مسؤول حاصل على رخصة
قيادة .

ج - الاختبار العملي ويتناول :

أولا : يختبر الطالب فنيا خلال مدة كافية من قدرته على قيادة
السيارة المطلوب الترخيص بقيادتها بطريقة لا تعوق
السير أو تؤثر على سلامة المنتفعين بالطرق وبالسرية
التي تتفق مع السرعة القصوى المسموح بها .

- لا بد من الإشارة هنا إلى أنه تم افتتاح مدارس لتعليم
قيادة السيارات في المدن الرئيسية من البلاد .

ثانيا : أن يكون قادرا على إجادة العمليات التالية وعلى نحو
يتفق مع قواعد السير العملية :

١ - تدوير المحرك وانطلاق السيارة بشكل جيد على خط مستقيم
أو على خط منعطف .

٢ - التوقف في الحالات العادية والحالات الطارئة .

٣ - تجاوزه لمركبة أخرى وملاقاتها على طريق واحد وعلى
طرق متقاطعة .

-
-
- === ٤ - الدوران إلى اليمين وإلى اليسار وفي ملتقيات الطرق ومفارقها .
- ٥ - التوقف والانطلاق في الطرقات ذات الميل الشديد .
- ٦ - اجتياز مفارق الطرق وملتقياتها .
- ٧ - اجراء الإشارات اللازمة في الوقت الملائم للإعلان عن تعديل أوضاع سيره باستعمال اليد أو المشيرة (١)
- ٨ - الخضوع بسرعة لتوجيه الشاخصات أو إلى الإشارات التي يعطيها رجال السير والانتباه للإشارات التي يصدرها المنتفعون بالطريق .
- ٩ - الرجوع بالسيارة إلى الوراء وإدخالها في مكان محدود .
- ١٠ - تدوير السيارة على طريق محدد العرض .
- ١١ - مدى تقيده بمدلول إشارات الطرق الدولية .
- ١٢ - مدى استعماله للمرآة العاكسة .
- ١٣ - فحص في كيفية استخدام طفايات الحريق والمثلثات العاكسة .
- ثالثا : يختبر فضلا عن ذلك طالبو الرخصة العمومية فيما يأتي :
- أ - العبور بين الأسيخ المثلثة لحرف (S) على أن تكون المساحة الطولية (١٥٠) قدم والعرض بين كسل سيخين (٩) أقدام عدا الزاويتين المنحنيتين للحرف فتكون (١١) قدم وتعطى الفرصة للتقدم والتأخر عند العبور بين الأسيخ أربع مرات .
- ب - فحص جهاز الكهرباء وتمديداتها وتغيير الإبلاتين والبواجي والفيوزات والأعطال الكهربائية الصغيرة .
- ج - فحص كيفية الكشف عن الزيت والبطارية وفك وتركيب سير المروحة ومساحات الزجاج .
- ===

(١) أى الإشارة الضوئية الخاصة بالالتفاف يمينا وشمالا .

المادة (٥) من نظام المرور : يجوز أن يستثنى من الفحص المشار إليه في
الفقرة (و) من المادة الرابعة :

- ١ - السائقون الحاصلون على رخصة سياقة دولية وذلك لفئة
السيارات المبينة في رخصهم .
- ٢ - السائقون الحاصلون على رخصة أجنبية صادرة عن السلطات
المختصة في بلدانهم إذا لم تنته مدتها .
- ٣ - من يحمل رخصة سياقة عسكرية سارية المفعول .

المادة (٦) من النظام : يحدد السن لطالبي الرخص كالتالي :

- ١ - تمام السادسة عشرة للدراجات النارية .
- ٢ - تمام الثامنة عشرة للسيارات الخصوصية والشاحنات الصغيرة .
- ٣ - تمام الحادية والعشرين للسيارات العمومية .

المادة (٧) من النظام :

- ١ - تسحب رخصة السياقة العمومية إذا حكم قضايا على حاملها بإدانته
بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (ج) من
المادة (٤) .

- ٢ - لا تعطى رخصة سياقة مهما كان نوعها لمن كان مدمنا على
المسكرات إلا إذا أثبت توبته بموجب اجراءات للاثبات يحددها
وزير الداخلية ، ويعتبر مدمنا في حكم هذا النص من أدين مرتين
على الأقل بحكم قضائي بارتكاب جريمة السكر .

-
- ==
- د - قياس ضغط الإطارات وفكها وإصلاحها وتركيبها .
 - هـ - معرفة جغرافيا المنطقة والطرق الرئيسية الموصلة بين
مدنها وأسماء الشوارع الهامة ودور الحكومة في المدينة
التي يتبعها ، وكيفية الوصول إليها بأقصر طريق .
- رابعا - اجتياز الحد الأدنى المطلوب من الدرجات .
انظر اللائحة ص ١٠-١٢ .

٣ - لا تعطى رخصة سياقة مهما كان نوعها لمن أدين بحكم قضائي بتعاطي المخدرات أو صنعها أو حيازتها أو ترويجها ما لم يكن قد مضى على انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها خمس سنوات على الأقل .

المادة (٨) من النظام : لا يجوز لمن لم ينجح في الاختبار أن يتقدم لاختبار جديد قبل انقضاء شهر على الاختبار الأول فإن رسب ثانية لم يجز له التقدم للاختبار إلا بعد شهرين ، وإن رسب للمرة الثالثة لم يجز له ذلك إلا بعد مضى ستة أشهر على آخر اختبار له .

المادة (٩) من النظام : لا تعطى رخصة سياقة إلا للمواطنين السعوديين أول من يصدر أمر من وزير الداخلية أو من ينيبه بمعاملتهم كال مواطنين السعوديين في إعطاء الرخص .

المادة (١٠) من النظام : يمكن للأشخاص العاجزين أن يحصلوا على رخص سياقة من الفئة الأولى والثالثة شريطة أن يجتازوا بنجاح فحصاً عملياً بعد تجهيزهم أو تجهيز سياراتهم بوسائل خاصة ملائمة وبعد حصولهم على تقارير طبية معتمدة تثبت قدرتهم على قيادة المركبات المذكورة .

المادة (١١) من النظام : يستثنى رجال السلكين السياسي والقنصلي من تقديم الوثائق المنصوص عليها في المادة (٤) وعليهم أن يقدموا بدلا عنها بياناً من رئيس البعثة التي ينتمون إليها مصدقاً من وزارة الخارجية ومرفقاً بثلاث صور شمسية .

المادة (١٢) من النظام : يكتفى لتجديد عموم الرخص بالكشف الطبي ودفع الرسوم المقررة .

المادة (١٣) : إذا فقدت الرخصة جاز لصاحبها أن يحصل على أخرى بدلا عنها بعد التحقيق والإعلان عن فقدانها في صحيفة محلية ودفع الرسوم المقررة.

المادة (١٤) : يحق لحاملي جميع الرخص جرمقطورات خلف سياراتهم ما عدا سيارات الأجرة والدراجات النارية .

المادة (١٥) : في حالة حجز الرخصة أو سحبها من قبل أحد رجال المرور يعطى السائق إيصالا بها .

المادة (١٦) : يجب تسليم رخص السياقة المlfاة أو المبدلة أو المستفنى عنها إلى أى إدارة مرور أو إرسالها بالبريد المسجل^(١).

(١) انظر نظام المرور ص ٩ - ١٢ .

المبحث الثاني

في بيان أسباب الحوادث المرورية

ويشتمل على القسمين التاليين :

القسم الأول : التعريف بالحوادث المرورية وبيان أسبابها

على وجه الإجمال .

القسم الثاني : بيان الأخطار الناجمة عن تجاوز السرعة

المقررة على الطريق .

القسم الأول

التعريف بالحوادث المرورية وبيان أسبابها على وجه الإجمال

أولا - التعريف بالحوادث المرورية :

يحسن قبل البدء في الحديث عن حوادث المرور أن أعرف بها .
وذلك لأعطاء القارئ فكرة واضحة عن مفهومها المعاصر . فأقول :

حوادث المرور : لفظ مركب من مضاف ومضاف إليه .

والمركب لا يمكن أن يعرف إلا بعد معرفة أفراده . فلذلك ينبغي
تعريف كلمتي (الحوادث) و (المرور) ، ثم تعريف (حوادث المرور)
بعد ذلك .

فالحوادث في اللغة : مأخوذ من مادة (حدث) . يقال :
حدث الشيء (حدوثا) و (حادثة) أى تَجَدَّدَ وجوده ، فهو (حادث)
و (حديث) . ومنه (حدث) به عيب إذا تجدد وكان معدوما قبل
ذلك .^(١) وتقول : (حدث) أمر : أى وقع .^(٢)

و (الحدوث) عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه .^(٣) وبمعنى
آخر هو : كون الشيء بعد أن لم يكن سواء كان ذلك عرضا أو جوهرى .

(١) انظر لسان العرب لابن منظور باب التاء فصل الحاء ٢/٩٣٦ ،

المصباح المنير للفيوسي ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار باب التاء فصل

الحاء ١/٢٧٨ .

(٣) كتاب التعريفات للجرجاني ص ٨٦ .

وإحداثه : إيجاده. (١)

والحادثة : النازلة العارضة . وجمعها حوادث. (٢)

و (المرور) في اللغة : مصدر مَرَّ يَمُرُّ مَرًّا ومروراً ، بمعنى

ذهب . يقال : مر عليه وبه يَمُرُّ مَرًّا : أى اجتاز . وقال ابن سيده :

مر يمر مرّاً ومروراً : جاء وذهب ، ومر به ومره : جاز عليه . وهذا قد

يجوز أن يكون ما يتعدى بحرف وغير حرف ويجوز أن يكون ما حذف فيه

الحرف فأوصل الفعل. (٣)

والمرور : المضى والاجتياز بالشيء (٤) . قال تعالى :

* وَإِذَا مَرُوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ * (٥) . وقال تعالى : * وَإِذَا مَرُوا

بِاللُّغُمِ إِذَا كَرَّمَا * (٦)

والمر : موضع المرور. (٧)

و (حوادث المرور) في المفهوم المعاصر تطلق على كل ما يتعرض

له مستخدمو الطريق من اصطدام ودعس وانقلاب وسقوط ونحو ذلك ، سواء

(١) انظر المفردات للراغب الاصفهاني ص ١١٠ .

(٢) المفردات ص ١١٠ .

(٣) لسان العرب باب الراء فصل الميم ١٦٥/٥ .

(٤) المفردات للراغب الاصفهاني ص ٤٦٥ .

(٥) سورة المطففين آية : ٣٠ .

(٦) سورة الفرقان آية : ٧٢ .

(٧) الصحاح للجوهري ج ٢ ص ٨١٥ .

كانوا مشاة أو ركابا أو غيرهم ، وسواء كانوا سائرين أو واقفين أو جالسين ، وسواء كانت وسائل نقلهم وحملهم مركبات آلية كالسيارات والقطارات والدبابات والدراجات . أو حيوانات كالجمال والخيول والبغال والحمير .

ولم يتعرض فقهاء المسلمين رحمهم الله لتعريف حوادث المرور أثناء بحثهم لأحكامها ، ولعل الذي صرفهم عن تخصيصها بتعريف مستقل كونها لا تخرج في حقيقة الأمر عن أن تكون أحد أنواع الجنايات مهما تعددت أنواعها واختلفت أشكالها ووسائلها ، لأن نتيجة الحادث المروى إما جنائية على النفس الإنسانية بإزهاقها ، أو جنائية على الطرف بقطعه أو جرحه أو شل حركته ، أو إتلاف للمال كالتلف الحاصل للدابة أو الآلة المشتركة في الحادث المروى .

وقد ذكر الفقهاء في تعريف الجناية أنها : " اسم لفعل محرم حل بمال أو نفس " (١) فإن الفعل الحال بالمال إما سرقة أو غصب ، أو إتلاف ونحو ذلك . والفعل الحال بالنفس إما قتل للنفس أو قطع أو جرح أو كسر للعضو ، أو زنا أو قذف ، أو شرب للخمر ، ونحو ذلك . والجناية الناتجة عن الحادث المروى تكون إما إزهاقا للنفس أو جرحا أو قطعاً أو كسراً للعضو . وإما إتلافا للمال ، فظهر بهذا التعريف أن الحوادث المروية داخلة تحت مسمى الجنايات .

(١) تكملة البحر الرائق للطوري ج ٨ ص ٣٢٧ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٢٧ ، كشاف مصطلحات الفنون ج ١ ص ٨٦ .

ومن المعلوم أن الناس منذ القدم يستخدمون الحيوانات كالجمال والخيول والبغال والحمير ، والجمادات كالسفن كوسائط لحملهم وركوبهم ونقلهم من مكان لآخر ، وأنها كانت تتعرض لبعض الحوادث أثناء سيرها أو وقوفها كحوادث الاصطدام والوطء والصدم ، والكدم ، والرفس والضرب ، ونحو ذلك ، مما ينتج عنه إتلاف للأشخاص أو الأجزاء أو الدواب ، أو السفن أو الأموال الأخرى ، فلم يجد الفقهاء بدا من بيان أحكام حوادث هذه الوسائط وما يترتب عليها من عقوبات بدنية ومالية .

وقد عرفت الحوادث المرورية في الأنظمة الحديثة بعدة تعريفات أذكر منها مايلي :

- ١ - عرف نظام المرور في المملكة العربية السعودية (حوادث المرور) بأنها : جميع الحوادث التي ينتج عنها أضرار مادية أو جسمية سيئة وغير مقبولة . (١)
- ٢ - وعرف استانارد بيكر (٢) (الحادث المروري) بأنه : حدوث سلسلة من الوقائع المتلاحقة غير المتوقعة مما ينتج عنها إزهاق للأرواح أو إصابات في الأجسام أو إتلاف للممتلكات . (٣)

(١) المادة (١٩١) من نظام المرور بالمملكة العربية السعودية

الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ ١١/٦/١٣٩١ هـ .

(٢) استانارد بيكر : هو مدير البحوث في معهد المرور التابع لجامعة

نورث وسترن الأمريكية . له مؤلفات عديدة في هذا الشأن منها

كتاب التحقيق في حوادث المرور .

(٣) انظر J. Stannard Baker, Traffic Accident Investigation , first ed. 1975, page 313.

- ٣ - وعرفه بعض خبراء المرور في المملكة العربية السعودية بأنه : حصول واقعة غير منتظرة ولا مرسومة ، فيها عنصر الصدفة أو الاحتمال ، وتترك أثرا غير مرغوب فيه . (١)
- ٤ - وعُرف الحادث المروري أيضا بأنه : كل ما يحدث للمركبة أو يحدث منها أثناء سيرها مما ينتج عنه إزهاق للأرواح أو إصابات فسي الأجسام أو خسائر في الممتلكات . ويستثنى من ذلك الحوادث المتعمدة حيث تعتبر من الجرائم ، وكذلك ما يحدث للسيارات أو منها أثناء وقوفها في الأماكن المخصصة لذلك . (٢)
- ٥ - وعرفه بعضهم بأنه : الحادث الذي يقع للمركبة أو منها أثناء سيرها . (٣)
- ٦ - وعرف أعضاء لجنة التوجيه الخاصة بمشروع دراسة معطيات حوادث السير بأمريكا (حوادث النقل) بأنها : أى حادث تشترك فيه أى آلة مصممة أساسا لنقل الأشخاص أو المواد من مكان لآخر سواء كانت الآلة تطير في الجو أو تسير على الأرض أو تجرى على الماء . (٤)

-
- (١) وسائل الوقاية من أخطار الطريق للمقدم شحات مفتي والرائد عبد الله يوسف رمضان ج ٢ ص ١ .
- (٢) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله على عبد الرحمن ص ٢١-٢٢ .
- (٣) تطور أساليب تنظيم وإدارة المرور للدكتور عبد الجليل السيف ص ١٣٣ .
- (٤) انظر : Manual on Classification of Motor Vehicle Traffic Accidents, 2nd. Ed., 1970, page 4.

٧ - وعرفوا (الحادث المروى) بأنه : أى حادث يقع لأى مركبة آلية أثناء وجودها على الطريق المعد لحركة المرور ، وأنه الذى يقع بعد ابتعاد العربة عن متن الطريق ولكن قبل سكون حركتها . (١)

وأكثر التعاريف السابقة لا فرق فيما بينها في المعنى في الجملة وإن اختلفت عباراتها . وجميعها لا تخلو عن مقال .

فلو أنعمنا النظر فيها لوجدنا أكثرها يستخدم كلمة (حوادث) ومشتقاتها في التعريف ، وهذا يلزم منه أخذ المعرف جنسا أوقيدا في التعريف وهو غير صحيح على ما تقرر في صناعة الحدود (٢) . ثم إن المقصود من التعريف بيان المعاني والحقائق التي بائتلافها تتم معرفة حقيقة ذلك الشيء المعروف وتمييزه عما سواه . وأكثر التعاريف السابقة لم تبين ذلك بدقة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن أغلب هذه التعاريف ليست جامعة وبعضها غير مانع ، فلو نظرنا في التعريف الأول على سبيل المثال ، لوجدناه غير مانع ، لأنه يدخل الأضرار الناجمة عن غير حوادث المرور فيه ، كالأضرار الناجمة عن حوادث انهيار المباني ، وحوادث الأمطار وحوادث الحريق وغير ذلك ، مع أن هذه الحوادث ليست من قبيل حوادث المرور . وكان يجب قصر التعريف على الحوادث التي يتعرض لها مستخدموا الطريق دون غيرهم . وما قيل في التعريف الأول ينطبق على التعريفين الثاني والثالث .

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر المستصفى في علم الأصول للغزالي ج ١ ص ١٨ وما بعدها ،

وكذلك فإن التعاريف - من الثاني حتى السابع - غير جامعة
لأشياء منها :

- ١ - قصرها حوادث المرور على تلك التي تقع خطأ ، بينما يجوز أن تكون هذه الحوادث متعمدة ، كأن يقصد شخص صدم آخر أو دعه بسيارة أثناء مروره في الطريق .
- ٢ - قصر التعاريف - من الرابع حتى السابع - حوادث المرور على الحوادث التي تشترك فيها المركبات الآلية دون غيرها من وسائل النقل الأخرى ، كالحيوانات أو المشاة ، فإنه يجوز أن يصطدم فارسان ، أو ماشيتان أثناء سيرهما في الطريق مما ينتج عن ذلك أضرار مادية وجسمية .

== نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للأشعري ،
ج ٢ ص ٥٨ .

ينقسم الحد إلى ثلاثة أقسام ، حقيقي ورسمي ولفظي .
فالحقيقي قسمان : تام ، وهو التعريف بالجنس والفصل القريبين
كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق . وناقص ، وهو التعريف
بالفصل وحده ، كتعريفه بالناطق فقط ، أو به مع الجنس البعيد
كتعريفه بالجسم الناطق . والرسمي قسمان أيضا : تام ، وهو
التعريف بالجنس القريب ، والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان
الضاحك . وناقص وهو التعريف بالخاصة وحدها ، كتعريفه
بالضاحك ، أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك ،
أما التعريف باللفظ ، فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له
أشهر منه كتعريف الغضنفر بالأسد . انظر : إيضاح المبهم
لأحمد الدمشقي ص ٩ .

التعريف المختار للحادث المروري :

يمكن أن يعرف الحادث المروري بناءً على كل ما تقدم بأنه :
كل فعل متلف للنفس أو الطرف أو المال نشأ عن سير الإنسان أو وقوفه
أو إحداشه بنفسه أو مركوبه في الطريق .

شرح التعريف :

قولي (كل فعل) يشمل الفعل المباشر - كما لو دس شخص
بسيارته شخصا آخر - ، وفعل السبب ، - كما لو استعمل السائق مكابح
السيارة لإيقافها فسقط أحد ركابها بسبب ذلك - وفعل الشرط - كما لو
وقفت سيارة عند إشارة المرور تنتظر إشارة الضوء الأخضر لمتابعة سيرها
فأثرت سيارة من الخلف واصطدمت بها فمات سائق السيارة الأخيرة ، فالذي
أثر في الوفاة هو اصطدام السيارة الأخيرة بالسيارة الواقفة عند إشارة
المرور . وهذا الاصطدام الذي حدث ما كان يمكن أن يحدث لولا وقوف
السيارة الأولى عند إشارة المرور ، لكن وقوفها ليس هو العلة في الوفاة ،
إنما العلة هو اصطدام السيارة الأخيرة بالسيارة الأولى ، وفعل السيارة
الواقفة عند إشارة المرور يسمى في هذه الحالة شرطا . وفعل السيارة الأخيرة
يسمى مباشرة . ولهذا فإن صاحب السيارة الأولى لا تقع عليه مسؤولية
ما حدث لأن وقوفه مشروع ، وإنما تقع على من باشر فعل الصدم وهو سائق
السيارة الأخيرة .

وقولي (متلف) وصف للفعل ، لبيان نوع الجناية المرتكبة
وأنها جناية إتلاف ، وهو قيد في التعريف لإخراج أنواع الجناية الأخرى

كالسرقة ، والغصب ، والزنا ، والقذف ، وشرب الخمر ، ونحو ذلك .

وقولي : (للنفس أو الطرف أو المال) قيد في التعريف لبيان المحل المتأثر بالإتلاف ، وهو إما النفس الإنسانية ، ويكون ذلك بازهاقها ، وإما الطرف ، ويكون ذلك بجرحه أو قطعه أو كسره . أو شل حركته وإما المال - وهو ما عدا النفس الإنسانية - فيشمل الإتلاف الحال بوسيلة النقل والركوب سواء كانت دابة أم مركبة آلية كالسيارة والقطار والدباب والنقل والدراجة ونحو ذلك ، والإتلاف الحال بالمال المنقول بواسطة وسيلة النقل ، والإتلاف الحال بالمال المطروح على الطريق كالبيضائع ونحوها ، والإتلاف الحال بالأشياء الثابتة على الطريق كأعمدة الإنارة ، وإشارات المرور الكهربائية ، واللوحات الإرشادية ونحو ذلك . و (أو) هنا للتنويع .

وقولي : (نشأ) أى وجد بعد أن لم يكن وهو متعلق بما بعده .
وقولي : (عن سير الإنسان أو وقوفه أو إحداثه بنفسه أو مركوبه) ، بيان لسبب الفعل المتلف . وهو سير الإنسان في الطريق أو وقوفه فيه أو إحداثه فيه - ما يضر بالمارة كالحفر ونحوه - سواء كان ماشيا أو راكبا أثناء سيره في الطريق أم واقفا أو جالسا فيه . وهو مشتمل على العناصر الثلاثة الأولية التي لها تأثير في الحادث المروري ، وهي الإنسان والطريق والمركوب ، سواء كان حيوانا كالجمل والفرس والبغل والحمار أو مركبة آلية كالسيارة والقطار والدباب والدراجة ، ونحو ذلك ، وهو قيد مخرج للحوادث التي لا تكون ناشئة عن هذه الأسباب كأنهيار الطرق والسيول الجارفة وغيرها .

وقولي : (في الطريق) قيد في التعريف لبيان مكان وقوع

الحادث المروى وهو الطريق وما في معناه كالساحات العامة ، والمواقف سواء كانت عامة أو خاصة ، وهذا القيد تخرج الحوادث الواقعة في غير الطريق ، كالواقعة في البيوت ، أو في الجو . أو في البحر فإنها لا تعتبر حوادث مرور في المفهوم المعاصر لدى أصحاب هذا الاختصاص - أى رجال المرور - بل هي من قبيل حوادث المواصلات والتي هي أعم من حوادث المرور ، والمشتلة على الحوادث الواقعة في الجو ، كحوادث الطائرات ، والحوادث الواقعة في البحر كحوادث السفن ، والحوادث الواقعة على البر كحوادث المرور .

ثانيا - بيان أسباب (١) الحوادث المرورية على وجه الاجمال :

لما كانت الحوادث المرورية لا تقع في الغالب إلا بسبب ما يرتكبه بعض سائقي السيارات والمشاة وغيرهم من المنتفعين بالطريق من مخالفات لآداب الطريق وقواعد السير النظامية - والتي مر ذكرهما في الفصلين السابقين - كان لا بد من بيان أهم هذه الأسباب والأخطار التي يمكن أن تؤدي إليها ، لأن معرفة ذلك يساعد على تجنب الوقوع فيها ومن ثم تقليل الحوادث المرورية والآثار الناجمة عنها ، ويساعد أيضا على معرفة الأفعال التي يمكن أن تكون أسبابا للحوادث المرورية ، ومن ثم إضافة الأحكام المترتبة على هذه الأفعال إلى مرتكبيها . فأقول وبالله التوفيق :

(١) يقصد بأسباب الحوادث المرورية : الأمور التي تنتج عنها حوادث المرور ، أو الأمور الموصلة إلى حوادث المرور . والسبب في اللغة : عبارة عما يمكن التوصل به إلى مقصود ما . وبهذا صرح علماء اللغة . قال في اللسان ، باب الباء فصل السين ٤٥٨/١ : " السبب كل شيء يتوصل به إلى غيره " ، وانظر أيضا القاموس المحيط باب الباء فصل السين ٨١/١ ، والمفردات ج ١ ص ٨١ . وهو يطلق في اللغة على عدة معان منها : أ - الحبل ، لأنه يتوصل به إلى الاستعلاء ، كصعود النخل وغيره . ومنه قوله تعالى في سورة الحج آية ١٥ : ﴿ فليمدد بسبب إلى السماء ﴾ انظر المصباح المنير ج ١ ص ٢٦٢ .

ب - الطريق ، لأن المكان المقصود وإن كان الوصول إليه إنما هو بالسير لا بالطريق ، إلا أنه لا بد من الطريق للوصول إليه ، ولذا سمي سببا . ومنه قوله تعالى في سورة الكهف آية ٨٥ : ﴿ فأتبع سببا ﴾ أي طريقا . انظر السبب عند الأصوليين لعبد العزيز الربيع ج ١ ص ١٦١ .

تشير الدراسات والتقارير والإحصاءات العامة إلى أن أهم أسباب الحوادث المرورية ترجع في الجملة إلى المخالفات المرورية التالية :

- ١ - عدم التزام سائقي السيارات ومن في حكمهم بالسرعة المقررة للطريق .
ولكون السرعة تعتبر السبب الرئيسي في وقوع الحوادث المرورية بإجماع خبراء المرور في العالم فقد فصلت القول في أخطارها ، وسيأتي ذلك بعد الإنتهاء من ذكر أسباب حوادث المرور إجمالاً .
- ٢ - عدم مراعاة سائقي السيارات ومن في حكمهم لحالة الطريق من صعود ونزول . وما يوجد عليه من تقاطعات وجسور وأنفاق ومنعطفات وكثافة سير ونحو ذلك من العوائق الطبيعية قبل البدء في تغيير سرعات سياراتهم أو اتجاهها .
- ٣ - عدم تقيد السائقين والمشاة بمدلول الإشارات والعلامات المرورية التي تحدد اتجاه السير ونوباته ، خصوصاً في تقاطعات الطرق ما ينتج عن ذلك ارتباك الحركة ، وحصول الزحام ، ووقوع الحوادث .
- ٤ - السير ببطء شديد أو الوقوف في الأماكن التي تعيق حركة المرور .
- ٥ - عدم التزام بعض السائقين بقواعد التلاقي والتجاوز والالتفاف والدوران وتبديل الطريق أو الدخول إليه أو الخروج منه مما يضع باقي مستخدمي الطريق أمام أمر مفاجيء لم يسبق الإعلان عنه ، وبالتالي حصول الحوادث .
- ٦ - عدم ترك مسافة كافية بين السيارة اللاحقة والسيارة التي تسير أمامها ، مما قد يتسبب في حصول الاصطدام الخلفي للسيارة المتقدمة عند تعرضها لوقوف طارئ .

- ٧ - عدم التزام بعض السائقين بقواعد السلامة أثناء إيقافهم لسياراتهم على جوانب الطريق - كتنبيه الآخرين بواسطة اليد أو الإشارة الضوئية - مما يضع السائقين الآخرين أمام أمر مفاجيء لم يسبق الإعلان عنه ومن ثم تورطهم في حوادث المرور.
- ٨ - تحميل السيارة أكثر من الحمولة المقررة لها مما يخل بتوازنها ويجعلها عرضة للانقلاب ونحوه عند ممارسة سائقها لحركات السوق واللف والإيقاف ونحوه.
- ٩ - الوقوف في الأماكن الممنوعة ، مما يشكل عائقا أمام سير السيارات الأخرى وبالتالي تعرضها للاصطدام بالسيارات الواقفة أو السيارات التي تسير معها أو تقابلها على الطريق .
- ١٠ - عدم التزام المشاة بالسير في الأماكن المقررة لهم أو الأماكن المعدة لعبورهم مما يتسبب في ارتباك السائقين خوفا من صدمهم أو دسهم وبالتالي تعرضهم لحوادث الاصطدام مع السيارات الأخرى ، أو الانقلاب أو الخروج عن الطريق ونحو ذلك .
- ١١ - إهمال بعض السائقين لوسائل السلامة والأمان ، وعدم فحصها والتأكد من صلاحيتها وأنها تعمل بصورة جيدة وكفاءة عالية .
- فيجب على سائق كل مركبة أيا كان نوعها أن يتأكد من صلاحية المكابح (الفرامل) وأنها تستطيع إيقاف المركبة تحت كافة الظروف والأحوال . وكذلك يجب أن يتأكد من صلاحية محركها ، وأنوارها وإشاراتهما ، ومراياها ، وعداداتها ، وأجهزة القيادة بها ، ومساحاتها ، وغير ذلك مما هو ضروري لتشغيلها وتسييرها وقيادتها وإيقافها حفاظا على سلامته وسلامة الركاب . وسلامة المنتفعين الآخرين بالطريق .

- ١٢ - قيادة بعض السائقين لمركباتهم وهم تحت تأثير المسكر أو المخدر ونحوه .
- ١٣ - قيادة المركبة بعكس اتجاه السير .
- ١٤ - قيادة المركبة إلى الأمام أو الخلف دون التأكد من خلو الطريق وسلامة الإجراء .
- ١٥ - قيادة المركبة بطريقة رضاء (١) .
- ١٦ - الخروج من شارع فرعي أو بناية أو عقار ونحو ذلك إلى الشارع الرئيسي دون التأكد من خلوه من السيارات أو المارة .
- ١٧ - تغيير سرعة المركبة أو اتجاهها فجأة دون التأكد من امكانية اجراء ذلك بلا خطر ، أو دون تنبيه الغير .
- ١٨ - إيقاف محرك السيارة عن الدوران بقصد تسييرها في المنحدرات بقوة اندفاعها .
- ١٩ - قيادة المركبة من قبل بعض السائقين وهم في حالة صحية سيئة ، أو تحت تأثير الإرهاق النفسي أو الجسدي ، أو النوم ، ونحو ذلك .
- ٢٠ - الصعود والنزول في الأماكن الخطرة والممنوعة .
- ٢١ - ترك المواشى والدواب تسير على الطرقات دون حراسة من قبل أصحابها .
- ٢٢ - ترك الأولاد يلعبون في الشوارع المعدة لسير السيارات .

(١) الرعن بالتحريك : الاسترخاء . والرعونة : الحمق الاسترخاء والالأرعن : الأتهوج في منطقته والأحمق المسترضى .
انظر الصحاح للجوهري ج ٥ ص ٢١٢٤ ، القاموس المحيط ٢٢٨ / ٤ باب النون فصل الراء .

٢٣- قيادة السيارات من قبل بعض الأشخاص دون دراية ومعرفة بأصول القيادة والسلامة .

٢٤- قيام بعض الأفراد والشركات بالحفر في الشوارع والطرق دون وضع حواجز عليها ، أو ما ينبه إلى وجودها .

٢٥- جهل بعض السائقين بقواعد السير وآدابه .

٢٦- القيادة من قبل صفار السن .

٢٧- سوء تقدير وتصرف بعض السائقين عند مشاهدتهم أو تعرضهم لادننى خطر .

٢٨- إقدام بعض السائقين على تنفيذ إجراءات معينة - كالإلتفاف إلى اليمين أو اليسار ، أو الدوران أو الوقوف دون إشعار مستخدمي الطريق بهذا الإجراء عن طريق إصدار الإشارة اللائمة للدلالة على ذلك الإجراء ما يضع باقي مستخدمي الطريق أمام أداء مفاجيء لم يسبق إخبارهم عنه .

٢٩- التفحيط .

٣٠- السير بطريقة حلزونية سواء داخل المدن أو خارجها .

هذه أهم مسببات حوادث المرور التي اقتبستها من نظام المرور ومسببات الدراسات والنشرات والتقارير والإحصاءات التي أجريت حول هذا الموضوع (١).

(١) انظر نظام المرور المواد من (٢) إلى (١٩) وجداول المخالفات

ص ٤٢-٤٦ ، حوادث المرور أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله

على ص ٤١ ، ٧٥ ، السلوك المزعج الصادر عن السائقين أثناء

القيادة (دراسة ميدانية بمدينة مكة) ص ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ،

التحقيق الجنائي للمقدم عبد الوهاب بدر الدين ص ٣٣١ .

تطور أساليب تنظيم وإدارة المرور للدكتور عبد الجليل السيف ص ١٣٥ .

ولوتأملنا في هذه الأسباب لوجدناها عبارة عن أفعال مضافة أو منسوبة للشخص المستخدم للطريق سواء كان سائقا أو راكبا أو ماشيا ، أو غير ذلك . وأن مصدر هذه الأفعال إما تعدى الإنسان وتجاوزته على حق غيره ، وإما تقصيره في تحصيل ما هو مطلوب منه ، أو فيما أوكل إليه حفظه ورعايته .

فالسائق الذى يطلق العنان لسيارته ويتجاوز السرعة المقررة للطريق ، أو يعكس خط السير ، أو يسير في الطريق بطريقة حلزونية أو يقود سيارته بطريقة رعناء ، أو يوقفها في مواطن الازدحام والشوارع الضيقة دون مبالاة بحقوق الغير ، أو لا يتقيد بمدلولات إشارات المرور وعلاماته ورسومه أو ماشابه هذه الأفعال ، يعتبر معتديا على حق غيره ، عاصيا لولي الأمر فيما إليه تدبيره وحفظه ورعايته .

والشخص الذى يقود سيارته دون استكمال لوسائل السلامة والأمان فيها ، أو يقودها وهو جاهل بقواعد السير وآدابه ، أو وهو سكران ، أو نائم ، أو متعب ونحو ذلك ، أو يقودها وهو لا يحمل رخصة تجيز له السير بها ، وما شابه هذه الأفعال يعتبر مقصرا فيما هو مطلوب منه ، أو موكل إليه حفظه ورعايته ، عاصيا لولي الأمر فيما إليه تدبيره .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنه لا يصلح إضافة الحكم إلى السيارة أو الطريق أو غيرها من الجمادات . إذ ليست محلا لذلك مع أنه قد يكون لهذه الأشياء دخل في وقوع الحوادث المرورية ككثرة المطبات الاصطناعية على الطريق ، أو وجود المنحنيات الحادة ، أو التقاطعات المحجوبة ، أو عدم وجود الإنارة الكافية ، أو عدم وجود

لوحات إرشادية على الطريق ، أو هطول الأمطار بغزارة ، أو وجود غيوم
وضباب مما يقصر الرؤية ، أو عدم كفاية دواليب السيارة أو مكابحها أو
مساحتها أو أنوارها إلى غير ذلك من العوامل الطبيعية التي تساعد على
وقوع الحوادث ، لأن السائق ملزم بمراعاة هذه العوامل والتحرز عنها
ولمزم أيضا بتفقد سيارته وحفظها أثناء قيادته لها إن هي مجرد أداة
يوجهها حيث يشاء ، وفعلها من هذه الحيثية مضاف إليه ، ومطلوب منه
الانتباه واليقظة والحذر والاحتياط في الحسبان لمثل هذه العوامل .
ويستثنى من ذلك العوامل التي ليس في مقدوره تجنبها ، كسقوط الأحجار
على السيارة أثناء مرورها تحت الجبال ، أو انغلاق الأنفاق أثناء عبوره
لها أو سقوط الجسور أثناء المرور عليها . وما شابه ذلك .

القسم الثاني

بيان الأخطار الناجمة عن تجاوز السرعة المقررة للطريق

سبق أن ذكرت الأداة الشرعية التي توجب على قائد السيارة بمختلف أنواعها التقيد بالسرعة المقررة للطريق وعدم تجاوزها أثناء الكلام على آداب الطريق في الفصل الأول فلا داعي لذكر ذلك مرة أخرى .
وإنما أكتفى في هذا المقام بذكر أهم الأخطار الناجمة عن تجاوز السرعة المقررة للطريق لما لها من تأثير مباشر في وقوع الحوادث المرورية فأقول:
يعتبر خبراء المرور تجاوز السرعة المقررة للطريق أهم سبب في وقوع الحوادث المرورية الخطيرة التي تؤدى بحياة كثير من الناس لكونها تحد من مقدرة السائق على تصريف سيارته والسيطرة عليها خصوصا في الأماكن التي هي مظنة لوجود الأخطار ، كالمنحنيات والمنعطفات والمنحدرات والتقاطعات ، وأماكن عبور المشاة ونحو ذلك . ولتوضيح ذلك فإنني سأشير بشيء من التفصيل العلمي التطبيقي إلى أهم الأخطار التي يمكن أن تنتج عن السرعة العالية في الفقرات التالية :

أولا : الانزلاق الجانبي :

من المعلوم أن لكل منحنى أو منعطف نصف قطر معين -
أي درجة انحراف معينة - ومقدار معين من الميل الخارجى ،
ومعامل احتكاك ^(١) يختلف مقداره باختلاف سطح الطريق من حيث

(١) يقصد بمعامل الاحتكاك : الرقم النسبي الذى يعبر عن صلاحية

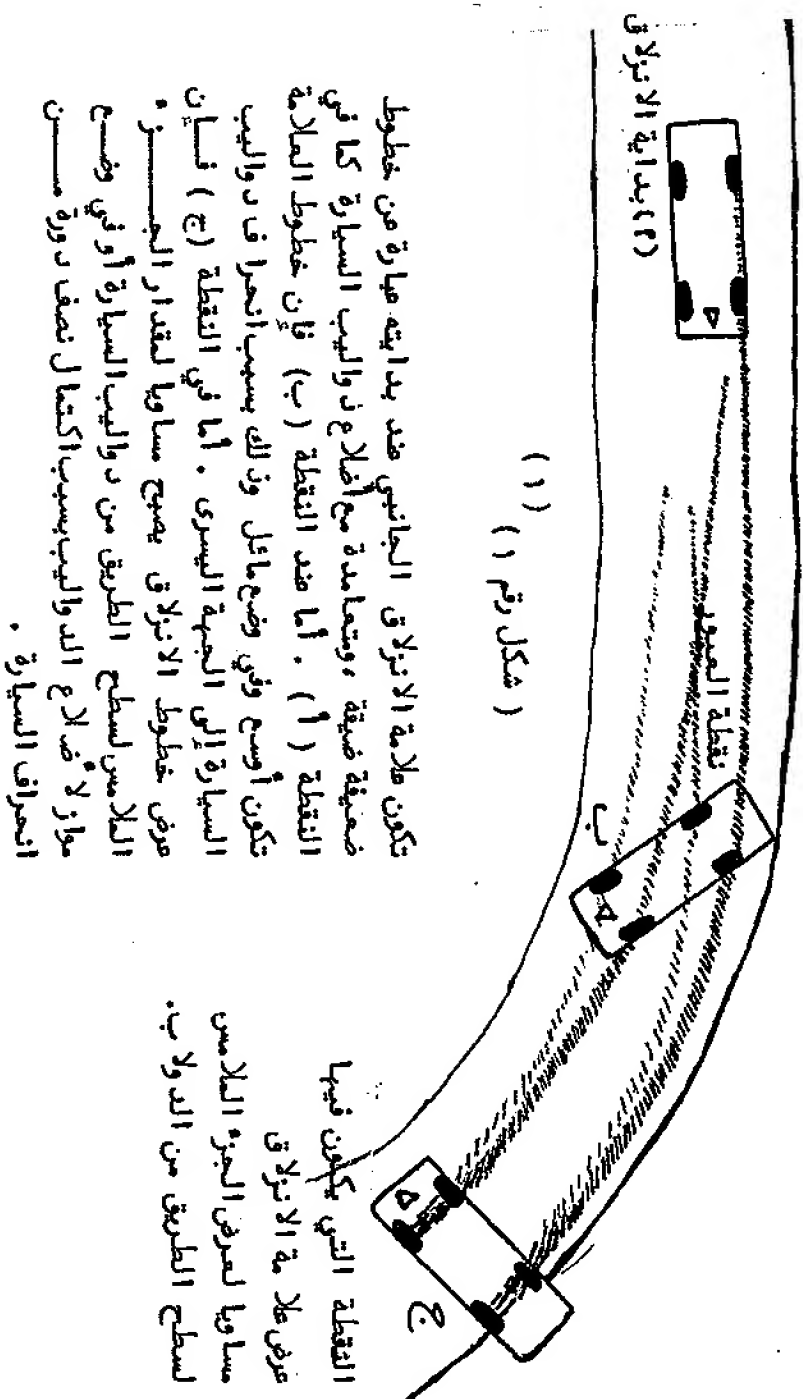
الخشونة واللامسة . ومجموع هذه العوامل يحدد مقدار السرعة التي ينبغي عدم تجاوزها ، لكي تجتاز السيارة المنحني أو المنعطف دون أن تتعرض لانزلاق جانبي .

فلو حدث أن تجاوزت السيارة السرعة المقررة للمنحني أو المنعطف أثناء التفافها فيه فإن قوة الطرد المركزية - وهي قوة طبيعية تعمل على دفع السيارة في اتجاه مستقيم - تصبح أكبر من قوة الاحتكاك الحاصل بين دواليب السيارة وسطح الطريق مما يعرض دواليب السيارة لانزلاق جانبي ، وبالتالي منعها من اتباع المنحني أو المنعطف الذي تسير فيه . فإذا لم يتخذ السائق الإجراء الوقائي المناسب لمنع هذا الانزلاق فإن السيارة قد تخرج عن الطريق أو تنقلب على الجانب الذي يحدث الانزلاق فيه ، أو تتجه نحو وسط المنحني بقوة مما يعرضها للاصطدام بالسيارات القادمة من الجهة المعاكسة ، أو يجعلها تدور حول نفسها ومن ثم الانحراف إلى الخلف (١) .

وهذا النوع من الانزلاق يخلف وراءه في الغالب علامة تسدل عليه تسمى علامة الانزلاق الجانبي . ومن أهم صفات هذه العلامة أنها تظهر على شكل قوس كما في الشكل رقم (١) ، ولكن انحناءه يكون أقل من انحناء الطريق .

====
الطريق لسير السيارات عليه . وهذا الرقم تحدده طبيعة الطريق من حيث كونه مزفتاً أو ترابياً وكذلك ما يطرأ عليه من تأثيرات خارجية مثل المطر والتراب والحصى والثلج والجليد ، ونحو ذلك . ومجموع هذه المؤثرات يحدد الرقم النسبي الذي يمثل صلاحية الطريق للسير عليه . ويعتبر الطريق صالحاً للسير عليه بتقدير جيد إذا كانت نسبة معامل الاحتكاك تبلغ ٧٠ ٪ فأعلى . ولمعرفة نسب معامل الاحتكاك لأي طريق يمكن مراجعة الجدول رقم (١) .

(١) للاستزادة راجع:



(١) نقل عن المرجع السابق ص ٨٦ .

و (الجدول رقم ١) السابق يبين الحد الأعلى للسرعة التسيي
ينبغي لسائق السيارة عدم تجاوزها أثناء مروره في أى منحني (أو منعطف
أو دوار) حتى لا يعرضها لانزلاق جانبي . وتقدير السرعة في هذا
الجدول مبني على العلاقة النسبية بين طول نصف قطر المنحني ومقدار
معامل الاحتكاك لسطح الطريق . فكلما زاد أحدهما أو كلاهما زاد الحد
الأعلى للسرعة وبالعكس . ويُظهر الجدول أيضا مدى تأثير الحد
الأعلى للسرعة بمعامل الاحتكاك بالنسبة لمنحني معين . فلو فرض أن نصف
قطر منحني معين يبلغ خمسين مترا ، فإن الحد الأعلى للسرعة على هذا
المنحني يمكن أن يرتفع إلى سبعة وثمانين كيلومتر في الساعة إذا كان
سطح الطريق المزفت ناشفا ونظيفا - أى إذا كان معامل الاحتكاك
يساوى ١.٢ - . أما إذا كان سطح الطريق مغطا بالجليد - أى إذا كان
معامل الاحتكاك يساوى ٠.٥ - فإن الحد الأعلى للسرعة على هذا
المنحني سينخفض إلى ثمانية عشر كيلومتر في الساعة ، لأن الجليد يجعل
الطريق زلقا مما يقلل من قوة الاحتكاك بين دواليب السيارة وسطح الطريق
وبالتالي زيادة تعرضها للانزلاق الجانبي ، وإزاء هذا التفاوت الكبير
ينبغي لسائق كل سيارة أن يهتدي من سرعة سيارته قبل دخوله في أى
منحني أو منعطف أو دوار خصوصا إذا كان حادا أو ميللا أو رمليا أو منحدرًا
كي لا يعرضها لخطر الانزلاق الجانبي .

ولو أمكن قياس نصف قطر الأثر (علامة الانزلاق الجانبي) الذى
خلفته دواليب السيارة المنزلقة وراءها ، وأمكن أيضا معرفة معامل الاحتكاك
لسطح الطريق الذى وقع الانزلاق فيه فإنه يمكن التوصل إلى معرفة السرعة

التقريبية للسيارة المنزلة جانبيا قبل تورطها في ذلك الانزلاق ، وذلك باستخدام قانون الحركة الجبرى التالي : (١)

$$س = ١١٢٧ \times ط \times \sqrt{ع} \text{ كيلومتر في الساعة}$$

حيث يرمز للسرعة التقريبية بالحرف (س) ، ويرمز لنصف قطر الاثر بالحرف (ط) ويرمز لمعامل الاحتكاك بالحرف (ع) أما الرقم (١١٢٧) فرقم ثابت يستعمل لإيجاد السرعة مباشرة بوحدة الكيلومتر في الساعة بدلا من إيجادها بالأقدام في الثانية (٢) . ولتوضيح هذا القانون ، يحسن بي أن أمثل له بمسألة .

أقول : تعرضت سيارة لانزلاق جانبي ، فوجد أن طول نصف قطر علامة هذا الانزلاق يساوى ٨٠ مترا ، وقد رجع معامل الاحتكاك لسطح الطريق بـ ٠.٨٠ ، يضرب هذين الرقمين نحصل على الرقم ٦٤ ، وإيجاد الجذر التربيعي لهذا الرقم نحصل على الرقم ٨ ، وضرب الرقم ٨ في الرقم الثابت نحصل على الرقم ٩٠ ، الذى يمثل السرعة التقريبية للسيارة قبل انزلاقها . ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (١) .

(١) انظر : Traffic Accident Investigation Manual, J. Stannard Baker, p. 254.

(٢) نفس المصدر ص ٢١٦ .

ثانيا - زيادة مسافة الوقوف :

قود السيارة بصورة عالية يعتبر من الأمور التي تحد من مقدرة السائق في اتخاذ الاجراء الوقائي المناسب لتفادي الوقوع في الخطر المفاجيء حتى ولو أمكن للسائق أن يدركه عند أول وهلة من ظهوره . لأن أقصى ما سيفعله هو أن يلف السيارة يمينا أو شمالا ، أو يضغط على مكابحها كي تتوقف عن السير . لكن ذلك لن يجديه كثيرا ، لأنه لن يستطيع أن يلف السيارة أو يوقفها بالعجلة المطلوبة التي تمكنه من الابتعاد عن الخطر . (١) أما كونه لا يستطيع أن يلف السيارة ، فلأن لفها بشدة وهي مسرعة يعتبر من أكبر الأخطار التي يواجهها السائق ، فقد يعرضها لانزلاق جانبي ، أو الاصطدام بالأشياء الثابتة أو المتحركة على الطريق ، أو قد لا يجد متسعا لفعل ذلك . وأما كونه لا يستطيع أن يوقفها بالعجلة المطلوبة التي تمكنه من تفادي الوقوع في الخطر ، فلأن إيقاف السيارة وهي مسرعة ، خصوصا في الظروف الطارئة ، ليس أمرا سهلا كما يظنه كثير من السائقين ، وإنما يمر بثلاث مراحل هي : (٢)

أ - مرحلة إدراك الخطر (الانتباه) .

ب - مرحلة الاستجابة (رد الفعل) .

ج - مرحلة الكبح .

(١) راجع : Traffic Accident Investigation Manual, J. Stannard Baker, p. 282,

Charts and Tables for (٢)
Stopping Distances of Motor Vehicles,
pub. by Traffic Inst. Northwestern Univ.,
Copy right 1971, p. 2.

ومعنى إدراك الخطر : إحاطة السائق بصورته إحاطة كاملة عن طريق الحواس ، خصوصا حاسة البصر . ومعنى الاستجابة ، أن يختار السائق الإجراء الوقائي المناسب لدرئته عن الوقوع في الخطر مع البدء في تنفيذه عن طريق توجيه أو تحريك بعض أدوات القيادة (١) . ومعنى الكبح (٢) الضغط على دواسة المكابح (الفرامل) لإيقاف دواليب السيارة عن الدوران كي تتوقف السيارة عن الحركة .

وفي كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث تقطع السيارة مسافة معينة - تسمى الأولى ، مسافة إدراك الخطر أو (الانتباه) وتسمى الثانية : مسافة الاستجابة أو (رد الفعل) ، وتسمى الأخيرة : مسافة الكبح - وذلك لأن السائق يلزمه بعض الوقت للتمكن من إدراك الخطر ، ثم اختيار الإجراء الوقائي المناسب الكفيل بإبعاده عنه مع البدء في تنفيذه عن طريق الضغط على دواسة المكابح ، ولأن مجرد الضغط على مكابح السيارة وتوقف دواليبها (كراتها) عن الحركة لا يحقق وقوفها فسي نفس المكان الذى وقع فيه الكبح وإنما يحولها إلى حركة انزلاق ، أو شبه انزلاق على سطح الطريق تنتهي بانتزاع الطاقة الحركية للسيارة وتبديدها في شكل طاقة حرارية بفعل الاحتكاك الواقع بين دواليبها و سطح الطريق . (٣)

(١) راجع: Charts and Tables for Stopping Distances of Motor Vehicles, p. 3.

(٢) كبحت الدابة ، إذا جذبتها إليك باللجام لكي تقف ولا تجرى .
المصاح ج ١ ص ٣٩٨ .

(٣) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها للأستاذ كرم الله على
عبد الرحمن ص ٢٥ ، ٢٩ .

وهذا يعني أن المسافة الكلية التي تقطعها السيارة قبل أن تتوقف نهائيا عن الحركة تساوي مجموع المسافات الثلاث :

(مسافة الانتباه + مسافة الاستجابة + مسافة الكبح)

ولا أهمية هذه المسافات وتأثيرها المباشر في وقوع الحوادث المرورية ، وتأثر كل منها بسرعة السيارة ، فسأناقش كل مسافة على حده .

١ - مسافة الانتباه (إدراك الخطر) :

وهي المسافة التي تقطعها السيارة خلال المدة التي يستغرقها السائق لإدراك الخطر . ويعتمد طولها على مقدار سرعة السيارة . ومقدار المدة التي يستغرقها السائق لإدراك الخطر . وليس هناك مدة معلومة لإدراك الخطر ، وإنما يختلف طولها باختلاف أحوال السائق وظروف الطريق . فقد تنقص هذه المدة إلى أقل من عشر الثانية ، وذلك فسي الأحوال التي يكون فيها السائق على درجة كبيرة من اليقظة والحذر والانتباه والتوقع المسبق لما سيحدث في الطريق . وقد تكون أكثر من ذلك بكثير ، وذلك في الأحوال التي يكون فيها السائق مرهقا ، أو نعسان ، أو في حالة سكر ، أو مشغول البال ونحو ذلك ، أو تكون الروء يا متعذرة أو قليلة أو محدودة بسبب العوامل الجوية مثل المطر والضباب والغيبار ، أو وجود العوائق الطبيعية على جانبي الطريق مثل الأشجار وما شابه ذلك . وفي مثل هذه الأحوال لا يستبعد أن يقع السائق في الخطر أو يصدم به قبل أن يدركه ^(١) . ويكفي من هذا أن نعلم أن السيارة لا بد

(١) راجع Stopping Distances of Motor Vehicles
p. 2-3.

أن تقطع مسافة معينة أثناء مرحلة إدراك الخطر . أما مقدار طولها فلا يمكن معرفته إلا إذا عرفت سرعة السيارة وقدر الزمن الذي استغرقه السائق لإدراك الخطر.

٢ - مسافة الاستجابة (رد الفعل) :

وهي المسافة التي تقطعها السيارة خلال المدة التي يستغرقها السائق للاستجابة للخطر . ويعتمد طول هذه المسافة على مقدار سرعة السيارة قبل بدء الضغط على دواسة المكابح ، ومدى استعداد السائق المسبق لمواجهة الأحوال الطارئة ، ومدى صعوبة القرار الذي سيتخذه لتفادي الوقوع في الخطر . فإذا كان السائق مستعدا فكريا وعضليا لمواجهة الخطر ، وكان القرار من النوع البسيط الذي لا يتطلب تفكيراً كثيراً ، فإن رد الفعل لدى السائق يكون بسيطاً ، ويستغرق في العادة ما بين ربع الثانية إلى نصفها . ومثل هذا الموقف يحدث عندما يقترب السائق من إشارة المرور الخضراء ، فإنه يكون في أغلب الأحوال مستعداً للضغط على مكابح السيارة بمجرد تحول الضوء الأخضر إلى الأصفر . أما إذا كان الموقف أكثر حرجاً بحيث يتطلب من السائق أن يختار قراراً واحداً من بين عدة قرارات محتملة ، فإن رد الفعل لديه يكون صعباً (معقداً) ، ويستغرق في العادة أكثر من ضعفي المدة اللازمة للتفكير في الموقف البسيط . ويحدث مثل هذا الموقف عندما يعبر أحد المارة الشارع من أمام السائق ويقف فجأة في طريقه ، فإن على السائق حينئذ أن يختار بين أن يلف سيارته إلى جهة اليمين ، أو اليسار ، أو يوقفها بواسطة الضغط الشديد على دواسة المكابح

ليتمكن من تجنب الاصطدام به ، أو دعه (١) . ومثل هذا الفعل لا يتمكن منه إلا من كان على جانب كبير من اليقظة وبعد النظر والدراية بأصول القيادة السليمة ومنهج المراوغة الصحيح . ولذلك ينبغي لكل سائق أن يحسن من خبراته وأن يلتزم بأصول القيادة السليمة حتى تكون قراراته صحيحة وسريعة وبالتالي تقل مسافة الاستجابة .

ومع أنه يصعب تقدير المدة اللازمة لإدراك الخطر والاستجابة له لا اختلاف السائقين في صفات اليقظة والخبرة والمهارة وبعد النظر ونحو ذلك . وكذلك اختلاف أحوال الطريق من حين لآخر من حيث وضوح الرؤية وكثافة الحركة المرورية وصلاحية الطريق ونحو ذلك ، إلا أن بعض خبراء السير يقدرون بأن السائق المتيقظ ذا الخبرة والتجربة والمهارة المناسبة يحتاج لمدة ثلاثة أرباع الثانية للاستجابة للخطر ، ويحتاج لمثلها لإدراكه ، وهذا التقدير مبني على أساس تراوح وقت الانتباه بين ثلاثة أثمان الثانية للسائق المتوسط العمر ذي القدر المناسب من الخبرة والتجربة واليقظة وثانية كاملة للشباب المراهق أو الرجل المسن (٢) .

ولو سلمنا بصحة هذا التقدير ، فإن ذلك يعني أن السيارة ستسير مدة ثانية ونصف بسرعتها الأصلية قبل أن يبدأ تأثير الكبح

(١) يراجع للاستزادة :

Stopping Distances for Motor Vehicles, p.3.

وهو كتاب تعليمي صادر عن معهد المرور التابع لجامعة الشمال الغربي بالولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يوجد عليه اسم المؤلف .

(٢) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله على ص ٣٠ .

Highway Collision Analysis, by James Morris, Charles Thomas, Springfield, p. 273.

على دواليبها ، أى أن السيارة تقطع خلال هذه المدة مسافة تساوى :
السرعة مضروبة في الزمن المذكور .

ولما كان وقت إدراك الخطر (الانتباه) كما بينت سابقا غير محدد
بمدة معينة لجواز أن يتشاغل السائق بشيء يصرفه عن النظر إلى الطريق
أو الانتباه لما يجرى فوقه من حركة ، كأن يطيل نظره في الأشياء
الجميلة الموجودة على حافة الطريق ، أو يتشاغل بالسماع للمذياع ، أو الكلام
عبر الهاتف ونحو ذلك ، أو يكون السائق في حالة نفسية سيئة كأن يكون
نعسانا أو في حالة سكر ، فإن المعول عليه لمعرفة المسافة التي تقطعها
السيارة قبل الوقوع في الخطر هو المدة التي استغرقها السائق للاستجابة
لذلك الخطر بعد إدراكه له . (١)

ولكي لا يستهان بالمسافة التي تقطعها السيارة أثناء مدة الاستجابة
(مسافة رد الفعل) أقول : لو أن شخصا ساق سيارته بسرعة ستين كيلو
مترا في الساعة في أحد شوارع الحارات الضيقة ، ثم فوجيء بطفل يقف
أمام سيارته على بعد عشرة أمتار من مقدمتها ، فإنه سيصدم الطفل أو
يدعسه إذا لم يجد منحرفا قبل أن يضغط على دواسة المكابح - أى قبل
أن يبدأ تأثير الكبح على دواليب السيارة - وذلك لأن السيارة التي تسير
بسرعة ستين كيلومترا في الساعة تقطع أكثر من اثني عشر مترا في

(١) يراجع : Stopping Distances for Motor Vehicles, p.3.

وهو كتاب تعليمي صادر عن معهد المرور التابع لجامعة الشمال
الغربي بالولايات المتحدة الأمريكية .

ثلاثة أرباع الثانية^(١) . وهي المدة التي حددها خبراء المرور كمعدل للزمن الذي يستغرقه السائق للاستجابة للخطر. هذا إذا كان السائق يتمتع بصحة جيدة وقدر مناسب من اليقظة والمهارة ، فماذا لو كان في حالة نفسية سيئة كأن يكون في حالة سكر مثلاً ؟ إن الأمر في مثل هذه الحالة سيصل إلى مرحلة يستحيل معها الهروب من الوقوع في الحادث ، لأن الإسكار يوءخر الاستجابة العقلية بنسبة عشرين في المائة على أقل تقدير^(٢) . ويكفي المرء أن يلقي نظرة على الجدول رقم (٢) ليدرك مدى أهمية المسافة التي تقطعها السيارة خلال مدة الاستجابة ، وتأثيرها الواضح بعاملتي السرعة والزمن . فكلما زاد أحدهما أو كلاهما ازدادت المسافة ، وازداد الخطر الذي يحيق بالسائق وبغيره من الناس . وكلما نقص أحدهما أو كلاهما نقصت المسافة وازداد الأمل في الابتعاد عن الخطر .

(١) السيارة التي تسير بسرعة ستين كيلومترا في الساعة تقطع في الدقيقة ألف متر ، وفي الثانية الواحدة ستة عشر مترا وستة في العشرة من المتر .

(٢) التحقيق الجنائي ومهام المحقق في جريمة القتل للمقدم عبد الوهاب محمد بدر الدين ص ٣٣٤ .

(١) (جدول رقم ٢)

(٢) مقدار المسافة التي تقطعها السيارة خلال مدة الاستجابة للخطر بالأقدام

السرعة بالكيلومتر	السرعة بالميل	مدة الاستجابة (رد الفعل) بالثواني															
		<div> <div>← خطر مميز</div> <div>← استجابة صعبة</div> <div>← استجابة بسيطة</div> <div>← استجابة سريعة (لا إراديه)</div> </div>															
١٠	١٦	١	١	٢	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
٢٠	٣٢	٢	٢	٣	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
٣٠	٤٨	٣	٣	٤	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
٤٠	٦٤	٤	٤	٥	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩
٥٠	٨٠	٥	٥	٦	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
٦٠	٩٦	٦	٦	٧	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
٧٠	١١٢	٧	٧	٨	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
٨٠	١٢٨	٨	٨	٩	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣
٩٠	١٤٤	٩	٩	١٠	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
١٠٠	١٦٠	١٠	١٠	١١	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
١١٠	١٧٦	١١	١١	١٢	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
١٢٠	١٩٢	١٢	١٢	١٣	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
١٣٠	٢٠٨	١٣	١٣	١٤	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
١٤٠	٢٢٤	١٤	١٤	١٥	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
١٥٠	٢٤٠	١٥	١٥	١٦	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
١٦٠	٢٥٦	١٦	١٦	١٧	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
١٧٠	٢٧٢	١٧	١٧	١٨	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢
١٨٠	٢٨٨	١٨	١٨	١٩	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣
١٩٠	٣٠٤	١٩	١٩	٢٠	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
٢٠٠	٣٢٠	٢٠	٢٠	٢١	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
٢١٠	٣٣٦	٢١	٢١	٢٢	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦
٢٢٠	٣٥٢	٢٢	٢٢	٢٣	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧
٢٣٠	٣٦٨	٢٣	٢٣	٢٤	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨
٢٤٠	٣٨٤	٢٤	٢٤	٢٥	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
٢٥٠	٤٠٠	٢٥	٢٥	٢٦	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
٢٦٠	٤١٦	٢٦	٢٦	٢٧	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١
٢٧٠	٤٣٢	٢٧	٢٧	٢٨	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢
٢٨٠	٤٤٨	٢٨	٢٨	٢٩	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣
٢٩٠	٤٦٤	٢٩	٢٩	٣٠	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤
٣٠٠	٤٨٠	٣٠	٣٠	٣١	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥

Stopping Distances of Motor Vehicles, page 7, (١) نقلا عن كتاب

(٢) يمكن قياس مسافة الاستجابة (رد الفعل) بالأمتار بدلاً من الأقدام وذلك بتقسيم الأقدام على العدد ٣.٢٨ لأن المتر الواحد يساوي ٣.٢٨ قدم. وعلى سبيل المثال : لو بلغت سرعة السيارة ٢٠ كيلومترا وقد رزمن الاستجابة ب ٢. من الثانية ، فإن مسافة الاستجابة حسب الجدول = ٦٦ قدما ، وتساوي بوحدة الأمتار ٢٠ مترا. ولو قدر زمن الاستجابة ب ١.٨ من الثانية لنفس السرعة ، فإن مسافة الاستجابة تساوي ١٩٨ قدما حسب الجدول ستساوي ٦٠ مترا. وهذا يدل على مدى تأثير مسافة الاستجابة للخطر بالمدة التي يستغرقها السائق لاختيار الإجراء الوقائي المناسب لتفادي الوقوع في الخطر مع البدء في تنفيذه.

٣ - مسافة الكبح :

سبق أن ذكرت أن مجرد الضغط على دواسة المكابح لا يحقق وقوف السيارة في نفس المكان الذي حدث فيه الكبح ، وإنما يعمل على تهدئة سرعتها شيئاً فشيئاً حتى تتوقف عن الحركة ، أو يحولها - إذا كان الكبح شديداً بحيث تتوقف دواليب السيارة عن الدوران - إلى حركة انزلاق على سطح الطريق تنتهي بانتزاع الطاقة الحركية للسيارة وتبديدها في شكل طاقة حرارية بفعل الاحتكاك الحاصل بين الدواليب و سطح الطريق .

ويمكن الاستنتاج من هذا القول بأن مسافة الكبح هي : مقدار المسافة التي تقطعها السيارة خلال مدة الكبح ، أما مقدار طول هذه المسافة فيختلف باختلاف العوامل التالية : (١)

- ١ - سرعة السيارة قبل بدء عملية الكبح .
- ٢ - مستوى انحدار الطريق .
- ٣ - مقدار وزن المركبة بالنسبة لقوة تأثير المكابح على دوران الدواليب لأن المركبة التي تجر مركبة أخرى بها جهاز كبح تختلف مسافة انزلاقها عن تلك التي تجر مركبة بدون مكابح .
- ٤ - حالة المكابح (الفرامل) من حيث صلاحيتها .
- ٥ - حالة الدواليب - أي من حيث كونها جديدة جيدة أو قديمة ممسوحة .

(١) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله على ص ٢٦ ، طرق بلا دماء لفؤاد الرئيس ص ٤٢ .

٦ - معامل الاحتكاك على سطح الطريق . وهو المقياس الكمي لدرجة ملاسة أو خشونة أو لزوجة الطريق . فكلما ارتفع معامل الاحتكاك قلت مسافة الانزلاق .

٧ - قوة الجسم الذي اصطدمت به السيارة في حالة حدوث تصادم .

ولكي تتكون لدينا فكرة عن مسافة الكبح يجدر بنا أن نرجع إلى هذه الأرقام التي ثبتت صحتها بتجارب فعلية أجريت لقياس مقدرة السيارات على الوقوف تحت ظروف معينة . (١)

<u>سرعة السيارة</u>	<u>مسافة الكبح</u>
٣٠ كلم / الساعة	بين ٦ و ٥ أمتار
٦٠ كلم / الساعة	بين ١٦ و ٢٢ مترا .
١٠٠ كلم / الساعة	بين ٦٨ و ٥٤ مترا .

ولو أنعمنا النظر في هذه الأرقام لرأينا كيف أن مسافة الكبح تزداد بازدياد سرعة السيارة ، أي أن المسافة التي تحتاجها المكابح لإيقاف السيارة تزداد بازدياد سرعتها .

وما يجدر ذكره هنا هو أن هذه الأرقام لا تمثل مسافة الكبح لجميع السيارات ، وإنما حصل عليها باستخدام سيارات ركاب عادية ذات على طرق جيدة
مكابح جيدة / جافة مستوية ، وهي دون شك تزداد ازديادا ملحوظا عندما

(١) طرق بلا دماء لفؤاد الرئيس ص ٤٢ .

يزداد وزن السيارة ،أو عندما تكون الطرق زلقة أو مغطاة بالرمل أو رطبة ،
أو عندما تسوء حالة المكابح أو الدواليب أو كليهما .

ومع أن السرعة تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في زيادة مسافة
الكبح عند انزلاق السيارة فوق سطح الطريق ، إلا أن معامل الاحتكاك
بين دواليب السيارة و سطح الطريق له أيضا تأثير كبير في تغيير
هذه المسافة . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المعادلة الجبرية المستخدمة
في إيجاد مسافة الانزلاق (ط) التالية :

$$\frac{س}{ع \times 30} = ط \uparrow , \frac{س}{\uparrow ع \times 30} = ط \downarrow , \frac{\uparrow س}{ع \times 30} = ط \uparrow , \frac{س}{ع \times 30}^{(1)} = ط$$

حيث تزداد مسافة الانزلاق (ط) بزيادة مربع السرعة (س)
وتتناقص مع زيادة معامل الاحتكاك (ع) وتزيد مع تناقصها .. ولتأكيد
ذلك بالمثال ، فقد أجريت عدة تجارب على أنواع مختلفة من الطرق فوجد

(١) يرمز لمسافة الانزلاق (مسافة الكبح) بالحرف (ط) ويرمز
لسرعة السيارة بالحرف (س) ويرمز لمعامل الاحتكاك بالحرف (ع)
أما الرقم (٣٠) فرقم ثابت يمثل تسارع الأجسام بالنسبة للجاذبية
الأرضية ، والأصل أنه يساوي ٣٢.٢ قدم في الثانية في الثانية
(٩.٨١ متر في الثانية في الثانية) إلا أنه اختصر إلى الرقم
(٣٠) من أجل تسهيل العمليات الحسابية لهذه المسافة .

Traffic Accident Investigation Manual
p.2/6.

أن مسافة الكبح التي تقطعها سيارة تسير بسرعة ٣٥ ميلا في الساعة على شارع مزفت تساوى مسافة الكبح لنفس السيارة لو كانت تسير على جليد بسرعة لا تتجاوز عشرة أميال في الساعة . ويرجع ذلك إلى أن معامل الاحتكاك بين دواليب السيارة و سطح الطريق المزفت يساوى أكثر من عشرة أمثال معامل الاحتكاك على الجليد . (١)

وللتعرف على النسبة المئوية لمعامل الاحتكاك بين المطاط الذى تصنع منه دواليب السيارات والأسطح المختلفة للطرق يمكن الرجوع للجدول رقم ٣ .

جدول رقم (٣) : معامل الاحتكاك بين المطاط وأسطح الطرق (٢)

نوع السطح	معامل الاحتكاك
الاسفلت الجاف أو الإسمنت	٠.٧١
الاسفلت المبلل	٠.٤٥ - ٠.٨١
الاسمنت المبلل	٠.٧٠
الحصى	٠.٥٥
الرمال	٠.٥٥
التراب الجاف	٠.٦٥
التراب المبلل	٤٠ - ٥٠ %
الثلج	٠.١٥
الجليد	٠.٠٦

(١) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله على ص ٢٦-٢٧

وللاستزادة يمكن الرجوع لكتاب :
Highway Collision Analysis by James Collins
and Joe Morris, P. 64.

(٢) نقلا عن حوادث المرور وأسبابها وطرق الوقاية منها ص ٢٧ وكتاب :

- Ditto -

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن الاسفلت الجاف والاسمنت يتمتعان بأعلى معامل للاحتكاك (٠.٧١) أى أقصر مسافة انزلاق ، إلا أن الطريق المسفلت يكون في أسوأ حالاته عندما تهطل عليه الأمطار لأول مرة أو خلال فترات متباعدة . لأن ذلك يؤدى إلى تكون طبقة من الزيت والطين على سطح الطريق فيصبح زلقا بسبب انخفاض معامل الاحتكاك فجأة إلى ٠.٤٥ . وهذا يعني أن مسافة الانزلاق توشك أن تتضاعف . أما إذا استمر هطول الأمطار وعملت المجارى بالكفاءة المطلوبة لتصريف المياه أولا بأول ، فقد يرتفع المعامل إلى ٠.٨١ ، أما التراب المبلل فيأتي مباشرة قبل الثلج من حيث درجة الانزلاق . لذلك فإن تراكم مياه الأمطار على الطرق يعتبر من أخطر العوامل التي تهدد سلامة المرور لأنه يكون طبقة من التراب المبلل فوق سطح الطريق . (١)

ولقد تنبه فقهاء المسلمين لهذه المشكلة وما يمكن أن ينتج عنها من خطر على المارة فمنعوا من تبديد قشور البطيخ في الشوارع ، وأورشها بالماء بحيث يخشى منه التزلق والسقوط . أو إرسال الماء من الميازيب المخرجة من الحوائط إلى الطرق الضيقة ، معللين لذلك : بأنه ينجس الثياب ويضيق الطريق . ومنعوا من ترك مياه المطر والأحبال في الطرق من غير كسح ، وجعلوا إزالة ذلك من الحسبة العامة التي لا يختص بها أحد ، لكنهم أوجبوا على المحتسب أن يكلف الناس بالقيام بها . (٢)

(١) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها ص ٢٨ .

(٢) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ج ٢ ص ٣٣٩ ، معالم القرية في

أحكام الحسبة لابن الأخوة ص ١٣٦ .

وسايجدر ذكره هو أن انزلاق السيارة على الماء يعتبر من أخطر أنواع الانزلاق التي قد تتعرض لها وتكمن خطورته في أن السائق لا يكتشفه إلا بعد فوات الأوان . وذلك لأن السيارة تيدو في نظر السائق وكأنها تسير بطريقة طبيعية مع أن دولابيهما الأماميين متوقفان عن الدوران بسبب وجود طبقة خفيفة جدا من الماء على سطح الطريق تعمل على تقليل احتكاكهما بـ سطح الطريق ما يجعلهما يتحولان من حركة دوران إلى حركة انزلاق على سطح الطريق . أما الدولابان الخلفيان فلا يتعرضان لهذا الانزلاق بسبب احتفاظهما بحركة الدوران المتولدة من الماكينة ، ولأن الدولابين الأماميين يزيحان من أمامهما جزءا من الماء . وربما يلاحظ الكثيرون من المارة هذا المشهد إلا أنهم في أغلب الأحوال لا يصدقون ما يرون .

وتبدأ مشكلة هذا النوع من الانزلاق عندما يهيم السائق بإيقاف سيارته فجأة ، فيجد أن مكابحها لا تعمل بالكفاءة المعهودة ، وذلك لأن الجزء الأمامي من المكابح لا يوء شرعى الدولابين الأماميين لأنهما متوقفان أصلا عن الدوران ، مما يجعل قوة الكبح تنخفض بمقدار النصف ، وبالتالي زيادة مسافة التوقف إلى أكثر من الضعف . ومن الأخطار التي يمكن أن تنجم عن هذه الزيادة هو تعرض السيارة للاصطدام بالسيارات المتحركة أمامها أو المشاة . أو الأجسام الثابتة على جانبي الطريق . وما يزيد الأمر خطورة وتعقيدا عند حدوث مثل هذا الانزلاق هو توقف عجلة القيادة عن العمل . وقد أثبتت بعض الدراسات والبحوث التي أجريت حول هذا الموضوع بأن السيارات الصغيرة التي تستخدم ضغطا هوائيا لدواليبها يتراوح بين ١٦ و ٣٠ وحدة ضغط تكون أكثر عرضة لهذا النوع من الانزلاق من

غيرها إذا تراوحت سرعاتها بين ٦٠ و ٩٠ كلم في الساعة، بينما لا تنزلق السيارات الكبيرة التي تستخدم ضغطا هوائيا بين ٥٠ و ٩٠ وحدة ضغط، إلا إذا تراوحت سرعتها بين ٨٠ و ١٤٠ كلم في الساعة . ولكي يحدث هذا النوع من الانزلاق فقد اثبتت الدراسة وجوب توفر الشروط التالية: (١)

- ١ - أن يتراوح عمق الماء بين نصف سنتيمتر وثلاثة أرباع السنتيمتر.
- ٢ - أن تكون دعسة (٢) الدولاب ملساء أو شبه ملساء بسبب التآكل من كثرة الاستعمال.

- ٣ - أن يكون ضغط الهواء داخل الدولاب منخفضا .

ولبيان المسافة التي يمكن أن تقطعها السيارة خلال مرحلة الكبح فقط فقد دونت بعض المصادر هذه المسافة ، موضحة مدى تأثرها بتغيير سرعة السيارة ومعامل الاحتكاك بين دواليب السيارة و سطح الطريق ، وصلاحيه المكابح . وقد اخترت من ذلك ما هو مودون في الجدول رقم (٤) ، مضيفا إليه السرعة بالكيلومتر ليتناسب مع النظم القياسية للمملكة .

(١) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكم الله علي ، ص ٣٥ .

(٢) يسمى الجزء الملامس للأرض من دولاب السيارة دَعْسَةً في اصطلاح أهل هذا الزمان . والدَّعْسُ بالفتح ، الأثر . يقال : رأيت طريقا دعساً ، أى كثير الآثار . والمِدْعَاسُ : الطريق الذى لينته المارة . والدعس : الطعن . ودعست الوعاء حشوته . والمِدْعَسُ : الرمح . والمُدْعَسُ : مُخْتَبَرُ القوم في البادية ، وحيث توضع الملة ويشوى اللحم .

انظر الصحاح للجوهري ٩٢٨/٣ .

ويمكن التعرف على مدى خطورة السرعة العالية وتأثيرها الكبير في وقوع الحوادث المرورية بالتأمل في هذا الجدول . فالسيارة التي تسير بسرعة أربعين كيلومترا في الساعة على طريق معبد يبلغ معامل احتكاكه سبعين في المائة^(١) تحتاج لقطع مسافة ثلاثين قدما (٩ أمتار) قبل أن تقف ، هذا إذا فرض أن مكابحها تعمل بكفاءة جيدة ، وأن السائق قد ضغط على دواسة المكابح بشدة بحيث تتوقف دواليب السيارة عن الدوران وتتحول إلى حركة انزلاق على سطح الطريق . والسيارة التي تسير بسرعة ثمانين كيلومترا في الساعة تقطع مسافة مائة وتسعة عشر قدما (٣٦ مترا) قبل أن تقف عن الحركة . والسيارة التي تسير بسرعة مائة وأربعة كيلومترات تقطع مسافة مائتين وواحد قدم (٦١ مترا) قبل أن تقف . والسيارة التي تسير بسرعة مائة وعشرين كيلومترا في الساعة تقطع مسافة مائتين وثمانية وستين قدما (٨٢ مترا) قبل أن تقف نهائيا عن الحركة . من هذه الأمثلة وغيرها يمكن أن يدرك الشخص مدى تأثير مسافة الكبح بزيادة السرعة ، ومن ثم زيادة التعرض للوقوع في الخطر خصوصا إذا ظهر فجأة أمام السائق ، وكانت المسافة بينه وبين السيارة أقل من مسافة الكبح التي تحتاجها السيارة للوقوف .

(١) الطريق الذي تبلغ نسبة معامل احتكاكه سبعين في المائة يعتبر طريقا جيدا ومن الطراز الأول وهذا ما تسعى السلطة لتحقيقه وهو المعتمد لدى دوائر الهندسة فيها . (نقل مشافهة عن بعض مهندسي الطرق) .

(جدول رقم ٤)

تغير مسافة الكبح (بالأقدام) بتغير السرعة ، ومعامل الاحتكاك ، وقوة الكبح

السرعة بالساعات في الساعة		السرعة بالكيلومتر في الساعة	
1	0	1	0
1	1	1	1
2	1	2	1
3	1	3	1
4	1	4	1
5	1	5	1
6	1	6	1
7	1	7	1
8	1	8	1
9	1	9	1
10	1	10	1
11	1	11	1
12	1	12	1
13	1	13	1
14	1	14	1
15	1	15	1
16	1	16	1
17	1	17	1
18	1	18	1
19	1	19	1
20	1	20	1
21	1	21	1
22	1	22	1
23	1	23	1
24	1	24	1
25	1	25	1
26	1	26	1
27	1	27	1
28	1	28	1
29	1	29	1
30	1	30	1
31	1	31	1
32	1	32	1
33	1	33	1
34	1	34	1
35	1	35	1
36	1	36	1
37	1	37	1
38	1	38	1
39	1	39	1
40	1	40	1
41	1	41	1
42	1	42	1
43	1	43	1
44	1	44	1
45	1	45	1
46	1	46	1
47	1	47	1
48	1	48	1
49	1	49	1
50	1	50	1
51	1	51	1
52	1	52	1
53	1	53	1
54	1	54	1
55	1	55	1
56	1	56	1
57	1	57	1
58	1	58	1
59	1	59	1
60	1	60	1
61	1	61	1
62	1	62	1
63	1	63	1
64	1	64	1
65	1	65	1
66	1	66	1
67	1	67	1
68	1	68	1
69	1	69	1
70	1	70	1
71	1	71	1
72	1	72	1
73	1	73	1
74	1	74	1
75	1	75	1
76	1	76	1
77	1	77	1
78	1	78	1
79	1	79	1
80	1	80	1
81	1	81	1
82	1	82	1
83	1	83	1
84	1	84	1
85	1	85	1
86	1	86	1
87	1	87	1
88	1	88	1
89	1	89	1
90	1	90	1
91	1	91	1
92	1	92	1
93	1	93	1
94	1	94	1
95	1	95	1
96	1	96	1
97	1	97	1
98	1	98	1
99	1	99	1
100	1	100	1

Charts & Tables for Stopping Distances of Motor Vehicles, page 8.

كيفية تقدير سرعة السيارة من آثار المكابح (علامة الانزلاق) :

عندما تنزلق السيارة على سطح الطريق بسبب توقف دواليبها عن الدوران من شدة الكبح ، فإنها تترك آثارا على سطح الطريق تدل على وقوع الانزلاق . وهذه الآثار عبارة عن طبقات قاتمة سوداء اللون ، تحدث نتيجة لتآكل جزء يسير من دعسات الدواليب بفعل الحرارة المتولدة من الاحتكاك الشديد الواقع بين الدواليب و سطح الطريق . وهذه الآثار تسمى آثار المكابح ، أو علامات الانزلاق .

ولهذه الآثار أهمية بالغة ، يمكن الاستفادة منها عند التحقيق في حوادث المرور ، فهي تبين بشكل قاطع موضع دواليب السيارة على الطريق ، واتجاهها ، وتبين النقطة التي توقفت عندها الدواليب عن الدوران مما يدل على أن السائق قد استخدم المكابح لإيقاف السيارة . وعدم وجود هذه الآثار يدل على أن السائق إما لم يقم باستعمال المكابح أو أنه لم يستعملها بقوة كافية بحيث تتوقف الدواليب عن الدوران ، أو أن المكابح ضعيفة ، لا تستطيع إيقاف السيارة في المكان المحدد ، هذا من ناحية (١) ومن ناحية أخرى فإنه يمكن الاستفادة من هذه الآثار في تقدير سرعة السيارة قبل وقوع الحادث ، وذلك عن طريقين : (٢)

(١) مذكرات مادة تحقيق حوادث المرور ، اعداد حسنى حسن عياد

ص ٦٣-٦٤ .

(٢) انظر :
Traffic Accident Investigation Manual, by:
J. Stannard Baker, page (214-216).

الأولى : عن طريق قياس طول هذه الآثار (مسافة الانزلاق) على الطريق ، ثم الرجوع إلى الجدول رقم (٤) لمعرفة السرعة المناسبة . ولا بد في هذه الحالة من تقدير معامل الاحتكاك على سطح الطريق حتى يمكن التوصل إلى معرفة السرعة .

وللمعرفة كيفية استخدام الجدول ، يحدد الرقم الذي يمثل نسبة معامل الاحتكاك ، ثم ينظر في العمود الرأسى الذى يقع تحت هذه النسبة ، ويبحث عن العدد الذى يمثل مسافة الانزلاق . وبعد إيجادها ينظر إلى أقصى الجهة اليمنى منه ، ويقرأ العدد الذى يقع على خطه الأفقى ، تحت عمود السرعة ، وبذلك يحصل على السرعة التقديرية للسيارة قبل بدء عملية الكبح . مثال ذلك : لو بلغت مسافة الانزلاق (٩٦) قدما ، وقد ر معامل الاحتكاك على الطريق بسبعين في المائة ، فإن السرعة التقديرية للسيارة تكون (٤٥) ميلا (أى ٧٢ كيلومترا) . وفي حالة عدم وجود العدد الذى يمثل مسافة الانزلاق على الجدول ، كأن يكون ٨٦ قدما مثلا فإنه ينظر في نفس عمود النسبة السابقة لمعامل الاحتكاك ، ويبحث عن العددين الذين يقع بينهما هذا العدد ، فيوجد أنه يقع بين العددين (٧٦) و(٩٦) . وحينئذ يقال : سرعة السيارة التقديرية كانت بين (٦٤) و(٧٢) كيلومترا (أى ٤٠ - ٤٥ ميلا) .

الطريقة الثانية : يمكن إيجاد السرعة التقديرية للسيارة باستخدام

(١) قانون الحركة الجبرى التالى :

$$س = ٥٥ \times \sqrt{م \times ع} \text{ ميل في الساعة}$$

حيث يرمز للسرعة التقديرية بالحرف (س) ويرمز لآثار مسافة الكبح (مسافة الانزلاق) بالحرف (م) ، ويرمز لمعامل الاحتكاك على سطح الطريق بالحرف (ع) . أما الرقم (٥٥) فرقم ثابت يستعمل لإيجاد السرعة مباشرة بوحدة الميل في الساعة بدلا من وحدة الأقدام في الثانية . فلو فرض أن مسافة الانزلاق بلغت (٩٦) قدما كما في المثال السابق ، وقدر معامل الاحتكاك بـ (٠.٢٠) ، فإن الجذر التربيعي لهذين العددين يساوى ثمانية ، وبضربه في العدد الثابت (٥٥) نجد أن السرعة التقديرية للسيارة تساوى (٤٥) ميلا في الساعة .

وفي حالة تقدير السرعة مباشرة بوحدة الكيلومتر فإنه يمكن استخدام قانون الحركة الجبرى التالي: (١)

$$س = ١٥٩ \times \sqrt{م \times ع} \text{ كيلومتر في الساعة}$$

لكن لا بد من قياس آثار مسافة الكبح (مسافة الانزلاق) بالأمتار بدلا من الأقدام . فلو قسنا آثار مسافة الانزلاق السابقة بوحدة المتر لوجدنا أن (٩٦) قدما تساوى (٢٩.٣) مترا ، وبضرب هذا الرقم في نسبة معامل الاحتكاك نحصل على الرقم (٢.٠٥١) ، وبأخذ الجذر التربيعي له نحصل على الرقم (٤.٥٣) وبضرب هذا الرقم في الرقم الثابت نجد أن السرعة التقديرية للسيارة تبلغ (٧٢) كيلومترا في الساعة ، وهي تعادل ٤٥ ميلا في الساعة .

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٥٠ .

دلالة تقدير سرعة السيارة :

عندما تُقدر سرعة السيارة من آثار مسافة الكبح (آثار مسافة الانزلاق) فينبغي أن لا يجزم بأن السيارة كانت تسير بتلك السرعة قبل وقوع الانزلاق ، وإنما يظن فقط بأن السيارة كانت تسير بتلك السرعة على أقل تقدير إذ يجوز أن تصطدم السيارة بشيء قبل بدء الانزلاق ، أو خلاله ، أو في آخره . وفي حال وقوع مثل ذلك فإن القوة المعاكسة المتولدة من الانزلاق لن تكون هي وحدها التي أوقفت السيارة ، وإنما شاركها غيرها في تهدئة سرعتها . ومعنى ذلك : أن السرعة التقديرية التي استنتجت من آثار مسافة الكبح (آثار مسافة الانزلاق) لا تمثل السرعة الحقيقية للسيارة قبل بدء عملية الكبح ، وإنما تمثل جزءاً منها فقط . أى أن سرعة السيارة كانت بالتأكيد أكبر من تلك التي قدرت بواسطة قياس مسافة الانزلاق . أما إلى أى مدى كانت سرعة السيارة أكبر من تلك المقدرة ، فإن ذلك يعتمد على مقدار قوة الاصطدام ، أو الظروف الأخرى المحيطة .

وبناء على ذلك : يستطيع المرء القول بأن السرعة المقدرة من آثار مسافة الانزلاق لا تمثل السرعة الحقيقية للسيارة قبل بدء الانزلاق إلا إذا كانت القوة المعاكسة المتولدة من الانزلاق هي وحدها التي أوقفت السيارة عند آخر نقطة من انزلاقها . وعند ذلك يمكن القول : بأن السرعة المقدرة تشمل الحد الأدنى من سرعة السيارة فقط . (١)

(١) للاستزادة راجع :

Traffic Accident Investigation Manual, by:
J. Stannard Baker, page (216).

المسافة الكلية للوقوف :

بعد أن استعرضنا المراحل التي تمر بها السيارة قبل أن تتوقف نهائيا عن السير ، وعرفنا دور كل مرحلة في إيقاف السيارة ، وأهميته في تجنب الوقوع في الخطر ، أعود الآن إلى بيان المسافة الكلية للوقوف فأقول : هي مجموع ما تقطعه السيارة من لحظة إمكان إدراك الخطر حتى تتوقف نهائيا عن السير . ومعنى ذلك أنها تساوي مجموع المسافات الثلاث (مسافة إدراك الخطر + مسافة الاستجابة + مسافة الكبح) . وقد سبق أن أوضحنا بأن كل من مسافتي الإدراك والاستجابة تتأثران بالزمن الذي يستغرقه السائق في كل منهما ، وأنه كلما كان السائق يقظا وسريعا في تعامله مع الخطر ، كلما قل وقتهما وبالتالي تقل المسافتان مما يجعل المسافة الكلية للوقوف تقل . وليس هناك زمن محدد لكل منهما يمكن اعتماده ، وإنما يختلف باختلاف السائقين والظروف التي ظهر فيها الخطر . وعندما يقدره بعض خبراء السير بثلاثة أرباع الثانية ، فإنما يقدرونه بذلك لقصد المقارنة والتعرف على مدى أهمية تلك المدة في تجنب الخطر ، ولأن جمهور السائقين ممن يتمتعون بقدر مناسب من اليقظة والمهارة يستغرقون تلك المدة بالفعل ، إن لم يكن أكثر من ذلك . والقليلون جداً هم الذين يستغرقون أقل من ذلك .

وللتعرف على أقصر المسافات التي يمكن أن تقطعها السيارة قبل أن تتوقف عن السير يمكن الرجوع للجدول رقم (٥) . والسبب في اعتبار المسافات المذكورة في الجدول تمثل أقصر المسافات هو أنها قد قدرت على افتراضين نظريين يصعب تحقيقهما في جميع الأحوال وهما :

أ- كون معامل الاحتكاك على الطريق المستوى يبلغ سبعين في المائة ، وهذه نسبة عالية جدا لا توجد إلا على الطرق المعبدة تعبيدا جيدا ، وغير مبللة .

ب- كون جهاز المكابح يعمل بكفاءة تامة (١٠٠ ٪) .
ومع ذلك فقد يلاحظ السائق أن المسافة التي تقطعها سيارته أطول مما كان يتوقع . وذلك لأنه لا يمكن أن يقدرها وهو بين الدهشة والتنفيذ والصوت الذي يسمع عند الانزلاق ، الذي تتوقف عنده عجلة القيادة تماما عن أداء مهمتها إذ يصبح من الصعب على السائق حينئذ تحويل مسار سيارته إلى جهة اليمين أو اليسار .^(١)

(١) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله علي ص ٣٠

وللاستزادة يمكن الرجوع الى :

- Highway Collision Analysis , by: James Collins, & Joe Morris, page 273.
- Charts and Tables for Stopping Distances of Motor Vehicles , page 8, pub. 1971, by: Traffic Inst. Northwestern University.

جدول رقم (٥)

أقصى مسافة لتوقف سيارة تسير على طريق مسفلت

المسافة الكلية للوقوف		مسافة الكبح (الانزلاق) بالأقدام	مسافة الاستجابة $\frac{3}{4}$ ثانية	مسافة الانتباه $\frac{3}{4}$ ثانية	السرعة	
بالأقدام	بالأشبار				ميل/ساعة	كلم/ساعة
١٢	٤	١	٥,٥ قدم	٥,٥ قدم	٨	٥
٢٧	٨	٥	١١	١١	١٦	١٠
٤٣	١٣	١١	١٦	١٦	٢٤	١٥
٦٣	١٩	١٩	٢٢	٢٢	٣٢	٢٠
٩٤	٢٨	٣٠	٢٧	٢٧	٤٠	٢٥
١٠٩	٣٣	٤٣	٣٣	٣٣	٤٨	٣٠
١٣٦	٤١	٥٨	٣٩	٣٩	٥٦	٣٥
١٦٤	٥٠	٧٦	٤٤	٤٤	٦٤	٤٠
١٩٦	٥٩	٩٦	٥٠	٥٠	٧٢	٤٥
٢٢٩	٦٩	١١٩	٥٥	٥٥	٨٠	٥٠
٢٦٦	٨١	١٤٤	٦١	٦١	٨٨	٥٥
٣٠٣	٩٢	١٧١	٦٦	٦٦	٩٦	٦٠
٣٤٥	١٠٥	٢٠١	٧٢	٧٢	١٠٤	٦٥
٣٨٧	١١٧	٢٣٣	٧٧	٧٧	١١٢	٧٠
٤٢٢	١٣١	٢٦٨	٨٢	٨٢	١٢٠	٧٥
٤٧٩	١٤٦	٣٠٥	٨٧	٨٧	١٢٨	٨٠

ثالثا - الأضرار الناجمة عن السرعة العالية :

ومن الأضرار الناجمة عن السرعة العالية هو أنها تعتبر سببا مباشرا في انخفاض معامل الاحتكاك على الطريق . وبالتالي زيادة مسافة الوقوف ، أو زيادة احتمال تعرض الدواليب السيارة للانفجار ، بسبب ارتفاع درجة حرارة احتكاك الدواليب بسطح الطريق خصوصا إذا كان الجو حارا . فقد أثبتت الدراسات والبحوث أن معامل الاحتكاك ينخفض مع زيادة السرعة حسب النسب المئوية التالية : (١)

جدول رقم (٦)

انخفاض معامل الاحتكاك مع زيادة السرعة

<u>النسبة المئوية للانخفاض</u>	<u>السرعة (كلم / الساعة)</u>
٣ %	٦٥
٧ %	٨٠
٩ %	٩٥
١١ %	١١٠
١٤ %	١٢٥
١٨ %	١٤٥

(١) حوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكم الله علي ص ٢٨ ، وللاستزادة يمكن مراجعة كتاب :

Highway Collision Analysis, by: James Collins,
+ Joe Morris, Charles Thomas, Springfield -
Illinois, 1967, page 222.

وبذلك تشكل السرعة العالية مناخا خصبا لوقوع الحوادث المرورية متى تجاوزت الحدود المقررة لها .

ومن أضرار السرعة العالية هو أنها تعتبر عنصرا مفاجئا بالنسبة لمستعملي الطريق ، إذ تضعهم أمام أداء مفاجيء لم يسيق لهم العلم به ، وبالتالي يتسبب في ارتباكهم ، أو وضعهم في حالة حرجة جدا بحيث لا يملكون الوقت الكافي لاتخاذ الاجراء المناسب ، الكفيل بإبعادهم عن الخطر. (١)

السرعة المأمونة :

يتضح مما تقدم أن هناك علاقة طردية بين السرعة والمسافة الكلية للوقوف . فكلما زادت السرعة زادت المسافة المطلوبة لوقوف السيارة ، وازداد بذلك احتمال الوقوع في الخطر . وكلما انخفضت السرعة انخفضت المسافة المطلوبة للوقوف ، وانخفض بذلك احتمال الوقوع في الخطر . وقد سبق أن ذكرت بأن السيارة لا تتوقف إلا بعد أن تبدد كل طاقتها الحركية في شكل طاقة حرارية بسبب استعمال المكابح . يضاف إلى ذلك أن الطاقة الحركية للسيارة تساوي نصف كتلة السيارة وما فيها (ك) مضروبا في مربع السرعة ($\frac{1}{2} K V^2$) . والكتلة هي : ناتج قسمة الوزن الكلي للسيارة على الجاذبية الأرضية ذات المقدار الثابت . وهذا يعني أن الكتلة تزداد مع زيادة الوزن. (٢)

- (١) راجع :
(١) Traffic Accident Investigation Manual, by: James Stannard Baker, p. 282.
-Ditto- page 241 & 316 .
(٢)
(٣) Causes and Prevention of Road Accidents, by John Cohen & Barbara Perston, Faber & Faber, London, 1968, Page (296).

وعند حدوث التصادم ، يتحول الجزء المتبقي من الطاقة الحركية إلى قوة مدمرة للمركبة وما فيها وللأجسام الأخرى المصدومة . ولهذا يقال : تتناسب الإصابات تناسبا طرديا مع مربع السرعة ^(١) أى كلما زادت السرعة زادت نسبة التعرض للإصابات في حال وقوع الحوادث .

ولا يعني ذلك أن البطء الشديد هو الوسيلة الوحيدة للنجاة من الوقوع في الحوادث ، لأنه في كثير من الأحيان يسبب الملل للسائق والمسافر ، وهو وإن كان يقلل من عدد الإصابات والوفيات ، إلا أنه قد يؤدى إلى تضيق الوقت ، وقد لا يقلل من عدد الحوادث في أحيان أخرى ^(٢) ، خصوصا إذا كان السير على طرق سريعة لاعتياد الناس الإسراع على تلك الطرق . ولهذا فإنه ينبغي للسائق أن يبحث عن السرعة المأمونة التي تجنبه الوقوع في الأخطار ، ثم يتبعها . وقد يقال : وما هي السرعة المأمونة ؟

وللإجابة على ذلك يمكن القول : بأنها التي تتكيف بما يتناسب مع ظروف الطريق وأحواله . أو هي التي تجعلها صعوبات السير أو العوائق المحتملة ، كالمنحنيات ، والتقاطعات ، وكثرة المخارج والمداخل ، وكثافة الحركة المرورية ، ومقدار الزلق على الطريق ، ومقدار الرؤية التي تتأثر بالظلام والضباب والدخان والأتربة ونحو ذلك ^(٣) . ولهذا ينبغي للسائق

(١) Causes and prevention of Road Accidents, by: John Cohen & Banbra perston, Faber, & Faber, London, 1968, P.296.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٦٣ ، وحوادث المرور ، أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله على ص ٣٦ .

(٣) نظام المرور مادة (٧٦) ص ٢٢ ، وكتاب :

Traffic Accident Investigation Manual,
P.283.

أن يخفض من سرعة السيارة عند الاقتراب من المنحنيات والتقاطعات والأماكن المحجوبة ، والأماكن المكتظة بحركة المشاة والسيارات ، ونحو ذلك . وفي كثير من الأوقات قد يتطلب الوضع منه أن يخفض من سرعة الاقتراب حتى الصفر ، لكي يتمكن من الدخول إلى الطريق أو اجتيازه بأمان ، ليس هذا فحسب بل قد يتطلب منه الأمر وجوب الوقوف ، كالوقوف عند الإشارات المرورية الدالة على ذلك سواء كانت مؤقته كالإشارات الضوئية ، أم ثابتة كالإشارات المكتوب عليها كلمة (قف) .

وعندما يعين نظام المرور الحد الأعلى للسرعة ، فليس معنى ذلك أن السائق له الحرية في أن يسوق سيارته في جميع الأماكن والأوقات بتلك السرعة ، وإنما يجب عليه أن يراعي ظروف الطريق وأحوال السير ، فيخفض من سرعة السيارة عندما يشعر باحتمال وجود الأخطار ، حتى ولو أداه ذلك إلى إيقاف السيارة عن السير لبعض الوقت. (١)

(١) نص نظام المرور في المواد (٧٦ - ٨٢) على وجوب تكييف سرعة السير وفقاً للصعوبات أو العوائق المحتملة . وعلى أن تحديد السرعة القصوى لا يعني السائق من واجب تخفيض سرعة السير ، وإيقاف السيارة في كل حالة يمكن أن تسبب حادثاً من جراء الظروف المختلفة . كما أوجب عليه أن يخفف سرعة السير إذا ظهر له أن الطريق غير حرة ، أو إذا كانت الرؤية غير واضحة ، أو في المنعطقات والمنحدرات والطرق المزدحمة وعند الاقتراب من رأس مرتفع وفي مفارق الطرق . وعند ملاقة أو تجاوز مجموعة من المشاة في حالة السير أو التوقف وإذا ظهر له علامات تدل على عصب الحيوانات حين ملاقاتها أو تجاوزها أو الاقتراب منها . كذلك أوجب عليه تخفيض السرعة عن الحد الأقصى المسموح به إذا كان يقود سيارته في الليل أو عند وجود ضباب أو هطول أمطار غزيرة أو هبوب عواصف رملية . ويظهر بوضوح مدى حرص النظام على السلامة . وهذا ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية وتواءمه .

ومما يجدر ذكره هو أن نظام المرور في بلدنا قد حدد السرعة القصوى في المادة (٧٩) على النحو التالي : (١)

(١) إذا لم توجد إشارة تحدد السرعة القصوى التي يجب التقيد بها . فلا يجوز لأي مركبة أن تسير بسرعة تزيد عما يأتي :

أ - ٣٠ كيلومترا داخل حدود المدن للسيارات الكبيرة .

ب - ٥٠ كيلومترا داخل حدود المدن للسيارات الصغيرة .

ج - ٧٠ كيلومترا خارج المدن للسيارات الكبيرة .

د - ١٠٠ كيلومترا خارج المدن للسيارات الصغيرة .

ولإدارات المرور أن تعين حدا آخر للسرعة القصوى والدنيا للسيارات على بعض الطرقات أو بعض أقسامها .

فيجب الالتزام بما نصت عليه هذه المادة لأن الغرض من وضعها هو صيانة الأنفس والأموال من التلف وهذا ما أوجبه الشريعة الإسلامية .

(١) نظام المرور ص ٢٢ .

رابعاً - تأثير مسافة الاتباع بزيادة السرعة :

ينبغي لسائق السيارة أن يترك مسافة كافية بين سيارته والسيارة التي تسير أمامه حتى لا يصطدم بمؤخرتها إذا ما تعرضت لوقوف مفاجيء . أما مقدار هذه المسافة ، فإن الذي يحدده هو السرعة التي تسير بها السيارتان - الأمامية والخلفية - . فكلما زادت سرعتهما ينبغي أن تزيد المسافة بينهما . ولتحديد هذه المسافة وفقاً للسرعة ، فقد أجرت بعض الجهات المعنية بهذا الأمر تجربة عملية بين السيارة (أ) والسيارة (ب) اللتان كانتا تسيران بنفس السرعة . وقد كانت السيارة (أ) تسير خلف السيارة (ب) ، وفجأة انتبه سائق السيارة (أ) للنور الأحمر الخلفى المضيئ من عاكسات السيارة (ب) التي اضطر سائقها للتوقف فجأة . فضغط على مكابح سيارته لإيقافها حتى لا تصطدم بمؤخرة السيارة (ب) ، ولكن سيارته لن تتوقف إلا بعد قطع مسافة أطول من السيارة (ب) لأنه سيمر بفترتي إدراك الخطر (الانتباه) والاستجابة (رد الفعل) اللتين قد تخطاهما سائق السيارة الأمامية (ب) .

وقد أظهرت التجربة أن السيارة (أ) ستصطدم بمؤخرة السيارة (ب) ما لم تكن المسافة بينهما مساوية للفرق المدون في الجدول رقم (٦) ، والذي يتزايد طردياً بزيادة السرعة .

جدول رقم (٦)

أقصر مسافة ينبغي أن تكون بين سيارتين متابعيتين

تسيران بنفس السرعة حتى لا يحدث تصادم خلفي

عند التوقف الفجائي (١)

أقصر مسافة (الفرق)		مسافة توقف (ب) بالأقدام	مسافة توقف (أ) بالأقدام	السرعة	
بالأقدام	بالأمتار			ميل/ساعة	كلم/ساعة
١٢	٤	٥	١٧	١٦	١٠
٢٧	٨	٢٠	٤٧	٣٢	٢٠
٤٥	١٤	٤٥	٩٠	٤٨	٣٠
٦٨	٢١	٨٠	١٤٨	٦٤	٤٠
٩٢	٢٨	١٢٥	٢١٨	٨٠	٥٠
١٢٢	٣٧	١٨٠	٣٠٢	٩٦	٦٠
١٥٣	٤٦	٢٤٧	٤٠٠	١١٢	٧٠
١٨٨	٥٧	٣٢٢	٥١٠	١٢٨	٨٠
٢٢٧	٦٩	٤٠٨	٦٢٥	١٤٤	٩٠
٢٦٧	٨١	٥٠٥	٧٧٢	١٦٠	١٠٠

(١) يراجع :

Causes and prevention of Road Accidents, by:
John Cohen and Barbara Preston, p. 196.

وحوادث المرور، أسبابها وطرق الوقاية منها لكرم الله علي ص ٣٢ .

وقد نصت المادة (٦٢) من نظام المرور على أن يترك السائق الذي يسير خلف سيارة أخرى مسافة كافية بشكل يمنع وقوع أى حادث عند ظهور منعطف مفاجيء أمام السيارة المتقدمة أو وقفها بسبب خطر طارئ أو وفقا لإشارة رسمية . ولم يحدد النظام هذه المسافة إلا في حالة واحدة وردت في المادة (٧٣) التي تحظر على السائقين اتباع مركبات الطوارئ والسير خلفها وهي سائرة لا أداء مهمتها ، وتلزم السائق بأن يترك بين سيارته وبين أى مركبة من مركبات الطوارئ مسافة خمسين مترا على الأقل^(١) . أما المسافات المعمول بها في مدارس تعليم قيادة السيارات في المملكة فتقتصر على ترك مسافة طول سيارة واحدة لكل عشرة كلم في الساعة من السرعة بين كل سيارتين متابعتين .^(٢)

وليس تحديد المسافات بالأرقام بين السيارات المتتابعة هو الهدف الذي نرمي إليه ، إنما الهدف إبراز أهمية السرعة في تغيير هذه المسافات ، والدور الذي يقوم به السائق في تحديد هذه المسافة من خلال ضبطه لسرعة سيارته ، حتى يتجنب الاصطدام بمؤخرة السيارة التي تسير أمامه فيما لو تعرضت لوقوف مفاجيء . ولا أجل ذلك فقد صرح فقهاء الحنفية والحنابلة أثناء مناقشتهم لاصطدام الراكبين بأنه لو كان أحدهما يسير بين يدي الآخر ، فأدركه الثاني فصدمه ، فماتت أومات أحدهما ، أومات الدابتان ، أو إحداهما ، أن على اللاحق ضمان ما تلف

(١) انظر نظام المرور في المملكة العربية السعودية ص ١٩ ، ٢١ .

(٢) فن قيادة السيارات بين المعرفة والتطبيق للدكتور عبد الجليل

من المقدم من نفس ودابة ومال ، وأن ليس على المقدم شيء مما تلف من اللاحق من نفس ودابة ومال ، بل هو هدر ، معللين لذلك : بأن التلف حصل بفعل اللاحق وحده وهو صدمه المقدم . (١)

وما ذكره الفقهاء هنا ينطبق تماما على هذه المسألة لتحقق مناط الحكم فيها .

ومن خلال الدراسة العملية السابقة لأضرار السرعة يتبين بوضوح مدى خطورتها على حياة الناس وسلامة الممتلكات العامة والخاصة وأن السائق الذي يتجاوز السرعة المقررة يعتبر متعديا على الحق العام وعاصيا لولسي الأمر فيما إليه تدبيره وحفظه . وهذا أمر يخالف مقاصد الشريعة الإسلامية التي نصت على وجوب المحافظة على الأنفس والأموال ، وطاعة ولي الأمر في غير معصية الله .

(١) الاختيار ج ٥ ص ٤٩ ، الفتاوى الخانية مع الهندية ج ٣ ص ٤٤٤
حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٠٥ ، المغنى و الشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٠ ، كشف القناع : ٦ ص ١٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ . ولم أجد في المذاهب الأخرى ما يخالف ما ذهب إليه فقهاء الحنفية والحنابلة في هذه المسألة .

الفصل الرابع :

أنواع الجنائية في الشريعة الإسلامية.

الفصل الرابع

أنواع الجناية في الشريعة الإسلامية

إن الحوادث المرورية بمختلف أنواعها من تصادم ودعس وانقلاب وسقوط وغير ذلك لا تخرج عن كونها أحد أنواع الجنايات في الشريعة الإسلامية ، وذلك لأن النتيجة الحتمية لأي حادى مرورى تكون إما جناية على النفس الإنسانية بإزهاقها أو جناية على الطرق بقطعه أو جرحه أو كسره أو شل حركته ، أو إتلاف للمال كالتلف الحاصل للآلة المشتركة في الحادث المرورى أو غيرها .

ولمعرفة أنواع الجناية المرتكبة في الحادث المرورى ، ومعرفة الشخص المرتكب لها ، ونوع العقاب الواجب تطبيقه عليه ، ينبغي لنا أن نعرف أنواع الجنايات في الشريعة الإسلامية ، وهذا ما سأبينه في المباحث التالية :

المبحث الأول : تعريف الجنايات .

المبحث الثاني : الجناية على الأبدان .

المبحث الثالث : الجناية على الأموال بإتلافها .

المبحث الرابع : صفات الأفعال الجنائية .

المبحث الأول

تعريف الجنايات

الجنايات في اللغة :

جمع جناية ، وهي مصدر جنى على نفسه وقومه جناية : إذا فعل مكروها أو ذنبا يؤاخذ به . ويقال أيضا : جنى عليه يجنيه جناية - بالكسر - : أى جره إليه . وصرح الراغب ^(١) أن الجناية مستعارة من جنى الثمرة كما استعير اجترم . يقال : جنى الثمرة يجنيها ، واجتناها ، أى تناولها من شجرتها . وفي الحديث : ((ألا لا يجنى جان إلا على نفسه)) ^(٢) .
والجناية : الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة . ^(٣)

(١) الراغب الأصفهاني : هو الحسين بن محمد بن الفضل ، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصفهاني) المعروف بالراغب : أديب ، من الحكماء والعلماء ، وأئمة أهل السنة ، سكن بغداد ، واشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي ، توفي سنة ٥٠٢ هـ . له مؤلفات منها : المفردات في غريب القرآن وهو كتاب عظيم القدر جليل النفع ، والذريعة إلى مكارم الشريعة ، وجامع التفاسير وغيرها .
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ج ٢ ص ٢٩٧ ، البلغة في تاريخ أئمة أهل اللغة للفيروز آبادي ص ٦٩ ، هدية العارفين ج ١ ص ٣١١ ، الأعلام للزركلي ج ٢ ص ٢٥٥ .
(٢) أخرجه الترمذي في سننه ج ٤ ص ٣٣٧-٣٣٨ من رواية عمرو بن الأحوص وقال : هذا حديث حسن صحيح .
(٣) المفردات للراغب الأصفهاني ص ١٠١ ، القاموس المحيط ج ٤ ص ٣١٣ ، تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي ج ١٠ ص ٧٥ ، المصباح المنير ج ١ ص ١١٢ .

الجنايات في الاصطلاح الفقهي :

- (١) عرف الفقهاء الجناية بتعاريف كثيرة منها ما ذكره علاء الدين
- (٢) الحصكفي وغيره حيث قالوا : " (الجناية : اسم لفعل محرم حل بمال أو نفس) .
- وهذا التعريف عام يشمل كافة الأفعال الواقعة على المال من غصب ونهب وسرقعة وخيانة وإتلاف وغير ذلك ، والأفعال الواقعة على النفس من قتل وضرب وجرح وزنا وقذف وشرب وغير ذلك من المحرمات . وأعم من هذا التعريف ، التعريف الذي ذكره الخطاب من المالكية حيث قال :
- (٣) " (الجناية : هو ما يحدثه الرجل على نفسه أو غيره مما يضحالاً أو مالا) .
- فقد أدخل في مسمى الجناية جميع المحرمات التي تضر في الحال والمآل ، كسرب الخمر ، والزنا والقذف ومحظورات الإحرام وغير ذلك من الأفعال
- (٤) الضارة ، وهذا إطلاق شرعي لا غبار عليه كما نبه على ذلك ابن عابدين

- (١) علاء الدين الحصكفي : هو محمد بن علي بن محمد الحصني الحنفي المعروف بعلاء الدين الحصكفي ، مفتي الحنفية في دمشق ، كان فقيهاً أصولياً محدثاً نحوياً معترفاً له بغزارة العلم وسعة الاطلاع ، ولد بدمشق سنة ١٠٢٥ هـ وتوفي بها سنة ١٠٨٨ هـ له عدة مؤلفات منها : الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، والدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر في الفقه / انظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحيي ج ٤ ص ٦٣ .
- (٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشيته رد المحتار لابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٧ ، وانظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٢٧ .
- (٣) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للخطاب ج ٦ ص ٢٧٧ .
- (٤) ابن عابدين : هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم المعروف بابن عابدين ، نبغ في علوم شتى ، وتفقه على

(١) وغيره .

إلا أن الجناية في العرف الفقهي مخصوصة بما يحصل فيه التعدي على الأبدان فقط ، ويؤيد ذلك أن متأخرى الحنابلة عرفوا الجناية بأنها : ((التعدي على الأبدان بما يوجب قصاصا أو مالا أو كفارة)) (٢)

وهذا التعريف ظاهر في تخصيص الجناية بما يحصل فيه التعدي على الأبدان من قتل أو قطع أو جرح ونحو ذلك . وقد ذكر العدوى (٣) حقيقة الجناية عند الفقهاء فقال : ((حقيقة الجناية اصطلاحاً : إتلاف مكلف غير حرر بي نفس إنسان معصوم أو عضوه أو اتصالاً بجسمه ، أو معنى قائماً به ، أو جنينة عمداً ، أو خطأ بتحقيق أو تهمة)) (٤) فقد بين رحمه الله

==== مذهب أبي حنيفة حتى أصبح فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره . ولد بدمشق سنة ١١٩٨ هـ وتوفي بها سنة ١٢٥٢ هـ . له مصنفات ورسائل كثيرة منها حاشية رد المحتار على الدر المختار في الفقه / انظر الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ج ٣ ص ١٤٧ - ١٤٨ ، الأعلام للزركلي ج ٦ ص ٤٢ .

(١) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار المعروفة بحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٧ .

(٢) كشف القناع ج ٥ ص ٥٠٣ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٦٧ ، الروض المربع ج ٣ ص ٢٥٢ ، دليل الطالب ص ٢٨٩ .

(٣) العدوى : هو علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوى . فقيه مالكي مصري ، كان شيخ الشيوخ في عصره . ولد سنة ١١١٢ هـ ، وتوفي بالقاهرة سنة ١١٨٩ هـ . له مؤلفات منها : حاشية على شرح الخرشي ، وحاشية على شرح كفاية الطالب الرياني لرسالة أبي زيد القيرواني في الفقه .

هدية العارفين ج ١ ص ٧٦٩ ، الأعلام للزركلي ج ٤ ص ٢٦٠ .

(٤) حاشية العدوى بهامش الخرشي ج ٨ ص ٢-٣ .

أن المراد من الجناية في عرف الفقهاء هو إتلاف نفس الإنسان المعصوم غير
الحربي والمرتد ونحوهما أو قطع عضوه، أو جرح جسمه أو إذهاب معنسى
قائما به كالعقل والسمع ونحو ذلك، أو الاعتداء على الجنين، كل ذلك
داخل تحت مفهوم الجناية في الاصطلاح، ولا يدخل غير ذلك. وكذلك نجد
الكثير من الفقهاء حينما يتكلمون تحت عنوان الجنايات لا يذكرون تحتها
إلا ما يقع على الأبدان من أفعال القتل والضرب والجرح ونحو ذلك^(١).
ونجد فريقاً آخر يتكلم عن هذه الأفعال تحت عنوان الجراح ناظرين إلى
أن الجراحة هي أكثر طرق الزهوق^(٢). ونجد فريقاً آخر يؤول التعبير
بلفظ الدماء - بدلا من لفظ الجنايات - ناظرين في ذلك إلى النتيجة
الغالبية لهذه الجرائم وهي إراقة الدماء، وإما إلى أن أحكام هذه الجرائم
وضعت لحماية الدماء^(٣).

وبما دام أن هذا البحث مخصص لبيان أحكام حوادث المرور - التي
هي في الواقع أغلب جنائيات الطريق في هذا العصر - فإنني سأتكلم عن
الجناية بمفهومها الواسع وهو الجناية على الأبدان والأموال حتى يشمل
التلف الحاصل في وسائل النقل وغيرها من الأموال الأخرى أثناء تعرضها
لحوادث المرور، فإن الفقهاء الذين عرفوا الجناية بأنها كل فعل محرم شرعا
سواء وقع على النفس أو المال أو أنها ما يحدثه الرجل على نفسه أو غيره

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ج ١٠ ص ٦١٦، تكملة البحر الرائق
ج ٨ ص ٣٢٦، بلغة السالك لأقرب السالك على الشرح الصغير
للصاوي ج ٢ ص ٣٥٢. حاشية البجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٩
كشاف القناع ج ٥ ص ٥٠٣.

(٢) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٣، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢،
المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٣١٨.

(٣) انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٣٠، الشرح الكبير للدردير وحاشيته
السماة / الدسوقي ج ٤ ص ٢٣٧.

مما يضر حالا أو مالا ، إنما قصدوا كل فعل حظره الشارع ومنع منه ، لما فيه من ضرر واقع على إحدى الكليات الخمس التي أجمع العلماء على حفظها ، وهي الدين ، والنفس ، والعقل ، والعرض ، والمال .

وبالنظر إلى هذا الاعتبار نستطيع أن نقسم الجنايات المراد بحثها في هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين هما : الجناية على الأبدان ، والجناية على المال بإتلافه . ولكل قسم من هذين القسمين أحكامه الخاصة به سأبينها في المبحثين القادمين من هذا الفصل ثم أعقب ذلك ببيان صفات الأفعال الجنائية في مبحث خاص ، لأن معرفة الأفعال الجنائية وصفاتها والأحكام المترتبة عليها شرعا يسهل علينا معرفة صفات الأفعال الجنائية المرتكبة في حوادث المرور وما يترتب عليها من أحكام . والله الموفق .

المبحث الثاني

الجناية على الأبدان

الجناية على الأبدان تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي :

النوع الأول : الجناية على النفس مطلقا ، ويدخل تحت هذا النوع جميع الأفعال المهلكة للنفس أى القتل بمختلف أنواعه .

النوع الثاني : الجناية على ما دون النفس . ويدخل تحته جميع الأفعال الواقعة على جسم الإنسان من قطع وكسر ، وشل حركة عضو ، وضرب وجرح .

النوع الثالث : الجناية على ما هو نفس من وجه دون وجه . وهو الجناية على الجنين لأنه يعتبر نفسا من وجه لأنه آدمي ، ولا يعتبر نفسا من وجه آخر لأنه لم ينفصل عن أمه . (١)

وفيما يلي بيان لهذه الأنواع الثلاثة :

النوع الأول : الجناية على النفس وأقسامها :

يقصد بالجناية على النفس الأفعال المهلكة لها - أى القتل بمختلف أقسامه .

والقتل في اللغة : مأخوذ من قتل يقتل قتلا - يقال : قتلته قتلا : أى أزهقت روحه فهو (قتيل) والمرأة قتيل إذا كان وصفا ، فإذا حذف الموصوف جعل اسما ودخلت الياء نحو : رأيت (قتيلة) بني فلان . والجمع

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ج ١٠ ص ٤٦١٦ .

فيهما (قتل) . وقتلت الشيء قتلا : عرفته . والقتلة بالكسر : الهيئة .
يقال : قتله قتل سوء . والقتلة بالفتح : المرة . وقاتله مقاتلة وقتالاً
فهو مقاتل بالكسر ، اسم فاعل . والجمع مقاتلون ومقاتلة . والمقتل : - بفتح
الميم والتاء - : الموضع الذي إذا أصيب لا يكاد صاحبه يسلم كالصدغ .
وَمَقْتَل الرجل لحاجته : إذا تأنى لها .^(١)

وفي الشرع : عرف بعض الحنفية القتل بأنه : ((فعل من العباد
تزول به الحياة)) .^(٢)

وعرفه بعض الحنابلة بأنه : ((فعل ما يكون سبباً لزهوق النفس
، وهو مفارقة الروح البدن)) .^(٣)

والتعريفان قريبان من بعض لأن كلا منهما قد اشتمل على بيان
محل القتل وهو الأدمي الحي .

والقتل نوعان : قتل بحق كقتل الزاني المحصن . وقتل القاتل
قصاصاً . وقتل بغير حق : وهو كل قتل عدوان .

وقد أجمع^(٤) المسلمون على تحريم القتل بغير حق لقوله تعالى :
﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا
كَانَ لِمَوْءٍ مِنْ أَنْ يَقْتُلَ مَوْءٍ مِنْكُمْ إِلَّا خَطَاً ۖ ﴾^(٦) . وقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) انظر الصحاح للجوهري ج ٥ ص ١٧٩٩-١٧٩٧ ، القاموس المحيط

ج ٤ ص ٣٥-٣٦ ، المصباح المنير ج ٢ ص ٤٩٠ .

(٢) تكملة فتح القدير لقاضي زاده ج ١٠ ص ٢٠٣ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٢ .

(٣) كشف القناع ج ٥ ص ٥٠٣ .

(٤) انظر المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٣١٨ .

(٥) سورة الاسراء آية : ٣٣ .

(٦) سورة النساء آية : ٩٢ .

" لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " (١) وغير ذلك من الأدلة .

أقسام القتل :

اختلف الفقهاء رحمهم الله في تقسيم القتل إلى أربعة أقوال :

فقسمه الإمام مالك رحمه الله - في المشهور عنه - إلى مرتبتين : عمد و خطأ ، ووافقه على هذا التقسيم ابن حزم (٢) من الظاهرية .

وقسمه جمهور الفقهاء - الشافعية وأكثر الحنابلة وبعض الحنفية -

إلى ثلاث مراتب : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ .

(١) أخرجه الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب الستة) من حديث عبد الله ابن مسعود . انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ص ٢٠١ ، صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٠٢ ، منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٨ ص ١٦٢ .

(٢) ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأموى الفارسي الأصل الأندلسي القرطبي الظاهري . ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ . نشأ شافعي المذهب ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر . كان حافظاً فقيهاً أصولياً مجتهداً متوقفاً للذكاء واسع العلم بالكتاب والسنة والمذاهب والملل والنحل والعربية والآداب والمنطق والشعر مع الصدق والديانة والحشمة والسؤدد ، ومع طول باعه في فنون كثيرة من العلم إلا أنه أخذ عليه نفيه للقياس وتمسكه بالعموم والبراءة الأصلية ، وانتقاده الشديد لآئمة العلم واستخفافه بالكبار منهم مما أوغر عليه صدورهم ، فتألموا على بغضه ، ومضايقته والوشاية به عند ملوكهم ، وقد امتحن وشدد عليه

وقسمه متقدموا الحنفية وأبو الخطاب ^(١) من الحنابلة إلى أربع مراتب . المراتب الثلاث التي ذكرها الجمهور ، وزادوا مرتبة رابعة وهي : ما جرى مجرى الخطأ .

وقسمه أبو بكر الجصاص ^(٢) من الحنفية إلى خمس مراتب : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ ، وما جرى مجرى الخطأ ، والقتل بالتسبب . وقد أخذ بهذا التقسيم متأخرو الحنفية وعليه المذهب ^(٣) .

====
 وشرد عن وطنه وأوى كثيرا . مات سنة ٤٥٦ هـ . له مصنفات كثيرة جدا منها كتاب الإحكام في أصول الأحكام والمحلى والملل والنحل . طبقات الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ١١٤٦ - ١١٥٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٢٨ ، النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٧٥ ، تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٩٨ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٩٩ .
 (١) أبو الخطاب : هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني الأزجي ، أبو الخطاب : شيخ الحنابلة في عصره . كان فقيها أصوليا إماما علامة ورعا صالحا ، وافر العقل غزير العلم حسن المعاشرة جيد النظم . ولد ببغداد سنة ٤٣٢ هـ وتوفي بها سنة ٥١٠ هـ . له مصنفات منها : التمهيد في الأصول ، والهداية في الفقه ، والانتصار في المسائل الكبار ^{انظر} ، النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢١٢ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٧ ، هدية الغارفين ج ٢ ص ٦ ، الأعلام للزركلي ج ٥ ص ٢٩١ .

(٢) أبو بكر الجصاص : أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص . كان إمام الحنفية في عصره ، وخطوب في أن يلي القضاء فامتنع . كان مشهورا بالزهد . ولد سنة ٣٠٥ هـ وتوفي ببغداد سنة ٣٧٠ هـ . له مصنفات منها : كتاب أحكام القرآن ^{انظر} ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٧١ ، كشف الظنون ج ١ ص ٢٠ ، وانظر ترجمته في صدر كستابه أحكام القرآن ج ١ ص ٤ - ٥ نقلا عن الفوائد البهية في تراجم الحنفية .

(٣) انظر فيما تقدم : المدونة للإمام مالك ج ١٦ ص ٣٠٦ ، بداية

ولكل فريق وجهة نظره الخاصة في التقسيم الذي اختاره وأدلته الخاصة به . ولما كان التقسيم الثلاثي - وهو الذي يجعل القتل ثلاث مراتب ، عمد ، وشبه عمد ، وخطأ - هو التقسيم الأشهر عند أكثر الفقهاء ، فسأجعله الأساس في الكلام على أنواع القتل ، وسأشير إلى الأقسام الأخرى التي ذكرها الفقهاء الآخرون مع ذكر وجهات نظرهم والرد على ذلك أثناء الكلام على كل مرتبة من هذه المراتب .

(أ) القتل العمد

أوصافه عند الفقهاء :

اختلف الفقهاء في وصف القتل العمد الموجب للقتل . فعند الجمهور من الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية هو : أن يقصد الجاني من يعلمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته به . (١)

أي هو أن يقصد الفعل العدوان وعين الشخص بما يقتل قطعاً - كالسيف والسكين والرمح وما في معنى ذلك مما يحدد فيجرح سواء كان من الحديد أو من غيره كالنحاس والرصاص والذهب والفضة والزجاج والحجر

=== المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٢٩٧ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٢٣٠ ،
نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٥ ، فتح الوهاب لأبي زكريا الأنصاري ،
ج ٢ ص ١٢٦ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٣٢٠ ، كشف القناع ،
ج ٥ ص ٥٠٤ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦١٦ ، تكملة فتح القدير
ج ١٠ ص ٢٠٣ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٢٧ ، أحكام القرآن
لأبي بكر الجصاص ج ٢ ص ٢٢٣ .

(١) انظر الاقتناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب مع حاشيته للبجيرمي
ج ٤ ص ١٠٣ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٦٧ ، العبارة مأخوذة
منه ، الروض المربع ج ٣ ص ٢٥٣ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع
حاشيته رد المحتار ج ٦ ص ٥٢٨ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٢ وما بعدها .

والقصب والخشب - أو غالبا ، كأن يضربه بمثل كبير يقتل مثله في عرف الناس سواء كان من حديد كالطرقة وصنجة الميزان أو حجر ثقيل أو خشبة كبيرة وما أشبه ذلك . أو يخنقه أو يلقيه في مهلكة أو يحبسه في مكان ويمنعه الطعام والشراب مدة لا يبقى فيها حتى يموت . أو يسقيه سماً أو يطعمه شيئا قاتلا فيموت به ، أو يشهد عليه بما يوجب قتله فيقتل ، ثم يرجع فـ في (١) شهادته ويعترف بتعمد قتله ، ونحو ذلك من الأفعال التي تقتل في الغالب.

وعند أبي حنيفة : هو ما تعمد ضربه بسلاح أو ما أجرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء كالمحدد من الخشب والحجر وليطة القصب والنار وما أشبه ذلك . (٢)

وهذا يعني أن القتل بالمثل غير المحدد وما في معناه ما يقتل غالبا لا يعتبر قتل عمد يجب به القود عند أبي حنيفة .

وعند الإمام مالك وأتباعه هو : (كل ما عمد به الإنسان إلى آخر يريد به قتل نفسه من حديدة أو حجر أو خشبة أو غير ذلك مما يقصد إلى القتل ولولطة أو وكزة إذا كان ذلك على وجه الثائرة والشـ والعداوة) (٣) . قال ابن عبد البر (٤) : (كل ذلك عمد وفيه القود

(١) انظر روضة الطالبين ج٩ ص ١٢٢-١٣٧ ، مغني المحتاج ج٤ ص ٣

المغني والشرح الكبير ج٩ ص ٣٢٠-٣٣٣ .

(٢) الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج١٠ ص ٢٠٥ ، بدائع الصنائع

ج١٠ ص ٤٦١٦ ، تكملة البحر الرائق ج٨ ص ٣٢٧ .

(٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر ص ٥٨٧-٥٨٨ ،

وانظر المدونة ج١٦ ص ٣٠٨ .

(٤) ابن عبد البر : هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم

النمري القرطبي المالكي ، أبو عمر ، الإمام العلامة الحافظ شيخ علماء

عند مالك ، وما كان على وجه الأثب أو كان على وجه اللعب فسبيله سبيل الخطأ^(١) . أى أن القتل العمد عندهم : هو كل فعل عدوان اقترن بفضب أو عداوة أدى لموت المجنى عليه^(٢) .

هذا مجمل ما ذكره الفقهاء في أوصاف القتل العمد الذى يجب به القود . ويمكن التعرف على مزيد من أحكامه عندهم من خلال الكلام على أركانه في الفقرة التالية .

أركان القتل العمد :

يؤخذ من أوصاف القتل العمد التى مر ذكرها وما ذكره الفقهاء في الشروط التى ينبغى توفرها في الجاني والمجنى عليه أن جريمة القتل العمد التى يجب بها القود لا تتحقق إلا إذا توفر فيها ثلاثة أركان هـي :

== الأندلس وكبير محدثيها في وقته وأحفظ من كان بها بسنة ماثورة . وكان إلى جانب إمامته ومراعته في الحديث وعلومه ثقة ديناً متبحراً في الفقه والعربية والأخبار والأنساب . ولد بقرطبة سنة ٣٦٨هـ ، ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها ، وولي قضاء لشبونة وشتتين توفي بشاطبه سنة ٤٦٣هـ . له مصنفات كثيرة منها : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ، وهو كتاب لم يضع أحد مثله في طريقه . وكتاب الاستذكار لمذاهب علماء الأماص . والاستيعاب لأسماء الصحابة ، وكتاب جامع بيان العلم ، والكافي في فقه أهل المدينة المالكي وغيرها كثير^{انظر تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١١٢٨} ، وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٤٨ ، الديباج المذهب ص ٣٥٧ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٣١٤ .

(١) الكافي ص ٥٨٨ .

(٢) انظر حاشية العدوى على هامش شرح الخرخشي ج ٨ ص ٧ .

أولا : أن يكون فعل القتل صادرا من مكلف وبغير حق .

ثانيا : أن يكون المجنى عليه آدميا حيا معصوم الدم .

ثالثا : أن يقصد الجاني قتل المجنى عليه .

فالركن الأول :

وهو كون القاتل مكلفا والقتل بغير حق يخرج فعل الصبي والمجنون ومن في حكمهما ، فإن فعلهما لا يعتبر قتل عمد لقوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاث : عن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم " (١) .

وأما القتل بغير حق : وهو الفعل العدوان ، فإنه يخرج به الفعل المقصود به الدفاع عن النفس ، أو المال أو العرض ، فإنه فعل بحق ، وليخرج بذلك فعل الإمام وفعل الولي في الاقتصاص من القاتل . والفعل الذي فيه شائبة حق كقتل المرتد والزاني المحصن . (٢)

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٦ ص ١٠٠ من حديث عائشة رضي الله عنها ، وأبو داود في سننه ج ٤ ص ١٤٠ من حديث علي وعائشة ، والترمذي في سننه ج ٢ ص ٤٣٨ من حديث علي ، وحسنه وقال : " والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم " ، وابن ماجه في سننه ج ١ ص ٦٥٨ من حديث عائشة ، وأخرجه البخاري معلقا من حديث علي . انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٩ ص ٣٨٨ ، ج ١٢ ص ١٢٠ .

(٢) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٢٨ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص ٣٠٥ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٠ . كشف القناع ج ٥ ص ٥٢١ .

وأما الركن الثاني :

وهو كون المقتول آدمياً حياً معصوم الدم . فإن الآدمية تخرج
قتل الحيوان فإنه لا يعتبر قتلاً ، وإنما يعتبر إتلاف حيوان . وأما الحياة :
فإنها تخرج الفعل الحاصل على الميت ، فإنه لا يعتبر جريمة قتل عمد ،
لأن الحياة قد زالت عنه قبل ذلك ، وإن كان الجاني يعاقب بسبب استحلاله
حرمة الميت . (١)

وتخرج الآدمية والحياة معاً : الفعل الواقع على الجنين ، فإنه لا يعتبر
قتل عمد ، وذلك لأن الجنين يعتبر نفساً من وجه ولا يعتبر نفساً من وجه
آخر ، فيعتبر نفساً من وجه لأنه آدمي ولا يعتبر نفساً من وجه آخر لأنه لم
ينفصل عن أمه . فلا يقتص من قتل الجنين وإنما يعزر على فعله ويكون
عليه غرة - عبد أو أمه . - (٢)

وأما عصمة الدم : فإنها تخرج الفعل الواقع على غير المعصوم -
كالحربي والمرتد والزاني المحصن وقاطع الطريق المحتشم قتله والباغسي
حال كونه في حالة حرب مع الإمام - فإنه لا يعتبر قتل عمد لأنه مهدر
الدم ، أي مباح القتل فإذا قتله آخر لا يعتبر قاتلاً ، لأن قتل المهدر
لا يعتبر جريمة من حيث فعل القتل إذ الفعل مباح . لكن يحق للإمام
أن يعزر قاتل المهدر إذا قتله بغير إذنه لافتيائه عليه لأن قتل
المهدرين موكول إلى الإمام . (٣)

(١) انظر الخرشي على خليل ج ٨ ص ٧ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٥٠-٢٥١ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٢٤ - ٤٨٢٥ .

(٣) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢٢ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص

٣-٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤-١٥ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢١-

وقد اختلف الفقهاء في أساس العصمة في الشريعة الإسلامية . فعند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة أساسها الإسلام أو الأمان . ويدخل تحت الأمان عقد الجزية والمواذعة والهدنة . وعلى هذا فيعد المسلم والذمي والمستأمن والمهادن معصوما ، إما بسبب الإسلام بالنسبة للمسلم ولو كان في دار الحرب ، أو بسبب الأمان بالنسبة لغير المسلم المعاهد ، فلا تباح دماؤه هم ولا أموالهم ، ويعاقب قاتلهم على القتل العمد إذا تعمد قتلهم . (١)

وعند الحنفية أساس العصمة هو الوجود في دار الإسلام والأمان ، فيعد المسلم والذمي والمستأمن معصوم الدم بسبب وجوده في دار الإسلام . أما الحربي أو المسلم في دار الحرب فليس معصوما . ولا عقاب على قاتله لكونه في دار الحرب . (٢)

ويظهر أثر الخلاف بين الرأيين في قتل المسلم في دار الحرب . فعلى رأى الحنفية لا عقاب على من تعمد قتله لأنه غير معصوم . وعلى رأى الجمهور يعاقب على قتله لأنه معصوم النفس محقون الدم بإسلامه فقط ولا عبثة بوجوده في دار الحرب .

(١) انظر الخرشي على خليل ج ٣ ص ٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤-١٥ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٣٣٥ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٤ .

(٢) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٦-٢١٧ ، شرح العناية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٦-٢١٧ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢٢ ، ٤٦٢٤ .

ومما يجدر ذكره هو أن الجمهور يرون أن عصمة الدم درجات . فعصمة دم المسلم أقوى من عصمة دم الذمي ، وعصمة دم الذمي أقوى من عصمة دم الحربي الموء من ، وعصمة الحر المسلم أقوى من عصمة العبد المسلم . وعلى هذا فلو تعمد مسلم قتل كافراً أو عبد مسلم فإنه لا يقتل به عندهم . (١)

أما الحنفية فإنهم يرون تساوى أهل دار الإسلام في العصمة ، لافرق في ذلك بين المسلم والذمي ، أو المسلم والعبد ما داموا جميعاً يسكنون دار الإسلام ، وعلى هذا فلو تعمد مسلم قتل ذمي أو عبد اقتصر منه ، بعكس المستأمن - وهو من دخل دار الإسلام بأمان موء قت - فإنهم يرون أن عصمته أقل درجة من عصمة المسلم ، ولهذا فلو تعمد مسلم قتله لم يقتصر منه عندهم لأن عقد الاستئمان حجب دمه موء قتل ، لا على سبيل التأييد ، فأورث هذا شبهة درأت القصاص عن قتله . وإنما يعزرها لفتياته على مصلحة الحاكم . (٢)

ولكل من الفريقين أدلته الخاصة به ، ليس هذا مكان بسطها لكون هذا البحث مخصصاً لبيان أحكام حوادث المرور ، وليس أحكام القتل العمد .

(١) انظر القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٢٧ ، الخرشي على خليل ج ٨

ص ٣-٤ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته ج ٤ ص ٢٣٨ ، مفنسي المحتاج ج ٤ ص ١٦-٢٧ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٥٢٣-٥٢٤ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢٥-٤٦٢٨ ، الدر المختار

شرح تنوير الأبصار مع حاشيته رد المحتار ج ٦ ص ٥٣٣-٥٣٤ ،

حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٥٣٣-٥٣٤ .

وأما الركن الثالث :

وهو كون الجاني قد قصد قتل المجنى عليه . فإنه يخرج فعلاً
الآب في تأديب ولده إذا ترتب عليه القتل فإنه لا يوجب المؤاخظة التامة
لعدم القصد إلى قتله ، وإنما القصد التأديب ، وكذلك فعل المعلم فيسي
تأديب تلميذه . (١)

ويخرج القتل شبه العمد والقتل الخطأ ، فإن الجاني لا يقصد
بفعله في كل منهما قتل المجنى عليه . ولما كان القصد من أفعال القلب
التي لا يمكن الاطلاع عليها حاول الفقهاء استنباط ضوابط ظاهرة يمكن
بواسطة معرفة هذا القصد ، إلا أنهم اختلفوا في بيان هذه الضوابط .
فالإمام مالك رحمه الله اعتبر مجرد الاعتداء العمد المقرون بغضب أو عداوة
والمؤدى إلى وفاة المجنى عليه دالا على القتل العمد بصرف النظر عن
الوسيلة المستعملة في القتل ما دام أنه لم يعتمد الفعل على وجه اللعب
أو التأديب . فهو يكفي بتعمد الجاني الفعل على وجه العدوان دون
النظر إلى الآلة المستعملة في القتل ودون النظر إلى القصد من
الاعتداء . أى أنه لا يشترط وسيلة معينة للقتل ولا يشترط أن يكون الجاني
قد قصد إحداث الوفاة فعلاً ، وإنما يشترط أن يكون الفعل الذى أدى لوفاة
المجنى عليه قد تم على وجه العدوان . وهذا الرأى يتفق مع وجهة نظره
حيث أنه لا يعترف بالقتل شبه العمد ، ولا يرى القتل إلا نوعين فقط عمد
وخطأ . فاقضى منه ذلك أن يعتبر الجاني قاتلاً عمداً بمجرد توفر قصد

(١) انظر الخرشي على خليل ج ٨ ص ٧ ، والسببية وأثرها في أحكام الفقه

للدكتور حمزة بن حسين الفهر ص ١٤٤ . مطبوع على آلة كاتبة .

العدوان المقرن بغضب أو عداوة أو ما شابه ذلك. (١)

أما الأئمة الثلاثة أبوحنيفة والشافعي وأحمد فإنهم يرون أن الاعتداء
العمد الموءدي لوفاة المجنى عليه إما أن يكون قتلا عمدا وإما أن يكون
قتلا شبه عمد، وهم يميزون بين العمد وشبه العمد بالوسيلة المستعملة في
القتل، فاعتبروا أن الوسيلة المستعملة في القتل ضابط مادي يدل على
نية القتل، لأنه لا يمكن إثبات هذه النية بدونها، لأن النية أمر داخلي
يصعب إثباته، فمتى كانت الوسيلة أو الآلة المستعملة في القتل مما يقتل
غالبا كان القتل عمدا، وإن كانت مما لا يقتل غالبا فالقتل شبه عمد فسي
نظرهم. (٢)

وفي تحديد الوسيلة المستعملة في القتل اختلف هوءلاء الأئمة.
فالإمام أبوحنيفة يخص الآلة التي تقتل غالبا بأن تكون معدة للقتل،
والآلة المعدة للقتل عنده هي: كل آلة جارحة أو طاعنة ذات حد
لها مور في الجسم كالسيف والسكين والرمح، أو ما يعمل عمل هذه الأشياء
في تفريق الأجزاء كالنار والزجاج والبدقية.

-
- (١) انظر المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للباجي ج٧ ص ١٠٠، الشرح
الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ج٤ ص ٢٤٢.
- (٢) انظر بدائع الصنائع ج١٠ ص ٤٦١٦-٤٦١٧، الهداية مع شرحها
تكملة فتح القدير ج١٠ ص ٢٠٥، تكملة البحر الرائق ج٨ ص ٣٢٧،
نهاية المحتاج ج٧ ص ٢٣٥، مختصر الخرقى مع المغني ج٩ ص
٣٢١، المقنع مع الشرح الكبير ج٩ ص ٣٢٠، كشف القناع ج٥
ص ٥٥٥.

واختلفت الرواية عنه في القتل بالحديد الذي لا حد له ، كالعمود
وصنجة الميزان وظهر الفأس ونحو ذلك فيعتبر قتل عمد في ظاهر الرواية ،
وفي رواية الطحاوي^(١) عنه أنه ليس بعمد . فعلى ظاهر الرواية العبرة
للحديد نفسه سواء جرح أو لا ، وعلى رواية الطحاوي العبرة
للالاة الجارحة سواء كانت من الحديد أو غيره .

ولا يقف به الأمر عند هذا الحد ، بل إنه يشترط أن يباشـر
الجاني فعل القتل لكي يقتض منه ، وحجته في هذا أن عقوبة القتل
العمد هي القصاص ، ومعنى القصاص الماثلة ، والقصاص في ذاته عقوبة
متناهية لأنه قتل بطريق المباشرة . وهذا يستدعي جنائية متناهية
لتتم الماثلة ، والجنائية لا تتناهى إلا بالعمد المحض ، فيجب أن يباشـر
الجاني فعل القتل ما دام أن أساس عقوبة القصاص الماثلة في الفعل .

(١) الطحاوي : هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة
الأزدي الحنـري المصري الطحاوي - نسبة إلى قرية طحا
بصعيد مصر - الإمام المحدث الفقيه الحافظ . ولد سنة ٢٣٩ هـ ،
وتلقى العلم على خاله إسماعيل بن يحيى المزني أفقه أصحاب
الشافعي . ثم تحول إلى دراسة الفقه الحنفي حينما رأى خاله
يرجع إلى كتب أصحاب أبي حنيفة في كثير من المسائل التي تعترضه
فلما اكتملت معرفته بمذهب أبي حنيفة تحول إليه واقتدى به وأصبح
من أتباعه . ولم يمنعه ذلك من مخالفته في بعض المسائل وترجيح
ما ذهب إليه غيره من الأئمة لأنه لم يكن مقلدا لأبي حنيفة ، بل
كان مجتهدا . وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر . له مصنفات
كثيرة منها : مشكل الآثار ، وشرح معاني الآثار ، والمختصر في
الفقه - توفي بمصر سنة ٣٢١ هـ . تذكـر الحفاظ للذهبي
ج ٣ ص ٨٠٨ ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ج ٣ ص ٢٤٠ ،
شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٨٨ .

والإمام أبو حنيفة باشتراطه هذين الشرطين - كون الآلة المستعملة في القتل حادة ، وكون الفعل مباشر - يخرج القتل بالمثل كالحجر الكبير والسوط الغليظ فإنه لا يعتبر قتل عمد عنده لأنه ليس بآلة حادة . ويخرج أيضا القتل بالتسبب ، كالحرق والإغراق في الماء الكثير ، وتقديم الطعام المسموم للمجنى عليه ، وشهادة الزور المؤدية للقتل ، والحبس عن الطعام والشراب مدة يموت في مثلها . ونحو ذلك ، فإنه لا يعتبر عمدا محضا يجب القود به لتمكن شبهة العدم فيه لأنه لا يساوى المباشرة من كل وجه ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « العمد قود » (١) . فالعمد

(١) أخرجه الزيلعي في نصب الراية ج٤ ص ٣٢٧ . وذكر بأنه رواه ابن أبي شيبه وإسحاق بن راهويه والدارقطني والطبراني وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . ولفظ رواية ابن أبي شيبه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العمد قود ، إلا أن يعفو ولي المقتول » وزاد في رواية إسحاق : « والخطأ عقل لا قود فيه ، وشبه العمد قتيل العصا والحجر ، ورمي السهم فيه الدية مغلظة من أسنان الإبل » .

ولفظ رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل في عياء ، أو رميا ، تكون بينهم بحجارة أو بالسياط ، أو ضرب بعصا ، فهو خطأ ، وعقله عقل الخطأ ومن قتل عمدا فهو قود ، ومن حال دونه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل » انتهى . وذكر أيضا بأنه رواه الطبراني في معجمه من حديث عمرو بن حزم ولفظه : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمد قود ، والخطأ دية » ولم يبين الزيلعي درجة الحديث . وقد أورد السيوطي في الجامع الصغير مع شرحه في القدير ج٦ ص ٣٩٢ رواية الطبراني الأخيرة ورمز للحديث بالتحسين . غير أن الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٨٦ ذكر بأن رواية الطبراني عن عمرو بن حزم عمران ابن أبي الفضل ، وهو ضعيف . انتهى .

الذى يجب به القود لا بد أن يكون الفعل فيه فعل مباشرة لا تسبب. (١)

أما الشافعي وأحمد فإنهما لا يشترطان أن تكون آلة القتل حادة ، بل يكفي عندهما أن تكون الآلة ما يقتل غالبا للدلالة على قصد الجاني تعمد القتل . فالضرب بالمثل كالحجر الكبير والعمود الغليظ ، واللسان والسندان وعقب الفأس ، وما شابه ذلك إذا أدى لموت المجنى عليه يعتبر قتل عمد دالا على قصد الجاني تعمد فعل القتل لأن ذلك مما يقتل غالبا . وقد وافقهما أبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحبا أبي حنيفة في اعتبار القتل قتل عمد إذا كانت الآلة ما يقتل غالبا . ولو لم تكن حادة . ولم يقتصر الشافعي وأحمد على الآلة التي تقتل غالبا في الدلالة على قصد الجاني بل توسعا في ذلك فاعتبرا كل ما أدى إلى الموت فسي عرف الناس قتل عمد . فالضرب بالعصا والسوط والحجر الصغير أو اللكـز باليد في المقتل - كالصدغ والخاصرة والشدى وأصل الأذن والخصيتين - يعتبر قتل عمد يدل على قصد الجاني ارتكاب فعل القتل لغلبة الظن أن الموت يقع بمثل ذلك . وكذلك تكرار الضرب بالعصا الصغيرة أو ضرب المجنى عليه وهو في حالة ضعف قوة من مرض أو كبير أو حر مفرط أو برود شديد ونحوه يعتبر قتل عمد يدل على قصد الجاني تعمد القتل عندهما . لأن تكرار الضرب بالعصا الصغيرة وموالة ذلك يجعل الآلة قاتلة غالبا ، مشبهة للضرب بالمثل الكبير .

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ١٦١٦ - ١٦١٩ ، تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، الاختيار لتعليل المختار للموصلى ج ٥ ص ٢٣ .

ولا يشترط الشافعي وأحمد أن يكون فعل القتل حاصلًا بيد الجاني مباشرة ، بل يجوز عندهما أن يحصل القتل العمد العمدوان بالتسبب . فالشخص الذي يحفر بئرا في طريق المجنى عليه ويسترها عن نظره يقصد إيقاعه فيها يعتبر قاتلا عمدا ما دام أن الفعل يحدث الموت بذاته ، أو ما دام بين الفعل والموت رابطة السببية . وهكذا القول في الصور المشابهة لذلك كتقديم الطعام المسموم للمجنى عليه ، أو إلقاءه من شاهق ، أو حبسه عن الطعام والشراب مدة يموت في مثلها ، أو تكتيفه في مضيق بحضرة حية أو ثعبان ، أو إلقاءه في نار أو ماء كثير يفرقه ولا يمكنه التخلص منه ، أو الشهادة عليه بما يوجب قتله ونحو ذلك . فإن ارتكاب هذه الأفعال ما يقتل غالبا . (١)

ومع أن الفقهاء الثلاثة - أبا حنيفة والشافعي وأحمد - قد اعتبروا الآلة التي تقتل غالبا - مع الاختلاف في تحديدها - دليلا على توفر القصد للقتل عندهم إلا أنهم لم يغفلوا قرائن الأحوال وملابسات الجريمة في الدلالة على تعمد القتل ، فلا بد عندهم من معرفة كون القاتل قتل المجنى عليه لعداوة سابقة أو في شجار بينهما ، أو ما شابه ذلك ، وإلا فقد تستعمل الآلة التي تقتل غالبا ويكون الفعل خطأ فيما إذا عدت القرائن الدالة على العمد ، ووجدت قرائن آخر تدل على الخطأ ، كأن يرمى صيدا فيقتل إنسانا .

(١) انظر فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٦-٢٧٠ . أسنى المطالب : ج ٤ ص ٢-٤ ،
المفني والشرح الكبير ج ٩ ص ٣٢١-٣٣٣ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٠٥-
٥١١ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٦٧-٢٧١ ، الروض المربع
ج ٣ ص ٢٥٣-٢٥٦ .

فاستعمال الآلة التي تقتل غالبا في القتل قرينة تقبل إثبات العكس ، إذ الفعل القاتل واحد ، في الخطأ والعمد ، لكن تختلف درجته في المسؤولية باعتبار قرائن الأحوال وملابسات الجريمة . (١)

يصح أن تكون السيارة آلة قتل عمد إذا توفر القصد الجنائي . من الأمور المستجدة في هذا العصر القتل بواسطة استعمال السيارة ، فهل يمكن أن يكون عمدا يجب القصاص به إذا توفر القصد الجنائي لدى الجنائي ، كأن يقصد سائق السيارة مثلا دعس أو صدم شخص مار في الطريق ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال يجدر بي أن أشير إلى أن الحاصل ما تقدم في المسألة السابقة وهي كيفية معرفة القصد الجنائي ، إلى أن الإمام مالكا رحمه الله تعالى لا يشترط آلة معينة في القتل العمد وإنما يشترط أن يكون فعل القتل قد تم على وجه العدوان . والفعل العدوان عنده يعرف بواسطة القرائن المحتفة بالجريمة كالغضب والعداوة ونحو ذلك . وإلى أن الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى يشترطان فسي القتل العمد أن تكون الآلة المستعملة فيه مما يقتل غالبا في عرف الناس . وقد وافقهما أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية . وإلى أن الإمام أباحنيفة رحمه الله يشترط أن تكون الآلة حادة إذا كانت معدة من غير الحديد . أما إذا كانت معدة من الحديد الذي لا حد له ، فإنه يعتبر قتل عمد في ظاهر الرواية عنه . ولا يعتبر قتل عمد في رواية الطحاوي عنه .

(١) انظر السببية وأثرها في أحكام الفقه ص ٤٨ .

وبعرض القتل بالسيارة على أقوال الأئمة السابقة يظهر بوضوح أنها يصح أن تكون آلة قتل عمد في مذهب مالك إذا توفر القصد الجنائي لدى الجاني لأنه لا يشترط آلة معينة في القتل العمد . فإذا ما تم الفعل على وجه العدوان بأن قصد سائق السيارة صدم أو دس المجنى عليه ، فإن القتل يكون عمدا موجبا للقصاص إذا تحققت شروطه وانتفتت موانعه . وما يؤكّد ذلك هو أن الخرخشي قد صرح بما يشبه ذلك حيث قال في مسألة الدابة المربوطة في الطريق : (١) وكذلك يقتص من ربط دابة بطريق المسلمين وقصد الأذية لشخص معين فهلك بسبب ذلك . (١)

فإذا أمكن أن يكون الفعل الحاصل بواسطة الدابة قتل عمد على هذا الوجه الذي صرح به ، فمن باب أولى الفعل الحاصل بواسطة السيارة . وأما القياس على مذهب الشافعي وأحمد فإنه يصح أن تكون السيارة آلة قتل عمد ، وذلك لأنها تطابق الشرط الذي اشتراطه في آلة القتل العمد فهما قد اشترطا أن تكون آلة القتل العمد مما يقتل غالبا ومثلا لذلك بالمثل كالحجر الكبير ونحوه ، والسيارة مثقل ضخم ، والعرف المعاصر يدل على وقوع القتل غالبا بواسطتها . وأما على مذهب أبي حنيفة فإن القتل بواسطة السيارة يمكن أن يكون عمدا إذا باشر الجاني الفعل قياسا على ظاهر الرواية في الآلة المتخذة من الحديد الذي لا حد له . وبهذا يظهر بوضوح صحة القول بأن السيارة يمكن أن تكون آلة قتل عمد إذا توفر القصد الجنائي لدى الجاني في المذاهب الأربعة . والله أعلم .

(١) الخرخشي على خليل ج ٨ ص ٨ .

(ب) - القتل شبه العمد

أنكر الإمام مالك رحمه الله تعالى - في المشهور عنه - كون القتل شبه العمد قسماً مستقلاً بذاته ، وجعله من قسم العمد . واستدل على ذلك بأنه لا يوجد في كتاب الله إلا القتل العمد والخطأ حيث قال تعالى : ﴿ وما كان لمؤء من أن يقتل مؤء منا إلا خطأ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤء منا متعمدا ﴾ (٢) فذكر العمد والخطأ ولم يذكر غيرهما . وبأن كلا من القتل العمد والخطأ معقول المعنى . فالعمد : ما كان بقصد . والخطأ ، ما كان بغير قصد . ولا يصح أن يكون بينهما ثالث لعدم صحة القول بوجود القصد وعدم وجوده في آن واحد لكونهما ضدین . (٣) وقد وافقه ابن حزم الظاهري في إنكار القتل شبه العمد . (٤)

وأثبت جمهور الفقهاء - من الحنفية والشافعية والحنابلة - أن القتل شبه العمد قسم مستقل بذاته وأن له أحكامه الخاصة به (٥) . واستدلوا على إثباته بالسنة . من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ((عقل شبه العمد مغلظ مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبه)) (٦) وقوله صلى الله عليه وسلم :

-
- (١) سورة النساء آية : ٩٢ .
 - (٢) سورة النساء آية : ٩٣ .
 - (٣) انظر المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٠٠ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٨ .
 - (٤) انظر المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٣٤٣ .
 - (٥) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٠٣ ،
 - مفني المحتاج ج ٤ ص ٢ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٢ .
 - (٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٢ ص ١٨٣ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وفي إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولي ، تكلم فيه غير واحد وثقه كثير . انظر تهذيب التهذيب ج ٩ ص ١٥٨ - ١٦٠ ، وقال عنه في تقريب التهذيب ص ٤٧٨ : " صدوق يهيم ورعي بالقدر " .

((ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل ، أربعون منها في بطونها أولادها)) (١) . وبأن عمرو عليا وزيد بن ثابت وأبا موسى الأشعري والمغيرة رضي الله عنهم قالوا بالقتل شبه العمد

(١) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه باللفاظ متقاربة من حديث ابن عمرو عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم . واللفظ هنا لأبي داود . انظر المسند ج ٢ ص ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، وسنن أبي داود ج ٤ ص ١٨٥ ، وسنن النسائي ج ٨ ص ٤٠-٤٢ ، وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٧٧ . وقد رد المالكية وابن حزم الاستدلال بالأحاديث التي تثبت القتل شبه العمد ومنها هذا الحديث ، ووصفوها بأنها أحاديث مضطربة لا تثبت من جهة الإسناد . . انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٨ ، والمحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٣٧٨-٤٠١ . غير أن الشوكاني قال في كتابه نيل الأوطار ج ٨ ص ١٩٠-١٩١ : " والحديث الثاني أخرجه أيضا البخاري في التاريخ وساق اختلاف الرواة فيه ، وأخرجه الدارقطني في سننه وساق أيضا فيه الاختلاف ، وقد صححه ابن حبان ، وقال ابن القطان : هو صحيح ولا يضره الاختلاف " . ثم قال الشوكاني بعد أن ساق كثيرا من الروايات والطرق التي تثبت القتل شبه العمد : " ولا يخفى أن أحاديث الباب صالحه للاحتجاج بها على إثبات قسم ثالث وهو شبه العمد وإيجاب دية مغلظة على فاعله " . وهناك رواية مرجوحة عن الإمام مالك رحمه الله تثبت القول بالقتل شبه العمد . انظر المنتقى للباجي ج ٢ ص ١٠٠ ، وقد أجاب الجمهور على الاعتراض على القول بالقتل شبه العمد بأنه غير معقول المعنى ، أنه يمكن أن يكون معقول المعنى ، إذ فيه شبهان . شبه من العمد وآخر من الخطأ . وفي تغليب جانب العمد إضاعة لجانب الخطأ . وفي تغليب

ولا مخالف لهم من الصحابة. (١)

وصف القتل شبه العمد :

يصف الإمام أبو حنيفة القتل شبه العمد بأنه ، تعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما أجرى مجراه في تفريق الأجزاء . سواء كان ما يقتل غالبا كالحجر الكبير ، أو لا كالعصا الصغيرة والكزباليد ونحو ذلك (٢) .

ويصفه الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية بأوصاف متقاربة مؤداها أنه قصد الجنابة بما لا يقتل غالبا ، كالضرب بالعصا الخفيفة والحجر الصغير والكزباليد ونحو ذلك . فلو وقع الضرب في مقتل أو كان المضروب صغيرا أو وقع في حر أو برد معين على الهلاك أو والى بين الضربات حتى مات المجنى عليه فإن القتل يكون عمدا عندهم ، لأن مثل ذلك يقتل غالبا في عرف الناس . (٣)

وبالتأمل في أوصاف الفريقين نجد أنها تتفق في أن المقصود من القتل شبه العمد أن يتعمد الجاني الاعتداء على المجنى عليه دون أن ينصرف قصده إلى قتله ، إلا أنه ترتب على الاعتداء قتل المجنى عليه .

=== جانب الخطأ إضافة لجانب العمد . وفي كل من الأمرين

ابتعاد عن العدالة واقتراب من الظلم ، فالأمر يدعو إلى وجود

قسم ثالث بين العمد والخطأ تحقيقا للعدالة وإنصافا

للمتازعين . انظر كتاب جنابة القتل العمد في الشريعة

الإسلامية والقانون الوضعي لنظام الدين عبد الحميد ص ٥٤ .

(١) انظر بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٢) انظر الهداية وشرحها العناية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص

٢١٠ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٢ ، الاختيار ج ٥ ص ٢٤ .

(٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٢ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٦ ، الإقناع

===

ثم اختلفوا في تحديد الآلة التي تدل على هذا القصد - أى عدم قصد قتل المجنى عليه - فجعلها أبوحنيفة مطلقة في كل آلة ليست بسلاح ولا ما أجرى مجراه في تفريق الأجزاء ، أى أن آلة القتل شبه العمد عنده هي كل آلة ليست معدة للقتل سواء كانت مما يقتل غالبا لثقلها كالحجر الكبير والعصا الغليظة أو لا كالعصا الصغيرة والكز باليد ونحو ذلك . وقد استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : ((ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل ، أربعون منها في بطونها أولادها)) (١) . ووجه الاستدلال عنده أنه صلى الله عليه وسلم جعل قتل السوط والعصا مطلقا شبه عمد من غير تفريق بين العصا الغليظة والعصا الصغيرة . فتخصيص القتل شبه العمد بالعصا الصغيرة فيه إبطال للاطلاق الوارد في الحديث . (٢)

أما الفريق الثاني - وهم الشافعية والحنابلة والصاحبان - فإنهم يخصون آلة القتل شبه العمد بالآلة التي لا تقتل غالبا في عرف الناس كالحجر الصغير والعصا الخفيفة لأن معنى العمد فيهما قاصر لانهما لا يقتلان عادة . ويقصد باستعمالهما غير القتل كالتأديب ونحوه . وقالوا بأن العصا المذكورة في الحديث مخصوصة بالعصا الصغيرة . واستدلوا على ذلك

=== في حل الفاظ أبي شجاع - مطبوع مع حاشيته البجيرمي ج ٢ ص ١٠٤ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٢ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٧١ ، العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٠ .

- (١) تقديم تخريجه في ص ٢٩٦ .
(٢) انظر العناية على الهداية ج ١٠ ص ٢١١ ، الاختيار ج ٥ ص ٢٥ .

بأن الرسول صلى الله عليه وسلم رض رأس يهودى بين حجرين، وكان فعل ذلك بجارية من الجوارى (١). فدل على أن الحجر الثقيل وما في حكمه كالعصا الفليضة يعتبر آلة قتل عمد وليس شبه عمد، فوجب تخصيص العصا الواردة في الحديث بالصغيرة ليكون القتل شبه عمد (٢).

ويسمى القتل شبه العمد بخطأ العمد، وعمد الخطأ، وخطأ شبه العمد (٣). والسبب في هذه التسمية هو ترده بين القتل العمد والقتل الخطأ، فهو يشبه العمد من جهة قصد الفعل، لأن الجاني يتعمد ضرب المجنى عليه، ويشبه الخطأ من جهة أن الجاني ضرب المجنى عليه بآلة لا يقصد بها القتل في الغالب (٤).

أركان القتل شبه العمد :

يستخلص من أوصاف الفقهاء للقتل شبه العمد أنه لا بد من توفر ثلاثة أركان لقيام هذه الجريمة وهي :

- (١) نص الحديث : عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودياً رض رأس جارية بين حجرين ، فقتل لها من فعل بك هذا ؟ أفلان أو فلان - حتى سمي اليهودى فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يزل به حتى أقر ، فرض رأسه بالحجارة "صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١٢ ص ١٩٨ ، صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٠٠ .
- (٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٤ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٢ ، العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٠-٢١١ الاختيار ج ٥ ص ٢٤-٢٥ .
- (٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٤ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٣٧١ .
- (٤) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٨ .

- ١ - ارتكاب الجاني لفعل يؤدى إلى موت المجنى عليه .
 - ٢ - كون الجاني قصد مجرد الاعتداء على المجنى عليه لا قتله .
 - ٣ - قيام رابطة السببية بين الفعل والموت .
- الركن الأول : ارتكاب الجاني لفعل يؤدى إلى موت المجنى عليه .

يشترط لتحقيق جريمة القتل شبه العمد أن يرتكب الجاني فعلاً يؤدى إلى موت المجنى عليه ، وهذا الفعل إما أن يصدر من الجاني مباشرة ، كأن يضرب المجنى عليه بعصا صغيرة أو يرميه بحجر صغير أو يلكزه بيده في غير مقتل فيموت من ذلك الفعل . وإما أن يتسبب الجاني في فعل القتل دون أن يباشره كأن يضع للمجنى عليه مزلقاً في الطريق فيسقط فيه فيموت من سقطته . أو كأن يطلبه بسيف مجرد أو بندقية أو مسدس أو ما يخيف فيهرب منه فيتلف في هربه كأن يسقط من شاهق أو ينخسف به سقف أو يفرق في ماء أو يحترق في نار أو يسقط على الأرض فيتلف في هربه ، أو يصبح بصغير أو صغيرة وهما فوق مكان عال فيسقطان فيموتان أو يصبح بغافل فيسقط فيموت أو يذهب عقله . ففي كل هذه الأحوال يعتبر الجاني مسئولاً عن القتل شبه العمد عند الحنابلة وكثير من فقهاء الشافعية لأن هذا النوع من الأفعال لا يقتل غالباً عندهم . (١)

أما الحنفية فيفرقون بين الأفعال المباشرة والأفعال غير المباشرة . فيعتبرون القتل شبه عمد إذا صدر القتل مباشرة من الجاني

(١) انظر المغني والشرح الكبير ج٩ ص ٥٧٧ - ٥٧٨ ، كشف القناع

ج٥ ص ٥١٢ ، مغني المحتاج ج٤ ص ٨٠ - ٨٢ نهاية المحتاج

مثل الضرب بالعصا والرمي بالحجر الصغيرين واللّكز باليد وهكذا . ويعتبرون القتل قتلا بالتسبب إذا كان الفعل فيه غير مباشر من الجاني كأن يصيح بالمجنى عليه فيموت من ذلك وفيه الدية فقط عندهم . (١)

أما الإمام مالك فإنه يعتبر القتل قتل عمد ما دام أن الجاني تعمد الفعل على وجه العدوان سواء تم القتل عن طريق المباشرة أو السبب لأنه لا يعترف بالقتل شبه العمد - في المشهور عنه - ويرى أنه من قسم العمد . (٢)

ولا خلاف بين الفقهاء ، في أنه يشترط في المجنى عليه أن يكون معصوما لا اعتبار الفعل الذي أزهق روحه قتل شبه عمد ، فإن لم يكن معصوما ، فلا يعتبر الفعل جريمة قتل شبه عمد ، وإنما يمكن اعتباره ما وقع افتياتاً على سلطة الإمام ، لأنه لا بد من إذنه لقتل مهدر الدم . (٣)

الركن الثاني : كون الجاني تعمد الاعتداء على المجنى عليه دون قتله .

يشترط أن تتوافر لدى الجاني نية الاعتداء على المجنى عليه دون أن يقصد قتله . وهذا هو المميز الرئيسي بين القتل العمد وشبه العمد . ففي القتل العمد يتعمد الجاني إصابة المجنى عليه بقصد قتله .

(١) انظر الهداية وشرحها العناية مع تكملة فتح القدير ج ١ ص ٢١٠

تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، الاختيار ج ٤ ص ١٠٤ ،

بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦١٧ - ٤٦١٨ .

(٢) انظر الشرح الكبير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ،

بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٣) انظر الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٣٩ ،

كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٢ ، وانظر ص ٣٨٥ من هذا البحث .

وفي شبه العمد يعتمد الجاني إصابة المجنى عليه دون أن يقصد قتله ، ولما كان القصد الجنائي هو المميز الرئيسي بين القتل العمد وشبه العمد وكان من الأمور الباطنة التي يصعب التعرف عليها ، لم يجد الفقهاء بداً من استنباط ضوابط ظاهرة تدل على هذا القصد . فنصبوا الآلة أو الوسيلة المستعملة في الاعتداء دليلاً على هذا القصد . فإن كانت الآلة أو الوسيلة مما يقتل غالباً فالفعل قتل عمد ما لم يثبت الجاني أنه لم يقصد القتل ، أما إذا كانت مما لا يقتل غالباً فالفعل قتل شبه عمد ^(١) . ولم يتوقف الفقهاء على هذا الاستدلال وحده ، بل إنهم يستدلون على هذا القصد بعد الآلة بشهادة الشهود واعتراف الجاني ، وقرائن الأحوال وملا بسات الجريمة .

الركن الثالث : قيام رابطة السببية بين الفعل والموت .

يشترط تحقيق قيام رابطة السببية بين الفعل الذي ارتكبه الجاني و النتيجة التي تترتب على هذا الفعل وهي موت المجنى عليه . أى أن يكون فعل الجاني علة مباشرة لموت المجنى عليه أو أن يكون سبباً في علة الموت .

فإذا انعدمت رابطة السببية فلا يسأل الجاني عن جريمة القتل شبه العمد ، وإنما يسأل عن جريمة الضرب أو الجرح .

ويكفي أن يكون اعتداء الجاني هو السبب المباشر في وفاة المجنى عليه حتى ولو تعاونت معه أسباب أخرى في إحداث الوفاة كإهمال في العلاج أو إساءة العلاج أو مرض المجنى عليه أو ضعف صحته أو غير ذلك من الأسباب ^(٢) .

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦١٦-٤٦١٧ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٧-٢٤٠ ، كشف القناع ج ٥ ص ١٠٢ .
(٢) انظر التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ١٠٢ .

(١)
(ج) القتل الخطأ .

القتل الخطأ في الشريعة الإسلامية هو : أن يفعل فعلاً لا
لا يريد به إصابة المقتول فيصيبه ويقتله . (٢)

(١) الخطأ : نقيض الصواب . وهو العدول عن الجهة و ذلك أضرب :
أحدها : أن يريد غير ما يحسن إرادته فيفعله . وهذا هو الخطأ
التام المأخوذ به الإنسان ، يقال خَطِيءٌ يَخْطِئُ خِطْئاً وَخِطْأَةً .
والخِطْءُ : الذنب قال تعالى : * إِن قَتَلْتُمْ كُفْرًا كَبِيرًا *
أى إثمًا ، والخاطي : من تعمد لما لا ينبغي ، قال تعالى * وَإِنْ
كُنَا لَخَاطِئِينَ *

الثاني : أن يريد ما يحسن فعله ولكن يقع منه خلاف ما يريد .
فيقال : أَخْطَأَ إِخْطَاءً فهو مَخْطِئٌ ، وهذا قد أصاب في الإرادة
وأخطأ في الفعل ، وهو المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم :
(رفع من أمتي الخطأ والنسيان . .) ويقول : (من اجتهد
فأخطأ فله أجر) ، ويقول تعالى : * وَمَنْ قَتَلَ مَوْءِناً خَطْأً
فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْءِناً وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا . . *
والثالث : أن يريد ما لا يحسن فعله ويتفق منه خلافه ، فهذا
مخْطِئٌ في الإرادة ومُصِيبٌ في الفعل ، مَذْمُومٌ بقصده وغير
محمود على فعله . وهو المعنى بقول الشاعر :

أردت مساءً تي فأجرت مسرتي وقد يحسن الإنسان من حيث لا يدري
وجملة الأمر : أن من أراد شيئاً فاتفق منه غيره يقال أخطأ ،
وإن وقع منه كما أراده يقال : أصاب ، وقد يقال لمن فعل فعلاً
لا يحسن ، أو إرادة لا تجمل إنه أخطأ ، ولهذا يقال : أصاب
الخطأ وأخطأ الصواب ، وأصاب الصواب ، وأخطأ الخطأ .

انظر المفردات للراغب ص ١٥١ ، الصحاح للجوهري ج ١ ص ٤٧ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ٣٣٨ .

وجمهور الفقهاء الذين جعلوا القتل ثلاث مراتب - عمد ، وشبه

عمد ، وخطأ - يرون أن للقتل الخطأ أربع صور :

الصورة الأولى : أن يقع القتل نتيجة للخطأ في الفعل ، كأن يرمى صيدا

أو غرضا فيصيب آدميا معصوما لم يقصده .

الصورة الثانية : أن يقع القتل نتيجة للخطأ في ظن الفاعل : كأن يرمى

إنسانا وهو يظن أنه حربي أو مرتد فإذا هو مسلم .

الصورة الثالثة : أن يقع القتل نتيجة لتقصير الفاعل دون أن يقصد الإتيان

بالفعل ، كأن ينقلب نائم على آخر فيقتله ، أو يسقط منه شيء

كان يحمله فيقع على آخر فيموت منه .

الصورة الرابعة : أن يقع القتل نتيجة لتسبب الفاعل من غير قصد أو مباشرة

منه ، كأن يحفر بئرا في الطريق العام ولا يحتاط في الأمر

بوضع غطاء عليها فيسقط فيها أحد المارة ويموت من سقطته .

أو يضع في مكان عام حجرا كبيرا ويصطدم به مارفتأتيه منه منيته . (١)

وحصر متقدمو الحنفية القتل الخطأ في الصورتين الأولى والثانية ،

وجعلوا الصورتين الثالثة والرابعة قسما مستقلا ، وسموه بالقتل الذي جرى

مجرى الخطأ . أي أن القتل عندهم ينقسم إلى أربع مراتب - عمد وشبه عمد

وخطأ وما جرى مجرى الخطأ - . وقد وافقهم على هذا التقسيم بعض

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦١٢ ، تبين الحقائق ج ٦ ص

١٠٢ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٤ ،

المواق على خليل ج ٦ ص ٢٤٠ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٧ ،

مغني المحتاج ج ٤ ص ٤ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٣ ، المغنسي

والشرح الكبير ج ٩ ص ٣٣٨ - ٣٤١ ، كشف القناع عن متن الاقناع

ج ٥ ص ٥١٣ - ٥١٤ .

فقهاء الحنابلة كأبي الخطاب والموفق بن قدامة (١).

وججتهم في ذلك : أن القاتل يعتمد الفعل في القتل الخطأ ولكنه يخطيء في الفعل أو القصد . أما النائم الذي ينقلب على إنسان فيقتله ، وحافر البئر وناصب السكين ووضع الحجر تعديا فيؤءول إلى إتلاف إنسان ، فإنه لم يقصد الإتيان بالفعل أصلا ، فلم يكن فعله من قبيل القتل الخطأ . ولكن لما شارك القتل الخطأ في الإتلاف ألحق به وجعل جارا مجراه في الحكم . (٢)

وفرق متأخرو الحنفية بين الفعل المباشر وهو القتل الحاصل من فعل النائم والساهي ومن في حكمهما وبين القتل بالتسبب ، كالقتل الحاصل بسبب الحفر ووضع الحجر في الطريق وما في معناه . فجعلوا كل واحد منهما قسما مستقلا . وسماوا الأول : بالقتل الذي جرى مجرى الخطأ ، والثاني : القتل بالتسبب . وعللوا لذلك :

بأن القتل الحاصل من النائم والساهي هو في معنى القتل الخطأ من كل وجه لوجوده لا عن قصد ، ولأنه قتل عن طريق المباشرة ، فأخذ حكم القتل الخطأ من كل وجه . أما القتل بالتسبب فإنه ليس قتلا في الحقيقة لأن التسبب ليس له فعل فيه ، لأن الفعل إما أن يكون مباشرا أو متولدا عنه ، ووضع الحجر وحافر البئر لم يصدر منه فعل مؤثر في العاثر لا مباشرة ولا تولدا . فلم يكن قاتلا في الحقيقة . فكان القتل

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ / ٤٧٠٢ ، الشرح الكبير لشمس الدين

ابن قدامة ج ٩ ص ٣٢٠ ، المبدع شرح المقنع لابن مفلح ،

ج ٨ ص ٢٥٢ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٢ ، تكملة فتح القدير ج ١٠ ص

٢١٤ ، المبدع شرح المقنع ج ٨ ص ٢٥٢ .

بالتسبب قسماً مستقلاً (١)

وتعزى هذه التفرقة إلى أبي بكر الجصاص حيث قال : * قال أصحابنا : القتل على أنحاء أربعة : عمد وخطأ وشبه عمد ، وما ليس بعمد ولا خطأ ولا شبه عمد . فالعمد : ما تعمد ضربه بسلاح مع العلم بحال المقصود به . والخطأ على ضربين . أحدهما : أن يقصد رمي مشرك أو طائر فيصيب مسلماً . والثاني : أن يظنه مشركاً لأنه في حيز أهل الشرك أو عليه لباسهم . فالأول خطأ في الفعل والثاني خطأ في القصد . وشبه العمد : ما تعمد ضربه بغير سلاح من جبر أو عسا . . . وأما ما ليس بعمد ولا شبه عمد ولا خطأ فهو قتل الساهي والنائم لأن العمد ما قصد إليه بعينه ، والخطأ أيضاً الفعل فيه مقصود إلا أنه يقع تارة في الفصل وتارة في القصد ، وقتل الساهي غير مقصود أصلاً فليس هو في حيز الخطأ ولا العمد إلا أن حكمه حكم الخطأ في الدية والكفارة * ثم قال : ﴿ وقد ألحق بحكم القتل ما ليس بقتل في الحقيقة لا عمداً ولا غير عمد وذلك نحو واضع الحجر في الطريق إذا عطب به إنسان ، هذا ليس بقتل في الحقيقة إذ ليس له فعل في قتله لأن الفعل منا إما أن يكون مباشرة أو متولداً ، وليس من واضع الحجر وحافر البئر فعل في العاثر بالحجر والواقع في البئر لا مباشرة ولا متولداً ، فلم يكن قاتلاً في الحقيقة ، ولذلك قال أصحابنا أنه لا كفارة عليه ، وكان القياس أن لا تجب عليه الدية ولكن

(١) انظر أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص ج ٢ ص ٢٢٣ ،

الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ .

الفقهاء متفقون على وجوب الدية فيه ^(١).

وبهذه التفرقة يصبح القتل عند أصحاب هذا القول خمسة أقسام . عمد وشبه عمد وخطأ ، وما جرى مجرى الخطأ والقتل بالتسبب ^(٢).

والفرق عند أصحاب هذا القول - وهم الحنفية - بين القتل الخطأ وما جرى مجراه ، وبين القتل بالتسبب أن القتل الخطأ وما جرى مجراه تترتب عليهما أحكامهما من وجوب الكفارة والدية وحرمان الميراث والوصية ، بينما القتل بالتسبب لا يجب به إلا الدية فقط . أى أنه لا يوجب الكفارة على القاتل ولا يمنعه من الإرث إن كان وارثاً للمجنى عليه ، ولا الوصية إن كان أجنبياً ^(٣).

ولعل الذى حمل الفقهاء القائلين بتقسيم الخطأ إلى خطأ محض ، وما جرى مجراه ، والقتل بالتسبب هو اختلاف طبيعة الفعل فسي هذه الصور ، ففي صورة القتل الخطأ المحض يعتمد الجاني الفعل ولكنه يخطئ في الفعل ، بخلاف الفعل في صورة القتل الذى جرى مجرى الخطأ فإن القاتل لا يقصد الإتيان بالفعل ولكنه يقع منه مباشرة نتيجة لتقصيره أو عدم تحرزه ، ولا جل ذلك أوجبوا عليه الجزاء المترتب على الخطأ المحض

- (١) أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص ج ٢ ص ٢٢٣ .
- (٢) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٥ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٢٧ .
- (٣) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٢ ، ٤٧٠٩ ، وما بعدها ، الاختيار للموصلي ج ٥ ص ٢٦ .

من حيث وجوب الكفارة والدية . ومنعه من الإرث والوصية . أما القتل بالتسبب فإن صورة الفعل فيه تختلف عما قبله ، فهو وإن كان الفاعل فيه متعديا بارتكاب الفعل إلا أنه لم يباشر القتل بنفسه ولم يقصده أصلا ، ولا^{*}جل ذلك لم يوجبوا عليه الكفارة ، ولم يمنموه من الإرث والوصية .

يقول الكاساني^(١) في معرض تعليله لعدم وجوب الكفارة على التسبب : ﴿ ولا كفارة عليه ، لأن وجوبها متعلق بالقتل مباشرة ، والقتل بالتسبب - ليس بقتل أصلا حقيقة إلا أنه ألحق بالقتل في حق وجوب الدية . فبقي في حق وجوب الكفارة على الأصل ، ولأن الكفارة في الخطأ المطلق إنما وجبت شكرا لنعمة الحياة بالسلامة ضد وجود سبب فوت السلامة ، وذلك بالقتل ، فإذا لم يوجد لم يجب الشكر ﴾ . ويقول في عدم منعه من الإرث والوصية : ﴿ وكذا لا يحرم الميراث إن كان وارثا للمجنى عليه ، ولا الوصية إن كان أجنبيا ، لأن حرمان الميراث والوصية حكم متعلق بالقتل . قال النبي عليه الصلاة والسلام : ﴿ لا ميراث لقاتل ﴾^(٢) .

(١) الكاساني : هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاساني الحنفي ، كان عالما فقيها متقنا ، له كتاب بدائع الصنائع فني ترتيب الشرائع ، والسلطان المبين في أصول الدين . توفي بحلب سنة ٥٨٧ هـ . الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ج ٢ ، ص ٢٤٤ ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٥٣ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ج ٣ ص ٢٨٨ وابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٨٨٣ من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ : " القاتل لا يرث " . وقال الترمذي : " هذا حديث لا يصح لا يعرف هذا إلا من هذا الوجه ، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة - أحمد رواة الحديث - قد تركه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل " .

وقال عليه الصلاة والسلام : " لا وصية لقاتل " (١) . ولم يوجد القتل حقيقة (٢) من المتسبب .

ولو أنعمنا النظر في هذه التقسيمات لوجدنا أنها لا تختلف عن التقسيم الذي اختاره الجمهور من حيث الحكم والجزاء إلا في صورة القتل بالتسبب ، فإن الجمهور لا يفرقون بين هذه الصورة وغيرها من صور القتل الخطأ في الحكم والجزاء ، أما الحنفية فإنهم يفرقون بين هذه الصورة وغيرها من الصور الأخرى بعدم إيجاب الكفارة فيها على القاتل وبعدم حرمانه من الميراث والوصية ، بينما يوجبون الكفارة عليه وينعونه من الميراث والوصية في صور القتل الخطأ الأخرى . ومن هنا يمكن القول بأن الاختلاف بين التقسيم الثلاثي والتقسيم الرباعي والتقسيم الخماسي

==== ثم قال : " والعمل على هذا عند أهل العلم ، أن القاتل لا يرث ، كان القتل خطأ أو عمدا . وقال بعضهم : إذا كان القتل خطأ ، فإنه يرث وهو قول مالك " وانظر نصب الراية ج ٤ ص ٣٢٨ . وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٨٨٤ من حديث عمرو بن شعيب في قصة أبي قتادة حينما قتل ابنه أن عمر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ليس لقاتل ميراث " . وقد ذكر السيوطي هذه الرواية في الجامع الصغير مع فيض القدير ج ٥ ص ٣٨٠ ورمز له بالحسن . وذكر المناوي في فيض القدير ج ٥ ص ٣٨٠ بأن النسائي خرجها بلفظ : " ليس للقاتل من الميراث شيء " . ثم قال : " قال الزركشي : قال ابن عبد البر في كتاب الفرائض : وإسناده صحيح بالاتفاق وله شواهد كثيرة " . وانظر نصب الراية ج ٤ ص ٣٢٩ .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٣٦ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه بلفظ : " ليس لقاتل وصية " وقال " فيه مبشر ابن عبيد وهو متروك الحديث يضع الحديث " وانظر نصب الراية

ج ٤ ص ٤٠٢ .
(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٧٠٩ وما بعدها .

ليمن له أثر إلا في صورة القتل بالتسبب - والذي عده متأخروا الحنفية
قسما مستقلا بذاته - أما التقسيما الثلاثي والرباعي فالخلاف بينهما
نظري أدى إليه منطق الترتيب والتبويب ، لأنه لا أثر للخلاف بينهما .
يقول المرداوي ^(١) في معرض التوفيق بين من جعل القتل ثلاثة أقسام
وبين من جعلها أربعة أقسام : والذي نظر إلى الأحكام المترتبة على القتل جعل الأقسام ثلاثة ،
والذي نظر إلى الصور جعلها أربعة . ^(٢)

وما يجدر ذكره هو أن عمد الصبي والمجنون يلحق بالقتل
الخطأ عند الجمهور ، لأنه لا قصد لهما ، وعند الحنفية يلحق بالقتل
بالتسبب في الحكم والجزاء . ^(٣)

-
- (١) المرداوي : هو علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد
ابن محمد المرداوي السعدي ثم الصالحي الحنبلي الإمام العلامة
المحقق شيخ المذهب الحنبلي ، وإمامه ومصححه ومنقحه . ولد
سنة ٨١٢ هـ ببلدة مرداء ، ثم خرج منها إلى مدينة الخليل
فأقام بها مدة يتعلم ، ثم قدم دمشق ونزل بالصالحية وجهد
في الاشتغال بالعلم فبرع وفضل في فنون من العلوم وانتهت
إليه رئاسة المذهب الحنبلي . له مصنفات كثيرة منها : الإنصاف
في معرفة الراجح من الخلاف . توفي بدمشق سنة ٨٨٥ هـ .
شذرات الذهب ج ٧ ص ٣٤٠ - ٣٤١ ، الضوء اللامع ج ٥ ص ٢٢٥ .
- (٢) الإنصاف ج ٩ ص ٤٣٤ .
- (٣) انظر المذهب مع شرحه المجموع ج ١٨ ص ٣٥٠ ، شرح منتهى
الارادات ج ٣ ص ٢٧٢ ، الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ،
ص ٢٩٨ .

أساس الخطأ في الشريعة الإسلامية :

يظهر من خلال تتبع أمثلة الخطأ التي ذكرها الفقهاء أن أساس الخطأ في الشريعة الإسلامية يقوم على أساس الإهمال والتقصير أو عدم الثبوت والاحتياط (١).

ويمكن ملاحظة ذلك ما وصفه الفقهاء المتقدمون من القواعد التي تحدد مسئولية الجاني في الخطأ . وذلك أثناء كلامهم على حقوق الارتفاق بالطرقات ، وعلى جنایات القتل الخطأ . وعلى جنایة البهيمه والجنایة عليها ، وعلى الضمان . وتطبيق هذه القواعد نستطيع أن نقول إن شخصا ما أخطأ أو لم يخطئ .

وسأضرب المثل في ذلك بكلام العلماء في شروط استعمال الطريق :

أ - القاعدة المطبقة عند الحنفية في هذا الشأن هي :
" أن السير في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه " . (٢)

وفي عبارة أخرى : أن السير والسوق والقود في طريق العامة مأذون فيه بشرط سلامة العاقبة ، فما لم تسلم عاقبته لم يكن مأذونا فيه ،

-
- (١) انظر الاختيار لتعليل المختار ج ٥ ص ٢٥ ، تبصرة الحكام بهامش فتح العلي المالك ج ٢ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ ، المذهب مع شرحه المجموع ج ١٩ ص ١٥ - ٢٨ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧٠ - ١٧٤ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٣ - ١٣٣ ، ج ٦ ص ٦ - ١١ ، التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ١٠٥ .
- (٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٦٠٢ .

فالمؤكد منه يكون مضمونا ، إلا إذا كان مما لا يمكن الاحتراز عنه ، لأن محاولة الاحتراز عنه سد لباب الاستطراق على العامة ولا سبيل إليه .^(١)

ب - القاعدة المطبقة عند المالكية :

" أنما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه وما كان غير مباح فهو يضمن ما تلف به " .^(٢)

قال مالك رحمه الله : " الأمر المجمع عليه عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك مما لا يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرح أو غيره ، . . . وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ، ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للمطر ، والدابة ينزل عنها للحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم " .^(٣)

ج - القاعدة المطبقة عند الشافعية هي :

" الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة " .^(٤)

د - القاعدة المطبقة عند الحنابلة هي :

" لكل إنسان حق المرور ^{بحمله} ودابته في الطريق ولو محملة بحطب ونحوه بشرط السلامة من العدوان والضرر الذي يمكن الاحتراز عنه ، فلو عثر برجله في المشي المعتاد إنسان آخر فلا ضمان عليه ، أو اصطدم بدابته

- (١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٤ .
- (٢) المنتقى شرح موطأ مالك للباجي ج ٧ ص ١١١ .
- (٣) موطأ الإمام مالك مع شرحه المنتقى للباجي ج ٧ ص ١١٠ .
- (٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٥ ، ٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، أسنسي المطالب شروح روض الطالب ج ٤ ص ٧١ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٦٩ .

عاقِل يصير يراها أو صاح فيها له وهو مستدبر ويجد منحرفا فتلف بذلك ،
أو تلفت ثيابه بما عليها من حطب ونحوه ، لا ضمان عليه ، أما لو كان
أعمى أو طفلا أو مجنونا ، أو لا منحرف له ، أو كان مستدبرا ولم ينبهه فعليه
الضمان .^(١)

وقد صاغ بعض فقهاء التشريع الإسلامي الحديث من مجموع
كلام العلماء وتقسيماتهم قاعدتين عامتين تحكمان مسائل الخطأ بجميع
أنواعه وتحدد مسئولية الجاني :

القاعدة الأولى :

كل فعل مباح شرعا يلحق ضررا بالغير يسأل عنه فاعله أو
المتسبب فيه إذا كان يمكن التحرز منه ، فإذا كان لا يمكن التحرز منه
إطلاقا فلا مسئولية . ويعتبر متحرزا إذا لم يهمل أو يقصر في الاحتياط
والتبصر .

القاعدة الثانية :

إذا كان الفعل غير مأذون فيه (غير مباح) شرعا وأتاه
الفاعل دون ضرورة ملجئة فهو تعد من غير ضرورة ، وما تولد منه يسأل
عنه الفاعل سواء كان مما يمكن التحرز عنه ، أو مما لا يمكن التحرز عنه .^(٢)

-
- (١) مجلة الأحكام الشرعية على المذهب الحنبلي لأحمد عبدالله
القارى ص ٤٤٧ مادة (١٤٣٤) ، مرجعه في هذه القاعدة
شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٣١ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٩ .
- (٢) التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ١٠٥ ،
التشريع الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور
عبد الخالق النواوى ص ٣٥٤ - مع بعض التصرف في نقل العبارة .

وقد قرر الدكتور عبد الخالق النواوي بأنه يمكن تطبيق هذه القواعد على حوادث وسائط النقل الحديث من سيارات وغيرها حيث قال :
" ومع تطور الحياة وتنوع وسائل الانتاج والمواصلات وغيرها يمكن تطبيق القواعد ذاتها على كل ما جاء فيها ، فمن يقود سيارة ويصدم إنسانا فيموت يمكن التمييز بين حالتين :

- أ - إذا كان فعله مباحا بأن كان يقود السيارة وهو يحسن قيادتها فلا يسأل عن القتل إلا إذا كان لم يتحرز.
- ب - إذا كان فعله غير مباح بأن كان لا يحسن قيادة السيارة أو سار بسرعة غير عادية فإنه يسأل عن النتيجة تأسيسا على ارتكاب الفعل غير المباح سواء تحرز أو لم يتحرز وما دامت رابطة السببية قائمة بين الفعل والنتيجة .^(١)

أركان القتل الخطأ :

يشترط توفر ثلاثة أركان لقيام الجناية على النفس خطأ وهي :

- ١ - أن يأتي الجاني فعلا يوءى لوفاة المجنى عليه .
 - ٢ - أن يقع الفعل خطأ من الجاني .
 - ٣ - قيام رابطة السببية بين الخطأ وموت المجنى عليه .
- الركن الأول : أن يأتي الجاني فعلا يوءى لوفاة المجنى عليه .

يشترط لتوفر هذا الركن أن يقع من الجاني أو بسببه فعل يوءى لوفاة المجنى عليه ، ويستوى أن يصدر هذا الفعل من الجاني قصدا كأن يرمي صيدا فيصيب إنسانا فيقتله ، أو يقع منه نتيجة لاهماله

(١) التشريع الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ص

وعدم احتياطه وتحمرزه أو تعديه .

ومن صور هذا ^{الفعل} الاصطدام بشخص أو دعه أو تزليق الطريق ،
أو حفر بئر وقع فيها المجنى عليه أو إلقاء حجر من شرفة المنزل على
المجنى عليه أو سقوط حائط عليه .

فمن اصطدم بشيء دون أن يقصد إصابته فمات نتيجة لذلك ،
كان الفاعل مسوؤلاً عن القتل الخطأ . ومن حفر أخدوداً أو بئراً في الطريق
ولم يتخذ حولها ما يمنع السقوط فيها من سياج ونحوه ، فسقط فيها
إنسان أو حيوان فمات فإنه يعتبر مسوؤلاً عنه لعدم احتياطه وتحمرزه .
(١)

ومن ألقى ماءً في الطريق أو قشور موزاً أو بطيخ ونحو ذلك
فتزلق فيه إنسان أو حيوان فمات أو عطب من تزلقه . فإن الملقى يعتبر
مسئولاً عن ضمان ما تلف أو عطب بفعله لتعديه على الحق العام ، ولأن
الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة . (٢)

ومن بنى حائطاً مائلاً إلى الشارع ابتداءً فوقع على إنسان فمات ،
فإنه يعتبر مسوؤلاً عن ضمانه لتعديه بشغل الشارع عن المارة . (٣)

وكما يجوز أن يكون فعل القتل فعلاً إيجابياً كمن يرمى حجراً
من شرفة منزله بقصد التخلص منه دون قصد إصابة أحد ، فيصيب أحداً

(١) انظر المثال السابق في أسنى المطالب ج٤ ص ٧١ ، كشف القناع

ج٤ ص ١٢٢ ، بدائع الصنائع ج١٠ ص ٤٧٠ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج١٠ ص ٤٧١ ، أسنى المطالب ج٤ ص ٧٣ ،

كشف القناع ج٤ ص ١١٩ .

(٣) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج١٠ ص ٣٢٢ ، تبصرة

الحكام ج٢ ص ٣٤٧ ، نهاية المحتاج ج٧ ص ٣٣٩ ، المغني والشرح

الكبير ج٩ ص ٥٧١ ، كشف القناع ج٤ ص ١٢٥ .

المارة فيقتله ، وكن يدعس بسيارته شخصا نتيجة قيادته السيارة بسرعة ، يجوز أن يكون تركا كمن يترك حائطه المائل إلى الطريق حتى يسقط على إنسان فيموت ^(١) ، وكن يترك مصابيح سيارته مطفأة أثناء سيره ليلا فينتج عن ذلك وقوع تصادم وحدوث أضرار .

ولا يشترط أن تكون وسيلة الموت مادية ، بل يصح أن تكون معنوية أيضا ، فمن صاح على حيوان صحيحة مزعجة فمات منها إنسان رعبا أو أزغجه فسقط من مرتفع ومات من سقطته يعتبر قاتلا خطأ فسي الشريعة الاسلامية ^(٢) ، ومثل ذلك الضرب على بوق السيارة بقصد ازعاج الآخرين .

ويشترط في فعل الجاني أن يؤدى لوفاة المجنى عليه ، ويستوى أن تكون الوفاة على أثر وقوع الحادث ، أو بعده طالبت المدة أو قصرت ، فإن لم يمت المجنى عليه كان الفعل جنائية خطأ على ما دون النفس .

وبالإضافة إلى الشروط السابقة يشترط أن يكون المجنى عليه معصوما حتى يمكن مساءلة الجاني عن القتل الخطأ . ^(٣)

(١) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٢-٤٠٣ ، تبصرة الحكم ج ٢ ص ٣٤٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٦ ، كشاف القناع ج ٦ ، ص ١٢٤ .

(٢) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٥٠ ، وقد اختلف المذهب الشافعي في هذه المسألة فبعضهم جعل القتل شبه عمد وبعضهم عمد وبعضهم خطأ ، وبعضهم لم يعتبر الفعل نوعا من أنواع القتل . انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٣٠-٣٣١ ويعتبر القتل شبه عمد عند الحنابلة ، انظر المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥١٨ .

(٣) انظر فيما تقدم التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ، ج ٢ ص ١٠٨-١١٠ ، التشريع الجنائي في الشريعة الاسلامية ===

الركن الثاني : الخطأ .

الخطأ هو الركن المميز لجرائم الخطأ ، فإذا انعدم هذا الركن انهارت الجريمة فلا مسؤولية ولا عقاب ، والشريعة الاسلامية تنظر إلى الخطأ على أنه عدم تحرز ، وعدم التحرز يشمل الإهمال وعدم الاحتياط وعدم التبصر والرعونة والتفريط وعدم الانتباه وغير ذلك مما اختلف لفظه ولم يخرج معناه عن عدم التحرز .

ومن المسلم به في الشريعة الاسلامية أنه لا عقاب على عدم التحرز في ذاته ، بل يجب أن يوءى عدم التحرز إلى إحداث ضرر للغير ، فإذا لم يحدث ضرراً فلا مسؤولية ولا عقاب . (١)

وليس معنى هذا أن مخالفة أوامر الشريعة أو القواعد التي تصدرها السلطات العامة لا يعتبر خطأ بل مجرد المخالفة يعتبر خطأ في ذاته ، وترتب عليه مسؤولية المخالفة سواء كان ما يمكن التحرز عنه أو لا ، ولكن يشترط للمسؤولية أن يكون هناك ضرر .

ولا يشترط في الخطأ أن يكون جسيماً ، بل يكفي لساءلة الجاني أن يكون الخطأ يسيراً ما دام قد أصاب المجنى عليه بضرر . لأن عقوبة الخطأ في الشريعة الاسلامية ذات حد واحد لا يجوز انقاصها ولا إيقافها ولا العفو عنها من قبل السلطات العامة . وينبغي على هذا أن المجنى عليه لا يستطيع أن يطالب بتعويض ما أصابه من ضرر إذا برأت المحكمة

=== والقانون الوضعي للدكتور عبد الخالق النواوي ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(١) انظر دافع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٣ - ٤٧٠٤ .

الشرعية الجاني لعدم حدوث خطأ منه. (١)

الركن الثالث : قيام العلاقة السببية بين الخطأ والموت

يشترط أن يكون خطأ الجاني هو السبب في وفاة المجنى عليه حتى يمكن مساءلته عن جنايته ، فإذا لم يكن خطأ الجاني هو السبب في وفاة المجنى عليه فلا مسؤولية ولا عقاب عليه لانعدام رابطة السببية بين الخطأ والموت .

ولا يعنى الجاني من المسؤولية الجنائية ما دام أن فعله هو السبب في إحداث الوفاة حتى ولو ساعدت على الموت عوامل أخرى كسوء علاج المجنى عليه ، أو صغرسنه أو ضعف تكوينه . كذلك يسأل الجاني عن الوفاة ولو اشترك في الخطأ أكثر من شخص بغض النظر عن عدد الإصابات التي تسبب فيها كل واحد ، وفحش هذه الإصابات ما دامت الإصابة المنسوبة للجاني مهلكة بذاتها أو ساهمت في إحداث الوفاة .

وتعتبر الرابطة السببية قائمة ما دام أن الموت حدث نتيجة للفعل ، لا فرق في ذلك بين الفعل المباشر كمن دس أحد المشاة أثناء عبوره للشارع ، وبين الفعل غير المباشر كمن حفر بئرا في الشارع عدوانا فجاء السيل ودحرج بجوارها حجرا فعثر المجنى عليه بالحجر فسقط في البئر فمات من سقطته . ولا فرق في ذلك أيضا بين السبب القريب أو البعيد ما دام أن العرف يعتبر التسبب مسوؤلا عن النتيجة التي أحدثها

(١) نقلا عن التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج٢

ص ١١٠-١١١ ، التشريع الجنائي في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد الخالق النواوى ص ٣٥٢ ، مع بعض التصرف في العبارة .

فعله . ومع ذلك فإن الشريعة الإسلامية لم تسمح بتوالي الأسباب إلى غير حد ، بل ربطته بالعرف ، فما اعتبره العرف سببا للجناية اعتبرته الشريعة ، وما لم يعتبره لم تعتبره الشريعة .

يقول عبد القادر عودة في كتابه التشريع الجنائي الإسلامي " لكن فقهاء الشريعة مع هذا لا يسمحون بتوالي الأسباب إلى غير حد ، بل يقيدون هذا التوالي بالعرف ، لأن السبب عندهم ما يولد المباشرة توليدا عرفيا ، فما اعتبره العرف سببا للقتل فهو سبب له ولو كان سببا بعيدا ، وما لم يعتبره سببا للقتل فهو ليس سببا له ولو كان سببا قريبا " . (١)

والسبب في سلوك الفقهاء هذا المسلك - كما يراه عبد القادر عودة - هو أنه قريب إلى العدالة وألصق بطبائع الأشياء ، ولو أنهم اكتفوا في تحديد رابطة السببية بالفعل المباشر لآدى ذلك إلى خروج كثير من الأفعال التي يعتبرها العقل والعرف قتلا ، ولو أنهم بالفسوا فأخذوا بكل سبب غير مباشر لآدخلوا في دائرة القتل أفعالا كثيرة لا يعتبرها عرف الناس ومنطقهم قتلا . ثم يستطرد ويقول : " ومن أجل ذلك جاءت نظرية السببية في الشريعة مرنة تتسع لكل ما يتسع له عرف الناس ومنطقهم ، عادلة لأنها تعتمد على شعور الناس بالعدالة وإحساسهم بها ، ولأن الناس سواء تقدموا أو تأخروا ، جهلوا أو تعلموا ، لهم عرف يطعنون إليه ، وعقول لا ترتاح إلا لما تراه عدلا . وهذه النظرية تتماشى مع عرفهم ونظرهم للعدالة في كل وقت وفي كل ظرف " . (٢)

(١) التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٥٢ .

(٢) التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٥٢ - ٥٣ .

ولا يعتبر فعل الجاني سببا للموت إذا انعدمت الرابطة السببية بين فعله وموت المجنى عليه ، أو إذا كانت قائمة ثم انقطعت بعد ذلك بفعل من شخص آخر ينسب إليه الموت دون فعل الجاني الأول أو إذا كان في إمكان المجنى عليه أن يدفع أثر الفعل دون شك فامتنع عن دفعه .

ومن أمثلة انعدام الرابطة السببية : شخصان تسابقا بسيارتهما في الشارع ، فسبق أحدهما الآخر ، وأثناء السباق حاول الثاني اللحاق بالأول ولكن سيارته انقلبت نتيجة انفجار أحد دواليبهم الأمامية ، مما نتج عن ذلك وفاة السائق ، فتعتبر الرابطة السببية بين فعل السائق الأول وموت السائق الثاني معدومة ، لأنه لا علاقة بين فعل السائق الأول وهو تعديه وتجاوزه السرعة المحددة ، واستخدامه الشارع ميدانا للسباق ، وبين فعل السائق الثاني الذي نتج عنه انقلاب سيارته ثم وفاته ، وقد كان بإمكانه أن يحتاط لنفسه بأن لا يدخل في سباق مع الآخرين . ومن ثم فلا يسأل السائق الأول عن موت السائق الثاني ، وإنما يسأل فقط عن خطئه في التعدي على الحق العام .

ومن أمثلة انقطاع الرابطة السببية بعد قيامها : أن تصدم سيارة شخصا أثناء عبوره الطريق ، فتلقى به على الأرض دون أن تقتله ، ثم تمر سيارة أخرى على نفس الموقع الذي سقط فيه المجنى عليه ، فتدعسه فيموت من ذلك ، فيكون الدعس من قبل السيارة الثانية هو الفعل المؤثر في الوفاة ، وبالتالي يكون سائقها مسئولا عن ضمان المجنى عليه لأن الدعس الحاصل من سيارته قطع أثر الصدم من قبل السيارة الأولى ، ولا يكون سائق السيارة الأولى مسئولا إلا عن الجرح فقط .

ومن أمثلة إمكان المجنى عليه أن يدفع أثر الفعل عن نفسه
أن يلقي شخص شخصا في ماء يسير يقدر على التخلص منه فيلبس
فيه اختيارا حتى يموت فهدر لانه المهلك لنفسه بتركها في الماء اختيارا
مع إمكانية التخلص منه. (١)

(١) انظر المثال في كشاف القناع ج ٥ ص ٥٠٧ .

النوع الثاني : الجناية على ما دون النفس :

الجناية على ما دون النفس : هي كل اعتداء على جسد إنسان من قطع عضو ، أو كسره ، أو شل حركته ، أو جرح ، أو ضرب ، مع بقاء النفس على قيد الحياة . (١)

وقد اختلف الفقهاء في تقسيمها على قولين :

الأول : يرى فقهاء الحنفية والمالكية أن الجناية على ما دون النفس لا تكون إلا عمداً أو خطأ . (٢)

والعمد عندهم : هو تعمد الجاني للفعل بقصد العدوان ، كمن ضرب شخصاً بحجر أو غيره بقصد إصابته .

والخطأ : هو ما تعمد فيه الجاني الفعل دون قصد العدوان ، كمن يلقي حجراً من نافذة فيصيب رأس إنسان فيوضحه ، أو ما وقع فيه الفعل نتيجة تقصير الجاني دون قصد منه ، كمن ينقلب على نائم فيكسر ضلعه . (٣)

ومع أنهم اتفقوا على إنكار شبه العمد فيما دون النفس إلا أنهم اختلفوا في السبب الذي حملهم على ذلك .

-
- (١) انظر الفقه الاسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي ج ٦ ص ٣٣١ ،
التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٢٠٤ .
- (٢) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦١٧ ، العناية على الهداية للبايرتي
مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٤ ،
بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٤ ، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٣٠ .
- (٣) انظر العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ ،
الاختيار ج ٥ ص ٢٥ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٤ ، الفقه الاسلامي
وأدلته ج ٦ ص ٣٣١ ، التشريع الجنائي الاسلامي ج ٢ ص ٢٠٤ .

فالمالكية أنكروه لأنهم لا يعترفون بالفعل الجنائي شبه العمد

أصلاً ، سواء وقع في النفس أو فيما دونها ، ويرون أنه لا يكون إلا عمداً .

وأما الحنفية فأنكروه لأنهم يرون أن ما دون النفس لا يقصد

إتلافه بآلة دون أخرى عادة ، فاستوت الآلات كلها في الدلالة على القصد

فكان فعل الإتيان عمداً محضاً . أى أن ما دون النفس لا يقصد إلا مجرد

الاعتداء عليه ، والاعتداء يمكن بأى آلة بخلاف إتلاف النفس فلا يكون إلا بآلة

خاصة . ولهذا كان توفر قصد الاعتداء كافياً لاعتبار الفعل الجنائي

عمداً فيما دون النفس ، ولم يكن هناك محل لاعتبار شبه العمد . (١)

وقد استدلووا لذلك بما روى عن أنس ابن مالك رضي الله عنه

أن عمته الربيع لطمت جارية فكسرت ثنيتها ، فطلبوا إليهم العفو فأبوا ،

والإرش فأبوا إلا القصاص . واختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أتكسر

ثنية الربيع ، والذي بعثك بالحق نبياً لا تكسر ثنيتها ، فقال النبي صلى الله

عليه وسلم : ((يا أنس كتاب الله القصاص)) ، فرضي القوم فعفوا ، فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن من عباد الله من لو أقسم على الله

لأنه بريء)) . (٢)

(١) انظر العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ ،

تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٤ ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى

الأيحمر لداماد أفندي ج ٢ ص ٦١٧ .

(٢) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٥ ص ٣٠٦ ، ج ١٢ ص ٢٢٣ ،

صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٠٢ ، سنن أبي داود ج ٤ ص ١٩٧ ، سنن

النسائي ج ٨ ص ٢٦ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٨٤ ، منتقى الأخبار

مع شرحه نيل الأوطار ج ٨ ص ١٩٣ .

وقالوا في توجيه الحديث : " علمنا أن اللطمة لوأتت على النفس لا توجب القصاص ، ورأيناها فيما دون النفس قد أوجبت بحكمه عليه الصلاة والسلام ، فثبت بذلك أن ما كان من النفس شبه عمد ، فهو عمد فيما دونها ، ولا يتصور أن يكون شبه عمد " . (١)

الثاني : يرى فقهاء الشافعية والحنابلة في الراجح أن الجناية على ما دون النفس يمكن تقسيمها إلى عمد ، وشبه عمد ، وخطأ . (٢)

والعمد عندهم : هو أن يقصد الجاني ضرب المجنى عليه بما يفضي إلى النتيجة غالبا . كمن ضرب غيره بسكين فقطع أصبعه ، أو حجر له ثقل فأوضحه ، أو عصا فكسر ذراعاه ونحو ذلك .

وشبه العمد : هو أن يقصد ضربه بما لا يفضي إلى النتيجة غالبا . مثل أن يضرب الجاني المجنى عليه بلطمة أو بحجر لا يشج غالبا لصغره فيتورم الموضع إلى أن يتضح العظم . (٣)

والخطأ : مثل أن يقصد أن يصيب حائطا بحجر فيصيب رأس إنسان فيوضحه . (٤)

(١) تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٤ ، وانظر مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٦١٧ .

(٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ ص ٢٣ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٤١٠ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٥٤٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٣) انظر المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٤١٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥ .

(٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥ .

وينبغي على هذا التقسيم أن القصاص فيما دون النفس لا يجب
عندهم إلا بما يوجب القود في النفس وهو العمد المحض . أما شبه العمد
والخطأ فلا قصاص فيهما ، وإنما فيهما الإرش مع تغليظه في شبه العمد .
قال الشافعي في هذا الشأن : " ما دون النفس ما فيه القصاص كله
ينظر إذا أصابه بالشيء ، فإن كان الأغلب أنه يصنع به مثل ما يصنع بشيء
من الحديد في النفس فأصابه فيه ففيه القود ، وإن كان الأغلب أنه لا يصنع
ذلك إلا قليلا إن كان ، فلا قود فيه ، وفيه العقل ، وهذا على مثال ما يصنع
في النفس في إثبات القصاص وتركه وأخذ العقل فيه " . (١)

وهو الراجح في نظري لأنه كما يجب التثبت من أن الجناية
في النفس وقعت عمدا بالآلة المعتبرة ومن غير شبهة قبل الإقدام
على قتل الجاني كذلك يجب التثبت من أن الجناية على الطرف وقعت
عمدا بالفعل المعتبر ومن غير شبهة قبل الإقدام على الاقتصاص من طرف
الجاني ، لأن ما دون النفس كالنفس في الحرمة والصيانة وما استدله الحنفية من
الحديث على نفي شبه العمد فيما دون النفس مطلقا فهو استدلال
في غير محله ، لأن محل الخلاف ليس في الآلة التي تجرح ، إنما محله
في إمكان وجود الفعل الجنائي شبه العمد من عدمه ، وغاية ما في
الحديث أنه دل على أن لطم السن باليد يوجب القصاص إنا نتج عنه
كسر السن أو خلعته . ولا ريب أن ذلك يقع غالبا عند تشاجر الناس
وتلاطمهم بالأيدي . والشافعية والحنابلة لا ينكرون الاختلاف في استعمال
الآلة بل يرون أن منها ما يكون استعماله في النفس شبه عمد ، عمدا نفي
ما دونها (٢) ، لكن هذا لا يعني نفي شبه العمد فيما دون النفس مطلقا .

(١) الأم للشافعي ج ٦ ص ٨٠ .

(٢) انظر الأم ج ٦ ص ٨ ، المفني والشرح الكبير ج ٩ ص ٤١٠ ،

المبدع في شرح المقنع لابن مفلح ج ٨ ص ٣٠٦ وما بعدها .

(تنبيه) : إن أركان الجناية على ما دون النفس سواء كانت الجنائية عمداً أو شبه عمداً أو خطأ - لا تختلف عن أركان الجناية على النفس ، فلا لزوم لبحث ذلك مرة أخرى .

النوع الثالث : الجناية على الجنين :

الجنين : وصف للحمل ما دام في بطن أمه ، وجمعه (أجنة)
سمي بذلك لاستتاره ، فإن خرج حياً فهو ولد ، وإن خرج ميتاً فهو سقط^(١) ، وقد يطلق عليه جنين ، قال ابن حجر في الفتح نقلاً عن الباجي :
" الجنين ما ألقته المرأة ما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرًا أم أنثى ما لم يستهل صارخاً " .^(٢)

(١) انظر مختار الصحاح مادة (جنن) ص ١١٤ ، المصباح المنير ج ١ ص ١١١ ، المطلع على أبواب المقنع ص ١٣٨ .

(٢) الباجي : هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي القرطبي المالكي الحافظ العلامة ذوالفنون . برع في الحديث والفقه والأصول والنظر . أصله من مدينة بطليوس ، ومولده في باجة سنة ٤٠٣ هـ . رحل إلى الحجاز سنة ٤٢٦ هـ فحج وجاور ثلاثة أعوام لأبي ذر الهروي ، ثم رحل إلى بغداد وأقام بها ثلاثة أعوام يدرس الفقه ويملي الحديث ، وأقام بالموصل عامًا يدرس الفقه والعقليات والحديث وعلمه ورجاله ، وفي دمشق وحلب مدة . ثم رجع إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عامًا يعلم جم ، فولي القضاء في بعض أنحائها . له مصنفات كثيرة منها : كتاب المنتقى ، وكتاب المعاني في شرح الموطأ . توفي بالمريّة سنة ٤٧٤ هـ .

الديباج المذهب ص ١٢٠ ، تذكرة الحفاظ ص ١١٧٨ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ٢٤٧ ، وانظر نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٥٨ .

والجناية على الجنين تكون بالاعتداء على أمه اعتداءً مباشراً أو تسبباً بما يؤدى إلى انفصاله عن أمه ميتاً أو حياً ثم يموت متأثراً بالاعتداء ، أو حياً فاقدًا لعضو أو منفعه . (١)

ومثال الاعتداء المباشر : ما لو ضرب شخص امرأة حاملاً على بطنها أو ظهرها أو جذعها أو دفعها بشدة فألقت جنينها .

ومثال الاعتداء بالتسبب : ما لو حبس شخص امرأة حاملاً بغير طعام وشراب ، أو وضع في طريقها حجراً فتعشرت به ، أو أخافها أو أفرعها فسقط جنينها من جراء ذلك .

*

أقسام الجناية على الجنين

اختلف الفقهاء في تقسيم الجناية على الجنين على قولين :

القول الأول :

يرى جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية في الراجح والحنابلة أن الجناية على الجنين لا تكون عمداً محضاً . وإنما هي شبه عمد أو خطأ . فهي شبه عمد إذا تعمد الجاني الفعل ، وخطأ إذا لم يتعمده . (٢)

(١) انظر الجنايات في الشريعة الإسلامية تأليف الدكتور محمد رشدي

محمد اسماعيل ، وانظر التشريع الإسلامي ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٢) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٠ ، حاشية ابن عابدين

ج ٦ ص ٥٨٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٥ ، شرح منتهى

الارادات ج ٣ ص ٣١٠ ، كشف القناع ج ٦ ص ٢٣ .

واستدلوا لذلك بالسنة والمعقول :

فمن السنة ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه " أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى ، فطرحتا جنينها ، ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بغرة (١) عبيد أو أمة " (٢) .
وفي رواية عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه : أن امرأة

(١) الغرة : بضم الغين وتشديد الراء : العبد أو الأمة . وأصلها البياض في وجه الفرس ، ثم استعملت للدلالة على أول الشيء وأكرمه . قال في الصحاح ج ٢ ص ٧٦٨ : " غرة كل شيء : أوله وأكرمه .. والغرة العبد والأمة " .

وأورد صاحب القاموس المحيط ، ج ٢ ص ١٠١ ، بعض ما يستعمل فيه لفظ الغرة فقال : " الغرة بالضم : العبد والأمة ، ومن الشهرلية استهلال القمر ، ومن الهلال طلوعه ، ومن الأسنان بياضها وأولها ، ومن المتاع خياره ، ومن القوم شريفهم ، ومن الكرم سرعة يسوقه ، ومن الرجل وجهه ، وكل ما بدا لك من ضوء أو صبح فقد بدت غرته " . وقوله في الحديث : " عبيد أو أمة " تفسير للغرة ، كأنه عبر عن الجسم كله بالغرة . وقد اختلف هل لفظ غرة مضاف إلى عبد أو منون . قال في الفتح نقلا عن بعض أهل العلم : " قرأه العامة بالإضافة وغيرهم بالتنوين ، وحكى القاضي عياض الاختلاف ، وقال : التنوين بيان للغرة ما هي ، وتوجيهه بالإضافة أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر " . انظر فتح الباري ج ١٢ ص ٢٤٧ ، نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٥٨ .

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١٢ ص ٢٤٧ ، صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٠٩ .

ضربتھا ضَرْبَها (١) بعمود فسْطاط (٢) فقتلتھا وهي حبلى ، فَأُتِيَ
فيھا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقص فیھا على عصبة القاتلة بالديّة
في الجنين غرة ، فقال عصبتهما : أُنْدَى ما لا طعم ولا شرب ولا صاح ولا
استهل مثل ذلك يُطَلُّ ، فقال : " سجع مثل سجع الأعراب " (٣)

وجه الدلالة من الحديثين : أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل
عقل الجنين على العاقلة والعاقلة لا تحمل عدا ، فدل ذلك على أن
الجناية على الجنين لا تكون عدا محضا ، وإنما هي شبه عدا أو خطأ .
وأما المعقول : فلأن العمدية لا تتحقق إلا بقصد العدوان
على الجنين ، وذلك يتوقف على العلم بوجوده وبحياته ، وذلك بعيد
التصور لأنه مكنون في بطن أمه وحتى المظاهر الخارجية كانتفاخ بطن
الأم لا يدل على وجود الجنين قطعاً ، فقد يكون نتيجة مرض . ولو
سلم أنه جنين فلا يعلم أحي هو أم ميت . (٤)

القول الثاني :

يرى فقهاء المالكية وبعض الشافعية أن الجناية تكون عدا إذا

-
- (١) ضرة المرأة : امرأة زوجها . انظر الصحاح للجوهري ج ٢ ص ٧٢٠
مختار الصحاح للرازي ص ٣٧٩ .
- (٢) الفسْطاط : بيت من شعر . انظر مختار الصحاح مادة (فسْطاط) ص ٥٠٣ .
- (٣) أخرجه أحمد في مسنده ج ٤ ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ومسلم في
صحيحه ج ٣ ص ١٣١١ ، وأبو داود في سننه ج ٤ ص ١٩٠ ، والنسائي
في سننه ج ٨ ص ٤٩ ، وانظر منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار
ج ٨ ص ٢٥٧ .
- (٤) انظر العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١ ص ٣٠٠ ، تكملة
البحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٩ ، الاختيار ج ٥ ص ٤٤ ، نهاية المحتاج
ج ٧ ص ٣٦٣ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦ ، المغني ج ٩
ص ٥٤٤ .

تعمد الجاني الفعل ، وخطأ إذا أخطأ في الفعل. (١)

أثر الخلاف :

يظهر أثر الخلاف في حالتين :

الحالة الأولى :

إذا تعمد الجاني ضرب المرأة الحامل فنزل الجنين حيا ثم مات ، فإن بعض المالكية يوجب القصاص من الجاني مطلقا ولكن بقسامة ، وبعضهم يوجب الدية في مال الجاني فقط وبقسامة أيضا . وفرق بعضهم فقال إن أدى الفعل إلى الموت غالبا كالضرب على البطن أو الظهر فالقصاص واجب بقسامة ، وإن لم يؤد إلى الموت في الغالب كالضرب على اليد أو الرجل فالدية واجبة في مال الجاني بقسامة ، والقول الأخير هو الراجح في المذهب. (٢)

أما جمهور الفقهاء فإنهم يعتبرون فعل الجاني شبه عمد ، ويوجبون على عاقلة الدية ويوجبون عليه الكفارة. (٣)

(١) انظر التاج والإكليل للمواق بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٥٧-

٢٥٨ ، شرح الخرشي على خليل ج ٨ ص ٣٢-٣٣ ، الشرح الكبير

للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٦٨-٢٦٩ ، الشرح

الصفير للدردير مع بلغة السالك ج ٢ ص ٣٦٨ ، مغني المحتاج

ج ٤ ص ١٠٥ .

(٢) انظر الكافي لابن عبد البر ص ٦٠٥ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص ٣٣ ،

الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٦٩ .

(٣) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٤٠ ، الاختبار ج ٥ ص ٤٤ ، حاشية

ابن عابدين ج ٦ ص ٥٨٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٥ ، المغني ج ٤

ص ٥٥٠ ، كشف القناع ج ٦ ص ٢٥ .

الحالة الثانية :

إذا انفصل الجنين عن أمه ميتا ، فلا فرق بين العمد وغير العمد في نوع العقوبة ، لأن العقوبة متفق عليها بين الفقهاء في كل الأحوال وهي الغرة - عبد أو أمه - قيمتها خمس من الإبل ، أى عشر دية الحرة المسلمة ، أو ما يعادلها وهو خمسون دينارا ، وإنما يظهر الفرق في صفة العقوبة ، حيث يرى فقهاء المالكية أن الغرة تجب في مال الجاني إذا كانت الجناية عمدا ، فإن عدل الجاني عن الغرة إلى القيمة ، فيجب أن تكون حالة معجلة لا منجدة ، وتكون من النقيدين - الذهب أو الفضة - ولا تكون من الإبل وتكون في ماله مطلقا . وكذا في حالة الخطأ إلا أن تبلغ ثلث دية الجاني فأكثر ، فتكون حينئذ على العاقلة . كما لو ضرب مجوسي مسلمة فألقت جنينا . (١)

ويرى فقهاء الحنفية والشافعية في الأصح أن دية الجنين إذا سقط ميتا تكون على العاقلة سواء كانت غرة أو مالا ، تدفع لأولياء الجنين خلال سنة . ووافقهم الحنابلة في حالة واحدة ، وهي ما إذا مات الجنين مع أمه وكانت الجناية عليها خطأ أو شبه عمد . أما لو كان قتل الأم عمدا أو مات الجنين وحده لم تحمله العاقلة عندهم ، وإنما يحمله الجاني في ماله لأنه إذا مات من جنائية عمد على أمه فديتها على قاتلها فكذلك ديته لأن الجناية لا يحمل بعض ديتها الجاني وبعضها غيره فيكون الجميع على القاتل ، أما إذا مات وحده فلا أن العاقلة لا تحمل ما دون الثلث ودية الجنين دون الثلث . (٢)

(١) انظر الخرشي على خليل ج ٨ ص ٣٣ ، خاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٦٨ .

(٢) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠١ ، مغني

المحتاج ج ٤ ص ١٠٥ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٤٤ .

الرأى الراجح :

الذى يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من عدم اعتبار الجناية على الجنين جنائية عمد متكاملة إذا تعمد الجاني الفعل وإنما تعتبر شبه عمد لا فرق في ذلك بين أن يسقط الجنين ميتاً أو حياً ثم يموت وذلك لما ذكره من تدليل وتعليل .

محل الجناية على الجنين وأركانها :

الجناية على الجنين لا تعتبر جنائية بحيث تترتب عليها آثارها إلا إذا وقعت في محلها وتكاملت أركانها . فما هو محل الجناية على الجنين وما هي أركان الجناية عليه ؟

محل الجناية على الجنين هو جنين بنى الإنسان . أما إسقاط أجنة البهائم فلا يعتبر جنائية على جنين وإنما يعتبر جنائية على مال .

أما أركان الجناية على الجنين فثلاثة هي :

- الركن الأول : انفصال الجنين عن أمه بفعل إنسان مباشرة أو تسبياً .
- الركن الثاني : اتصال رابطة السببية بين فعل الجاني وسقوط الجنين .
- الركن الثالث : عصمة الجنين .

فإذا تكاملت هذه الأركان اعتبرت الجناية وترتبت عليها آثارها أما إذا تخلفت الأركان كلها أو بعضها فلا جنائية ، وفيما يلي بسط لما أجمل في هذه الأركان .

الركن الأول : انفصال الجنين عن أمه بفعل إنسان مباشرة أو سبياً .

لكي يعتبر الجاني مسؤولاً عن ضمان الجنين فلا بد أن يصدر منه فعل ينتج عنه انفصال الجنين عن أمه سواء كان هذا الفعل مباشرة - كأن

يضرب الحامل على بطنها أو ظهرها أو يجذبها أو يدفعها أو يلقيها —
أرضا فيؤدى ذلك إلى انفصال الجنين — أو تسببا — كأن يحبس حاملا
بغير طعام ولا شراب فتسقط جنينها من الجوع والعطش ، أو يخيفها
فتسقط جنينها من شدة الخوف ، أو يضع في طريقها حجرا فتتمثر به
فتسقط جنينها ، ونحو ذلك من أفعال السبب والمباشرة .

فإذا لم ينفصل الجنين عن أمه بأن لم يظهر منه شيء أبدا فلا
يعتبر الجاني مسئولا عن ضمانه عند الفقهاء في المذاهب الأربعة لأنه لم
يتيقن قتله ولا وجوده . ومثلوا لذلك بمن ضرب حاملا على بطنها أو أعطاها
دواء فأزال ما ببطنها من انتفاخ أو أسكن حركة كانت تشعر بها فإن فعله
هذا لا يعتبر جنائية يجب به ضمان الجنين ما دام أنه لم يخرج من
بطن أمه لأن حكم الجنين لا يثبت إلا بخروجه ولأن الحركة يجوز
أن تكون لرريح في البطن سكنت ولا يجب الضمان بالشك^(١).

وحكي عن الزهري^(٢) أنه يجب على الجاني الفرة ولو لم ينفصل

(١) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٨٨ ، القرشي على خليل
ج ٨ ص ٣٢ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٨٩ ، المغني والشرح الكبير
ج ٩ ص ٥٣٧ - ٥٣٨ .

(٢) الزهري : هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن
شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري
الفقيه الحافظ المدني ، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام .
روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن
مالك . وكان يحفظ الفين ومائتي حديث ، نصفها مسند . قال
عمر بن عبد العزيز لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري .
تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٨ ، تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٥ .

الجنين عن أمه لأن الظاهر أنه قتل الجنين فلزمته الغرة كما لو أسقطت. (١)

وقد سلك بعض فقهاء العصر رأيا وسطا فقالوا : إذا أمكن طبيا القطع بوجود الجنين وموته بفعل الجاني فيجب ضمانه ، معالين لذلك بأن هذا الرأي لا يخالف رأى الفقهاء في المذاهب الأربعة لأنهم منعوا الضمان للشك في وجود الجنين ، فإذا زال الشك في وجود الجنين وجب على الجاني ضمانه. (٢)

ولو ظهر بعض الجنين من بطن أمه ولم يخرج باقيه ، أو أُلقت يدا أو رجلا أو رأسا أو جزءا من أجزاء الأدمى اعتبر الجاني مسئولا عن ضمان الغرة عند فقهاء الشافعية والحنابلة لظهور ما يدل على وجود الجنية حقيقة. (٣)

وقال مالك : لا يعتبر الجاني مسئولا عن الجناية على الجنين حتى ينفصل عن أمه انفصالا تاما ، فإذا لم ينفصل أو انفصل بعضه فليس فيه شيء (٤) ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أوجب الغرة في الجنين الذى ألقته المرأة (٥) . أى الذى انفصل عن أمه انفصالا تاما .

- (١) انظر المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٣٨ .
- (٢) انظر التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٢٩٤ .
- (٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٣ ، المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٣٨ .
- (٤) انظر شرح الزرقاني ج ٤ ص ١٨١ ، الخرشى على خليل ج ٨ ص ٣٣ ، بلفه السالك ج ٢ ص ٣٦٨ .
- (٥) انظر الموطأ مع شرحه للزرقاني ج ٤ ص ١٨١ ، ١٨٣ .

والراجح أن الجاني يعتبر مسئولا عن ضمان الفرة سواء انفصل الجنين عن أمه انفصالا تاما أو انفصل بعضه لأن غاية ما استدل به هو أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في الجنين، ومقتضى ذلك أن الدية تجب فيه إذا مات سواء انفصل عن أمه انفصالا تاما أم لا، ثم لو فرض أنه قضى بالفرقة في جنين انفصل عن أمه انفصالا تاما، فإن ذلك لا يدل على أن الفرة لا تجب في الجنين الذي انكشف حاله بأن قد مات من غير انفصال كلي.

ويشترط أبو حنيفة ومالك لمسئولية الجاني عن قتل الجنين أن يكون انفصاله قد حدث في حياة الأم، فإن انفصل عنها بعد موتها فلا يسأل الجاني عن ضمان الفرة إذا انفصل ميتا، لأن موت الأم أحد سببي موته لأنه يفتنق بموتها إذ تنفسه بتنفسها، فلا يجب الضمان بالشك. أما إذا انفصل حيا بعد موت الأم فالجاني مسئول عن ضمان ديته لتحقيق موته بفعله. وإذا انفصل بعضه ميتا في حياتها ثم انفصل كله بعد موتها فحكمه حكم انفصاله كله ميتا بعد موتها. (١)

ويرى الشافعية والحنابلة أن الجاني يعتبر مسئولا عن ضمان الجنين إذا انفصل بعد وفاة أمه أو في حياتها، وسواء انفصل حيا أو ميتا لأنه تلف بجناية الجاني، وعلم ذلك بخروجه فوجبت المسئولية كما لو سقط في حياتها، ولأنه لو سقط حيا ضمنه فكذلك إذا سقط ميتا. (٢)

(١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٤، بدائع

الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص

٥٨٩ - ٥٩٠، الخرشي على خليل ج ٨ ص ٣٣، بلفظ السالك

ج ٢ ص ٣٦٩.

(٢) انظر أسنى المطالب ج ٤ ص ٩٠، المغني ج ٩ ص ٥٣٨.

والراجع في نظري أن الجاني يعتبر مسئولا عن ضمان الجنين سواء خرج بعد وفاة أمه أو في حياتها لما ذكر أصحاب هذا القول من تعليل ولا أنه إذا خرج عنها فقد صار في حكم منزلة نفس ثانية ماتت من جراء فعله فيضمنه بالفرقة إن سقط ميتا وبالدية إن سقط حيا ثم مات.

الركن الثاني : اتصال رابطة السببية بين فعل الجاني وسقوط الجنين .

تعتبر رابطة السببية متصلة بين فعل الجاني وبين سقوط الجنين إذا حدث السقوط عقيب فعل الجاني أو بقاء أمه متألة إلى أن يسقط عنها ، سواء سقط ميتا أو حيا ، وتعتبر متصلة أيضا إذا سقط حيا ثم بقي متألا إلى أن يموت. (١)

ولا يقطع رابطة السببية إلا أحد شيئين :

الأول : أن يتخلل بين فعل الجاني وسقوط الجنين فعل

آخر أقوى من فعل الجاني في إحداث الإسقاط (٢) . مثاله في المباشرة أن يضرب شخص حاملا فتتألم من الضرب وتنزف دما إيذانا بسقوط الجنين ، فيأتي شخص آخر ويقرطنها ويقتل الجنين ، فنقاتل الجنين في هذه الحالة هو الشخص الثاني الذي يقرطنها ، لأن فعله أقوى في إحداث الإسقاط أما الأول فلا يسأل إلا عن فعله وهو ضرب الحامل .

ومثاله في التسبب أن يحبس شخص حاملا في بيت بغير طعام

ولا شراب ، فيأتي شخص آخر فيضرم النار في البيت فتختنق الحامل وتلقى

(١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٣-١٠٤ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٨٩-٩٠ ،

المغني ج ٩ ص ٥٣٧ .

(٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٤ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٨٩ .

جنينها ميتا أوحيا ثم يموت ، فالمسئول عن جناية قتل الجنين هو مضرم النار في البيت لأن فعله أقوى في إحداث النتيجة من فعل الحابس . أما الحابس فلا يسأل إلا عن الحبس فقط .

الثاني : أن يتخلل بين فعل الجاني وسقوط الجنين بروء كامل للحامل ، أو أن يعيش الجنين الساقط^(١) . مثال ذلك ، إذا ضرب شخص حاملا فتألمت من الضرب حتى كادت أن تلقى جنينها ، ولكنها أسعفت بالعلاج فبرئت من آثار الضرب وعادت إلى طبيعتها ، وبعد ذلك بفترة أسقطت جنينها بسبب آخر ، وكذلك لو ضرب شخص حاملا فألقت جنينا حيا وعاش هذا الجنين ، ففي هذه الحالات وأمثالها تنقطع رابطة السببية بين فعل الجاني وبين سقوط الجنين ، ولا يكون الجاني مسئولا عن جناية إسقاط الجنين لتخلل البرء بين الفعل وبين النتيجة في الصورة الأولى ، ويعيش الجنين في الصورة الثانية إن يترتب على عيشه انتفاء حدوث جناية إسقاط الجنين .

الركن الثالث :

هو عصمة دم الجنين ، وذلك لإخراج جنين حربية من حريمي ومن في حكمه فإن الجاني لا يسأل عن جناية إسقاطه لكونه مهدر الدم^(٢) . وقد سبق الكلام على العصمة أشاء الكلام على جناية القتل العمد .

(١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٣ - ١٠٤ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٨٩ .

(٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٣ ، وص ٢٨٥ من هذا البحث .

المبحث الثالث

الجناية على الأموال بإتلافها

الإتلاف إما أن يرد على بني آدم ، وإما أن يرد على الأموال سواء كانت بهائم أو جمادات . فإن ورد على بني آدم فقد ذكرت أحكامه في المبحث السابق - أي مبحث الجناية على الأبدان - . وإن ورد على الأموال فإنه يوجب الضمان إذا استجمع شرائط الوجوب . وعلى هذا فالكلام في هذا المبحث يقع في ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : تعريف الإتلاف وبيان كونه سببا لوجوب الضمان .

المطلب الثاني : شروط إيجاب الضمان بالإتلاف .

المطلب الثالث : كيفية الضمان أو ماهيته .

المطلب الأول

تعريف الإلتلاف وبيان كونه سببا لوجوب الضمان

الإلتلاف في اللغة :

مأخوذ من تلف بمعنى هلك . وأتلفه : أفناه . ورجل متلاف :
أى كثير الإلتلاف لماله . (١)

وفي الاصطلاح :

هو إخراج الشيء من أن يكون منتفعا به منفعة مطلوبة منه
عادة . (٢) كتمزيق الثياب ، وتهشيم الزجاج ، وقتل الحيوان ، وقطع
الشجر ونحو ذلك .

- (١) انظر الصحاح باب الفاء فصل التاء ج ٤ ص ١٣٣٣ ، القاموس
المحيط ج ٤ ص ١٢٠ ، المصباح المنير مادة (تلف) ج ١ ص ٧٦ .
(٢) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٥٣ ، ويلحق بالإلتلاف ما يسأتي :

أ - الإفساد : وهو على نوعين :
أحدهما : أن يذهب المنفعة المقصودة من الشيء كمن قطع
يد عبد أو رجل دابة .

الثاني : أن يكون الفساد يسيرا كشق الثوب ونحو ذلك .
ب - الاستهلاك : وهو إلتلاف المال في منفعة الإنسان كأكل
الطعام ، واشعال النار في الحطب للتدفئة ، ونحو ذلك .
ج - الإهلاك : وهو بمعنى الإلتلاف .

ويفرق بين الإلتلاف وبين الإهلاك : بأن الإلتلاف إفساد بلا منفعة ،
والإهلاك قد يكون بمنفعة . وفي هذا يقول ابن عابدين فسي
حاشيته ج ٤ ص ٥٠٢ : " ولا يجوز إهلاك شيء من المال بلا
انتفاع أصلا ، كقتل الدابة بلا سبب موجب " أما إهلاك الحيوان

والإتلاف سبب موجب للضمان ، لأنه اعتداء وإضرار ، والله تعالى يقول : * فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم * (١) وقال صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " (٢) و : " طعام بطعام ، وإناء بإناء " (٣) حينما أهدت بعض أزواجه صلى الله عليه وسلم إليه طعاما في قصعة فضربت عائشة رضي الله عنها القصعة بيدها ، فألقت ما فيها . وإذا وجب الضمان بالغصب فبالإتلاف أولى ، لأنه اعتداء وإضرار محض . (٤)

- === بالذبح ، أو الاصطيان للانتفاع بلحمه أو بجلده فجائز قطعاً .
- انظر القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢١٨ ، نظرية الضمان في الفقه الاسلامي العام للدكتور محمد فوزي فيض الله ص ٨٦-٨٧ .
- (١) سورة البقرة آية ١٩٤ .
- (٢) تقدم تخريجه في ص ٣١ .
- (٣) أخرجه الترمذی في سننه ج ٢ ص ٤٠٦ من حديث أنس رضي الله عنه ولفظه : عن أنس قال : أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم طعاما ففسي قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها ، فألقت ما فيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " طعام بطعام ، وإناء بإناء " . قال الترمذی : هذا حديث حسن صحيح . قال المجد ابن تيمية في منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٧ ص ٨٣ : وهو بمعناه لسائر الجماعة إلا مسلماً .
- (٤) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٥٤ ، القوانين الفقهية ص ٢١٨ مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٧٧ . الفوائد لابن رجب ص ٢٠٤ .

ولا فرق بين أن يقع الإتلاف مباشرة بإيصال الآلة بمحل التلف ،
أو تسببا بالفعل في محل يفضي إلى تلف غيره عادة ، لأن كل واحد
منهما يقع اعتداء وإضراراً فيوجب الضمان . (١)

كما لا فرق في ضمان إتلاف المال بين العمد والخطأ . ولا بين
وجود البلوغ أو التمييز أو عدمه . فالتلف عدا أو خطأ ضامن باتفاق
الفقهاء في المذاهب الأربعة ، والكبير أو الصغير أو المجنون أو النائم
التلف ضامن أيضا عند جمهور الفقهاء .

وفرق المالكية بين الصبي المميز وغيره ، فيغرم المميز ما أتلفه
إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال أتبع به . أما غير المميز فلا شيء
عليه في الراجح من المذهب فيما أتلفه من نفس أو مال كالعجاء . وقيل
المال هدر والدماء على العاقلة كالمجنون ، وقيل المال في ماله والدم على
عاقلة إن بلغ الثلث . (٢)

(١) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٥٤ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٣٧ ،

مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٧٧ ، القواعد لابن رجب ص ٢٠٤ .

(٢) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٣٩ ، القوانين الفقهية ص ٢١٨ ،

مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٧٧ ، كشف القناع ج ٤ ص ١١٦ .

المطلب الثاني

شروط إيجاب الضمان بالإتلاف

اشتراط الفقهاء لإيجاب الضمان بسبب الإتلاف شروطا ، نذكرها على سبيل الإيجاز وهي ما يأتي :

- ١ - أن يكون الشيء المتلف مالا .
فلا ضمان بإتلاف الميتة وجلدها والدم والكلب والسرجين ونحو ذلك ما ليس بمال عرفا وشرعا . (١)
- ٢ - أن يكون الشيء المتلف متقوما (٢) عند المتلف له .
فلا ضمان بإتلاف خمر أو خنزير لمسلم ، سواء كان المتلف مسلما أم ذميا لعدم تقوم الخمر والخنزير في حق المسلم ، وإن لا يباح له الانتفاع بهما شرعا ، فلا قيمة لهما . وهذا بإجماع الفقهاء (٣) .

- (١) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٥٩ ، حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٤٤٧ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٨٥ ، كشف القناع ج ٤ ص ١١٦ ، المتقوم : هو ما يباح الانتفاع به شرعا من غير حال الاضطرار .
- (٢) انظر نظرية الضمان للدكتور وهبه الزحيلي ص ٥٨ ، وقد نقله عن كتاب شرح مرشد الحيران للأبياني والسنجقلي ج ١ ص ٢٠ .
- (٣) وكذلك لا ضمان على من أتلف خمر وخنزير غير المسلمين إذا أظهروها ، لنقضهم عقد الذمة . فإن لم يظهروها فعند الحنفية والمالكية يضمنها المتلف مسلما أو غيره - ويلزم المسلم بالقيمة ، وغير المسلم بالمثل - لتعديده عليها ولا أنها مال متقوم عند غير المسلمين .

ولا يضمنها المتلف عند الشافعية والحنابلة لأنه لا قيمة لهما كالميتة وسائر الأعيان النجسة ، ولا أنه ما حرم الانتفاع به لم يضمن ببطل عنه عند إتلافه ، ومن أراد التفصيل ومعرفة الأدلة
===

ولا ضمان عند جمهور الفقهاء بإتلاف الأصنام وآلات اللهو والفساد كالزمار والرباب والعود ونحوها من أدوات الموسيقى لعدم تقومها ، إن أن منفعتها محرمة لا تقابل بشيء باعتبارها أدوات لهو وفساد فلا قيمة لها كالميتة . (١)

ولا ضمان أيضا بإتلاف الأموال المباحة التي ليست مملوكة لأحد ، كالكلأ في منابته والأسمك في البحار والطيور في الهواء لعدم تقومها . إن التقوم ينبني على كون الشيء عزيز المنال ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بالإحراز والاستيلاء .

ولا ضمان أيضا بتحريق كتب الفسق والضلال لاشتمالها على الكذب ولإلحاقها ضررا كبيرا بعقيدة الأمة ووحدتها ، فيجب إتلافها وإعدامها ، وقد حرق الصحابة جميع المصاحف المخالفة للمصحف الموحد - وهو مصحف عثمان - لما خافوا على الأمة من الاختلاف في التلاوة لاختلاف اللهجات وطرائق النطق . (٢)

== فليرجع إلى المصادر التالية :

- الهداية مع تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٣٥٨ ، بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦٠ ، القوانين الفقهية ص ١٠٥ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٠٤ ، فتح العزيز بهامش المجموع ج ١١ ص ٢٥٨ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٨٥ ، المغني والشرح الكبير ج ٥ ص ٤٤٢ - ٤٤٣ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٣ .
- (١) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦٠ ، فتح العزيز بهامش المجموع ج ١١ ص ٢٥٩ ، المغني ج ٥ ص ٤٤٥ ، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٧١ .
- (٢) انظر الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٧٥ .

٣ - أن يكون الشيء المتلف محترماً ، أى غير مهدر .
فلا ضمان في إتلاف أموال المحاربين من أعداء المسلمين لانعدام
فائدة التضمن لانتفاء الولاية عليهم . (١)

٤ - أن يكون التلف محققاً بشكل دائم .
فإذا أعيد الشيء المتلف إلى الحالة التي كان عليها قبل إتلافه
كإصلاح المكسور ونحوه فلا ضمان . (٢)

٥ - أن يكون التلف للمال أهلاً لوجوب الضمان عليه . (٣)

ولا يكون التلف أهلاً لوجوب الضمان عليه إلا إذا كان في الامكان
نسبة التلف إلى فعله . فإذا لم يمكن نسبة التلف إلى فعله فليس أهلاً لوجوب
الضمان عليه . ويمثل الفقهاء لهذا الشرط بمالك الدابة إذا انفلتت منه من
غير تعد ولا تقصير في حفظها فأتلفت مال إنسان آخر ، فإنه لا يضمن لأن
فعل العجماء جبار أى هدر ، ولأنه لم يحصل منه فعل له تأثير في وقوع
الإتلاف (٤) . وسيأتي مزيد من الكلام في هذا الموضوع عند الكلام على
صفات الأفعال الجنائية .

ولا يشترط في الضامن التمييز أو كونه بالفا عاقلاً عند غير

(١) انظر تبیین الحقائق ج ٦ ص ١٣٧ ، بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦١ ،
وما بعدها . كشف القناع ج ٤ ص ١١٦ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦١ .

(٣) انظر تبیین الحقائق ج ٦ ص ١٣٧ .

(٤) انظر المبسوط للرخسي ج ٢٦ ص ١٨٧ ، بدائع الصنائع ج ٩ ص

٤٤٦١ ، ج ١٠ ص ٤٧٠٥ ، التاج والاكلیل للمواق بهاشم مواهب

الجليل ج ٦ ص ٣٢٣ ، شرح موطأ مالك للباجي ج ٧ ص ١١٠ ،

مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٦ ، المغني ج ١٠ ص ٣٥٧ ، الانصاف

للمرداوى ج ٦ ص ٢٣٩ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٩ .

المالكية . فإن الصبي والمجنون يضمنان ما يتلفانه من أموال ، كما بينت سابقا في تعريف الإتلاف .

ولا تكون حالة الضرورة سببا للاعفاء من الضمان ، فمن اضطر حال الجوع مثلا لتناول مال الغير ، فإنه يلزمه ضمانه بالرغم من إباحة تناول حفاظا على النفس من الهلاك ، لأن القاعدة تقول : " الاضطرار لا يبطل حق الغير " (١) وهذا باتفاق الفقهاء (٢) .

ولا يصلح الجهل بكون المال المتلف مال الغير سببا أيضا للتخلص من الضمان فالعلم بكون المتلف مال الغير ، ليس بشرط لوجوب الضمان ، فمن أ تلف مالا ظانا أنه ملكه ، ثم تبين أنه مملوك لغيره ، ضمنه ، لأن الإتلاف واقعة مادية لا يتوقف وجودها على العلم بكون المتلف مال الغير . كل ما في الأمر أن الإتلاف إذا تم مع العلم فيوجب الضمان والإثم الأخرى . وإذا حدث جهلا فيوجب الضمان فقط ، ويرتفع الإثم ، لأن الخطأ مرفوع المؤاخذة شرعا ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان . وما استكرهوا عليه " (٣) (*)

-
- (١) مجلة الأحكام العدلية المادة ٣٣ . وانظر معناها في الفروق للقرافي ج ١ ص ١٩٥ ، القواعد لابن رجب ص ٣٦ .
- (٢) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦٢ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٢ ص ١١٦ ، ج ٤ ص ٣٥٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٠٨ ، المغني : ١١ ص ٨٠ .
- (٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ١ ص ٦٥٩ ، من رواية أبي ذر الغفاري وابن عباس رضي الله عنهم . قال النووي : حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما . انظر شرح الأربعين النووية ===
- (*) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦٢ .

المطلب الثالث

كيفية الضمان أو ما هيته

لا خلاف بين الفقهاء في المذاهب الأربعة أن الواجب بالإتلافات المالية هو ضمان المثل إن كان المتلف مثلنا ، وضمان القيمة يوم الإتلاف فيما لا مثل له ، لأن ضمان الإتلاف ضمان اعتداء . والاعتداء لم يشرع إلا بالمثل ، قال تعالى : * وجزاء سيئة سيئة مثلها * ^(١) وقال * فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم * ^(٢) وقال : * وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به * ^(٣) . فعند الإمكان يجب العمل بالمثل المطلق (وهو المثل صورة ومعنى) ، لأن المثل أقرب إلى الأصل التالف ، ولأن الإلزام به أدل وأتم لجبران الضرر ، ولأن الواجب في الضمان الاقتراب من الأصل بقدر الإمكان تعويضا للضرر .

====
لابن دقيق العيد ص ١٠٣ ، جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٣٢٥ .
وقد خرجه ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٣٢٥ - ٣٢٨ ،
والسيوطي في الأشباه والنظائر ص ١٨٧ - ١٨٨ ، وذكرنا من رواه من
أصحاب الحديث وطرقه وما قيل في كل طريق من طعن . ومن
ذكرنا بأنه خرجه ابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والدارقطني
وابن أبي حاتم في تفسيره ، وأبو القاسم الفضل بن جعفر التميمي
في فوائده وابن عدى في الكامل وأبو نعيم في التاريخ وسعيد بن
منصور في سننه والجوزجاني وغيرهم ، ثم قال السيوطي بعد انتهائه
من ذكر طرق الحديث : فهذه شواهد قوية تقضي للحديث
بالصحة .

(١) سورة الشورى آية ٤٠ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٤ .

(٣) سورة النحل آية ١٢٦ .

وعند تعذر الضمان بالمثل يجب المثل المعنوى وهو القيمة ، لأنها تقوم مقامه ، ويحصل بها مثله واسمها ينهى عنه . (١)

والمال المثلى : هو ما له مثل أو نظير في الأسواق من غير تفاوت في أجزائه أو وحداته تفاوتاً يعتد به في التعامل . (٢) أو هو ما تماثلت آحاده أو أجزاءه بحيث يمكن أن يقوم بعضها مقام بعض دون فرق يعتد به . (٣)

والأموال المثلية أربعة : هي المكيلات والموزونات ، والعدديات المتقاربة وبعض أنواع الذرعات . (٤)

والمكيلات : هي التي تباع بالكيل كالقمح والشعير ، وكبعض السوائل التي تباع اليوم باللتر كالبتروول والبنزين .

والموزونات : هي التي تباع بالوزن كالسمن والزيت والسكر .
والذرعات : هي التي تباع بالذراع ونحوه كالقطع الكبرى من المنسوجات الصوفية أو القطنية أو الحريرية .

والعدديات : هي التي لا تتفاوت آحادها إلا تفاوتاً بسيطاً كالبيض والجوز . وكالمصنوعات المتماثلة من صنع المعامل كالكوؤوس وصحون الخزف والبلور ونحوها من الدفاتر والأقلام والمطبوعات .

-
- (١) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦٢ ، القوانين الفقهية ص ٢١٨ ،
مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٨٤ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٥٦
كشف القناع ج ٤ / وما بعدها ، اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ .
(٢) مجلة الأحكام العدلية مادة ١٤٥ .
(٣) الفقه الاسلامي وأدلته للدكتور وهبه الزحيلي ج ٥ ص ٧٢٠ .
(٤) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٢١ ، الفقه الاسلامي وأدلته ج ٥

والقيمي : هو ما ليس له نظير أو مثل في السوق ، أوله مثل ولكن مع التفاوت المعتد به بين وحداته في القيمة^(١) . أو هو ما تفاوتت أفراده ، فلا يقوم بعضها مقام بعض بلا فرق كالدور والأراضي والأشجار والحيوانات والمفروشات والمخطوطات ونحوها^(٢) .

وقد قرر الفقهاء^(٣) أن القيمة تجب في ثلاث حالات :

١ - إذا كان الشيء غير مثلي كالحيوانات والدور والمصوغات ، فلكل واحد منها قيمة تختلف عن الأخرى باختلاف الصفات المميّزة لكل واحد .

٢ - إذا كان الشيء خليطاً ما هو مثلي بغير جنسه ، كالحنطة مع الشعير .

٣ - إذا كان الشيء مثلياً ، تعذر وجود مثله . والتعذر إما حقيقي حسي كالنقطاع وجود المثل في السوق بعد البحث عنه ، وإن وجد في البيوت ، أو حكمي : كأن لم يوجد إلا بأكثر من ثمن المثل . أو شرعي : بالنسبة للضامن كالخمر بالنسبة للمسلم يجب عليه للذمي ضمان القيمة عند من يقول بذلك وهم فقهاء الحنفية والمالكية ، وإن كانت الخمر من المثليات ، لأنه يحرم على المسلم تملكها بالشراء .

(١) مجلة الأحكام العدلية مادة ١٤٦ .

(٢) الفقه الاسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي ج ٥ ص ٢٢٠-٢٢١ .

(٣) انظر تبين الحقائق ج ٥ ص ٢٢٣ ، الاختيار لتعليل المختار للموصلي ج ٣ ص ٥٩ ، القوانين الفقهية ص ٢١٧ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٨١ ، المغني ج ٥ ص ٤٢١ ، كشف القناع ج ٤ ص ١١٦ ، الفقه الاسلامي وأدلته للزحيلي ج ٥ ص ٧٢١ .

المبحث الرابع

صفات الأفعال الجنائية

استعرضنا في المبحثين السابقين أنواع الجناية الواقعة على النفس وعلى ما دون النفس وعلى الجنين وعلى الأموال بإتلافها ، وتوصلنا فيهما إلى أنه لا بد أن يصدر من الجاني فعل له تأثير في وقوع الجناية حتى يمكن نسبتها إليه .

وفي هذا المبحث سأتكلم على صفات الأفعال الجنائية وذلك للتعرف على أنواعها ودرجاتها ومدى تأثير كل فعل في إحداث الجناية عند اجتماعها في جناية واحدة ، فأقول وبالله التوفيق :

يقسم الفقهاء الأفعال المتصلة بالجناية إلى ثلاثة أنواع : مباشرة ، وسبب ، وشرط .

ولا بد من التمييز بين هذه الأفعال لمعرفة درجة كل فعل في إحداث الجناية .

١ - المباشرة :

وهي ما أثر في التلف وحصله ^(١) وفي عبارة أخرى : هي إيجاد علة الهلاك ^(٢) . أي بأن يتصل فعل الإنسان بغيره من غير واسطة ويحدث منه التلف . كما لو جرح إنسان غيره أو ضربه فمات ، ويسمى صاحب هذا الفعل مباشر .

(١) نهاية المحتاج ج ٤ ص ٢٤٠ .

(٢) القواعد للعزبن عبد السلام ج ٢ ص ١٣٢ .

٢ - السبب :

وهو ما أثر في التلف ولم يحصله .^(١) أى بأن ترتب عليه التلف ولم يحصله بذاته ، وهو في ذات الوقت علة التلف . كحفر بئر فتهي طريق إنسان أو حيوان بحيث يسقط فيها ويهلك من سقطته . فإن الحفر هو الذى أدى إلى السقوط في البئر ، ولكن الهلاك لم يحدث بالحفر نفسه وإنما بالسقوط ، فلما كان الحفر هو الذى أدى إلى السقوط ومن ثم إلى الهلاك اعتبر علة الهلاك . ومثل الحفر رمي أو وضع ما يلزق الناس في الطرقات .

(٢)

وهو على ثلاث صور :

أ - حسي : كالاكراه فإنه الذى يحمل المكروه على ارتكاب الجناية كمن يأمر ويهدد سائق سيارته بالموت إذا لم يدعس شخصا معين ، فإن الأمر يعتبر متسببا في موت المجنى عليه إذا مات بفعل الدعس لأنه الذى أكره السائق وألجأه إلى دعس المجنى عليه .

ب - سبب شرعي : كشهادة الزور فإنها تحمل القاضي على الحكم بالاعدام ، ولكنها لا تؤدى إلى الموت بذاتها ، وإنما الذى يؤدى إليه هو فعل الجلال الذى يتولى تنفيذ الحكم .

ج - سبب عرفي : كتقديم الطعام المسموم للمجنى عليه فيموت بسببه ، وكحفر البئر وتغطيتها في طريق المجنى عليه بحيث يسقط فيها ويموت من سقطته . فإن الحفر ليس هو الذى أحدث الوفاة وإنما الذى أحدثها هو السقوط ، ولما كان الحفر هو الذى أدى إلى سقوط المجنى عليه في البئر ، كان الحفر علة الوفاة .

(١) نهاية المحتاج ج ٤ ص ٢٤٠ .

(٢) انظر المرجع نفسه ج ٧ ص ٢٤١ .

ولو أنعمنا النظر في الأمثلة السابقة لوجدنا السبب فيها يشبه
المباشرة من وجه ، فكلاهما علة للموت ، لأن الفعل المباشر المؤدى للموت
يتولد عن السبب ، أى أنه علة للعلة ، وعلة العلة علة .

٣ - الشرط :

وهو ما لا يؤثر في التلف ولا يحصله ، بل يحصل التلف عنده
بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه . أى أن وجوده يجعل فعلا آخر متلفا .
ولولا وجوده ما كان لهذا الفعل الآخر ذلك التأثير . أى أنه ليس العلة
في التلف . ومثاله : أن يلقي إنسان بآثر في بئر حفرها شخص ثالث
بغير غرض الموت لأحد ، فيموت المجنى عليه ، فإن ما أثر في التلف وحصله
هو الإلقاء فيها ومصادمتها ، لا حفر البئر ، ولكن الإلقاء والتصادم ما كان يمكن
أن يكون له الأثر الذى حدث وهو الموت لولا وجود البئر . (١)

وجه حصر الأفعال الجنائية في المباشرة والسبب والشرط :

وجه حصر الأفعال الجنائية في المباشرة والسبب والشرط هو أن
الفاعل للقتل مثلا لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يقصد عين المجنى عليه
بالفعل أولا . فإن قصده بالفعل المؤدى للوفاة بلا واسطة فهو
المباشرة ، وإن أدى إليها بواسطة فهو السبب ، فإن لم يقصد عين المجنى
عليه بالكلية فهو الشرط . (٢)

(١) انظر نهاية المحتاج ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) انظر مغنى المحتاج ج ٤ ص ٦ .

مدى مسئولية المباشر والمتسبب وصاحب الشرط في جناية القتل العمد :

صاحب الشرط لا مسئولية عليه لأن الشرط ليس علة للموت ولم يؤد إليه لا بالذات ولا بالواسطة . أما صاحب المباشرة وصاحب السبب فإن كلا منهما مسئول من فعله ، لأنه علة للموت وأدى إليه سواء بالذات في الحالة المباشرة أو بالواسطة في حالة السبب . فيستوى بذلك لدى جميع الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة أن يكون القتل العمد مباشرة أو تسببا ، إذ لا عبرة بالفرق الظاهر بين المباشرة والسبب . وأطلقوا على القتل فسي الحالة الأولى قتلا مباشرا وفي الحالة الثانية قتلا بالتسبب . (١)

أما الحنفية فإنهم لا يعتبرون القتل بواسطة فعل السبب قتل عمد محض يجب القود به ، بل يعتبرونه شبه عمد ، وحجتهم : أن القتل بالتسبب لا يساوى القتل مباشرة ، لأن القتل تسببا قتل معنى لا صورة ، والقتل مباشرة قتل صورة ومعنى ، والجزاء - الذى هو القصاص - قتل مباشرة ، فافترقا . إلا أن أبا حنيفة استثنى الإكراه على القتل فلم يعتبره قتلا بالتسبب ، بل اعتبره قتل مباشرة ، لأنه يجعل المكر آلة المكر ، كأنه أخذه ورمى به على المجنى عليه فقتله ، والفعل ينسب لمستعمل الآلة لا للآلة ، فكأن قتلا مباشرة عنده لا بالتسبب . (٢)

(١) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٤٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٦٦ ،

الخرشي على خليل ج ٨ ص ٥ و المغني والشرح الكبير ج ٩

ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ والتشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة

ج ٢ ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٣٠ .

تعدد أفعال المباشرة والسبب ومدى تأثير المسؤولية الجنائية بذلك :

تعرض فقهاء الشريعة الاسلامية في مواضع كثيرة لبيان مدى تأثير المسؤولية الجنائية في الجناية الواحدة أو الجنائيات المتعددة إذا تعددت أفعال المباشرة والسبب فيها . فمن المعلوم أن الفعل المرتكب في جنائية ما يكون إما مباشرة أو تسببا ، أو الاثنين معا . وقد يكون الجاني واحدا أو أكثر من واحد . وقد يكون أحد الأفعال أقوى تأثيرا في الجنائية من الآخر ، وقد يغلب فعل المباشرة فعل السبب ، أو العكس ، أو يتعادلان . ولكل حالة من هذه الأفعال حكمها الخاص . وسأحاول توضيح هذه الصور المختلفة مستعينا بما ضربه الفقهاء من أمثلة على جناية القتل العمد .

أ - اجتماع مباشرتين فأكثر :

إذا تعددت أفعال الجاني المباشرة ، فإما أن تكون كلها قاتلة ، أي كل واحد منها يحدث الوفاة بذاته ، وإما أن يكون بعضها قاتلا وبعضها غير قاتل .

فإن كان كل فعل منها يحدث الموت بذاته ، كأن يقطع الجاني أحشاء المجنى عليه ، ثم يقطع رقبته ، فلا خلاف بين الفقهاء في الاكتفاء بقتل الجاني ، دون النظر إلى تعدد أفعاله المميتة . وإن كان بعض أفعاله قاتلا وبعضها غير قاتل كأن قطع عضوا من المجنى عليه ثم قتله فقد اختلف الفقهاء في كيفية الاستيفاء من الجاني . فبعضهم اكتفى بقتل المجنى عليه وأدرج جناية القطع تحت جناية القتل ، وبعضهم فصل فقال : إن وقعت جناية القتل بعد البرء من جناية القطع فإن كل جناية تستقل بموجبها ، فيستحق ولي المقتول قطعه ثم قتله ، وله أن يعفو عن إحداها ويستوفي

الأخرى ، وإن وقعت جنائية القتل قبل البرء من جنائية القطع اكتفى بقتل الجاني على أساس أن القود من القطع دخل في القود من النفس ، وعللوا لذلك ؛ بعدم استقرار الجنائية على الطرف لأن القاعدة عندهم : أنه لا يستوفى من الجراح إلا بعد البرء منها ، وهنا لم يحصل البرء فدخلت جنائية القطع في جنائية القتل فيجمع بينهما كما في الخطأ . وبعضهم جعل الخيار للولي في كل الأحوال ، فله أن يقطع ثم يقتل . وله أن يكتفى بالقتل ، وله أن يعفو عن بعضها ويقتص في البعض الآخر (١) .

وما يهمننا في هذه المسألة هو أن الجاني يكون مسئولاً في النهاية عن القتل العمد ما دام أن فعله أو أفعاله من شأنها إحداث الموت ، وما دام أنها قد أدت إليه فعلاً (٢) .

وأما إذا كانت الأفعال المباشرة من أشخاص متعددين وكانوا جميعاً ممن يجب عليهم القصاص فالحكم يختلف باختلاف وقوع الجريمة منهم مجتمعين ، أو وقعت منهم على التعاقب .

فإن وقعت الجريمة منهم وهم مجتمعون . فإما أن يكونوا متماثلين على القتل وإما أن يكونوا غير متماثلين ، فنصار للفعل هنا صورتان :

١ - وقوع القتل المباشر على الاجتماع مع التماثل .

٢ - وقوع القتل المباشر على الاجتماع بدون تماثل .

(١) انظر المواق على خليل ج ٦ ص ٢٥٦ ، الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٦٦ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٥٨ ، الاختيار ج ٥ ص ٣٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٧٦ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٦٦ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٨٧ .

(٢) انظر التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٣٩ .

الصورة الأولى : وقوع القتل المباشر على الاجتماع مع التآلوة :

لوتواطأ جماعة على قتل شخص واجتمعوا على ذلك ونفذوا جريمتهم
وهلك المقصود فإن للفقهاء في ذلك قولين :

القول الأول :

يعتبر كل فرد من هؤلاء مسئولاً عن نتيجة القتل . أى مسئولاً عن
جريمة القتل العمد سواء كان فعله مهلكاً بذاته أم لا ، وسواء تساوت أفعالهم
في القوة والعدد كأن رموه من شاهق أو ألغوه في نار ، أو تفاوتت كأن ضربه
أحدهم بعصا صغيرة ضربة واحدة وضربه آخر بسوط عشرين ضربة ، أو رماه
أحدهم بحجر كبير ، أو جرحه آخر بمحدد ، لا فرق بين أفعالهم ما دام أنهم
متآلئون على قتله . ويحق لولي المجنى عليه أن يقتص من جميعهم أو يعفو
عن بعضهم . وبهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة . (١)

ويرى المالكية إضافة إلى ذلك وجوب القصاص على جميع المتآلئين
ولو لم يباشر القتل إلا واحد منهم بشرط أن يكونوا بحيث لو استعين بهم
أعانوا . (٢)

وعلموا لذلك : بأنه لو لم يشرع القصاص في الجماعة بالواحد لبطلت
الحكمة من مشروعية القصاص المنصوص عليها في قوله تعالى ﴿ ولكم في القصاص
حياة ﴾ (٣) . وبأن الصحابة أجمعوا على قبول فعل مريض الله عنه ، فقد

-
- (١) انظر المواق على خليل ج٦ ص ٢٤٢ ، الشرح الكبير للدردير
ج٤ ص ٢٤٥ ، فتح الوهاب ج٢ ص ١٣٠ ، اسنى المطالب ج٤ ص ١٩
مفني المحتاج : ٤ ص ٢٠ حاشية البجيرمي على الخطيب ج٤ ص ١٠٨ ،
شرح منتهى الإرادات ج٣ ص ٢٧٣ ، كشف القناع ج٥ ص ٥١٤ .
(٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص ٢٤٥ .
(٣) سورة البقرة آية ١٧٩ .

روى سعيد بن المسيب " أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً " وقال : " والله لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم " . وروى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما معناه ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف فكان كالأجماع ولا نها عقوبة تجب للواحد على الواحد فوجب على الجماعة كـ القذف (١) .

القول الثاني :

لا يجب القصاص على المتماثلين جميعاً إلا إذا جرح كل واحد منهم المجنى عليه جرحاً يصلح لازهاق الروح بحيث لو انفرد^{عن} الباقيين كان قاتلاً . وهذا قال الحنفية . (٢)

وما ذهب إليه الجمهور في المسألة هو الراجح في نظري لما ذكره من أن عدم الحكم عليهم بالقصاص جميعاً يؤدى إلى فوات النفس وضياع مقصد الشريعة من المحافظة عليها ، لأنهم لو علموا أنهم لو تمالأوا لم يقتل منهم أمكنهم تحقيق أغراضهم بواسطة التمالؤ .

وما تقدم في هذه المسألة يتبين بوضوح أن كل فرد من أفراد الجماعة المتماثلة مسئول عن نتيجة القتل العمد سواء كان الفعل الذى باشره له دخل في إحداث الوفاة أم لا .

(١) انظر مفتي المحتاج ج٤ ص ٢٠ ، شرح منتهى الإرادات ج٣ ص ٢٧٣ ،

كشاف القناع ج٥ ص ٥١٤ ، وانظر أثر عمر رضي الله عنه في صحيح

البخارى مع شرحه فتح البارى ج١٢ ص ٢٢٧ .

(٢) انظر شرح العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج١٠ ص ٢٤٥ .

الصورة الثانية : وقوع القتل المباشر على الاجتماع بدون تمالؤ .

لو حصل أن قتلت جماعة شخصا من غير تمالؤ ، فإما أن يكون فعل كل واحد منهم قاتلا بمفرده أولا .

فإن كان فعل كل واحد منهم قاتلا بمفرده ، فلا خلاف بين الأئمة الأربعة في وجوب القصاص عليهم جميعا سواء رافق اجتماعهم على القتل تواطؤا أم لا . ولا عبرة بالتفاوت بين الجناة في عدد الجراح وفحشها ، فيستوى في ذلك من يحدث جرحا واحدا ، ومن يحدث عشر جراحات أو أكثر ، ولا فرق كذلك بين من يكون جرحه أكثر فحشا وبين من يكون جرحه أقل فحشا ما دام أن جرح كل واحد منهم يصلح للقتل لو انفرد بنفسه ولم يعلم حصول القتل بواحد معين منهم . (١)

وإن كان فعل كل واحد منهم لا يصلح للقتل بمفرده كما لو ضربه كل واحد منهم بحجر صغير أو عصا صغيرة ومات من ذلك . ولم يكونوا متفقين على قتله فللعلماء في ذلك رأيان :

١ - يرى الحنفية والحنابلة والشافعية في الوجه الأصح وبعض المالكية في قول مرجوح أنه لا قصاص على أحد منهم وإنما يجب عليهم الدية لأنه لم يحصل فعل من أحدهم يوجب القصاص بذاته . (٢)

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢٨ ، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٥٦ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٤٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢ ، حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٠٨ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٤ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٧٣ .
(٢) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٥٦ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٩ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٧٣ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٤ .

٢ - يرى بعض المالكية في القول الراجح وبعض الشافعية في وجه مرجوح أنه يجب على كل واحد منهم القصاص كي لا يكون ذلك ذريعة إلى القتل (١).

ومن هذه الصورة يظهر لنا بوضوح أنه إذا كان فعل كل واحد منهم له دخل في إحداث الوفاة بذاته فإن كل واحد منهم يعتبر مسئولاً عن جريمة القتل العمد ، أما إذا كان فعل كل واحد منهم لا يؤدى إلى الوفاة بذاته فإن صاحبه لا يعتبر مسئولاً عن جريمة القتل العمد ، وإنما يجب عليه الدية بحمته ، وأما إذا كان كل واحد منهم قاتلاً ولم تتميز أفعالهم فلم يعرف الفعل الذى أحدث الوفاة أو أمكن تمييزها ولكن لم يعرف صاحب الفعل الذى أحدث الوفاة ، فإن للفقهاء عدة أقوال في ذلك أصحابها أنه يجب القصاص على جميعهم لأنه متى وجدت العلة ترتب عليها حكمها (٢).

وقوع الفعل المباشر على التعاقب :

لو تعاقب عدد من الجناة على قتل شخص فإما أن يكون فعل بعضهم أقوى بحيث يقطع أثر فعل غيره أو لا . فإن كان فعل بعضهم أقوى بحيث يقطع أثر فعل غيره ، فإما أن يكون فعل الأول هو الأقوى أثراً أو بالعكس . فإن كان فعل الأول هو الأقوى أثراً - كما لو قطع أحشاء المجنى عليه أو مريئيه أو ودجيه ثم ضرب آخر عنقه - كان هو القاتل لأنه

(١) انظر الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي ج ٤/ص ٢٤٥ ، مغنى

المحتاج ج ٤ ص ٢٢ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٦٣ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٥ ، حاشية

البحيرى ج ٤ ص ١٠٨ ، حاشية الشبرايمسى على نهاية المحتاج

ج ٧ ص ٢٦٣ ، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٥٦ ، وانظر كذلك

السبية وأثرها في أحكام الفقه ص ١٥٨ طبع على الآلة الكاتبة +

أوصل المجنى عليه إلى حال لا تبقى معها حياة . ويعزر الثاني
كما لو جنى على ميت . أما لو كان فعل الثاني هو الأتقى أثرًا - كما لو
قطع الأول يد المجنى عليه أو شق بطنه ولكن بقيت به حياة مستقرة فجاء
الثاني وقطع رقبته - كان هو القاتل ، لأنه المفوت للنفس ، وعليه القصاص .
أما الأول فإنه يعتبر جارحاً وعليه ضمان ما أتلف بالقصاص إن أمكن
ذلك أو الدية . وهذا قال أئمة المذاهب الأربعة . (١)

أما إذا لم يعرف الفعل الذي أحدث الوفاة - كما لو تعاقب
شخصان على جرح المجنى عليه ، فقطع الأول يده من الكوع ، وقطع الثاني
نفس اليد من المرفق فمات ، فإن برأت جراحة الأول قبل قطع الثاني ، فلا
خلاف بين الفقهاء أن القاتل هو الثاني وعليه القصاص . وعلى الأول
موجب جرحه . وإن قطعه الثاني قبل البرء من القطع الأول فيعتبر الاثنان
قاتلان عند الشافعي وأحمد وزفر من الحنفية . وعللوا ذلك : بأنه لو
استقل فعل كل واحد منهما ومات بعده لوجب عليه القصاص ، فإذا مات بعد
فعليهما وجب عليهما القصاص كما لو كان القطعان في يدين ، وبأن القطع
الذي صدر من الثاني لا يمنع حياته بعده فلا يسقط حكم ما قبله ، كما
لو كان القطعان في يدين ، وبأن السراية باعتبار الأثم ، والقطع الأول
اتصل ألمه بالنفس وتكامل بالثاني ، فكانت السراية مضافة إلى الفعلين ،
فوجب القصاص عليهما .

(١) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٢٦ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص

٤٧٢٨ ، المواق على خليل ج ٦ ص ٢٤٤ مغني المحتاج ج ٤

ص ١٢-١٣ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٨ ، الشرح الكبير لابن

قدامة ج ٩ ص ٣٣٨ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٧٤ .

ويرى أبو حنيفة وصاحبه أن القصاص في النفس على الثاني والأول عليه موجب فعله وهو القطع . وعللوا لذلك : بأن السراية باعتبار الآلام المترادفة التي تتحصلها النفس إلى أن يموت ، وقطع اليد من المرفق يمنع وصول الألم من الكوع إلى النفس ، فكان قطعاً للسراية فبقيت السراية مضافة إلى قطع اليد من المرفق ، وصار كما لو قطع اليد من الكوع فبرئ ثم قطع آخر يده من المرفق فمات ، بل أولى لأن القطع الثاني قطع وصول أثر القطع الأول إلى النفس وهو الألم ، وهو فوق البرء ، إذ البرء يحتمل الانتقاص ، بخلاف القطع الثاني فإنه لا يحتمل . ثم زوال الأثر بالبرء . يقطع السراية فزواله بالقطع الثاني كان أولى وأحرى .

ويرى مالك أنه إذا قطعه عقيب القطع الأول فهما قاتلان ، وإن عاش بعد القطع الأول حتى أكل وشرب ثم مات عقوب القطع الثاني مباشرة فالقاتل هو الثاني ، وإن عاش بعدهما حتى أكل وشرب فلا ولياء أن يقسموا على أيهما شاورا ويقتلوه . (١)

وخلاصة القول في المسألة أن يقال : من أتى بالفعل الأقوى فهو القاتل ، سواء تقدم فعله أو تأخر وعلى البقية موجب أفعالهم . (٢)

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٧٦ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٦ ، المواق على خليل ج ٦ ص ٢٤٤ ، الشرح الصغير وحاشيته بلفظ السالك لا قرب المسالك ج ٢ ص ٣٥٩ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ ص ١٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٢ ، الشرح الكبير ج ٩ ص ٣٣٧ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٦ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٢) انظر السببية وأثرها في أحكام الفقه ص ١٥٧ .

ب - اجتماع سببين عمديين فأكثر :

إذا تسبب اثنان فأكثر في إحداث أفعال قاتلة بإنسان كأن حبسه واحد في منزل بقصد قتله جوعاً ، وأشعل آخر النار في المنزل بقصد قتله ، حرقاً ، فإن القواعد السالفة في تطبيق المسؤولية في حالة تعدد المباشرة هي بذاتها التي تطبق في هذه الحالة سواء كانت الأفعال على الاجتماع أو التعاقب وسواء كان هناك تمالؤ أم لم يكن ، ولا يغير من الحكم أن الفعل في الحالة الأولى مباشر وفي هذه الحالة تسبب ما دام أن كلا منهما علة للموت . وقد سبق أن أوضحت أن جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة لا يفرقون بين صاحب الفعل المباشر وصاحب فعل السبب في تحمل كل منهما مسؤولية فعله لأن فعل ^{كل منهما} / علة للموت سواء أدى إليه بالذات في حالة المباشرة أو أدى إليه بواسطة في حالة السبب. (١)

ج - اجتماع التسبب والمباشرة :

إذا اجتمع فعل السبب والمباشرة في جناية واحدة فلا يخرج الأمر عن واحدة من ثلاث حالات : إما أن يغلب السبب المباشرة ، أو العكس ، وإما أن يعتدلا (٢) . وتختلف المسؤولية الجنائية من حالة إلى حالة ، وهذا ما سأوضحه في النقاط التالية :

(١) انظر التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٤٦ ،

التشريع الجنائي في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي للدكتور

عبد الخالق النواوي ص ٣١٢ .

(٢) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٤١ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٦

المواق على خليل ج ٦ ص ٢٤١ .

أولا : أن يغلب السبب المباشرة :

ويكون ذلك إذا لم تكن المباشرة عدوانا . كما لو شهد اثنان فأكثر على شخص يقتل عمدا ، فحكم القاضي عليه بالقصاص ، ونفذ الحكم فيه ، وبعد ذلك رجع الشهود واعترفوا بأنهم تعمدا وقتله . فالمباشرة هنا وهي قتل المحكوم عليه من قبل القاضي أو الولي ليست عدوانا ، لأنها ناشئة عن السبب وهو شهادة الزور ، ولولا هذه الشهادة لما حكم القاضي بقتله ولما نفذ الحكم فيه ، لذلك فإن السبب - وهو الشهادة - يغلب المباشرة - وهي قتل المحكوم عليه - في مثل هذه الحالة ومن ثم تكون المسؤولية الجنائية على المتسبب وحده .

وقد اختلف الفقهاء في نوع العقاب الذي يجب أن يناله الشهود . فالملكية والشافعية والحنابلة يرون وجوب القصاص على الشهود . واستدلوا على ذلك بما روى عن علي كرم الله وجهه أنه شهد عنده اثنان على رجل بالسرقة فقطع يده ، ثم رجعا عن شهادتهما ، فقال علي : « لو أعلم أنكما تعمدا لقطعت أيديكما ، وغرمهما دية يده » .^(١) وطعن الشهود توصلوا إلى قتله بسبب يقتل غالبا^(٢) . فدل قضاء علي كرم الله وجهه ، ووجود السبب الذي يقتل غالبا على أن شهادة الزور المتعمدة توجب القصاص على صاحبها .^(٣)

-
- (١) رواه البخارى معلقا في صحيحه مع شرحه فتح البارى ج ١٢ ص ٢٢٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٤١ .
- (٢) انظر المواق على خليل ج ٦ ص ٢٤١ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٤١ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٠ ، شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٧٠ .
- (٣) انظر السببية وأثرها في أحكام الفقه ص ١٧٢ .

أما الإمام أبو حنيفة وأصحابه فيرون أنه لا قصاص على الشهود وإنما يضمنون الدية . ويعللون لذلك : بأنه لم يوجد القتل مباشرة منهم وإنما بالتسبيب ، والتسبيب لا يوجب القود . (١)

وبالتأمل في القولين نجد أن قول الجمهور بوجوب القصاص على شهود الزور المتعمدين للكذب أصوب لا أمور منها :

١ - أن الشرع أوجب حفظ النفوس وصيانتها وحرم انتهاك حرمتها فسي آيات وأحاديث كثيرة منها : قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ ... من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا ... ﴾ (٣) . وقوله صلى الله عليه وسلم " لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤء من بغير حق " (٤) ولا جل ذلك أوجب الشرع قتل الجماعة بالواحد ، وأباح الأكل من الميتة في المخصة .

٢ - أن الشرع لو لم يوجب قتل شهود الزور المتعمدين للكذب لاتخذته كثير من الناس وسيلة للتشفى والانتقام من خصومهم .

٣ - أن الحنفية أوجبوا القصاص على المكره على القتل مع أنه ليس مباشرا للقتل وإنما هو متسبب بالجماعة المكره إلى قتل المجنى عليه ، فكذلك القاضي يعتبر ملجأ في حكمه على شهود الزور بالقصاص بمقتضى أدلة الشرع التي توجب حفظ الأنفس . (٥)

-
- (١) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٠٦٦ - ٤٠٦٧ ، الاختيار ج ٢ ص ١٥٥ .
 (٢) سورة الأنعام آية ١٥١ .
 (٣) سورة المائدة آية ٣٢ .
 (٤) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٧٤ قال في الزوائد مع سنن ابن ماجه ،
 : إسناده صحيح ورجاله موثقون .
 (٥) انظر فيما تقدم السببية وأثرها في أحكام الفقه ص ١٧٤ - ١٧٣ .

ثانيا : أن تغلب المباشرة السبب :

ويكون ذلك إذا قطعت المباشرة أثر السبب ولم تكن ناشئة عنه .
كمن ألقى إنسانا من برج عال فتلقاه آخر بسيف فقطع عنقه قبل أن يصل
إلى الأرض ، أو رماء بسهم أو عيار نارى أثناء سقوطه وقتله قبل أن يصل
إلى الأرض فالمسئولية الجنائية تقع على الثاني - أى المباشر - في رأى جمهور
الفقهاء من الحنفية وأكثر الشافعية والحنابلة . وعللوا لذلك : بأن المباشر
للقتل هو الذى فوت حياة المجنى عليه قبل أن يصير إلى حال ييأس فيها
من حياته . أما الأول - أى المتسبب - فأوجبوا عليه التعزير فقط إن لم
يفعل ما يوجب ضمانا من قصاص أو إرش . فإن فعل كما لو قطع رجله ثم
ألقاه وجب عليه القصاص في الرجل . (١)

أما المالكية فيرون أن المسئولية الجنائية تقع على الاثنين معا - أى
المباشر والمتسبب - وأوجبوا عليهما القصاص ، هذا لتسببه وهذا لمباشرته
للقتل ، ولا فرق عندهم بين الفعلين في تحمل المسئولية ما دام أن كل
واحد منهما متعمد للقتل العدوان . (٢)

ولو أنعمنا النظر في هذه المسألة لوجدنا أن المباشر للقتل قد
قطع أثر فعل المتسبب وهو بمنزلة ما لو اجتمعت مباشرتان على محصل
واحد وكانت إحداهما أقوى من الأخرى بحيث تقطع أثرها ، وفي مثل
هذه الحالة يجب أن يضاف الحكم إلى الفعل الأقوى الذى قطع أثر غيره .
وبناء على ذلك فإن رأى الجمهور في جعل المسئولية الجنائية - أى القصاص -
على المباشر دون المتسبب هو الأرجح .

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧١٢ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٧ ،

كشاف القناع ج ٥ ص ٥١٦ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٧٤ .

(٢) انظر الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٤٦ ، شرح المواق على خليل

ج ٦ ص ٢٤٢ .

ثالثا : أن يعتدل السبب والمباشرة :

ويكون ذلك بتساوي أثرهما في إحداث النتيجة المنوطة . ولا يكون ذلك إلا إذا كانت المباشرة ناشئة عن السبب كأن يكره مكلف مكلفا آخر على قتل شخص معين ، بأن يقول له : اقتل فلانا وإلا قتلتك ، ولا يستطيع المكره مخالفة أمره لتمكنه من تنفيذ تهديده . وقد اختلف الفقهاء في تحديد المسؤولية الجنائية في هذه الحالة :

١ - فيرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية في الأظهر والحنابلة أن المكره والمكره يشتركان في تحمل المسؤولية الجنائية وأن عليهما القصاص . وظلوا لذلك : بأن المكره تسبب في قتل المجنى عليه بما يقتل غالبا ، لأنه الذي حرك دواعي القتل في نفس المكره ، وحمله على ارتكاب الجريمة بالتهديد والوعيد حتى أقدم على قتل المجنى عليه ، ولولا لما حصل القتل . أما المكره فلتعمده ومباشرة القتل ظلما وعدوانا للحفاظ على نفسه من الهلاك أشبه ما لو قتله في المجاعة ليأكله . (١)

٢ - أما الأحناف فقد اختلفت آراؤهم ، فيرى أبو حنيفة ومحمد بأن القصاص يجب على المكره وحده ، وإن كان القتل عمدا ، ويعزر المكره . واستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم " إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " . (٢) وبأن المكره حال القتل آلة للمكره ، أشبه ما لو ألقاه عليه فقتله ، والفعل يضاف إلى الفاعل

(١) انظر الشرح الكبير للدردير وحاشيته ج ٤ ص ٢٤٤ ، نهاية المحتاج

ج ٧ ص ٢٤٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩ ، فتح الوهاب ج ٤ ص

١٢٧ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٥١٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣

ص ٢٧٤ .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٣٤٥ .

لا إلى الآلة . وبأنه لا اختيار للمكره حال الإكراه .

وقال زفر : يجب القصاص على المكره وحده لأنه الذي باشر
القتل حقيقة ، والأصل اعتبار الحقيقة لا يجوز العدول عنها إلا بدليل .
وقال أبو يوسف : لا قصاص على واحد منهما لأن الشبهة قد تحققت فسي
حق كل واحد منهما ، أما المكره فهو محمول على القتل ، وأما المكره فلمدم
المباشرة . (١)

والرأي الراجح - في نظري - هو ما ذهب إليه الجمهور من اعتبار
كل من المكره والمكره مسئولاً عن نتيجة القتل العمد ، لما ذكره من تعليل
ولأن فعل المباشرة لم يقطع أثر فعل السبب حتى يستقل بالنتيجة لأنه
كان ناتجاً عنه ومكلاً له . وكذلك لم يقطع السبب المباشرة ، لأن المكره
على القتل قد مارسه حقيقة لتخليص نفسه من الموت ، فصار لكل من الفعلين
أثر في إحداث النتيجة فوجب عليهما القصاص ، كالشريكين المتعاونين
على قتل إنسان .

د - تسبب الجاني في فعل قاتل مباشر من المجنى عليه :

لا خلاف بين الفقهاء في جواز تسبب الجاني في فعل قاتل مباشر
من المجنى عليه كأن يطلبه ببندقية أو مسدس أو سيف مشهر فيركن المجنى
عليه إلى الهرب ابتغاء النجاة ، ولكنه يموت أثناء هربه بفعل قاتل مباشر
صادر من نفسه ، كأن يتردى في بئر أو يسقط من شاهق فيموت ، أو يقع في
بحر فيغرق أو في نار فيحترق ، أو لا يقع في شيء من ذلك ولكنه يموت

(١) انظر بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ ، العناية على الهداية

مع تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٢٤٤ ، الاختيار ج ٢ ص ١٠٨ .

نتيجة لعوامل نفسية - كالخوف الشديد - أحدثها فعل الجاني في نفس المجنى عليه أثناء مطاردته له .

ومع أن الفقهاء اتفقوا على جواز حصول مثل ذلك إلا أنهم اختلفوا في درجة المسؤولية الجنائية التي تلحق المتسبب من جراء ذلك .

١ - فيرى المالكية أن المتسبب مسئول عن القتل العمد ، ويجب عليه القصاص إن كان بينهما عداوة ومات المجنى عليه أثناء هربه من غير سقوط . - أي أن الوفاة حدثت نتيجة للعوامل النفسية كالخوف الشديد - ولا فرق عندهم بين أن يكونا راكبين أو ماشيين أو أحدهما راكباً والآخر يمشى أثناء المطاردة . وإن سقط المجنى عليه ومات أثناء الهرب فيرون أن المتسبب مسئول عن القتل العمد ولكن بقسامة لاحتمال أن تكون الوفاة ناتجة عن السقوط وحده . أما إذا لم يكن بينهما عداوة فيرون المتسبب مسئولاً عن القتل الخطأ سواء مات من غير سقوط أو لا (١) .

٢ - ويرى فقهاء الحنابلة أن المتسبب في كل هذه الأحوال مسئول عن القتل شبه العمد (٢) .

٣ - ويرى فقهاء الحنفية أنه لو صاح رجل بآخر فمات فجأة من صحبته أنه تجب فيه الدية فقط (٣) .

(١) انظر الخرشى على خليل ج ٨ ص ٩ ، الشرح الكبير للدرديري وحاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، بلغه السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٢) انظر المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٧٧ - ٥٧٨ .

(٣) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٥ .

٤ - ويفرق الشافعية بين من يميز وبين من لا يميز كالصبي والمجنون والمعتوه والنائم والموسوس والمصعوق والمذعور والضعيف ، فيرون أن المتسبب مسئول عن القتل شبه العمد إذا كان المجنى عليه لا تمييز له . وفي قول أنه مسئول عن القتل العمد . أما إذا كان المجنى عليه مميّزا أو مكلفا فإنهم يفرقون بين حالتين : حالة ما إذا باشر المجنى عليه قتل نفسه كأن يرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح أو من شاهق أثناء الهرب وكان يعلم أن ذلك مهلك فإنه لا ضمان على الطالب له لأن المجنى عليه - الهارب - باشر قتل نفسه قصدا ، برميها في المهلك ، والمباشرة مقدمة على السبب . أما لو وقع المجنى عليه في الهارب - فيما ذكر ولم يكن يعلم أن ذلك مهلك له فيرون أن الطالب مسئول/ عن ضمانه لأنه لم يقصد إهلاك نفسه ، وقد ألجأ إلى الهرب المفضي إلى الهلاك (١) .

ولوتأملنا آراء الفقهاء في هذه المسألة لوجدنا أن لكل فريق وجهة نظره الخاصة به .

فالمالكية الذين أوجبوا القصاص على الطالب في هذه الصورة إنما أوجبوه عليه لأن فعله تم على جهة العدوان . وهذا يتفق مع قواعدهم في أن كل من تعمد الفعل على جهة العدوان ومات المجنى عليه من جراء ذلك الفعل كان القتل عمدا سواء كان بمباشرة أو تسبب .

(١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٠ - ٨٢ ، نهاية المحتاج ج ٧

ص ٣٣٠ - ٣٣١ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٦٩ .

أما الحنابلة فيرون أن ذلك الفعل ليس ما يقتل غالبا فجعلوا
القتل شبه عمد ، لتعمد الجاني للفعل الذي أدى إلى هلاك المجنى
عليه بوسيلة لا تقتل غالبا .

وأما الحنفية فيرون أن هذا النوع من القتل هو من قبيل القتل
بالتسبب ، فلم يوجبوا على الجاني شيئا آخر غير الدية .

وأما الشافعية فقد وافقوا الحنابلة في جعل القتل شبه عمد إذا
كان المجنى عليه غير مميز لأن قدرته على التفكير محدودة . وخالفوهم
في المميز فاعتبروه مهدر الدم في هذه الصورة ، وعللوا لذلك : بأن
فعله قطع فعل السبب .

والرأى الراجح - في نظري - في هذه المسألة هو رأى الحنابلة
الذين يجعلون القتل شبه عمد وذلك لأن مور منها :

- ١ - تعمد الجاني للفعل الذي كان سببا في وفاة المجنى عليه .
- ٢ - عدم وجود الدليل القطعي الدال على نية القتل في نفس الجاني ،
لأنه لم يمارس فعل القتل مباشرة بواسطة الآلة . فلعله كان يريد
مجرد الإمساك بالهارب أو تخويفه لا قتله . والله أعلم .

الباب الثاني

أنواع الحوادث المروية وأحكامها في الشريعة الإسلامية

يشتمل هذا الباب على خمسة فصول :

الفصل الأول : في بيان أحكام التصادم وأنواعها .

الفصل الثاني : في بيان أحكام حوادث الدعس والصدم التي

يتعرض لها المشاة من قبل الدواب والسيارات والمركبات

الأخرى التي تسير على الطريق .

الفصل الثالث : في بيان أحكام حوادث الانقلاب والسقوط وما تشهده

السيارات والمركبات الأخرى من غبار وحجارة

أثناء سيرها في الطريق .

الفصل الرابع : في بيان أحكام حوادث المرور التي تتعرض لها السيارات

بسبب الدواب والمواشي .

الفصل الخامس : العقوبات المترتبة على حوادث المرور

ومخالفاته .

الباب الثاني

في بيان أنواع الحوادث المرورية وأحكامها في الشريعة الإسلامية

وقفنا في الباب الأول على آداب الطريق في الشريعة الإسلامية وعلى أهم قواعد الارتفاق بالطريق التي وضعها الفقهاء ، وعلى قواعد السير النظامية التي اقتضى تطور وسائل المواصلات والنقل في هذا العصر وضعها للحفاظ على سلامة الأنفس والأموال ، ووقفنا كذلك على أهم أسباب حوادث المرور التي ينبغي لكل سائر على الطريق تجنبها . ثم وقفنا بعد ذلك على آراء الفقهاء في أنواع الجناية في الشريعة الإسلامية وتبين لنا أنهم نصبوا الآلة المستعملة في القتل للدلالة على نية القاتل للتمييز بين القتل العمد ، وشبه العمد ، والخطأ . وتوصلنا إلى أن السيارة تصلح أن تكون آلة قتل عمد إذا توفر القصد الجنائي لدى الجاني . وأثناء الكلام على القتل الخطأ توصلنا إلى أن للخطأ في الفعل قاعدتين تحكمانه . ووقفنا كذلك على الآلة فعال المتصلة بالجناية - مباشرة ، سبب ، شرط - وعرفنا مدى تأثير كل فعل في إحداث الجناية .

وسنقف في هذا الباب إن شاء الله تعالى على أنواع الحوادث المرورية وأحكامها في الشريعة الإسلامية . وقد قسمته إلى خمسة فصول هي :

الفصل الأول : أحكام حوادث التصادم .

الفصل الثاني : أحكام حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها

المشاة من قبل الدواب والسيارات والمركبات الأخرى

التي تسير على الطرق .

الفصل الثالث : أحكام حوادث الانقلاب والسقوط وماتشير السيارت والمركبات الأخرى من غبار وحجارة أثناء سيرها في الطريق .

الفصل الرابع : أحكام حوادث المرور التي تتعرض لها السيارات بسبب الدواب والمواشي .

الفصل الخامس : العقوبات المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته .

الفصل الأول :

في بيان أحكام التصادم وأقسامها.

الفصل الأول

في بيان أحكام حوادث التصادم وأنواعها

تعريف التصادم :

في اللغة : قال في الصحاح : صَدَمَهُ صَدْمًا : ضربه بجسده .
 وصادمه فتصادما واصطدما . (١) وصدمه يصدمه صدما (٢) . وقال فسي
 المصباح : صَدَمَهُ (صَدْمًا) من باب ضرب : دَفَعَهُ . (٣)
 وأصل الصدم : ضرب الشيء الصلب بشيء مثله . (٤) واستعير
 في قوله صلى الله عليه وسلم : "إنما الصبر عند الصدمة الأولى" (٥) للمصيبة
 الواردة على القلب (٦) . ومعناه : أن كل ذي مصيبة آخر أمره الصبر ،
 ولكن الثواب الأعظم إنما يحصل عند حدثها . (٧)
 وصدمه بالقول : أسكته . (٨) وصدمه أمر : أصابه ، والتصادم :
 التزاحم والرجلان يعدوان فيتصادمان : أى يصدم هذا ذاك وذاك
 هذا . والجيشان يتصادمان . (٩)

-
- (١) الصحاح للجوهري باب الميم فصل الصاد ج٦ ص ١٩٦٥ .
 (٢) لسان العرب لابن منظور باب الميم فصل الصاد ج٥ ص ٢٢٦ .
 (٣) المصباح المنير مادة (صدم) ج١ ص ٣٣٦ .
 (٤) لسان العرب ج٥ ص ٢٢٦ ، القاموس المحيط ج٤ ص ١٣٨ .
 (٥) حديث صحيح ، أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما من رواية أنس
 ابن مالك رضي الله عنه . انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح
 البارى ج٣ ص ١٤٨ ، صحيح مسلم ج٢ ص ٦٣٧ .
 (٦) فتح البارى شرح صحيح البخارى ج٣ ص ١٤٩ .
 (٧) المصباح المنير ج١ ص ٣٣٦ .
 (٨) المصباح المنير ج١ ص ٣٣٦ .
 (٩) لسان العرب في الموضوع المتقدم ج٥ ص ٢٢٦ .

وفي الاصطلاح : لم أقف له على تعريف عند الفقهاء . ويمكن

القول بأنه : ارتظام جسم متحرك بجسم آخر متحرك أو ساكن .

فقولي : (جسم) ، يشمل ما له جسم سواء كان حيا ، كالإنسان

والحيوان ، أم جمادا ، كالسفن والسيارات والقطارات والعربات والدبابات

والطائرات ونحو ذلك .

وقولي : (متحرك) يخرج الجسم الساكن ، وإن لا يتصور وقوع

تصادم بين جسمين متوقفين عن الحركة .

وقولي : (ساكن) يشمل السكون المؤقت ، كوقوف السيارات أو

أوالعربات لفترة قصيرة ثم استئناف الحركة ، أو السكون الطويل ، كانتصاب

أعمدة الكهرباء وإشارات المرور على جوانب الطرق .

وحوادث التصادم التي تقع بين السيارات بمختلف أنواعها وأحجامها

وأشكالها تعتبر أكثر الحوادث المرورية وقوعا ، وذلك لكثافة حركة السير

على الطرق ، وكثرة المخالفات المرورية التي يقع فيها المنتفعون بالطرق سواء

كانوا سائقين أم راكبين أم مشاة ، وأخطرها نوعا لما ينجم عنها من هلاك

عدد كبير من الناس أو إصابتهم بجروح وكسور خطيرة وعاهات مستديمة ، وتلف

كثير من الأموال . والمتتبع لحوادث التصادم يجد أنها متنوعة تنوعا كبيرا ،

فمنها ما يقع بين سيارتين فأكثر ، أو بين سيارة وآدمي ، أو بين سيارة ودابة ،

أو بين سيارة وجسم ثابت ، أو بين إنسان وإنسان ، أو إنسان وحيوان ، أو

حيوان وحيوان . ثم إن أي سيارتين مشتركين في حادث تصادم مثلا

لا يخلو أحدهما من أمرين : إما أن تكونا متحركتين ، وإما أن تكون إحداهما

متحركة والأخرى واقفة . والمتحركتان إما أن تكونا مأذونا لهما بالسير

أولاً إحداها أولاً . وكذلك إما أن تكونا مدبرتين ، أو مقلبتين ، أو إحداها مقبلة والاخرى مدبرة (أى متقابلتين) . ثم المتقابلتان ، إما أن تتقابلا بمقدمتيهما ، وإما أن تتقابلا بمقدمة إحداها وجانب الاخرى . وإذا كانت إحدى المتصادمتين واقفة ، فإما أن يكون مأذونا لها بالوقوف من قبل الإمام أونائبة أولاً . هذا من جهة نوع الحركة التي أدت إلى وقوع التصادم .

ومن جهة أخرى فإن طرفي حادث التصادم (سائقي السيارتين مثلا) ، إما أن يكونا كبيرين ، أو صغيرين ، أو أحدهما كبير والاخر صغير ، فإن كانا كبيرين فإما أن يكونا مأذونا لهما أولاً أحدهما بالقيادة أولاً . وإذا كانا صغيرين أو أحدهما ، فإما أن يقود كل واحد منهما سيارته بإذن وليه أولاً . ثم إن المتصادمين لا يخلو أحدهما من الأمور التالية : إما أن يكونا مخطئين ، أو أحدهما مخطئا والاخر غير مخطيء ، وإما أن يكونا غير مخطئين . وإما أن يكونا متعمدين ، أو أحدهما متعمدا والاخر غير متعمد .

وإزاء هذا التنوع الكبير في حوادث التصادم ، فإنه يحسن بي دراسة أحكامها في محثين :

المبحث الأول : في بيان أحكام حوادث التصادم من الناحية العامة .

المبحث الثاني : في بيان أنواع حوادث تصادم السيارات .

البحث الأول

في أحكام حوادث التصادم من الناحية العامة

وفيه نتكلم على أحكام حوادث التصادم من حيث الحكم العام
- أى نوع الجناية - عمد ، أو شبه عمد ، أو خطأ ، ونحو ذلك ، فأقول
وبالله تعالى التوفيق :

لوقوع حادث تصادم بين مركبتين (سيارتين) سواء كانتا كبيرتين
أو صغيرتين ، أو أحدهما كبيرة كشاحنة والأخرى صغيرة كدراجة أو دباب ،
أو بين سيارة وماشى ، فمات سائقا السيارتين أو سائق السيارة والماشى ، أو
أحدهما أو جرحا ، أو جرح أحدهما ، أو تلفت المركبتان وما فيهما من الأنفس
والأموال أو أحدهما ، فما نوع الجناية المرتكبة في الحادث وعلى من
يجب الضمان وما مقداره ؟

للإجابة على ذلك ينبغي أن نتعرف أولا على ما ذكره فقهاء
المسلمين في مسائل اصطدام الراكبين أو المشيين أو الراكب والماشى ، أو
اصطدام السفينتين من أحكام وذلك لمعرفة القواعد والعلل الشرعية التي
بنوا عليها أحكام هذه المسائل حتى يمكن الحاق ما استجد من صور التصادم
بما يماثلها من الصور التي أبان الفقهاء أحكامها . وما لم يوجد له نظير ، فإنه
يمكن بيان حكمه على ضوء الأصول والقواعد والعلل الشرعية التي
قرروها . وهذا ما سأقوم به إن شاء الله تعالى في المطالب
التالية :

المطلب الأول : في بيان الأحكام العامة لحوادث اصطدام الركاب
أو المشيين أو الركاب والمشيين .

المطلب الثاني : في بيان الأحكام العامة لحوادث اصطدام
السفن .

المطلب الثالث : في بيان الأحكام العامة لحوادث اصطدام
السيارات وما في حكمها من وسائل النقل والمواصلات
الحديثة .

المطلب الأول

الأحكام العامة لحوادث اصطدام الركابين أو المشيين أو الراكب والماشي

لوتصادم حران مكلفان بصيران أو ضريران أو أحدهما بصير والآخر

ضرير ، سواء كانا راكبين أو مشيين أو أحدهما راكبا والآخر ماشيا فماتا أو مات أحدهما ، أو جرحا ، أو جرح أحدهما ، أو تلفت دابتهما أو إحداهما ، فلا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال :

١ - أن يقع التصادم بينهما خطأ .

٢ - أن يقع التصادم بينهما عمدا .

٣ - أن يقع التصادم بينهما قهرا .

وفيما يلي بيان لأحكام هذه الأحوال :

الحالة الأولى : حكم تصادم الركابين أو المشيين أو الراكب والماشي خطأ أثناء سيرهما .

إذا وقع التصادم بين الركابين أو المشيين أو الراكب والماشي

خطأ - أي من غير قصد - كأن كانا أعيين أو غافلين أو في ظلمة - فقد

اختلف الفقهاء في الضمان على قولين :

القول الأول :

تضمن عاقلة كل منهما دية الآخر في حال موت المتصادمين

أو أحدهما ^(١) ، ويضمن الراكب في ماله قيمة دابة صاحبه في حالة تلف

(١) إذا كانت الجناية خطأ أو شبه عمد ، فإن العاقلة تضمن أيضا إرش

ما أصابه من جرح وكسر ونحوه إذا بلغ الإرش المقدار الذي

===

الدابتين . فإن تساوت قيمة كل من الدابتين تقاصا وسقطتا ، وإن كانت إحداهما أكثر من الأخرى فلصاحبها الزيادة . وإن تلفت إحدى الدابتين فقط فعلى الآخر قيمتها ، وإن نقصت فعليه نقصها . لا فرق في ذلك بين كون المتصادمين راكبين أو ماشيين ، أو أحدهما راكبا والاخر ماشيا ، اتفق مركوباهما في الجنس والقوة كفرسين أو بغلين أو حمارين ، أو جمليين ، أو اختلفا كبعير وفرس وبغل ، ولا فرق كذلك بين كونهما مقبلين أو مدبرين . وهذا قال أبو حنيفة وصاحبه ، والمالكية والحنابلة في المعتمد من المذهب (١) . واحتج أصحاب هذا القول بما يلي :

====
تحمله العاقلة . وقد اختلف الفقهاء في حد المقدار الذي تحمله العاقلة ، فذهب الأحناف إلى أن العاقلة تحمل نصف عشر الدية فما فوق ذلك ، ولا تحمل ما نقص عن نصف العشر بل يكون في مال الجاني ، وذهب المالكية إلى أن العاقلة تحمل ما زاد عن ثلث الدية ولا تحمل الثلث ولا ما نقص عنه . وذهب الشافعية إلى أن العاقلة تحمل القليل والكثير من دية النفس وما دونها . وذهب الحنابلة إلى أن العاقلة تحمّل ثلث الدية فأكثر ولا تحمل ما دون الثلث بل يكون في مال الجاني . انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٤٣ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص ٤٥ . مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٥ ، كشاف القناع ج ٦ ص ٦٢ .

(١) انظر الهداية وشرحها العناية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ، الاختيار ج ٥ ص ٤٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشيته رد المحتار ج ٦ ص ٦٠٥ ، المدونة ج ٦ ص ٤٤٦ ، التاج والاكليد بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص ١٢ ،
====

١ - أنه روى عن علي رضي الله عنه أنه أوجب على كل واحد من المتصانمين كل الدية. (١)

٢ - أن كل واحد منهما مات من صدم صاحبه إياه ، وكل ما فعله المصدوم أنه قرب الصدمة لمحل الجناية فلزم الآخر ضمانها كما لو كانت واقفة. (٢)

٣ - أن موت كل واحد منهما مضاف إلى فعل صاحبه لا إلى فعلهما ، لأن القتل يضاف إلى سبب محذور ، وفعل كل واحد منهما وهو المشي في الطريق مباح في حق نفسه محذور في حق صاحبه إن هو مقيد بشرط السلامة ، فسقط اعتبار فعله في حق نفسه لكونه مباحا ، فيضاف قتله كله إلى فعل الآخر لكونه محظورا في حقه . وصار كالمشي مع الحافر ، فإن التلف حصل بفعلهما وهو الحفر والمشي ، ومع هذا فإن التلف إنما يضاف إلى فعل الحافر لأنه محذور أصلا ، لا إلى فعل الماشي لأنه مباح. (٣)

- ====
- بداية المجتهد ج ٢ ص ٣١٣ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٧ ، المغني ج ١٠ ص ٣٥٩ - ٣٦٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩ - ١٠ .
- (١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ١٠ ص ٥٤ . بسنده " عن علي في فارسين اصطدما . فمات أحدهما أنه ضمن الحي للميت " . وفي رواية : " عن علي في الفارسين يصطدمان ، قال : يضمن الحي دية الميت " . وذكر ابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ٢ ص ٢٨٢ بأن هذين الأثرين منقطعان .
- (٢) انظر المغني ج ١٠ ص ٣٥٩ .
- (٣) انظر الاختيار ج ٥ ص ٤٩ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤١٠ .

القول الثاني :

تضمن عاقلة كل من المتصادمين نصف دية الآخر في حال وفاتها ،
ويضمن الراكب في تركته نصف قيمة دابة صاحبه في حالة هلاك الدابتين
أو أحدهما ، سواء أكان المتصادمان راكبين أو ماشيين ، أو أحدهما راكبا
والآخر ماشيا ، وسواء اتفق المركوبان قوة وجنسا كفرسين أم لا كفيل وكش
وسواء اتفق سيرهما أو اختلف كأن كان أحدهما يمشي والآخر يعدو ، وسواء
كانا مقبلين أو مدبرين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا ، وسواء أوقعا
منكبين أو مستقلقين أو أحدهما منكبا والآخر مستلقيا ، وسواء غلبت الدابتان
الراكبين أم لا . وبهذا قال الشافعية وزفر^(١) من الحنفية والحنابلة
في رواية ليس المذهب عليها .^(٢)

(١) هو أبو الهذيل : زفر بن الهذيل بن قيس العنبري . فقيسه
كبير من أصحاب أبي حنيفة . جمع بين العلم والعبادة ، وكان من
أصحاب الحديث فغلب عليه الرأي ، وهو قياس الحنفية . ولد
سنة ١١٠ هـ ، وتوفي بالبصرة سنة ١٥٨ هـ .

انظر ميزان الاعتدال للذهبي ج ٢ ص ٧١ ، شذرات الذهب
ج ١ ص ٢٤٣ .

(٢) انظر الأمام للشافعي ج ٦ ص ٩١ ، مختصر المزني مع الأمام ج ٨
ص ٣٥٤ ، المذهب مع المجموع ج ١٩ ص ٢٥ ، مغني المحتاج
ج ٤ ص ٨٩ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٧ ، كشف القناع
ج ٦ ص ٩ .

واحتج أصحاب هذا القول بما يلي :

١ - أنه روى عن علي رضي الله عنه أنه أوجب على كل من المتصادمين نصف الدية. (١)

٢ - أن كلا من المتصادمين هلك بفعله وفعل صاحبه ، وهو صدمة صاحبه وصدمة نفسه ، فيهدر ما حصل بفعل نفسه ويعتبر ما حصل بفعل صاحبه ، فيلزم أن يكون على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر كما لو جرح إنسان نفسه وجرحه أجنبي فمات من ذلك ، فيكون على الأجنبي نصف الدية . وكما لو حفر بئرا على قارعة الطريق فانهارت عليهما فإنه يجب على كل واحد منهما نصف دية الآخر ، وكالمنجنيق إذا رجع فقتل أحد الثلاثة الرامين له فإنه يهدر فعل نفسه. (٢)

(تنبيه) ليس الترجيح مراداً هنا ، وإنما المراد معرفة أقوال الفقهاء في حكم المسألة والأدلة والقواعد والعلل الشرعية التي بنوا عليها الحكم . وسيأتي الترجيح أثناء الكلام على تصادم السيارتين خطأ .

(١) أخرجه الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٨٦ وقال قنوه غريب ، ولم يذكر المصدر الذي يوجد فيه .

(٢) انظر المذهب مع المجموع ج ١٩ ص ٢٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٦ ، الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩ .

الحالة الثانية : حكم تصادم الراكبين أو المشيين أو الراكب والمشي
عمدا .

لوتعمد الراكبان أو المشيان أو الراكب والمشي أو أحدهما
الاصطدام أثناء سيرهما فماتا أو مات أحدهما فقد اختلف الفقهاء في
الحكم على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يجب على عاقلة كل من المتصادمين عمدا نصف دية الآخر في
حال وفاتها . وهذا قال الحنفية والشافعية وبعض الحنابلة في
رواية ليس عليها المذهب (١) . غير أن الشافعية ومن وافقهم من الحنابلة
اشتروا في نصف الدية أن يكون مغلظا (٢) . وقد عللوا لذلك بما يلي :

- ١ - أن العمد في هذه الحالة يعتبر بمنزلة القتل شبه العمد ، إذ
الصادم تعمد الصدم ، ولم يتعمد القتل . فوجب على عاقلته
نصف الدية . وهذه وجهة نظر الحنفية . (٣)
- ٢ - أن الاصطدام في الغالب لا يفضي إلى الموت ، فلا يتحقق فيه
العمد المحض . ولذلك لا يتعلق به القصاص إذا مات أحدهما
دون الآخر ، وهذه وجهة نظر الشافعية . (٤)

-
- (١) انظر الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشيته رد المحتار ج ٦
ص ٦٠٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ ، أسنى المطالب
ج ٤ ص ٧٦ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٣٦ .
 - (٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٣٦ .
 - (٣) انظر رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) ج ٦
ص ٦٠٥ .
 - (٤) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٦ .

القول الثاني :

إذا كان الاصطدام يقتل غالبا فالقتل عمد ، لتعمدهما الاصطدام ، ويلزم كلا من المتصادمين في حالة وفاتهما دية الآخر في ذمته فيقتاصان إن كانا متكافئين بأن كانا ذكرين أو أنثيين مسلمين أو كتابيين أو مجوسين ، ولا شيء على عاقلتهما في هذه الحالة لأن العاقلة لا تحمل العمد . وإن مات أحدهما وحده فعلى صاحبه القصاص أو الدية . وإن لم يكن الصدم يقتل غالبا فالقتل عندئذ شبه عمد ، ويلزم عاقلة كل منهما دية الآخر في حالة موتهما . ويلزم كلا منهما في تركته الكفارة وقيمة ما تلف من الآخر من دابةٍ ومال . وهذا قال الحنابلة في المعتمد من المذهب (١) .

القول الثالث :

يرى المالكية بأن أحكام القصاص ثابتة على المتصادمين عمدا سواء كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين . قال الخرشي (١) : " ... إن

(١) انظر شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩ والجدير بالذكر أن صاحب المغني اعتبر التصادم عمدا من قبيل القتل شبه العمد ، سواء وقع الاصطدام بين راكبين أو ماشيين أو راكبين وماشين . انظر المغني مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٠ وما بعدها .

(٢) هو أبو عبدالله : محمد بن عبدالله بن علي الخرشي المالكي ، أول من تولى مشيخة الأزهر - نسبه إلى قرية يقال لها أبو خراش (من البحيرة ، بمصر) . كان فقيها عالما بالنحو والتصنيف فاضلا ورعا . انتهت إليه رئاسة المذهب بمصر . ولد سنة ١٠١٠ هـ وتوفي بالقاهرة سنة ١١٠١ هـ . له مؤلفات منها الشرح الكبير على متن خليل . انظر ترجمته في مقدمة حاشية الشيخ على العدوي بهامش شرح الخرشي على مختصر خليل ج ١ ص ٢ ، الأعلام ج ٦ ص ٢٤٠ .

المكلفين . . . إذا قصدا التصادم . . . فماتا معا أو أحدهما فأحكام القود ثابتة بينهما وسواء كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين بصيرين أو ضريرين أو مختلفين". (١)

ومن أحكام القود عندهم سقوط القصاص والدية إذا ماتا معا . أما إذا مات أحدهما فالقود على من بقي منهما . ولو كان أحد المتصادمين بالفا والآخر غير بالغ فلا قصاص على غير البالغ . ولو أخطأ أحدهما وتعتمد الآخر فالقصاص على المتعمد والدية على عاقلة المخطي* . ولومات المتعمد والمخطي* معا فقد قال البساطي: (٢) " دية المخطي* في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة المخطي* " . (٣)

-
- (١) الخرشي على خليل ج ٨ ص ١١٠ .
 (٢) هو أبو عبد الله : محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم بن محمد ابن حسن بن غنام البساطي . فقيه مالكي نحوي . ولد فسي بساط سنة ٧٦٠ هـ ، وانتقل إلى مصر ، فتفقه واشتهر ، ودرس وناب في الحكم . ثم تولى القضاء بالديار المصرية سنة ٨٢٣ هـ واستمر ٢٠ سنة متوليا لم يعزل منه . له مؤلفات منها : المغنى في الفقه ، وشفاء الغليل على مختصر خليل . توفي بالقاهرة سنة ٨٤٢ هـ . شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٤٥ ، الأعلام للزركلي ج ٥ ص ٣٣٢ .

- (٣) الخرشي على خليل ج ٨ ص ١٢ . قال الخرشي : " فإن قلت : المتعمد دمه هدر . قلت : إنما يكون هدرًا إذا تحقق أن موت المخطي* من فعله . وهنا ليس كذلك إذ يحتمل أن يكون الموت حصل من فعلهما معا أو من فعل المخطي* وحده أو من فعل المتعمد وحده . وفيه بحث : إن هذا يقتضي أنه لا يقتصر من المتعمد حيث مات المخطي* وحده ، وليس كذلك ، ولذا كان

ولو جهل حال المتصادمين فلم يدر هل كانا متعمدين أو مخطئين حمل حالهما على العمد لا على الخطأ ، وفائدة ذلك تظهر في مسوت أحدهما أو كلاهما . فإن مات أحدهما فقط اقتص من الحي ، وإن ماتهما وجب اهدار دمهما لفوات محله ، ولا دية حينئذ . (١)

(تنبيه) سيأتي الترجيح أثناء الكلام على تصادم السيارتين عمدا .

الحالة الثالثة : حكم تصادم الراكبين قهرا .

إذا تصادم الراكبان بسبب^{غلبة} دابتيهما لهما ومن غير تفريط سابق منهما فقد اختلف الفقهاء في حكم ضمان ما تلف بسبب ذلك من نفس ومال على قولين :

القول الأول :

لا ضمان على أحد منهما ، بل الجناية هدر . وبهذا قال المالكية في القول المرجوح عندهم ، والشافعية في قول مرجوح أيضا ، والحنابلة في الراجح وابن حزم (٢) . وعمل بعضهم لذلك :

(٣) بأنه لا صنع لهما في ذلك ، ولا اختيار فصار كالهلاك بآفة سماوية .

====
يقرر الشيخ البنوفرى فيما إذا ماتا معا أن دم المخطئ هدر لأن قاتله عمدا قد قتل ، فهو بمثابة من قتل شخصا عمدا ثم قتل ، وأن دم المتعمد فيه الدية على عاقلة المخطئ . وذكر بعض أن مثل ذلك ما إذا تصادم بالغ وصبي عمدا وماتا معا من أن دية البالغ على عاقلة الصبي ، ولا دية فسي الصبي لأن قاتله عمدا قد قتل . انظر الخرشي على خليل ج ٨ ص ١٢-١٣ .

- (١) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٧-٢٤٨ .
- (٢) انظر الخرشي على خليل ج ٨ ص ١٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٥٣ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووى ج ٩ ص ٣٣١ ، كشاف القناع ج ٦ ص ٩ ، شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٣٠١ ، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٥٠٣ .
- (٣) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٣١ .

القول الثاني :

يجب عليهما الضمان لما تلف من نفس ومال ، لأنه يمكنهما ضبط دابتيهما باللجام ونحوه ، والاحتراز من طردهما ، وبهذا قال المالكية في القول الراجح من المذهب ، والشافعية في المعتمد من المذهب وبعض الحنابلة (١) . إلا أنهم اختلفوا في مقدار الضمان كاختلافهما في مقداره في حالة التصادم خطأ .

(تنبيه) سيأتي الترجيح أثناء الكلام على تصادم السيارتين عمدا .

*

المطلب الثاني

أحكام حوادث اصطدام السفن

لو اصطدمت سفينتان أثناء سيرهما في بحر أو نهر ففرقتا وما فيهما أو إحداهما وما فيها ، أو انكسرتا فتلف ما فيهما أو إحداهما ، فلا يخلو الأمر من الأحوال التالية : إما أن يكون ملاحي السفينتين غير مخطئين بأن وقع التصادم قهرا ومن غير تفريط ولا تعد منهما ، أو يكونا مخطئين بأن وقع التصادم بسبب تفريطهما أو تعديهما ، أو يكون أحدهما مخطئا والآخر غير مخطيء ، أو يكونا متعمدين للاصطدام ، أو أحدهما متعمدا والآخر غير متعمد .

(١) انظر التاج والاكلیل علی هامش مواهب الجلیل ج ٦ ص ٢٤٣ ،
حاشية الدسوقي علی الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٥٢ ، روضة الطالبین
ج ٩ ص ٣٣١ ، المغني ج ١٠ ص ٣٦٢ .

وقد رتب الفقهاء لكل حالة من هذه الحالات حكما خاصا

بها . وفيما يلي بيان ذلك :

حكم تصادم السفينتين قهرا :

لو تصادمت سفينتان من غير إرادة ملاحيهما ، ومن غير تفریط
منهما ، بأن اشتدت الريح ، واضطربت الأمواج فلم يمكنهما إمساكهما بطرح
الأنجاد ، ولا بأن يعدل أحدهما عن سمت الأخرى حتى اصطدمتا ففرقتا
أو انكسرتا أو أحداهما ، وهلك من فيها من الأنفس والأموال أو بعض ذلك ،
فقد اختلف الفقهاء في الحكم على قولين :

القول الأول :

لا ضمان على أحد من الملاحين سواء كانا مالكين للسفينتين أم
أجيرين ، وسواء كان النبالك نفسا أو مالا . وبهذا قال المالكية والحنابلة
والشافعية في الأظهر من القولين ^(١) ، وابن حزم الظاهري ، وعللوا لذلك :

(١) اختلف القائلون بعدم الضمان من الشافعية في موضعه . فمنهم من
قال : محل عدم الضمان إذا لم يكن من جهة الملاحين فعل ،
بأن كانت السفن واقفة فجاءت الريح فقلعتهما فتصادما ، أما
إذا سيراهما ثم جاءت الريح فقلبتهما فاصطدمتا وجب الضمان
قولا واحدا ، معللين لذلك : بأن ابتداء السير كان منهما
فلزمهما الضمان كالفارسيين . في حين يرى أبو اسحاق وأبو سعيد
بأنه لا ضمان على الملاحين في الحالتين لأنه لا يمكنهما ضبط
السفينتين في حال الغلبة بخلاف الفارس فإنه يمكنه ضبط الفرس
باللجام . والمذهب عند المتأخرين على قولهما : المذهب مع المجموع
ج ١ ص ٣٠ ، روضة الطالبين للنبدوي ج ٩ ص ٣٣٧ ، حواشي الشرواني
وابن قاسم العبادي ج ٩ ص ٢٢٠ .

(٢) انظر المنتقى شرح الموطأ ج ٧ ص ١٩٠ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ،

بأن الملاحين لا يسيران السفينتين بفعلهما ، وإنما تسيران
بتأثير الريح ، فلا يمكنهما ضبطهما في الغالب ، ولا الاحتراز من ذلك ، أشبه
ما لو نزلت صاعقة فأحرقت السفينتين .^(١) فإن نازعهما أحد في الضمان
فالقول قولهما بيمينيهما في أنهما غلبا . وهذا قال الحنابلة والشافعية^(٢)
معللين لذلك :

بأن الأصل براءة ذمتهم .^(٣)

ولو جهل الحال فلم يدر أوقع التصادم بين السفينتين قهرا
أم خطأ أم عمدا ، حمل عند المالكية على أنه وقع قهرا . قال في الشرح
الكبير : * إذا تصادمتا - أي السفينتان - فتلفتا أو إحداهما وجهل الحال
فيحملان على عدم القصد فلا قود ولا ضمان لأن جريهما بالريح وليس من
أربابهما .^(٤)

====
التاج والاكلیل مطبوع بهامش مواهب الجلیل ج ٦ ص ٢٤٣ ،
الخرشي وحاشيته ج ٨ ص ١٢ ، الشرح الكبير مع حاشيته ج ٤
ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٢ ،
كشف القناع ج ٢ ص ١٣٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٣١ -
٤٣٢ ، الروضة ج ٩ ص ٣٣٧ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٧ ، مغني
المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٩ ، المحلى
لابن حزم ج ١٠ ص ٥٠٣ .

(١) نفس المصادر السابقة .

(٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٩ ،

حاشية نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٧ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٢ .

ص ٣٦٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ .

(٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، حاشية نهاية المحتاج ج ٧ ص

٣٤٧ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ .

(٤) الشرح الكبير مع حاشيته ج ٤ ص ٢٤٨ .

وقد فسر الدسوقي^(١) في حاشيته عدم القصد بالعجز . حيث قال : " والحاصل أن السفينتين لا يحملان عند جهل الحال على العمد ولا على الخطأ بل على العجز " .^(٢)

وقد فرق الجمهور بين تصادم الفارسين وبين تصادم السفينتين في الحكم في هذه الحالة . فقد رويوا أن الفارسين ملزمان بالضمان وإن وقع التصادم بغلبة دابتيهما ، معللين لذلك : بأنه يمكن كل واحد منهما ضبط دابته باللجام ونحوه ، ولأن جرى الفارسين من فعلهما ، وهما اللذان أرسلاهما وحركاهما إلى التصادم بخلاف السفينتين فإن كل واحدة منهما لا تجرى إلا بالريح ، وقد يعجز الملاح عن صرف سفينة .^(٣)

وما ذكره الجمهور من عدم تضمين الملاحين إذا وقع الاصطدام بينهما قهرا هو قول الحنفية فيما يظهر لي ، فإنهم صرحوا في باب الإجارة بأن الملاح لا يضمن إذا غرقت السفينة من موج أو ريح أو صدم جبل

(١) هو : محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، كان فقيها عالمًا بالعربية . له مصنفات منها : الحدود الفقهية ، وحاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل ، وحاشية على مغنسي اللبيب لابن هشام في النحو . توفي بالقاهرة سنة ١٢٣٠ هـ .

هدية العارفين ج ٢ ص ٣٥٧ ، الأعلام للزركلي ج ٦ ص ١٧ .
(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٨ .

(٣) انظر المنتقى ج ٧ ص ١١٠ ، الشرح الكبير مع حاشيته ج ٤ ص ٢٤٨ ، حاشية العدوى مطبوع بهامش الخرخشي ج ٨ / ١٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٨ ، المذهب مع المجموع ج ١٩ ص ٣٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٢ .

معللين لذلك فبأنه لا فعل له في ذلك ^(١) ولا أنهم ذكروا في قاعدة الضمان بأن " ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان فيه " ^(٢) وقالوا : لو انفلتت الدابة أو نفرت من يد صاحبها فأصاب ما لا أو آدميا ليلا أو نهارا فإنه لا ضمان عليه . ومثل ذلك ما لو جمحت الدابة براكبها ولو سكران ، ولم يقدر على ردها فأتلقت إنسانا فإن دمه هدر عندهم . معللين لذلك : بأنه ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها إليه . ^(٣)

وعندهم : لو اختلف في عدم القدرة على رد الدابة فالقول للخصم والبيئة على مدعي العجز ، معللين لذلك : بأن إنكاره لأصل الضمان في ضمن الدعوى لا يفيد بعد تحقق سببه . ^(٤)

القول الثاني :

إن كانت السفينتان وما فيهما ملكا للملاحين المجريين لهما ، فنصف قيمة كل سفينة ونصف قيمة ما فيها مهدر ، ونصف قيمتها ونصف قيمة

- (١) انظر الاختيار ج ٢ ص ٥٤ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٦٦ ، الفتاوى الهندية ج ٤ ص ٥٠٤ .
- (٢) بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٦ .
- (٣) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٦ ، الهداية مع تكملة فتح القدير (نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار) ج ١٠ ص ٣٣٢ .
- (٤) انظر حاشية رد المحتار (حاشية ابن عابدين) ج ٦ ص ٦٠٨ . وينبغي الإشارة الى أن صاحب كتاب الفقه الاسلامي وأدلته الدكتور وهبة الزحيلي - أحد علماء العصر - قد أخذ بالقول الذي ذكرته . دون أن يذكر علة لذلك : (راجع الفقه الاسلامي وأدلته ج ٦ ص ٢٧٦) .

ما فيها مضمون على صاحب الأخرى . وإن كانتا وديعة أو عارية أو بأجرة
أو كانا أجيرين للمالكين ، فيضمن كل منهما نصف قيمة سفينته ونصف قيمة
ما فيها ونصف قيمة سفينة صاحبه ونصف قيمة ما فيها . وهذا قال الشافعية
في القول الثاني (١) . وقد عللوا لذلك :

بأن السفينتين في أيديهما ، فما تولد من ذلك كان عليهما
ضمانه وإن لم يفرطا ، كالفارسين إذا تصادما وغلبا عليهما الفرسان . وإن
كل من ابتدأ الفعل منه فإنه يضمن ذلك الفعل إذا صار جناية وإن كان
بمعاونة غيره كما لورمى سهما إلى غرض فحمل الريح السهم إلى إنسان وقتله .
(٢)

حكم تصادم السفينتين خطأ :

لو اصطدمت سفينتان سواء كانتا واقفتين أو مصعدتين أو
منحدرتين ففرقتا وتلف ما فيهما من الأنفس والأموال نتيجة لخطأ
ارتكبه ملاحهما كأن ظنا أنهما يجريان على الريح فأخطأ أو لم يعلم
واحد منهما أن يقرب سفينته سفينة أخرى فوقع الاصطدام بفعلهما ، أو
وقع نتيجة لتفريطهما بأن قصرا في ضبط السفينتين مع قدرتهما على ذلك ،
أو أمكن كل واحد منهما أن يعدل سفينته إلى ناحية أخرى لا صدم معها
فلم يفعل ، أو قاما بتسييرهما في ريح شديدة لا تسير في مثلها السفن ،
أو لم يكلا عدتهما من الرجال والآلات كالحبال والمراسي والأخشاب
التي يحتاج إليها في حفظ السفن ، فقد اتفق الفقهاء على وجوب

(١) انظر الأمام ج ٦ ص ٩٢ ، مختصر المزي مع الأمام ج ٨ ص ٣٥٤ ،
المهذب مع المجموع ج ١٩ ص ٣٠ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٣٧ .
(٢) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٣٧ ، تكملة المجموع للمطيعي ج ١٦

الضمان عليهما ^(١) ، معللين لذلك : بأن التلف حصل بسبب فعليهما
أو تقصيريهما ^(٢) ، غير أنهم اختلفوا في مقدار الضمان الواجب على كل
واحد منهما على قولين :

القول الأول :

يضمن كل من الملاحين قيمة سفينة صاحبه وما فيها إن كانا مالكين
لهما ، فإن تساوت القيمتان تقاصا وسقطتا ، وإن كانت قيمة إحداهما وما فيها
أكثر من قيمة الأخرى فلصاحبها الزيادة . وإن غرقت أو تلفت إحداهما
فعلى الآخر قيمتها ، وإن نقصت فعليه نقصها . فإن حملا في سفينتيهما
ركابا وأموالا لغيرهما سواء بأجرة أم تبرعا فهلك الركاب أو بعضهم وتلفت
الأموال ضمنت عاقلة كل منهما ديات من مات في سفينة الآخر إن كان
المتوفون أحرارا ، وضمن كل منهما في ماله قيمة ما تلف من عبيد وأموال في
سفينة صاحبه . فإن هلك الملاحان أيضا فعلى عاقلة كل منهما ضمان دية
الآخر كالفارسين يموتان بالاصطدام . وإن كانت السفينتان لغير الملاحين
وكانا أجيرين للمالك أو أمينين أو كان المال مال مضاربة فتلفت السفينتان
وما فيهما فعلى عاقلة كل منهما ضمان ديات من مات في سفينة الآخر

- (١) انظر الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشيته رد المحتار
ج ٦ ص ٦٦ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٨٨ ، التاج والاكلیل
للمواق ج ٦ ص ٢٤٣ ، الشرح الكبير مع حاشيته ج ٤ ص ٢٤٧-٢٤٨ ،
بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٥٨ ، روضة الطالبين
ج ٩ ص ٣٣٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، المغني والشرح الكبير
ج ١٠ ص ٣٦٢ ، الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٦ ، المقنع مع شرحه
المبدع ج ٥ ص ٢٠٠ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ ، المحلى لابن حزم
ج ١٠ ص ٥٠٣ .
- (٢) كشف القناع ج ٤ ص ١٣١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، الدر المختار
ج ٦ ص ٦٦ .

إن كانوا أحرارا ، ويضمن كل منهما في ماله قيمة المتوفين من العبيد وقيمة التالف من الأموال في سفينة صاحبه . ولا تقاص هنا لأن من يجب له غير من يجب عليه . وهذا قال الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة وابن حزم .^(١) والعلة في ذلك هي عين العلة التي ذكروها في اصطدام الفارسيين .

القول الثاني :

يضمن كل من الملاحين نصف قيمة سفينة صاحبه ونصف قيمة ما فيها . ويهدر النصف الآخر إن كانت السفينتان وما فيهما ملكا لهما . فإن حملا في سفيتيهما ركابا وأموالا لغيرها سواء بأجرة أم تبرها فهلك الركاب أو بعضهم وتلفت الأموال ضمنت عاقلة كل منهما نصف ديّات ركاب سفينته ونصف ديّات ركاب سفينة صاحبه إن كانوا أحرارا ، ويضمن كل منهما في ماله نصف قيمة ما تلف في سفينته ونصف قيمة ما تلف في سفينة صاحبه من عبيد وأموال . فإن هلك الملاحان أيضا فهما كالفارسيين يموتان بالاصطدام - أي أنه يلزم عاقلة كل منهما نصف دية الآخر مخففة . وإن كانت السفينتان ملكا لغير الملاحين ، وكانا أجيرين أو أمينين لم يسقط شيء من ضمان السفينتين ، بل على كل واحد منهما نصف قيمة كل سفينة ، وكل واحد من المالكين مخير بين أن يأخذ جميع قيمة سفينته

(١) انظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٨٨ ، الدر المختار مع حاشيته ج ٦ ص ٦٦ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص ١٢ ، الشرح الكبير وحاشيته ج ٤ ص ٢٤٧-٢٤٨ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٢ ، المقنع وشرحه المبدع ج ٥ ص ٢٠٠ ، الفروع ج ٦ ص ٦ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ ، المحلى ج ٤ ص ٩٢ .

(٢) انظر الأمام ج ٦ ص ٩٢ ، المهذب مع المجموع ج ١٩ ص ٢٩-٣٠ ، روضة الطالبين ج ١٩ ص ٣٣٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ .

من أمينه ثم هو يرجع بنصفها على أمين الآخر، وبين أن يأخذ نصفها منه ونصفها من أمين الآخر . وبهذا قال الشافعية (١) . والعلة في ذلك هي عين العلة التي ذكروها في اصطدام الفارسين خطأ . وهي أن كل واحد منهما حصل التلف بفعله .

وإذا كان أحد الملاحين مخطئاً دون الآخر فلا خلاف بين الفقهاء في أن الضمان يقع عليه وحده لتسببه في الإتلاف. (٢)

حكم تصادم السفينتين عمدا :

لوقوع التصادم بين السفينتين قصدا بأن عمد أحد الملاحين أو كلاهما إلى الاصطدام بصاحبه فنتج من جراء ذلك فرق السفينتين أو إحداهما وهلاك من فيهما من الأنفس والأموال أو بعض ذلك فقد اختلف الفقهاء في الحكم على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

ذهب المالكية في الراجح إلى وجوب القود مطلقا ، بمعنى أنه إذا مات أحد الملاحين المتصادمين عمدا وجب القصاص على من بقي ، سواء وقع التصادم على جهة اللعب أم على جهة الإغراق (٣) . وعللوا لذلك :

-
- (١) انظر الأمام ج ٦ ص ٩٢ ، المذهب مع المجموع ج ١٩ ص ٢٩-٣٠ ، روضة الطالبين ج ١٩ ص ٣٣٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ .
- (٢) انظر الدر المختار مع حاشيته ج ٦ ص ٦٦ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٨٨ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية للدسوقي ج ٤ ص ٢٤٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ .
- (٣) انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، الشرح الكبير وحاشيته ج ٤ ص ٢٤٧ .

بأنه بمنزلة طرح من لا يحسن العوم في البحر فأدى ذلك إلى إغراقه ،
ومنزلة ضرب الرجل بالثقل الذي أدى إلى هلاكه . (١)

ومن صور هذه المسألة ضد هم ما لومات الملاحان معا فقد ذكروا
أنه لا قصاص ولا دية لفوات محله .

ولو قتل أحدهما التصادم دون الآخر اقتصر من القاصد إن مات
غيره . وإن مات القاصد فعلى عاقلة غيره دية . (٢)

ولو تعمد أحدهما الصدم وأخطأ الآخر ومات أحدهما ، فالحكم
كمايلي : إن مات المتعمد وحده فديته على عاقلة المخطيء ، وإن كان
الميت هو المخطيء اقتصر من المتعمد . وإن ماتا معا فقد قال البساطي :
" دية المخطيء في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة المخطيء ...
إن يَحْتَمِلُ أن يكون من فعلهما معا . أو من فعل المخطيء وحده ،
أو من فعل المتعمد وحده " . وقد استثنى من ذلك ما لو تحقق أن موت
المخطيء كان من فعل المتعمد وحده فقد أهدر دم المتعمد في هذه
الحالة . (٣)

القول الثاني :

ذهب فقهاء الشافعية والحنابلة إلى التفريق بين حالتين :

- أ - كون الاصطدام وقع بما يهلك غالبا .
- ب - كون الاصطدام وقع بما لا يهلك غالبا .

(١) انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، الشرح الكبير وحاشيته ج ٤ ص ٢٧٤ .

(٢) انظر الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٩ .

ففي الحالة الأولى قالوا :

إن تعدد الملاحان الاصطدام بما يعده أهل الخبرة مفضيا إلى الهلاك . وتلف بسبب ذلك آدمي محترم ، فعليهما القود بشرطه من المكافأة ونحوها ^(١) . وعللوا لذلك :
بأنهما تعدد القتل بما يقتل غالبا / ما لو ألقياه في لجة البحر ^{أشبه}
بحيث لا يمكنه التخلص ففرق ^(٢) . هذا إذا كان الميت واحدا . فإن كان القتلى أكثر من ذلك فالحكم عند الشافعية أن يقتص منهما لواحد بالقرعة ، وديات الباقيين وضمان الأموال والكفارات بعدد من أهلكا من الأحرار والعبيد في مالهما . فلو كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا معا ، أو جهل الحال ، وجب في مال كل منهما بعد قتلها لواحد من عشرين بالقرعة نصف ديات الباقيين . فيكون على كل واحد منهما تسع ديات ونصف . ويلزم كل واحد منهما أيضا نصف قيمة ما في السفينتين لا يهدر منه شيء إذا كانتا ملكا لغيرهما . أما لو كانتا وما فيهما ملكا للملاحين فيهدر نصفهما ونصف ما فيهما . ويلزم كل منهما نصف بدل سفينة صاحبه ونصف بدل ما فيها ، ويقع التقاص فيما يشتركان فيه . ^(٣)

أما فقهاء الحنابلة فقالوا : لورضي أولياء الهلكى بقتل الملاحين اكتفي بذلك ولو كان عدد القتلى كثيرا . أما لو طلب كل ولي قتلها بولييه مستقلا من غير مشاركة . قدم الأول ، فإن لم يعرف أو وقع القتل دفعة واحدة وتشاحوا في المستوفي . فقد وافقوا الشافعية في القرعة بينهم وتقديم

(١) انظر الروضة ج ٩ ص ٣٣٦ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨-٢٩ ، كشف

القناع ج ٤ ص ١٣٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٣١ .

(٢) كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ .

(٣) انظر الروضة ج ٩ ص ٣٣٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، أسنى

المطالب ج ٤ ص ٢٨-٢٩ .

من تقع له القرعة ، وإسقاط حق الباقيين إلى الذي معللين لذلك بتساوي حقوقهم^(١) . وبالنسبة للتلف الحاصل للسفينتين وما فيهما من الأُنفُس والأموال فقد اعتبروا الملاحين شريكان في الضمان معللين لذلك : بأن التلف حصل بفعلهما فاشتركا في ضمانه .^(٢)

فإن لم يكن في السفينتين غير الملاحين ومات أحدهما من جراء الاصطدام فالذي يظهر لي أن فقهاء الشافعية والحنابلة موافقون لفقهاء المالكية بأن على الحي القصاص لأنهم صرحوا بأنه لو خرق شخص سفينة عمدا فغرقت بمن فيها من الأُنفُس والأموال ، وكان الخرق مما يفرقها غالبا أو يهلك من فيها ، فعليه القصاص إن قتل بسبب ذلك من يجب القصاص بقتله لأنه أهلكه بفعله . وعليه ضمان السفينة بما فيها من نفس ومال .^(٣) وكذلك فيما لو تعمد أحدهما الاصطدام دون الآخر فإن عليه القصاص .^(٤)

فإن مات الملاحان معا من جراء الاصطدام عمدا وجب لكل منهما نصف دية من تركة الآخر . وهذا صرح فقهاء الحنابلة ، معللين لذلك : بأن فعل الصادم في حق نفسه لا يسقط بل يعتد به لأن كلا منهما شارك الآخر في قتل نفسه^(٥) . وهو قول الشافعية فيما يظهر لسي ،

(١) انظر المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٤٠٥ .

(٢) انظر الانصاف ج ٦ ص ٢٤٥ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ .

(٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣١ .

(٤) انظر أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٩ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩ .

(٥) انظر كشف القناع ج ٤ ص ١٣١ .

فإنهم صرحوا في القول الثاني في اصطدام الفارسين عمدا بأنه إذا كان القتل عمدا محضا وجب في مال كل منهما نصف دية الآخر (١).

أما في الحالة الثانية فقالوا :

إن تعمد الملاحان الاصطدام بما لا يهلك غالبا كأن تصادما بالقرب من الساحل ، وتلف بسبب ذلك بعض الأنفس ، فالقتل شبه عمد ، ويلزم عاقلة كل منهما ديات الأحرار مع التغليظ فيها وتكون قيمة العبيد والكفارات والأموال التالفة في أموالهما (٢) . وقد علل الحنابلة لذلك :

بأنه بمنزلة ما لو ألقى شخص آخر في ماء قليل فغرق به (٣) . فإن لم يكن في السفينتين غير الملاحين ومات أحدهما ، فعند الشافعية يلزم عاقلة الحي نصف دية المتوفي مغلظة ، ويلزم كل منهما في ماله نصف قيمة سفينة صاحبه ونصف قيمة ما فيها من الأموال ويهدر النصف الآخر ، وهذا مبني على ما ذكره في اصطدام الفارسين عمدا (٤) . أما عند الحنابلة : فيلزم عاقلة الحي دية المتوفي مغلظة ، ويلزمه في ماله ضمان سفينة صاحبه وما فيها من أموال ، بناء على ما ذكره في اصطدام الفارسين . (٥)

- (١) انظر الروضة ج ٩ ص ٣٣١ .
- (٢) انظر الروضة ج ٩ ص ٣٣١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ، المغني ج ١٠ ص ٣٦٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣١ .
- (٣) انظر كشف القناع ج ٤ ص ١٣١ .
- (٤) انظر الروضة ج ٩ ص ٣٣١ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ .
- (٥) انظر كشف القناع ج ٦ ص ٩ .

فإن ماتا معا وجب على عاقلة كل منهما نصف دية صاحبه مغلظة
ويهدر النصف الآخر . وهذا قال الشافعية معللين لذلك : بأن فعل
كل منهما معتبر في حق نفسه ^(١) . أما عند الحنابلة فيلزم عاقلة كل منهما
دية الآخر مغلظة ، ويلزم كل منهما في ماله الكفارة ^(٢) .

القول الثالث :

اعتبر فقهاء الحنفية التصادم بين السفينتين كالتصادم بين
الفرسين . وما أنه لا قود على الفارسين عندهم إذا اصطدما عمدا ، فكذلك
الأمر في الملاحين . وهذا يصار إلى الدية في هذه الحالة لأن القتل
شبه عمد لا عمد . ويكون الضمان على عاقلة كل ملاح ، حيث تحمل العاقلة
نصف الدية لو مات الاثنان . ولو مات أحدهما فلا قصاص على الحي عندهم ^(٣) .
وهذا هو الرأي المرجوح عند فقهاء المالكية أيضا ^(٤) .

-
- (١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ .
(٢) انظر كشف القناع ج ٩ ص ٩ ، المغني ج ١٠ ص ٢٦٢ .
(٣) انظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٨٨ .
(٤) انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، الشرح الكبير للدردير
وكذلك حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٣٤٧ .

المطلب الثالث

الأحكام العامة لحوادث اصطدام السيارات وما في حكمها من وسائل النقل

والمواصلات الحديثة

وقفنا في المطلبين السابقين على أقوال الفقهاء في الأحكام العامة لحوادث اصطدام الركاب أو العاشيين أو الركاب والعاشي أو السفينتين، وفي هذا المطلب سأحاول استنباط الأحكام العامة لحوادث اصطدام السيارات وما في حكمها من وسائل النقل والمواصلات الحديثة في ضوء ما ذكره الفقهاء من قواعد وعلل وأحكام في مسائل اصطدام الركبيين أو السفينتين ، وفيما يلي بيان ذلك :

حكم تصادم سيارتين قهرا :

بناءً على ما تقدم ذكره من أقوال الفقهاء في مسألة تصادم الركبيين أو السفينتين قهرا فإنه لو تصادمت سيارتان من غير إرادة سائقيهما ، ومن غير تفريط كل منهما ، كأن انفجر أحد دواليب السيارتين ، وانكسر عمود توازن الأخرى ، فلم يتمكن السائقان من ضبط سيارتيهما ولا بأن يعدل أحدهما سيارته عن خط سير الأخرى حتى اصطدمتا ، فتلفتا وما فيهما من الأنفس والأموال ، أو تلف بعض ذلك فإنه يجب في المسألة أحد قولين :

القول الأول :

تضمن عاقلة كل سائق دية الآخر ودية من مات معه من النفوس ، ويضمن كل سائق في ماله ما تلف من سيارة صاحبه وما تلف فيها من الأموال . أو تضمن عاقلة كل منهما نصف دية الآخر ونصف ديات من مات معه من

النفوس ، ويضمن كل من السائقين في ماله نصف قيمة ما تلف من سيارة صاحبه ونصف قيمة ما تلف فيها من أموال ، على الخلاف بين أصحاب هذا القول ، ويأتي تحريره إن شاء الله في مسألة تصادم السيارتين خطأً . وهذا القول مبني على ما رآه جمهور الفقهاء من إلزام الفارسين بالضمان وإن وقع التصادم بغلبة دابتيهما ، لأنهما اللذان أرسلاهما وحركاهما إلى التصادم ^(١) ، فكذلك الحكم في اصطدام سائقي السيارتين قهراً لأنهما اللذان يقومان بتسيير سيارتيهما وقيادتهما .

القول الثاني :

لا ضمان على أحد من السائقين سواء كانا مالكين للسيارتين أو أجيرين ، أو أحدهما أجيراً والآخر مالكا وسواء كان التالف نفساً أو مالا . وهذا القول مبني على ما رآه جمهور الفقهاء من عدم إلزام الملاحين بالضمان في حالة اصطدام سفينتيهما من غير إرادتهما ومن غير تفريط منهما . لأنهما لا يسيران السفينتين بفعلهما وإنما تسيران بتأثير الريح فلا يمكنهما ضبطهما في الغالب ولا الاحتراز من ذلك أشبه ما لو نزلت صاعقة فأحرقت

(١) يراجع : بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٧ ، الهداية وشرحها العناية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، الاختيار ج ٥ ص ٢٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشيته رد المختار ج ٦ ص ٦٠٥ ، المدونة ج ٦ ص ٤٤٦ ، التاج والاكلیل مع مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، الخرشي ج ٨ ص ١٢ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٧ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣١٣ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٥٩ - ٣٦٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩ - ١٠ ، ويراجع أيضا ص ٨٧ من هذا البحث .

السفينتين^(١)، وعلى ما ذكره بعض المالكية وبعض الشافعية في قولين مرجوحين، والحنابلة في الراجح وابن حزم من عدم إلزام الراكبين بالضمان في حالة اصطدامهما بسبب غلبة دابتيهما لهما ومن غير تفريط سابق منهما معللين لذلك : بأنه لا صنع لهما في ذلك ولا اختيار فصار كالهلاك بآفة سماوية.^(٢) فكذا السائقان لا يلزمهما الضمان في حال اصطدامهما بسبب غلبة سيارتيهما لهما لأن ذلك خارج عن مقدورها . و : * لا يكلف الله نفساً إلا وسعها .^(٣)

الرأى الراجح :

الذى يترجح من التخرجين السابقين التخرج الثاني . والذى يقضي بعدم إلزام السائقين ضمان ما تلف في سيارتيهما من الأتفس والأموال إذا اصطدما بسبب غلبتهما لهما ومن غير تفريط^(٤) سابق منهما .

(١) المنتقى شرح الموطأ ج ٨ ص ١١٠ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، التاج والاكلیل مطبوع بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، الخرخشي وحاشيته ج ٨ ص ١٢ ، الشرح الكبير مع حاشيته ج ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٧ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٩ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٣١-٤٣٢ ، ويراجع أيضا ص ٣٨٩ من هذا البحث .

(٢) انظر الخرخشي على خليج ج ٨ ص ١٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٥٣ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٣١ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ ، المحلى ج ١٠ ص ٥٠٣ ، ويراجع ص ٣٨٧ من هذا البحث .

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٤) التفريط السابق من السائق يكون بأمور عدة مثل إهماله في تفقد

وذلك لقوة ما ذكر له من تعليل ، ولكثرة ما يعرض للسيارة من أمور طارئة أو أعطال مفاجئة أثناء سيرها على الطريق - مع كونها جديدة أو سليمة من العيوب - تتسبب في فقد السائق السيطرة عليها وتورطه في الحادث المروى . وقد أفتى بذلك سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١) رحمه الله حينما قال : " والظاهر أن السيارة أقرب شيها بالسفينة إذ قد يعجز السائق عن ضبط السيارة في مواضع كالزلق ، ونحوه ، ولو كلف سائق بضمان ما حصل من سيارته مطلقاً ، لما استقام للناس حال مع السائقين (٢) " .

====
سيارته والتأكد من سلامة أجزائها قبل قيادتها ، وأوقيادته لها مع علمه بوجود عطل فني فيها ، أو تجاوزه للسرعة المقررة ونحو ذلك من الأمور التي تتسبب في فقد السائق السيطرة على سيارته أثناء قيادته لها . فإنه لو تورط في حادث اصطدام أو انقلاب ونحوه بسبب ذلك فإنه لا يعد عذراً مسقطاً للضمان عنه ، بل يلزم بالضمان لما تلف بذلك من نفس ومال لتسببه .

(١) هو : الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن حسن بن شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، ولد في مدينة الرياض سنة ١٣١١ هـ . نشأ في بيت علم وفضل ، عني بالفقه والأصول والنحو واللغة وسائر العلوم الشرعية حتى أصبح أحد علماء نجد الأفاضل الذين يرجع إليهم في الفتوى وغيرها . لازم التدريس في المسجد فأفاد كثيراً وتخرج على يديه كثير من العلماء والقضاة . تولى كثيراً من المناصب منها منصب مفتي المملكة العربية السعودية ورئيس القضاة ، ورئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي ورئيس العام للجامعة الاسلامية . له مؤلفات وكتب ورسائل وفتاوى تليق بمجلدات . منها ما جمعه تلميذه الشيخ عبد الرحمن بن قاسم . توفي في مدينة الرياض يوم الأربعاء الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٨٩ هـ .

علماء نجد للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام ج ١ ص ٨٨-٩٧ .
(٢) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم ج ٨ ص ١٥٩ .

وأخذت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء في المملكة العربية السعودية .
جاء في بحث حوادث السيارات الذي أعدته اللجنة للدورة العاشرة لمجلس
هيئة كبار العلماء قوله : " ومن كان منهما - أي السائقين المصطدمين - مغلوباً
على أمره فلا ضمان عليه إلا إذا كان ذلك بسبب تفريط منه سابق (١) .

حكم تصادم السيارتين خطأ :

لوتصادمت سيارتان (مركبتان) سواء كانتا مقلبتين أو مدبرتين
أو إحداهما مقبلة والأخرى مدبرة فتلفتا وهلك من فيهما من الأنفس والأموال
أو إحداهما ، نتيجة لخطأ ارتكبه سائقا السيارتين ، كأن ظنا أن حـق
المرور لهما ، فبان غير ذلك ، أو دخلاً مفترق طرق ولم يعلم كل واحد
منهما أن يقرب سيارته سيارة أخرى فوقع الاصطدام بفعليهما . أو وقع
بسبب تفريطهما ، بأن قصرا في ضبط السيارتين مع قدرتهما على ذلك ،
أو أمكن كل واحد منهما أن يعدل سيارته إلى ناحية أخرى من الطريق
بحيث لا تصطدم بالأخرى ، فلم يفعل ، أو قاما بتسييرها في طقس لا تسيير
السيارات في مثله ، كأن سيراهما في جوم مطير أو مملوء بالضباب أو التراب
العالق بحيث لا يمكنهما رؤية الطريق . أو لم يجهزا سيارتيهما بوسائل
السلامة من دواليب صالحة للاستعمال ، ومكابح جيدة ، ومرايات عاكسة ،
وإشارات ضوئية ، وإنارة كافية ، ومحرك قوى ، ومقود سليم ، ومساحات صالحة ،
ونحو ذلك ما هو ضروري لسلامة السيارة وركابها أثناء القيادة ، فإنه يمكن
القول بوجوب الضمان عليهما عند جميع الفقهاء بناءً على العلة التي ذكروها
في اصطدام الراكبين أو السفينتين خطأ وهي : أن التلف حصل بسبب
فعليهما أو تقصيرهما فيجب عليهما الضمان . (٢)

(١) بحث حوادث السيارات ص ٤١

(٢) يراجع ص ٢٧٩ - ٢٨٣ ، وص ٢٩٣ من هذا الفصل .

أما مقدار الضمان الواجب على كل منهما فلا يخرج عن أحسـد

قولين :

القول الأول :

يضمن كل من السائقين قيمة سيارة صاحبه وما فيها من أموال
إن كانا مالكين لهما وما فيهما ، فإن تساوت القيمتان تقاسا وسقطتا ، وإن
كانت قيمة إحداهما وما فيها من أموال أكثر من الأخرى فلصاحبها الزيادة .
وإن تلفت إحداهما فقط فعلى الآخر قيمتها ، وإن نقصت فعليـه
نقصها . فإن حملا في سيارتيهما ركابا وأموالا لغيرهما سواء بأجرة
أم تبرعا ، فهلك الركاب أو بعضهم وتلفت الأموال ضمننت عاقلة كل
منهما ديات من مات في سيارة الآخر إن كان المتوفون أحرارا ، وضمن كل
منهما في ماله قيمة ما تلف من عبيد وأموال في سيارة صاحبه . فإن مات
السائقان فعلى عاقلة كل منهما ضمان دية الآخر كالفارسين يـصوتيان
بالاصطدام . وإن كانت السيارتان لغيرهما وكانا أجيرين للمالك أو أمينين ،
أو كان المال المحمول فيهما مال مضاربة فتلفت السيارتان وما فيهما
فعلى عاقلة كل منهما ضمان ديات من مات في سيارة الآخر إن كانوا أحرارا
أو يضمن كل منهما في ماله قيمة المتوفين من العبيد وقيمة التالف من
الأموال في سيارة صاحبه . ولا تقاص هنا لأن من يجب له غير من يجب عليه .
وهذا القول مخرج على قول الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة فـي
الراجح وابن حزم في اصطدام الراكبين والسفينتين ^(١) بناء على
مايلي :

(١) يراجع في هذا ص ٣٧٩ - ٣٨٢ ، ٢٩٣ من هذا البحث .

١ - عدم اعتبار فعل كل منهما في حق نفسه ومن هلك معه واعتبار ذلك بالنسبة لصاحبه ومن هلك معه إذا وقع التصادم خطأ ، لأن فعل كل منهما وهو المشي في الطريق مباح في حق نفسه محظور في حق صاحبه ، فسقط اعتبار فعله في حق نفسه لكونه مباحا ، فيضاف ضمان ما أصابه ومن معه من تلف إلى فعل الآخر لكونه محظورا في حقه ، وصار كالماشي مع الحافر ، فإن التلف حصل بفعلهما وهو الحفر والمشي ومع هذا فإن التلف إنما يضاف إلى فعل الحافر لأنه محظور أصلا ، لا إلى فعل الماشي لأنه مباح . (١)

٢ - أن كل واحد منهما مات من صدم صاحبه إياه ، وكل ما فعله المصدوم أنه قرب الصدمة لمحل الجناية فلزم الآخر ضمانها كما لو كانت واقفة . (٢)

٣ - أنه روى عن علي رضي الله عنه أنه أوجب على كل من المتصادمين كل الدية . (٣)

القول الثاني :

يضمن كل من السائقين نصف قيمة سيارة صاحبه ونصف قيمة ما فيها ، ويهدر النصف الآخر إن كانت السيارتان وما فيهما ملكا لهما .

-
- (١) انظر تبیین الحقائق للزليعي ج ٦ ص ١٥٠ ، الاختيار ج ٥ ص ٤٩ ، الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤١٠ ، وص ٣٨١ من هذا الفصل .
- (٢) المغني مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٥٩ .
- (٣) استدلل بهذا الأثر جمهور الحنفية والحنابلة ، انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ٩ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٥٩ ، كشف القناع ج ١٠ ص ٣٢٩ ، وقد تم تخريجه في ص ٣٨١ من هذا البحث .

فإن حملا في سيارتيهما ركابا وأموالا لغيرهما سواء بأجرة أم تبرعا فهلك
الركاب أو بعضهم وتلفت الأموال ضمنت عاقلة كل منهما نصف ديـات
ركاب سيارته ونصف ديـات ركاب سيارة صاحبه إن كانوا أحرارا ، وضمن
كل منهما في ماله نصف قيمة ما تلف في سيارته ونصف قيمة ما تلف في
سيارة صاحبه من عبيد وأموال . فإن هلك السائقان أيضا فهما كالفارسين
يموتان بالاصطدام - أي أنه يلزم عاقلة كل منهما نصف دية الآخر مخدفة -
وإن كانت السيارتان ملكا لغير السائقين ، وكانا أجيرين أو أمينين لم يسقط
شيء من ضمان السيارتين ، بل على كل واحد منهما نصف قيمة كل سيارة ،
وكل واحد من المالكين مخير بين أن يأخذ جميع قيمة سيارته من أمينه ثم
هو يرجع بنصفها على أمين الآخر ، وبين أن يأخذ نصفها منه ونصفها
من أمين الآخر . وهذا القول مخرج على قول الشافعية وزفر من الحنفية
وبعض الحنابلة في اصطدام الراكبين والسفيتين خطأ^(١) بناء على ما يلي :

١ - أن كلا من المتصادمين هلك بفعله وفعل صاحبه . وهو صدمة
صاحبه وصدمة نفسه ، فيهدر ما قابل فعله وهو النصف ، ويعتبر ما حصل
بفعل صاحبه وهو النصف الآخر كما في الاصطدام عمدا وكما لو جرح
إنسان نفسه وجرحه أجنبي فمات من ذلك ، فيكون على الأجنبي نصف
الدية . وكما لو حفر اثنان بئرا على قارعة الطريق فانهارت عليهما فإنه
يجب على كل منهما نصف دية الآخر لاشتراكهما في الحفر . وكالمنجنيق
إذا رجع فقتل أحد الثلاثة الرامين له ، فإنه يهدر فعل نفسه ، ويعتبر

(١) يراجع ص ٣٨٢ ، ٣٩٥ من هذا البحث .

بفعل غيره لاشتراكهما في الرماية. (١)

٢ - أنه روى من علي رضي الله عنه أنه أوجب نصف الدية على كل واحد من المتصادمين . وهذا استدلال زفر من الحنفية. (٢)

المناقشة :

عند النظر في الأدلة التي بني عليها القولان السابقان نجد أنها لا تخلو من مناقشة ، فقد ناقش أصحاب القول الأول ما استدلل به أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ - أن القول بأن كل واحد من المتصادمين خطأ هلك بفعله وفعل صاحبه ، وهو صدمة صاحبه وصدمة نفسه ، فيهدر ما قابل فعله وهو النصف ويعتبر ما حصل بفعل صاحبه وهو النصف الآخر منقوض بتضمين حافر البئر على قارعة الطريق دية الساقط فيها ، مع أن الساقط قد مشى إليها بنفسه ، وتضمن باني الجدار في الطريق دية الذي اصطدم به فمات مع أن الصادم قد مشى إلى الجدار وصدمه . فدل ذلك على عدم اعتبار فعل الشخص في نفسه في الضمان إذا كان الفعل مباحا - وهو هنا السير في الطريق - إذ لو اعتبر لهدر نصف دية الساقط في البئر مقابل مشيه وسقوطه بثقله فيها ، وهدر نصف دية الصادم للجدار مقابل مشيه إليه

- (١) المذهب مع المجموع ج ١٩ ص ٢٥ ، مفني المحتاج ج ٤ ص ٨٩
أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٦ ، الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٣٧٠ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩٠ .
(٢) الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، ويراجع تخريج هذا الأثر في ص ٣٨٣ من هذا البحث .

واصطداه به ولم يقل بذلك أحد. (١)

٢ - أن قياس فعلي المتصادمين خطأ على فعل من جرح نفسه وجرحه غيره قياس مع الفارق ، لأن فعل كل واحد من المتصادمين خطأ - وهو المشي في الطريق - مباح بالنسبة للشخص نفسه ، بينما جرح الإنسان نفسه محظور مطلقاً فيعتبر في حق نفسه لأنه قاتل لها. (٢)

٣ - أن القول بأن الميت من المصطدمين مات من فعل نفسه ومن فعل غيره خطأ ، لأن الفعل إنما هو مباشرة الفاعل وما يفعل فيه ، وهو لم يباشره بصدمة غيره في نفسه شيئاً ، ولا يختلفون فيمن دفع ظالمًا إلى ظالم آخر ليقاتله فقتل أحدهما الآخر أن على القاتل منهما القسود أو الدية كلها إن فات القود ببعض العوارض ، وهو قد تسبب في موت نفسه بابتداء القتال كما تسبب في موت نفسه في الصدم ولا فرق. (٣)

٤ - أن الاستدلال بأنه روى عن علي رضي الله عنه أنه أوجب على عاقلة كل من الفارسين اللذين اصطدما نصف دية الآخر معارض بمثله ، فقد روى عنه رضي الله عنه أنه أوجب على كل واحد منهما كل الدية ، فتعارضت الروايتان فسقط الاستدلال بهما. (٤)

(١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ ، بدائع

الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ، العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير

ج ١٠ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٢) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٠ ، العناية على

الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٠ .

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٥٠٣ .

(٤) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٩ .

ولم يناقش أصحاب القول الثاني ما استدل به أصحاب القول الأول ، غير أنه يمكن مناقشة أدلتهم بما يلي :

١ - أن القول بعدم اعتبار/كل من المتصادمين خطأ في حق نفسه ^{فعل} واعتبار ذلك بالنسبة لصاحبه قياساً على عدم اعتبار فعل الساقط في البئر قياس مع الفارق لأن كل واحد من المتصادمين مخطيء في فعله لتعديده على غيو وتسببه في هلاك نفسه وإن لم يباشر هو صدم نفسه ، بينما الساقط في البئر إذا لم يعلم بوجودها في طريقه لا يعتبر مخطئاً ولا مهلكاً لنفسه وإن يباشر المشي إليها والسقوط فيها ، لأن مباشرته لا عدوان فيها ، وإنما المخطيء هو حافر البئر لتعديده على المارة بإحداثه في الطريق ما يضربهم فيتحمل ما نتج عن تعديده وذلك بإيجاب الضمان عليه كاملاً لما هلك في البئر من نفس ومال .

٢ - أن القول بعدم اعتبار فعل الصادم في نفسه إذا تسبب في إتلافها خطأ وذلك بتعريضها وتقريبها لمباشرة غيره لا دليل عليه ، بل الثابت عكسه ، فيجوز عند الفقهاء - كما مر سابقاً عند مناقشة صفات الأفعال الجنائية - أن يجتمع فعلاً السبب والمباشرة ويتساويان في أحداث النتيجة المنوطة وذلك إذا كانت المباشرة ناشئة عن السبب كما في المكره والمكره (١) . ولا ريب أن الشخص الذي يعرض نفسه ويقربها لغيره لكي يصدمه يعتبر متسبباً في إهلاك نفسه لا كراهه غيره بمباشرة الصدم ، فلو لم يخطيء بتعريض نفسه وتقريبها من صاحبه

(١) انظر الشرح الكبير للدردير ، وكذلك حاشيقه للدسوقي ج٤ ص ٢٤٤ ، نهاية المحتاج ج٧ ص ٢٤٥ ، مغني المحتاج ج٤ ص ٩ كشف القناع ج٥ ص ٥١٧ ، شرح منتهى الإرادات ج٣ ص ٢٧٤ . وانظر ص ٣٦٥ من هذا البحث .

ما وقع التصادم بينهما .

٣ - أن الاستدلال بما روى عن علي رضي الله عنه في الاثرين السابقين أنه ضمن الحي من المتصادمين دية الميت لا ينهض للاحتجاج به . فقد ذكر ابن حجر أنهما منقطعان .

الرأى الراجح :

من خلال عرض قولي الفقهاء في مقدار الضمان الذي يجب أن يتحملة كل واحد من المتصادمين خطأ وأدلة كل قول وما دار حولها من نقاش يتبين أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من تضمين عاقلة كل من المتصادمين نصف دية الآخر في حال وفاتهما . وتضمن كل منهما في ماله نصف قيمة ما تلف من مال الآخر ، سواء وقع التصادم بين سيارتين أو دابتين أو سفينتين ونحو ذلك . وذلك لقوة التعليل الذي ذكره وهو اعتبار فعل الصادم في حق نفسه وحق غيره إذا كان مخطئاً في فعله فيهدر ما حصل من فعله في حق نفسه وهو النصف ، ويعتبر ما حصل من فعله في حق صاحبه وهو النصف لأنهما شريكان في الفعل . وقد اجتمعت مباشرتهما ، وهذا هو الحق ، فليس أحد الفعلين أولى بالضمان من الآخر ما دام أنه يمكن نسبة الحادث لكلا الفعلين .

وما يذهب إليه بعض رجال المرور المختصين بالتحقيق في حوادث المرور في هذا العصر من تمييز أحد الفعلين عن الآخر في الضمان كأن يجعل على أحد السائقين المصطدمين خطأ مثلاً سبعين في المائة من الضمان ، وعلى الآخر ثلاثين في المائة أو العكس أو أقل من ذلك أو

أكثر ظنا منهم أن خطأ أحدهما أكثر من الآخر ، وبأنه لا توجد معادلة
- كما يسمونها - أو تعليمات محددة الهدف يعرف منها تحديد المسئولية
الفردية أو الجماعية في حوادث المرور ^(١) ، بجانب للصواب من وجهين :

الوجه الأول :

قولهم بأنه لا توجد معادلة أو تعليمات محددة الهدف يعرف
منها تحديد المسئولية الفردية أو الجماعية في حوادث المرور ليس صحيحا ،
لأن الفقهاء رحمهم الله قد حددوا كيفية توزيع الضمان على المشتركين في
الحادث ولهم في ذلك رأيان مر ذكرهما ^(٢) يعني كل منهما على قاعدة
محددة .

ترتكز الأولى منهما على مبدأ عدم اعتبار فعل كل من المتصادمين
خطأ في حق نفسه . واعتباره بالنسبة لصاحبه بمعنى أن كل واحد منهما
يضمن ما وقع في الآخر من تلف . وهذه القاعدة هي المعتمدة عند
جمهور الفقهاء في تحديد المقدار الذي يجب أن يتحمله كل واحد من
المشاركين في الحادث .

أما القاعدة الثانية - وهي التي اعتمدها فقهاء الشافعية ومن
وافقهم - فترتكز على مبدأ اعتبار فعل كل من المتصادمين خطأ في حق
نفسه وحق صاحبه ، بمعنى أن كل واحد منهما يضمن نصف ما وقع في
صاحبه بفض النظر عن مقدار التلف الذي لحق كل واحد منهما . وقد
رجحت هذه القاعدة لكونها أصح توجيهها وأقرب إلى التطبيق في هذا
العصر من المعادلة الأولى .

(١) انظر كتاب تطور أساليب تنظيم وإدارة المرور للدكتور عبد الجليل

السيف ص ١٣٧ .

(٢) انظر ص ٣٧٩ و ٣٨٢ من هذا البحث .

الوجه الثاني :

ظنهم بأن فعل أحد المشتركين في الحادث أكثر تأثيراً من الآخر في وقوع الحادث. وهذا الأمر ليس له اعتبار في الأفعال الجنائية في الشريعة ، لأنه لا يشترط في الفعلين المشتركين في الجنائية عند الفقهاء تساويهما في القوة والضعف لعدم انضباطهما فسقط اعتبار تساويهما ووجب إحالة الضمان عليهما جميعاً بالتساوى ما دام أنه يمكن إضافة الضمان لكل منهما لو انفرد بالجناية . وما يدل على ذلك ما ذكرته سابقاً أثناء الكلام على صفات الأفعال الجنائية من أنه لا خلاف بين الفقهاء في المذاهب الأربعة من أنه لو اشترك اثنان مثلاً في قتل إنسان فجرحه أحدهما جرحاً والآخر مائة أنهما سواء في القصاص والدية ما دام أن جرح كل واحد منهما يصلح للقتل لو انفرد بنفسه ^(١) . فكذا هنا لا عبرة بالتفاوت بين خطأى المصطدمين في القوة والضعف ما دام أن خطأ كل واحد منهما يصلح أن يكون سبباً في وقوع الحادث . وكم من خطأ بسيط تسبب في وقوع حادث كبير - ولذا ينبغي صرف الجهد في تعيين الأسباب التي يمكن أن تنطأ بها أحكام حوادث المرور مع تطبيق إحدى هاتين القاعدتين في تعيين مقدار الضمان الذي يلزم كل مشترك في الحادث وبهذا نسلم من الوقوع في الحرج المتمثل في التقدير القائم على الحدس والتخمين الذي ليس له أساس صحيح يمكن الاعتماد عليه .

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢٨ ، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٥٦ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٤٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢ ، حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٠٨ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٧٣ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٤ ، وانظر ص ٣٥٥ من هذا البحث .

حكم تصادم السيارتين عمدا :

لوتعمد سائقا سيارتين الاصطدام أثناء سيرهما ففتح من جراء ذلك موت السائقين أو أحدهما أو هلاك من في السيارتين من الأنفس والأموال أو بعض ذلك ، فما الحكم ؟

يظهر مما تقدم من أقوال الفقهاء في اصطدام الراكبين أو السفينتين عمدا أنه يجب في المسألة أحد ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يجب على عاقلة كل سائق نصف دية الآخر مغلظة في حال وفاتها . وهذا القول مخرج على ما ذكره فقهاء الحنفية والشافعية وبعض الحنابلة في اصطدام الراكبين عمدا (١) . والعلة التي بنوا عليها الحكم هي :

١ - أن العمد في هذه الحالة يعتبر بمنزلة القتل شبه العمد ، إذ الصادم تعمد الصدم ولم يتعمد القتل ، فوجب على عاقلته نصف الدية . وهذه وجهة نظر الحنفية (٢) .

٢ - أن الاصطدام في الغالب لا يفضي إلى الموت ، فلا يتحقق فيه العمد المحض ، ولذلك لا يتعلق به القصاص إذا مات أحدهما دون الآخر . وهذه وجهة نظر الشافعية ومن وافقهم من الحنابلة . (٣)

-
- (١) انظر الدر المختار مع حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٦٠٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ ، الانصاف ج ١ ص ١٣٦ و ص ٣٨٤ من هذا البحث .
- (٢) انظر رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) ج ٦ ص ٦٠٥ ويراجع ص ٣٨٤ من هذا البحث .
- (٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٦ ويراجع ص ٣٨٤ من هذا البحث .

ويعود السبب الذي حدا بالحنفية إلى تنصيف الدية في القتل الناتج عن التصادم عمدا دون الخطأ إلى أن فعل كل من المتصادمين في حالة الخطأ ، وهو المشي في الطريق أمر مباح ، فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة إلى نفس الصادم ، لأنه لو اعتبر ذلك لقضي بنصف الدية لمن سقط في بئر في الطريق فمات من ذلك ، لأنه لو لا مشيه وثقله في نفسه لما سقط في البئر . لكن مشيه بالنسبة إلى غيره معتبر لتقييد المشي في الطريق بشرط السلامة ، فيكون سببا للضمان عند وقوع التلف من جرائه ، بخلاف العمد فليس بمباح لذلك أضيف إليه ما وقع في حق نفسه ، فصار هالكا بفعله وفعل غيره ، فيهدر ما كان بفعله لتعمده الاصطدام ويجب ما حصل بفعل غيره . (١)

أما الشافعية ، فالتنصيف في الدية يعود عندهم إلى ما ذكره سابقا من أن كلا من المصطدمين هلك بفعله وفعل صاحبه ، وفعل كل منهما هدر في نفسه ، مضمون في حق صاحبه . (٢)

وما يلحق بهذا القول ما لو كان أحد المصطدمين متعمدا والآخر مخطئا ، فلكل حكمه من التخفيف والتغليظ ضد الشافعية (٣) . أما عند الحنفية فالذي يظهر لي تخريجا على قولهم السابق وقولهم في الخطأ ، أنه يجب على عاقلة المتعمد دية كاملة لورثة المخطيء لعدم اعتبارهم فعل المخطيء في حق نفسه في الضمان إذا كان فعله مباحا . ويجب

(١) انظر تبیین الحقائق شرح كزالدقائق ج ٦ ص ١٥٠ ، دررالحكام في شرح الأحكام لمن لا خسرو ج ٢ ص ١١٢ .

(٢) يراجع ص ٣٨٣ من هذا البحث .

(٣) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ ، اسنى الطالب ج ٤ ص ٧٦ .

على عاقلة المخطيء نصف دية المتعمد لا اعتبارهم فعل المتعمد في حق نفسه ، فيهدر ما حصل بفعله في حق نفسه ويعتبر ما حصل بفعل المخطيء فيه .

القول الثاني :

إن كانت السيارتان ما يقتل غالبا عند أهل الخبرة ، كالشاحنات وسيارات الركاب ونحو ذلك ، وتلف بسبب ذلك آدمي محترم فالقتل عمد . وإن كانتا ما لا يقتل غالبا كالدرجات التي تدار بالأيدي أو عربات نقل الأولاد المدفوعة بالأيدي ونحو ذلك ، فالقتل شبه عمد . وهذا القول مخرج على ما ذكره فقهاء الشافعية في اصطدام السفينتين عمدا وعلى ما ذكره فقهاء الحنابلة في اصطدام الراكبين والملاحين عمدا . (١)

فإن قرر أهل الخبرة بأن القتل عمد محض ، فمن أحكامه فسي المذهبين وجوب القصاص على السائقين بشرطه من المكافأة ونحوه . (٢)

فإن كان القتل أكثر من واحد فالحكم عند الشافعية أن يقتصر منهما لواحد بالقرعة ، وديات الباقيين وضمان الأموال والكفارات بعدد من أهلكا من الأحرار والعبيد في مالهما . فلو كان في كل سيارة عشر أنفس وماتوا معا أو جهل الحال ، وجب في مال كل منهما يعد قتلها لواحد من عشرين بالقرعة نصف ديات الباقيين . فيكون على كل واحد منهما تسع ديات ونصف . ويلزم كل واحد منهما أيضا نصف قيمة ما في السيارتين

(١) يراجع ص ٣١٥ و ٣٩٧ من هذا البحث لمعرفة المراجع .

(٢) انظر الروضة ج ١ ص ٣٣٦ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٣٠ ، وص ٣٩٧

من هذا البحث .

لا يهدر منه شيء إذا كانتا ملكا لغيرهما . أما لو كانتا وما فيهما ملكا
للسائقين فيهدرنصفهما ونصف ما فيهما . ويلزم كلا منهما نصف بدل
سيارة صاحبه ونصف بدل ما فيها ، ويقع التقاص فيما يشتركان فيه .^(١)

أما فقهاء الحنابلة فمن أحكام القصاص عندهم أنه لو رضي أولياء
الهلكى بقتل السائقين اكتفى بذلك ولو كان عدد القتلى كثيرا . أما
لو طلب كل ولي قتلها بولييه مستقلا من غير مشاركة ، قدم الأول ، فإن
لم يعرف ، أو وقع القتل دفعة واحدة وتشاحوا في المستوفي فقد وافقوا
الشافعية في القرعة بينهم وتقديم من تقع له القرعة . وإسقاط حق
الباقين إلى الدية معللين لذلك : بتساوى حقوقهم . وبالنسبة للتلف
الحاصل للسيارتين وما فيهما من الأنفس والأموال فيعتبر السائقان
شريكان في الضمان لما ذكره من تعليل في اصطدام الملاحين عمدا ،
وهو أن التلف حصل بفعلهما فاشتركا في ضمانه .^(٢)

أما لو قرر أهل الخبرة بأن القتل شبه عمد . فمن أحكامه في
المذهبين تخريجا على ما ذكره في اصطدام الملاحين عمدا ، ولم يكن
ما يقتل غالبا ، أنه يلزم عاقلة السائقين ديات الأحرار مع التغليب
في الدية ، ويلزم السائقين قيمة الأموال التالفة والكفارات في أموالهما .^(٣)
فإن لم يكن في السيارتين غير السائقين ومات أحدهما ، فعند
الشافعية ، يلزم عاقلة الحي نصف دية المتوفي مغلظة ، ويلزم كلا منهما

(١) انظر الروضة ج ٩ ص ٣٣٦ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٢٨-٢٩ ، وص ٢٩٧
من هذا البحث .

(٢) يراجع ص ٣٩٧ من هذا البحث والمغني ج ٩ ص ٤٠٥ ، والانصاف
ج ٦ ص ٢٤٥ ، وكشاف القناع ج ٤ ص ١٣٠ .

(٣) يراجع ص ٣٩٧ من هذا البحث .

في ماله نصف قيمة سيارة صاحبه ونصف قيمة ما فيها من الأموال ويهدر
النصف الآخر ، وهذا مبني على ما ذكره في اصطدام الراكبين عمداً . (١)
أما عند الحنابلة ، فيلزم عاقلة الحي دية التوفي ، ويلزمه في ماله ضمان
سيارة صاحبه وما فيها من أموال بناء على ما ذكره في اصطدام الراكبين
أيضاً . (٢)

فإن مات السائقان معا وجب على عاقلة كل منهما نصف دية صاحبه
مغلظة ، ويهدر النصف عند الشافعية لما ذكره من تعليل في اصطدام
الراكبين ، وهو أن فعل كل منهما معتبر في حق نفسه وحق صاحبه (٣)
أما عند الحنابلة فيلزم عاقلة كل منهما دية الآخر لأن القتل شبه عمد . (٤)

القول الثالث :

يجب القصاص مطلقاً على من بقي حياً من السائقين . وهذا القول
مخرج على ما ذكره فقهاء المالكية في اصطدام الراكبين أو الملاحين عمداً ،
فإنهم قالوا بوجوب القصاص مطلقاً على من بقي حياً من الراكبين أو الملاحين
إذا مات أحدهما ، سواء وقع التصادم بينهما على جهة اللعب أم على
جهة الإغراق بالنسبة للملاحيين . باعتبار أن ذلك بمنزلة طرح من لا يحسن
العموم في البحر ، ومنزلة ضرب الرجل بالمشقل الذي أدى إلى إهلاكه . (٥)

(١) يراجع ص ٣٨٤ من هذا البحث ومغني المحتاج ج٤ ص ٩٠ .

(٢) انظر المغني ج٦ ص ٣٩٠ وما بعدها ، ويراجع ص ٣٨٥ من هذا
البحث .

(٣) يراجع ص ٣٨٤ من هذا البحث ومغني المحتاج ج٤ ص ٩٠
وأسنى المطالب ج٤ ص ٧٦ .

(٤) يراجع ص ٣٨٥ من هذا البحث وكشاف القناع ج٦ ص ٩٠ .

(٥) انظر مواهب الجليل ج٦ ص ٢٤٣ ، حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ج٤ ص ٢٤٧ . ويراجع أيضاً ص ٣٨٥ من هذا البحث .

فكذلك الحال إذا تصادم سائقا السيارتين عمدا ، لأن ذلك كضرب الرجل بالمشقل الذي أدى إلى إهلاكه ، ولا أنه يجرى على وفق قاعدتهم في القتل العمد ، فإنهم يكتفون بتعمد الجاني الفعل على وجه العدوان دون النظر إلى الآلة المستعملة في القتل ودون النظر إلى القصد من الاعتداء .

الرأى الراجح :

الذى يظهر لي أن الراجح من التخرجات السابقة التخريج الثاني ، وذلك لأنه يميز نوع القتل بنوع وسيلتي النقل والركوب المشتركين في الاصطدام . فإن كانتا مما يقتل غالبا كالجملين القويين والسفينتين الكبيرتين والسيارتين في زمننا الحاضر ، ووقع الاصطدام عمدا ، وهلك بذلك آدمي محترم وجب القصاص على السائقين إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع . وإن كانتا مما لا يقتل غالبا كالدابتين الضعيفتين أو القاربين الصغيرين أو الدراجتين اللتين تداران بالأيدي أو عربتي نقل الأولاد المدفوعتين بالأيدي فلا يعتبر القتل عمدا محضا ، وإنما شبه عمد لأن التصادم بتلك الوسائط لا يقتل في الغالب . ولأن ذلك يجرى على وفق قاعدة الجمهور في القتل العمد ، إذ لا يكتفون بمجرد تعمد الفعل ، وإنما ينظرون إلى الوسيلة المستعملة في القتل ، فإن كانت مما يقتل غالبا في عرف الناس اعتبروا القتل عمدا ، وإن كانت مما لا يقتل غالبا اعتبروه شبه عمد .

مسائل تابعة للاصطدام عمدا :

١ - لو تعمد سائقا سيارتين الاصطدام عمدا ولم يكن في سيارتهما غيرهما ، وهلك أحدهما دون الآخر فالذى يتخرج على قول الجمهور من

المالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم في اصطدام السفينتين عمدا أنه
يجب القصاص على الحي. (١)

فإن مات السائقان معا فالظاهر من قول المالكية في الملاحين
يصطدمان عمدا ويموتان معا أنه لا قصاص ولا دية لفوات المحل (٢).
أما عند الحنابلة فيبدولي أنه يجب لورثة كل منهما نصف دية صاحبها
في تركة الآخر بناء على ما ذكره من تعليل في اصطدام الملاحين عمدا: وهو
أن كلا منهما شارك الآخر في قتل نفسه فلا يسقط فعله بل يعتد به (٣).
وهو قول الشافعية فيما يظهر لي لأنهم ذكروا في القول الثاني فـ في
اصطدام الفارسين عمدا بأنه إذا كان القتل عمدا محضا وجب فـ في
مال كل منهما نصف دية الآخر. (٤)

٢ - لو تعمد أحد السائقين دون الآخر فالظاهر أنه لا خلاف بين
الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم في وجوب القصاص على
المتعمد إن مات الآخر لأنهم صرحوا بذلك فيما لو تعمد أحد الملاحين
الاصطدام دون الآخر. (٥)

-
- (١) انظر الشرح الكبير وحاشيته ج٤ ص ٢٤٧-٢٤٨، أسنى المطالب
ج٤ ص ٧٩، مغني المحتاج ج٤ ص ٩٢، كشف القناع ج٤ ص
١٣٠، المحلي ج ١٠ ص ٥٠٣، وانصر ص ٢٩٦، ٢٩٧ من هذا البحث.
- (٢) انظر حاشية الدسوقي ج٤ ص ٢٤٧، وص ٣٩٦ من هذا البحث.
- (٣) انظر كشف القناع ج٤ ص ١٣١، وص ٩٧ من هذا البحث.
- (٤) انظر الروضة للنووي ج٩ ص ٣٣١، وص ٣٨٤ من هذا البحث.
- (٥) انظر الشرح الكبير وحاشيته ج٤ ص ٢٤٧، مغني المحتاج ج٤
ص ٩٢، أسنى المطالب ج٢ ص ٧٩، كشف القناع ج٦ ص ٩،
وص ٣٩٦ من هذا البحث.

٣ - لو تعمد أحد السائقين الصدم وأخطأ الآخر فقد ذكر فقهاء المالكية في اصطدام الراكبين أو الملاحين : بأنه لو تعمد أحدهما الصدم وأخطأ الآخر ، فإن مات المتعمد وحده فديته على عاقلة المخطيء ، وإن كان الميت هو المخطيء اقتصر من المتعمد .. وإن ماتا معا فقد قال البساطي : " دية المخطيء " في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة المخطيء .. إذ يحتمل أن يكون - القتل ناتجا - مسن فعلهما معا ، أو من فعل المخطيء وحده ، أو من فعل المتعمد وحده " .
وقد استثنى من ذلك ما لو تحقق أن موت المخطيء كان من فعل المتعمد وحده فقد أهدر دم المتعمد في هذه الحالة .

ما الحكم فيما لو كان سائقا السيارتين صغيرين ؟

وقفنا فيما مضى على أحكام تصادم السيارتين إذا كان السائقان كبيرين ، فما الحكم لو كانا صغيرين ؟

لو اصطدمت سيارتان . وكانتا تحت قيادة صغيرين ، فلا يخلو الأمر من حالين إما أن يكون الصبيان مأذونا لهما بقيادة سيارتهما أو أن لا يكون مأذونا لهما ، فإن كان لهما إذن فهو إما من قبل ولييهما ، أو من قبل رجل أجنبي . ولكل حالة من هذه الحالات حكمها الخاص . وها أنا أوضح حكم كل حالة بناء على ما ورد لها من نظائر في الفقه .

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص ٢٢٩ ، وص ٨٥

من هذا البحث .

حكم تصادم الصبيين إذا قادا سيارتيهما من غير إذن ولييهما :

إذا كان الصبيان المصطدمان قد قادا سيارتيهما بأنفسهما ومن غير إذن ولييهما ، بأن اخذ كل واحد منهما مفتاح سيارته دون علم وليه ، وحصل من جراء التصادم موتهما أو موت أحدهما أو هلاك من في سيارتيهما من أنفس وأموال ، أو بعض ذلك ، فالذى يظهر لي من أقوال الفقهاء أن حكم اصطدامهما في هذه الحالة كحكم اصطدام السائقين البالغين إلا في القصاص ، عند فقهاء المالكية والشافعية فقد صرحوا بذلك في مسألة اصطدام الصبيين إذا ركبوا دابتيهما وسيراها من غير إذن ولييهما .

قال في التاج والاكلیل : " ولو كانا صبيين - أى المصطدمان - ركباً بأنفسهما أو أركبهما أولياؤهما فالحكم فيهما كما في البالغين إلا في القصاص " . (١)

وقال في المنهاج وشرحه مغني المحتاج : " وصبيان أو مجنونان أو صبي ومجنون في اصطدامهما ككاملين فيما سبق فيهما ومنه التغليظ بناء على أن عمدتهما عد وهو الأصح إن كانا مميزين هذا إن ركباً بأنفسهما ، وكذا إن أركبهما وليهما لمصلحتهما وكانا ممن يضبط المركوب " . (٢)

وعند الحنابلة هما كالبالغين المخطئين في الحكم .

قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع : " وإن ركباً - أى الصغيران - من عند أنفسهما فكالبالغين المخطئين على كل منهما ما تلف من مال الآخر وعلى عاقلة كل منهما دية الآخر " . (٣)

(١) التاج والاكلیل . شرح مختصر خليل للمواق بهامش مواهب الجليل

ج ٦ ص ٢٤٣ .

(٢) مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ . (٣) كشاف القناع ج ٦ ص ١١ .

وما ذهب إليه الحنابلة من تحميل عاقلة الصبيين المصطدمين
دية المتوفين إذا قادا مركوبيهما بأنفسهما هو الظاهر من قول الحنفية
أيضا لأنهم قد ألزموا عاقلة الصبي بجنايته سواء وقعت الجناية عمدا
أو خطأ وألزموا الصبيين بضمان قيمة الإتلافات المالية.

جاء في ملتقى الأبحر : " وعمد الصبي والمجنون خطأ وديته
على عاقلة " (١) وجاء في العناية على الهداية : " وكذلك العبد
والمجنون إذا أتلغا شيئا لزمهما الضمان في الحال " (٢).

وعلى هذا يمكن القول بأن الخلاف الذي جرى بين الفقهاء في
مسألة اصطدام البالغين في مقدار الضمان يجرى هنا . فعلى رأى الجمهور
منهم : تضمن عاقلة كل من الصبيين دية الآخر وديات من مات معه في
سيارته مع التغليظ عند المالكية إذا اصطدما عمدا ويضمن كل منهما في ماله
قيمة ما تلف من سيارة صاحبه وقيمة ما تلف فيها من أموال . بناء على
اعتبار فعل كل منهما في حق صاحبه وعدم اعتبار فعله في حق نفسه .
وعلى رأى الشافعية : تضمن عاقلة كل منهما نصف دية الآخر ونصف ديات
من مات معه في سيارته مع التغليظ في الأصح إن كان الصبيان مميزين
ومتعمدين للاصطدام باعتبار أن عمدهما عمد . ويضمن كل منهما في ماله
نصف قيمة ما تلف من سيارة صاحبه ونصف قيمة ما تلف فيها من أموال ،
بناء على اعتبار فعل كل منهما في حق نفسه وحق صاحبه . (٣) وقد رجحت
رأى الشافعية في مقدار الضمان هناك فكذلك القول هنا .

(١) ملتقى الأبحر مع شرحه مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٤٨ .

(٢) العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٢٥٥ .

(٣) راجع ص ٣٨٢ من هذا البحث .

حكم تصادم الصبيين فيما لسو أعطاهما رجل أجنبي سيارتين :

لو أن رجلاً أجنبياً أعطى صبيين لا ولاية له عليهما سيارتين ،
فقادهما من غير إذن ولييهما ، فتصادما وحصل من جراء ذلك الاصطدام
موتهما أو موت أحدهما ، أو تلف السيارتين أو أحدهما فما الحكم ؟
من تتبع أقوال الفقهاء في مسألة تصادم الصبيين ^{أن} يمكن/يخرج
في هذه المسألة أحد قولين :

القول الأول :

يلزم الرجل الأجنبي بالضمان حتى ولو كان ذلك لمصلحة الصبيين
بأن قصد تعليمهما القيادة . وهذا القول مخرج على ما ذكره جمهور
الفقهاء من المالكية وأكثر الشافعية والحنابلة في مسألة تصادم الصبيين إذا
أركبهما رجل أجنبي ، فقد أوجبوا عليه الضمان ، معللين لذلك : بأنه
متعد في أركابه لهما . غير أنهم اختلفوا في الجهة التي تتحمل الدية
فذهب المالكية وأكثر الشافعية والحنابلة في وجه مرجوح إلى أنه
يجب على عاقلة المركب أن تتحمل دية من مات منهما ، ويتحمل المركب
في صالة ما تلف من ماله بناء على أن القتل خطأ . وذهب الحنابلة
في الوجه الأشهر الذي عليه المذهب إلى أنه يجب على المركب لهما
ضمان ديتهما في ماله ، وكذلك ضمان ما تلف من أموالهما أيضا .
معللين لذلك : بأنه تعدى في إركابه لهما ، وتصادمهما أثر ركوبهما
وفعلهما غير معتبر فوجب إضافة القتل إلى من أركبهما . وذهب بعض
الشافعية إلى احتمال إحالة الهلاك على الصبيين فيما لو تعدى الاصطدام
وكانا . ممييزين ومثلهما يضبط الدابة باعتبار أن صدهما عمد ، ولأن المباشرة

- وهي الاصطدام - مقدمة على السبب - وهو إركاب الأجنبي لهما (١).

ويحسن إيراد بعض عبارات الفقهاء في هذه المسألة ، فقد جاء في تبصرة الحكام لابن فرحون المالكي قوله : (" تنبيه " في سنن الصبي الذي يضمن من استعمله بغير إذن وليه ، قال مالك فيمن أعطى صبيا ابن اثنتي عشرة سنة أو ثلاث عشرة ليستبقا فيعطى أن ديته على عاقلة وإن كان كبيرا فلا شيء عليه) (٢) أى أن من أعطى صبيا عمره اثنتا عشرة سنة أو ثلاث عشرة ، دابة يستبق عليها من دون إذن وليه ، فمات الصبي فديته على عاقلة المعطي ، ولو كان كبيرا فلا شيء عليه .

وجاء في أسنى المطالب لأبي يحيى زكريا (٣) الأنصارى الشافعي قوله : " فلو أركبها أجنبي بغير إذن الولي ولو لمصلحتهم " ،

(١) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٣٥١ ، روضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ٣٣٣ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩١ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٧ ، الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٨ ، الانصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٣٨ ، المبدع في شرح المقنع ج ٨ ص ٣٣٢ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٢ ، كشاف القناع ج ٦ ص ١١ .

(٢) تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٥١ .

(٣) هو أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى السنيكي القاهري الشافعي . كان حافظا للحديث ، عالما بالفقه والأصول والتفسير والقراءات والنحو وغيره من العلوم الأخرى . له تصانيف كثيرة منها : أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، وشرح مختصر المزني في فروع الفقه الشافعي . ولد في سنه ٨٢٣ هـ وتوفي بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ ، وقيل سنة ٩٢٥ هـ . انظر شذرات الذهب ج ٨ ص ١٣٤ ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ج ٤ ص ١٨٢ .

فعلى عاقلته ديتاهما ، وعليه قيمة دابتيهما ، لتعديه بذلك - فلو - أركبهما
أجنيان كل واحدًا فعلى عاقلته كل منهما نصف ديتهما وعلى كل منهما نصف
قيمة الدابتين ، لأنه أ تلف النصفين متعديا ، وعلى كل منهما ضمان ما
أ تلفته دابة من أركبه . قال في الأصل - أى الروضة - قال في الوسيط
- للغزالي - فلو تعدد الصبي والحالة هذه وقلنا عمده عمد احتمل أن يحال
الهلاك عليه لأن المباشرة مقدمة على السبب . وهذا احتمال حسن والاعتذار
عنه تكلف . انتهى - ثم قال أبو يحيى - وقضية كلام الجمهور أن ضمان
المركب بذلك ثابت وإن كان الصبيان من يضبطان المركوب ، وقضية
نص الأئم أنهما إن كانا كذلك فهما كما لو ركبا بأنفسهما ، وبه جزم
البلقيني (١) أخذا من النص المشار إليه . (٢)

وجاء في كشف القناع للبهوتي من الحنابلة قوله : " ومن أركب
صغيرين لا ولاية له عليهما فاصطدما فماتا فعلى الذى أركبهما ديتهمما
في ماله ، لأنه متعد بذلك وتصادمها أثر ركوبهما وفعلهما غير معتبر فوجب

(١) البلقيني : هو أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن
صالح بن شهاب الدين بن عبد الخالق بن معافر بن محمد البلقيني
الكناني العسقلاني الشافعي ، شيخ الاسلام . كان إماما مجتهدا
حافظا للحديث فقيها أصوليا مفسرا نحويا متقنا في علوم كثيرة ،
انتهت إليه رئاسة المذهب . له تصانيف منها : التدريب فسي
فقه الشافعية لم يتمه ، وتصحيح المنهاج ، في الفقه أيضا . ولد
في بلقينة من غربي مصر سنة ٧٢٤ وتوفي بالقاهرة سنة ٨٠٥ هـ .
انظر ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٠٦ - ٢٢٠ ، شذرات الذهب ،

ج ٧ ص ٥١ .

(٢) أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٧ .

إضافة القتل إلى من أركبهما ، وفي الترغيب والمقنع والوجيز ديتهما على عاقلته لأنه خطأ فتحمله العاقلة ، وما تلف من مالهما ففي ماله أيضاً^(١).

القول الثاني :

إذا كان الصبيان ممن يحسن قيادة السيارة وضبطها ، وقد قاد كل منهما السيارة المعطاة له بنفسه حتى وقع التصادم بينهما ، فيلزم عاقلة كل منهما ضمان دية الآخر ومن مات معه في سيارته ، ويلزم كلا منهما ضمان ما تلف من مال الآخر ، ولا شيء على الأجنبي الذي أعطاهما السيارتين سواء أمرهما بالقيادة أو ^{لأمره} وإن لم يكونا ممن يستطيع قيادة السيارة وضبطها فلا شيء عليهما ، ولا على عاقلتهما ولا على الذي أعطاهما السيارتين إذا وقع الهلاك بسبب التصادم ، لكن لو توفي أحد الصبيين بسبب آخر كان انقلبت سيارته أو سقط منها أو اصطدمت بشيء ثابت أو تدهورت دون أن يكون للآخر تأثير في ذلك ، فإن عاقلة الرجل الأجنبي تحمل دية ، سواء كان الصبي ممن يحسن القيادة وضبط السيارة أولاً . وهذا القول مخرج على ما ذكره فقهاء الحنفية في مسألة ما لو أركب أجنبي صبياً على دابة وأمره بامساكها أو تسييرها فوطأت شخصاً بعد سيرها فإنهم قالوا : لو أن رجلاً حمل صبياً على دابة/بامساكها أو تسييرها ولم يكن له منه سبيل ، فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي ^{ديته} حمله/سواء كان الصبي ممن يستمسك مثله أو لا ، وسواء سقط بعد ما سارت الدابة أو بعد ذلك ، فإن سير الصبي الدابة بنفسه فوطئت إنساناً فقتلته والصبي ممن يستطيع الاستمسك عليها وتسييرها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء

على عاقلة الذى حمله عليها . معللين لذلك : بأن فعل الصبي وهو تسيير الدابة والإيطاء قد انفصل عن أمر الأجنبي ، فلا ترجع عاقلة الصبي بشيء على عاقلة الأمر ، وبأن الرجل الأجنبي لم يستعمل الصبي في القتل وإنما استعمله في إمساك الدابة وتسييرها فقط ، فكان بمنزلة ما لو ناوله سلاحاً فقتل به أحداً فإن عاقلة الصبي تضمن فعل الصبي ولا ترجع على الأمر بشيء ، أما لو كان الصبي ممن لا يستطيع تسيير الدابة لصغر سنه ولا الاستمساك عليها فلا ضمان على أحد . معللين لذلك : بأن مسك الصبي للدابة في هذه الحالة بمنزلة الحمل على الدابة ، فلا يضاف التسيير إليه ، وأما الرجل الأجنبي فلا أنه لم يسير الدابة أصلاً . وإذا لم يضاف سيرها إلى أحد كانت منفلة ، والمنفلة فعلها جبار . (١)

الرأى الراجح :

اتضح لنا من خلال عرض أقوال الفقهاء أن جمهورهم يرى بأنه يجب على المركب للصبيين ضمان جنايتهما لتسببه في وقوعها بحملهما على الركوب من غير إذن وليهما . غير أنهم اختلفوا في الجهة التي تتحمل الدية ، فمنهم من أوجبها على عاقلة الصبيين ، ومنهم من جعلها في مال المركب خاصة ، ومنهم من يرى احتمال إحالة الضمان عليهما في حالة واحدة وهي ما إذا كانا قد قصدا التصادم وكانا مميزين ومثلهما يستطيع

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٨٧ ، الهداية وشرحها العناية مطبوع مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٦ ، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٦٤ ، الفتاوى العالمكيرية ج ٦ ص ٣٣ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٧٠ .

ضبط الدابة . وقد خالف الأحناف الجمهور حينما أعفوا المركب من المسؤولية وقالوا بأن الدية إما أن يتحملها عاقلة الصبي في حالة ما إذا كان قد سار الدابة بنفسه وكان ممن يستطيع إمساكها وتسييرها ، وإما أن تهدر الجناية في حالة ما إذا كان الصبي لا يستطيع إمساك الدابة ولا تسييرها ، معللين لذلك بعدم نسبة فعل الصبي إلى المركب .

والذى أميل إليه هو رأى الجمهور لما ذكروا من تعليل وهو تعدى المركب ، حيث أركب الصبيين من دون إذن وليهما . فهو متسبب في وقوع الحادث ، ومباشرة الصبيين هنا لا عبرة بها لأنها لا تصلح لإضافة الحكم لها ، فيضاف الحكم إلى المتسبب ، إذ لولا أركابه لهما لما وقع التصادم . وليس هناك فرق في نظرى بين من يركب صبيا على دابة بقصد حمله على تسييرها وحفظها ، وبين من يعطيه سيارة لقيادتها ، إذ كل من الفعلين يمكن أن يتسبب في وقوع الحادث ، لذلك أرى أنه يجب تحميل الشخص الذى يعطي سيارته لصبي بقصد قيادتها مسؤولية جناية الصبي ، سواء كانت الجناية حادث تصادم أو غيره ، وسواء كان الصبي ممن يحسن القيادة أو لا .

وبخصوص الجهة التي تتحمل الدية فأرى أنها تجب على عاقلة الرجل الأجنبي لأن فعله لا يعدو أن يكون من باب التفريط ، فهو مسن الخطأ فتحمله العاقلة .

أما ما ذكره بعض الشافعية من احتمال إحالة الهلاك على الصبي إذا كان قاصدا للجناية وكان مميذا فقد رده بعض متأخري المذهب منهم ، معللين لذلك : بأن مباشرة الصبي ضعيفة فلا يعول عليها .^(١) ويمكن

(١) انظر مفتي المحتاج ج ٤ ص ٩١ .

رد قولهم هذا أيضا بما ذكر فقهاء الحنفية من أن العمدية غير متحققة في الصبي ، لأنها تترتب على العلم ، والعلم بالعقل ، والصبي قاصر العقل فأنى يتحقق منه القصد ، وبأن الصبي مظنة المرحمة ، والعاقل الخاطيء لما استحق التخفيف حتى وجبت لديه على العاقلة فالصبي وهو أعذر أولى بالتخفيف. (١)

وأما ما ذكر فقهاء الحنفية من إعفاء المركب من المسؤولية فيمكن أن يرد عليهم بأن مركب الصبي متعدد ، فيضاف الحكم إلى التسبب ، كما لو حفر إنسان بئرا في الطريق العام فوقع غيره بنفسه فيها ، فإنه يضمن لتعديه .

حكم تصادم الصبيين فيما لو أعطاهما ولياهما سيارتين :

لو أن الصبيين المصطدمين كانا قد أعطاهما ولياهما سيارتين ، فقاداهما حتى تصادما بهما ، فالذى يظهر من أقوال الفقهاء في مسألة تصادم الصبيين إذا أركبهما الولي دابتين أن في تصادمهما بالسيارتين ثلاثة أقوال :

القول الأول :

إن كان الوليان قد أعطياهما السيارتين ، وأذن لهما بالسياقة من أجل تحقيق مصلحة راجحة ، كما إذا أراد أن يمرناهما على القيادة الصحيحة ، وكان الصبيان ممن يصلحان لهذا الأمر عقليا وبدنيا ، ويستطيع كل منهما السيطرة على السيارة وضيبطها ، وكانت السيارتان مما يصلح لقيادة

(١) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٩٩ ، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٤٩ .

مثلها ، ولم ينسب إلى الوليين تقصير في ترك من يكون معها ممن جرت
العادة بإرساله معها لمرافقتها وتعليمهما ، والمحافظة عليهما ، وكسبان
ظن السلامة هو الغالب ، بأن أذنا لهما بالقيادة في مكان واسع لا زحام
فيه ولا أخطار ، فالصبيان في الحكم كالبالغين المخطئين - أي أنه يجب
على كل منهما ضمان ما تلف من مال الآخر وسيارته ، ويجب على عاقلته
كل منهما ضمان دية الآخر ومن مات معه في سيارته ، ولا شيء على الوليين .
أما لو انتفى أحد هذه الأمور كان الصبيان صغيرين جدا بحيث
لا يستطيعان القيادة ، أو كانت السيارتان المعطتان لهما مما لا يستطيعان
قيادته ، أو قصر الوليان في أمر المحافظة عليهما بأن لم يرسلوا معها ممن
يرافقهما ويعينهما . أو أذنا لهما بالقيادة في مكان لا تتوفر فيه شروط
السلامة . فالضمان في هذا كله على الوليين . وهذا القول مخرج على
ما ذكره فقهاء الحنابلة والشافعية في أصح القولين في مسألة تصادم الصبيين
إذا أركبهما الولي حيث قالوا : إن أركبهما ولي لمصلحة كما إذا أراد أن
يعرضهما على الركوب وكانا يثبتان بأنفسهما على ما أركبهما عليه ، ويستطيعان
ضبط مركوبهما ، فلا ضمان عليه ولا على عاقلته ، معللين لذلك : بأنه
إركاب مأذون فيه فلم يترتب عليه ما يترتب على المتعدي . أما لو كان
الصبيان لا يثبتان بأنفسهما أولا يصلحان للركوب كأن يكون كل منهما
ابن سنة أو سنتين ، أو أركبهما دابة شرسة جموحا ، أو أركبهما في محل
لا تتوفر فيه شروط السلامة ، أو قصر في ترك من يكون معها ممن جرت
العادة بإرساله معها ، فالضمان واجب عليه . معللين لذلك : بتقصيره
وتعديه ، وبأنه أركب لا مصلحة فيه . (١)

(١) انظر كشف القناع ج ٦ ص ١١ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص
٣٠٢ ، نهاية المحتاج وحاشيته ج ٧ ص ٣٤٤-٣٤٥ ، مغني المحتاج

القول الثاني :

يجب الضمان على الولي مطلقا ، وهذا القول مخرج على ما ذكره الشافعية في الوجه الآخر حيث قالوا : إن أركبهما الولي تعلق به الضمان . معللين لذلك : بأن في الإركاب خطرا . (١)

القول الثالث :

يجب الضمان على عاقلتي الصبيين مطلقا ، سواء أذن لهما ولياهما بالقيادة أولا ، وسواء حصل التصادم بينهما قصدا أو خطأ . وهذا القول مخرج على ما ذكره فقههاء المالكية حيث قالوا : والحاصل أن الدية على عواقل الصبيان مطلقا ، حصل التصادم قصدا أولا ، ركبا بأنفسهما أم أركبهما أوليا وهما . معللين لذلك : بأن فعل الصبيان عمدا حكمه كحكم الخطأ . (٢)

وما يجدر ذكره هو أنني لم أعثر على نص صريح للحنفية يوضح رأيهم في هذه المسألة فيما اطلعت عليه من مراجعهم ، لكن يبدو لي أن رأيهم في هذه المسألة هو نفس رأيهم في المسألة السابقة . وذلك بناء على ما نقلته عنهم فيما لو كان المركب للصبي أجنبيا ووطئت الدابة نفسا بعد تسيير الصبي لها ، فقد اعفوا المركب له من المسئولية مطلقا ، وجعلوهما على عاقلة الصبي إذا كان ممن يستطيع إمساك الدابة وتسييرها ، أما إذا

(١) انظر الروضة للنووي ج ٩ ص ٣٣٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩ ، نهاية

المحتاج ج ٧ ص ٣٤٤ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٧ .

لم يكن ممن يستطيع ذلك ، فقد جعلوا الجناية هدرا . معللين لذلك بانفصال فعل الصبي عن فعل المركب في كلا الحالتين .

الرأى الراجح :

عندما نتأمل الأقوال المتقدمة وما ذكر فيها من تعليل نجد أن الراجح في هذه المسألة هو التفصيل فلا نطلق القول باعفاء الولي من المسؤولية ، لأن المفروض فيه أن يتخذ الحیطة الكفيلة بالمحافظة على الصبي ، وذلك كما ذكر أصحاب القول الأول من إركابه دابة هادئة والتأكد من قدرته على الركوب وما أشبه ذلك ، فعند تفريطه في أخذ الحیطة ينبغي أن يلزم بالضمان ، وفي حالة عدم تقصيره وأخذه بالأسباب الكفيلة بالمحافظة على سلامة الصبي ، ينتفي الضمان عنه وتتحمل الديانة عاقلة الصبي ، وما تلف من مال ففي ماله الخاص . أما لو أعطاه سيارة وأذن له بقيادتها كما في هذه المسألة فاصطدم بسيارة صبي مثله ، أو لم يصطدم بها ، فأرى أن يطبق في حقه القول الثاني ، والذي يحمل الولي مسؤولية الصبي مطلقا إذا هو أذن له في القيادة ، وذلك لما ذكره من تعليل ، وهو كثرة الأخطار ، ولأن الإذن الذي رتب عليه أصحاب القول الأول الحكم غير موجود في عصرنا الحاضر ، إذ لا يسمح للصغير بقيادة السيارة مطلقا ، ولا غيره حتى يبلغ ثمانى عشرة سنة ، وبعد أن يحصل على دورة تدريب القيادة في أحد معاهد التدريب المختصة في هذا الشأن ويجتازها بنجاح مع توفر الشروط الأخرى التي نص عليها نظام المرور .^(١)

(١) انظر المواد (٢-١٦) من نظام المرور في المملكة العربية

السعودية الصا در بالمرسوم الملكي رقم م/٩ / تاريخ

حكم اصطدام المجنونين :

لو اصطدم مجنونان أو مجنون وصبي فهما كالصبيين في الحكم .
سواء كانا ماشيين ، أو راكبين ، ركبا بأنفسهما ، أو أركبهما ولياهما ، أو
أركبهما أجنبي ، هذا ما صرح به فقهاء الشافعية ^(١) . ولم أر فسي
المذاهب الأخرى ما يخالف ذلك ، بل إنهم صرحوا بأن عمد الصبي
والمجنون خطأ ، وتجب فيه الدية على العاقلة . ^(٢)

حكم ما لو كان أحد المصطدمين صبيا والآخر كبيرا :

لو كان أحد المصطدمين صبيا والآخر كبيرا فقد اختلف الفقهاء
في الحكم ، فقال المالكية : إن كان أحد المصطدمين بالغا والآخر صبيا ،
فلا قصاص على الصبي - في العمد - ، وإن مات البالغ ، وعلى عاقلة دية الكبير
الميت مطلقا ، سواء ركب بنفسه أو أركبه وليه ، أو أركبه رجل أجنبي . وإن
مات الصغير فقط ، فالذي يفهم من كلامهم : أن تعمد الكبير الاصطدام يوجب
عليه القصاص ، وإن لم يتعمد فعلى عاقلة دية الصبي . ^(٣)

وقال الحنابلة : إن مات الصغير فقط ضمنه الكبير لتلفه بصدمة .
وإن مات الكبير فقط فيختلف الحكم باختلاف المركب للصبي ، فإن أركبه
أجنبي بدون إذن وليه فعليه الضمان لتعديه في الإركاب . وإن أركبه
وليه لمصلحة . أو ركب من عند نفسه فكبالغ مخطيء على ما سبق بيانه . ^(٤)

- (١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ .
(٢) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٩٩ ، مجمع الأنهر
ج ٢ ص ٦٤٨ - ٦٤٩ ، القوانين الفقهية ص ٢٢٨ ، بداية المجتهد
ج ٢ ص ٣٠٦ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٥٠٤ .
(٣) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٧ .
(٤) انظر كشف القناع ج ٦ ص ١١ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣١٢ .

وهو رأى الشافعية في الأصح قياساً على ما ذكره في اصطدام الصبيين إذا ركباً بأنفسهما أو أركبهما ولي لمصلحة أو أركبهما رجل أجنبي فقد اعتبروا الصبي كالبالغ الكامل إذا ركب بنفسه أو أركبه وليه لمصلحة. أما لو أركبه أجنبي بدون إذن وليه ولو لمصلحة فإنه يضمن جنايته. (١)

ولم أشر على نص يوضح رأى الحنفية في هذه المسألة ، لكن يؤخذ من كلامهم في اصطدام الفارسين ، وجناية الصبي ، أنه يجب على عاقلة كل منهما ضمان دية الآخر في حال تصادمهما خطأ بشرط أن يكون الصبي ممن يستطيع إمساك الدابة وتسييرها ، سواء ركبها بنفسه ، أو أركبه وليه أو رجل أجنبي . أما لو حمله أجنبي على تسييرها ولم يكن ممن يستطيع تسييرها ولكنها سارت به ، فيعتبر الكبير في هذه الحالة هدر ، وعلى عاقلة دية الصغير لأن الدابة التي تحمل الصغير بمثابة المنقلبه . وإن وقع التصادم عمداً فعلى عاقلة الصغير نصف دية الكبير بناءً على ما ذكره في تصادم الفارسين عمداً وهو اعتبار فعله في حق نفسه وحق صاحبه ، فيهدر ما حصل بفعله وهو النصف . وعلى عاقلة الكبير دية الصغير بناءً على أن عمد الصبي خطأ. (٢)

الرأى الراجح :

عند تأمل أقوال الفقهاء السابقة نجد أنها مبنية على ما ذكره سابقاً في اصطدام الكبيرين أو الصغيرين ، ولذلك أرى أن الراجح هو التفصيل الآتي :

(١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٠ .

(٢) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٢ ص ٦٠٥ ، وص ٣٨٤ .

من هذا البحث .

إن وقع الاصطدام بين الصغير والكبير خطأ ومات الصغير وحده
نظر : فإن ركب الصغير من عند نفسه أو أركبه وليه لمصلحة راجحة
ضمنت عاقلة الكبير نصف دية وهدر النصف الآخر بناء على ما رجحته سابقا
في اصطدام الكبيرين خطأ . من اعتبار فعل كل منهما في حق نفسه
وحق صاحبه ، فيعتبر ما قابل فعل صاحبه وهو النصف ويهدر ما قابل فعله
في نفسه وهو النصف الآخر .

وإن أركبه وليه لغير مصلحة راجحة أو أركبه رجل أجنبي
من غير إذن وليه لم يهدر النصف الآخر من دية الصغير وإنما تضمنه عاقلة
المركب لتعديده عليه فيعتبر مشاركا للكبير في وقوع الاصطدام .

وإن مات الكبير وحده ، فإن كان الصغير ركب من عند نفسه أو أركبه
وليه لمصلحة راجحة ضمنّت عاقلة الصغير نصف دية بناء على اعتبار
فعل كل منهما في حق نفسه وحق صاحبه ، ولأن العاقلة تضمن جناية
الصغير ، وإن أركبه وليه لغير مصلحة راجحة أو أركبه رجل أجنبي بدون
إذن وليه ، لم تضمن عاقلة الصغير نصف دية الكبير ، وإنما تضمنه عاقلة
المركب بناء على تعديده على الصغير فيعتبر مشاركا للكبير في حصول
التصادم .

وإن وقع التصادم عمدا ، فإن كان التصادم ما يقتل غالبا
ومات الصغير ، اقتض من الكبير إذا توفرت شروط القصاص وانتفت موانعه .
وإن لم يكن ما يقتل غالبا فعلى عاقلة الكبير نصف دية الصغير مغلظة
لأن الجناية شبه عمد .

وإن مات الكبير ، فإن ركب الصغير من عند نفسه أو أركبه وليه
لمصلحة راجحة ضمنّت عاقلة الصغير نصف دية الكبير بناء على أن عمد

الصبي خطأ فتحمله العاقلة . وإن أركبه وليه لغير مصلحة راجحة
أو أركبه أجنبي من غير إذن وليه ضمنت عاقلة المركب نصف دية الكبير
لتعديده على الصغير فيعتبر مشاركا للكبير في وقوع التصادم .

هذا إذا كانت وسيلة الركوب دابة . أما مع تبدل الحال ففي
هذا العصر وحلول السيارة محل الدابة ، فالذى أميل إليه هو أن يساوى
الولي بالرجل الأجنبي في تحمل جناية الصبي إذا أعطاه سيارة لقيادتها ،
لأن العلة التي رتب عليها أصحاب القول الأول وهي الإذن غير موجودة
الآن ، لأن نظام المرور ينص على عدم السماح للصغير بقيادة السيارة
مطلقا ، وكذلك الكبير حتى يبلغ ثمانى عشرة سنة . والسبب في وضع هذا
القيد واضح ، وهو المحافظة على أرواح الصغار . وحماية المجتمع من
جناياتهم ، لأن قيادة السيارة تتطلب مهارة عالية وتفكيرا جيدا يفرق بين
النافع والضار والصبي قاصر العقل بطبعه .

حكم ما لو أعطى رجل لآخر سيارة فتورط بها في حادث اصطدام أو غيره :

لو أعطى رجل سيارته لآخر سواء على سبيل الهبة أو الإجارة أو
الإجارة أو غير ذلك ، فتورط بها في حادث اصطدام ، أو انقلاب أو دس
ونحو ذلك ، فليس على المعطي فيما يبدو له شيء من الجناية ، سواء
كان المعطى له مصرحا له بالقيادة أولا ، وسواء كان ممن يحسن القيادة
أولا ، وذلك للأدلة التالية :

١ - اتفاق الفقهاء في المذاهب الأربعة على أن المتصرف في الدابة
يضمن ما جنت بوطئها أو صدمها أو كدمها ، لا فرق في ذلك بين كونه
مالكا ، أو غاصبا ، أو أجييرا ، أو مستأجرا ، أو مستعيرا ، أو موصى له بمنفعتها ،

وهنا المباشرة ليست ناشئة عن السبب لأن المعطي لم يكره المعطى له على ارتكاب الجناية . (١)

وما ذكرته عن الفقهاء هنا يتعارض مع ما جاء في المادة (١٩٦) من نظام المرور فقد نصت المادة المذكورة على أنه (إذا سمح مالك السيارة لشخص آخر لم يحصل على رخصة قيادة بقيادة سيارته ونتج عن ذلك حادث ما ، يعتبر الاثنان متضامنين في المسؤولية المادية . وتستوفي من كل منهما الغرامات المالية المترتبة على الحادث وعلى المخالفات المتلازمة معه) . (٢) وهذا إنما يصلح لو كان المعطى له صغيراً كما مرفى المسألة السابقة ، أما إذا كان المعطى له كبيراً فلا يصلح لما ذكر الفقهاء من أن مباشرة الكبير إذا كان غير مكره تقطع السبب ، فيجب الالتزام بما ذكره الفقهاء عند تحديد المسؤولية الجنائية في الحوادث المرورية التي يكون أحد طرفي الحادث فيها كبيراً وغير مالك للسيارة .

حكم ما لو اصطدمت سيارتان فنتج عن تصادمهما تلف إنسان أو مال ليس طرفاً في الحادث :

لو اصطدمت سيارتان خطأ أو عمداً فأصاب إحداهما أو كلاهما إنساناً واقفاً على طرف الطريق أو سائراً فيه من جراء اصطدامهما فقتلته ، أو سيارة أخرى ليست طرفاً في الحادث فالتفتها أو أى شيء ماله قيمة مالية وجب على سائقيهما ضمان ما تلف من نفس ومال بالتساوي .

(١) يجوز للإمام أن يعزر المعطي لمخالفته للنظام . وسيأتي بحثه إن شاء الله تعالى .

(٢) انظر المادة (١٩٦) من نظام المرور في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ ١٣٩١/١١/٦ هـ .

لاشتراكهما في سبب إتلافه ، وذلك بناء على ما ذكره فقهاء المالكية من أنه لو اصطدم راكبان فمر أحدهما على شخص فنتألف أصبعه ضمناه ، ومثل ذلك ما لو تجاذب شخصان حبلا فانقطع ، فوقع أحدهما على شيء فأتلفه ضمناه . قال في التاج والاكلیل : " ولو جذبا حبلا فانقطع فتلفا فكأصطدامهما ، وإن وقع أحدهما على شيء فأتلفه ضمناه . . . يوء يد هذا ما في المدونة والمجموعة : إن اصطدم فرسان فمر أحدهما على صبي فقطع أصبعه ضمناه " . (١)

ولم أجد ما يخالف ذلك عند فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة .

(١) التاج والاكلیل للمواق بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ .

المبحث الثاني

أنواع حوادث تصادم السيارات

وقفنا في المبحث السابق على أحكام حوادث التصادم من الناحية العامة ، وفي هذا المبحث سنقف إن شاء الله تعالى على أحكام أهم أنواع حوادث تصادم السيارات التي تقع على الطرق .

وقبل الشروع في ذلك يحسن بي أن أشير إلى أن الطرق قد اختلفت عما كانت عليه في الماضي اختلافا كبيرا ، وذلك بسبب اختراع السيارات والقطارات وآلات النقل والجر الأخرى . فقادى ذلك إلى إنشاء الطرق والشوارع ذات التصميم الهندسية الخاصة لتلائم سير السيارات والعربات والقطارات عليها ، وتسهيل حركة انتقالها ، وتحد من خطورتها . ومع أن التقنية الحديثة في مجال المواصلات قد أحرزت تقدما عظيما فاق كل تصور ، إلا أنه قد نشأ عن توسع الناس في استعمال السيارات واعتمادهم عليها بشكل كبير في ركوبهم وانتقالهم الكثير من الحوادث المرورية التي راح ضحيتها كثير من الخلق والأموال . فهبت الدول الحديثة في مختلف أنحاء العالم إلى معالجة قضايا السير ومشكلاته ، وذلك عن طريق توسيع الطرق القديمة وإعادة تخطيطها ، وإقامة المزيد من الطرق الحديثة ، وابتكار أساليب جديدة في تصميمها وبنائها ، ونصب الإرشادات والإشارات والعلامات المرورية المنظمة للسير عليها ، والدالة على مواقع الخطر فيها واهتمت بتدريب السائقين والتأكد من صلاحيتهم لقيادة السيارات من حيث السن والصحة وقوة الإبصار والإدراك والمعرفة . ووضعت الأنظمة المنظمة للسير والضابطة له ، وجندت الرجال المدربين - رجال المرور -

لمراقبة الطرق وأحوال السير عليها وتنفيذ النظام ، وضبط المخالفات والحوادث المرورية والتحقيق فيها ، وأمدتهم بكل ما يحتاجون إليه من وسائل لكي يتمكنوا من تنفيذ نظام السير على أكمل وجه وأحسن صورة . وأوكلت إليهم توجّه السير على الطرق مع تصنيفها إلى فئات حسب احتياج الناس إليها وكثافة المرور عليها . والهدف من وراء ذلك كله - كما نوهت به وسائل الإعلام - هو وقاية جميع مستعملي الطرق من التعرض للأخطار مع ضمان استيفاء حقوقهم دون تعد أو تجاوز على حقوق الآخرين . وقد حققت بلادنا بحمد الله تقدما عظيما في مجال المواصلات وأمن السير عليهما ، يحق لكل مسلم أن يفاخر به .

والشريعة الإسلامية لا تنكر شيئا يدعو إلى إرساء قواعد الأمن والسلامة وتحقيق مصالح الناس وحفظ أرواحهم وأموالهم من التلف ، وتنظيم أحوال سيرهم وانتقالهم على الطرق ، بل تحث على ذلك وتأخذ به في أحكامها لأنه يحقق بعض مقاصدها الضرورية في حفظ النفس والأموال من التلف ، وتحقيق مصالح الناس ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن نظم الارتفاق بالطرق ، ومنها نظام السير عليها ، مهما تغيرت أو تبدلت أو تجددت تعتبر من قبيل الاجتهاد العرفي الذي أقرت به الشريعة الإسلامية و بنت عليه شطرا عظيما من أحكامها ما دام أنه يسير في ضوء القواعد الشرعية . يقول الإمام الماوردي : " وإذا وضع الناس الأمتعة والآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقا لينقلوه حالا بعد حال مكثوا منه إن لم يستضر به المارة ، ومنعوا منه إن استضروا به ، وهكذا القول في إخراج الأجنحة والأسبطة ومجارى المياه وآبار الحشوش يقر ما لا يضر وينفع ما ضر ويجهتد المحتسب رأيه فيما ضر وما لم يضر لأنه من

الاجتهاد العرفي دون الشرعي . والفرق بين الاجتهادين أن الاجتهاد الشرعي ما روعي فيه أصل ثبت حكمه بالشرع . والاجتهاد العرفي ما روعي فيه أصل ثبت حكمه بالعرف ، ويوضح الفرق بينهما بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو مستنوع من الاجتهاد فيه .^(١) ويقول الإمام الشاطبي^(٢) في اعتبار شأن العرف وتأثيره في استنباط الأحكام : " العوائد الجارية ضرورة الاعتبار شرعا ، كانت شرعية في أصلها أو غير شرعية ، أى سواء كانت مقررّة بالدليل شرعا أمرا أو نهيا أو إنا أم لا " .^(٣) ويقول الإمام السيوطي :^(٤)

- (١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٨٥ .
- (٢) الشاطبي : هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي المالكي ، الأستاذ العلامة المحقق النظار الفقيه الأصولي المفسر المحدث الورع الزاهد . كان من أفراد العلماء المحققين الأثبات الثقات . له استنباطات جليّة ، وأبحاث شريفة وقواعد محررة محققة . له مصنّفات نفيسة منها الموافقات في أصول الفقه سماه عنوان التعريف بأصول التكليف ، وهو كتاب جليل القدر جدا لا نظير له يدل على إمامته وطول بابه في العلوم سيما علم الأصول - توفي سنة ٧٩٠ هـ .
- شجرة النور الزكية ص ٢٣١ ، وانظر ترجمته في مقدمة كتاب الاختصاص .
- (٣) الموافقات ج ٢ ص ٢٠٠ .
- (٤) السيوطي : هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي الشافعي المسند المحقق المدقق ، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة . كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالا وغريبا ومتنا وسندا واستنباطا للأحكام منه . وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث . وكان مع حفظه للحديث ومعرفته الواسعة بعلم

" اعلم أن اعتبار المادة والعرف رجع إليه في الفقه في مسائل لا تعد كثرة " (١) . ويقول أيضا : " قال الفقهاء : كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ، ولا في اللغة ، يرجع فيه إلى العرف " (٢) ويقول القرافي في هذا الصدد : " الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها كيفما دارت وتبطل معها إذا بطلت . . . وعلى هذا القانون تراعى الفتاوى على طول الأيام فمهما تجدد في العرف اعتبره ومهما سقط أسقطه ، ولا تجدد على المسطور في الكتب طول عمرك بل إذا جاءك من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تجره على عرف بلدك ، وأسأله عن عرف بلده وأجره عليه وافته به دون عرف بلدك والمقرر في كتبك ، فهذا هو الحق الواضح والجمود على المنقولات أبدا ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء

== الشريعة مؤرخا أديبا . بلغ عدد مؤلفاته أكثر من خمسمائة مؤلف منها البرهان في علوم القرآن ، والأشباه والنظائر في فروع الشافعية في الفقه ، والأشباه والنظائر في العربية . ولد سنة ٨٤٩ هـ - وتوفي بروضه المقياس على النيل سنة ٩١١ هـ . الضوء اللامع ج٤ ص ٦٥ ، شذرات الذهب ج٨ ص ٥١ . الأعلام للزركلي ج٣ ص ٣٠١ .

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٨ .

(٣) القرافي : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ابن عبد الله الصنهاجي القرافي . كان إماما عالما حافظا مفوها منطقيا بارعا في الفقه والأصول والتفسير والحديث والعلوم العقلية وعلم الكلام والنحو . انتهت إليه في عهده رئاسة المالكية . وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة . توفي سنة ٦٨٤ هـ . له مصنفات كثيرة منها أنوار البروق في أنواع الفروق والتنقيح في أصول الفقه . الديباج المذهب ص ٦٢ ، شجرة النور الزكية ص ١٨٨ ، الأعلام

ج١ ص ٩٤ .

المسلمين والسلف الماضين". (١)

ويقول الإمام ابن القيم (٢) : " ومن أفتى الناس بمجرد المنقول

من الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل ، وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طيب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم بل هذا الطبيب الجاهل وهذا المفتي الجاهل أضرا ما يكون على أديان الناس وأبدانهم والله المستعان" (٣).
ويقرر الدكتور أحمد أبوسنة بأن الفقهاء على اختلاف مذاهبهم قد اعتبروا العرف وجعلوه أصلا يبنى عليه شطر عظيم من أحكام الفقه (٤) . وما يدل على عناية الفقهاء بالعرف واعتباره في استنباط الأحكام أنهم وضعوا قواعد أشبه بالضوابط الفقهية . من ذلك قولهم : " العادة محكمة " ، " الثابت بالعرف كالثابت بالنص " ، " لا يفكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان "

(١) الفرق للقرافي ج ١ ص ١٧٦-١٧٧ .

(٢) ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي الملقب بشمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية الفقيه الحنبلي الأصولي المحدث المفسر النحوي الأديب الواعظ ، العالم بالخلاف ومذاهب السلف . ولد بدمشق سنة ٦٩٩ هـ ، لازم شيخ الاسلام ابن تيمية وأوذى واضطهد وسجن في سبيل نصرته الحق . له مصنفات كثيرة منها : إعلام الموقعين ، والطرق الحكيمة في السياسة الشرعية . توفي بدمشق سنة ٧٥١ هـ .

الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٠٠ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨ ، معجم

المؤلفين لعمر كحالة ج ٩ ص ١٠٦ .

(٣) اعلام الموقعين ج ٣ ص ٨٩ .

(٤) انظر العرف والعادة للدكتور أحمد أبوسنة ص ٢٣ .

(١) "المعروف عرفاً كالشروط شرطاً"، "استعمال الناس حجة يعمل بها".
ولم يكتف الفقهاء باعتبار العرف في الأحكام، بل اعتبروا معرفته شرطاً
من شروط الاجتهاد. يقول ابن عابدين: "ولهذا قالوا - أي الفقهاء -
في شروط الاجتهاد: إنه لا بد فيه من معرفة عادات الناس، فكثير من
الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله. أو لحدوث ضرورة أو
فساد أهل الزمان بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أو لا للزم منه المشقة
والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر
والفساد لبقاء العالم على أتم نظام وأحسن إحكام". ثم يدل على ما
ذكر بما حدث من مخالفة مشايخ المذهب لإمامه بقوله: "ولهذا ترى
مشايخ المذهب خالفوا ما نص عليه المجتهد في مواضع كثيرة بناها على ما
كان في زمنه لعلمهم بأنه لو كان في زمنهم لقال بما قالوا به أخذاً من
قواعد مذهبه (٢)".

وبعد هذه الإشارة اللطيفة إلى ما حدث من تغير وتطور وتجدد
في وسائل المواصلات وما استحدثت من قواعد وأنظمة مرورية، وبيان وجوب
الأخذ بها عند النظر في المخالفات المرورية وحوادث السير باعتبارها
ضرورة لتنظيم السير على الطرق وحفظ أرواح الناس وأموالهم، ولأنها
من الاجتهاد العرفي الذي تحول إلى نظام رسمي إلزامي بإلزام الإمام
الأئمة العمل والسير على وفقه، وتأكيده ذلك بإيراد بعض أقوال الفقهاء
في هذا الصدد، أعود الآن إلى بيان أنواع حوادث تصادم السيارات وأحكامها
، فأقول وبالله التوفيق:

(١) انظر المبسوط ج ١٤ ص ١٣، رسالة نشر العرف لابن عابدين مع
مجموعة رسائله ج ٢ ص ١٦٥، مجلة الأحكام العدلية المواد ٣٦-٤٥.
(٢) رسالة نشر العرف لابن عابدين مع مجموعة رسائله ج ٢ ص ١٢٣.

إذا وقع حادث تصادم بين سيارتين على طريق ما ، فإما أن تكونا سائرتين قبل وقوع التصادم ، وإما أن تكون إحداهما سائرة والأخرى واقفة . فإن كانتا سائرتين ، فإما أن تكونا سائرتين على طريق واحد ، وإما أن تكونا سائرتين على طريقين مختلفين ، فإن كانتا سائرتين على طريق واحد فإما أن تكونا سائرتين في اتجاه واحد ، وإما أن تكونا سائرتين في اتجاهين متقابلين . فإن كانتا سائرتين على طريقين مختلفين ، فإما أن يكون الطريقان متساويين في الأهمية وإما أن يكون أحدهما أهم من الآخر ، كأن يكون طريقا رئيسيا والآخر فرعا . فإن كانت إحدى السيارتين سائرة والأخرى واقفة ، فإما أن تكون الواقفة متعدية في الوقوف ، أو غير متعدية ، أو يكون وقوفها لا موطأ . وبحسب تنوع أحوال السير هذه ، تنوعت حوادث التصادم واختلفت في أحكامها ما يستدعي بيان حكم كل حالة على حده . وهذا ما سأقوم به في المطالب التالية :

المطلب الأول : في بيان حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة واقفة .

المطلب الثاني : في بيان حكم اصطدام سيارتين أثناء سيرهما على طريق واحد وفي اتجاه واحد .

المطلب الثالث : في بيان حكم تصادم سيارتين أثناء سيرهما على طريق واحد وفي اتجاهين متقابلين .

المطلب الرابع : في بيان حكم الاصطدام الواقع بين سيارتين أثناء سيرهما على طريقين أو شارعين مختلفين .

المطلب الأول

حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة واقفة

لو اصطدمت سيارة سائرة بسيارة واقفة ، فتلفت السيارتان ومن فيهما من الأنفس والأموال أو أحدهما ومن فيها من الأنفس والأموال أوجرح بعض ركبهما ، فما الحكم ؟

قبل أن أبين الحكم في هذه المسألة يحسن بي أن أوضح رأى الفقهاء في مسألة مشابهة لها ، وهي مسألة ما لو اصطدم السائر بالواقف أو القاعد ونحوه ، فأقول وبالله تعالى التوفيق :

لو كان أحد الركابين أو المشيين سائرا والاخر واقفا أو قاعدا ، فصدم السائر الواقف أو القاعد ، فماتا أو أحدهما . فلا يخلو الأمر من حالين : إما أن يكون الواقف أو القاعد متعديا في وقوفه أو قعوده أولا . فإن كان غير متعد ، بأن كان واقفا أو قاعدا في ملكه ، أو في موضع مأذون له بالوقوف أو القعود فيه ، أو في طريق واسع لا يتضرره المارة ، فعلى عاقلة السائق ضمان دية الواقف أو القاعد . وعليه ضمان ما تلف من الواقف أو القاعد من دابة ومال ، لأن التلف حصل بفعله من غير تعد في الوقوف أو القعود من قبل المصدوم . فإن مات السائر أو تلفت دابته فهدر لتسببه في إتلاف نفسه ودابته ، ولأن الواقف أو القاعد غير مفرط بالوقوف ، أو القعود (١) في موضعه . وبهذا قال فقهاء الشافعية والحنابلة في المعتمد من المذهبين .

(١) انظر المذهب مع المجموع ج ١٩ ص ٢٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٥ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٠ ، الفروع ج ٦ ص ٦ ، الانصاف ج ١٠ ص ٣٦ ، كشف القناع ج ٦ ص ١١ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ وما بعدها .

وقد اشترطوا بأن لا يصدر من الواقف أو القاعد فعل يحمل الراكب أو الماشي على الاصطدام به . فإن وجد منه فعل كأن انحرف فوافق انحرافه صدمة الصادم فماتا أو أحدهما . فهما في الحكم كراكبين أو ماشيين اصطدما أثناء سيرهما ، لأن التلف حصل بفعلهما .^(١) غير أن الشافعية استثنوا حالة واحدة من الانحراف ، وهي ما إذا انحرف الواقف موليا فمات ، فقد جعلوا على عاقلة الصادم دية كاملة ، وصورته أن يكون وجه الواقف إلى المقبل ، فلما رآه انحرف موليا ليتحى عن طريقه فأصابه فمات . فجميع ديته على عاقلة الصادم لأنه لا فعل له في قتل نفسه ، ودية الصادم هدر .^(٢)

وما ذهب إليه فقهاء الشافعية والحنابلة من تضمين السائر ما تلف من الواقف أو القاعد إذا لم يكن متعديا في وقوفه أو قعوده هو رأي فقهاء الحنفية والمالكية لأنهم ربطوا الضمان في مثل هذه الحالة وما شابهها بعدم الإذن ووجود الضرر حيث ذكروا بأنه : إن كان المكان مسموحا بالوقوف أو القعود أو النوم فيه فلا ضمان على من ارتفق به فيما لو اصطدم أو تعثر به أحد المارة ، وإن لم يكن المكان مسموحا بالوقوف أو القعود فيه ، لحق الضمان من فعل ذلك فيما لو تضرر به أحد المارة لتعديه إما بالتصرف في حق غيره ، أو بالافتيات على الإمام فيما إليه تدبيره ، أو لأن الارتفاق بالمكان مقيد بشرط السلامة .^(٣)

-
- (١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٥ ،
المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٠ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٠ .
- (٢) انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٩ ص ٣٢٧ ، تكملة
المجموع للمطيعي ج ١٩ ص ٢٢٩ .
- (٣) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١٣ ، الموطن للإمام
مالك ج ٢ ص ٨٦٩ ، تبصرة الحكام لابن فرحون بهامش فتح العلي
المالك ج ٢ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

ولتأكيد هذا القول ، نورد بعض عبارات الفقهاء في المذهبين ،
فقد قال الطوري ^(١) من الحنفية : " ولو جعل الإمام موضعا لوقوف الدواب عند
باب المسجد ، فلا ضمان فيما يحدث من الوقوف فيه . وكذا إيقاف الدواب في
سوق الدواب لأنه مأذون فيه من جهة السلطان ، وكذا إذا أوقفها في
طريق متسعة لا يضر وقوفها بالناس فلا يحتاج إلى إذن الإمام بخلاف
ما إذا كانت غير متسعة " . ^(٢)

وجاء في الفتاوى العالمية ما يدل على ذلك صراحة حيث
قالوا : " ولو أن رجلا قعد على الطريق للبيع ونحوه ، فتعقل به إنسان
، فإن كان قعوده بإذن السلطان لا يضمن ، وإلا فهو ضامن " . ^(٣)

وجاء في الفتاوى البزازية قولهم : " سفينة واقفة في شط
فجاءت سفينة أخرى فأصابها الواقعة ، وإن انكسرت الواقعة فالضمان على صاحب
الجارية ، وإن انكسرت الجارية لا ضمان على صاحب الواقعة . قال في النوادر :
إنما لا يضمن - صاحب - الواقعة لأن الإمام أذن لأصحاب السفن أن يوقفوا
السفن على الشط ، وما كان بإذن الإمام كان مباحا مطلقا غير مقيد بالسلامة " . ^(٤)

(١) الطوري : هو محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري

فقيه حنفي من تصانيفه الفواكه الطورية في الحوادث المصرية .

جمع فيه فتاوى السراج الهندي ورتبها وزاد عليها . وله تكملة

البحر الرائق شرح كزالدقائق . توفي بعد سنة ١١٣٨ هـ ،

هدية العارفين ج ٢ ص ٣١٨ الأعلام للزركلي ج ٦ ص ١٠٣ .

(٢) تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٧ .

(٣) الفتاوى العالمية مع الهندية ج ٦ ص ٤٣ .

(٤) الفتاوى البزازية مع الهندية ج ٦ ص ٤٠٧ .

وجاء في شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك قول الإمام مالك رحمه الله والشارح : " والأمر عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يصنع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك - يفصل فيه فإن كان - ما لا يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين - كالضيقة التي لا تحتل ذلك - فهو ضامن لما أصيب في ذلك من جرح أو غيره ، فما كان من ذلك عقله دون ثلث الدية فهو في ماله خاصة - لأن العاقلة لا تحمل ما دون الثلث - وما بلغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة و- إن كان - ما صنع من ذلك ما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين - كالواسعة المحتملة - فلا ضمان عليه فيه ولا غرم - بل هو هدر وعليه يحمل الحديث - (١) ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للمطر والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم - لا على الرجل ولا على بيت المال ولا غيرها - " . (٢)

وإن كان الواقف أو القاعد متعددا ، بأن كان واقفا أو قاعدا في طريق ضيق غير مملوك له فقد اختلف الفقهاء في الحكم على أقوال :
ففي المذهب الحنبلي ثلاثة أوجه :

الأول : لا ضمان على السائر فيما تلف من الواقف أو القاعد من نفس ودابة ومال ، لعدم تعدى السائر ، بل على الواقف أو القاعد ضمان

(١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (جرح المعجماء جبار . .) رواه الإمام مالك في الموطأ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ، انظر الموطأ مع شرح الزرقاني ج ٤ ص ١٩٨ وقد خرجاه في الصحيحين انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٣ ص ٣٦٢ وصحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٣٤ .

(٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ج ٤ ص ١٩٩ .

ما تلف من السائر من نفس ودابة ومال ، لتعديهما في الوقوف والقعود ، أشبه ما لو وضع رجل حجرا في الطريق فعثر به إنسان فمات ، فإن الضمان على واضع الحجر لتعديه وتسببه في موت العائر . وقد أخذ بهذا الوجه ابن قدامة (١).

الثاني : يضمن السائر ما تلف من الواقف أو القاعد . سواء كان الواقف أو القاعد في طريق ضيق أو واسع ، وهو ظاهر كلام الخرقى (٢) . ويمكن أن يعلل له بأن التلف حصل بحركة السائر (٣).

الثالث : يهدر الجميع . أما الواقف والقاعد فلتفريطهما وتعديهما في الوقوف والقعود في الطريق الضيق غير المملوك لهما . وأما السائر فلحصول الصدم منه ، ولأنه لم يجن عليه أحد . وقد صحح المرادوى هذا الوجه وذكر أنه المنصوص (٤) . وقد أخذ به متأخروا فقهاء

(١) انظر المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٠ ، الانصاف ج ١٠ ص

٣٦ ، تصحيح الفروع مع الفروع ج ٦ ص ٦ .

(٢) الخرقى : هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى

البغدادي الحنبلي الإمام العلامة الثقة . وأحد فقهاء الحنابلة الكبار . له مصنوعات كثيرة في المذهب لم ينتشر منها إلا المختصر في الفقه المعروف باسمه لأنه خرج من مدينة السلام (بغداد) لما ظهر فيها سب الصحابة رضوان الله عليهم وأودع كتبه في درب سلمان فاحترقت الدار التي كانت فيها ولم تكن انتشرت بعده من البلد . توفي بدمشق سنة ٣٣٤ هـ .

وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٧٩ ، طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٧٥ ،

شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٣) انظر مختصر الخرقى مع المغني ج ١٠ ص ٣٦٠ . الانصاف ج ١٠

ص ٣٦ .

(٤) انظر الانصاف ج ١٠ ص ٣٦ .

المذهب كالحجاوى (١) والفتوحى (٢) (٣) قال في منتهى الإرادات وشرحه : " ولا يضمنهما ولا ما أتلّف لهما السائر إن كانا بطريق ضيق غير مملوك لهما لتفريطهما بالوقوف والقعود في الضيق غير المملوك ، ولا يضمنان ، أى الواقف والقاعد بطريق ضيق ، لسائر شيئا لحصول الصدم منه " (٤)

وفي المذهب الشافعي أربعة أوجه :

الأول : فرق أصحاب هذا الوجه بين الواقف في الطريق الضيق والقاعد أو النائم فيه ، فقالوا : يهدر القاعد والنائم في الطريق الضيق

(١) الحجاوى : هو شرف الدين أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى ابن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوى المقدسي الصالح الحنبلي الإمام العلامة مفتي الحنابلة بدمشق . كان إماما بارعا أصوليا فقيها محدثا ورعا . له مؤلفات منها الاقناع وزاد المستقنع في الفقه . توفي بدمشق سنة ٩٦٨ هـ .

شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٢٧ ، هدية العارفين ج ٢ ص ٤٨١ ،
الاعلام للزركلي ج ٧ ص ٣٢٠ .

(٢) الفتوحى : هو تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز ابن النجار الفتوحى الحنبلي ، من كبار فقهاء الحنابلة ، تبحر في العلوم حتى انتهت إليه الرياسة في مذهبه ، ولي قضاء مصر . وكان ذا خلق عظيم مع ورع وتقوى . له منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات . توفي سنة ٩٧٢ هـ وقيل ٩٧٩ هـ .

شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٩٠ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٥٣ ،
الاعلام للزركلي ج ٦ ص ٦ .

(٣) انظر شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٢ ، كشف القناع ج ٦ ص ١١ .

(٤) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٢ .

غير الملوك ، لأن الطريق للطروق ، والقعود والنوم ليسا من مرافق الطريق ، فمن فعلهما فقد قصر وتعدى وعرض نفسه للهلاك ، بخلاف الصادم لهما أو العاثر بهما فلا يهدر . وعلى عاقلتهما دية لعدم تقصيره . أما الواقف فلو عثر أو اصطدم به الماشي ، كان دم الماشي مهدرا وعلى عاقلته دية الواقف لأن الوقوف من مرافق الطريق كالمشي . فقد يحتاج الإنسان إلى الوقوف لتعب أو انتظار رفيق أو سماع كلام ونحو ذلك ، ولأنه لا حركة من الواقف إن الهلاك حصل بحركة الماشي ، فخص بالضمان لتقصيره في عدم الاحتراز . وذكر النووي أن هذا هو المذهب " وبأنه المنصوص (١) .

الثاني : وجوب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر مطلقا (٢) .

لأن الصادم قتل الواقف بصدمة هو مفطر فيها ، والمصدوم قتل الصادم بسبب هو مفطر فيه ، وهو وقوفه في الطريق الضيق . ولم يفرق أصحاب هذا الوجه بين الواقف والقاعد في الحكم (٣) .

الثالث : يهدر دم القاعد والنائم والواقف ، وتجب دية الماشي على عاقلتهما (٤) ، ولم يذكر أصحاب هذا الوجه تعليلا له . ويمكن أن يعمل له بما ذكره أصحاب الوجه الأول من الحنابلة ، وهو أن الماشي غير متعدي في

(١) انظر روضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ ، المنهاج للنووي مع شرحه مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٢ أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٥ .

(٢) انظر روضة الطالبين ج ٦ ص ٣٢٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ .

(٣) انظر المذهب مع المجموع ج ١٩ ص ٢٦ .

(٤) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٢٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ .

في مشيه ، بخلاف هو لاء فإنهم متعددون في القعود والنوم والوقوف ،
أشبه ما لو وضع رجل حجرا في الطريق فعثر به إنسان فمات ، فإن الضمان
على واضع الحجر لتعديده وتسببه في موت العاثر .

الرابع : يهدر دم الماشي ، وتجب دية القاعد والنائم والواقف
على عاقلته ، لأن القتل حصل بحركته ، كما لو تردد الأعمى في الطريق
بلا قاعد فأتلف شيئا فإنه يلزمه الضمان . (١)

وقد استثنى الأذري (٢) القائم في طريق واسع أو ضيق لغرض
فاسد كسرقة أو أذى فقال : هو كالقاعد في ضيق الطريق . أما الماورى
فقد ربط الضمان بالضرر فقال : لو كان الوقوف يضر بالمار كان كالجلوس
، فيضمن به دية العاثر . وان كان القعود أو الاضطجاع لا يضرهم فكالقيام ،
فلو عثر الماشي بواقف أو قاعد أو نائم في ملكه ، أو مستحق منفعته فهلكوا
أو أحدهم ، فالماشي ضامن ومهدر لأنه قتل نفسه وغيره . (٣)

وما ذكره فقهاء الحنابلة والشافعية في الوجه السابقة ينطبق عليه
الشرط السابق في حق الواقف في الطريق الواسع ، وهو أن لا يصدر مسن

(١) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٢٧ .

(٢) الأذري : هو شهاب الدين أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد
الواحد بن عبد الغني الأذري الشافعي . ولد بأذرعات الشام
سنة ٧٠٨ هـ تفقه بدمشق قليلا ثم تحول إلى حلب وناب في
الحكم ثم تركه وأقبل على الاشتغال بالعلم والتصنيف والتدريس
حتى انتهت إليه رئاسة العلم بحلب . وتوفي بها سنة ٧٨٣ هـ
له مصنفات منها غنية المحتاج وقوت المحتاج .

الدرر الكامنة ج ١ ص ١٢٥ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٧٨ .

(٣) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ ،

أسنى المطالب ج ٤ ص ٧٥ .

الواقف أو القاعد أو النائم في الطريق الضيق فعلى يحمل الماشي على الاصطدام أو التعثر به ، فإن وجد بأن انحرف إلى الماشي لما قرب منه ، فأصابه في انحرافه فماتا ، فهما كماشيين أو راكبين اصطدما . (١)

أما فقهاء الحنفية فقد صرحوا بكراهة التصرف في الطريق العامة بشيء يضر بالمارة ، أولم يأذن فيه الإمام . ومن ذلك إخراج الجناح وبناء الظلة وحفر البئر ووضع الخشب والأحجار والطين فيه ، ورشه بالماء فوق المعتاد ، والوقوف والقعود فيه ، وأوجبوا على من تصرف بشيء من ذلك ضمان ما تلف به . معللين لذلك : بأنه متسبب في التلف مقعد في شغل الطريق . (٢) وألزموا من أوقف دابته فيه بغير عذر ، ضمان ما أتلفته ، معللين لذلك : بأنه متسبب متعدد يشغل طريق المسلمين بإيقافها فيه . (٣)

ومن شدة حرصهم على بقاء الطريق مفتوحا أمام حركة السير أنهم قالوا : " لو جمع - شخص - الكناس في الطريق فتعقل بها إنسان كان ضامنا لوجود التعدي بشغله الطريق " . (٤) وقالوا أيضا : " لو وقف - شخص - على الطريق لإمالة الأذى ودفع المظالم فعثر به غيره - فإنه - يؤجر على ذلك ويغرم " . (٥)

ومع كراهتهم للتصرف في الطريق بشيء يضر المارة وحرصهم على بقاءه مفتوحا أمام السائرين إلا أنهم استثنوا من الضمان ما لو تعمد شخص المرور على موضع الشيء المحدث في الطريق وقد أبصره ،

-
- (١) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٢ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٢٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ .
 (٢) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧-٣١٣ .
 (٣) انظر رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٦٠٤ .
 (٤) و (٥) تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠١ .

فقالوا في المعتمد من المذهب لا يضمن المحدث . وعللوا لذلك : بأن
تعتمد المارالمروء على الشيء المحدث في الطريق يقطع النسبة إلى الواضع ،
لأن الواضع متسبب والمارمياشر . فصار صاحب علة ، فلا يعتبر التسبب
معه . (١) ومن أمثلتهم على ذلك قولهم : لو أوقف قصار (٢) حماره
في الطريق فعطب به إنسان وهو لا يعلم به ، يضمن القصار لأنه متعدد .
وإن تعمد المروء عليه وقد أبصره ، فلا يضمنه القصار ، لأن المارمختار في
فعله وصاحب علة . (٣) وبعبارة أخرى لا يضمن موقف الحمار لأنه متسبب
والمارمياشر مختار في فعله ، وفعل المباشرة في هذه الحالة مقدم على
السبب في الضمان .

ومن أمثلتهم أيضا قولهم : لو صب إنسان الماء في الطريق أو
رشه بما يجاوز المعتاد فعطب به إنسان أو مال ضمن الصاب أو الراش
لأنه متعدد . لكن لو تعمد المروء في موضع الصب مع علمه بذلك ، لا يضمن
الراش ، لأنه هو الذي خاطر بنفسه ، فصار كمن وثب في البئر من جانب
إلى جانب فوقع فيها ، بخلاف ما إذا كان يغير علمه بأن كان ليلا
أو أعمى . وقيل يضمن مع العلم أيضا إذا رش جميع الطريق لأنه مضطر
إلى المرور فيه . وكذلك الحكم في الخشبة الموضوعة في الطريق وفي أخذها
جميع الطريق أو بعضها . (٤)

(١) انظر تبين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ١٤٥ ، تكملة البحر الرائق

ج ٨ ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٢) يقال : (قصرت) الثوب (قصرا) بيضته . المصباح المنير

مادة (قصرت) ج ٢ ص ٥٠٥ .

(٣) نصاب الاحتساب للسناي ص ٣٤٧ .

(٤) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٤٥ ، الهداية مع تكملة فتح القدير

ج ١٠ ص ٣١١ .

وأما فقهاء المالكية فقالوا : إذا كان الوقوف في الطريق من أجل حاجة كالنزول والركوب بباب المسجد والحمام أو باب الأمير أو السوق أو ما أشبه ذلك ، فلا ضمان على صاحب الدابة فيما أتلفته من نفس ومال . وإن كان الوقوف لغیر الحاجة ، كأن يتخذ مربطاً في الطريق لدابته فهو ضامن لما أصابته فيه لأنه متعدد . واحتجوا بأن الأصل في ذلك كله هو : أنما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه ، وما كان غیر مباح فهو ضامن لما تلف به . (١) وقد تقدم أنه لا يجوز الوقوف في الطريق الضيق عندهم . (٢) قال الخرشي : " لوربط شخص دابته في طريق المسلمين بقصد الأذية لشخص معين فهلك بسبب ذلك ، اقتص منه ، فإن هلك غيره فالدية " . (٣)

وقال ابن حزم الظاهري : لا يضمن صاحب الدابة جناية دابته إذا أوقفها في مكان من طريق المسلمين ما لم يحملها على الجناية بنفسه ، سواء كان الطريق ضيقاً أو واسعاً ، أذن الإمام بالوقوف فيه أو لا . وعلل لذلك : بأنه ليس كل مسيء ضامناً . فعامل السلاح وباعه لضمان على أحد منهما لعدم مباشرتهما القتال ، مع أن كل واحد منهما مخالف ظالم ومسيء ومعين بذلك على قتل الناس ، فكذلك الأثر بالنسبة لصاحب الدابة ، لا يضمن جنايتها لعدم مباشرته الجناية بنفسه مع أنه مسيء بإيقاف الدابة على طريق المسلمين . (٤)

(١) انظر المنتقى ج ٧ ص ١١١ ، المدونة ج ٦ ص ٤٤٥ ، تبصرة الحكام

ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر ص ٤٥٤ من هذا البحث .

(٣) الخرشي على خليل مع شرحه ج ٨ ص ٨ .

(٤) انظر المحلى ج ١١ ص ٨ .

هذه أهم آراء الفقهاء في مسألة اصطدام السائر بالواقف أو القاعد أو النائم في الطريق ، أو تعثره به وما في حكم ذلك من إيقاف الدابة في الطريق وغيره ، سواء كان معها سائق أو قائد أو راكب أولا .

والآن أعود لبيان حكم اصطدام سيارة سائرة بأخرى واقفة

في ضوء ما تقدم من آراء الفقهاء فأقول وبالله التوفيق :

لو اصطدمت سيارة سائرة بأخرى واقفة ، فلا يخلو الأمر من الأحوال

التالية : إما أن تكون السيارة الواقفة غير متعدية في وقوفها ، أو متعدية أو كان وقوفها لا «مرطاري» ، ولكل حالة من هذه الأحوال حكمها الخاص بها ، وهذا ما سأبينه في الفقرات التالية :

حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة غير متعدية في الوقوف :

إذا اصطدمت سيارة سائرة بأخرى واقفة ، وكانت الواقفة غير متعدية في وقوفها ، بأن أوقفها قائدها في ملكه ، أو في موضع مأذون له بالوقوف فيه من قبل الإمام أو نائبه ، أو أوقفها في مكان لا تتضرر به السيارات المارة ، كأن أوقفها على كتف الطريق خارج ممر السيارات ، أو على جانب طريق واسع ، ولم يصدر منه فعل يحمل صاحب السيارة السائرة على الاصطدام بسيارته ، فالذي يظهر لي من أقوال الفقهاء السابقة في مسألة اصطدام السائر بالواقف ، أنه يجب على عاقلة قائد السيارة السائرة ضمان ردية قائد السيارة الواقفة ومن مات معه من الأنفس ، سواء كانوا راكبين في السيارة السائرة أو السيارة الواقفة . وعليه ضمان ما حصل من تلف في السيارة الواقفة وما فيها من أموال . لأن الصدم حصل بفعله من غير تعد في الوقوف من قبل قائد السيارة المصدومة . فإن مات قائد السيارة السائرة

أوتلفت سيارته المملوكة له فهدر لتسببه في إتلاف نفسه وسيارته . ولأن قائد السيارة الواقعة غير مفرط بالوقوف في موضعه . فإن انحرفت السيارة الواقعة ، فوافق انحرافها صدمة السيارة السائرة ، فهما في الحكم كما لو اصطدمت سيارتان سائرتان ، وقد تقدم بعض أحكامهما في المبحث السابق ، وسيأتي مزيدا لذلك في المطالب اللاحقة من هذا المبحث .

حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة متعددة في الوقوف :

إذا اصطدمت سيارة سائرة بأخرى واقفة ، وكانت الواقعة متعددة في وقوفها ، بأن أوقفها قائدها في ملك غيره بغير إذنه ، أو في مكان غير مأذون بالوقوف فيه ، أو في طريق ضيق يضر بالمارة ، فلفقهاء في مثل هذه المسألة عدة أقوال :

القول الأول :

تضمن عاقلة قائد السيارة الواقعة ردية قائد السيارة السائرة ومن مات معه من الأنفس ، ويضمن في ماله ما حصل من تلف في السيارة السائرة وما فيها من أموال باعتبار أنه متعدد في الوقوف ، أشبه بالوضع رجل حجرا في الطريق فعثر به إنسان فمات ، فإن الضمان على واضع الحجر لتعديده وتسببه في موت العاثر . ولا يضمن قائد السيارة السائرة شيئا ما تلف في السيارة الواقعة سواء وقع التلف في الأنفس أو السيارة أو الأموال المنقولة ، لعدم تعديده في سيره . وهذا القول مخرج على ما ذكره فقهاء الحنابلة في الوجه الأول ، وفقهاء الشافعية في الوجه الثالث من مسألة اصطدام السائر بالواقف أو القاعد أو النائم ، فقد أهدروا دم الواقف والقاعد والنائم في الطريق الضيق ، وأوجبوا على عواقلهم ضمان

دية الماشي ، معللين لذلك : بعدم تعدى الماشي في السير ،
وتعديهم في الوقوف والقعود والنوم في الطريق .

وهذا الاحتمال يتمشى أيضا مع قواعد المذهب المالكي لأنهم
منعوا من الوقوف في الطريق الضيق والأماكن التي فيها ضرر على المارة ،
وأوجبوا على من أوقف دابته في تلك المواضع ضمان ما أتلفته ، فكذلك
الحال فيمن أوقف سيارته في طريق ضيق من غير عذر يجب عليه
ضمان ما تلف بسببها .

القول الثاني :

يضمن قائد السيارة الواقعة ما تلف في السيارة السائرة من نفسه
ومال إذا لم يعتمد قائدها المرور على الواقعة ولم يبصرها . أما لو تعتمد
المرور عليها وقد أبصرها فلا ضمان على قائد الواقعة ، بل الضمان على قائد
السائرة لأنه مباشر مختار لفعله ، وقائد الواقعة متسبب ، والمباشر في هذه
الحالة مقدم على المتسبب في الضمان ، وهذا القول مخرج على ما نقلته
عن الحنفية في المسألة السابقة ، فقد أوجبوا على الواقف في الطريق ضمان
العائريه ما لم يعتمد المرور عليه وقد أبصره ، فلا ضمان على الواقف
حينئذ .

القول الثالث :

يضمن قائد السيارة السائرة ما حصل من تلف في السيارة الواقعة ،
ويهدر ما حصل من تلف في نفسه وماله وسيارته باعتبار أن التلف حصل
بفعله وحركة سيارته . وهذا القول مخرج على ما ذكره فقهاء الحنابلة في
الوجه الثاني والشافعية في الوجه الرابع في المسألة السابقة فقد أوجبوا

على السائر ضمان ما حصل من تلف في الواقف أو القاعد أو النائم في الطريق معللين لذلك : بأن التلف حصل بحركة سيره .

القول الرابع :

تضمن عاقلة قائد كل سيارة دية الآخر ومن مات معه في سيارته مطلقا ، ويضمن كل منهما في ماله ما حصل من تلف في سيارة الآخر باعتبار أن كل واحد منهما مفطر ، فقائد السيارة السائرة ألتف الواقفة وما فيها بصدمة هو مفطر فيها . وقائد السيارة الواقفة ألتف السائرة وما فيها بسبب هو مفطر فيه ، وهو إيقافه لسيارته في الطريق الضيق . وهذا القول مخرج على ما ذكره فقهاء الشافعية في الوجه الثاني من المسألة السابقة .

القول الخامس :

يهدر كل منهما ، أما قائد السيارة الواقفة فلتفريطه وتعديه في الوقوف في الطريق الضيق غير المملوك له . وأما قائد السيارة السائرة فلحصول الصدم بفعله ، ولأنه لم يكن عليه أحد . وهذا القول مخرج على ما ذكره الحنابلة في الوجه الثالث في مسألة اصطدام السائر بالواقف أو القاعد .

القول السادس :

لا يضمن قائد السيارة الواقفة شيئا من جنايتها ما لم يحملها على الجناية ، سواء أوقفها في طريق ضيق أو واسع ، أذن الإمام بالوقوف فيه أم لا . باعتبار أنه لم يباشر الجناية بنفسه . وهذا القول مخرج على ما نقلته^{عن} الظاهرية في مسألة إيقاف الدابة في طريق المسلمين وجنايتها فيه .

مناقشة وترجيح :

إن القول باهدار ما حصل من تلف في السائر سواء كان ماشيا أو راكبا ، وتضمنه ما حصل من تلف في الواقف ، سواء كان واقفا على دابته أو واقفا على رجله ، أو قاعدا أو مضطجعا أو نائما ، ومثل هذا القول ما خرج عليه من القول بتضمن قائد السيارة السائرة ما تلف في السيارة الواقفة مع إهدار ما حصل من تلف في نفسه وسيارته ، بحجة أن الصدم حصل بفعل السائر وحركة دابته أو سيارته ، فيه نظر من جهة أن الجناية قد تلحق الواقف أو القاعد في الطريق أو موقف الدابة أو السيارة فيه بسبب تعديه على الحق العام ، فإن وقوفه أو تعوده أو نومه أو إيقافه لدابته أو سيارته في الطريق خصوصا الضيقة منها قد يعطل مرور السائرين فيها أو مسدها عليهم ، ومن جهة أخرى فإن عدم تضمين الواقف ونحوه ما تلف من السائر يجعل ذلك مدعاة لكل إنسان أن يوقف سيارته في أى جزء من الطريق غير آبه بما ينتج عن ذلك من ضرر للسائرين . أما قول من قال بتضمن كل من الواقف والسائر ما تلف من الآخر مطلقا بحجة أن الصادم قتل الواقف بصدمته هو مفطر فيها ، والمصدوم قتل الصادم بسبب هو مفطر فيه وهو وقوفه في الطريق الضيقة ففيه نظر أيضا من جهة أن التفريط قد يقع من أحدهما ولا يقع من الآخر . كأن يوقف أحدهما سيارته ليلا في منعطف محجوب الرؤية بحيث يصعب على سائق الأخرى تجنب الاصطدام بها لعدم رؤيتها من مسافة كافية تتيح له فرصة إبعاد سيارته عن الواقفة إما بلفها عن طريقها أو بإيقافها قبل أن تصطدم بها . والعكس صحيح أيضا . فقد يتعدى أحد السائقين بإيقاف سيارته في الطريق الضيقة ، لكن يمكن لقائد الأخرى أن يتفادى الاصطدام بها بأقل تصرف ممكن ،

كأن يكون في مقدوره لف سيارته عن الواقعة ، أو إيقافها قبل بلوغ موضعها لوجود مسافة كافية تمكنه من رؤية الواقعة بوضوح تام . وأما قول من قال بإهدار السائر والواقف وما تلف لهما بحجة أن الواقف مفطر ومتعد في وقوفه ، وأن السائر هو الذي جنى على نفسه لحصول الصدم بفعله وحركة دابته أو سيارته فيرد عليه بما قاله أصحاب هذا القول في الفارسيين إذا اصطدما خطأ فقد ضمنوا عاقلة كل فارس دية الآخر ، وضمنوا كل واحد منهما في ماله ما تلف من الآخر من دابة ومال معللين لذلك : بأن كل واحد منهما مخطيء في فعله ^(١) . فكيف يهدرانهما في هذه المسألة مع أن كل واحد منهما مخطيء في فعله ، فالواقف في الطريق الضيق مخطيء لتفريطه في الوقوف في مكان غير مأذون له بالوقوف فيه ، والسائر مخطيء لصدمه الواقف بحركته وفعله من غير صدور فعل من الواقف . وأما ما ذكره أصحاب القول الأول من الحنابلة ومن وافقهم من الشافعية من تضمين الواقف أو القاعد ونحوه في الطريق الضيق غير المملوك ما تلف من السائر من نفس ودابة ومال ، وإهدار ما حصل من تلف فيه ، ومثل هذا القول ما خرج عليه من تضمين قائد السيارة الواقعة في الطريق الضيق ما حصل من تلف في السيارة السائرة وما تلف فيها من الأنفس والأموال ، وإهدار ما حصل من تلف في الواقعة ، فمقبول فيما يبدو لي ، وذلك لما ذكروه من تعليل ، ولأن الوقوف أو القعود في الطريق الضيقة ، أو إيقاف الدابة أو السيارة فيه يتنافى مع المقصد الأصلي للطريق وهو المرور فيها ، وقد دللت الأحاديث على المنع من الوقوف أو الجلوس في الطرقات خصوصا إذا

(١) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ ، وص ٣٧٩ من المبحث

السابق .

كان في ذلك ضرر على المارة ، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :
 "إياكم والجلوس على الطرقات " فقالوا يا رسول الله : ما لنا بد من مجالسنا
 نتحدث فيها ، فقال : فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه " ،
 قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : " غض البصر ، وكف
 الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (١) وقوله
 صلى الله عليه وسلم : " إذا سافرت في الخصب فأعطوا الابل حقه ،
 وإذا سافرت في الجذب فأسرعوا السير ، وإذا أردتم التعريس (٢)
 فتكبو (٣) عن الطريق " (٤) . وفي رواية أخرى : " وإذا عرستم
 فاجتنبوا الطريق ، فإنها طرق الدواب ، وماوى الهوام بالليل " (٥) .

- (١) رواه البخارى ومسلم وغيرهما وقد سبق تخريجه ص ٥٦
 (٢) قال أهل اللغة : " التعريس " هو نزول القوم في السفر من آخر الليل
 للنوم والراحة . وقال أبو زيد : هو النزول أى وقت كان من ليل
 أو نهر . انظر الصحاح ج ٣ ص ٩٤٨ ، القاموس المحيط ج ٢ ص
 ٢٣٠ ، المصباح المنير ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٢ .
 (٣) نكب عن الطريق ، عدل ومال . انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٦٢٤ .
 (٤) رواه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه واللفظ لأبي داود . انظر مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٢٣٧ .
 صحيح مسلم ج ٣ ص ١٥٢٥ ، سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٨ ، حديث
 رقم ٢٥٦٩ .
 (٥) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٥٢٦ ، موطأ الإمام مالك ج ٢ ص ٩٧٩ ، قال
 النووي في شرح هذا الحديث : وهذا أدب من آداب السير والنزول
 أرشد إليه صلى الله عليه وسلم . لأن الحشرات ودواب الأرض من
 ذوات السموم والسباع وغيرها تمشى في الليل على الطرق لسهولتها

لكن لو أضيف إلى هذا القول ما اشترطه فقهاء الحنفية ومن وافقهم — الشافعية من عدم تعمد السائر المرور على الواقف أو الشيء الموضوع في الطريق وقد أبصره لكان أرجح لأن ذلك يقطع نسبة الجناية إلى السائر مطلقا وإن كان هو الذي باشر الصدم ، لأنه في حالة عدم تمكنه من رؤية الواقف لسبب خارج عن مقدوره يصبح غير مختار في فعله ، وفي هذه الحالة يكون الواقف أو القاعد ، أو موقف الدابة أو السيارة أولى بالضمان من السائر سواء كان ماشيا أو راكبا دابة أو سيارة ، لأن السبب - وهو الوقوف فسي الطريق - أقوى من المباشرة - وهي الصدم - لأنها ناشئة عنه ، فلو لا التعدي في الوقوف ما حصل الصدم .

وفي وقتنا الحاضر حددت أماكن لوقوف السيارات في بعض الطرق ومنع في أخرى ، وجعل تقدير المصلحة في ذلك لإدارات المرور في كل مدينة فيجب الالتزام بهذا التحديد لأن القصد منه تحقيق المصلحة العامة ، ومخالفة ذلك يعتبر إضرارا بها ، ثم إن فيه مخالفة لا مريجب امتثالها وهو أمر الحاكم في غير معصية الله . (١)

== ولائها تلتقط منها ما يسقط من مأكول ونحوه ، وما تجد فيها

من رمة ونحوها . فإذا عرس الإنسان على الطريق ربما مر به ما يؤذيه ، فينبغي أن يتباعد عن الطريق . انظر صحيح مسلم

بشرح النووي ج ١٣ ص ٦٩ .

(١) انظر المواد (٣٤ ، ٣٥ ، ٨٦ ، ٨٨) من نظام المرور في المملكة

العربية السعودية ، كتاب حق الارتفاق - رسالة دكتوراه - للدكتور

سليمان التويجري ص ٣٣٤ .

المطلب الثاني

حكم اصطدام سيارتين أثناء سيرهما على طريق واحد وفي اتجاه واحد

بدأت دوائر المرور في المدن الكبيرة تأخذ بمبدأ توحيد اتجاه السير على الطرق لثبوت صلاحيته في تخفيف الازدحام . وفك الاختناقات المرورية على الطرق ، وتقليل حوادث اصطدام السيارات . غير أن ذلك لم يمنع من وقوع بعضها بسبب تعدد سائقي السيارات أو تفرطهم وقلة احترازهم وعدم انتباههم ، وكثرة مخالفاتهم لأنظمة المرور . وسأبين في الفقرات التالية أحكام بعض حوادث الاصطدام التي يمكن أن تقع بين سيارتين أثناء سيرهما على طريق واحد وفي اتجاه واحد .

حكم اصطدام سيارة بسيارة تسير أمامها :

إذا كانت إحدى السيارتين تسير على الطريق سيرا معتادا ، فأدركتها الأخرى من الخلف وصدمتها ، فإنه يجب على سائق اللاحقة ضمان ما تلف من النفوس والأموال في سيارته والسيارة المصدومة . لأنه متعدد بصدمة لما أمامه ، والأمامية في هذه الحالة بمنزلة الواقعة فسي طريق واسع. (١) وقد أشار إلى هذا الحكم بعض فقهاء الحنفية والحنابلة حيث ذكروا : بأنه لو كان أحد الراكبين يسير بين يدي الآخر فأدركه الثاني فصدمه فماتت الدابتان أو أحدهما فالضمان على اللاحق ، لأنها

(١) انظر بحث حوادث السيارات المعد من قبل اللجنة الدائمة

للبحوث العلمية والافتاء ، مطبوع على آلة كاتبة ص ٢١ .

تلفت بصدمة ، والمصدوم بمنزلة الواقف في مكان مأذون بالوقوف فيه . وإن ماتا أو أحدهما فدية السابق على عاقلة اللاحق^(١) . ولم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر المذاهب الاخرى ما يخالف هذا القول .

فإن حصل من سائق الاثمية فعل يعتبر سببا في وقوع الحادث كأن يوقف سيارته فجأة أمام اللاحقة أو يرجع بها إلى الخلف أو ينحرف بها إلى سر اللاحقة ليعترض طريقها ، فسيأتي بيان حكم ذلك في الفقرات التالية .

حكم اصطدام السيارة اللاحقة بالسيارة التي وقفت أمامها لأمر طارئ أو مفاجيء

إذا كانت إحدى السيارتين تسير على الطريق سيرا معتادا ، ولم يصدر من سائقها فعل يخل بأداب الطريق ونظام السير عليه ، إلا أنه أراد أن يتوقى خطرا لاح له من أمامه . فترتب على وقوفه المفاجيء أن اصطدمت بمؤخرة سيارته سيارة أخرى تسير وراءه . فمات سائقها أو بعض ركبها أو جرحوا . فإن كان يمكن لقائد السيارة المصدومة أن يعطى إشارة لمن خلفه ، سواء كانت إشارة يدوية أو ضوئية حمراء تنبئ من مؤخرة السيارة عند ضغطه على دعاسة المكابح ، فلم يفعل ، فإنه يجب عليه ضمان ما تلف في سيارته والسيارة الصادمة من الأتفس والأموال لتقصيره في إعلام من خلفه بوقوفه المفاجيء . أما إذا أعطى إشارة بوقت كاف فإن كانت ضوئية فليس عليه شيء من الضمان لعدم تفريطه^(١) . بل الضمان على سائق الصادمة

(١) انظر الاختيار ج ٤ ص ٤٩ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦

ص ٦٠٥ ، المفنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٠ ، كشف القناع

ج ٦ ص ١٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠١ .

(٢) انظر تكملة المجموع للمطيعي ج ١٩ ص ٢٨ - ٢٩ .

لعدم تركه مسافة كافية بين سيارته والسيارة التي تسير أمامه تمكنه من إدراك الخطر واتخاذ الاجراء المناسب لتفادي الاصطدام به. (١) وإن كانت الإشارة المعطاة يدوية فقط ،نظر فإن كان الوقت ليلا بحيث يتعذر على سائق الصادمة رؤية الإشارة ،فالضمان على سائق المصدومة لتقصيره ،وعدم استعماله للإشارة الضوئية . وإن كان الوقت نهارا ،والجوصحوا بحيث يمكن لسائق السيارة الصادمة إدراك الإشارة اليدوية ،فيحتمل أن يكون الضمان بينهما . أما سائق المصدومة فلتفريظه في تجهيز سيارته بالإشارات الضوئية اللازمة ،وأما سائق الصادمة فلتقصيره في إدراك الإشارة اليدوية . ويحتمل أن يكون الضمان على سائق الصادمة لتعديه بصدمه لما أمامه ، ولعدم اتخاذ أقصى درجات اليقظة والاحتياط عن طريق ترك مسافة كافية بين سيارته وبين السيارة التي تسبقه ،يمكنه من خلالها إدراك وقوفها المفاجيء واتخاذ الاجراء الوقائي المناسب لتجنب الاصطدام بها. (٢)

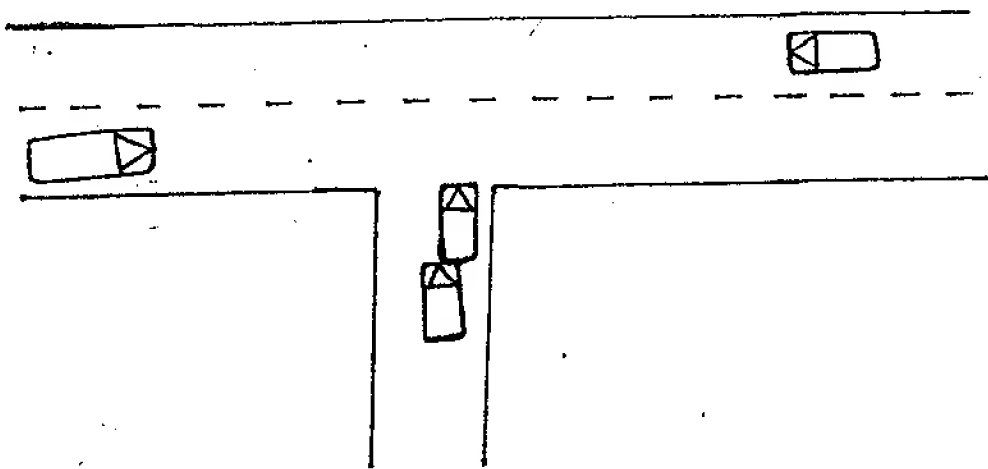
حكم اصطدام السيارة المتأخرة بالمتقدمة أثناء توقفها عن السير لازدحام الطريق أو لضرورة أخرى .

إذا توقفت السيارة المتقدمة عن السير بسبب ازدحام الطريق بالسيارات أو المارة ،أو لضرورة أخرى ،كتغير ضوء الإشارة المرورية إلى النور الأحمر ،أو للتأكد من خلو الطريق من السيارات المارة قبل دخوله

(١) انظر نظام المرور ،مادة (٦٢) .

(٢) انظر مادة (٣١) فقرة أ من اللائحة التنفيذية لنظام المرور .

- كما في الشكل رقم ١ - فلحقت بها المتأخرة وصدمتها من الخلف فإن لم يتمكن سائق المتقدمة من إبعاد سيارته عن طريق المتأخرة ، وجب على سائق المتأخرة ضمان ما تلف من الأُفُس والأموال في سيارته والسيارة المتقدمة ، وذلك لتقصيره في أخذ الحيطة لنفسه ولغيره ، بترك مسافة كافية بين سيارته والسيارة المتقدمة عنها تمكنه من إيقاف سيارته قبل الاصطدام بها . ولتفريطه في الاستعداد للوقوف ، بتهدة سرعة سيارته عند الاقتراب من مواضع الازدحام ، والإشارات المرورية الضوئية ، ومفارق الطرق وملتقياتها ، لأن الوقوف أو تهدة السرعة في تلك المواضع مأموره (١) ، والمتقدم مضطر للوقوف هنا وليس في مكنته تفادي الحادث ، والمفطر هو المتأخر ، يقول مصطفى الرحمتي (٢) في مثل هذا الحكم عندما استثنى من الضمان موقف الدابة في الطريق للازدحام أو لضرورة أخرى :



شكل رقم ١ -

- (١) انظر المواد (٥٦ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ٨٩) من نظام المرور .
 (٢) الرحمتي : هو أبو البركات مصطفى بن محمد بن محمد بن رحمة الله ابن عبد المحسن الأيوبي الأنصاري الدمشقي المعروف بالرحمتي .

"فلو أوقفها للازدحام أو لضرورة أخرى ، ينبغي أنه إن أمكنه العود أو التخلص - ضمن - وإلا فلا - يضمن جنايتها لعدم تعديه يشغل الطريق من المارة -". (١)

حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة متعطلة في الطريق :

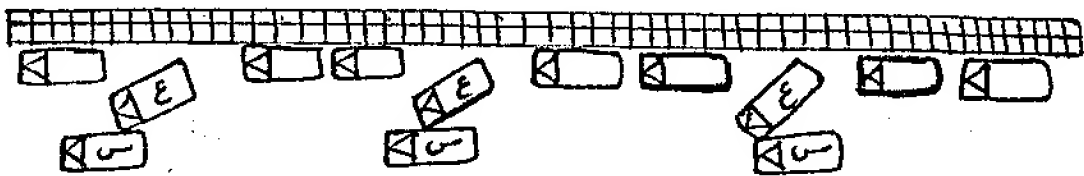
لو تعطلت سيارة في الطريق ولم يستطع سائقها إبعادها عنه لسبب خارج عن مقدوره ، كأن تكون كبيرة ، أو تلقائية الحركة ، فاصطدمت بها سيارة أخرى ، فإن احترز سائق المتعطلة لنفسه ولغيره ، بأن أضاء نورا أحمرًا في مؤخرة سيارته أو اشعل الإشارة الوضوية ، أو وضع مثلثًا أحمر اللون خلف سيارته ، وعلى بعد كاف منها ، لم يضمن ما تلف في السيارة الصادمة لعدم تفريطه. (٢) وإن لم يحترز بشيء من ذلك نظر : فإن كان الوقت ليلاً ، أو كان الجو مظلمًا أو ملبداً بالغيوم أو الضباب أو المطر أو العواصف الرملية ، ضمن سائق المتعطلة ما تلف في الصادمة لتفريطه في الاحتياط لنفسه ولغيره ، ولا احتمال عدم رؤية المصدومة من قبل سائق الصادمة . وإن كان

- ====
- فقيه دمشقي ، من علماء الحنفية هاجر إلى المدينة سنة ١١٨٧ هـ ومرض في أواخر أيامه فذهب إلى الطائف مستشفياً ، ونزل للحج فمات في جهة " السيل " سنة ١٢٠٥ هـ ودفن في مكة . له كتب منها حاشية على مختصر التنوير للعلائي في الفقه ، وشرح الطريق السالك على زبدة المناسك ، ومختصر الشهاب الخفاجي على الشفا وغير ذلك . معجم المؤلفين لعمر كحالة ج ١٢ ص ٢٧٦ ، هدية العارفين ج ٢ ص ٤٥٤ ، الأعلام للزركلي ج ٧ ص ٢٤١ .
- (١) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٦٠٤ .
- (٢) انظر مادة (٩٤) من نظام المرور ، ومادة (٣٦) من اللائحة المنفذة انظام المرور .

الوقت نهارا والجوصحوا ، والسيارة المتعطلة واقفة في مكان فسيح بحيث يستطيع قائد الصادمة رؤيتها من مسافة بعيدة ، ضمن سائق الصادمة ما تلف في الواقعة لمباشرة الصدم مع تمكنه من الاحتراز عنه بالانتباه المستمر لما يستجد من أمور على الطريق لأن السير فيه مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه . (١)

حكم تصادم سيارتين في حال خروج إحداهما من موقفها الجانبي :

إذا كانت إحدى السيارتين تسير في شارع ذي اتجاه واحد سيرا معتادا ، وأثناء مرورها بأحد المواقف الجانبية عليه ، خرجت إحدى السيارات الواقفة فيه إلى الطريق ، فصادف خروجها مرور السيارة فاصطدما ، فإن وقع التصادم بينهما بالقرب من مكان الواقفة - كما في الشكل رقم - ٢ - حيث إن (س) تمثل السيارة المارة في الشارع و (ع) تمثل السيارة الخارجة - فالضمان على سائق الخارجة سواء وقع الاصطدام في مقدمة المارة أو جانبها أو مؤخرتها ، لأنه المتعدي ، حيث دخل إلى طريق المارة قبل أن يتأكد من أن الشارع خال من السيارات المارة . (٢)

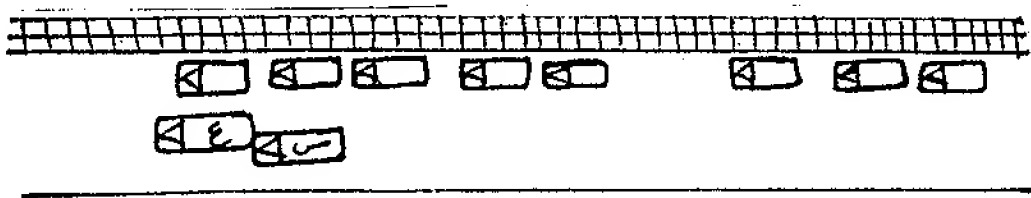


- شكل رقم - ٢ - : وقوع التصادم أثناء خروج إحدى السيارتين من موقفها .

(١) انظر الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٦ ، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٥٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ ، ونظام المرور مادة (٢٩)

(٢) انظر مادة (٣٠ فقرة أ ، د) من اللائحة المنفذة لنظام المرور .

وإن وقع التصادم بينهما بعد ابتعاد الواقعة عن مكان وقوفها بمسافة كافية يمكن من خلالها لسائق المارة رؤيتها واتخاذ التدابير الكافية بصرف سيارته عنها أو إيقافها فلم يفعل حتى وقع التصادم ، كما في الشكل - رقم ٣ - فإنه يجب عليه ضمان ما حصل من تلف في الخارجة لأن السير في الطريق مباح بشرط قيد السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه . وهذا ما يمكن الاحتراز عنه بمراقبة الطريق وصرف سيارته يمينا أو شمالا أو إيقافها قبل أن يصطدم بها ^(١) . وليس على سائق السيارة الخارجة شيء في هذه الحالة لخلو الطريق من السيارات المارة أثناء خروجه من الموقف ودخوله إليه .



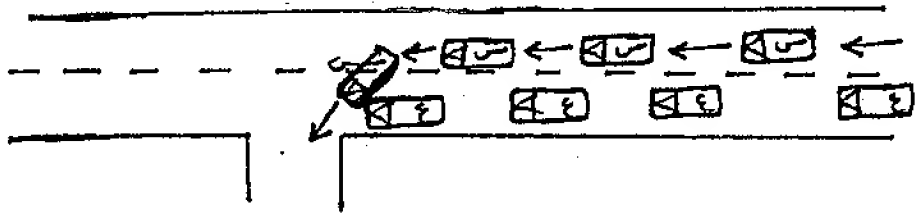
- شكل رقم ٣ - : وقوع التصادم بعد خروج إحدى السيارتين من موقفها بمسافة كافية .

حكم تصادم سيارتين في حال تغيير إحداها اتجاه سيرها :

إذا كانت السيارتان تسيران على طريق واحد وفي اتجاه واحد ، ووقع بينهما اصطدام بسبب تغيير إحداها اتجاه سيرها ، نظره :

(١) انظر مادة (٣١ فقرة أ) من اللائحة المنفذة لنظام المرور .

فإن كان سائق السيارة التي غيرت اتجاهها متعدد ، بأن كان يسير بها في الجهة اليسرى من الطريق ، فانحرف بها فجأة إلى الجهة اليمنى دون أن يتأكد من سلامة اجرائه ، ومن أن المسار الذي ينوي الانحراف إليه خال من السيارات المارة ، فضاء ما حصل من تلف في السيارتين عليه .^(١) (انظر الشكل رقم - ٤ - حيث (س) تمثل السيارة المنحرفة أو التي غيرت اتجاهها ، و (ع) تمثل الأخرى) .

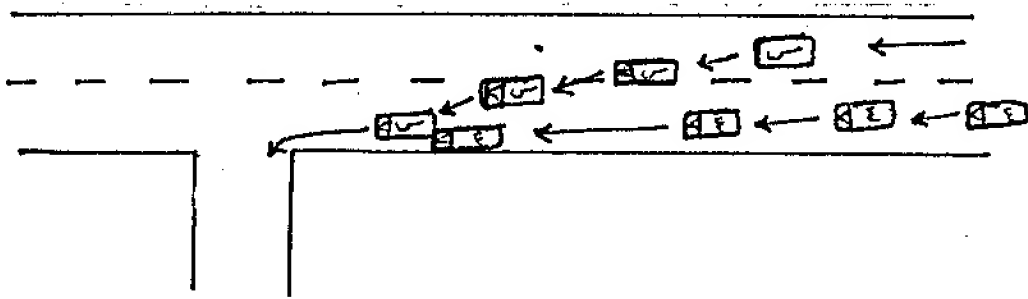


- الشكل رقم - ٤ - : وقوع التصادم أثناء الانحراف المفاجيء .

وإن كان سائق السيارة التي غيرت اتجاهها غير متعدد ، بأن تأكد من إمكان اجراء ذلك ، و أعطى الإشارة الضوئية أو اليدوية الدالة على قصده ، واقترب من حافة الطريق اليمنى بمسافة كافية تمكنه من الانحراف يمينا ، ثم قام بتهذية سرعة سيارته من أجل إتمام عملية الانحراف . إلا أن سائق الأخرى تجاهل الإشارة ولم يتنبه لها أمامه ، واستمر في سيره حتى اصطدم بمؤخرة المنحرفة ، فإن عليه ضمان ما تلف في المنحرفة

(١) انظر مادة (٣١) من اللائحة المنفذة لنظام المرور.

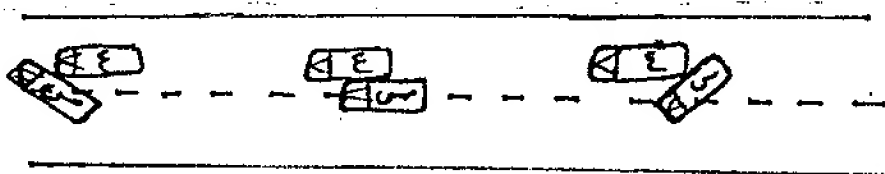
من نفس ومال لتفريطه وقلة احترازه وعدم سماحه لسائق المنحرفة باستيفاء حقه في الطريق (١). انظر الشكل رقم - ٥ - حيث (س) تمثل السيارة المنحرفة و (ع) تمثل الأخرى .



(الشكل رقم - ٥ -) : وقوع التصادم بعد انحراف غير مفاجئ* .

حكم تصادم سيارتين تسيران في اتجاه واحد أثناء تجاوز أحدهما الأخرى .

إذا كانت السيارتان تسيران على طريق واحد وفي اتجاه واحد ، فأرادت المتأخرة المتقدمة تجاوز المتقدمة إلا أنها انحرفت إلى طريق/قبل إتمام عملية التجاوز فاصطدمت (كما في الشكل رقم - ٦ - حيث تمثل (س) السيارة المتجاوزة و (ع) تمثل السيارة المتجاوزة) . فعلى سائق المتجاوزة ضمان ما تلف في السيارة



- شكل رقم ٦ - : الاصطدام على طريق واحد وفي اتجاه واحد بسبب الخطأ في عملية التجاوز .

(١) انظر المواد (٤٩ - ٥٤) من نظام المرور .

المتجاوزة لتعديه ، إما بعدم تركه فراغا جانبيا بين سيارته والسيارة المتجاوزة
أو لاعتراضه طريقها قبل إتمام عملية التجاوز ، إذ يجب عليه أن لا يعود إلى
مساره الأصلي إلا بعد تمكنه من رؤية السيارة المتجاوزة في الممرّة
العاكسة الداخلية .

وقد أشار القفال ^(١) إلى مثل هذا الحكم حينما أفتى بأنه لو
تجاوز إنسان حمارا عليه حطب ، فمزق الحطب ثياب المتجاوز ، فلا ضمان
على سائق الحمار لأن المتجاوز هو الذي جنى على نفسه بمروره على الحطب . ^(٢)

-
- (١) القفال : هو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر ، أبو بكر الشاشي
القفال الفارقي ، الملقب فخر الاسلام ، المستظهرى ، شيخ الشافعية
بالعراق في عصره . ولد بميافارقين سنة ٤٢٩ هـ ، ورحل إلى بغداد
فتفقه ، وصنف وأفتى وولي تدريس النظامية . له تصانيف منها :
حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء يعرف بالمستظهرى ، صنفه
للمستظهر بالله ، والمعتمد ، والشافى شرح مختصر المزني ، والفتاوى .
توفي ببغداد سنة ٥٠٧ هـ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي
ج ٤ ص ٥٨ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ١٦ .
- (٢) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٦ .

المطلب الثالث

حكم تصادم سيارتين أثناء سيرهما على طريق واحد وفي اتجاهين متقابلين

يعتبر حادث التصادم الذي يقع بين سيارتين قادمتين من اتجاهين متقابلين - متعاكسين - من أخطر حوادث التصادم وأكبرها خطورة ، وذلك بسبب قوة الاصطدام التي هي عبارة عن مجموع سرعتي السيارتين مضروبا في كتلتيهما وما فيهما . وهذا النوع من الاصطدام يسمى في اصطلاح رجال المرور بالاصطدام الرأسي لتقابل السيارتين برأسيهما - مقدمتيهما - عند اصطدامهما . وتكمن خطورته في أمرين هامين :

أولهما : أنه يتسبب في دوران السيارتين المصطدمتين بشكل عنيف بحيث تقذفان بركابهما إلى الخارج مما يسبب لهما إصابات جسيمة خطيرة . ولعل السبب في دورانهما هو أن الاصطدام لا يحدث عادة في منتصف مقدمتيهما ، بل في مكان خارج عنه .

وثانيهما : أنه عند حدوث الاصطدام تفقد كل من السيارتين سرعتها بشكل مفاجيء بينما يبقى الركاب في حالة اندفاع بنفس سرعة السيارة قبل وقوع الاصطدام ، مما يؤدى إلى اصطدامهم بأجزاء السيارة الداخلية وزجاجها الأمامي صدمة عنيفا . وهذا ما يسمى بالاصطدام الثانوى . وهو في كثير من الحالات لا يقل خطورة عن الاصطدام الأول لما ينتج عنه من كسور وجروح خطيرة خصوصا في الجزء العلوى من الجسد والركبتين . (١)

(١) لا يرتبط وقوع الاصطدام الثانوى بحصول الاصطدام الرأسي فقط ، وإنما يمكن أن يحصل في أى نوع آخر من أنواع حوادث التصادم ،

وقد أشار الفقهاء إلى هذا النوع من الاصطدام دون أن يحددوا مكانا لوقوعه على الطريق . فقال جمهورهم : إذا تقابل الراكبان فاصطدما فماتا أو أحدهما أو تلفت دابتهما أو أحدهما ، فعلى عاقلة كل منهما دية الآخر ، وعلى كل منهما ضمان دابة صاحبه . (١) وقال فقهاء الشافعية : تضمن عاقلة كل منهما نصف دية الآخر ، ويضمن كل منهما في ماله نصف قيمة دية صاحبه . (٢) وقد ذكرت في المبحث السابق وجهة نظر كل فريق ، فلا داعي لذكر ذلك مرة أخرى . (٣)

ولعل الذي حدا بالفقهاء إلى اعتبار كل واحد منهما مخطئا مع اختلافهم في الضمان هو أنه لم يكن للسير على الطريق في زمنهم جهة معينة - فيما يبدولي - بل كان يجوز لكل شخص سواء كان راكبا أو ماشيا أن يسير في أى جهة أو موضع من الطريق . وأن يقابل الآخرين أو يتجاوزهم من أى جهة يراها أيسر له ، أما في زمننا فقد حدد نظام المرور جهة السير

== كالاصطدام الخلفي أو الجانبي ، ويمكن كذلك أن يقع بسبب الوقوف المفاجيء خصوصا إذا كانت السيارة مسرعة . وللتخفيف من آثار الاصطدامات أيا كان نوعها ، فإن خبراء السير وأطباء حوادث المرور يوصون باستعمال أحزمة الأمان من قبل راكبي السيارات ويؤكدون على ذلك (انظر كتاب : طرق بلا مألفواء د الرئيس ص ٥٤ ، الطب الشرعي في خدمة الأمن والعدالة ، للدكتورين صلاح الدين مصطفى مكارم ، وأحمد محمد رشاد ، ص ١٠٩-١١٠) .

(١) انظر الاختيار ج ٥ ص ٤٩ حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٦٠٥ ، التاج والاكلیل ج ٦ ص ٢٤٣ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٥٩ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٠ .

(٢) انظر الأمام للشافعي ج ٦ ص ٩١-٩٢ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٣٢-٣٣١ ،

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩ .
(٣) انظر ص ٧٩

على الطريق ، وكيفية التقابل والتجاوز ، وأوجب على قائدى السيارات معرفة ذلك والعمل به .^(١) ومع أن نظام المرور نص على تحديد جهة السير على الطريق المزدوج بالجهة اليمنى ، والتجاوز بالجهة اليسرى ، إلا أنه يمكن

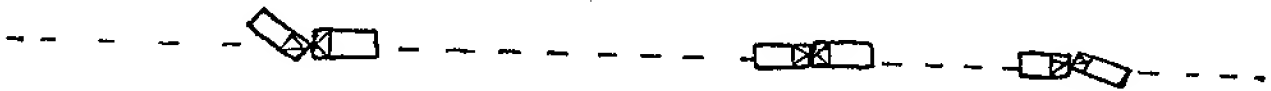
(١) أوضح الدكتور سليمان التويجى فى رسالته "حق الارتفاق" ص ٣٢٦-٣٢٧ حكم تخصيص الطريق العامة لنوع معين من المرور ، وحكم تحديد جهة السير عليها فقال : " والمرور فى الطرق العامة يختلف حكمه باختلاف ما خصص له الطريق ، فما كان من الطرق مخصصا لنوع من المرور لا يجوز استعماله لنوع آخر .

وبيان ذلك أن بعض الطرق مخصص للمشاة فلا يجوز تسيير السيارات فيه ، وبعض الطرق مخصص لسيارات الصغيرة فلا يجوز تسيير السيارات الشاحنة والآليات الثقيلة فيه لما ينجم عن ذلك من أضرار بالطريق والمارة فيه . فإن تعبيد الطريق عادة يكون حسب ما خصص له الطريق ، كما أن مرور السيارات فيما خصص لغيرها فيه ازعاج للمختص ، وهذا ضرر فتجب الحيلولة دون وقوعه .

ومن ناحية أخرى ، فإن السير فى الطرق وخاصة سيرة العربات قد يكون له اتجاه معين فلا يجوز مخالفته لما يترتب على ذلك من أضرار ظاهرة كحوادث السير التى تكون سببا فى عدد من الوفيات . وهذا التنظيم والتحديد لنوع المرور مرده إلى جلب المصلحة ودفع المفسدة " .

وهذا الذى ذكره الدكتور سليمان هام جدا ، لأن تخصيص الطريق العامة بنوع معين من المرور وتحديد اتجاه السير عليها أصبح أمرا ضروريا لاستيفاء المنفعة الأصلية من الطريق - وهى : المرور فيها - فى هذا العصر . إن لو ترك لكل شخص حرية السير فى الطريق بالكيفية والوسيلة التى يراها أو يختارها لاختل

حمل ما ذهب إليه الفقهاء من تضمين كل من المتصادمين دية الآخر ، أو نصفها على الخلاف السابق ، على ما إذا وقع الاصطدام بينهما في وسط الطريق أو على الخط الفاصل بين المسارين المتعاكسين كما في الشكل رقم - ٧ - . باعتبار أن كل واحد منهما مخطي* ، إذ يجب عليه عند ملاقاته للآخر أن يلزم الجهة اليمنى من الطريق ، وأن يقترب من حافة المسار الأيمن للطريق بحيث يترك متسعاً جانبياً يكفي لمرور الآخر ، أما إذا لم يتيسر له ترك هذا المتسع بسبب وجود عقبة أو مستعملين آخرين للطريق ، فإنه يجب عليه تهدئة سرعة سيارته ، أو إيقافها عند الضرورة لحين ورود السيارة القادمة من الجهة المقابلة لاتجاه السير . (١)



(شكل رقم - ٧) : وقوع الاصطدام في منتصف الطريق ، أو على الخط الفاصل بين الاتجاهين المتعاكسين .

== قيد السلامة الذي اشترطه الفقهاء لباحة المسير في الطريق ، ولتعسر استيفاء المنفعة الأصلية حينئذ . فيجب الالتزام بهذا التخصيص والتحديد لظهور المصلحة فيه ، وانتفاء المفسدة منه . (١) انظر المواد : (٢١ - ٢٥ ، ٤٣) من نظام المرور ، ومادة (٢٠) من اللائحة المنفذة لنظام المرور .

حكم ما لو وقع الاصطدام الرأسي في الجهة المخصصة لسير إحدى السيارتين المتقابلتين :

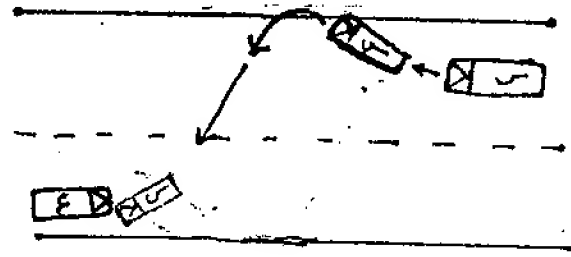
إذا وقع اصطدام رأسي بين سيارتين تسيران على طريق واحد وفي اتجاهين متقابلين ، فإما أن يقع الاصطدام بينهما في وسط الطريق أو في الجهة المخصصة لسير إحداهما . فإن وقع الاصطدام في وسط الطريق فقد مر حكمه في الفقرة السابقة ، وإن وقع في الجهة المخصصة لسير إحداهما ، فإما أن يصدر من سائق السيارة التي تسير في الجهة المخصصة لها فعل يحمل سائق المقابلة على الاصطدام به أولاً . فإن لم يصدر منه فعل يحمل سائق المقابلة على الاصطدام به ، بأن كان يسير في الجهة المخصصة له من الطريق سيرا نظاميا ، ولم يكن فسي مقدوره تجنب الاصطدام به كما في الشكل رقم ٨ - حيث (ع) تمثل السيارة النظامية فليس عليه شيء من الضمان لعدم تعديده ، وهو في هذه الحالة بالنسبة للآخر بمنزلة من يسير في ملكه لاختصاصه بجهة السير .



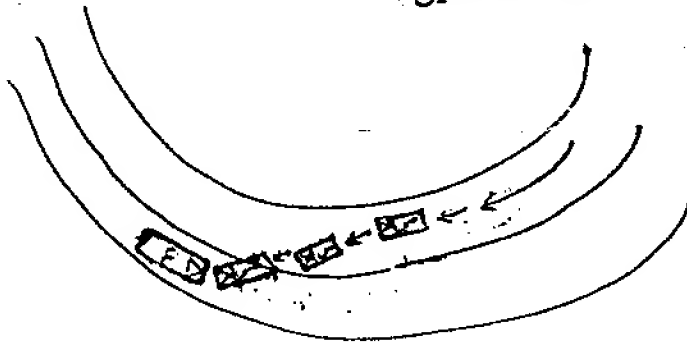
(شكل رقم ٨ -) : وقوع الاصطدام في الجهة المخصصة لسير السيارة (ع) من غير صدور فعل من قائدها يحمل السيارة (س) على الاصطدام بها .

أما سائق السيارة التي تركت خط سيرها ، وانحرفت إلى خط سير السيارة النظامية فلا يخلو حاله من أمرين ، إما أن ينحرف إلى طريقها بقصد التجاوز لما يسير أمامه أولاً . فإن انحرف إلى طريقها من غير قصد التجاوز ، بأن كان نائما أو سكرانا أو مرهقا أو مشتغلا بشيء عن مراقبة الطريق ، أو كان

يسير بسرعة عالية في أحد المنحنيات ، فمالت سيارته أو انزلقت إلى طريق المقلبة ، فوقع الاصطدام كما في الأشكال رقم : (٨ ، ٩ ، ١٠) ، فعليه ضمان ما تلف في السيارتين من الأُنفُس والأُموال لتسببه في وقوع الاصطدام .



(شكل رقم - ٩ -) : وقوع الاصطدام بسبب نوم ، أو سكر ، أو انشغال أحد السائقين .



(شكل رقم - ١٠ -) : وقوع الاصطدام بسبب انزلاق إحدى السيارتين في المنحنى بسبب تجاوزها السرعة المقررة .

وإن انحرف إلى طريق المقلبة بقصد التجاوز لما يسير أمامه فوقع الاصطدام ، فإما أن يقع التجاوز في مكان مأذون بالتجاوز فيه أو لا . فإن وقع في مكان غير مأذون فيه ، كما في المرتفعات والمنخفضات غير المكشوفة ، والمنحنيات الحادة ، والمنحدرات الشديدة أو الزلقة ،

والجسور المحدبة ، ومنعطفات الطرق وتقاطعاتها ، وعند مرمرات المشاة ،
أو كانت حركة السير على الجهة المقابلة لا تسمح بالتجاوز ، أو كانت
الرؤية على الطريق غير كافية للتحقق من خلوه من السيارات القادمة من
الجهة المقابلة ، أو كان الخط الفاصل بين المسلكين المتعاكسين مُعْلَمًا
بخط أبيض متصل ، أو كانت السيارة المراد تجاوزها قد بدأت فسي
تجاوز مماثل ، أو كانت تسير بسرعة أكبر من سرعة السيارة المتجاوزة فضمن
ما تلف في السيارتين من الأُفُس والأُمُوال على سائق المتجاوزة لمخالفته
نظام السير على الطريق ، وتعديه على حق غيره ، ولأن إباحة السير في
الطريق مشروط بسلامة العاقبة فيما يمكن الاحتراز عنه . والاحتراز عن
التجاوز في تلك الأماكن والأحوال ممكن ، بل مأموره لما قد ينتج عنه
من أضرار خطيرة ^(١) . قال تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ﴾ ^(٢) .

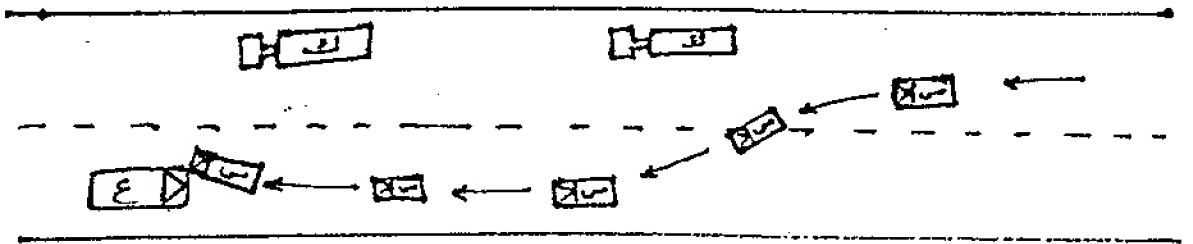
وإن حصل التجاوز في مكان مأذون فيه ، بأن كان الطريق
مستقيماً أو شبه مستقيماً ، وخالياً من السيارات القادمة من الجهة المقابلة ،
ونحو ذلك ، فلا يخلو الحال من أمرين أيضاً : فإما أن يصدر من سائق
المتجاوزة فعل يحمل سائق المتجاوزة على الاصطدام بالمقابلة أولاً .
فإن لم يصدر منه فعل بأن كان يسير في المسلك المخصص له

(١) انظر المواد (٤٤ - ٤٥) من نظام المرور ومادة (٤٢) من

اللائحة المنفذة لنظام المرور .

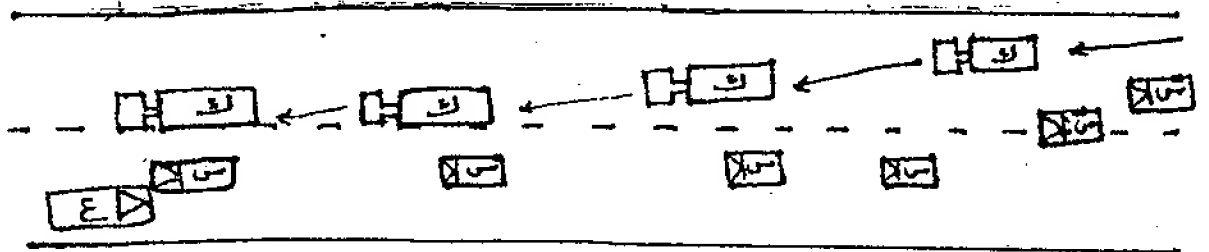
(٢) سورة البقرة : ١٩٥ .

سيراً نظامياً - كما في الشكل رقم - ١١ - ، حيث يمثل (ك) السيارة المتجاوزة ، و (س) السيارة المتجاوزة ، و (ع) السيارة التي تسير في الجهة المخصصة لها - فلا ضمان عليه لعدم تعديده ، بل الضمان على المتجاوز لمباشرة الصدم في المسلك المخصص لسير غيره . وإن صدر من سائق المتجاوزة فعل حمل المتجاوز على الاصطدام بالمقابلة ، كأن زاد في سرعة سيارته أثناء تجاوز الآخر له . أو انحرف بها إلى وسط الطريق بحيث لم يستطع المتجاوز إتمام عملية التجاوز ، ولا تهدئة سرعة سيارته والرجوع بها إلى مسارها الأصلي قبل وقوع الاصطدام



(شكل رقم - ١١ -) : وقوع التصادم بسبب تعدي سائق السيارة (س) .

- كما في الشكل رقم ١٢ - حيث تمثل (ك) السيارة المتجاوزة و (س) المتجاوزة و (ع) التي تسير في الجهة المخصصة لها ، فإن كان



(شكل رقم - ١٢ -) : وقوع التصادم بين (س) و (ع) بسبب تعدي سائق (ك)

حيث زاد في سرعة سيارته وعدل بها إلى منتصف الطريق في الوقت الذي شرع فيه سائق (س) في التجاوز له . وقد كان عليه أن يمكن سائق (س) من التجاوز وأن لا يلجئه إلى الاصطدام ب (ع) .

المتجاوزُ قد أعلن عن رغبته في التجاوز باستعمال المنبه (البورى) أو النور العالي قبل شروعه في التجاوز بوقت كاف ، ولم يصدر من سائق المتجاوزة إشارة تدل على المنع من التجاوز ، فضا ن ما تلف في السيارتين - المتجاوزة والمقبلة - على سائق المتجاوزة لتسببه في وقوع الاصطدام ومنعه المتجاوز من استيفاء حق التجاوز ، إذ يجب عليه في مثل هذه الحالة أن يخفف من سرعة سيارته ويقترب بها من الحافة اليمنى لمسلكه . وإن لم يعلن المتجاوز عن رغبته في التجاوز بإعطاء الإشارة المناسبة ، أو أعلن لكن صدر من سائق المتقدمة عنه - المتجاوزة - إشارة تحذره من التجاوز ، فالضمان عليه لتفريطه ، إذ يجب عليه أن يعلن عن رغبته في التجاوز قبل الشروع فيه بوقت كاف ، وأن ينتظر إشارة السماح له بالتجاوز ممن يسير أمامه لاحتمال وجود خطر في الطريق قد لا يكون في مقدوره إدراكه ولا تجنب الاصطدام به (١) . والاحتمال عدم علم المتجاوز بشروع من خلفه في تجاوزه .

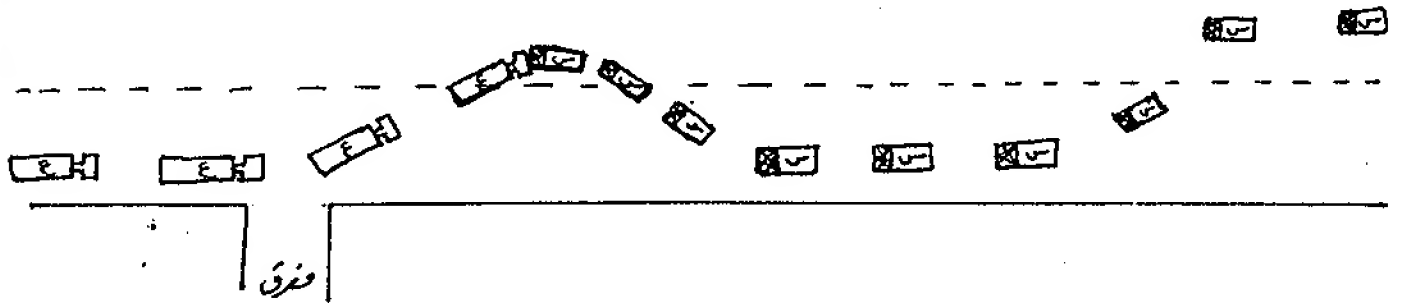
هذا إذا لم يصدر من سائق السيارة التي تسير في الجهة المخصصة لها فعل يحمل سائق المقابلة على ترك خط سيره والاصطدام به . فإن صدر منه فعل ، كأن ترك خط سيره - مسلكه - المخصص له وانحرف إلى خط سير (مسلك) المقابلة من أجل الخروج من الطريق إلى

(١) انظر المواد : (٣٠ ، ٣١ ، ٤٦) من نظام المرور ، والمواد

(٤٠) فقرة أ ، (٤١ ، ٤٣ ، ٤٤) من اللائحة التنفيذية

لنظام المرور .

مفرق جانبي مثلا ، - كما في الشكل رقم - ١٣ - حيث تمثل (س) السيارة التي تركت خط سيرها قبل الوصول إلى المفرق ، و (ع) تمثل السيارة التي كانت تسير في الجهة المخصصة لها قبل انحرافها إلى خط سير الأخرى واصطدامها بها - لكنه لما سار قليلا في الخط المعاكس لخط سيره شعر باقترب السيارة المقبلة ، فأنحرف راجعا إلى مساره الأصلي في الوقت الذي شرعت فيه المقبلة في انحراف مائل ، فوقع الاصطدام بينهما في المسار المخصص له . ففي مثل هذا الحادث ينبغي انعام النظر في ملبساته . فإن كان سائق السيارة (ع) ملتزما بالسير في حدود السرعة المقررة للطريق قبل وقوع التصادم ، ولم يكن في مقدوره تهدئة سرعة



(شكل رقم - ١٣) : وقوع الاصطدام الرأسي في الجهة المخصصة لسيارة (س) بسبب تعدد سائقها ، حيث لم يلتزم بقواعد تبديل الطريق .

سيارته ولا إيقافها ولا البقاء في مساره الأصلي لضيق الطريق أمامه بسبب مزاحمة السيارة (س) له ، ولا الخروج من الطريق من جانبه الأيمن لوجود خطر آخر مثل وقوف بعض الأشخاص على حافة الطريق اليمنى ، أو وجود منخفض جانبي يخشى من التدهور فيه ، فأنحرف إلى الجهة المعاكسة لخط سيره ، بقصد الهروب من السيارة المقبلة ، فليس عليه

شيء من الضمان لعدم تعديده ، لأنه يجوز له نظاما في مثل هذه الحالة الانحراف إلى المسلك المعاكس لسييره لتلافي الوقوع في الحادث. (١) أما سائق السيارة (س) فعليه ضمان ما تلف في سيارته والسيارة (ع) من الأنفس والأموال لتسببه في وقوع الحادث عندما ترك خط سيره المخصص له قبل المفرق بمسافة كبيرة ، ودخوله إلى المسار المعاكس لسييره قبل أن يتأكد من خلوه من السيارات القادمة . وقد كان عليه أن يبقى في مساره المخصص له مع الاقتراب شيئا فشيئا من منتصف الطريق ، وخفض سرعة سيارته ، وإعطاء الإشارة الضوئية أو اليدوية الدالة على مقصده ، والاستمرار في ذلك حتى يقترب من محاذة المفرق الذي ينوى الانعطاف إليه ، فإن رأى خط السير المقابل له خاليا من السيارات المارة انعطف إلى المفرق ، وإلا انتظر حتى يتيقن من خلوه من السيارات (٢) . وإن كان في مقدور سائق السيارة (ع) تلافي الاصطدام بالبقاء في مساره المخصص له لاتساعه أمامه ، أو تهدئة سرعة سيارته أو إيقافها أو إنذار سائق المقلبة ، فلم يفعل ، بل انحرف إلى المسار المعاكس لسييره بمجرد مشاهدته للمقلبة تسير في اتجاهه ، فعليه ضمان ما تلف في السيارتين من الأنفس والأموال لتعديده بالانحراف إلى مسار غيره من غير ضرورة وسوء تصرفه . ولو ثبت تجاوزهما للسرعة المقررة للطريق لاحتمل اشتراكهما في الضمان بصرف النظر عن مكان وقوع الحادث لتعديدهما .

(١) انظر مادة (٢١) من نظام المرور .

(٢) انظر المواد (٤٩ ، ٥١ ، ٥٣) من نظام المرور ، ومادة (٣٠)

من اللائحة المنفذة لنظام الطريق .

حكم ما لو صدمت سيارة نازلة من عقبه سيارة صاعدة فيها :

لو صدمت سيارة نازلة من عقبه أوجيل عال سيارة صاعدة ، فلا بد من النظر في حال سائقيهما ، وإن كان سائق المنحدرة مفرطاً ، بأن كان قادراً على ضبط سيارته أو العدول بها عن طريق الصاعدة ، فلم يفعل ، فعليه ضمان ما تلف في الصاعدة ، لأن سيارته تنحط على الصاعدة من علو ، فيكون ذلك سبباً لتلفها . وإن تلفتا جميعاً فلا شيء على سائق الصاعدة إلا أن يكون التفريط منه بأن يمكنه العدول بسيارته عن طريق المنحدرة ، وسائق المنحدرة غير قادر ولا مفرط . فيكون الضمان عليه لأنه المفرط . وإن لم يصدر منهما تفريط وإنما غلبتهما السيارتان فلا ضمان على أحد منهما (١) ، لأنه لا يدخل في وسعهما ضبطهما و لا يكلف الله نفساً إلا وسعها * وهذا القول مخرج على ما ذكره ابن قدامة وبعض فقهاء الحنابلة في حكم تصادم سفينتين إحداهما منحدرة والأخرى مصعدة ، فإنهم قالوا : إن كانت إحداهما منحدرة والأخرى صاعدة - أي إحداهما تسير باتجاه جريان الماء أو الريح والأخرى بالعكس - فوقع التصادم بينهما ، فعلى صاحب المنحدرة ضمان المصعدة إن كان قادراً على ضبط سفينته أو ردها عن الأخرى ، أو أمكنه العدول بها إلى ناحية أخرى فلم يفعل أو لم يكمل آلتها من الحبال والرجال وغيرهما ، لأنها تنحط على المصعدة من علو فيكون ذلك سبباً لفرقها ، ولا ضمان في هذه الحالة على قيم الصاعدة لأنها بمنزلة الواقفة والمنحدرة بمنزلة السائرة فكما أن الضمان يتقرر على قيم السائرة ، كذلك الأمر في المنحدرة ، ولو غرقتا جميعاً فلا شيء على المصعد وعلى المنحدرة قيمة المصعدة أو إرش ما نقصت إن لم تتلف كلها ،

إلا أن يكون التفريط من المصعد بأن يمكنه العدول بسفينته والمنحدر غير قادر ولا مفرط فيكون الضمان على المصعد لأنه المفرط، وإن لم يكن من واحد منهما تفريط لكن هاجت ريح أو كان الماء شديد الجرية فلم يمكنه ضبطها فلا ضمان عليه لأنه لا يدخل في وسعه ضبطها ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها". (١)

*

المطلب الرابع

في حكم الاصطدام الواقع بين سيارتين أثناء سيرهما على طريقين أو شارعين مختلفين .

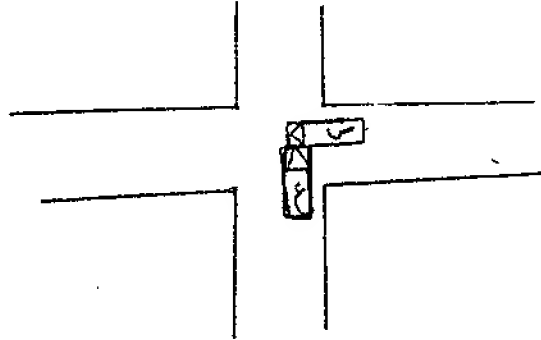
حينما يقع حادث اصطدام بين سيارتين أثناء سيرهما على طريقين أو شارعين مختلفين فإنه لا يقع في الغالب إلا في مكان مشترك بين هذين الطريقين أو الشارعين كقاطعات الطرق وملتقياتهما ومفارقها ومداخلها ومخارجها . فالتقاطع الواقع بين شارعين مثلاً يعتبر منطقة مشتركة بينهما ، لأنه في حقيقة الأمر يعد جزءاً من كل واحد منهما ، إذ لا سبيل للسائر على أحدهما - سواء كان راكباً أو ماشياً - إذا ما أراد مواصلة سيره على ذلك الشارع أو التحول عنه إلى الشارع الآخر إلا بالمرور في ذلك الحيز المشترك . ولتجنب الوقوع في حوادث الصدم والدعس في هذه الأماكن المشتركة بين الطرق يجب على قائدَي السيارات والمركبات الأخرى والمشاة أن يتأكدوا من خلوها من المارة قبل البدء في اجتيازها ، وأن يلتزموا بقواعد المرور التي تنظم كيفية اجتياز هذه الأماكن . وأن يلتزموا أيضاً

(١) المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، كشف القناع ج ٤

بمدلول الإشارات المرورية في حال نصبها فوق هذه الأماكن - فإذا كان الضوء المنبعث منها أحمرًا وجب الوقوف في المكان المحدد ، وإذا كان أخضرًا وجب الاستمرار في السير ، وإذا كان أصفرًا وجب التهيؤ للوقوف أو السير حسب لون الإشارة قبل ذلك ، فإن كان أخضرًا وجب التهيؤ للوقوف وإن كان أحمرًا وجب التهيؤ للسير x - لظهور المصلحة في ذلك ، وهي سلامة قاطعي الطريق من مشاة ودواب وسيارات من التلف بالصدم والدعس الغالب وقوعه في تلك الأماكن ، إذ لو ترك أمراجتياز هذه الأماكن إلى قائدي السيارات والمشاة دون تحديد لاتجاه السير ونوبة المرور فيها لوقع المارون في هذه الأماكن في المحذور - من صدم ودعس وغير ذلك - لأن كل واحد يريد أن يتجاوز المكان ولا علم له بنية الآخر فيحصل الصدام والدعس خصوصا في حال توافقي ارادتهما في الاجتياز لاستحالة شغل المكان بجسمين قادمين من جهتين مختلفتين في وقت واحد دون حدوث اصطدام بينهما • ولكثرة الحوادث المرورية في هذه الأماكن وما ينجم عنها من تلف في الأنفس والأموال فسأبين في الفقرات التالية أحكام حوادث الاصطدام بين سيارتين في حال سيرهما على طريقين أو شارعين مختلفين ، فأقول وبالله التوفيق :

حكم الاصطدام الحاصل بين سيارتين أثناء مرورهما في أحد تقاطعات الشوارع:

إذا حصل حادث اصطدام بين سيارتين أثناء مرورهما في أحد تقاطعات الشوارع ، - كما في الشكل رقم ١٤ - فإما أن يكون المرور في ذلك التقاطع منظما بواسطة رجل المرور أو إشارة المرور الضوئية أو لا .



شكل رقم - ١٤ -

فإن كان المرور فيه منظماً من قبل رجل المرور أو إشارة المرور الضوئية ، وتجاهل أحد قائدي السيارتين إشارة الوقوف الموجهة له من قبل رجل المرور أو الإشارة المرورية - الضوء الأحمر - فوقع الاصطدام بين السيارتين بسبب ذلك ، فيجب على عاقلته ضمان ديّات من مات من الأنفس في السيارتين ، ويجب عليه في حاله ضمان ما حصل من تلف في سيارة صاحبه وما فيها من أمتعة . ويهدر ما حصل من تلف في نفسه وسيارته وما فيها من أمتعة إن كانت وما فيها ملكا له ، فإن لم تكن وما فيها من أمتعته ملكا له ضمن ذلك أيضا ، وذلك لتعديده بالمرور في التقاطع في وقت مخصص لمرور غيره . وقد كان عليه أن يمثل لإشارة الوقوف الموجهة له من قبل رجل المرور أو إشارة المرور الضوئية لأن هذا التنظيم يحقق مقصدا شرعيا وهو المحافظة على النفوس ولا معصية فيه وقد أمر به ولي الأمر فكان واجب الطاعة لقوله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " (٢) ولا ريب أن الذي يقطع الإشارة المرورية يعتبر عاصيا لولي الأمر فيما إليه تدبيره ومضرا بسلامة نفسه وغيره من السالكين للطريق التي هي شرط لباحة المرور في الطريق

(١) سورة النساء آية ٥٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣١

عند جميع الفقهاء . على أن ما ذكر من حكم في هذه الحالة مشروط أيضا بعدم صدور ما يخل بشرط السلامة من قبل قائد السيارة الأخرى ، فإن صدر منه ما يخل بها كأن لم يلتزم بالسرعة المقررة أو لم يتبع خط السير حسب النظام ، أو لم يلتزم جانب الحذر أثناء مروره بسيارته فسي التقاطع ، أو لم يتخذ الاجراء المناسب لمنع الاصطدام ككبح السيارة أو لفها يمينا أو شمالا قبل وصولها مكان التصادم فإنه يشارك قائد السيارة الأخرى في الضمان ، لأن إباحة المرور له في التقاطع في وقت معين لا تعفيه من الضمان في حال ارتكابه ما يخل بشرط السلامة أثناء مروره في التقاطع ، فقد يكون في مقدوره تجنب الاصطدام بالسيارة الأخرى لو لم يخل بذلك الشرط .

فإن لم يكن المرور في التقاطع منظما بواسطة رجل المرور أو إشارة المرور الضوئية ، فإما أن يكون واقعا بين شارعين أحدهما رئيسي والآخر فرعي وإما أن يكون واقعا بين شارعين ليس لأحدهما ميزة على الآخر . فإن كان واقعا بين شارعين أحدهما رئيسي والآخر فرعي فعلى عاقلة السائق القادم من الشارع الفرعي ضمان ما تلف في السيارتين من الألفس ، وعليه ضمان قيمة ما تلف في سيارة صاحبه ، مع هدر ما حصل من تلف في نفسه وسيارته إن كانت مملوكة له ، فإن لم تكن مملوكة له ضمن ذلك أيضا ، وذلك لعدم احترازه وأخذ الحيطة لنفسه ولغيره من المتفاعلين بالطريق إذ يجب عليه أن يتأكد من أن التقاطع وما يحيط به من الشارع الرئيسي من جهة القدوم خاليا من السيارات المارة والمشاة والحيوانات ونحو ذلك قبل أن يشرع في اجتياز التقاطع . لكن لو أدخل قائد السيارة المارة في الشارع الرئيسي بشرط السلامة ، كأن لم يضسي

مصاحب سيارته ليلا أو تجاوز بها حدود السرعة المقررة بحيث فاجأ قائد السيارة الأخرى فإنه يشاركه في الضمان لتفريطه واحتمال كونه قادرا على تجنب الاصطدام لو لم يخل بشرط السلامة.

وإن كان التقاطع واقعا بين شارعين ليس لأحدهما ميزة على الآخر، فعلى عاقلة كل منهما ضمان دية صاحبه ومن هلك معه في سيارته أو نصفها، وعلى كل منهما ضمان قيمة ما تلف من سيارة صاحبه وما فيها من متاع أو نصف ذلك، بناء على الخلاف السابق بين الفقهاء في تصادم الفارسين، أو السفينتين خطأ - وقد رجحت وجوب تحمل كل منهما نصف ما تلف في سيارة الآخر من الأنفس والأموال هناك - وذلك لتفريط كل منهما في الاحتراز لنفسه ولغيره، فقد كان على كل منهما أن يتأكد من أن التقاطع وما يحيط به من الشارع الآخر خاليا من السيارات المارة والمشاة والحيوانات قبل أن يشرع في اجتياز التقاطع.

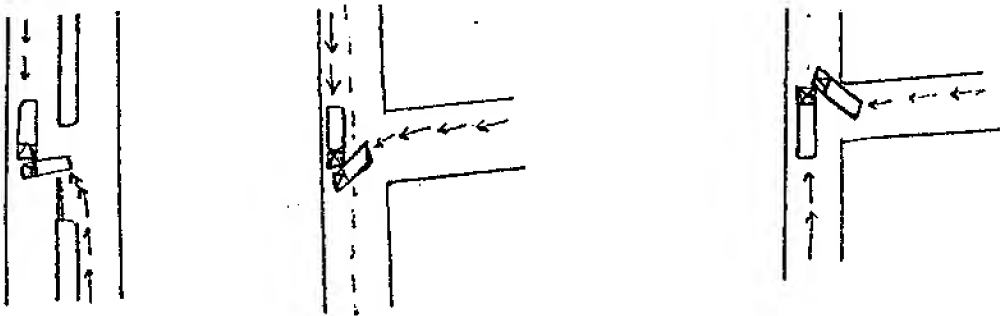
فإن دخل أحدهما التقاطع قبل الآخر نظره فإن لم يصدر منه فعل يحمل صاحبه على الاصطدام به فعلى عاقلة الآخر ضمان دية ودية من مات في السيارتين من الركاب وعليه ضمان ما حصل من تلف في سيارة صاحبه وما تلف فيها من أموال، لأن أفضلية المرور في هذه الحالة ليست له وإنما هي لصاحب السيارة التي دخلت التقاطع قبله. (١) وإن صدر منه فعل حمل صاحبه على الاصطدام به كأن أوقف سيارته في

(١) انظر المادة (٤٧ فقرة أ) من اللائحة المنفذة لنظام المرور، فقد نصت صراحة على أن أولوية المرور للمركبة التي دخلت التقاطع فعلا، إذا لم يكن منظما بواسطة رجل المرور أو بواسطة الإشارة المرورية.

منتصف التقاطع أو بديل اتجاهه فجأة على نحو تسبب في ارباك الآخر
اشتركا في الضمان لتعدى كل منهما ، فقد كان على السائق الذي دخل
التقاطع أولا أن يستمر في اجتيازه له ، وأن لا يتوقف فيه أو يبدل اتجاه
سيره على نحو يتسبب في ارباك صاحبه . أما الآخر فقد كان عليه
أن يوقف سيارته قبل الدخول في التقاطع وأن يتأكد من خلوه من السيارات
المارة وغيرها قبل الشروع في اجتيازه ، وهذا هو الحق فليس أحد
الفاعلين أولى بالضمان من الآخر ما دام أنه يمكن نسبة الحادث لكلا
الفاعلين .

حكم الاصطدام الحاصل بين سيارتين أثناء خروج إحداها من طريق
ودخولها في آخر :

إذا حصل اصطدام بين سيارتين أثناء خروج إحداها
من طريق ودخولها في آخر - كما في الأشكال ١٥ ، ١٦ ، و ١٧ .



- شكل رقم ١٥ - - شكل رقم ١٦ - - شكل رقم ١٧ -

ولم يكن في ملتحى الطريقين إشارة مرور ضوئية تحدد نوبة المرور فيه نظر :
فإن لم يصدر من سائق السيارة التي تسير في طريقها ما يخل بشرط السلامة
قبل وقوع الحادث ، ولم يكن في مقدوره تجنب الاصطدام بالسيارة الداخلة

لقصر المسافة بين السيارتين بحيث يستحيل عليه إيقاف سيارته ، أولفها
يميناً أو شمالاً عن الأخرى قبل الاصطدام بها ، ضمن سائق السيارة
الداخلة ما تلف من الأُفُس والأُمُوال في السيارتين ، وهدر ما حصل من تلف
في نفسه وسيارته إن كانت ملكاً له ، فإن لم تكن وما فيها ملكاً له ضمن ذلك
أيضاً ، وذلك لتعديده وتسببه في وقوع الحادث ، فقد كان عليه أن يتأكد
من أن الطريق الذى ينوى الدخول إليه خالياً من السيارات قبل الشروع
في ذلك لأن حق أفضلية السير في مثل هذه الحالة للسائق الذى يسير
في خط مستقيم . (١)

أما لو صدر منه ما يخل بشرط السلامة قبل وقوع الاصطدام ، كأن
تجاوز حدود السرعة المقررة ، أو لم يلتزم جانب الحذر والانتباه ، أو لم
يقم باستعمال المكابح لإيقاف سيارته مع كونه قادراً على رؤية الداخلة
من مسافة بعيدة تمكنه من ذلك ، فلم يفعل حتى تصادمت السيارتان أمكن
القول بتضمنيهما على ما مر في تصادم الفارسين أو السفينتين أو السيارتين
خطأً ، باعتبار أن كل واحد منهما مفطر . وقد قال صلى الله عليه وسلم :
" لا ضرر ولا ضرار " (٢) ولا ريب أن الذى ينتقل بسيارته من طريق إلى
آخر قبل أن يتأكد من خلوه من السيارات والمشاة والحيوانات ، أو يقود
سيارته بسرعة عالية ولو كان يسير بها في طريق مستقيم من غير احتراز وانتباه
لما قد يعترض سبيله من مشاة وسيارات وحيوانات يعتبر مضراً بنفسه
وبغيره ، مخلاً بشرط السلامة المطلوب منه مراعاته أثناء سيره على
الطريق .

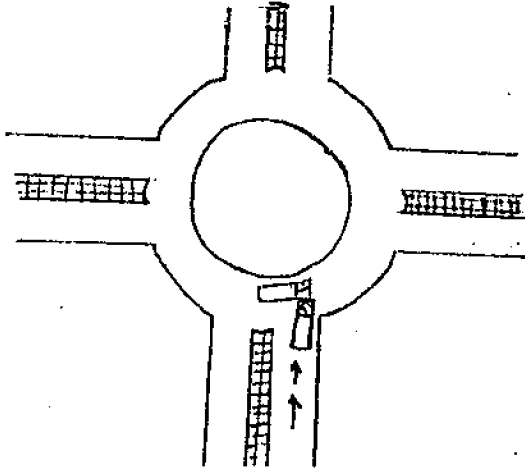
(١) انظر مادة " ٦٢ " من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم

م / ٤٩ / تاريخ ١١ / ٦ / ١٣٩١ هـ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣١

حكم اصطدام سيارتين في إحدى الساحات الدائرية أثناء التفاف إحداهما حول مركزها وقدم الأخرى من أحد الطرق المؤدية إليها .

إذا حصل اصطدام بين سيارتين في إحدى الساحات الدائرية أثناء التفاف إحداهما حول مركزها وقدم الأخرى من أحد الطرق المؤدية إليها نظر: فإن لم يكن بالساحة الدائرية إشارة مرور ضوئية تحدد نوبة السير واتجاهه فيها ، ووقع الصدم من قبل السيارة القادمة إلى الدائرة - كما في الشكل رقم ١٨ - فإن سائقها يلزم بالضمان لمباشرته



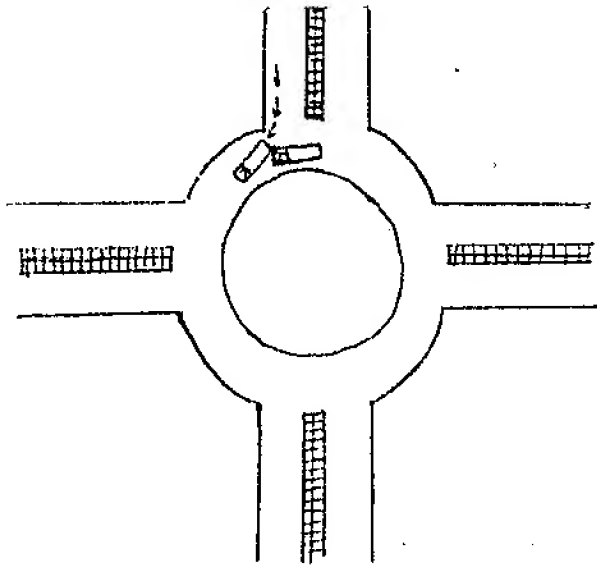
الشكل رقم - ١٨ -

الصدم ، وعدم مراعاته أفضلية المرور ، فقد كان عليه أن يوقف سيارته قبل الدخول إلى ساحة الدائرة ويضبط حركتها ويهdy من سرعتها بحيث يتيح للسيارة التي تدور حول الدائرة فرصة المرور من أمامه أو الخروج من الدائرة لأن أفضلية المرور في مثل هذه الحالة تكون للذي يدور حول الدائرة . (١)

(١) انظر المادة ٥٩ من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم

م / ٤٩ / تاريخ ١١ / ٦ / ١٣٩١ هـ .

أما لو وقع الصدم من قبل السيارة التي تدور حول الدائرة -
كما في الشكل رقم - ١٩ - فإن سائقها يلزم بالضمان لمباشرة الصدم
في وقت ليس له فيه أفضلية المرور. فقد كان عليه أن يراعي حركة سير
السيارات القادمة من الجهة اليمنى ، ومن ثم تمكن السيارة المصدومة
من المرور من أمامه لاكتمال دخولها في منحنى الدائرة وشروعها في
الدوران قبل وصوله إلى مكان الاصطدام. (١)



الشكل رقم - ١٩ -

(١) انظر المواد ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ من نظام المرور الصادر بالمرسوم

الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ ١١/٦/١٣٩١ هـ.

الفصل الثاني:

في بيان أحكام حوادث الدعس والصدم التي
يتعرض لها المشاة من قبل الدواب والسيارات والمركبات
الأخرى التي تسير على الطريق .

الفصل الثاني

بيان أحكام حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها المشاة
من قبل الدواب والسيارات والمركبات الأخرى
التي تسير في الطريق

تعتبر حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها المشاة في هذا العصر من قبل السيارات والمركبات الأخرى التي تسير على الطرق من أكثر وأخطر الحوادث المرورية لما ينجم عنها من هلاك عدد كبير من الناس أو إصابتهم بجروح وكسور خطيرة وعاهات مستديمة . ولعل أهم أسباب هذه الحوادث يعود إلى ما ذكرته سابقاً من كثرة عدد السيارات التي تسير على الطرق والشوارع وازدحامها ، والسرعة الكبيرة التي تسير بها . وعدم تقيد كثير من السائقين والمشاة بمدلولات الإشارات والعلامات المرورية . وإهمال بعض السائقين لدواليب ومكابح سياراتهم وعدم فحصها والتأكد من أنها تعمل بصورة جيدة وكفاءة عالية وأنها تستطيع إيقاف المركبة تحت كافة الظروف والأحوال ، وعدم التزام المشاة بالسير في الأماكن المخصصة لهم أو الأماكن المعدة لعبورهم ، وترك الأولاد يلعبون في الشوارع المعدة لسير السيارات والمركبات الأخرى ، وعدم مراقبة الطريق وما يجري فيه من حركة من قبل بعض السائقين والمشاة على حد سواء ، وقيادة بعضهم للسيارات دون دراسة ومعرفة بأصول القيادة والسلامة . وتمكين كثير من الصغار من قيادة السيارات ، وعبور بعض أفراد المشاة للشوارع والطرق دون التأكد من خلوها من السيارات المارة ، إلى غير ذلك من الأسباب التي سبق التنويه عنها ، ولمعرفة أحكام هذه الحوادث وأنواعها وما يجب فيها

من ضمان وغيره ينبغي أن نعرف أحكام حوادث الدعس والصدم التي بينها الفقهاء ، وذلك لمعرفة القواعد والعلل الشرعية التي بنوا عليها أحكام هذه الحوادث ، ثم تخريج أحكام حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها المشاة في هذا العصر عليها . ولتحقيق ذلك فقد قسمت الكلام فـي هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : في بيان أحكام حوادث الدعس والصدم عند الفقهاء .

المبحث الثاني : في بيان أحكام حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها المشاة في هذا العصر من قبيل السيارات والمركبات الأخرى .

المبحث الأول

في بيان أحكام حوادث الدس والصدم عند الفقهاء

وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : في حكم وطء الدابة أو صدمها لإنسان أثناء سيرها في الطريق العام .

المطلب الثاني : في حكم وطء الدابة أو صدمها لإنسان أثناء سيرها في ملك خاص أو ملك الغير .

المطلب الثالث : في حكم نفخ الدابة برجلها وذنبها أثناء سيرها في الطريق .

المطلب الرابع : في حكم من حمل على دابته خطبا ونحوه ، ثم سار بها في الطريق فأصاب إنسانا بـتلف .

المطلب الخامس : في حكم جناية الدابة بسبب الزيادة في سرعتها .

المطلب السادس : في حكم جناية الدابة بالوطء وغيره فيما لو نخسها غير المتصرف فيها .

المطلب السابع : في حكم ما لو تعددت الأيدي على الدابة أثناء جنائتها .

المطلب الأول

في حكم وطء الدابة أو صدمها لإنسان أثناء سيرها في الطريق العام

(١)

إذا وطئت دابة إنساناً بيدها أو رجلها أو صدمته أو كدسته أو خبطته أثناء سيرها في الطريق العام فقتلته أو أعطيت عضواً من أعضائه أو أتلقت مالا ، وكانت تحت يد سائق أو قائد أو راكب ، فالحكم في هذه السألة لا يخلو من ثلاثة أحوال : إما أن تقع جناية الدابة نتيجة لعجز المتصرف فيها عن ضبطها وردعها ، وإما أن تقع بسبب تقصيره في حفظها ، وإما أن تقع بسبب منه . وفيما يلي بيان لهذه الأحوال :

الحال الأولي : وقوع جناية الوطء والصدم نتيجة لعجز المتصرف في الدابة عن ضبطها وردعها .

إذا وقعت جناية الوطء والصدم والكدم والخبط نتيجة لعجز المتصرف في الدابة عن ضبطها وردعها كما لو جمحت براكبها أو غلبته على نفسها ولم يقدر على ردها ، ومن غير تفريط سابق منه كأن يعلم أنها صعبة لا تنضبط . فقد اختلف الفقهاء في وجوب ضمان جنايتها على المتصرف فيها على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

لا ضمان على المتصرف في الدابة سواء كان قائداً أو سائقاً أو راكباً . وهذا قال فقهاء الحنفية والحنابلة وابن عبد السلام (٢) من

(١) الكدم : العض . قال في المصباح المنير : " كدم الحمار كدم من

بابي قتل وضرب : عض بأدنى فمه ، وكذلك غيره من الحيوانات "

مادة (كدم) ج ٢ ص ٥٢٧ .

(٢) ابن عبد السلام : هو أبو سعيد الأبهري عبد الرحمن بن أحمد

المالكية ، وابن حزم (١) . وعلل بعض الحنفية لذلك : بأن الدابة التي لم يقدر المتصرف فيها على ضبطها بمنزلة الدابة المنفلتة التي لا يمكن أن يضاف سيرها لأحد (٢) .

القول الثاني :

يجب على المتصرف في الدابة ضمان جنايتها سواء غلبته أم لم تغلبه . وهذا قال مالك . قال في المدونة : (قلت : أرأيت الدابة إذا جمحت براكبها فوطئت إنسانا فعطب أضمن أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : هو ضامن) (٣) . ويمكن أن يعلل لهذا القول : بأن الراكب مقصر بركوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبطه .

القول الثالث :

فرق الشافعية بين صورتين ، الأولى : إذا غلبت الدابة مسيرها وانفلتت منه بعد إحكام وأتلفت شيئا . والثانية : إذا كانت يد المتصرف

==== ابن يزيد بن عبد السلام . الفقيه المالكي . كان شيخا صالحا لا بأس به . وكان يروى عن أبي بكر عبد الله بن طاهر بن حاتم الطائي الأبهري . ترتيب المدارك للقاضي عياض ج ٤ ص ٦٠٣ .

(١) انظر الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٦٠٨ ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ٦ ص ٢٣٦ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٢٩٩ ، التاج والاكلیل شرح مختصر خليل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٣ ، شرح منح الجليل على مختصر خليل لعليش ج ٤ ص ٣٥٩ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١١ .

(٢) انظر الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٦٠٨ .

(٣) المدونة للإمام مالك ج ١٦ ص ٤٤٧ .

فيها لا تزال ممسكة بلجامها ولكن الدابة غلبته وركبت رأسها . فلم يضمنوه في الصورة الأولى شيئا ، وجعلوا الجنابة هدرا ، معللين لذلك : بخروج الدابة من يده ، أما في الصورة الثانية فلم فيها قولان ، الاظهر منهما أن عليه ضمان جنايتها بالوطء وغيره لأن من حقه أن يضبط مركوبه (١) أولا يركب ما لا يضبطه . والثاني : لا يضمن لخروج الأمر عن اختياره .

الرأى الراجح :

الذى يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أنه لا ضمان على المتصرف في الدابة سواء كان سائقا أو قائدا أو راكبا إذا غلبته ولم يقدر على منعها من الوطء والصدم والكدم والخبط ونحوه إذا لم يكن قد فرط قبل ذلك في حفظها وردعها لأن الله تعالى يقول : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ . ولا ريب أن تضمين المتصرف في الدابة ما جتته بعدما غلبته على أمره من غير تفريط منه ولا سبب يعتبر من التكليف بالمحال ، لما عهد في كثير من الدواب كالجمال والخيول والفيلة من القوة والسرعة ما لا يستطيع الإنسان معها منعها من الشمس (٢) والجموح . وما ذهب إليه الشافعية في الصورة الثانية من أن الضمان يجب في الاظهر على المتصرف في الدابة ما دام ممسكا بلجامها بحجة أن من حقه ضبط مركوبه أولا يركب ما لا يستطيع ضبطه ،

(١) انظر أسنى المطالب شرح روض الطالب ج٤ ص ١٧٢ ، مغنى المحتاج ج٤ ص ٢٠٥ ، نهاية المحتاج وهاشية الشبرايمسي على نهاية المحتاج ج٨ ص ٣٦ .

(٢) قال في المصباح المنير ج١ ص ٣٢٢ : " شمس الفرس ، يشمس ويشمس أيضا شموسا وشماسا بالكسر : استعصى على راكبه فهو شمس " .

يمكن الرد عليه بأنه لا فائدة من وجود اللجام في يد المتصرف في الدابة إذا لم يستطع صرف الدابة عن الجناية ، أشبه ملاح السفينة إذا هاجمت الريح وتلاعبت بسفينته بعد إحكامه لآلاتها ، فإنه لا ينسب إليه تقصير لعدم قدرته على مقاومة الريح .

حكم الاختلاف في قدرة المتصرف في الدابة على ردها :

لواختلف المتداعيان في قدرة المتصرف في الدابة على ردها ، فادعى الخصم بأن المتصرف في الدابة كان قادرا على ردها ، وأنكر ذلك ، فالقول قول الخصم ، والبيينة على مدعي العجز . فإن أتى بها وقبلت صدق وإلا فلا . لأن إنكاره لأصل الضمان في ضمن الدعوى لا يفيد بعد تحقق سببه ، وهذا قال الشافعية والرملي ^(١) من الحنفية ^(٢) .

(١) الرملي : هو خير الدين بن أحمد بن علي ، الأيوبي العلبي الفاروقي : فقيه حنفي باحث ، ولد بالرملة سنة ٩٩٣ هـ ، رحل إلى مصر سنة ١٠٠٧ ، فمكث في الأزهر ست سنين . وعاد إلى بلده ، فأفتى ودرس إلى أن توفي سنة ١٠٨١ هـ . له مؤلفات منها : الفتاوى الخيرية ، ومظهر الحقائق ، حاشية على البحر الرائق في فقه الحنفية .

هدية العارفين ج ١ ص ٣٥٨ ، الأعلام للزركلي ج ٢ ص ٣٢٧ .
(٢) انظر حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ج ٩ ص ٢٠٣ ، حاشية الشبرايملي على نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٦ ، حاشية ردالمحتار على الدر المختار ، المعروفة بحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٠٨ .

الحالتان الثانية والثالثة وهما : وقوع جنابة الوطء والصدم بسبب تقصير المتصرف في الدابة في حفظها ، أو بسبب منه .

إذا وقعت جنابة الوطء والصدم والكدم والخبط بسبب تقصير المتصرف في الدابة في حفظها وردعها ، كأن كان نائماً أو غافلاً عنها أثناء سيرها ، أو لم ينحياها يمينا أو شمالا ، أو لم ينبه المجنى عليه ، أو وقعت بسبب منه كأن ضرب الدابة في وجهها أو نخسها ففزعت ، أو جذبها باللبام زيادة على العادة فرمحت برجلها ، فعليه ضمان ما أتلفت أو أصابت . فإن كان التالف آدميا أو عضوا من أعضائه فعلى عاقلته ضمان ديتة أو إرشه إن كان مما تحمله العاقلة ، وإن كان التالف مالا أو عضوا من أعضاء الأدمى إرشه أقل مما تحمله العاقلة فعليه ضمانه . وهذا قال عامة الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية (١) معاللين لذلك :

١ - بأن المرور في طريق المسلمين مأذونا فيه بشرط سلامة العاقبة ، فإذا لم تسلم عاقبته لم يكن مأذونا فيه ، فالمتولد منه يكون مضمونا ، إلا إذا كان مالا يمكن الاحتراز عنه بسد باب الاستطرار على العامة ولا سبيل إليه . والوطء والصدم والكدم والخبط

(١) انظر الهداية للمرغيناني مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ، المدونة للإمام مالك ج ١٦ ص ٤٤٤ ، المنتقى شرح موطأ مالك للباجي ج ٧ ص ١١٠ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٦٧ ، حاشية العدوى على الرسالة ج ٢ ص ٢٨٣ ، مختصر المزني بهاش الأمام للإمام الشافعي ج ٥ ص ١٨٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٤ ، مختصر الخرق مع المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٥٨ ، الانصاف للمرداوي ج ٦ ص ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، كشف القطع ج ٤ ص ١٢٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٢٩ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٨ .

في السير والسوق والقود ما يمكن الاحتراز عنه بحفظ الدابة وذود الناس. (١)

٢ - أن سير الدابة مضاف إلى المتصرف فيها لأنها كالألة بين يديه
فبإمكانه منعها من الوطء والصدم والكدم والخبط ، وسائر أنواع
الإيذاء ، فإذا لم يفعل كان اعتداؤه بها بمثابة جناية الشخص نفسه. (٢)

*

المطلب الثاني

حكم وطء الدابة أو صدمها لإنسان أثناء سيرها في ملك خاص أو ملك الغير

لم يفرق جمهور الفقهاء بين كون جناية الدابة وقعت في طريق
عام أو ملك خاص أو غيره ، لأنهم يعتبرون الشخص المرافق للدابة
مسوؤلاً عن ضمان جنايتها ما دامت يده عليها ، سواء كانت تسير في طريق
عام أو ملك خاص ، أو ملك الغير ، سواء كان راكباً أو قائداً أو سائقاً .

أما فقهاء الحنفية فيرون أن للمكان الذي وقعت فيه جناية الدابة
أثناء سيرها تأثيراً في ضمان جنايتها وعدمه . ولاجل ذلك قسموا الأمانة
إلى ثلاثة أقسام ، الملك الخاص ، وملك الغير ، والطريق العام . ولكل مكان
من هذه الأمانة عندهم أحكامه الخاصة به . وهذا ما سأليناه في الفقرات
التالية :

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ .

(٢) انظر الهداية للمرغيناني مع نتائج الأفكار ج ١٠ ص ٣٢٨ ، الاقناع

في حل ألفاظ أبي شجاع على هامش حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ،

المغني ج ١٠ ص ٣٥٨ .

١ - الملك الخاص :

إذا كانت الدابة تسير في ملك صاحبها وكان مرافقا لها ، فإما أن يكون سائقا لها أو قائدا أو راكبا عليها . فإن كان سائقا لها أو قائدا لم يضمن ما أتلفته من نفس ومال ، سواء وقعت الجناية عن طريق وطئها أو صدمها أو كدسها أو خبطها أو نفعها أو غيره . معللين لذلك :

بأنه متسبب لاتصال أثر فعله بالمتلف بواسطة فعل مختار ، ويعتبر به الدابة ، والمتسبب إنما يلزم بالضمان إذا كان متعديا ، ولا تعدى هنا لأن الدابة تسير في ملكه .

وإن كان راكبا عليها ضمن ما وطئته بيدها أو رجلها فقط . معللين لذلك :

بأنه مباشر للإتلاف ، لأن ثقله وثقل الدابة اتصلا بالمتلف . فكأنهما وطئاه جميعا ، والمباشر للجناية ملزم بالضمان سواء كان متعديا أو لا .

ولم يلزمه ضمان جنايتها بغير الوطء كالصدم والكدم ، معللين لذلك : بأنه متسبب غير متعدد . لأنه تصرف في ملكه فلم يتقيد بشرط السلامة كما لو حفر شخص بئرا في ملكه .

٢ - ملك الغير :

إذا وقعت جناية الدابة في ملك غير صاحبها ، فإما أن يكون مأذونا له بالتسيير فيه أو لا . فإن كان الأول ، فحكمه كحكم الجناية في الملك الخاص من حيث الضمان وعدمه ، لأن الإذن بمنزلة الملك الخاص .

وإن كان الثاني ، وقد أدخلها بنفسه ، ضمن ما أتلفته مطلقا ، سواء كان راكبا أو سائقا أو قائدا ، معللين لذلك بأنه إما مباشر للجناية بنفسه (١) وإما متسبب متعدد (٢) إذ ليس له تسيير الدابة ولا إيقافها في ملك الغير بغير إذنه .

أما لو دخلت الدابة ملك الغير بنفسها ، ولم يكن مرافقا لها فلا ضمان عليه فيما جنته مطلقا ، معللين لذلك : بأنه غير متسبب ولا مباشر .

٣ - الطريق العام :

إذا وقعت جناية الدابة أثناء سيرها في الطريق العام ، وكان صاحبها معها ، ضمن وطأها وصدمة وكسها وخطبها باليد . لأنه إما مباشر للجناية ، أو متسبب متعدد (٣) .

الرأى الراجع :

ما ذهب إليه الجمهور من عدم التفريق بين مكان وآخر ، أو بين راكب وسائق وقائد هو الرأى الذى أميل إليه ، لأن المعيار في الحكم فسي

-
- (١) وهذا يحدث عندما يكون راكبا .
 - (٢) وهذا يحدث عندما يكون سائقا أو قائدا لها .
 - (٣) انظر شرح العناية على الهداية للبابرتي مطبوع مع تكملة فتح القدير المسماة نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ج ١ ص ٣٢٥ وما بعدها ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد الحصكفي وحاشيته رد المحتار لابن عابدين ج ٦ ص ٦٠٣ ، بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٤٧٠ وما بعدها ، الاختيار لتعليل المختار للموصلي ج ٥ ص ٤٧ .

هذه المسألة مشروط بالتقصير أو التعدى ، فإذا ثبت ذلك لزم الضمان من غير تفريق بين مكان وآخر ، أو بين راكب وسائق وقائد ما دام أن الدابة تحت يده وتصرفه ، إذ هو معني بحفظها وردعها عن الجناية على الدوام . وقد ذهب إلى هذا الترجيح بعض الفقهاء المعاصرين .^(١)

*

المطلب الثالث

في حكم نفج الدابة برجلها وذنبها أثناء سيرها في الطريق

لونتحت^(٢) الدابة برجلها أو ذنبها إنسانا أثناء سيرها في الطريق ، فقتلته أو أعطيت عضوا من أعضائه أو جرحته ، فهل يلزم المتصرف فيها من سائق أو قائد أو راكب بضمان هذه الجناية ؟ اختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال :

القول الأول :

يضمن المتصرف في الدابة جناية نفجها برجلها وذنبها ما دام حاضرا معها ، سواء وقعت الجناية ليلا أم نهارا ، سائقا كان أو قائدا أو راكبا ، وسواء وقعت الجناية بسبب منه ، أو وقعت باختيار الدابة - أي لم يحملها على ذلك أحد - . وبهذا قال الشافعية والإمام أحمد فسي

(١) انظر مسئولية الإنسان عن حوادث الحيوان والجماد لابراهيم فاضل

يوسف الدبو ص ٥١ .

(٢) نفحت الدابة نفحا : ضربت بحافرها . المصباح المنير ج ٢ ص ٦١٦ .

رواية مرجوحة^(١) . وعللوا لذلك :

- ١ - بأن عليه تعهدا وحفظها من الجناية ما دامت تحت يده .
- ٢ - أن فعل الدابة إذا كان صاحبها معها منسوب إليه ، وإلا نسب إليها ، قياسا على الكلب إذا أرسله صاحبه فإن له أكل ما صاده ، وإن استرسل بنفسه فلا^(٢) .

القول الثاني :

لا يضمن المتصرف في الدابة جناية نفحها برجلها ولا ضربها بذنبها أثناء سيرها في الطريق ، سواء وقعت الجناية بسبب منه ، أو وقعت باختيار الدابة . وهذا قال أكثر فقهاء الحنفية^(٣) . واحتجوا لذلك بما يلي :

- ١ - قوله صلى الله عليه وسلم : " الرجل جبار " .^(٤)

- (١) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٥ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ ص ١٧١ ، المغني ج ١٠ ص ٣٥٨ ، الانصاف ج ٦ ص ٢٣٧ .
- (٢) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٥ ، حاشية أسنى المطالب للرملي على هامش أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧١ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع على هامش حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، المغني ج ١٠ ص ٣٥٨ .
- (٣) انظر الهداية شرح بداية المبتدى مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٦ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٣ ، الاختيار ج ٥ ص ٤٧ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٧ .
- (٤) رواه أبو داود في سننه في كتاب الديات باب في الدابة تنفخ برجلها ج ٤ ص ١٩٦ ، والدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٥٢ ، وهو

٢ - أن نفح الدابة برجلها ما تعم به البلوى إذ ليس على رجلها
ما يمنعها به. (١)

٣ - أن النفح من ضرورات السير بخلاف الوطء وما يضاهيه فإنه ليس
من ضروراته. (٢)

القول الثالث :

فقد أصحاب هذا القول بين نفح الدابة بسبب وقع عليها من
المصرف فيها . وبين نفحها باختيارها - أى من غير سبب خارجي - حيث
قالوا :

====
من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال
الزيلي في نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية ج٤ ص ٣٨٧
نقلا عن الدارقطني : لم يروه غير سفيان بن حسين وهو وهم لم
يتابعه عليه أحد ، وخالفه الحفاظ عن الزهري ، منهم مالك ، ويونس
وسفيان بن عيينه ، ومعمّر وابن جريج والزيدي ، وعقيل ، والليث
ابن سعد وغيرهم ، وكلهم روه عن الزهري : " العجما جبار ، والبيتر
جبار ، والمعدن جبار " ولم يذكر الرجل ، وهو الصواب انتهى .
وقال الخطابي : سفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ . انظر :
نصب الراية ج٤ ص ٣٨٧ . وقال ابن حزم في المحلى ج١ ص ٢٠ :
" إسناده مستقيم لاتصال الثقات فيه " ورمز له السيوطي بالصحة .
انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ج٤ ص ٥١ . قلت :
والحق ما ذكر رجال الحديث ، فقد ذكروا بأن سفيان بن حسين
ثقة في غير الزهري ، لأنه إنما سمع منه بالموسم . ولأنه كان يروى
عنه المقولات لأن صحيفة الزهري اختلطت عليه . انظر : تهذيب
التهذيب ج٤ ص ١٠٧-١٠٨ ، ميزان الاعتدال ج٢ ص ١٦٧-١٦٨ .
(١) انظر بداية الصنائع ج١ ص ٤٧٠ ، الهداية مع تكملة فتح القدير
ج١ ص ٣٢٧ .
(٢) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج١ ص ٣٢٦ .

إن نحت الدابة المجنى عليه بسبب وقع عليها من التصرف فيها
كان كبعضها بلجامها زيادة على العادة أو ضربها أو نخسها ضمن ما أتلفته
من نفس وعضو ومال لأنه المتسبب في جنايتها ، حتى ولو فعل ذلك لمصلحة
تدعو إليه .

وإن وقعت النحمة باختيار الدابة - أي لم يحملها على ذلك -
فلا ضمان على المتصرف فيها سواء كان سائقاً أو قائداً أو راكباً لأنه لا يمكنه
أن يمنعها من ذلك بعكس الوطء فإن باستطاعته أن يجنبها وطء ما لا
يريد أن تطأه بتصرفه فيها .

وبهذا قال فقهاء المالكية والحنابلة في الرواية المعتمدة من المذهب
والظاهرية (١) .

وخص فقهاء الحنابلة حديث : " الرجل جبار " (٢) بحالة
النح من غير سبب دون الوطء بالرجل (٣) .

القول الرابع :

إذا كان المتصرف في الدابة سائقاً ضمن النحمة ، أما إذا كان
قائداً أو راكباً فلا يضمن ، وهذا قال بعض الحنفية والقاضي وابن عقيل من

(١) انظر المدونة ج ١٦ ص ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، المنتقى شرح موطأ مالك

للإمام ج ٢ ص ١٠٩ ، الانصاف ج ٦ ص ٢٣٦ ، كشف القناع

ج ٤ ص ١٢٦ ، المحلى ج ١١ ص ٨٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥١٤

(٣) انظر كشف القناع ج ٤ ص ١٢٦ .

الحنابلة تبعوا لرواية عن الإمام أحمد ليس عليها المذهب (١) وعللوا ذلك :
بأن النفحة تقع برأى عين السائق فيمكنه مراعاة رجل الدابة والاحتراز من
نفحها بخلاف الراكب والقائد لغياب الرجل عنهما (٢).

مناقشة وترجيح :

إن قول الحنفية بعدم ضمان المتصرف في الدابة جنائية نفحها
برجلها مطلقا يتعارض مع قولهم : " ومن سار على الدابة في طريق فضر بها
رجل أو نخسها فنفحت رجلا أو ضربته بيدها أو نفرت فصدته فقتلته كان ذلك
على الناخس دون الراكب " (٣) . حيث حملوا الناخس مسوؤلية جنائيتها للغير
بواسطة النفح بالرجل ، ولم يحملوا المتصرف في الدابة مسوؤلية نفحها برجلها
في حال تسببه في ذلك مع أن كلا من الفعلين كان سببا في حمل الدابة على
النفح برجلها . وكذلك فإن إعفاء المتصرف في الدابة من تحمل مسوؤلية
نفحها برجلها للغير مطلقا فيه اهدار لحق المجنى عليه . أما قول الشافعية
بتحميل صاحب الدابة مسوؤلية جنائية نفحها برجلها مطلقا سواء تسبب في ذلك
أم لا ، ففيه نظر من ناحية تعارضه مع الأثر الذي اعتبر جنائية الرجل جبارا .
أما القول الذي يجعل السائق مسوؤلا عن جنائية النفحة دون الراكب والقائد
ففيه نظر ، وذلك لأن السائق وإن كان يرى الرجل ، إلا أنه لا يستطيع
منع الدابة عن النفح إذ ليس على رجلها ما يمنعها به . هذا من ناحية ، ومن
ناحية أخرى ، فإن الرواية وعدمها ليس هي المعول عليها في تحمل المسوؤلية
عن جنائية الدابة بواسطة النفح بالرجل والذنب ، إذ لو كان كذلك لما جاز

(١) و (٢) انظر الهداية ، مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٧ ، الانصاف

ج ٦ ص ٢٣٧ .

(٣) الهداية ، مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٤ .

تحميل القائد مسؤولية جنائية ما أصابته الدابة بيدها لأنها غائبة عنه ، إن القول لا يتيسر إلا بالالتفات إلى الأمام ، ولم يقل بذلك أحد .

ولو نظرنا إلى قول المالكية ومن وافقهم من الفقهاء ، وهو الذي يقضي بتحمل المتصرف في الدابة مسؤولية جنائية النفحة في حال تسببه في ذلك ، وعدم تحميله فيما لو تمت النفحة باختيار الدابة لوجدناه أمرا مقبولا ، وذلك لما ذكره من تدليل وتعليل ، ولأنه القول الذي يجمع بين الأدلة ، من حيث أنه أعمل السبب الذي فيه تعدد عند وجوده ، وأكمل الحديث عند عدم وجود السبب ، وبهذا يكون نفح الدابة بالرجل جبارا تارة ، وأخرى غير جبار ، والله أعلم .

من طريق الدابة . فإن لم ينهه ، أو نبهه ولم يسمع ، أو سمع ولم يجسد
منحرفا لضيق الطريق أو عدم وجود عطفة قريبة ، أو وجد لكن لم يتهيا
له التنحي لقصر المدة ، ضمن صاحب الدابة ما أصابه لعدم تقصير الماشي
حينئذ .

وإن كان الماشي أعمى أو معصوب العينين لرمد ونحوه ، أو طفلا ،
أو مجنونا ، ضمن صاحب الدابة ما أصابه من تلف ، سواء كان مستقبلا للدابة
أو مستديرا لها ، لأنه يمكنه أن يوقف دابته أو يصرفها عن وطء أو صدم أو
إصابة ما لا يريد ، ولأن السير في الطريق مشروط بسلامة العاقبة فما لم تسلم
عاقبته يكون مضمونا عليه . وبهذا قال فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة ^(١) .
غير أن الحنفية لم يتعرضوا لمسألة الأعمى والصغير والمجنون ، وإنما تعرض
لها فقهاء الشافعية والحنابلة . وما يجدر ذكره أن بعض الشافعية
ألحق الغافل والملفت والمطرق أو المستغرق في التفكير بالأعمى والصغير
والمجنون من حيث وجوب ضمان ما أصابه فيما لو كان سائرا أو واقفا
في الطريق فتعرض للإصابة من قبل الدابة وما تحمله ^(٢) .

-
- (١) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٧ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٥٤ ،
الفتاوى البزازية على هامش الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٠٢ ، مجمع
الضمانات للبغدادي ص ١٩٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ،
نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ ، ٣٩ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٩ ،
شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٣١ .
(٢) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ .

حكم ما لو اختلف صاحب الدابة والماشي في التنبيه وعدمه :

لو اختلف صاحب الدابة والماشي في التنبيه وعدمه ، فادعى
صاحب الدابة بأنه نبه الماشي ، وأنكر الماشي ذلك ، صدق الماشي ، لتحقيق
وجود التلف المقتضي للضمان ، ولأن الأصل عدم التنبيه . وبهذا قال
الشافعية في الظاهر ^(١) . قال في حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج :
” ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لأنه وجد
ما حصل به التلف المقتضي للضمان ، والأصل عدم التنبيه ” . ^(٢)

(١) و (٢) انظر حاشية الشيرازي على هامش نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ .

المطلب الخامس

في حكم جناية الدابة بسبب الزيادة في سرعتها عن المعتاد

فرق الفقهاء بين جناية الدابة بسبب الركض الشديد والمشى المعتاد فقالوا : لوركض شخص دابته ركضا شديدا أثناء سيره بها في طريق أو في مجمع الناس أو في وحل فضرت بحافرها حصاة أو نواة أو حجرا كبيرا ، أو شبه ذلك فأصاب عين إنسان ففقأها ، أو مال فأتلفه ، أو عثرت فسقطت على آدمي أو مال فأتلفته ، أو سقط ما عليها من نفس ومال فتلف أو عطب فعلى مركض الدابة ضمان ما تلف ، أو أصيب من جراء ذلك ، لتعديده ، بتعنيف الدابة ، ومخالفته لما اعتاده الناس .

وإن مشى بها مشيا معتادا ، أو ركضها ركضا معتادا ، وكان الموضع موضع ركض ، فأتارت غبارا أو حجرا صغيرا فأصاب إنسانا في عينه أو بدنه ، أو مالا ، فلا ضمان عليه فيما تلف بذلك من نفس وعضو ومال لعدم تعديده ، ولا أنه لا يمكنه الاحتراز عن مثل ذلك لأن سير الدابة لا يخلوعنه . وبهذا قال الحنفية والمالكية والشافعية ^(١) . قال في المنهاج وشرحه مغني المحتاج : " ويحترز راكب الدابة عما لا يعتاد فعله له كركض شديد في وحل ، بفتح الحاء ، فإن خالف ضمن ما تولد منه لتعديده . وفي معنى الركض في الوحل الركض في مجتمع الناس ، . . . واحترز بالركض الشديد عن المشى المعتاد فيه فلا يضمن ما يحدث منه ، فلو ركضها كالعادة ركضا ومحلا

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٨٩ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ،
تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٧ ، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٦٠ ،
المدونة ج ١١ ص ٤٩٧ ، تبصرة الحكام لابن فرحون ، على هامش فتح
العلي المالك ج ٢ ص ٣٥١ ، ٣٥٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ ،
نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧٢ .

وطارت حصاة لعين إنسان لم يضمن" (١). وقال في ملتقى الأبحر وشرحه مجمع الأنهر: " فإن أصابت بيدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غبارا أو حجرا صغيرا ففقا ، أى كل واحد ما ذكر ، عينا فذهب ضوءها أو أفسد ثوبا لا يضمن - أى راكب الدابة - لأنه لا يمكنه التحرز عنه فإن سير الدابة لا يعرى عنه ، وإن كان حجرا كبيرا ضمن لأنه ما يستطيع الامتناع عنه فسير الدواب ينفك عنه ، وإنما يكون لخرق منه في السير" (٢).

وقال في المدونة: " قلت أرأيت إن استأجرته يحمل لي صبيا صغيرا مملوكا ، إلى موضع من المواضع ، وأسلمته إليه فساق الدابة فعثرت من سوقه . فسقط الصبي فمات ، قال : لا شيء عليه ، إلا أن يكون ساقها سوقا عنيفا لا يكون مثل سوق الناس" (٣).

حكم جناية الدابة الصعبة الشرسة إذا سيرها صاحبها أو أطلقها في الأسواق والشوارع :

لوركب إنسان دابة صعبة شرسة ، رموحا ، عضوا ، لا تنضبط بالكبح وغيره ثم سار بها في الأسواق والشوارع ، أو أطلقها فيها ، فوطئت آدميا أو صدمته أو عضته أو رفسته أو أتلفت مالا ، وجب عليه ضمان ما أتلفت من نفس ومال لتقصيره وتفريطه بذلك . ومثل ذلك ما لو سير الإبل أو البقر أو الغنم غير مقطورة في الأسواق . وبهذا قال الشافعية والحنابلة (٤).

- (١) مغني المحتاج ج٤ ص ٢٠٥ .
 (٢) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي ج٢ ص ٦٦٠ .
 (٣) المدونة للإمام مالك ج١١ ص ٤٩٢ .
 (٤) انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي ج ١٠ ص ١٩٨ ، مغني المحتاج ج٤ ص ٢٠٥ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج٤ ص ١٢٢ ، كشف القناع ج٤ ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

المطلب السادس

(١)

في حكم جناية الدابة بالوطء وغيره فيما لو نخسها غير المتصرف فيها

سبق أن ذكرت بأنه لا خلاف بين الفقهاء في أن المتصرف في الدابة يضمن جناية دابته إذا قصر في حفظها أو تسبب في جنايتها ، لكن لو نخسها رجل أجنبي أو ضربها فنفخت برجلها ، أو نفرت فصدمت أو وطئت إنسانا فقتله ، أو أصابته بجروح أو كسور ، أو أتلفت مالا ، فمن يضمن جنايتها الناخس أو المتصرف فيها ؟

قبل الإجابة على ذلك ، ينبغي أن تعلم أن الدابة المنخوسة أو المضروبة ، إما أن يكون عليها راكب أولا ، فإن كان عليها راكب ، فإما أن يكون سائرا أو واقفا . والسير والوقوف ، إما أن يكون في موضع أذن له بالسير أو الوقوف فيه ، وإما أن يكون في موضع لم يؤذن له بالسير أو الوقوف فيه . والناخس أو الضارب لا يخلو من أحد أمرين إما أن يكون نخس أو ضرب بغير أمر الراكب أو بأمره ، والدابة المنخوسة أو المضروبة إذا أتلفت شيئا فإما أن يكون بواسطة النخ بالرجل ، أو بالصدم أو بالوطء ، فإن لم يكن على الدابة راكب ، فإما أن يكون لها سائق وقائد أو أحدهما أولا يكون . وما قيل من تعدد لأحوال الدابة في مسألة الراكب يمكن أن يضاف إلى مسألة السائق والقائد أو أحدهما ، فلا داعي للتكرار .

وقد تباينت أنظار الفقهاء في الحكم في هذه المسألة تبعا لاختلاف الأحوال المذكورة ، ومن خلال تتبعي لآراء الفقهاء ظهر لي أن فيها ثلاثة أقوال :

- (١) نخس الدابة (نخسا) من باب قتل ، طعنه بعود أو غيره فهاج .
والفاعل (نخاس) مبالغة ، انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٥٩٦ .

القول الأول :

لو نخر رجل أجنبي دابة أو ضربها ، ومعها راكب أو سائق أو قائد ،
فما نشأ عنها من إتلاف فضائه على الناحس وحده ، سواء أذن له المتصرف في
الدابة بالناخس أو الضرب أو لم يأذن ، وسواء كانت الدابة سائرة أو واقفة ، وسواء
كان موضع سيرها أو وقوفها مأذونا بالسير أو الوقوف فيه أولا . وبهذا قال
المالكية والحنابلة . وعللوا لذلك :

بأن الناحس متسبب ، فيضمن جنايتها . (١)

القول الثاني :

فرق فقهاء الشافعية بين كون الناحس حدث بغير إذن من معها
أو بإذنه . فقال أكثرهم في أوجه القولين : إن نخر الدابة شخص بغير
إذن الراكب ضمان إتلافها على الناحس . (٢) لأنه متسبب .

وقال بعضهم في غير الأوجه : الضمان عليهما (٣) - أي الناحس
والراكب - ولم أقف على حجتهم لهذا القول ، غير أن بعض الفقهاء المعاصرين
استنبط لهم حجة فقال : " ولا شك أن ذلك مبني على أن كل واحد منهما
متسبب متعدد في تسببه . فالناخس متعدد والراكب متعدد أيضا لأنه فرط في

(١) انظر تبصرة الأحكام ج ٢ ص ٣٥٥ ، بلغة السالك لا قرب المسالك للصاوي

ج ٢ ص ٤٠٩ ، البدع ج ٥ ص ١٦٨ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٦ ، شرح
منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٢٩ .

(٢) قوله (على الناحس) أي ولو كان صغيرا ، مميزا كان أو غير مميز ، لأن
ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره .

انظر : " حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ٩ ص ٢٠٣ ، حاشية
الشبرايملي على هامش نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٦ .

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٤ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٦ ، تحفة المحتاج

بشرح المنهاج على هامش حاشيتي الشرواني وابن القاسم ج ٩ ص ٢٠٣ ،
الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع على هامش حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

حفظ دابته إذ كان عليه أن يحتاط ويحفظ دابته من عبث العابثين ، وحيث لم يفعل كان مفرطاً متساهلاً فيما يمكن الاحتراز عنه ، لذلك وجب عليه الضمان مثل ما يجب على الناجس^(١) .

هذا إذا نخسها بغير إذن من معها سواء كان راكباً أو سائقاً أو قائداً .

أما لو نخسها بإذن من معها فقال أكثرهم في أوجه القولين : الضمان على الأذن وحده سيما إذا كانت الدابة رموحاً بطبيعتها ، وعللوا لذلك : بأنه الحامل على النخس فيجب عليه الضمان .

وقال بعضهم في غير الأوجه : الضمان عليهما^(٢) - أي الناجس والاذن - ولم يذكروا لذلك حجة . ولعل التعليل السابق المستنبط يصلح للتعليل لهذا القول .

القول الثالث :

يرى فقهاء الحنفية أن الحكم يختلف باختلاف الأحوال السابقة التي ذكرت في أول المسألة ، فقالوا :

أ - إن نخس الدابة بغير إذن الراكب فنفتحت برجلها ، أو نفرت فصدمت إنساناً فقتلته على فور النخسة فالضمان على الناجس لا على الراكب ، سواء كان الراكب سائراً أو واقفاً ، وسواء كان في سيره أو وقوفه فيما أذن له

(١) فقه عمر بن الخطاب للدكتور ربيع بن راجح الرحيلي ج ٢ ص ٨٩ .
(٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٤ ، تحفة المحتاج على هامش حاشيتي الشرواني وابن القاسم ج ٩ ص ٢٠٣ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ ص ١٢٢ ، الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع على هامش الجبيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، حاشية الشبراخيتي على هامش نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٦ .

بالسير فيه أو الوقوف ، أو فيما لم يؤذن (١) . واحتجوا لذلك بالأدلة التالية :

١ - روى عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن الناحس دون الراكب ، وكذا روى عن ابن مسعود رضي الله عنه مثل ما روى عن عمر (٢) . وكان ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم ولم يعرف إلا نكار من أحد فيكون إجماعاً .

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ج ١٠ ص ٤٧٢٥ ، الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٤ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٥١ .
(٢) أورد الزيلعي رحمه الله الأثر المروي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ، وقال بعد أن ذكره : إنه غريب . انظر نصب الراية ج ٤ ص ٣٨٨ . غير أن ابن حجر صرح في الدراية لتخريج أحاديث الهداية ج ٢ ص ٢٨٣ بأنه لم يجد أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت : أثر ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق من رواية معمر عن عبد الرحمن بن قاسم بن عبد الرحمن قال : نخس رجل دابة عليها رجل فنفخت إنساناً فجرخته ، فأتوا سلمان بن ربيعة فقال : يخرم الراكب . فأتوا ابن مسعود فقال : يخرم الناحس .
انظر المصنف لعبد الرزاق ج ٩ ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، رقم الأثر ١٧٨٧١ . أما أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلعل ما يستأنس به له أنه رضي الله عنه أمر بصلب يهوديا نخس بامرأة حمارها ليصرعها فلم تصرع . فقد روى وكيع وغيره : أن يهوديا نخس بامرأة من المسلمين حمارها ثم جبتها فحال بينه وبينها عوف بن مالك فضربه ، فأتى عمر ، فذكر ذلك له ، فدعا عمر بالمرأة فسألها فصدقت عوف بن مالك . فأمر به عمر فصلب .

انظر أخبار القضاة لوكيح ج ٣ ص ١٥ ، سنن البيهقي ج ٩ ص ٢٠١ ، أحكام أهل الذمة لابن القيم ج ٢ ص ٢٩١ ، كنز العمال ج ٢ ص ٢٩٩ . قال الدكتور رويحي بن راجح الرحيلي في كتابه فقه عمر ج ٢ ص ٨٦ ، ٨٧ : * فلعل عمر رضي الله عنه جعل نخسه للذابة

٢ - أن الراكب والمركوب مدفوعان بدفع الناحس فأضيف فعل الدابة إليه كأنه فعله بيده . (٢)

====
جناية موجبة لنقض العهد لأنه أراد أن يكشف عورة المسلمة ويريد أن يصرعها ، فلا أقل من أن يكون نخس الدابة موجبا للضمان عنده رضي الله عنه ، وهو ما نسبته بعض الفقهاء إليه كما مر . وكان قد ذكر قبل ذلك : " بأن إيراد الفقهاء لا أثر عمر واحتجاجهم به فيه دليل على تصحيحهم له لأنه لو كان غير صحيح لما صح أن يحتجوا به ، ولا أن يذكره في كتبهم من غير بيان لضعفه . . . ثم إن نفي ابن حجر رحمه الله عدم وجوده لا يدل على عدم صحته وثبوته وإنما يدل على عدم علمه به فقط ، وعدم العلم بالحديث أو الأثر ليس دليلا على عدم ثبوته " . قلت : لم يكن تضمين ناخس الدابة مذهب عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما وحدهما ، فقد قال بذلك على بن أبي طالب رضي الله عنه وشريح والشعبي رحمهما الله . انظر مصنف عبد الرزاق ج ٩ ص ٤٢٣ ، أثر رقم ١٧٨٧٢ ، ونصب الراية ج ٤ ص ٣٨٩ .

(١) قال البابرتي في العناية على الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٤٤ : " فإن قيل القياس يقتضي أن يكون الضمان على الراكب لكونه مباشرا وإن لم يكن متعديا لأن التعدى ليس من شرطه ، فإن لم يختص به فلا أقل من الشركة . فالجواب : أن القياس يترك بالأثر ، وفيه أثر عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما . . . ولأن الراكب والمركب مدفوعان بدفع الناحس لأن فعل الراكب قد انتقل إلى الدابة لأن الوثبة المهلكة إنما كانت من الدابة فكان الراكب مضطرا في حركته ، وفعل الدابة قد انتقل إلى الناحس لكونه الحامل لها على ذلك ملجئا ، فكان الناحس بمنزلة الدافع للدابة والراكب معا على ما فعل بالدابة ، والمدفوع إلى الشيء وإن كان مباشرا لا يعتبر مباشرا كما في الإكراه الكامل ، فلا يجب عليه جزاء

٣ - أن الناخس متعدد في تسببه والراكب غير متعدد في فعله ،
فيترجح جانب الناخس في التقديم لتعديده . (١)

واستثنى بعضهم من ذلك ما لو حدث النخس والراكب واقفا على
طريق العامة ، فأوجب الضمان على الراكب والناخس نصفين ، بحجة أن الراكب
متعدد في الإيقاف ، لأنه أوقف دابته في مكان ممنوع من الوقوف فيه .
وهو طريق العامة ، والناخس متعدد في فعله لأنه نخس الدابة بغير إذن
الراكب ، فيكون الضمان عليهما نصفين . (٢)

وأجيب عن هذا الاستثناء : بأن الراكب الواقف على طريق
العامة وإن كان متعددا فهو في الوقوف على طريق العامة إلا
أنه ليس بمتعد في التعدي ، والناخس متعدد في التعدي (٤) ، فأشبهه
الدافع مع الحافر . (٥)

===
المباشرة إن فرض مباشرة ولا التسبب أيضا ، لأنه يعتمد التعدي وهو
مفقود . فإن قيل : ما بال النخبة أوجب الضمان على الناخس دون
الراكب والسائق أيضا عند أكثر المشايخ - رحمهم الله - بعض مشايخ
الحنفية - وهي ما لا يمكن التحرز عنها ؟ فالجواب أنها لا توجب
على السائق إذا كان بالإذن وها هنا بلا إذن ، فلو نخس وهو
مأذون كان سائقا ، وإمكان التحرز إنما يمكن في حق غير المتعدى ،
وغير المأذون بذلك متعدد فلا يعتبر .

(١) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٤ ، بدائع الصنائع
ج ١٠ ص ٧٤٢٦ .

(٢) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٤ .

(٣) أي ليس بمتعد في فعل الإتلاف إذا لم يكن الحاصل للدابة على
الإتلاف حقيقة .

(٤) أي متعدد في فعل الإتلاف إن هو الحامل للدابة على الإتلاف حقيقة
حينما نخسها بدون إذن الراكب .

(٥) لأن الحافر متسبب بحفر البئر في الطريق ، والدافع مباشر للجناية إن
===

هذا إذا كان التلف قد حصل بواسطة النفع أو الصدم .

أما لو حدث الإتلاف بواسطة الوطء ، فلم يذكر هذا في ظاهر الرواية . وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله أن الضمان عليهما نصفان ، بحجة أن التلف حصل بثقل الراكب ووطء الدابة ، والوطء مضاف إلى الناحس لأنه كالسائق لها مع الراكب ، فيضمنان ما وطئته نصفين لأن فعل كل واحد منهما سبب لوجوب الضمان . (١)

هذا إذا نخس الدابة شخص بغير أمر الراكب .

ب - أما لو نخسها شخص بأمر الراكب ، فإن كان الراكب سائرا فيما أذن له بالسير فيه كأن كان يسير في ملكه أو طريق المسلمين ، أو واقفا فيما أذن له بالوقوف فيه . كأن وقف في ملك نفسه ، أو في سوق الخيل أو في غيره من المواضع التي أذن الإمام بالوقوف فيها ، فنفخت الدابة برجلها إنسانا فقتلته فلا ضمان على الناحس ولا على الراكب ، بحجة أن الراكب أمر الناحس بما يملكه بنفسه فصح أمره به فصار كأنه نخس الدابة بنفسه فنفخت .

واحتجاجهم هذا مبني على قولهم السابق في نفع الدابة برجلها أثناء سيرها أو وقوفها في موضع أذن بالسير أو الوقوف فيه ، كالطريق حيث لا يرون الضمان على أحد في نفعها برجلها أو ذنبها في هذه المواضع .

== هو الذي دفع المقتول إلى البئر فيضمن وحده . انظر فيما مر ،

بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٢٦ .

(١) انظر الهداية وشرحها العناية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٥ ،

بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٢٦ .

وإن كان الراكب سائرا أو واقفا في موضع لم يأذن له بالسير أو الوقوف فيه - كملك الغير ، أو طريق المسلمين - فنفخت الدابة برجلها ، فالضمان على الراكب والناخس نصفان . كذا ذكر في ظاهر الرواية . وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله : أن الضمان على الراكب وحده . ووجهه أن الناحس لما نخس الدابة بإذن الراكب انتقل فعله إليه ، فكان كما لو فعل الناحس بنفسه فيجب الضمان عليه وحده .

وجه ظاهر الرواية : أن الناحس والراكب اشتراكا في سبب وجوب الضمان . أما الناحس فلوجود سبب القتل منه على سبيل التعدي . وأما الراكب فلا أنه صار بالامر بالناخس ناخسا ، والنفحة المتولدة من نخسه في هذه المواضع مضمونة عليه إلا أنه لا كفارة عليهما لحصول القتل بالتسبب لا المباشرة .

هذا إذا كانت الجناية قد وقعت بفعل نفخ الدابة برجلها . فأما إذا صدمت ، فإن كان الراكب سائرا أو واقفا في ملك نفسه ، فلا ضمان عليهما ، لأن فعل الناحس مضاف إلى الراكب لحصوله بأمره ، والصدمة في الملك غير مضمونة على الراكب سواء كان سائرا أو واقفا .

وإن كان سيره أو وقوفه في طريق المسلمين ، أو في ملك الغير ، فالضمان عليهما نصفان لأن الصدمة مضمونة على الراكب إذا كان في طريق المسلمين واقفا كان أو سائرا . وكذا ملك الغير .

هذا إذا وقعت الجناية بواسطة النفخ أو الصدم ، فأما إذا وطئت الدابة إنسانا فقتلته فالضمان على الراكب والناخس نصفان ، سواء كان الراكب سائرا أو واقفا في أى موضع ، فيما أذن له فيه أو لم يؤذن . بحجة أنهما اشتراكا في سبب القتل لحصول القتل بثقل الراكب والدابة ، وفعل الناحس . هذا إذا كان مع الدابة المنخوسة راكب .

فأما إذا لم يكن عليها راكب : فإن لم يكن لها سائق ولا قائد ونخسها
إنسان فما أصابت من شيء على فور النخسة فضمانه على الناخس وحده ، في
أى موضع كانت الدابة لأنه سبب الإتلاف بالناخس ، وهو متعمد في التسبب
فما تولد منه يكون مضمونا عليه .

وإن كان مع الدابة سائق أو قائد فنخسها شخص بغير أمره فنفتحت
أو نفرت فصدمت أو وطئت إنسانا فقتلته ، فالضمان على الناخس وحده ، لا على
السائق أو القائد ، في أى موضع كانت الدابة ، بحجة أن الناخس مع السائق
أو القائد كالدافع مع الحافر . لأنه بالناخس كأنه دفع الدابة على غيره .

وكذلك الحكم لو كان مع الدابة سائق وقائد فنخسها شخص بغير
إذن واحد منهما . أى أن الضمان على الناخس لا عليهما في أى موضع
كان ، لأن الناخس متعمد ، كالدافع للدابة ، ولا تعتمد من السائق والقائد .

وإن كان مع الدابة سائق أو قائد ، فأمر شخصا بنخس الدابة فصدمت
أو نفحت برجلها إنسانا فقتلته ، فإن كان سوقه أو قوده فيما أذن له بالسوق
أو القود فيه ، فلا ضمان على الناخس ، لأن فعله يضاف إلى الأمر ، والامر
ليس بمتعمد في ذلك لأنه يسير الدابة أو يوقفها فيما أذن له بالسير أو
الوقوف فيه ، وإن كان سوقه أو قوده فيما لم يؤذن له بذلك - بأن كان في
ملك الغير - فعلى قياس ظاهر الرواية : الضمان على الناخس وعلى السائق
أو القائد نصفان . أما على قياس ما ذكره ابن رستم عن أبي يوسف ، فالضمان
يقع على السائق أو القائد خاصة .

هذا إذا نفحت الدابة ، أو صدمت ، فإن وطئت إنسانا فقتلته فهو
على الاختلاف المذكور سواء كان سوقه أو قوده فيما أذن له بالسوق أو القود
فيه أو لم يكن ، لأن الوطأة مضمونة على كل حال .^(١)

الراجع :

الذى يظهر لي أن الأقرب من أقوال الفقهاء السابقة هو القول
الذى يفرق بين حالتين :

الأولى : وقوع النخس بغير إذن المتصرف في الدابة .

والثانية : وقوع النخس بإذنه .

فيحمل الناحس مسؤولية جناية الدابة في الحالة الأولى ، ولا يحمله مسؤولية
جنايتها في الحالة الثانية .

وذلك لما ذكره أصحاب هذا القول من تعليل . ولأن الناحس في
الحالة الأولى متعديا في الفعل ، حاملا للدابة على الجناية حقيقة لاتصال أثر
فعله بجنايتها ، حتى لو فرض أن المتصرف في الدابة تعدى في الفعل
في هذه الحالة بأن سير الدابة أو أوقفها في موضع غير مأذون بالسير أو
الوقوف فيه ، فإن الناحس لا يزال مسؤولا عن جناية الدابة لأن فعله أخص من
فعل المتصرف في الدابة ، كالشخص الذى حل رباط حيوان وحرّضه آخر فجنى ،
فضان جنايته على المحرض لأن سببه أخص (١) .

أما في الحالة الثانية : وهو وقوع النخس بإذن المتصرف في الدابة ،
فإن الناحس وإن كان فعله أخص من فعل المتصرف في جناية الدابة لاتصال
أثر فعله بجنايتها ، إلا أنه لا يضمن ، لأن الأذن بالنخس هو الذى حمل
الناخس على الفعل ، فتقع عليه المسؤولية كالمكره ، ولأنه يجب عليه أن يحتاط
ويحفظ دابته وأن لا يسمح لأحد بأن يعبت بها ، سواء كان سائرا أو واقفا ،
وسواء كان السير أو الوقوف في مكان مأذون بالسير ، أو الوقوف فيه أولا ،

(١) انظر شرح المنتهى ج ٢ ص ٤٢٦ .

راكبا كان "أوسائقا" أوقائدا ، وحيث لم يفعل كان مفرطا متساهلا فيما يمكن الاحتراز والابتعاد عنه ، لذلك وجب الضمان عليه وحده . والله أعلم .

حكم رفس الدابة للناخس :

لورفت الدابة الناخس فقتلته ، فدمه هدر ، وبهذا صرح فقهاء الحنفية والشافعية ^(١) . وعلل فقهاء الأحناف لذلك :

بأن الناخس هلك من جناية نفسه ، وجناية الإنسان على نفسه هدر .
وما ذكره فقهاء الحنفية والشافعية في هذه المسألة هو الذي يقتضيه المذهب عند المالكية والحنابلة ، فإنهم حملوا الناخس جناية الدابة المنخوسة مطلقا .
^(٢)
^(٣)

مسألة : في حكم ما لو نخس شخص الدابة فألقت براكبها فمات .

صرح فقهاء الحنفية بأنه لو نخس شخص دابة فوثبت وألقت الراكب فقتلته ، فالناخس ضامن ، لحصول التلف بسبب هو متعدد فيه - وهو النخس بغير إذن الراكب - فيضمن ما تولد منه ، فإن لم تلق الراكب ولكنها جمحت به فما أصابت في فورها ذلك فعلى الناخس لأن فعله وقع سببا للهلاك ، وهو متعدد في التسبب .
^(٤)

وهو الذي يقتضيه القول في المذهب المالكي والشافعي والحنبلي ، لعموم ما صرحوا به من تضمين الناخس جناية الدابة في حال نخسه لها بغير إذن الراكب .

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٢٦ ، الهداية مع تكملة فتح القدير

ج ١٠ ص ٣٣٥ حاشية أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧٢ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٢٦ .

(٣) انظر ص ٥٤٥ من هذا البحث .

(٤) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٢٦ ، الهداية مع تكملة فتح القدير

ج ١٠ ص ٣٣٥ .

المطلب السابع

في حكم ما لو تعددت الأيدي على الدابة أثناء جنائيتها

وقفنا فيما مضى على رأى الفقهاء عندما تقوم الدابة بفعل يؤذى الآخرين وهي تحت سيطرة شخص واحد سواء كان راكبا أو قائدا أو سائقا . وتبين لنا بأن من بيده الدابة من هو لاء يتحمل ضمان جنائية فعله وحده . ونوضح فيما يلي وجهة نظرهم عندما تعدد الأيدي على الدابة وقت حدوث الجنائية . كأن يترادفها اثنان فأكثر ، أو يركبها واحد ويقودها أو يسوقها آخر ، أو تكون تحت سيطرة راكب وسائق وقائد في آن واحد . فعلى من تقع المسؤولية في كل حالة من هذه الحالات ؟

للإجابة على ذلك أقول : فرق الفقهاء في الحكم بين هذه الحالات جميعا ما يتطلب بيان كل حالة على حده وهذا ما سأقوم بتوضيحه فيما يلي :

الحالة الأولى : حكم جنائية الدابة عندما يترادفها اثنان فأكثر :

إذا وطئت الدابة بيدها أو رجلها إنسانا فقتلته أو أتلفت عضوا من أعضائه ، أو شيئا من ماله ، وكان يترادفها اثنان ، فهل يختص الضمان بالمقدم منهما أم الرديف أم الاثنان معاً ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

أن المقدم منهما يختص بالضمان دون الرديف . وهذا قال جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة والشافعية في أصح

الوجهين (١) . وعللوا لذلك :

- ١ - بأن المقدم متصرف في الدابة ويقدر على كفها لأنه الماسك بزمامها . (٢)
- ٢ - أن فعلها منسوب إليه . (٣)

وقد استثنى كل فريق من هؤلاء الفقهاء بعض الحالات من هذا العموم ، حيث جعل بعضهم الضمان على المقدم والرديف نصفين في بعض الحالات ، وأغنى بعضهم المقدم من الضمان في حالات أخرى . وسأبين فيما يلي الحالات التي استثناهما الفقهاء .

أ - إذا كان الرديف هو المتسبب في جناية الدابة ، بأن نخسها أو ضربها بشيء فوطئت إنسانا فقتله دون أن يتمكن المقدم من ردعها ، فالضمان على الرديف وحده لأنه المتسبب في جنايتها ، أما لو كان في مقدور المقدم أن يمنعها من الجناية فلم يفعل ، فالضمان يكون عليهما ، لاشتراكهما في السبب ، وهذا قال المالكية . (٤)

ب - إذا كان المقدم صغيراً أو مريضاً ونحوهما كالأعمى ، وكان الرديف هو المتصرف في الدابة فالضمان عليه وحده دون المقدم . وهذا

(١) انظر المدونة ج ١٦ / ص ٤٤٤ ، المنتقى ج ٧ ص ١١٠ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٥٣ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ / ص ٣٥٩ ، والانصاف ج ٦ ص ٢٣٨ ، كشف القناع ج ١٢٦ ، نهاية المحتاج ج ٨ / ص ٣٦ ، حاشية أسنى المطالب للشيخ أحمد الرملي على هامش أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ ص ١٧٢ ، حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ .

(٢) انظر تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٥٣ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٦ ،

حاشية أسنى المطالب للرملي ج ٤ ص ١٧٢ .

(٣) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٦ .

(٤) انظر المدونة ج ١٦ / ص ٤٤٤ ، المنتقى ج ٧ ص ١١٠ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٥٣ .

قال الشافعية والحنابلة. (١)

ج - لو ركب اثنان في عدلين على جنبي الدابة ، فالضمان يلزمهما بالتساوي وهذا قال المالكية والشافعية وزاد الشافعية : ولو ركب ثالث بينهما على ظهر الدابة ، فالضمان أثلثا في الأرجح. (٢)

د - إذا اشترك الراكبان في التصرف في الدابة اشتركا في ضمان جنايتهما لاشتراكهما في التصرف . وهذا قال الحنابلة. (٣)

القول الثاني :

أن الضمان يلزم المقدم والرديف بالتساوي ، وهذا قال الحنفية والشافعية في الوجه الآخر (٤) . وقد علل الحنفية لذلك : بأن ثقلهما على الدابة ، والدابة آلة لهما ، فكانا قاتلين بطريق المباشرة. (٥) وعلل الشافعية لذلك : بأن اليد على الدابة للمقدم والرديف. (٦)

(١) انظر المغني مع الشرح ج ١٠ ص ٣٥٩ ، حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٨ ، حاشية

الشبرايملي على نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٦ .

(٣) انظر كشف القناع ج ٤ ص ١٢٢ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٣ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي

شجاع والبجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٤ ، وقد

اعتبر الخطيب الشربيني هذا القول أوجه من القول السابق .

(٥) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٣ .

(٦) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٠٤ .

القول الثالث :

أن الضمان يلزم من كان ماسكا بالعنان سواء كان المقدم أو الرديف ،
فإن أعان كل واحد منهما الآخر اشتركا في الضمان . وبهذا قال الظاهرية . (١)

الراجح :

الذي يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، من
جعلهم الضمان على المقدم إذا لم يتسبب الرديف في جناية الدابة . وذلك
لما ذكره من تعليل ، ولأن المقدم في العادة يكون ممسكا بلجام الدابة
لتمكنه من رؤية المكان الذي تسلكه الدابة فيستطيع أن يتصرف فيها ويمنعها
عن الجناية . إلا إذا كان المقدم صغيرا أو عاجزا عن التصرف في الدابة
فإن الضمان يكون على الرديف لانتقال المسؤولية إليه . ولا يبعد قول
الظاهرية عن قول الجمهور في الحقيقة لأنهم جعلوا الممسك بالعنان مسوؤلا
عن جناية الدابة ، وهو ما يقصده الجمهور . ويمكن أن يرد على الحنفية
والشافعية في القول الآخر ، بأن السبب قد يغلب المباشرة في كثير من
الأحيان ، وقد قال بهذا الترجيح بعض الفقهاء المعاصرين . (٢)

(١) انظر المحلى ج ١١ ص ٨٠ .

(٢) انظر مسؤولية الإنسان عن حوادث الحيوان والجماد ص ٧٤ .

الحالة الثانية : حكم جناية الدابة عندما تكون تحت يد سائق وقائد .

إذا كانت الدابة تحت يد سائق وقائد في آن واحد ، وجنت الدابة جناية مضمونة ، فالضمان عليهما بالتساوي . وبهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ^(١) . وعللوا لذلك :

بسأنه لو انفرد كل واحد منهما بالتصرف في الدابة ضمن إتلافها فذلك إذا اجتمعا لزمهما الضمان لوقوع الدابة تحت سيطرتهم . ^(٢)

وقالت الظاهرية : إن كان القائد ماسكا بالرسن أو الخطام عند وقوع الجناية ، فإنه يلزم بالضمان على ما مشت عليه الدابة لأنه الحامل لها على المشي . وإن لم يكن ماسكا بالرسن أو العقال ، فلا ضمان عليه البتة لأنه لم يتول شيئاً ولا بأشرفياً أتلف من نفس أو مال أصلاً وقد قال عليه الصلاة والسلام : " العجماء جرحها جبار " . وأما السائق ، فإن حمل الدابة على الجناية بضرب أو نخس أو زجر فعليه الضمان فيما أتلفت ، وإن لم يحملها على شيء فلا ضمان عليه ، لأنه لم يباشر الجناية ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : " العجماء جرحها جبار " .

والذي يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من تحميل السائق والقائد الضمان بالتساوي ، وذلك لما ذكروه من تعليل ، ولأن الدابة تسير بسيورها ، فهي كالآلة لكل واحد منهما ، فوجب اشتراكهما في ضمان جنائيتها . ^(٣)

-
- (١) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٨ ، المدونة ج ١٦ ص ٤٤٧ ، الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع مع البجيرمي ج ٤ ص ١٨٨ المغني مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٥٩ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٦-١٢٧ .
- (٢) انظر كشف القناع ج ٤ ص ١٢٧ ، اسنى المطالب ج ٤ ص ١٧١ .
- (٣) انظر المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٨ .

الحالة الثالثة: حكم جنابة الدابة عندما تكون تحت سيطرة قائد وسائق وراكب.

إذا كانت الدابة تحت يد سائق وقائد ومعهما راكب أو مع أحدهما ، فوطئت الدابة إصابتا فقتلته ، أو اعطبت عضوا من أعضائه ، أو أتلفت شيئا من ماله ، فقد اختلف الفقهاء في الحكم على أربعة أقوال :

القول الأول :

يلزم الراكب بالضمان وحده ، وهذا قال بعض فقهاء الحنفية في رأي لهم صححه الزيلعي وغيره ، والشافعية في القول المعتمد من المذهب . والحنابلة في رواية مرجوحة . وقال به أيضا المالكية بشرط أن يحصل من الراكب فعل يكون سببا في جنابة الدابة مع عدم معاونة السائق والقائد له في ذلك الفعل . (١)

وقد علل بعض الحنفية لذلك : بأن الراكب مباشر ، والسائق والقائد متسببان ، وإضافة الجنابة إلى المباشرة أولى من إضافتها إلى المتسبب . (٢)

وعلل الشافعية لذلك : بأن استيلاء الراكب على الدابة أقوى من غيره إذ اليد له خاصة . (٣)

(١) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٥٠ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشيته ج ٦ ص ٦٠٤ ، المدونة ج ١٦ ص ٤٤٧ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥٨ ، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٣٠٢ ، الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع مع الجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٤ ، حاشية الشرواني على التحفة ج ٩ ص ٢٠٢ ، المغني مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٥٩ ، الانصاف ج ٦ ص ٢٣٩ .

(٢) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٨ .

(٣) انظر حاشية الجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧١ .

القول الثاني :

يلزم الجميع بالضمان . وهذا قال أكثر الحنفية ، والحنابلة في الرواية المعتمدة من المذهب ، وبعض الشافعية في قول مرجوح ^(١) . وقال به أيضا المالكية بشرط أن يصدر من كل واحد منهم فعل يكون سببا في جنايتها ^(٢) .
وعلل الحنفية لذلك : بأنه لو انفرد كل واحد منهم بالتصرف في الدابة ، انفرد بالضمان ، فإذا اجتمع مع غيره منهم شاركه في الضمان لاشتراكهم في التصرف فيها . ^(٣)

القول الثالث :

إن اجتمع الثلاثة ولم يحصل من الراكب فعل تسبب في جناية الوطء فالضمان على السائق والقائد . وبهذا قال المالكية ^(٤) . معلنين لذلك :
بأن جناية الوطء تحصل بمقتضى السوق والقود ولا صنع للراكب في ذلك إذا كان مسكاً عن الفعل ^(٥) .

-
- (١) انظر الهداية وشرحها العناية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٨ حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٦٠٥ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٩ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٥٠ ، الانصاف ج ٦ ص ٢٣٩ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٧ ، الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع مع البجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٣ .
(٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٨ ، تبصرة الحكم ج ٢ ص ٣٥٢ .
(٣) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٦٠٥ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٧ .
(٤) انظر المدونة ج ١٦ ص ٢٤٧ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٨ .
(٥) انظر المتقى للباجي ج ٩ ص ١٠٧ .

هذا إذا حصلت الجناية بالوطء . أما لو حصلت بالكدم أو التفح من غير تهيب أحد فقد قال أشهب في الموازية والمجموعة : " أحقهم بالضمان السائق إن كان سوقه يذصرها بزجر أو ضرب أو نخس ، وكذلك الراكب لو ضربها برجله فكدمت ، وكذلك القائد لو أنهرها فإنه يضمن . فعلى هذا إنما يبقى أن يكون السائق أحقهم بالضمان إذا لم تكن جناياتهما يقتن بها تجديد شيء من قبل أحدهم . إلا أن للسائق حكم ذلك بأن يحضره لها بقربه منها وحركة مشيه خلفها " . . . قال الباجي : " وهذا نوع من الجناية مخالف لجنايتها بالوطء على شيء تيلغه ، لأن جنايتها على ما تطلب عليه هو مقتضى السوق والقود وسبب الراكب فلا يحتاج في ذلك إلى تجديد سبب لأن سببه موجود . وأما أن تكدم أو تنفج فليس ذلك بمقتضى الأسباب الموجودة منهم ، وإنما هو مقتضى ما تجدد من ضرب أو زجر أو نخس ، فإذا عرى من ذلك فقد قال أشهب في الكتابين : لا يضمن أحدهما شيئاً من ذلك قاله ربيعة . " (١) (٢)

(١) ربيعة : هو أبو عثمان ربيعة بن فروخ التيمي بالولاء ، المدني . إمام حافظ فقيه مجتهد من الثقات . قال ابن الماجشون : ما رأيت أحداً أحفظ للسنة من ربيعة . وكان صاحب الفتوى في المدينة . وبه تفقه الإمام مالك . كان بصيراً بالرأى ولهذا قيل له ربيعة الرأى . سمع أنسا وابن المسيب وأدرك جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم . مات بالهاشمية مدينة بناها السفاح بالأنبار سنة ١٣٦ هـ . ويوم مات قال مالك : ذهب حلاوة الفقه .

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٤٨ ، تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٥٨ ،
شذرات الذهب ج ١ ص ١٩٤ .

(٢) المنتقى ج ٩ ص ١٠٧ .

القول الرابع :

يلزم القائد بالضمان وحده . وهذا احتمال ذكره صاحب المفتى من الحنابلة . معللا لذلك : بأنه لا حكم للراكب مع القائد^(١).

مناقشة وترجيح :

أجاب بعض الفقهاء عن استدلال أصحاب الرأي الأول - وهو قولهم : أن الراكب مباشر ، والسائق والقائد متسبان ، وإضافة الجناية إلى المباشرة أولى من إضافتها إلى المتسبب - بأن المتسبب إنما لا يضمن مع المباشر إذا كان السبب شيئاً لا يعمل بانفراده في الإتيان كما في الحفر مع الإلقاء ، فإن الحفر لا يعمل بانفراده شيئاً بدون الإلقاء ، وأما إذا كان السبب يعمل بانفراده ، فيشتركان في الضمان ، وهذا منه ، فإن السوق - أو القود - متلف وإن لم يكن على الدابة راكب بخلاف الحفر فإنه ليس بمتلف بلا إلقاء ، وعند الإلقاء وجد التلف بهما ، فأضيف إلى آخرهما^(٢).

والذي أراه هو أن نجمع بين آراء الفقهاء بقدر ما يحتمله المقام فنقول : إذا ثبت تسبب أحدهم في جناية الدابة ، ولم يعاونه أحد ، فإنه يلزم بضمان جناتها لإمكان نسبة الفعل إليه ، لا فرق بين أن يكون راكباً أو قائداً أو سائقاً . أما لو حصلت الجناية بدون تسبب أحد منهم بانفراده ، فالضمان يقع على الجميع بالتساوي ، لأنه لو انفرد كل واحد منهم بالتصرف في الدابة لحقه ضمان جناتها ، فكذلك يضمنون عند اجتماعهم لاشتراكهم في التصرف فيها .

(١) انظر المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٥٩ ، الانصاف ج ٦ ص ٢٣٩ .

(٢) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٦٠٥ .

المبحث الثاني

في بيان أحكام حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها المشاة
من قبل السيارات والمركبات الأخرى التي تسير على الطرقات

سبق في المبحث السابق أن بينت أحكام حوادث الوطء والصدم
والعض والنفخ والخبط التي يتعرض لها المشاة من قبل الدواب أثناء
سيرها في الشوارع والطرق والأسواق، وأولئك الخاصة أو أملاك الغير
عند فقهاء الإسلام، وفي هذا المبحث سأبين بمشيئة الله وتوفيقه أحكام
حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها المشاة في هذا العصر من قبل
السيارات والمركبات الأخرى التي تسير على الطرق والشوارع في ضوء ما بينه
الفقهاء من علل وقواعد أثناء تناولهم لأحكام هذه الحوادث، وسيتناول
الكلام في هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول : حكم ما لو ساق شخص سيارته في الطريق العام فدعس
أو صدم بها أحد المشاة .

المطلب الثاني : حكم ما لو شرع إنسان في سياقة سيارته دون أن يتفقد
ما تحتها وما أمامها وما وراءها فدعس بها شخصاً
أو صدمه .

المطلب الثالث : حكم ما لو كان المدعوس طفلاً أو مجنوناً أو أعمى .

المطلب الرابع : حكم الهارب الخائف إذا دعس أو صدم بسيارته أحد
المشاة .

المطلب الأول

في بيان حكم ما لو ساق شخص سيارته في الطريق العام
فدعس أو صدم بها أحد المشاة

إذا ساق شخص سيارته في الطريق العام فدعس أو صدم بها إنسانا
يمشي في الطريق ، فقتله أو كسره أو جرحه أو أعطب عضوا من أعضائه
أو أتلف ثيابه أو شيئا من أمواله التي معه ، فلا يخلو الأمر من أربعة
أحوال : إما أن يقع الحادث بسبب تفريط السائق أو تعديه وحده ،
وإما أن يقع بسبب تقصير الماشي وحده ، وإما أن يقع بسبب تفريطهما
أو تعديهما ، وإما أن يقع بسبب عجز السائق عن ضبط وكبح وتصريف
سيارته . وفيما يلي بيان لهذه الأحوال .

الحال الأولي : وقوع الدعس أو الصدم بسبب تفريط السائق أو تعديه وحده .

إذا وقع حادث الدعس أو الصدم بسبب تفريط أو تعدي السائق وحده ،
كأن قصر في ضبط سيارته أو كبحها ، أو لم يحسن قيادتها بصرفها يمين
أو شمالا عن الماشي أو لم يراقب الطريق وما يجري فيه من حركة مرور وعبور ،
أو لم ينبه الماشي كي يتنحى عن الطريق ، أو نبهه ولم يسمع ، أو سمع ولم
يجد منحرفا لضيق الطريق أو عدم وجود عطفة قريبة ، أو وجد ولكن لم يتبها
له التنحي لقصر المدة بين التنبيه والتنحي ، أو لم يتفقد آلات سيارته من
مكابح ودواليب وغيرها من وسائل السلامة الأخرى قبل قيادتها ، أو لم يلتزم
خط سيره حسب النظام بأن انحرف بسيارته إلى طريق الماشي ، أو عكس
خط السير ، أو لم يلتزم بمدلول الإشارات والعلامات المرورية من توقف وتهدئة
في السير أو تغيير اتجاه ونحو ذلك ، أو لم يلتزم بحدود السرعة المقررة حسب

نظام المرور وأحوال السير في موضع الحادث من كثافة مرور وزحام وروية ونحو ذلك ، أو كان يسوق سيارته وهو تحت تأثير الارهاق الجسمي أو النفسي ، أو النعوم ، أو المسكر ، أو غير ذلك من الأمور التي لا يستطيع معها السيطرة على السيارة ، وجب عليه ضمان ما نتج عن الحادث من تلف . فإن كان التالف نفسا فعلى عاقلته ضمان ديته ، وعليه الكفارة ، وإن كان مالا فضامه في ماله ، وإن كان التالف عضوا من أعضاء الأدمي نظر : فإن كان إرشه أقل مما تحمله العاقلة فعلى السائق ضمانه في ماله أيضا وإلا فعلى العاقلة . وهذا الحكم مبني على ما قرره عامة الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ^(١) في مسألة وقوع جنابة الوطء والصدم بسبب تقصير المتصرف في الدابة في حفظها ، أو تسببه في جنايتها ، من وجوب تضمينه ما أتلفته الدابة من نفس ومال إذا قصر في حفظها ، أو تسبب في جنايتها ، وكذلك سائق السيارة يجب تضمينه ما دعسته أو صدمته أو أتلفته سيارته من نفس ومال إذا قصر في حفظها أو تسبب في جنايتها ، بجامع التقصير والتعدي في كل منهما .

(١) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠٣ ، المدونة للإمام مالك ج ١٦ ص ٤٤٤ ، المنتقى شرح موطأ مالك للبيهقي ج ٧ ص ١١٠ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٦٧ ، حاشية العدوي على الرسالة ج ٢ ص ٢٨٣ ، مختصر المزني بهامش الأمام للشافعي ج ٥ ص ١٨٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٤ ، مختصر الخرقى مع المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٥٨ ، الانصاف للمرداوي ج ٦ ص ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٢٩ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٨ ، وانظر ص ٥٠٩ من هذا البحث .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القاعدة المرورية الشرعية تنص على أن السير في طريق المسلمين مأذون فيه شرعا بشرط سلامة العاقبة ، فما لم تسلم عاقبته لم يكن مأذونا فيه ، فالتولد منه يكون مضمونا إلا إذا كان ما لا يمكن الاحتراز عنه ^(١) . ولا ريب أن دعس الماشي أو صدمه بسبب تفريط أو إهمال من قبل صاحب السيارة أو أى مركبة أخرى تسير على الطريق ما يمكن الاحتراز عنه بضبط آلاتها وكبحها وتصريفها وقيادتها وفق ما تقتضيه أصول القيادة السليمة وقواعد المرور وآدابه . كالدابة فإن منعها من الوطء والصدم والكدم والخبط أثناء سيرها في الطريق وغيره ممكن بحفظها وتنبيه الناس . وكذلك فإن سير السيارة مضاف إلى سائقها لأنها مجرد آلة بين يديه يديرها كيفما شاء ، فبإمكانه في الأحوال العادية منعها من الدعس والصدم وسائر أنواع الإيذاء . فإذا لم يفعل كانت جنايتها بمثابة جنايته نفسه .

ولو ثبت أن السائق تعمد دعس المجنى عليه أو صدمه فإن عليه القصاص ، لما ثبت من أن السيارة تصلح أن تكون آلة قتل عمد عند جميع الفقهاء . ^(٢)

(١) بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ مع بعض التصرف .

(٢) لمزيد من التوضيح يمكن مراجعة ص ٩٣ من هذا البحث .

الحال الثانية : وقوع حادث الدعس أو الصدم بسبب تقصير الماشي نفسه .

إذا وقع حادث الدعس أو الصدم بسبب تقصير الماشي كأن قفز فجأة أمام السيارة مع كونه بصيرا عاقلا ، يرى السيارة أو عبر الطريق دون أن يتأكد من خلوه من السيارات المارة ، أو ترك الطريق المعد لسير المشاة وسار على طريق السيارات أو عبر الطريق في وقت أو مكان ليس مخصصا لعبور المشاة ، أو قطع إشارة المرور ، أو لم ينتج عن طريق السيارة بعد أن نبيه سائقها بواسطة المنبه (البورى) مع كونه قادرا على ذلك ، فلا ضمان على سائق السيارة فيما أصاب الماشي ولا كفارة إن كان ملتزما السرعة المقررة ومتبعاً خط السير حسب النظام ، ولم يصدر منه ما يخل بشرط السلامة وعمل ما في وسعه لتجنب الاصطدام بالماشي أو دعسه ، لقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ^(١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " ^(٢) . ولا ريب أن الذى يعبر الطريق المعد لسير السيارات من غير أن يتأكد من خلوه منها أو يقفز فجأة أمام السيارة مع كونه بصيرا عاقلا يراها أو يسمع صوت المنبه فلا يبتعد عن طريقها . أو يعبر الطريق أثناء انبعاث الضوء الأحمر من الإشارة المرورية ، يعتبر مهلكا لنفسه ، مضرا بها وبغيره ، عاصيا لولي الأمر فيما إليه تدبيره ^(٣) ، مخلا بقيد السلامة

(١) سيرة البقرة ١٩٥ .

(٢) سبق تخريجه انظر ص ٣١

(٣) جاء في نظام المرور ، بأن على المشاة أن يسيروا على الأرصفة المعدة لهم ، وأن يتقيدوا بالإشارات التي تعين الأماكن المخصصة لاجتيازهم وأن يتأكدوا من عدم وجود خطر ما عند اجتيازهم للطريق ، انظر مادة ٢٩ من نظام المرور في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ ١٣٩١/١١/٦ هـ

الذى يعتبر شرطاً لجواز السير في الطريق عند عامة الفقهاء^(١) . ويمكن أن يقاس ما ذكرته في هذه المسألة على ما ذكره فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة من أن الماشي لو كان مستقبلاً للدابة بصيراً عاقلاً يجد منحرفاً يتحول إليه . أو كان مستديراً لها ونهبه صاحب الدابة بأن قال الطريق الطريق مثلاً ، وسمع ذلك وأمكنه التنحي عن الطريق فلم يفعل حتى أصابه ما على الدابة من حطب ونحوه ، أنه لا ضمان على صاحب الدابة فيما أصاب الماشي من تلف سواء في نفسه أو أمواله لتقصيره بعدم الانحراف عن طريق الدابة .^(٢) بجامع التقصير في كل منهما .

الحالة الثالثة : وقوع الدعس أو الصدم بسبب خطأ كل من السائق والماشي .

إذا وقع حادث الدعس أو الصدم بسبب خطأ كل من السائق والماشي كما لو ساق إنسان سيارته في شارع عام متجاوزاً السرعة المقررة ، أو غير متبع خط السير حسب النظام ، فقفز رجل فجأة أكامه بقصد عبور الطريق من غير أن يتأكد من خلوه من السيارات فدعسته السيارة أو صدمته ، فإن حكم الضمان في هذه الحالة لا يخرج عن خمسة احتمالات :

الاحتمال الأول :

تضمن السائق ما تلف من الماشي من نفس ومال وما تلف في سيارته فإن كان التالف نفساً فعلى عاقلة السائق ضمان ديته وعليه الكفارة ، وإن كان مالا ففي ماله . وهذا الاحتمال مبني على ما ذكره الفقهاء من وجوب تضمين صاحب الدابة - سواء كان سائقاً أو قائداً أو راكباً - ما وطئته الدابة أو صدمته

(١) انظر ص ٥٠٩ لمعرفة مراجع هذه المسألة .

(٢) سبق بحث هذه المسألة في ص ٥١٩

أو كدته أو خبطته أو نفحته إذا قصر في حفظها أو تسبب في جنائتها (١) ،
فكذلك سائق السيارة يجب عليه ضمان ما تلف من الماشي لتفريطه وتعديه
إذا يجب عليه أن يلتزم بالسرعة المقررة واتباع خط السير حسب النظام ومراقبة
الطريق مراقبة دقيقة يستطيع من خلالها إدراك الخطر عند ظهوره لأول
وهلة واختيار الاجراء المناسب الكفيل بإبعاده عن الوقوع في الخطر ، مع
تنفيذه قبل فوات الأوان .

الاحتمال الثاني :

هدر ما حصل في الماشي من تلف باعتبار أنه المهلك لنفسه لاعتدائه
بالمرور فجأة أمام السيارة دون أن يحتاط لنفسه ، خصوصا وأن من طبيعة
السيارة السرعة التي لا يستطيع معها السائق إيقافها في الزمان والمكان
الذي يدرك فيه الخطر ، بل لا بد من قطع مسافة معينة قبل وقوفها
تماما . (٢)

الاحتمال الثالث :

تضمن كل منهما ما تلف من الآخر من نفس ومال ، قياسا على ما ذكره
فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة ومن وافقهم في المتصادمين من أنه يجب
على كل واحد منهما ضمان ما تلف من الآخر من نفس ومال سواء كانا راكبين
أو ماشيين أو أحدهما راكبا والآخر ماشيا بناء على عدم اعتبار فعل كل منهما
في حق نفسه واعتباره بالنسبة لصاحبه . (٣)

(١) انظر ص ٥٠٩ من هذا المبحث لمعرفة مراجع الفقهاء .

(٢) انظر ص ٢٥٩ لمعرفة المسافة التي تقطعها السيارة قبل الوقوف ،
والعوامل المؤثرة في ذلك .

(٣) انظر ص ٣٦٩ لمعرفة مراجع الفقهاء .

الاحتمال الرابع :

تضمن كل منهما نصف ما تلف من الآخر من نفس ومال وهدر النصف الآخر ، قياسا على ما ذكره الشافعية ومن وافقهم في المتصادمين ، من أنه يجب على كل واحد منهما ضمان نصف ما تلف من الآخر من نفس ومال وهدر النصف الآخر ، لا فرق بين كونهما راكبين أو ماشيين أو أحدهما راكبا والآخر ماشيا ، بناء على اعتبار فعل كل منهما في حق نفسه وحق صاحبه . فيمصدر ما حصل من فعله في حق نفسه . ويعتبر ما حصل من فعله في حق صاحبه . (١)

الاحتمال الخامس :

هدر ما حصل من تلف في كل منهما ، بناء على ما ذكره بعض فقهاء الحنابلة في مسألة اصطدام السائر بالواقف أو القاعد في الطريق الضيق ، فقد أهدروا الواقف والقاعد باعتبارهما مفرطين ، وأهدروا السائر باعتباره مباشرا للجناية (٢) ، فكذلك الأمر في هذه الحالة يهدر السائق لمباشرة الحادث ويهدر الماشي لتفريطه بعبور الطريق من غير أن يتأكد من خلوه من السيارات المارة .

الترجيح :

من خلال عرض الاحتمالات السابقة وما بنيت عليه من تعليل تبين أن الأرجح منها هو الاحتمال الرابع وهو تضمن كل من السائق والماشى نصف ما تلف من الآخر من نفس ومال وهدر النصف الآخر بناء على التعليل الذي

(١) انظر ص ٣٨٢ لمعرفة مراجع الفقهاء .

(٢) انظر ص ٤٥٥ لمعرفة مراجع الفقهاء .

ذكروه ، وهو اعتبار فعل الشخص في حق نفسه وحق غيره إذا كان مخطئاً في فعله ، فيهدر ما حصل من فعله في حق نفسه وهو النصف ، ويعتبر ما حصل من فعله في حق صاحبه وهو النصف لأنهما شريكان في الفعل وقد اجتمعت مباشرتهما وهذا هو الحق ، فليس أحد الفعلين أولى بالضمان من الآخر ما دام أنه يمكن نسبة الحادث لكلا الفعلين . وما يذهب إليه بعض رجال المرور من تمييز أحد الفعلين عن الآخر في الضمان كأن يجعل على السائق مثلاً سبعين في المائة من الضمان ، وعلى الماشي ثلاثين في المائة أو العكس أو أقل من ذلك أو أكثر ليس له أصل لأنه لا يشترط في الفعلين المشتركين في الجناية عند الفقهاء تساويهما في القوة والضعف لعدم انضباطهما فسقط اعتبارهما ، ويجب إحالة الضمان على السببين جميعاً كما في المصطدمين ، فإنه لا عبرة بقوة مشي أحدهما وقلة حركة الآخر ما دام أنه يمكن إضافة الضمان لكل منهما لو انفرد بالفعل ^(١) . والله أعلم .

الحالة الرابعة : وقوع الدعس أو الصدم بسبب عجز السائق عن ضبط أو كبح أو تصرف سيارته .

إذا وقع حادث الدعس أو الصدم بسبب عجز السائق عن ضبط أو كبح أو صرف سيارته عن المدعوس أو المصدوم ، فلا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال : إما أن يقع العجز بسبب من السائق نفسه ، وإما أن يقع بسبب خارج عن قدرة السائق ، وإما أن يقع بسبب الماشي نفسه .

فإن وقع العجز بسبب من السائق نفسه ، كأن قصر في تفقد آلات ضبط وكبح وتصرف سيارته قبل البدء في تسييرها ، أو فرط في سوقه لها بأن لم

(١) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٩ . وحاشية الشرواني على تحفة

المحتاج ج ٩ ص ٢٠٦ .

يلتزم السرعة المقررة ، أو لم يراقب الطريق مراقبة دقيقة تمكنه من صرفها عن دمس
الناس أو صدمهم ، فعليه ضمان ما تلف أو أصيب من الماشي ، فإن كان الضمان
دية فعلى عاقلته ضمانها وعليه الكفارة ، وإن كان مالا فعليه ضمانه في ماله ،
وذلك لتقصيره وتفريطه فيما أوكل إليه حفظه ورعايته . وعدم التزامه بأصول
القيادة السليمة .

وإن وقع بسبب خارج عن قدرته ، كأن حصل بالسيارة خلل مفاجيء
يفقد السائق معه السيطرة عليها فلا يستطيع إيقافها أو صرفها عن المدعوس
أو المصدوم ، أو وقع بسبب من الماشي نفسه ومن غير سبب سابق من السائق
ولا تفريط ، كأن قفز الماشي فجأة أمام السيارة في مسافة لا يمكن للسائق
إيقافها فيها مع عدم تجاوزه السرعة المطلوبة - مثال ذلك سيارة تسير بسرعة
ثمانين كيلومتر في الساعة ، فإن سائقها لن يستطيع إيقافها في أقل من مسافة
سنة وثلاثين مترا ، هذا إذا فرض أن مكابحها تعمل بكفاءة جيدة وأن السائق
ضغط على دواسة المكابح بشدة بحيث تتوقف دواليب السيارة عن الدوران
وتتحول إلى حركة انزلاق على سطح الطريق - ففي هاتين الحالتين يجرى
الخلاف الذي سبق ذكره في مسألة وقوع جناية الوطء ، أو الصدم نتيجة
لعجز المتصرف في الدابة عن ضبطها وردعها (١) ، فعلى قياس قول
الحنفية والحنابلة والشافعية في أحد القولين وابن عبد السلام من المالكية
وابن حزم ، لا ضمان على السائق فيما تلف من الماشي إذا عجز عن صرفها
وكبحها لأنها بمنزلة الدابة المنفلتة التي لا يمكن أن يضاف سيرها لأحد .
وعلى قياس قول الإمام مالك ، يجب على السائق ضمان ما تلف من الماشي

(١) انظر ص ٥٦٦٥٠ من هذا البحث لمعرفة مراجع الفقهاء .

إذا دعسه لأنه مقصر بقيادة ما لا يقدر على ضبطه وكبحه . وشأنه أن يضبطه ويكبحه ، وعلى قياس قول الشافعية في الاظهر ، يجب على السائق ضمان ما تلف من الماشي بالدعس وغيره ما دام ممسكا بمقود السيارة .

وقد أخذ سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ رحمه الله بالقياس الأول حين قال في فتواه في موضوع انقلاب السيارة بعد ذكره حكم الانقلاب بسبب التفريط : " وإن لم يكن شيء من ذلك وكان السائق حاذقا بسياقته السيارة ، ومستقدا لآلاتها ، ولم يكن شيء منها خلل ^(١) ، ولم يكن مسرعا سرعة زائدة ، فلا ضمان عليه لأن الأصل براءة ذمته " . وقال أيضا : " والمظاهر أن السيارة أقرب شيها بالسفينة إذ قد يعجز السائق عن ضبط سيارته في مواضع كالزلق ، ونحوه ، ولو كلف سائق بضمان ما حصل من سيارته مطلقا ، لما استقام للناس حال مع السائقين " ^(٢) . ومن أخذ بهذا أيضا اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في المملكة العربية السعودية جاء في بحث حوادث السيارات : " إذا تعهد السائق سيارته قبل السير بها ثم طرأ عليها خلل مفاجيء في جهاز من أجهزتها مع مراعاته النظام في سرعته وخط سيره وغلب على أمره فصدمت إنسانا أو حيوانا أو وطئته فمات أو كسر مثلا لم يضمن السائق دية ولا قيمة " . وعلى هذا العمل في نظام المرور في المملكة العربية السعودية جاء في المادة (١٩٨) من نظام المرور قوله : " يعفى سائق السيارة من العقاب إذا ثبت أن الضرر كان بسبب قوة قاهرة .. " وهو الراجح في نظري لقوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ .

(١) فتوى سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم - رحمه الله - الصادرة برقم

١٧٢٥ في ١٢/٢٤/١٣٨٠ هـ .

(٢) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن ابراهيم جمع الشيخ عبدالرحمن بن

قاسم ج ٨ ص ١٥٩ .

(٣) بحث حوادث السيارات ص ٢٩ (مطبوع على الآلة الكاتبة) .

المطلب الثاني

في حكم ما لو شرع إنسان في سيطرة سيارته دون أن يتفقد
ما تحتها وما أمامها وما وراءها فدعس بها شخصا أو صدمه

لو شرع إنسان في سيطرة سيارته لإخراجها من موقفها دون أن
يتفقد ما تحتها وما أمامها وما وراءها فدعس آدميا واقفا أو راقدًا فمات ،
فعلى عاقلته ضمان ديته وعليه الكفارة لمباشرته للجناية وتفريطه . قال الشيخ
محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - : " ولا شك أن هذا السائق
يضمن كل ما نتج عن فعله . لأنه المباشر وتفريطه بعدم تفقد ما تحست
سيارته عندما أراد يمشيها ، ولأنه منطبق عليه حد الخطأ ، وهو أن يفعل
ما له فعله فيصيب آدميا معصوما ، وحينئذ فإن كان السائق عالما بهذا
الراقد وتعمد دعسه فعليه القصاص ، وإلا فليس عليه غير الدية ، وتكون
على عاقلته ، والكفارة في ماله " . (١)

(١) فتوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - الصادرة

برقم ١٧٢٥ في ٢٤/١٢/١٣٨٠ هـ .

المطلب الثالث

حكم ما لو كان المدعوس طفلا أو مجنونا أو أعمى

لو ساق إنسان سيارته في شارع عام ، أو حول مدرسة ، أو مستشفى
فدعس طفلا أو مجنونا أو أعمى فهل يضمنه مطلقا ؟

الظاهر من كلام الشافعية والحنابلة أن سائق السيارة يضمن مطلقا
ما أصاب الطفل والمجنون والأعمى من تلف لا فرق بين أن يكون أحدهم مستقبلا
للسيارة أو استدبرا لها ، نبيه السائق أم لم ينبيهه . تعدى أحدهم فسي
مشيه وحركته أم لم يتعد . فقد صرحوا بمثل هذا الحكم في مسألة من
حمل على دابته خطبا ونحوه ، ثم سار بها في الطريق فأصاب إنسانا فقد
قالوا ما معناه : وإن كان الماشي أعمى أو معصوب العينين لرمد ونحوه ،
أو طفلا أو مجنونا ضمن صاحب الدابة ما أصابه من تلف سواء كان مستقبلا
للدابة أو استدبرا لها ، نبيه أم لم ينبيهه . (١)

ويمكن أن يعلل لقولهم هذا وما قيس عليه من دعس السيارة للصغير
والمجنون والأعمى بأن كل واحد من هؤلاء عاجز أصلا عن تدبير نفسه
وقيادتها في الطريق ، وأن صاحب الدابة أو السيارة يمكنه أن يوقف دابته
أو سيارته أو يصرفها عن وطء أو دعس أو صدم أو إصابة ما لا يريد ، ومكلف
بحفظ دابته أو سيارته وصرفها عن إيذاء الناس ما دامت تحت يده ، لأن
المسير في الطريق مشروط بسلامة العاقبة ، فما لم تسلم عاقبته يكون مضمونا

(١) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٣١

وص ٥٢٠ من هذا البحث .

عليه . ومن تمام السلامة ، أن يراعى صاحب الدابة وسائق السيارة أحوال الطريق وما قد يعرض له فيه من طفل ومجنون وأعمى ونحوهم .

وما ذكره فقهاء الشافعية والحنابلة في هذه المسألة فيه نظر من جهة أن التعدى قد يحصل من الطفل أو المجنون أو الأعمى وحده ، كأن يقفز فجأة أمام الدابة أو السيارة في الوقت الذى يكون فيه صاحب الدابة أو السيارة ملتزماً بقواعد السير وشروط السلامة التي تبيح له السير فسي الطريق ، أو عاجزاً عن صرف دابته أو سيارته أو إيقافها عن الوطء أو الدعس أو الصدم لقرب المجنى عليه منها .

ولعل الذى حمل فقهاء الشافعية والحنابلة على القول بالضمنان مطلقاً في هذه المسألة في نظرى هو حرصهم الشديد على سلامة هذه الفئة من المشاة ، وخوفهم من أن ينسب التقصير إليهم في جميع الأحوال مع عجزهم عن نفيه عن أنفسهم وبالتالي هدر دمائهم ، فقالوا بذلك سدا للذريعة .

والأولى أن يؤخذ كل واحد منهم بفعله لأن ذلك من ربط الأحكام بأسبابها ^(١) ، ولأن الفقهاء متفقون على تقرير مسئولية الصفار والمجانين ونحوهم عن كل فعل يصدر منهم ، من غير تمييز بين فعل وفعل ^(٢) . ولا أنه لو لم يؤخذ الصفار والمجانين والعميان ونحوهم بأفعالهم فسي هذه المسألة لما استقام للسائقين حال معهم لكثرة الأخطاء التي تصدر عنهم ، ولا همل أولياؤهم في مراقبتهم ورعايتهم وحفظهم .

-
- (١) انظر شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ج ٢ ص ١٥ .
(٢) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٨ ، الدر المختار مع حاشيته رد المختار ج ٦ ص ١٤٦ ، الفروق للقرافي ج ٤ ص ٣١ ، الشرح الكبير على مختصر خليل بهامش حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٩٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦٦ ، المغني مع الشرح الكبير ج ٤ ص ٥٢٦ .

المطلب الرابع

حكم الهارب الخائف إذا دعى أو صدم بسيارته أحد المشاة

إذا ساق إنسان سيارته في طريق عام ملتزما السرعة المقررة ومتبعاً خط السير حسب النظام ، ففاجأته سيارة أخرى بالدخول عليه في طريقه مما اضطرته إلى ترك خط سيره والهرب بعيداً عنه خوفاً من أن تصدمه أو تلحق به بسيارته أذى ، فلو دعى أو صدم آدمياً على رصيف الطريق من غير قصد أثناء هربه من السيارة الأخرى ، فهل يضمنه باعتباره مباشراً للجناية أم يضمنه سائق السيارة الثانية باعتباره متسبباً في الحادث أم يشتركان في ضمانه ؟

الذي يظهر لي أنه لا ضمان على سائق السيارة الهاربة ، بل الضمان على سائق السيارة الداخلة لأن المباشرة في الحادث مبنية على السبب وناشئة عنه ومن النوع الملجئ الذي لا عدوان فيه لأن سائق السيارة المباشرة لم يكن يقصد دعى الأذى أو صدمه ، وإنما قصد إبعاد نفسه وسيارته ومن فيها عن الخطر المداهم له ، فوافق خروجه من الطريق وجود الأذى على الرصيف ، وهذا الحكم الذي ذكرته مبني على ما جاء في القاعدة السابعة والعشرين بعد المائة من القواعد لابن رجب حيث قال : " إذا استند إتلاف أموال الأدميين ونفوسهم إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب إلا أن تكون المباشرة مبنية على السبب وناشئة عنه سواء كانت ملجئة أو غير ملجئة ، ثم إن كانت المباشرة والحالة هذه لا عدوان فيها بالكلية استغفل السبب وحده بالضمان ، وإن كان فيها عدوان شاركت السبب في الضمان " .

وعلى ما ذكر الشيخ أحمد بن غنيم النفراوى ^(١) المالكي في كتابه الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني في مسألة ما لو نخس رجل أجنبي دابة شخص فأتلقت شيئا ، حيث قال : " ومن هذا المعنى أن الهارب الخائف إذا وطئ أو صدم شيئا فذلك على الذى فعل به " ^(٢) وعلى ما جاء في حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج في مسألة من حمل على دابته حطبا ثم سار بها في السوق أو الطريق ، حيث قال : " ومن ذلك ما يقع كثيرا بأزقة مصر من دخول الجمال مثلا بالأحمال ، ثم إنهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه ، فالضمان على سائق الجمال وإن كثروا لأنهم منسوبون إليه " ^(٣).

(١) النفراوى : هو أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا ، شهاب الدين النفراوى الأزهري المالكي ، كان فقيها أديبا ، ولد ببلدة نفري بمصر سنة ١٠٤٤ هـ . نشأ بها وتفقّه وتأدّب ، له كتب منها : الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني . توفي بالقاهرة سنة ١١٢٦ هـ . هدية العارفين ج ١ ص ١٦٩ ، الأعلام للزركلي ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) كتاب الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم النفراوى المالكي ج ٣ ص ٨٤ ط ١ / .

(٣) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ .

الفصل الثالث:

في بيان أحكام حوادث الانقلاب والسقوط وما تشي به
السيارات والركبات الأخرى من غبار وحجارة
أثناء سيرها في الطريق.

الفصل الثالث

بيان أحكام حوادث الانقلاب والسقوط وما تشيره السيارات
والمركبات الأخرى من غبار وحجارة أثناء سيرها في الطريق

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في بيان أحكام حوادث انقلاب السيارات والمركبات
الأخرى أثناء سيرها على الطريق .

المبحث الثاني : في بيان حكم ما يسقط من فوق السيارة من آدمي وغيره .

المبحث الثالث : في بيان حكم ما تشيره السيارات والمركبات الأخرى من
غبار وحجارة أثناء سيرها على الطريق .

المبحث الأول

في بيان أحكام حوادث انقلاب السيارات والمركبات الأخرى
أثناء سيرها على الطريق .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في بيان كيفية وقوع حوادث الانقلاب التي تتعرض لها
السيارات وبعض المركبات الأخرى .

المطلب الثاني : في بيان أحكام حوادث الانقلاب التي تتعرض لها السيارات
والمركبات الأخرى أثناء سيرها في الطريق .

*

المطلب الأول

في بيان كيفية وقوع حوادث الانقلاب التي تتعرض لها السيارات
وبعض المركبات الأخرى .

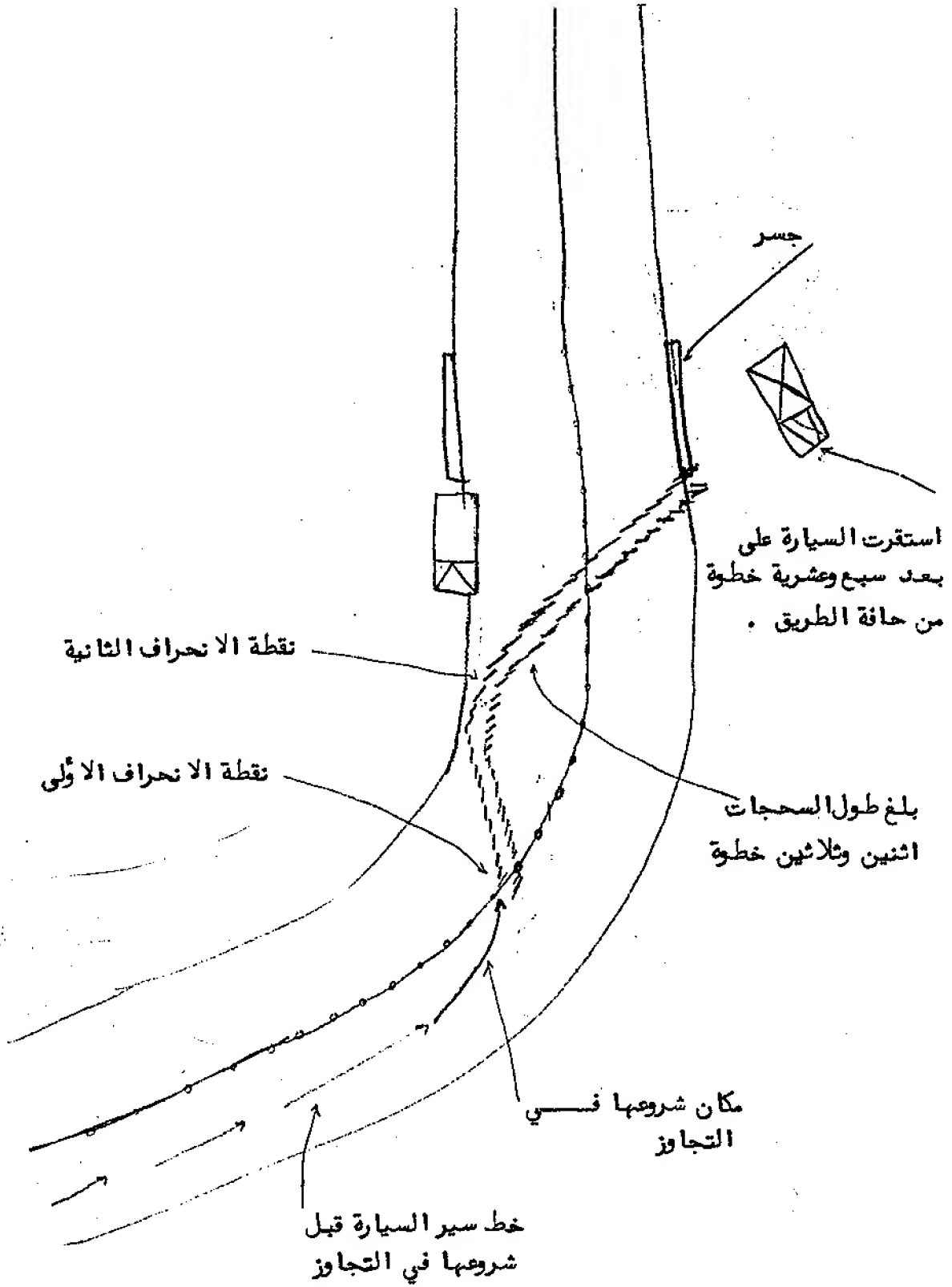
قبل أن أشرع في بيان حوادث الانقلاب التي تتعرض لها السيارات
والمركبات الأخرى أثناء سيرها في الطريق يحسن بي أن أتعرض بالدراسة
لحوادث الانقلاب وذلك للتعرف على كيفية وقوع هذه الحوادث وأهم
الأسباب التي أدت إلى وقوعها ، وفيما يلي بعض الصور التي تبين
ذلك :

الصورة الأولى :

وهي عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة صغيرة (١)
- شكل رقم واحد - أفاد شهود عيان بأن سائقها قام بتجاوز سيارتين
أثناء التفافه في المنحنى ، ففوجيء بقدم سيارة في المسلك المعاكس لخط
سيره وبسيارة واقفة على يسار الخط - يوجد جزء منها على طرف الاسفلت -
فدعس بقوة على مكابح السيارة من أجل إيقافها قبل أن تصطدم بإحدى
السيارتين ، لكنها انحرفت به يسارا ثم يميناً حتى اصطدمت بحافة الجسر ،
ثم انقلبت من فوقه واستقرت على دواليبها الأربعة خارج الطريق ، ومن
خلال التحقيق والمعاينة اتضح أن سائق السيارة المنقلبة ارتكب أربعة
أخطاء .

(١) قد تقدمت بعض الرسومات التوضيحية في ثنايا البحث ، هذا وقد
أثبتت التجارب في مجال التحقيق في حوادث المرور أن وضع الرسوم
التخطيطية للحوادث المرورية من الأمور المهمة التي يرجع إليها
للاستعانة بها في التعرف على كيفية وقوع الحادث المروري ، ومن
ثم اكتشاف الأسباب التي أدت إلى وقوعه . وهل تعود هذه
الأسباب إلى الإنسان من حيث تقصيره أو تعديه أو جهله أو إلى
الأمور المفاجئة التي يواجهها السائق أثناء سيره على الطريق
كالعوائق الطبيعية والأعطال الميكانيكية ونحو ذلك . وكلما كان
الرسم واضحاً ودقيقاً بحيث يبين شكل الطريق واتجاه حركته
سير السيارة التي تعرضت للحادث ومكان وقوع الحادث ومكان
استقرارها بعد الحادث كلما كانت المعلومات والبيانات
المستقاة منه صحيحة والتي يتم على ضوءها الحكم على الحادث وبيان
ما يترتب على كل مشترك فيه من عقوبة أو ضمان . وستأتي رسوم
تخطيطية وأشكال توضيحية لبعض حوادث الانقلاب التي وقعت فعلاً
لنتعرف من خلالها على كيفية وقوع حوادث الانقلاب والأسباب التي
أدت إلى وقوعها ولنتبين أن معظم هذه الأسباب تعود إلى تقصير
السائق أو تعديه أو جهله أو إلى الأمور المفاجئة التي يواجهها أثناء
سيره على الطريق .

- شكل رقم واحد -



الأخطاء الأربعة التي وقع فيها سائق السيارة المنقلبة :

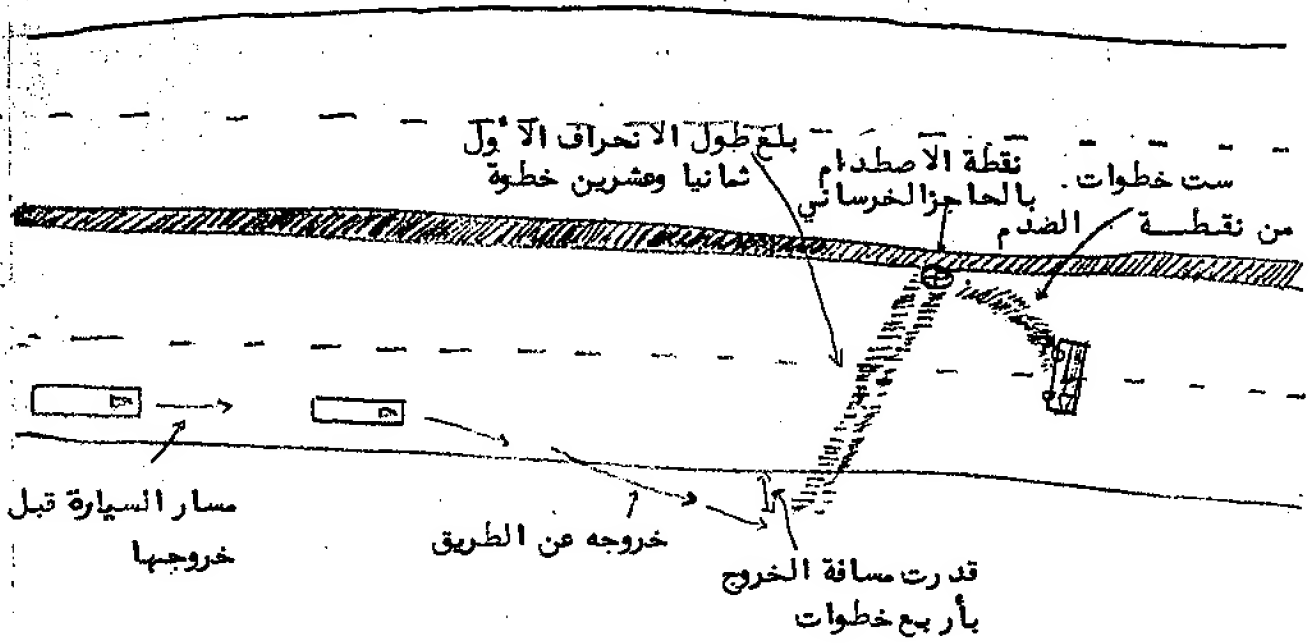
- الأول : السرعة الكبيرة التي كان يسير بها قبل وقوع الحادث ، حيث بلغ طول السحجات ^(١) التي خلفتها دواليب السيارة على الطريق اثنين وثلاثين خطوة ، ووجد أن السيارة تبعد عن الطريق حوالي سبع وعشرين خطوة أيضا .
- الثاني : التجاوز في مكان ممنوع .
- الثالث : قلة الانتباه والا حتراز .
- الرابع : جهله بأصول القيادة السليمة إذ كان عليه أن لا يضغط بقوة على مكابح السيارة وهي في حالة التفاف لأن ذلك يؤدى إلى الإخلال بتوازن السيارة وفقدان السيطرة عليها .

الصورة الثانية :

يمثلها - الشكل رقم ٢ - وهو عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة نقل ، وعندما سئل سائق السيارة عن كيفية وقوع الانقلاب أجاب بأنه غفل عن مراقبة الطريق لحظة مما أدى إلى خروج السيارة يمينا عن الاسفلت . فصاح به الركاب ، ولما انتبه حرفها إلى الطريق بشكل حاد مما أدى إلى انزلاقها وفقدت السيطرة عليها ، ومن ثم اصطدامها بالحاجز الخرساني الفاصل بين مسلكي الطريق . ثم انحرافها ثانية إلى الطريق لتستقر على جنبها الأيمن في وسطه .

(١) سحجه سحجا : خدشه وقشره . انظر الصحاح للجوهري باب الجيم حرف السين ج ١ ص ٣٢١ ، القاموس المحيط ج ١ ص ١٩٣ ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٤١٩ .

- شكل رقم ٢ -



من خلال التحقيق والمعاينة لآثار الحادث اتضح أن السائق ارتكب

ثلاثة أخطاء :

الأول : غفلته عن مراقبة الطريق .

الثاني : عدم إتقانه لأصول القيادة السليمة إذ كان عليه أن لا يحرف

السيارة بشكل حاد لأن ذلك يؤدى إلى انزلاقها وفقد السيطرة

عليها .

الثالث : السرعة الكبيرة التي كان يقود بها سيارته قبل الحادث ،

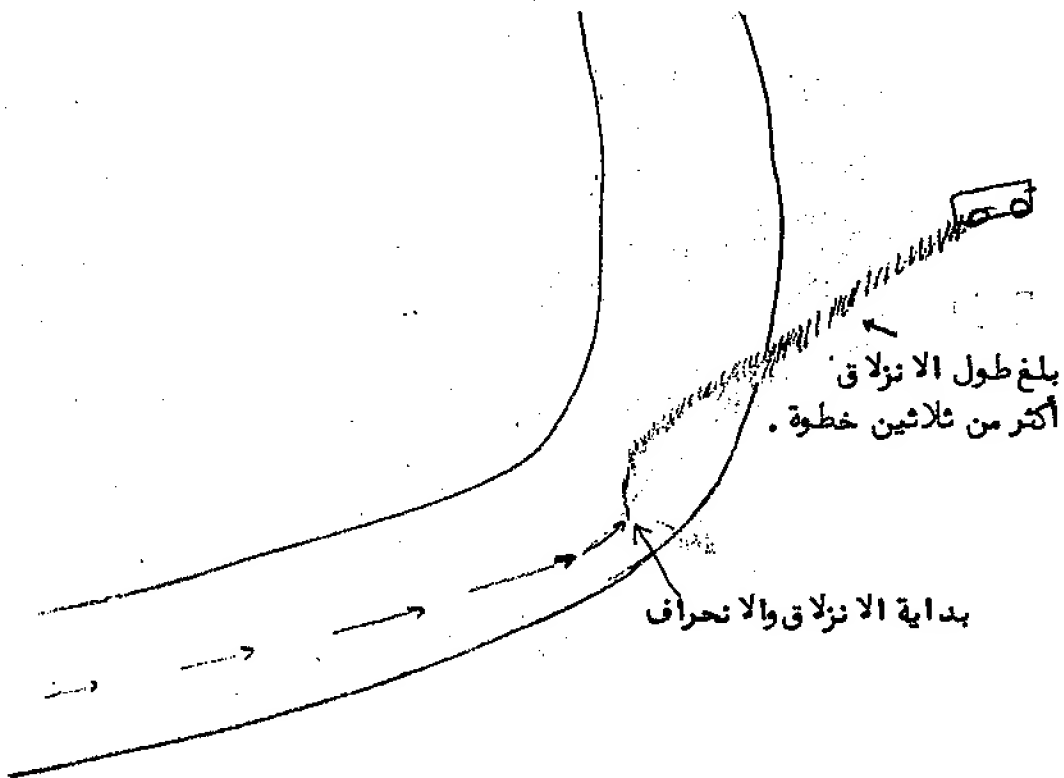
حيث قدر طول سحبات الانزلاق الأول بحوالي ثمان وعشرين

خطوة ، والثاني بحوالي ست خطوات .

الصورة الثالثة :

ويمثلها الشكل رقم ٣ - وهو عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة صغيرة بسبب انزلاقها أثناء سيرها في أحد منحنيات الطريق وانحرافها يمينا مع انقلابها عدة قلبات لتستقر على ظهرها خارج الطريق .

- شكل رقم ٣ -



وقد اتضح من خلال التحقيق والمعاينة لاثار الحادث أن السائق ارتكب
ثلاثة أخطاء :

الأول : السرعة الكبيرة التي كان يسير بها قبل وقوع الحادث
مما أدى إلى فقد السيطرة عليها وانحرافها عن الطريق مع انقلابها
عدة قلبات حيث استقرت على بعد ثلاث وعشرين خطوة من الطريق .

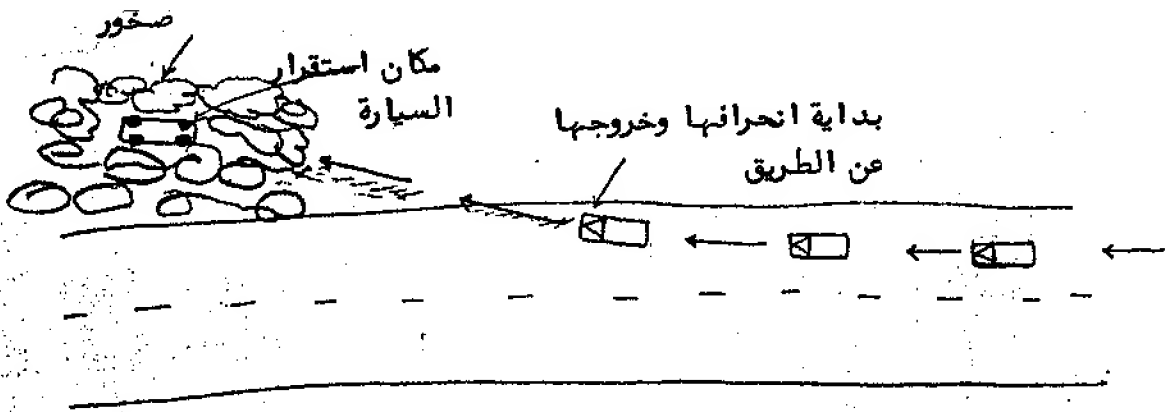
الثاني : عدم اليقظة والانتباه للطريق لمعرفة أماكن الخطر فيه .

الثالث : قيادته للسيارة وهي في حالة لا تصلح للسير لأن إطاراتها
كانت مسوحة .

الصورة الرابعة :

ويمثلها - الشكل رقم ٤ - وهو عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة بسبب سيرها بسرعة كبيرة أثناء هطول المطر على الطريق مما أدى إلى انزلاقها وخروجها عن الطريق واستقرارها في هاوية على جانب الطريق .

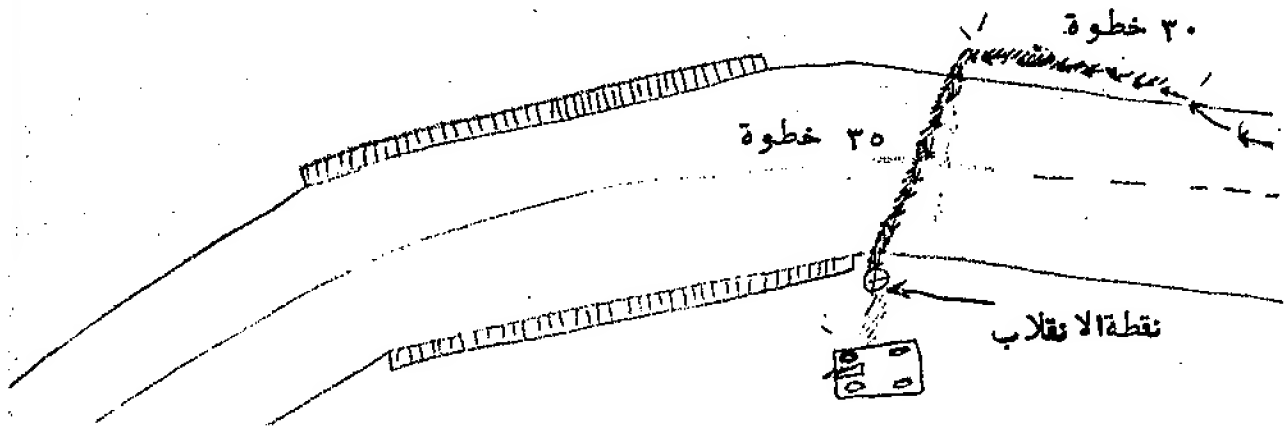
- شكل رقم ٤ -



الصورة الخامسة :

ويمثلها الشكل رقم ٥ - ، وهو عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة بسبب خروجها عن الاسفلت وسيرها على ردمية بالجانب الأيمن من الطريق ثم انحرافها إلى الطريق بشكل حاد مما أدى إلى انبرامها ثم انقلابها وسقوطها خارج الطريق .

- شكل رقم ٥ -



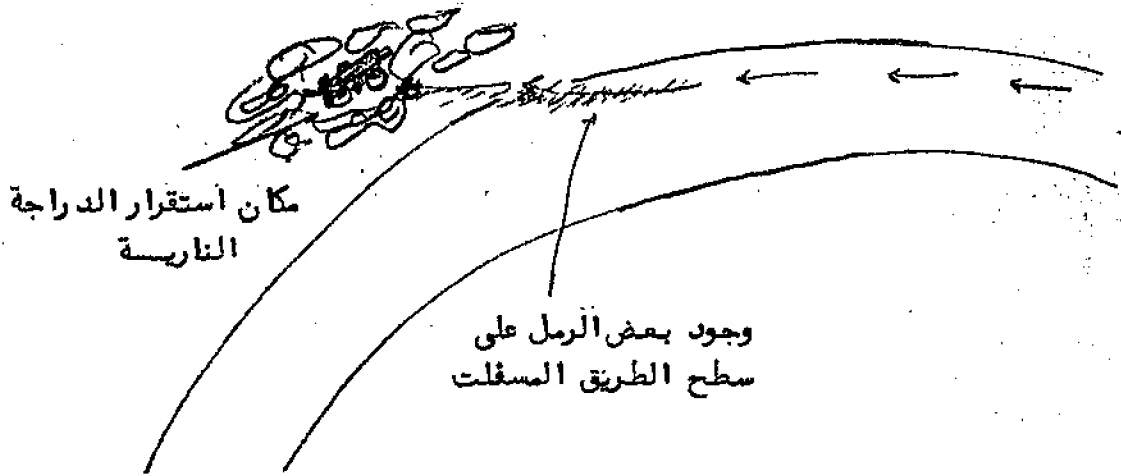
وقد اتضح من أقوال السائق ومعاينة آثار الحادث أنه ارتكب خطأين هما :

- الأول : قيادته للسيارة ليلاً وهوفي حالة نعاس شديد .
- الثاني : السرعة الكبيرة التي كان يقود بها السيارة قبل وقوع الحادث حيث وجد أن طول السحجات التي خلفتها السيارة بلغ خمسا وستين خطوة .

الصورة السادسة :

ويمثلها - الشكل رقم ٦ - وهو عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب دراجة نارية تسير بسرعة كبيرة في إحدى النزلات المنحنية حيث لم يتمكن راكبها من لفها بصورة صحيحة لوجود بعض الرمل على سطح الطريق المسفلت ، مما أدى إلى انحرافها يمينا ثم انقلابها وتدحرجها خارج الطريق واستقرارها بين مجموعة من الصخور .

- شكل رقم ٦ -



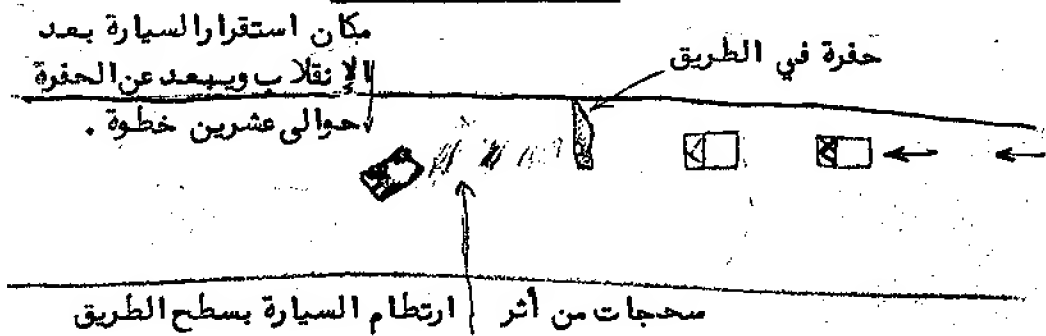
وقد اتضح من مجريات التحقيق ومعاينة موقع الحادث أن راكب الدراجة النارية ارتكب خطأين كبيرين:

- الأول : قيادته للدراجة النارية بسرعة عالية جدا .
- الثاني : عدم الاحتراز بما قد يستجد في الطريق من أخطار .

الصورة السابعة :

يمثلها الشكل رقم ٧ - ، وهو عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة أجرة بسبب انفجار إطاريها الأماميين .

- شكل رقم ٧ -



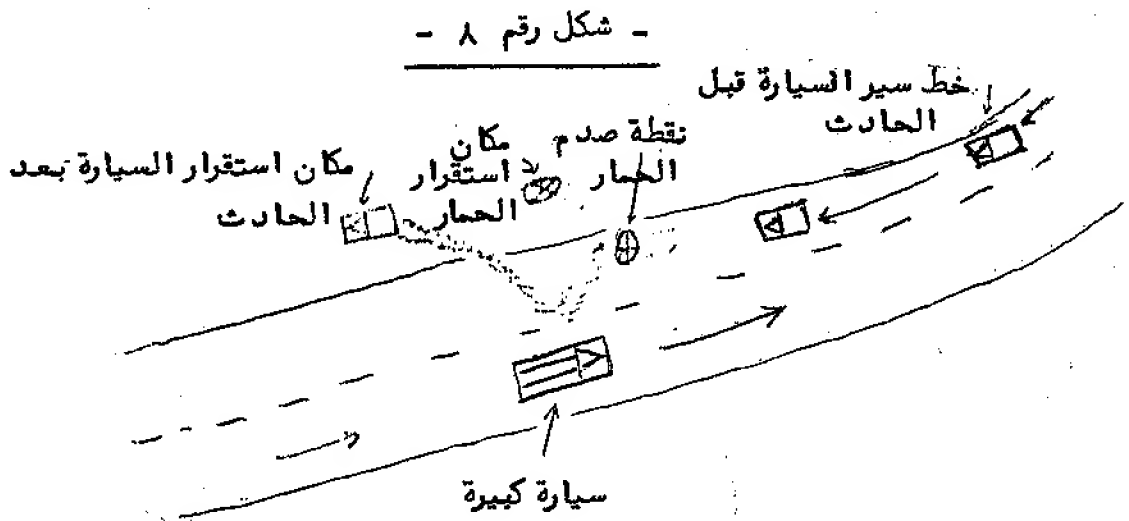
وعند سوء ال من نجا من ركبها عن كيفية وقوع الحادث ، أجابوا بأن السيارة كانت تسير بهم ليلا بسرعة ثمانين إلى تسعين كيلومترا في الساعة ، وفجأة

سمعوا صوت انفجار شديد مع ارتخاء مقدمة السيارة إلى الأمام وارتفاع مؤخرتها إلى أعلى بسرعة ، وانقلابها إلى الأمام بشدة ، ولم يدروا بعد ذلك ما حصل لهم ، حيث لم يصحوا إلا على أسرتهم في المستشفى .

ومن أقوال الشهود ومعاينة آثار الحادث اتضح أن السبب في وقوع الحادث هو وجود حفرة كبيرة في الطريق تسببت في انفجار الإطارين الأماميين للسيارة وانقلابها عدة قلبات إلى الأمام ، ثم استقرارها على ظهرها في وسط الطريق .

الصورة الثامنة :

ويمثلها - الشكل رقم ٨ - ، وهو عبارة عن رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة صغيرة بعد أن اصطدمت بحمار في الطريق .



وقد أفاد أحد الناجين من ركاب السيارة حينما سئل عن كيفية وقوع الحادث ، بأن السيارة كانت تسير على الخط ، وفجأة اعترض أمام السيارة حمار ، ولم يستطع السائق تجاوزه من جهة اليسار لقدم سيارة كبيرة من الجهة المعاكسة لخط سيره ، وقد حاول السائق تجنب الاصطدام بالحمار عن طريق كبح السيارة ، إلا أن الحمار كان قريباً جداً من مقدمة

السيارة ، وعلى أثر الاصطدام بالحمار ، فقد السائق السيطرة على السيارة
لاختلال توازنها ، فأخذت السيارة تلف شمالا ويمينا حتى تدهورت فسي
منخفض على يمين الطريق .

وقد تبين من خلال التحقيق والمعاينة بأن السيارة كانت تسير
في حدود السرعة المقررة للطريق إلا أن الحمار فاجأ السائق بحيث لم
يستطع تجنب الاصطدام به مما تسبب في انقلاب السيارة واستقرارها فسي
منخفض على يمين الخط .

المطلب الثاني

في بيان أحكام حوادث الانقلاب التي تتعرض لها السيارات
والمركبات الأخرى أثناء سيرها في الطريق .

وفيه ستة فروع :

الفرع الأول : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب تصرف السائق فيها .

الفرع الثاني : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب ما أحدث في الطريق

من بناء دكة أو حفريارة أو بئر ماء ونحوه أو وضع

حجر أو تراب فيه أو رشه بماء أو بما يزلق به عادة .

الفرع الثالث : في بيان حكم ما لو استعمل السائق مكابح السيارة

فانقلبت أو اصطدمت بشيء أو سقط أحد ركابها منها

أو اصطدم بجزء من أجزائها فتلف .

الفرع الرابع : في بيان حكم انقلاب السيارة أو اصطدامها بعائق أو

سقوطها في هوة بسبب ترويع سائقها .

الفرع الخامس : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب حدوث خلل فني فيها

أثناء سيرها في الطريق .

الفرع السادس : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب الزيادة في حملتها

عن الحد المقرر لها .

الفرع الأول

في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب تصرف السائق فيها

بعد أن استعرضت في المطلب السابق بعض الرسوم التخطيطية لبعض حوادث الانقلاب التي تتعرض لها السيارات والمركبات الأخرى أثناء سيرها على الطريق ، ومعرفة كيفية وقوع هذه الحوادث والأسباب التي أدت إلى ذلك ، يمكن القول بأنه لو وقع حادث الانقلاب بسبب خطأ من السائق ، كأن كان يقود سيارته بسرعة كبيرة قبل وقوع الحادث ، أو غير متنبه للطريق ، أو تجاوز بها في مكان لا يجوز التجاوز فيه - كمنحنيات الطرق الحادة ومنحدراتها الشديدة - أو أدخل بفحص آلاتها قبل تسييرها ، أو لم يحسن قيادتها أو حملها أكثر مما تستطيع حمله أو ساقها في جو مطر أو رياح شديدة بحيث يصعب عليه رؤية الطريق وضبط آلات السيارة ونحو ذلك ، فإنه يضمن كل ما نتج عن انقلاب السيارة من تلف لتسببه في الحادث وتعرض نفسه ومن معه للخطر ، فإن لم يحصل منه تفريط ولا تعدى بأن كان يقود سيارته في حدود السرعة المقررة ومتبعاً خط السير حسب النظام . ومتفقدا لآلاتها قبل تسييرها ، وماهراً بسيارتها ، وعمل ما في وسعه لتجنب الانقلاب ، فلا ضمان عليه ، لأن الأصل براءة ذمته . وبهذا أفتى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله حيث قال : " إن كان الانقلاب ناتجا عن تفريط السائق ، أو تعديه مثل السرعة الكثيرة ، أو عدم ضبط آلات السيارة أو غفلته عن تفقدها ، أو لخلل في شيء منها ، أو لم يكن السائق يحسن السياقة ، ونحو ذلك من كل ما يعد تفريطا ، أو تعديا فإنه يضمن كل ما نتج عن انقلاب السيارة ، لأنه متسبب ، وإن لم يكن شيء من ذلك وكان السائق حاذقا بسيارة السيارة ، ومتفقدا لآلاتها ولم يكن

بشيء منها خلل ولم يكن مسرعا شرعة زائدة فلا ضمان عليه ، لأن الأصل براءة
ذمته ، وعند الاختلاف فالبيئة على الركاب إن ادعوا عليه ، وإن عجزوا عنها
فاليعين على السائق على نفي دعواهم ^(١) . وأخذت به اللجنة الدائمة
للبحوث والافتاء أيضا . فقد جاء في بحث حوادث السيارات الذي أعدته
اللجنة للدورة العاشرة لمجلس هيئة كبار العلماء ما نصه : " إذا تعهد
السائق سيارته قبل السير بها ثم طرأ عليها خلل مفاجيء في جهاز من
أجهزتها مع مراعاته النظام في سرعته وخط سيره وغلب على أمره فصدت
إنسانا أو حيوانا أو موطئته فمات أو كسر مثلا لم يضمن السائق دية ولا قيمة .
ولو انقلبت بسبب ذلك فمات أو كسر من فيها أو تلف ما فيها لم يضمن ،
وكذا لو انقلبت بسبب ذلك على أحد أو شيء فمات أو تلف فلا ضمان
عليه لعدم تعديه وتفريطه . قال الله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا
وسعها ﴾ ^(٢) .

وإن فرط السائق في تعهد سيارته أو زاد في السرعة أو فسي
حملتها أو نحو ذلك ضمن ما أصاب من نفس ومال ^(٣) .

ولو تعمد السائق قلب السيارة وقتل من فيها من الركاب ، فإن كان
فعله ما يقتل غالبا فالذى يظهر لي من أقوال فقهاء المالكية والشافعية
والحنابلة في مسألة تعمد الملاح إغراق السفينة وقتل من فيها أنه يجب
عليه القصاص إن مات من يجب القصاص بقتله ، فقد صرحوا : بأنه لو خرق

(١) فتوى رقم ١٧٢٥ برقم ١٧٢٥ في ٢٤/١٢/١٣٨٠ هـ

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٦ .

(٣) بحث حوادث السيارات المعد من قبل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

شخص سفينة عمدا وهو ما يفرقها ويهلك غالبا ، كالخرق الواسع الذي لا مدفع له ، ففرق به إنسان أنه يجب عليه القصاص ، فإن لم يقتص منه لمانع من الموانع فعليه الدية مغلظة في ماله (١) . فكذا سائق السيارة الذي يعتمد قلب سيارته وقتل من فيها أثناء قيادته لها ، يجب عليه القصاص إذا مات من يجب القصاص بقتله لأن قلبها عمدا لا يقل خطورة في نظري عن تعمد الملاح إغراق سفينته وقتل من فيها .

*

الفرع الثاني

في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب ما أحدث في الطريق من مطب اصطناعي (مهدى) أو بناء دكة أو حفر بيارة أو بئر ماء ونحوه ، أو وضع حجر أو تراب فيه أو رشه بماء أو بما يزلق به عادة .

إذا قاد إنسان سيارته في طريق عام ملتزما السرعة المقررة ومتبعاً خط السير حسب النظام فانقلبت سيارته أو اصطدمت بشيء بسبب ما أحدث في الطريق من مطب اصطناعي (مهدى) بشرط أن يكون واضعه متعمداً ، أو بناء دكة أو حفر بيارة أو بئر ماء ، أو أخذود لتعميد مواصير المياه أو أسلاك الكهرباء أو الهاتف ، أو وضع حجر أو تراب فيه ، أو رشه بماء أو بما يزلق به عادة ، فتلفت السيارة ومن فيها من الأُنفُس والأموال ، فضمن ذلك على المحدث إن لم يعلم السائق بما أحدث في الطريق . وذلك لاتفاق

(١) انظر الخرشي على مختصر خليل ج ٧ ص ٢٧ ، الشرح الكبير للدردير

على هامش حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ،

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٧ ، الانصاف ج ٦ ص ٢٤٥ ، كشاف القناع ج ٤

الفقهاء في المذاهب الأربعة على أن من أحدث شيئاً من هذه الأشياء أو غيرها في الطريق العام بحيث يضر بالمارة كأن يشغله عنهم أو يحول بينهم وبينه أو يضيقه عليهم أنه يضمن ما تلف به من إنسان وحيوان وغيره ، سواء وقع التلف بواسطة التعثر به أو الانزلاق به أو السقوط عليه ، وسواء كان ذلك لمصلحة عامة أو خاصة ، معللين لذلك :

بأن المحدث لهذه الأشياء متسبب في التلف بتعديه على الطريق بإحداثه ما يضر بالمارة . وأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة .^(١)

فإن علم سائق السيارة بما أحدث في الطريق ، ثم قاد سيارته عليه قصداً ، فلا ضمان على المحدث عند أكثر الفقهاء لأنه متسبب في الفعل ، والسائق مباشر للفعل ، والمباشرة مقدمة على التسبب في الضمان ، ولأنه طرأ على فعل الذي أحدث فعل آخر من هو مختار فيفسخ به حكم فعل

(١) انظر: الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٠٧-٣١٣ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٩ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشيته رد المحتار ج ٦ ص ٣٩٤ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٦-٣٩٩ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٠-٤١ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٣ ، وما بعدها ، الشرح الصغير مع شرحه بلفظ السالك ج ٢ ص ٣٥٦ ، الخرشي على خليل وحاشيته - حاشية العدوي ج ٨ ص ٨ ، التاج والاكلیل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٠ ، وما بعدها ، تبصرة الحكام على هامش فتح العلي المالك ج ٢ ص ٣٤٦-٣٤٧ مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٢٠٤ ، نهاية المحتاج ج ٣ ص ٣٣٣ ، المغني والشرح الكبير ج ٦ ص ٤٥٠ ، ج ٩ ص ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، المبدع ج ٥ ص ١٩١ ، ١٩٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١١٩ ، ١٢٢ ، ج ٦ ص ٧٠٦ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٢٦٩ ، ٤٢٧ ، ج ٣ ص ٢٩٩ .

الأول ويكون الضمان على الثاني. (١)

وقيد بعض الحنفية سقوط الضمان على المحدث في هذه الحالة بما إذا لم يستوعب جميع الطريق . أما إذا استوعب جميع أجزاء الطريق فإنه يضمن ما تلف من المار ، لأنه مضطرب في المرور . قال في الهداية فـ في مسألة رش الطريق : " ولو تعمد المرور في موضع صب الماء فسقط لا يضمن الراش لأنه - أي المار - صاحب علة . (٢) " وقيل هذا إذا رش بعض الطريق لأنه يجد موضعا للمرور لا أثر للماء فيه ، فإذا تعمد المرور على موضع صب الماء مع علمه بذلك لم يكن على الراش شيء . وإن رش جميع الطريق يضمن لأنه مضطرب في المرور ، وكذلك الحكم في الخشبة الموضوعة في الطريق في أخذها جميعه أو بعضه . (٣)

-
- (١) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١١ ، ٣١٦ ، المبسوط ج ٢٧ ص ٥٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ .
- (٢) " والعلة إذا صلحت لزيادة الحكم إليها بطل غيرها " قاله في حاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهابي سعدى حليبي وبسعدى أفندي بهامش تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١١ .
- (٣) الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣١١ .

الفرع الثالث

في بيان حكم ما لو استعمل السائق مكابح السيارة فانقلبت
أواصطدمت بشيء أو سقط أحد ركبائها عنها أو اصطدم
بجزء من أجزائها فتلف .

إذا ساق إنسان سيارته في الطريق فلاح له وجود خطر فيه ، كان
مر من أمامه شخص أو حيوان أو رأى حفرة في الطريق أو ماء أو أى شيء
آخر يمكن أن يشكل خطراً على السيارة ومن فيها ، فاستعمل مكابح السيارة
لإيقافها قبل الوقوع في الخطر ، أو مقودها لصرفها عنه ، فانقلبت ،
أواصطدمت بشيء في الطريق أو على جانبها ، أو تدهورت خارج الطريق
أو سقط أحد ركبائها من فوقها أو من داخلها ، أو اصطدم بجزء من
أجزائها الداخلية فتلف أو كسر أو جرح بسبب ذلك ، فالذى يظهر لى
من أقوال الفقهاء في مسألة كبح الدابة ^(١) أن حكم الضمان لا يخرج عن
ثلاثة احتمالات :

الاحتمال الأول :

لا يضمن سائق السيارة ما تلف فيها من النفس والأموال من جراء
استعماله لمكابح السيارة ، أو مقودها ، لأنه مأور باستعمال المكابح
أو المقود تفادياً للوقوع في الخطر . وهذا الاحتمال مبني على ما ذكره
أكثر الحنفية فيمن كبح دابته باللجام ، أو ضربها ، فنفخت برجلها
أو نثبها ، فإنهم لم يضمنوه ما تلف بسبب ذلك ، بل اعتبروا الجناية هدراً ،

(١) لمعرفة حكم جنابة الدابة برجلها يمكن الرجوع إلى ص ٥١٣
وبابعداها من هذا البحث .

محللين لذلك : بعموم البلوى به ، وحاجة المتصرف في الدابة إلى كبحها
باللجام في سيرها لتقف ، ولأنه لا يمكنه التحرز من النفحة بالرجل
والذنب . (١)

قال في بدائع الصنائع : " ولو كبح الدابة باللجام فنفتت برجلها
أوزنيها فهو هدر لعموم البلوى به " . (٢)

وقال في المبسوط : " وإذا سار الرجل على دابته فضربها أو
كبحها باللجام فنفتت برجلها أو بذيلها لم يكن عليه شيء لأنه يحتاج
إلى ضربها ، أو كبحها باللجام في تسييرها ولا يمكنه التحرز من النفحة
بالرجل والذنب " . (٣)

وقال في الفتاوى الهندية : " وإذا جمحت الدابة فضربها أو
كبحها باللجام فضربت برجلها أو ذنيها لم يكن عليه شيء " . (٤)

الاحتمال الثاني :

يفرق بين الكبح المعتاد وغير المعتاد . فإن كبح السائق سيارته
كبحا زائدا عن المعتاد ، بأن ضغط على دواسة المكابح (الفرملة) بشدة
من غير تهديئة لسرعتها مع تمكنه من ذلك ، أو كان يسير بها بسرعة كبيرة
فوق ما هو مقرر عادة ، أو كان غافلا عن مراقبة الطريق أو غير ذلك مما يؤدى
إلى كبح السيارة كبحا خارجا عن العادة ، أولفها لفا شديدا ، فيجيب

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٩٢ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ،

الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٢٦ ، تكملة البحر الرائق

ج ٨ ص ٤٠٧ ، الاختيار ج ٥ ص ٤٧ .

(٢) بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ .

(٣) المبسوط ج ٢٦ ص ١٩٢ .

(٤) الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٥١ .

عليه ضمان ما نتج عن الحادث من تلف ، فإن كان التالف نفساً فعلياً عاقلته ضمان ديته ، وإن كان مالا أو عضواً من أعضاء الأدمي لا يبلغ إرشه إرش ما تحمله العاقلة ففي ماله . وذلك لتعديده وتفريطه وتسببه في وقوع الحادث ، وإن كان كبحه أولفه لها معتاداً بحيث لم يتجاوز ما هو مقرر في أصول القيادة السليمة ، وكان متبعاً للنظام في سيره ، وسرعته ومراقبة الطريق ، فلا ضمان عليه لما تلف بسبب ذلك لاضطراره لاستعمال المكابح أو المقود لمنع السيارة عن الوقوع في الخطر . وهذا الاحتمال مبني على ما ذكره المالكية والحنابلة في المعتمد من المذهب وابن حزم فيمن كبج دابته باللجام أو ضربها أو نخسها فإنهم فرقوا بين الكبج الزائد عن العادة والكبج المعتاد ، فضمنوا المتصرف في الدابة جنائياً نفحها برجلها إذا كبجها كبجاً زائداً عن العادة ولو كان ذلك لمصلحة تدعو إليه ، معللين لذلك ؛ بأنه متسبب في جنائيتها ، ولم يضمنوه إذا كبجها كبجاً معتاداً باعتبار أن ذلك مما يجوز له أن يفعله بها لأنه أحد الوسائل الضرورية لإيقاف الدابة وصرفها عن الجنائية أثناء سيرها ، ولا يمكنه في هذه الحالة أن يمنعها من النفخ بالرجل . (١)

الاحتمال الثالث :

إذا تلفت السيارة أو تلف ما فيها من الأُنفُس والأُمُوال من جراء استعمال السائق لمكابحها ضمن ذلك مطلقاً ، لأن عليه تعهدها وحفظها وقيادتها بحكمة وروية ، ولأن فعلها ما دامت تحت قيادته منسوب إليه ،

(١) انظر المدونة ج ١١ ص ٤٩٨ ، ج ١٦ ص ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، المنتقى شرح موطأ مالك للباجي ج ٧ ص ١٠٩ ، الانصاف ج ٦ ص ٢٣٦ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٦ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٠٨ .

وهذا الاحتمال مبني على ما ذكره الشافعية والإمام أحمد في رواية مرجوحة في مسألة نفع الدابة برجلها أو ذنبها ، فقد ضمنوا المتصرف فيها جنائية نفعها برجلها وذنبها ما دام معها ، سواء وقعت الجناية بسبب منه - كأن كبحها بشدة - أو وقعت باختيار الدابة . معللين لذلك بأن عليه تعهدا وحفظها عن الحنابلة ما دامت تحت يده ، وبأن فعلها منسوب إليه . (١)

الراجع :

الذي يظهر لي أن الراجح هو الاحتمال الثاني ، والذي يقضي بتضمن سائق السيارة ما تلف فيها من الأنفس والأموال إذا كبحها كبحا زائدا عن المعتاد ، وعدم تضمينه إذا كان كبحه لها كبحا معتادا ، وذلك لإعماله السبب الذي فيه نوع تعدد وجوده ، وهو هنا الكبج الزائد عن العادة والذي غالبا ما يكون يسبب سرعة السيارة قبل الحادث أو إهمال السائق في مراقبة الطريق ونحو ذلك ، وعدم إعماله للسبب الذي ليس فيه تعدد ، وهو الكبج المعتاد ، إذ السائق مأمور بالكبح تفاديا للحادث . جاء في بحث حوادث السيارات : " ويحتمل ألا يضمن - أي السائق - إذا كان متبعا للنظام في سرعته وخط سيره لأنه مأمور بالفرملة تفاديا للحادث " . (٢)

-
- (١) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٥ ، حاشية أسنى المطالب على هامش أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧١ ، الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع على هامش حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٨٩ ، المغني ج ١٠ ص ٣٥٨ .
- (٢) بحث حوادث السيارات الذي أعدته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء ص ٢٩ .

الفرع الرابع

في بيان حكم انقلاب السيارة أو اصطدامها بعائق أو سقوطها
في مهواة بسبب ترويع سائقها .

إذا ساق إنسان سيارته في طريق عام ملتزماً السرعة المقررة
ومتبعاً خط السير حسب النظام ، فلما جأت سيارة أخرى بالدخول عليه
في المسلك الذي يسير فيه ، أو طلبته أو ضايقته ، مما اضطره إلى ترك مسلكه
والهرب بعيداً عنه خوفاً من أن تصدمه أو تلحق به وسيارته أذى ، فلو
انقلبت السيارة أو اصطدمت بعائق أو سقطت في هوة أثناء هربه منها ،
فمات وتلفت سيارته ، فما مدى مسئولية سائق السيارة الأخرى تجاه
الحادث ؟

قبل أن أجيب عن ذلك يحسن بي أن أشير إلى أن الفعل المرتكب
في هذا النوع من حوادث المرور هو من قبيل تسبب الجاني في فعل قاتل
مباشر من المجنى عليه ، لأن سائق السيارة المتسببة في الحادث لم يقتل
المجنى عليه مباشرة ، وإنما ألجأه إلى الهرب المفضي إلى الهلاك .

وقد سبق أن ذكرت أقوال الفقهاء فيما يتعلق بتسبب الجاني
في فعل قاتل مباشر من المجنى عليه واختلافهم في نوع العقاب الذي
يجب تطبيقه عليه أثناء الكلام على صفات الأفعال الجنائية ، فلا داعي
لذكر ذلك مرة أخرى خوفاً من التكرار ، وإنما أكتفى في هذا المقام بتخريج
حكم هذا النوع من حوادث المرور على ما ذكره سابقاً في تلك المسألة (١)
فأقول وبالله التوفيق :

(١) انظر ص ٣٦٦ من هذا البحث لمعرفة أقوال الفقهاء في مسألة
تسبب الجاني في فعل قاتل مباشر من المجنى عليه .

على قياس قول المالكية يمكن القول بأنه إذا كان بين سائقسي
السيارتين عداوة ومات المجنى عليه منهما أثناء هربه من غير أن تتعرض سيارته
لحادث انقلاب أو اصطدام أو سقوط ، فإن السائق المتسبب في الهرب
يعتبر مسئولاً عن القتل العمد ويجب عليه القصاص . وإن انقلبت السيارة أو
اصطدمت بعائق أو سقطت في مهواة (هوة) على جانب الطريق أثناء هربه
بها فمات من ذلك فيعتبر السائق المتسبب في الحادث مسئولاً عن القتل
العمد أيضاً ولكن بقسامة ، لاحتمال أن يكون سبب الحادث ناتجاً عن تصرف
المجنى عليه وحده . أما إذا لم يكن بينهما عداوة فيعتبر السائق المتسبب
في الحادث مسئولاً عن القتل الخطأ فقط سواء انقلبت السيارة أو اصطدمت
أو سقطت في هوة أولاً .

وعلى قياس قول الحنابلة : يعتبر السائق المتسبب في الحادث
مسئولاً عن القتل شبه العمد إن تعمد تخويف السائق الآخر أو إلحاق
الآذى به . وإن لم يتعمد تخويفه ولا أذاه فيعتبر مسئولاً عن القتل
الخطأ فقط .

وعلى قياس قول الحنفية : يلزم السائق المتسبب في الحادث
بالدية فقط سواء تعمد تخويف السائق الآخر أم لا .

وعلى قياس قول الشافعية : يفرق بين السائق المميز وغير
المميز ، فإن كان السائق المجنى عليه غير مميز بأن كان صبياً أو مجنوناً أو
معتوهاً أو ناعماً أو موسوساً أو مذعوراً فيعتبر السائق المتسبب في الحادث
مسئولاً عن القتل شبه العمد . وفي قول يعتبر مسئولاً عن القتل العمد .
وإن كان السائق المجنى عليه مميزاً أو مكلفاً فله حالتان : حالة ما إذا باشر
قتل نفسه كأن رمى بها من السيارة مع علمه بأن ذلك مهلك ، فإنه لاضمان

على السائق المتسبب ، لأن السائق المجنى عليه هو الذى باشر قتل نفسه قصدا برميها خارج السيارة ، والمباشرة مقدمة على السبب . أما الوقوع السائق المجنى عليه في حادث انقلاب أو اصطدام أو سقوط بسبب تخويف السائق الآخر له ومن غير أن يتمكن من إبعاد نفسه وسيارته عن الوقوع فيه ، فيعتبر السائق المتسبب في الحادث مسئولاً عن ضمانه وضمان سيارته لأنه ألجأه إلى الهرب المفضي إلى الهلاك .

وقد سبق أن رجحت قول الحنابلة هناك . فكذلك هنا ، وذلك لتفريقهم بين كون التسبب متعمداً للفعل ، وغير متعمد ، فيجعلون التسبب مسئولاً عن القتل شبه العمد في حال كونه متعمداً للفعل الذى كان سبباً في الهلاك ، وذلك لعدم وجود الدليل القطعي الدال على نية القتل في نفس الجاني ، فلعله كان يريد مجرد تخويفه لا قتله . ويجعلونه خطأ في حال كون التسبب لم يقصد تخويف المجنى عليه ولا إلحاق الأذى به كما لو حصل منه ذلك نتيجة غفلة أو تفريطه ، وذلك لتسببه في إتيافه .

الفرع الخامس

في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب حدوث خلل فني فيها أثناء سيرها في الطريق .

إذا ساق إنسان سيارته في الطريق فحدث بها خلل فني ، كأن انفجر أحد إطاراتها ، أو انفلت منها ، أو تعطلت مكابحها ، أو انكسر مقودها ، أو انفلت من موضعه ونحو ذلك - فانقلبت السيارة ، أو اصطدمت بعائق ، أو سقطت في مهواة بسببه ، فمات بعض ركبها ، أو كسر أو جرح ، فإما أن يكون الخلل الفني من صنع الإنسان أولا .

فإن لم يكن من صنع الإنسان ، وإنما طرأ عليها بعد أن سار بها سائقها ، فإن تبين أن السيارة كانت مستوفية شروط السلامة والأمان وأنها كانت صالحة للاستعمال ولم يتجاوز بها سائقها حدود السرعة المقررة ، ولم يعنفها ، ولم يسيرها في طريق لا تسلكه السيارات عادة ، ولم يحملها أكثر من حمولتها المقررة ونحو ذلك ، فلا ضمان عليه فيما تلف فيها من النفس والأموال لعدم تفريطه وتعديه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " (١) وجه الدلالة من الحديث هو أن تضمين الإنسان فعلا ليس من صنعه ولا بسببه فيه ضرر عليه .

وإن تبين أن السيارة كانت غير صالحة للاستعمال ، أو غير مستوفية شروط السلامة والأمان كأن تكون إطاراتها مسوخة أو متشققة ، أو تكون علبة زيت المكابح فارغة من الزيت ، أو تكون أنابيب زيت المكابح متشققة أو أقشمتها بالية بحيث لا تستطيع إيقاف السيارة في المكان المحدد ، ونحو

(١) سبق تخريجه . انظر ص ٣١

ذلك مما يعد عيبا فنيا في السيارة ، فعلى سائق السيارة ضمان ما تلف فيها من النفس والأموال لتفريطه وتعديه ، لأنه لا يجوز له أن يقود سيارة غير صالحة للاستعمال ، أو غير مستوفية شروط السلامة والأمان في الطرق العامة لما تسببه من حوادث مرورية خطيرة .

وهذا الحكم يشبه ما ذكره فقهاء الشافعية والحنابلة في مسألة من ركب دابة صعبة لا تنضبط وسار بها في الشوارع والأسواق . فقد قالوا : لو ركب إنسان دابة صعبة شرسة ، رموحا عضوا ، لا تنضبط بكبح وغيره ثم سار بها في الشوارع والأسواق ، أو أطلقها فيها ، فوطئت آدميا أو صدمته أو رفسته أو أتلقت مالا ، وجب عليه ضمان ما تلف من نفس ومال لتفريطه . (١)

وإن تبين أن الخلل الفني كان من صنع الإنسان ، فلا يخلو أمره من ثلاثة أحوال :

إما أن يعتمد تخريب السيارة بقصد قتل سائقها ، وإما أن يعتمد تخريبها دون تعمد قتل سائقها ، وإما أن يخربها بقصد إصلاحها . فإن تعمد تخريب السيارة بقصد قتل سائقها ، كأن فك صواميل أحد إطاراتها من غير نزعه من مكانه ، أو قطع أنابيب زيت مكابحها ، أو فك أحد أجهزة التوجيه فيها ، فانقلبت بسبب ذلك ، أو اصطدمت بعائق ، أو سقطت في مهواة ، فعليه القصاص إن مات من يجب القصاص بقتله ، فإن لم يقتص منه فعليه الدية مغلظة في ماله ، لأن هذا قتل عمد ، وعليه ضمان السيارة بما فيها من نفس ومال .

(١) انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي ج ١٠ ص ١٩٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ ص ١٣٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٥ وما بعدها .

وإن تعمد تخريب السيارة دون تعمد قتل سائقها أو أحد ركبها ،
كأن فك قطعة لا تنقلب السيارة بسببها في الغالب ، فمات سائقها ، أو أحد
ركبها من جراء انقلابها ، فعلى عاقلته دية مغلظة ، لأن القتل شبه عمد ،
وعليه في ماله ضمان السيارة وما تلف فيها من مال والكفارة أيضا .

وإن لم يتعمد تخريب السيارة ولكن قصد إصلاح عطل فيها فلم
يحسن إصلاحه ، أو أخطأ في تركيب أحد أجهزتها فانقلبت السيارة بسبب
ذلك ، فعلى عاقلته دية من مات وعليه الكفارة وضمان ما تلف في السيارة
من مال ، لأن القتل خطأ محض ، لأنه قصد فعلا مباحا - وهو إصلاح السيارة -
فأفضى إلى تلف ما لم يرد .

وما ذكرته من حكم في الأحوال السابقة مخرج على ما ذكره
فقهاء الشافعية والحنابلة في مسألة غرق السفينة بسبب خرقها بجامع
التخريب أو الإصلاح في كل منهما ، فقد صرحوا بأنه لو خرق شخص سفينة
ففرقت بما فيها . وكان عمدا وهو ما يفرقها غالبا ويهلك من فيها لكونهم
في اللجة أو لعدم معرفتهم السباحة فعليه القصاص إن قتل من يجب القصاص
بقتله ، وعليه ضمان السفينة بما فيها من مال ونفس . وإن تعمد قلع أحد
ألواحها في موضع الغالب أنها لا تفرق فيه - كما لو كانت تسير في مياه ضحلة
أو بالقرب من الساحل - ففرقت ومات من فيها فالقتل شبه عمد ، وإن قصد
إصلاحها فقلع لوحا لإصلاحه أو إيداله أو نقيبها لإصلاح مسمار ، في موضع
الغالب أنها لا تفرق فيه ، ففرقت بذلك ، فالقتل شبه عمد عند الشافعية
والقاضي من الحنابلة ، وخطأ محض عند الحنابلة .^(١) قال ابن قدامة :
والصحيح أن هذا خطأ محض لأنه قصد فعلا مباحا فأفضى إلى التلف لما لم
يرده ، فأشبه ما لورم صيدا فأصاب آدميا .^(٢)

(١) انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي ج ٩ ص ٣٣٧ وما بعدها ،
مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ . المغني ج ١٠ ص ٣٦٣ ، الانصاف ج ٦
ص ٢٤٥ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٣٢ .
(٢) المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٦٣ .

الفرع السادس

في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب الزيادة في حمولتها عن الحد المقرر لها .

لو زاد إنسان في حمولة سيارته عن الحد المقرر لها ثم سار بها في الطريق فانقلبت بسبب ذلك ضمن ما أصاب من نفس ومال سواءً فسي السيارة أم خارجها لتفريطه . وهذا أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء في المملكة العربية السعودية . (١)

ولو زاد غير السائق في حمولتها من غير علمه فانقلبت بسبب ذلك وتلفت وتلف من فيها من الأنفس والأموال ، فهل يضمن من زاد في حمولتها كامل السيارة وما تلف فيها من الأنفس والأموال ، أم بعض ذلك ؟

إذا اعتبرنا أن السيارة مثل السفينة التي غرقت بسبب الزيادة في حمولتها عدوانا بجامع التعدى في كل منهما ففي حكم ضمانه ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يضمن من زاد في حمولة السيارة جميع ما حصل فيها من تلف ، وكذلك ما تلف فيها من الأنفس والأموال ، لأن انقلاب السيارة حصل بسبب فعله . وهذا القول محمول على ما ذكره فقهاء الحنفية والحنابلة في الصحيح من المذهب ، فيمن زاد في حمولة السفينة شيئا ففرقت بسبب ذلك ، فقد ضمنوه كامل السفينة وما فيها ، معاللين لذلك : بأن التلف حصل بسبب

(١) انظر بحث حوادث السيارات الذي أعدته اللجنة الدائمة للبحوث

فعله ، كما لو خرقها . (١)

قال في حاشية الشلبي : " قالوا في سفينة مملوءة بالطعام ،
إذا جاء رجل وطرح فيها منا زائدا فغرقت السفينة كان الضمان على الذي
وضع المن الزائد " . (٢)

وقال في شرح منتهى الإرادات : " ومن ألقى حجرا ، أو عدلا
مملوءا بسفينة فغرقت السفينة بذلك ضمن جميع ما فيها لحصول التلف
بسبب فعله ، كما لو خرقها " . (٣)

القول الثاني :

يضمن من زاد في حمولة السيارة نصف ما حصل فيها من تلف ،
وكذلك نصف ما تلف فيها من الأنفس والأموال إذا انقلبت بسبب ذلك .
وهذا القول محمول على ما ذكره الشافعية في أحد الوجهين والحنابلة فسي
وجه فيمن زاد في حمولة السفينة شيئا فغرقت بسبب ذلك ، فقد ضمنوه نصف
السفينة ونصف ما فيها ، معللين لذلك : بأن التلف حصل بثقل الجميع . (٤)

القول الثالث :

يضمن من زاد في حمولة السيارة بقدر ما زاد في حمولتها ، فلو
كانت محملة بتسعة أطنان مثلا فزاد في حمولتها طنا . ضمن العشر - أي

(١) انظر حاشية الشلبي بهامش تبين الحقائق شرح كنز الدقائق

للزيلعي ج ٦ ص ١٥٠ ، الانصاف للمرداوي ج ٦ ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٣ .

(٢) حاشية الشلبي بها تبين الحقائق ج ٦ ص ١٥٠ .

(٣) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٠٣ .

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي ج ٩ ص ٣٣٨ ، مغنى المحتاج

ج ٤ ص ٩٢ ، الانصاف للمرداوي ج ٦ ص ٢٤٥ .

عشر ما أصاب السيارة من تلف وعشر ما تلف فيها من الأُنفُس والأُمُوال ..
وهذا القول محمول على ما ذكره فقهاء الشافعية في الوجه الأُرجح
عندهم ، والحنابلة في وجهه ^(١) ، فقد ضمنوا من زاد في حمل السفينة
إذا غرقت بقدر ما زاد في حملتها ، معاللين لذلك بما عللوا به القول
الثاني وهو : حصول الفرق بثقل الجميع .

القول الراجح :

الذي يظهر لي أن الراجح من الأقوال السابقة هو القول
الأول ، وذلك لقوة دليل ما بني عليه ، ولأن الزيادة في حمل السيارة
من غير علم السائق تغريبه والتلف لم يحصل إلا بسبب فعل واضح
الزيادة الأخير فينبغي أن ينسب إليه .

(١) روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٣٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ ،
الانصاف للمرداوي ج ٦ ص ٢٤٥ .

المبحث الثاني

في بيان حكم ما يسقط من فوق السيارة من آدمي وغيره

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في بيان حكم ما لو سقط شيء مما تحمله السيارة

فأصاب آدميا أو حيوانا أو شيئا آخر فأتلفه .

المطلب الثاني : في بيان حكم سقوط الأدمي من السيارة أثناء

سيرها في الطريق .

المطلب الثالث : في بيان حكم تلف ما تحمله السيارة من متاع وغيره

بسبب سقوطه من فوقها أو بسبب حركتها واضطرابها

أثناء سيرها في الطريق .

المطلب الأول

في بيان حكم ما لو سقط شيء ما تحمله السيارة فأصاب آدمياً
أو حيواناً أو شيئاً آخر فأتلفه .

إذا ساق إنسان سيارة أو أى مركبة أخرى في الطريق فسقط
عنها شيء ما تحمله أو كله ، فأصاب آدمياً أو حيواناً أو شيئاً آخر كسيارة
عابرة أو واقفة فأتلفه ، أو وقع على الطريق فاصطدمت به سيارة أو أى مركبة
أخرى ، أو انقلبت أو تدهورت خارج الطريق فتلفت وتلف من فيها من آدمي
وغيره نظر ، فإن كان سائق السيارة هو الذى حملها بنفسه أو حملها غيره
تحت إشرافه ، فيجب عليه ضمان ما تلف بذلك أو أصيب ، فإن كان التالف
آدمياً فضمان ديته على عاقلته ، وإن كان مالا أو عضواً من أعضاء الأدمي
لا يبلغ إرشه إرش ما تحمله العاقلة فضمانه في ماله لأنه متعد في هذا
التسبب بتقصيره في حفظ ما أوكل إليه حفظه ، ولأن ذلك ما يمكن
الاحتراز عنه بإحكام شدة بما يحفظه عن السقوط ، وقفل أبواب السيارة ،
وتغطية الحمل إذا احتاج الأمر لذلك ، وعدم سوق السيارة بعنف وسرعة
عالية حتى لا يتطاير الحمل من فوقها أو يسقط عنها ، كما هو الحال
بالنسبة لكثير من الشاحنات المخصصة لنقل البضائع والأخشاب والأحجار
والأسمدة والمواد البترولية والماء ونحو ذلك ، إن يقصر سائقوا هذه
الشاحنات في حفظ وضبط وربط ما عليها من أحمال ، أو يتجاوزون بها
حدود السرعة المقررة ، فيختل توازنها ويسقط ما عليها من أحمال على الطريق
، مما يتسبب في وقوع كثير من حوادث الاصطدام والانقلاب لهذه الشاحنات
ولغيرها من السيارات الأخرى التي تسير على الطريق .

وما ذكر من حكم في هذه الحالة مخرج على ما ذكره فقهاء

الحنفية ، والمالكية فيمن سير دابة في الطريق فسقط عنها سرجها أو لجامها أو المتاع المحمول عليها على إنسان فقتله أو كسره أو جرحه ، أو سقط على الطريق فعثر به إنسان أو حيوان فتلّف أو أصيب ، فقد أوجبوا الضمان على مسير الدابة لما تلّف بذلك بحجة أن مسير الدابة مقصر فيما أوكل إليه حفظه لأن السرج واللجام والمتاع المحمول على الدابة وشبهه ما يمكن الاحتراز عنه بإحكام شدة وعدم تركه معرضا للسقوط ^(١) . قال في المبسوط : " ولو وقع سرجها أو لجامها أو شيء محمول عليها من أدواتها أو متاع الرجل الذي معه يحمله ، فأصاب إنسانا في السير كان ضامنا ، لأن هذا ما يمكن الاحتراز عنه ، وإنما سقط لأنه لم يشد عليها أولم يحكم ذلك ، فكأنه ألقاه بيده على الطريق " . وقال في المدونة : " قلت : أرايت دابة كنت أقودها وعليها سرجها ولجامها أو غرائر ^(٢) ، فوقع متاعها عنها فعطب بنه إنسان ، أضمن أم لا ؟ (قال) : سألت مالكا عن حمّال حمل عدلين على بعيره فسار بهما وسط السوق فانقطع الخيل فسقط أحد العدلين على جارية فقتلها ، والحمل لغيره ، ولكنه أجير حمّال . (قال مالك) : أراه ضامنا ولا يضمن صاحب البعير شيئا " . ^(٤)

وقد أخذت اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بذلك . جاء في بحث حوادث السيارات : " إن سقط شيء من السيارة فأصاب أحدا فمات أو كسر أو أصاب شيئا فتلّف ضمن ما أصاب من نفس أو مال لتفريطه " . ^(٥)

(١) انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٨٩ ، وما بعدها ، الهداية

للمرغفاني مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٠ ، مجمع الضمانات

للبيدادي ص ١٨٦ ، المدونة للإمام مالك ج ١٦ ص ٤٤٦ ،

المنتقى للباجي ج ٧ ص ١١٠ .

(٢) المبسوط ج ٢٦ ص ١٨٩ وما بعدها .

(٣) الفرارة بالكسر : شبه العدل والجمع غرائر . المصباح المنير ج ٢ ص ٤٤٥ .

(٤) المدونة ج ١٦ ص ٤٤٦ . (٥) بحث حوادث السيارات ص ٢٩ .

وإن كان الذي حمل السيارة فيرسائقها ولم يكن ذلك تحت إشرافه ، وإنما أخبر بأن السيارة وما فيها من حمل جاهزة للسير ، فضمان ما تلف من جراء سقوط حملها على الذي حملها لتقصيره في إحكام شدد الحمل بحبال متينة تحفظه من السقوط ، أو لتحميله السيارة على وجه غير معتاد ولا مأمون ، كأن حملها فوق طاقتها ، أو ترك الحمل يخرج عن السيارة أو علقه على أحد جانبيها ، إلا أن يكون السقوط ناتجا عن مخالفة السائق لقواعد السير وأصول القيادة السليمة ، كأن ساق السيارة بعنف شديد أو سلك بها طريقا وعرا مع وجود غيره فعليه الضمان وحده دون الحمل لها لتفريطه وتعديه ، ولا^١ نه مباشر والآخر متسبب ، والمباشرة مقدمة على التسبب في الضمان إذا لم تكن ناشئة عنه . وما ذكر من حكم في هذه الحالة مخرج على ما ذكره فقهاء المالكية . قال الباجي :

"ولو قاد دابة عليها سرج أو متاع فوقع شيء من ذلك على إنسان فقتله ضمن ، وذلك إن كان قائدها حمل المتاع عليها ، فإن كان غيره حمله فذلك على حمله ، إلا أن يكون ذلك من شدة قوده . ومعنى ذلك أن يكون الذي حمل المتاع قصر فيه بضعف حبل أو وجه غير معتاد مأمون ."

(١) المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للباجي ج ٧ ص ١١٠ .

المطلب الثاني

في بيان حكم سقوط الادمي من السيارة أثناء سيرها في الطريق

إذا ساق إنسان سيارة في الطريق أو أى مركبة أخرى ، فسقط منها أحد الركاب فمات أو كسر أو جرح نظر:

فإن حصل من السائق تفريط أو تعدد بأن تجاوز بها حدود السرعة المقررة ، أو ساقها بعنف بحيث تتمايل يمينا وشمالا ، ، أو كبحها كبحا غير معتاد ، أو لفها بشدة ، أو سلك بها طريقا وعرا لا تسلكه السيارات عادة مع وجود طريق أحسن منه ، أو كانت أبواب السيارة غير مغلقة ، أو لم يكن لصندوقها - إن كانت شاحنة أو قلابا أو واتيا - أطراف واقية ، أو كان لها لكن ارتفاعها يقل عن نصف متر ^(١) ، ضمن السائق ما حصل في الراكب من تلف لتسببه في سقوطه أو إركابه ما لا يصلح للركوب .

وإن لم يحصل من السائق تفريط ولا تعدد بأن كان يقود السيارة في حدود السرعة المقررة ، ومتبعًا خط السير حسب القواعد المتبعة ، ولم يكبحها كبحا غير معتاد ، وكان متفقدًا لآلاتها وأبوابها ، ولم يكن بشيء منها خلل ، وكانت صالحة للركوب فلا ضمان على السائق فيما تلف من السائق ، لأن الأصل براءة ذمته ، وعند الاختلاف فالبيئة على الراكب إن ادعى على السائق ، وإن عجز عنها فاليمين على السائق على نفي بدعواه . وبهذا أفتى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله . ^(٢) ويوجد لهذا الحكم

(١) انظر المادة (٤٠) فقرة ج من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي

رقم م/٤٩/ تاريخ ١١/٦/١٣٩١ هـ .

(٢) انظر فتواه رقم ١٧٢٥ في ٢٤/١٢/١٣٨٠ هـ .

نظير في الفقه المالكي فقد جاء في المدونة قوله : " قلت : أرأيت إن استأجرت
يحمل لي صبيا صغيرا ملوكا إلى موضع من المواضع ، وأسلمته إليه ، فساق الدابة
فعثرت من سوقه ، فسقط الصبي فمات ، قال : لا شيء عليه ، إلا أن يكون
ساقها سوقا عنيفا لا يكون مثل سوق الناس . " (١)

ولو تعمد الراكب إسقاط نفسه بأن قفز أو نزل من السيارة أثناء
سيرها أثم وهدر لتعديه على حق نفسه ، لأنه لا يجوز له القفز أو النزول
من السيارة أثناء سيرها في الطريق لما في ذلك من الخطر العظيم على
حياته . قال الله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٢) جاء
في بحث حوادث السيارات : " أما من قفز فهو كاسر لنفسه أوقاتلها
فلا يضمنه السائق . " (٣)

ولو أخرج الراكب جسده أو بعض جسده عن هيكل السيارة - كما
لو أخرج رأسه أو رجله من أحد نوافذها أو غيرها - فسقط على أثر ذلك ،
فإن نهبه السائق ، أو حذره بأن لا يفعل ذلك فلا ضمان عليه لعدم
تفريطه ، وإن لم يذبهه مع علمه بذلك وسكوته عليه ضمن لتفريطه فسي
حفظ ركاب سيارته . (٤)

ولو سقط أحد من ركاب السيارة لصغره وليس معه قيم فأصيب
ضمنه السائق لتفريطه . وبهذا أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .
(٥)

-
- (١) المدونة للإمام مالك ج ١١ ص ٤٩٧ .
(٢) سورة البقرة آية ١٩٥ .
(٣) بحث حوادث السيارات المعد من قبل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية
والإفتاء ص ٢٩ .
(٤) انظر المادة (٣٦) من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٩ /
تاريخ ١٣٩١ / ١١ / ٦ هـ .
(٥) بحث حوادث السيارات ص ٢٩ .

ولو تعلق آدمي بالسيارة ثم سقط منها فمات أو كسر أو جرح ، فإن تعلق بها وهي واقفة ثم سارت فعلى سائق السيارة ضمان ما لحق به من تلف سواء علم بتعلقه أم لا ، لأنه يمكنه صيانة السيارة من أن يتعلق بها غيره ، فإذا ترك الصيانة ولم يتفقد ما أمامها وما خلفها وما على جانبيها قبل سوقها ، صار بالسوق متعديا متسببا ، ومع تحقق سبب الضمان ، فإن الضمان لا يسقط لجهله بالتعلق . وإن تعلق بها بعد أن سارت ، فلا ضمان على سائق السيارة فيما أصاب الساقط إن لم يعلم به ، لأنه لا يمكنه التحفظ من ذلك ، ولأن المتعلق بالسيارة هو الذي أوقع سائق السيارة في هذه العهدة ، وهو متعمد فيما صنع ، فصار في التقدير هو الجاني على نفسه . وإن علم السائق بتعلقه ولم يتوقف لإزاله فعليته ضمانه لأنه لما ساق السيارة مع علمه بالتعلق فقد رضي بما يلحقه من العهدة في ذلك ، فصار علمه بالتعلق بمنزلة أمره بالتعلق ، ولأن عليه أن يفعل الأسباب المانعة من تلفه ، فإن لم يفعل كان ظالما ، وليس له أن يقول هو الذي تعلق بها بنفسه فلا ضمان علي . بل عليه حين علم به أن يسعى إلى سبب السلامة ، ويحرم عليه أن يعينه على أسباب الهلاك . (١)

وما ذكرته من حكم في هذه المسألة قريب مما ذكره فقهاء الحنفية في مسألة ما لوريط رجل بعيرا إلى قطار من الإبل يقوده رجل آخر فوطئ البعير إنسانا فقتله ، فقد فرقوا في حكم الضمان بين حالتين : الأولى : كون الربط تم قبل تسيير القطار (أي وهو واقف) ، والحسالة الثانية : كون الربط تم بعد تسيير القطار .

(١) انظر فتاوى الشيخ عبد الرحمن السعدى ، المجموعة مع المختارات

الجليلة من المسائل الفقهية ص ٣٨٩ .

ففي الحالة الأولى ، أوجبوا على قائد القطار الدية ، وتحملها عنه عاقلته ، سواء علم بالربط أم لم يعلم ، معللين لذلك :

بأنه يمكنه صيانة القطار عن ربط غيره ، فإذا ترك الصيانة صار متعديا ، وبأنه قائد لذلك البعير ، والقود سبب لوجود الضمان ، ومع تحقق سبب الضمان لا يسقط الضمان لجهله .

ومع أن الرابط تعدى في الربط وتسبب في وقوع الجناية ووجوب الضمان ، إلا أنهم منعوا من أن ترجع عاقلة قائد القطار على عاقلة الرابط بشيء من الضمان ، معللين لذلك : بأن قائد القطار لما قاد البعير عن مكان الربط فقد أزال تعدى الرابط فيزول الضمان عنه ويتعلق بالقائد ، كمن وضع حجرا في الطريق فجاء إنسان فدحرجه عن ذلك المكان ثم عطب به إنسان فالضمان على الثاني لا على الأول فكذا هذا .

أما في الحالة الثانية فقالوا : إن علم قائد القطار بالربط فعلى عاقلته ضمان الدية ولا ترجع بها على عاقلة الرابط ، لأنه لما قاد القطار مع علمه بالربط فقد رضي بما يلحقه من العهدة في ذلك ، فصار علمه بالربط بمنزلة أمره بالربط ، وإن لم يعلم بالربط ضمننت عاقلته الدية ورجعت بها على عاقلة الرابط ، لأن القائد لا يمكنه في هذه الحالة التحفظ من ذلك فيكون قرار الضمان على الرابط لأنه هو الذي أوقع القائد في هذه العهدة ، وهو متعد فيما صنع ، فصار في التقدير هو الجاني على نفسه . (٢)

(١) القطار من الإبل : عدد على نسق واحد ، والجمع قطرٌ مثل كتاب وكب وهو فعال بمعنى مفعول مثل الكتاب والبساط ، والمصباح المنير ج ٢ ص ٥٥٧ .

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٤ ، الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١ ص ٣٣١ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٢٤ وما بعدها ، درر الحكام في شرح غرر الأحكام لمثلا خسرو ج ٢ ص ١١٣ ، مجمع الأنهر في ملتقى الأبحر لداماد أفندي ج ٢ ص ٦٦٢ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج ٦ ص ٦٠٧ ، الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٥٣ .

المطلب الثالث

في بيان حكم تلف ما تحمله السيارة من متاع وغيره بسبب سقوطه
من فوقها أو بسبب حركتها واضطرابها أثناء سيرها في الطريق

إذا ساق إنسان سيارة نقل أو أى مركبة أخرى وعليها حمل
من متاع أو غيره ، فتلف الحمل بسبب حركتها واضطرابها أثناء سيرها في
الطريق ، أو بسبب سقوطه من فوقها ، فإما أن يكون الحمل ملكا لسائق السيارة
وإما أن يكون ملكا لغيره .

فإن كان الحمل ملكا للسائق فهدر لتلفه وهوتحت يده .
وإن كان ملكا لغيره ، فلا يخلو حال السائق من أن يكون أجيـرا
(١) خاصا ، أو أجيـرا مشتركا (٢) ، أو متبرعا ، وفيما يلي بيان لحكم كل حالة .
الحالة الأولى : كون السائق أجيـرا خاصا .

إذا كان السائق أجيـرا خاصا بأن كانت السيارة وما تحمله من متاع
وغيره ملكا لمستأجره . وهو مجرد أجيـر يعمل لحساب صاحب السيارة

(١) الأجيـر الخاص : هو الذى يقع العقد عليه في مدة معلومة يستحق
المستأجر نفعه في جميعها كرجل استؤجر لخدمة أو عمل في بناء
أو خياطة أو رعاية يوما أو شهرا . سمي خاصا لاختصاص المستأجر
بنفعه في تلك المدة دون سائر الناس . (المغني ج٦ ص ١٠٤) .

(٢) الأجيـر المشترك : الذى يقع العقد معه على عمل معين كخياطة
ثوب وبناء حائط وحمل شيء إلى مكان معين أو على عمل في مدة
لا يستحق جميع نفعه منها كالكحال والطبيب . سمي مشتركا
لأنه يتقبل أعمالا لاثنتين وثلاثة وأكثر في وقت واحد ويعمل لهم
فيشتركون في منفعتهم واستحقاقهم فسمي مشتركا لاشتراكهم في
منفعتهم . المغني ج٦ ص ١٠٤ .

فقط ، كالسائق المعين لقيادة سيارة صاحب المتجر والمكلف بنقل بضاعته من مكان إلى آخر ونحوه ، فعلى قياس قول أئمة الفقه في المذاهب الأربعة في مسألة ضمان الأجير الخاص ^(١) ، لا ضمان على السائق الخاص فيما تلف من حمل السيارة ، لأن يده يد أمانة كالوكيل والمضارب ، والأمين لا يضمن إلا بالتعدى أو التقصير في الحفظ ^(٢) ، إلا إذا تعدى في سوق السيارة كأن تجاوز بها حدود السرعة المقررة ، أو ساقها بعنف وشدة دون مراعاة لما تحمله من متاع وغيره . أو قصر في حفظ الحمل بأن لم يحكم شدة فوقها ، أو لم يخلق أبواب السيارة ونحو ذلك مما يعد تفريطا وتعديا فيضمن لأنه إذن كالفاصل . ^(٣)

الحالة الثانية : كون السائق أجيـرا مشتركا .

إذا كان السائق أجيـرا مشتركا ، بأن كانت السيارة ملكا له كأصحاب الشاحنات التي تحمل بضائع لأشخاص عديدين وسيارات الركاب المعدة للتأجير ، ففي تضمينه ما تلف من الحمل خلاف فيما يظهر لي من أقوال الفقهاء . فعلى قياس قول أبي حنيفة وزفر والمالكية في المعتمد من المذهب

(١) انظر : الهداية مع تكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٢٩ ، تبين الحقائق

ج ٥ ص ١١٠ ، البحر الرائق ج ١٠ ص ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٨ ،

مجمع الضمانات ص ٢٨ بداية المجتهد ج ٢ ص ١٧٥ ، الشرح

الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٧ وما بعدها ، روضة

الطالبين وعدة المفتين للنووي ج ٥ ص ٢٢٨ ، مغني المحتاج

ج ٢ ص ٣٥١ ، المغني ج ٦ ص ١٠٨ ، وما بعدها ، الانصاف ج ٦

ص ٧٠ وما بعدها ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٣ ، شرح منتهى

الارادات ج ٢ ص ٣٧٦ ، وما بعدها .

(٢) انظر القاعدة الرابعة والاربعين من القواعد لابن رجب ص ٦١ .

(٣) كشف القناع ج ٤ ص ٣٣ .

والشافعي في الصحيح من قوله إلا أنه لم يكن يفتي به لفساد الناس ،
والحنابلة في ظاهر المذهب في مسألة ضمان الأجير المشترك كالملاح
والحمال والصانع والصباغ والقصار ، لا ضمان على السائق فيما تلف من حمل
السيارة إلا إذا تعدى في القيادة كأن كبح السيارة كبحا غير معتاد
أو قصر في حفظ الحمل ، لأن يده يد أمانة كالأجير الخاص ، ولأن الأصل
ألا يجب الضمان إلا بالاعتداء ، لقوله تعالى : ﴿ فلا عدوان إلا على
الظالمين ﴾ (١) ولأنه مأذون له في قبض الحمل ، فإذا تلف من غير
تعد ولا تفريط فلا ضمان . إلا أن الإمام مالكا يضمن الحمال القوت من
الطعام ، وما جرى مجرى القوت إذا انفرد بحمله دون صاحبه لأنه مما
تتسارع إليه الأيدي إلا أن تقوم له بينة على هلاكه من غير سببه ، فلا
ضمان إذن . (٢)

وعلى قياس قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية
والشافعية في القول الثاني والحنابلة في الرواية الثانية في مسألة ضمان
الأجير المشترك ، يضمن السائق ما تلف من المتاع المحمول على سيارته
ولو بغير تعد أو تقصير منه ، لأن يده يد ضمان ، فما تولد من عمله يجب

(١) سورة البقرة آية ١٩٣ .

(٢) انظر : الهداية مع تكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٢٢ ، بدائع
الصنائع ج ٦ ص ٢٦٤٤ ، وما بعدها ، الكافي لابن عبد البر ص ٣٧٥
وما بعدها ، بداية المجتهد ج ٢ ص ١٧٤ وما بعدها ، الخرشي على
مختصر خليل ج ٣ ص ٢٦ ، ٢٧ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشية
الدسوقي ج ٤ ص ٢٤ ، ٢٥ ، المذهب للشيرازي مع شرحه المجموع
ج ١٥ ص ٩٥ ، وما بعدها ، روضة الطالبين ج ٥ ص ٢٢٨ ، مغني
المحتاج ج ٢ ص ٣٥١ ، الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ٤٥٠ ، الانصاف
في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ج ٦ ص ٧٣ .

أن يكون مضمونا عليه (١).

قال البغدادي عن بعض كتب الحنفية في شأن ضمان الأجير المشترك : " ويقول صاحبين يفتى اليوم لتغير أحوال الناس ، وبه يحصل صيانة أموالهم " (٢).

ولم يأخذ متأخروا فقهاء المذهب الحنبلي بالرواية التي عليها ظاهر المذهب ، وإنما اعتمدوا الرواية الثانية ، قال في شرح منتهى الإرادات في شأن حكم ضمان الأجير المشترك ودليل ضمانه : " ويضمن الأجير المشترك ... ما تلف بفعله ... من تخريق قصار الثوب بدقه أو مسده أو عصره أو بسطه ، وغلط خياط في تفصيل ، وكذا طباخ وحائك وخباز وملاح فيضمن ما تلف من يده أو جذفه أو ما يعالج به السفينة ... ويضمن جمال ما تلف بقوده وسوقه وانقطاع حبل شد به حمله ، ويضمن حامل ما تلف بزلقه أو عثرته وسقوطه عنه كيف كان ، وسقوط عن دابة ، ويضمن أيضا ما نقص بخطئه في فعله ، كصباغ أمر بصبغ أصفر فصبغه أسود ، وخياط أمر بتفصيله قباء ففصله قميصا ، أو ثوب رجل فقطعه قميص امرأة لما - روى - عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يضمن الصباغ والصياغ ، ويقول : لا يصلح الناس إلا ذلك ، وروى الشافعي في مسنده عن علي : أنه كان يضمن الأجيراء ويقول :

-
- (١) انظر : الهداية مع شرحه تكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٢٢ بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٤٤ ، روضة الطالبين ج ٥ ص ٢٢٨ ، المغني ج ٦ ص ١٠٦ ، الانصاف ج ٦ ص ٧٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٤ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٣٧٨ .
- (٢) مجمع الضمانات ص ٣٧٨ .

ويقول : لا يصلح الناس إلا هذا (١) ، ولأن عمل الأجير المشترك مضمون عليه ، فما تولد منه يجب أن يكون مضمونا عليه ، كالعدوان بقطع عضو . ودليل ضمان عمله عليه : أنه لا يستحق الأجر إلا بالفعل وأن الشوب لوتلف في حرزه بعد عمله لا أجر له عليه ، بخلاف الأجير - الخاص ، وسواء حضره رب المال أولا ، لأن وجوب الضمان عليه لئجناية يده كالعدوان (٢) .

ولو وقع التلف بشيء لا يمكن الاحتراز عنه كالتلف الحاصل بالحريق الغالب العام أو الخرق الغالب ونحوهما ، فلا ضمان على السائق المشترك قياسا على قول أبي يوسف ومحمد من الحنفية في ضمان الأجير المشترك (٣) .

الراجع :

الذي يظهر لي أن الراجح من التخرجين السابقين هو التخرج الثاني ، ومضمونه أن السائق المشترك يضمن ما تلف من حمل سيارته ولو بغير تعد أو تقصير منه لما ذكره من تعليل من أن يده يد ضمان ، ولأن تضمينه يحقق الاحتياط المطلوب لحفظ أموال الناس من التلف والضياع .

(١) أشرف علي رضي الله عنه رواه البيهقي من طريقين ، عن طريق الشافعي عن علي بسند ضعيف . قال الشافعي : هذا لا يثبت أهل الحديث مثله ، ولفظه : أن عليا ضمن الفسال والصباغ . قال الشافعي : " لا يصلح الناس إلا ذلك " ورواه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان يضمن الصباغ والصائع وقال " لا يصلح الناس إلا ذلك " . انظر التلخيص الحبير ص ٢٥٦ ، سنن البيهقي ج ٦ ص ١٢٢ ، كنز العمال ج ٢ ص ١٩١ وما بعدها .

(٢) شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٣٧٨ .

(٣) انظر بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٦٤٤ .

الحالة الثالثة : كون السائق متبرعا .

إذا تبرع السائق بحمل متاع شخص ، فتلف المتاع بسبب اضطراب السيارة ، أو بسبب سقوطه من فوقها ، فلا يضمنه السائق إلا إذا تعدى في قيادته للسيارة أو قصر في حفظ المتاع لأنه أمين محض . وهذا الحكم مبني على ما ذكره الهوتي نقلا عن بعض الحنابلة عن أحمد في مسألة ما لو تبرع قصار ونحوه بعمله ، فإنه ذكر بأنه لا يضمن جنائيه ، معللا لذلك : بأنه أمين محض^(١) ، فذلك قائد السيارة المتبرع بالحمل لا يضمن ما تلف بحمله ، بجامع أن كلا من القصار ونحوه والسائق متبرع بعمله ، والمتبرع أمين .

حكم تلف المتاع المحمول فوق السيارة مع وجود صاحبه معه :

إذا كان صاحب المتاع راكبا مع متاعه في السيارة فتلف المتاع أو عطب من جراء حركة السيارة أو اضطرابها في سيرها ، أو من جراء سقوطه منها ونحو ذلك ، فهل يضمن سائق السيارة ما تلف من المتاع باعتبار أنه تلف من جنائيه يده ، أو لا يضمنه باعتبار أن يد صاحب المتاع لم تنزل عن ؟ من خلال تنبهي لأقوال الفقهاء في مسألة ضمان الملاح والمكاري يظهر أن في حكم ضمان السائق ما تلف من المتاع احتماليين :

الاحتمال الأول :

لا يضمن سائق السيارة ما تلف من المتاع في سيارته إذا كان صاحب المتاع راكبا معه . وهذا الاحتمال مخرج على ما ذكره فقهاء الحنفية

(١) انظر : كشف القناع ج ٤ ص ٣٤ ، شرح منتهى الإرادات .

والشافعية والقاضي من الحنابلة في مسألة تضمين الملاح والمكارى فقد
ذكروا بأنه لو كان صاحب المتاع مع الملاح في السفينة أو راكباً على
الدابة فوق الحمل ، فعطب الحمل ، لا ضمان على الملاح والمكارى . معالين
لذلك : بأن يد صاحب المتاع لم تنزل عن متاعه . وذكروا أيضاً : بأنه
لو كان رب المتاع والجمال راكبين على الحمل فتلف حمله لم يضمنه الجمال
لأن رب المتاع لم يسلمه إليه ^(١) . فعلى هذا فإن سائق السيارة
لا يضمن المتاع المحمول على سيارته ما دام صاحب المتاع راكباً مع متاعه
لأن يده لم تنزل عن متاعه .

الاحتمال الثاني :

يضمن سائق السيارة ما تلف من المتاع المحمول في سيارته سواء كان
صاحب المتاع راكباً مع متاعه أو لا . تخريجاً على ما ذكره ابن عقيل ^(٢)
الحنبلي في مسألة ضمان الملاح والمكارى حيث قال : " ما تلف بجناية

(١) انظر : بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٢٦٤٥ ، المهذب

للشيرازي مع شرحه تكملة المجموع الثانية للمطيعي ج ١٥ ص

٩٥ ، المغني ج ٦ ص ١٠٧ .

(٢) ابن عقيل : هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيـل

البغدادي الظفري . عالم العراق وشيخ الحنابلة في وقته ، وصاحب

التصانيف . كان إماماً مبرزاً ، كثير العلوم خارق الذكاء مكباً على

الاشتغال والتصنيف قوى الحجة . له تصانيف منها : كتاب الفنون

الذي يزيد على أربعمائة مجلد ، والفصول في فقه الحنابلة ، ولد

سنة ٤٣١ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٥١٣ هـ . نيل طبقات الحنابلة

ج ١ ص ١٤٢ - ١٦٤ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٥ - ٤٠ .

الملاح بجذفه أو بجناية المكارى بشده المتاع ونحوه ، فهو مضمون عليه سواء كان صاحب المتاع معه أو لم يكن لأن وجوب الضمان عليه لجناية يده ، فلا فرق بين حضور المالك وغيبته ، كالعدوان ، ولأن جنائية الجمال والملاح إذا كان صاحب المتاع راكبا معه يعم المتاع وصاحبه ، وتفريطه يعمهما ، فلم يسقط ذلك الضمان كما لو رمى إنسانا متترسا فكسرت راسه وقتله ، ولأن الطبيب والختان إذا جنت يداهما ضمنا مع حضور الطبيب والمختون ^(١) فكذا سائق السيارة يضمن ما تلف من المتاع المحمول في سيارته سواء كان صاحب المتاع راكبا معه أولا ، لأن جنائته تعم المتاع وصاحبه لأنه هو الذى يقود السيارة ويتحكم في سيرها .

الراجع :

الذى يظهر لي أن الراجح هو الاحتمال الثاني ، ومضمونه تضمين سائق السيارة ما تلف من المتاع المحمول في سيارته إذا تلف بجنائته سواء كان صاحب المتاع راكبا في السيارة أو لا ، وذلك لما ذكر له من تعليل ، والاختلاف بين السفينة والدابة من جهة والسيارة من جهة أخرى فقد يشارك الراكب الملاح أو المكارى في تصريف السفينة والدابة ، بخلاف السيارة فإن قيادتها منوطة بالسائق وحده ولا يستطيع صاحب المتاع الحفاظ على متاعه كما لو كان غير راكب . ولذا فإنه يضمن كل ما نتج عن جنائته من تلف سواء وقع في الركاب أو في أمتعتهم المحمولة معهم .

(١) المغني ج ٦ ص ١٠٨ .

حكم تلف السيارة المستأجرة بفعل سائقها :

إذا استأجر إنسان سيارة وسار بها في الطريق ، فتلفت أو خربت أثناء قيادته لها ، نظر : فإن لم يتجاوز العادة في قيادته - كالسرعة المعتادة والكبح المعتاد واللف المعتاد - لم يضمن ما حصل بها من تلف أو خراب ، لأن له أن يقودها بكل فعل لا يخرج عن أصول القيادة السليمة ولأنه لا يمكنه استيفاء المنفعة إلا بتسييرها وإيقافها ، فإن تجاوز العادة في قيادته ضمن لأنه غير مأذون له في ذلك .

وهذا الحكم مخرج على ما ذكره جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في مسألة تلف الدابة المستأجرة بفعل من مستأجرها . فقد صرحوا بأنه إذا ضرب المستأجر الدابة أو كبسها باللجام لتقف أو ركضها برجله ، فتلفت ، لم يضمن إن لم يتجاوز العادة ، لأن له فعل ذلك بما جرت به العادة لحاجته لإيقافها وتسييرها . وقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نخس ببيعير جابر وضربه ^(١) . فإذا زاد على العادة ضمن لتعديده وتسببه في الجناية ، لأنه غير مأذون فيه نطقاً وعرفاً . ^(٢)

- (١) انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٩ ص ١٢١ ، ٣٤٢ ، حديث رقم (٥٠٧٩) و (٥٢٤٧) ، صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج ٢ ص ١٠٨٩ ، كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح البكر ، حديث رقم (٥٨) و ج ٣ ص ١٢٢٣ ، كتاب المساقاة ، باب بيع البعير واستثناء ركوبه ، حديث رقم (١١٣٠ ، ١١٢) .
- (٢) انظر بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٦٤٨ ، مجمع الضمانات للبيدادي ص ٣٧ ، ٣٨ ، المدونة للإمام مالك ج ١١ ص ٤٩٨ ، مغنسي المحتاج ج ٢ ص ٣٥٣ ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٨ ، شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٣٧٩ .

المبحث الثالث

في بيان حكم جنائية السيارة بسبب ما تشيره من غبار وحجارة
أثناء سيرها في الطريق .

إذا ساق إنسان سيارته في طريق فأنارت غبارا أو حجرا فأصاب
عين إنسان ففقاها ، أو زجاجة سيارة أخرى ونحو ذلك فكسرها نصظر :
فإن ساقها سوقا غير معتاد ، كأن تجاوز بها حدود السرعة
المقررة ، أو لم يلتزم بخط السير أو عنفها أو سيرها في وحل أو في طريق
غير مرصوف مع وجود المرصوف ضمن ما تلف أو أصيب من جراء ذلك لتعديه
في سوق السيارة ومخالفته نظام المرور .

وإن ساقها سوقا معتادا بأن لم يتجاوز بها حدود السرعة
المقررة ، ولم يخالف قواعد السير ولم يعنفها فلا ضمان عليه فيما تلف بذلك
من نفس وعضو ومال لعدم تعديه ، ولأنه لا يمكنه الاحتراز عن ذلك لأن
سير السيارة في الغالب لا يخلو عنه خصوصا إذا كانت تسير على طريق
ترابي .

وما ذكر من حكم في هذه المسألة مخرج على ما ذكره فقهاء الحنفية
والمالكية والشافعية في مسألة جنائية الدابة بسبب الزيادة في سرعتها عن
المعتاد ، فقد فرقوا بين جنائية الدابة بسبب الركض الشديد والمشى المعتاد
فقالوا :

لوركض شخص دابته ركضا شديدا أثناء سيره بها في طريق
أو في مجمع الناس أو في وحلٍ فضربت بحافرها حصاة أو نواة أو حجرا كبيرا
أو شبه ذلك فأصاب عين إنسان ففقاها أو مالا فأتلفه ، فعلى مركض

الدابة ضمان ما تلف أو أصيب من جراء ذلك لتعديده بتعنيف الدابسة ومخالفته لما اعتاده الناس .

وإن مشى بها مشياً معتاداً أو ركضها ركضاً معتاداً ، وكان الموضع موضع ركض ، فأثارت غباراً أو حجراً صغيراً فأصاب إنساناً في عينه أو بدنه ، أو ماله ، فلا ضمان عليه فيما تلف بذلك من نفس ومال لعدم تعديده ، ولا أنه لا يمكنه الاحتراز عن مثل ذلك لأن سير الدابة لا يعرى عنه . (١)

قال في المنهاج وشرحه مغني المحتاج : " ويحترز راكب الدابة عما لا يعتاد فعله له كركض شديد في وحل ، بفتح الحاء ، فإن خالف ضمن ما تولد منه لتعديده ، وفي معنى الركض في الوحل الركض في مجتمع الناس . . . واحترز بالركض الشديد عن المشي المعتاد فيه فلا يضمن ما يحدث منه ، فلوركضها كالعادة ركضاً ومحلاً وطارت حصاة لعين إنسان لم يضمن . (٢)

وقال في ملتقى الأبحر وشرحه مجمع الأنهر : " فإن أصابت بيدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً صغيراً ففقاً - أي كل واحد مما ذكر - عينا فذهب ضوءها أو أفسد ثوباً لا يضمن

(١) انظر المبسوط ج ٦ ، ص ١٨٩ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ، تكلمة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٧ ، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٦٠ ، المدونة ج ١١ ص ٤٩٧ ، تبصرة الحكم لابن فرحون على هامش فتح العلي المالك لعليش ج ٢ ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٧٢ .

(٢) مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ .

- أى راكب الدابة - لأنه لا يمكنه التحرز عنه فإن سير الدابة لا يعزى عنه ، وإن كان حجرا كبيرا ضمن ، لأنه ما يستطيع الامتناع عنه فسير الدواب ينفك عنه ، وإنما يكون لخرق^(١) منه في السير^(٢) . وقال في تبصرة الحكام : " فرع : قال أشهب فيمن ركب دابة فطارت من تحت يدها حصاة ففقت عين رجل ، فلا شيء عليه ، قال محمد إلا أن تكون الدابة دفعتها بحافرها فضربت بها حين اندفعت ففيها الدية ، وأما إذا طارت من تحت الحافر من غير دفع فلا شيء فيها " .^(٣)

-
- (١) يقال خَرَقَ خَرَقًا : إذا عمل شيئًا فلم يرفق فيه ، فهو أخسرق والأشئ خرقاء ، المصباح المنير مادة (خرق) ج ١ ص ١٦٧ .
(٢) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندي ج ٢ ص ٦٦٠ .
(٣) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لابن فرحسون المالكي ، على هامش فتح العلي المالكي لعليش ج ٢ ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

الفصل الرابع :

في بيان أحكام حوادث المرور التي تتعرض لها السيارات
بسبب الدواب والمواشي .

الفصل الرابع

في بيان أحكام حوادث المرور التي تتعرض لها السيارات
بسبب الدواب والمواشي .

تعتبر حوادث المرور التي تتعرض لها السيارات بسبب الدواب والمواشي من أكثر حوادث المرور تنوعا - لاشتغالها على حوادث الصدم والدوس والانقلاب والسقوط التي مر ذكرها في الفصول السابقة - ومن أشدها خطرا لما ينجم عنها من هلاك عدد كبير من ركاب السيارات أو أصابتهم بكسور وجروح وعاهات مستديمة .

ولعل أهم أسباب هذه الحوادث يعود إلى إهمال بعض الناس لدوابهم ومواشيهم وتركها تجوب البلدان والبراري دون حراسة . وكذلك عدم التزام بعض سائقي السيارات بقواعد المرور وآدابه وإشاراته والعلامات المنصوبة على الطرق .

ولخطورة هذا النوع من حوادث المرور فقد رأيت أن أفرد البحث فيه في فصل مستقل أبين فيه مدى مسئولية صاحب الدابة تجاه الحوادث التي تسبب فيها دابته ، وكذلك مسئولية سائق السيارة عن الحادث باعتباره أحد طرفيه . فأقول وبالله تعالى التوفيق :

إذا ساق إنسان سيارته في طريق عام مثلا ، فاعترضت سبيله دابة فجأة ، فاصطدمت سيارته بها ، أو انقلبت بسببها ، أو استعمل السائق مكابح السيارة لإيقافها تفاديا للحادث فسقط أحد الركاب من فوق السيارة ، ونحو ذلك فلا تخلو الدابة من أربعة أحوال :

إما أن تكون لا مالك لها أصلا ، وإما أن تكون منفلة لا يد لأحد عليها ، وإما أن تكون مرسلة في الطريق من قبل المتصرف فيها ، وإما أن تكون تحت يد إنسان ، وفيما يلي بيان حكم كل حالة .

الحالة الأولى : كون الدابة المتسببة في الحادث لا مالك لها :

إذا كانت الدابة المتسببة في الحادث لا مالك لها أصلاً ، فالجناية هدر إن لم يحصل من سائق السيارة تعدد أو تفريط . لقوله صلى الله عليه وسلم : " العجما جرحها جبار " (١) . وقوله : " السائبة جبار " (٢) .

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه واحمد ومالك كلهم عن أبي هريرة ، ولفظ البخارى :
" العجما " عقلها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس " انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى كتاب الديات باب العجما جبار ج ١٢ ص ٢٥٦ ، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الحدود باب العجما والمعدن والبئر جبار ج ١١ ص ٢٢٥ ، سنن أبي داود كتاب الديات باب العجما والمعدن والبئر جبار ج ٤ ص ١٩٦ ، سنن الترمذى كتاب الأحكام باب ما جاء في العجما جرحها جبار ج ٢ ص ٤١٨ ، سنن النسائى كتاب الزكاة ، باب المعدن ج ٥ ص ٤٥ ، سنن ابن ماجه ، كتاب الديات باب الجبار ج ٢ ص ٨٩١ ، مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٢٣٩ . الموطأ بشرح الزرقاني كتاب العقول باب جامع العقل ج ٤ ص ١٩٨ ، ولقظه :
" جرح العجما جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس " .
ومعنى " العجما " البهيمة . سميت عجما لأنها لا تتكلم وكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم . انظر مختار الصحاح للرازى ص ٤١٥ .

و " جبار " بالضم أى هدر . قال الأزهري معناه : أن البهيمة العجما تنفلت فتتلف شيئا فهو هدر " . المصباح المنير ج ١ ص ٨٩ .
(٢) أخرجه أحمد في مسنده ج ٣ ص ٣٥٣ وما بعدها ولفظه : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " السائبة جبار ، والجب جبار ، والمعدن جبار وفي الركاز

فإن حصل منه تعدد أو تفريط ، كأن تجاوز حدود السرعة المقررة ، أو لم يتبع خط السير حسب النظام أو لم يراقب الطريق مراقبة دقيقة تمكنه من اتخاذ الاجراء المناسب لتفادي الوقوع في الحادث ضمن ما تلف في سيارته من النفس والأموال ، لأن السير في الطريق مباح بشرط قيد السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه . ولا ريب أن الاحتراز عن هذه الأفعال ونحوها ممكن . فيضمن ما نتج عنها من جناية إذا تجاوز الحد المأذون فيه .

الحال الثانية : كون الدابة المتسببة في الحادث منفلة لا يد لأحد عليها .

إذا كانت الدابة المتسببة في الحادث منفلة لا يد لأحد عليها فإما أن تنفلت من هي تحت يده بدون تفريط منه ، وإما أن تنفلت بسبب تفريطه في حفظها ورعايتها .

فإن انفلتت بدون تفريط منه سابق ، كأن كسرت الباب أو فتحتة ، أو قطعت وثاقها أو نددت من القطيع ولم يتمكن من اللحاق بها حتى غشيت الطريق ، ولم يحصل من سائق السيارة تعدد أو تفريط . فالجناية الناتجة عن الحادث هدر لقوله صلى الله عليه وسلم : " العجماء جرحها جهار " وقد فسر بعض أهل العلم العجماء بأنها " الدابة المنفلتة من صاحبها فما أصابت من انفلاتها فلا غرم على صاحبها " (١) وكذا قال أبو عيسى الترمذی . وقال أبو داود بعد تخريجه للحديث : " العجماء المنفلتة التي لا يكون معها أحد ، وتكون بالنهار لا تكون بالليل " (٢) وهذا مقتضى قول أئمة الفقه من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم الظاهري فيما يظهر لي من أقوالهم ، فقد صرحوا ، بأن الدابة لو انفلتت من

لـ = الخمس " وذكر السيوطي في الجامع الصغير أنه صحيح . انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير للمناوي ج ٤ ص ١٣٤ . وذكر عبد الرحمن البنا بأن إسناده جيد . انظر : اسرار الفتح الرباني شرح الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ج ٩ ص ٢٩ . سنن الترمذی ج ٢ ص ٤١٨ . (٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ١٩٧ .

هي في يده وأفسدت ، فلا ضمان عليه . (١)

وإن انفلتت من هي في يده بسبب تفريطه في حفظها ورعايتها ،
كأن تركها تذهب وتجيء في الشوارع والطرق المخصصة لسير السيارات ،
فالذي يظهر لي من أقوال العلماء في معنى الحديث السابق ، أنه
يضمن ما نتج عن الحادث من تلف إن لم يحصل من سائق السيارة تعدد
أو تفريط . قال الإمام النووي : " فأما قوله صلى الله عليه وسلم : العجما
جرحها جبار فمحمول على ما إذا أتلقت شيئاً بالنهار أو أتلقت بالليل
بغير تفريط من مالكة أو أتلقت شيئاً وليس معها أحد ، فهذا غير
مضمون وهو مراد الحديث " (٢) . وقال الشوكاني : " وظاهره أن جنابة

البهائم غير مضمونة . ولكن المراد إذا فعلت ذلك بنفسها ولم تكن
عقورا ولا فرط مالكة في حفظها حيث يجب عليه الحفظ ، وذلك فسي
الليل ، كما يدل عليه حديث حرام بن محيصة (٣) ، وكذلك في أسواق

(١) انظر : المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٨٧ ، الهداية مع
شرحه تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٢ ، بدائع الصنائع
ج ١٠ ص ٤٧٠٥ ، التاج والاكلیل للمواق على هامش مواهب
الجليل ج ٦ ص ٣٢٣ ، شرح موطأ مالك للباهي ج ٧ ص ١١٠
مفني المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٢٠٦ وما بعدها ، المفني لابن
قدامة ج ١٠ ص ٣٥٧ ، الانصاف للمرداوي ج ٦ ص ٢٣٩ ،
المحلي لا بن حزم ج ١١ ص ٩ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٢٥ .

(٣) حديث حرام بن محيصة رضي الله عنه أخرجه أبو البركات مجد الدين
ابن تيمية في كتابه : متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار
صلى الله عليه وسلم مع شرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٨٥ ،

(١)
المسلمين وطرقهم ومجامعهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير * (٢)

====
حيث قال : (وعن حرام بن محيصة أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطا فأفسدت فيه . فقضى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها " رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) . قال الشوكاني في نيل الأوطار ج ٧ ص ٨٦ : " وحديث حرام ابن محيصة أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي والنسائي والدارقطني وابن حبان وصححه الحاكم والبيهقي . قال الشافعي : أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله .

(١)
حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه أخرجه ابوالبركات مجد الدين ابن تيميه في منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٧ ص ٨٥ ، حيث قال : (وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من وقف دابة في سبيل من سبيل المسلمين أو في سوق من أسواقهم ، فأوطأت بيد أو رجل فمسو ضامن " رواه الدارقطني ، وهذا عند بعضهم فيما إذا وقفها في طريق ضيق أو حيث تضر المار) .

قال الشوكاني في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ج ٧ ص ٨٦ : " وحديث النعمان قال في الجامع الكبير رواه البيهقي وضعفه " .
(٢)
نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٨٦ .

الحالة الثالثة : كون الدابة المتسببة في الحادث مرسلة في الطريق من قبل المتصرف فيها .

إذا أرسل إنسان دابته في الطريق المخصص لسير السيارات والعربات الأخرى أو بالقرب منه أو في البلد المعمور فتسببت في انقلاب سيارة مثلا أو تدهورها خارج الطريق ، أو اصطدامها فهل يضمن مرسل الدابة ما نتج عن الحادث المروى من تلف أو لا ؟

من خلال تنبيهي لأقوال الفقهاء في مسألة جنائية الدابة المرسلة في الطريق والبلدان العامة ظهر لي عدة احتمالات في حكم تضمينه ، وهي :
الاحتمال الأول :

إن تسببت الدابة في الحادث المروى - كأن اعترضت سبيل السيارة فجأة - وهي لا تزال تسير على سنن إرسال صاحبها لها ضمن الجنائية الناتجة عن الحادث ، فتضمن عاقبته من توفي في السيارة من الأنفس ، ويضمن في ماله تلف السيارة وما هلك فيها من الأموال ، لأن سير الدابة مضاف إليه حكما ما دامت تسير على سنن إرساله لها . ولا كفارة عليه لأنه لم يباشر الحادث بنفسه . فإن وقفت ثم سارت أو عدلت يمينا أو شمالا إلى طريق آخر قبل تسببها في الحادث فلا ضمان على مرسلها حينئذ لا نقطاع حكم إرساله ، لأنها حينما وقفت ثم سارت أو عدلت عن الطريق تغيرت عن حالتها وأنشأت سيرا آخر باختيارها فكانت كالمنفلة . ولو لم يكن لها طريق غير الذي أرسلت فيه ، فإن عدولها يمينا وشمالا أثناء سيرها فيه لا يقطع حكم الإرسال عن صاحبها لأنه لا يزال سائقا لها فيكون ضامنا لجنايتها . فإن ردها في الطريق غير مرسلها فتسببت في الحادث في فور رده لها ضمن ما نتج عن الحادث من تلف لأنه

سائق لها في الطريق الذي ردها فيه . ولو حل عنها وأوقفها ثم سارت هي فلا ضمان عليه لأن حكم فعله قد انقطع بما أنشأت من السير باختيارها . وهذا الاحتمال مبني على ما ذكره جمهور فقهاء الحنفية فيمن أرسل دابته في الطريق فأتلقت شيئا فقد صرحوا بأنه إذا أرسل الرجل دابته في طريق المسلمين فأصابته في فور إرساله لها نفسا أو مالا فالمرسل ضامن لما أتلقت من نفس ومال . معللين لذلك : بأن سيرها مضاف إليه ما دامت تسير على سننهما . ولا كفارة عليه فيما أتلقت من نفس لأنه متسبب والكفارة جزاء المباشرة ، فإن انعطفت يمينه أو يسرة انقطع حكم الإرسال إلا إذا لم يكن له طريق آخر سواء ، وكذا إذا وقفت ثم سارت . (١)

الاحتمال الثاني :

إذا أرسل إنسان دابته في الطريق فتسببت في حادث مروري لأحدى السيارات ضمن ما نتج عن الحادث من تلف . سواء تبعها أم لم يتبعها وسواء وقع الحادث في فور الإرسال أم كان متراخيا عنه . وهذا الاحتمال مبني على ما روى عن أبي يوسف من أنه أوجب على من أرسل دابته فسي الطريق ضمان ما أصابت فيه بكل حال احتياطا لأموال الناس . ويقولون هذا أخذ عامة مشايخ المذهب الحنفي وعليه الفتوى ، كذا ذكر غير واحد . (٢)

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٩٠ ، الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠

ص ٣٣٢ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٧٠ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٥٢ ، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٦٢ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤١٢ وما بعدها .

(٢) انظر الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٣٣٢ ، بدر الملتقى في شرح الملتقى بهاشم مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٦٦٢ حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٠٧ .

الاحتمال الثالث :

إذا أرسل إنسان دابته في البلد فتسببت في حادث مروري لإحدى السيارات ضمن المرسل ما نتج عن الحادث من تلف لمخالفته للعادة . وهذا الاحتمال مبني على ما ذكره فقهاء الشافعية فيمن أرسل دابته في البلد فأُتلفت شيئا ، فقد ضمنوه جنايتها مطلقا معللين لذلك : بمخالفته للعادة وهي عدم إرسال الدواب في البلد دون راع . (١)

الاحتمال الرابع :

لو أرسل إنسان ماشيته في مكان ليس بمسرح ، ففشيت إحدى الطرق وتسببت في حادث مروري لإحدى السيارات أثناء سيرها فيه ، ضمن مرسلها ما نتج عن الحادث من تلف . وهذا الاحتمال مخرج على ما ذكره الباجي من المالكية فيمن أرسل ماشيته في مكان ليس بمسرح فأُتلفت شيئا من الزروع ، فقد ضمن مرسلها جميع ما أُتلفت المواشي ليلا أو نهارا ، معللا لذلك : بعدم جواز إرسالها فيه . قال في التاج والاكلیل : " وقال الباجي : من المواضع ضرب تنفرد فيه المزارع والحوائط ليس بمكان مسرح ، هذا لا يجوز إرسال المواشي فيه ، وما أفسدت فيه ليلا أو نهارا فعلى أربابها . " (٢)

الاحتمال الخامس :

إذا أرسل إنسان دابته في الطريق المخصص لسير السيارات والعربات الأخرى فتسببت في حادث اصطدام أو انقلاب لإحدى السيارات ،

(١) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) التاج والاكلیل للمواق بهامش مواهب الجليل للحطاب ج ٦ ص ٣٢٣ .

ضمن صاحب الدابة ما نتج عن الحادث من تلف إن كان من شأن الدابة التعرض للسيارات والتحرش بها ، لتفريطه . وهذا الاحتمال مخرج على ما ذكره فقهاء المالكية والحنابلة فيمن أطلق دابة عادية على الناس ، وتركها في طرقهم ومصاطبهم ورحابهم فأتلفت نفساً أو مالا ليلاً أو نهاراً ، فقد ضمنوا مرسلها جنايتها معللين لذلك : بتفريطه في حفظها ^(١) . قال في الإنصاف نقلاً عن الفصول : " من أطلق كلباً عقوراً ، أو دابة رفوساً ، أو عضواً على الناس ، وخلاه في طريقهم ومصاطبهم ورحابهم فأتلف مالا أو نفساً ضمن لتفريطه " ^(٢) .

مناقشة وترجيح :

من خلال عرض الاحتمالات السابقة وما بنيت عليه من أقوال الفقهاء في المذاهب الأربعة تبين أن جمهورهم يرى وجوب تضمين صاحب الدابة ما أتلفته من نفس ومال إذا هو أرسلها في طريق المسلمين أو البلد أو المكان الذي ليس بمسرح لها ، معللين لذلك : بتفريطه في حفظها أو بمخالفته للعادة من حفظ الدواب في هذه الأماكن وعدم تركها فيها دون راع . وإذا كان هذا هو رأي جمهور الفقهاء في حكم جناية الدابة المرسلة من قبل المتصرف فيها في تلك الأماكن في عصرهم ، فمن باب أولى أن يضمن صاحب الدابة ما نتج عن الحادث المروى من تلف في النفس والأموال في هذا العصر إذا ثبت تسببها في وقوعه ، ومن غير أن يحصل من سائق السيارة تعدد أو تفريط في قيادته لها وذلك لأمريّن هامين :

(١) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٧ ، الإنصاف

ج ٦ ص ٢٣٦ ، كشف القناع ج ٤ ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) الإنصاف للمرداوي ج ٦ ص ٢٣٤ .

الأول : جريان العادة في هذا العصر بتخصيص بعض الطرق لسيارات فقط ، فلا يجوز تسيير الدواب فيها مطلقا أو تركها ترعى بجانبها دون راع لأنه لا يؤمن أن تترك مكان رعيها وتغشى طريق السيارات.

الثاني : ثبوت ضررها الشديد بالمشاهدة وهو تسببها في وقوع حوادث مرورية خطيرة نجم عنها هلاك كثير من الأنفس والأموال . ولا ريب أن دفع الضرر عن الأنفس والأموال واجب في الشريعة الإسلامية .

وبهذا يتبين عدم جواز ترك الدواب والمواشي تسيير في الطرق المخصصة للسيارات أو البلدان العامة أو الأماكن التي تتخللها طرق السيارات دون راع .

وما يجدر ذكره هنا هو أنه قد صدر من مجلس القضاء الأعلى قرار شرعي يوجب على أصحاب الدواب والمواشي حفظها وعدم إرسالها في الطرق المخصصة لسيارات أو البلدان العامة أو الأماكن التي تتخللها طرق السيارات دون حراسة وأنه لو أهمل شخص في حفظ دوابه ومواشيه حتى تسببت في وقوع حادث مروري ضمن ما نتج عن الحادث من تلف في الأنفس والأموال . وقد تبني الديوان الملكي هذا القرار الشرعي وأصدر أمرا بذلك ، نشر في وسائل الاعلام المختلفة .

الحال الرابعة : كون الدابة المتسببة في الحادث المروري تحت سيطرة إنسان قبل وقوعه .

إذا كانت الدابة المتسببة في الحادث المروري تحت سيطرة إنسان - سواء كان راكبا أو سائقا أو قائدا - قبل وقوع الحادث ، فلا يخلو أمره في شأن الدابة من حالين :

الحال الأول : كونه عاجزا عن صرفها أو إبعادها عن طريق السيارة .

إذا وقع الحادث المروى للسيارة بسبب عجز المتصرف في الدابة عن ضبطها وردعها ، كما لوجمحت به أو غلبته على نفسها ، أو نددت من القطيع ولم يقدر على ردها أو صرفها حتى غشيت الطريق المعد لسيـر السيارات . ومن غير تفريط منه سابق كأن كان يعلم أنها صعبة لا تنضبط ، فهل يضمن ما نتج عن الحادث من تلف أو لا ؟

الذى يظهر لي من أقوال الفقهاء في مسألة جناية الدابة بالوطء والصدمة والكدم والخبط ونحوه ، أن في حكم ضمانه ثلاثة احتمالات :

الاحتمال الأول :

لا يضمن ما نتج عن الحادث المروى من تلف سواء وقع التلف في ركاب السيارة أو في المال الذي تحمله أو في السيارة نفسها ، سواء كان راكبا للدابة أو سائقا أو قائدا . وذلك لعدم مقدرة على ضبطها وردعها وهذا الاحتمال مخرج على ما ذكره فقهاء الجنفية والحنابلة وابن عبد السلام من المالكية وابن حزم في مسألة جناية الدابة بالوطء والصدمة والكدم والخبط ونحوه ، فقد صرحوا بأن المتصرف في الدابة لا يضمن جنايتها إذا عجز عن ضبطها وردعها . معللين لذلك : بأنها بمنزلة الدابة المتفلتة التي لا يمكن أن يضاف سيرها لأحد^(١) . فكذلك لا يضمن ما نتج عن الحادث المروى من تلف بجامع عجزه عن ضبطها وردعها في كلا الحالين .

(١) انظر الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٦ ص ٦٠٨ ، الانصاف في

معرفة الراجح من الخلاف ج ٦ ص ٢٣٦ ، شرح منتهى الإرادات

ج ٢ ص ٢٩٩ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦

ص ٢٤٣ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١١٠ .

الاحتمال الثاني :

يضمن المتصرف في الدابة ما نتج عن الحادث المروى من تلف إذا كان راكبا عليها ، سواء غلبته أم لم تغلبه ، وذلك لتقصيره بركوب ما لا يقدر على ضبطه . وهذا الاحتمال مخرج على ما ذكره الإمام مالك في مسألة الراكب إذا جمحت به الدابة فوطئت إنسانا فعطب ، فقد جعل ضمانه على الراكب . (١) فكذاك يضمن صاحب الدابة ما تلف في السيارة من الأُتف من الأموال إذا تسببت دابته في وقوع السيارة في الحادث بجامع التقصير في كل منهما .

الاحتمال الثالث :

ينبغي التفريق بين صورتين . الأولى : تسبب الدابة فـسـي الحادث بعد أن غلبت مسيرها وانفلتت منه بعد إحكام . الثانية : تسبب الدابة في الحادث والمتصرف فيها لا يزال ممسكا بلجامها ولكنها غلبته وركبت رأسها . فلا يضمن المتصرف في الدابة ما نتج عن الحادث المروى من تلف في الصورة الأولى لخروج الدابة من يده . ويضمن في الصورة الثانية لعدم خروج الدابة من يده . وهذه التفرقة في الحكم مبنية على ما ذكره الشافعية في مسألة ما لو أتلقت الدابة شيئا بعد عجز المتصرف فيها عن ضبطها ، فقد فرقوا بين صورتين ، الأولى : إذا غلبت الدابة مسيرها وانفلتت منه بعد إحكام وأتلقت شيئا ، والثانية : إذا كانت يده لا تزال ممسكة بلجامها ولكنها غلبته وركبت رأسها . فلم يضمنوه في الصورة الأولى شيئا ، وجعلوا الجناية هدرا معللين لذلك : بخروج الدابة من

(١) انظر المدونة ج ١٦ ص ٤٤٧ .

يده ، أما في الصورة الثانية فلهم فيها قولان ، الاظهر منهما أن عليه ضمان جنايتها بالوط * ، وغيره لأن من حقه أن يضبط مركوبه ، أو لا يركب ما لا يقدر على ضبطه ^(١) . والثاني : لا يضمن لخروج الاثر عن اختياره .
فكذلك الحكم هنا لعدم الفارق بين الجنائيتين .

الاحتمال الراجح :

سبق أن رجحت القول الذي لا يجعل على المتصرف في الدابة شيئاً من ضمان جنايتها إذا غلبته ولم يقدر على منعها من الوط * والصدم والكدم والخبط ونحوه إذا لم يكن قد فرط قبل ذلك في حفظها وردعها ، لكون ذلك من التكليف بالمحال لما عهد في كثير من الدواب كالجمال والخيول والفيلة من القوة والسرعة ما لا يستطيع الإنسان معها منعها من الشמוש والجموح ^(٢) ، فكذلك ما بني عليه من احتمال وهو عدم تضمين المتصرف في الدابة - سواء كان راكباً أو قائداً أو سائقاً - ما نتج عن الحادث المروى من تلف إذا تسببت فيه الدابة نتيجة لعجزه عن ضبطها وردعها لعدم الفارق بين الجنائيتين .

ويمكن أن يُرد على الاحتمال الثاني والصورة الثانية من الاحتمال الثالث بما ذكرته سابقاً وهو أنه لا فائدة من وجود اللجام في يد المتصرف في الدابة إذا لم يستطع صرف الدابة عن الجناية ، أو عن غشيان طريق السيارات - أشبه ملاح السفينة إذا هاجت الريح وتلاعبت بسفينته بعد إحكامه لآلاتها ، فإنه لا ينسب إليه تقصير لعدم قدرته على مقاومة الريح .

(١) انظر أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ ص ١٧٢ ، مغنسي

المحتاج ج ٤ ص ٢٠٥ ، نهاية المحتاج وحاشيته ج ٨ ص ٣٦ .

(٢) انظر ص ٥٠٧

الحال الثاني : كون المتصرف في الدابة مقصرا في حفظها أو متعديا في ضربها أو نخسها .

إذا تسببت دابة إنسان يده عليها في اصطدام سيارة أو انقلابها أو خروجها عن الطريق بسبب تقصيره في حفظها كأن كان نائما أو غافلا عنها أثناء غشايتها لطريق السيارات ، أو لم ينحسها عنه يمينا أو شمالا ، أو بسبب تعديه عليها ، كأن ضربها أو نخسها فوق العادة ففزعت منه وغشيت طريق السيارات ، فوقع الحادث المروى من جراء ذلك ، فعليه ضمان ما نتج عن الحادث من تلف ، فإن كان التالف نفسا أو عضوا من أعضاء الآدمي يبلغ إرشه قدر ما تحمله العاقلة ، فعلى عاقلته ضمانه ، وإن كان مالا أو عضوا لا يبلغ إرشه قدر ما تحمله العاقلة ففي ماله لتقصيره فسي حفظها أو تسببه في جنايتها . وهذا الحكم مخرج على ما ذكرته سابقا (١) عن عامة الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية فسي مسألة جنائية الدابة في الطريق بسبب تقصير المتصرف فيها في حفظها أو تسببه في جنايتها ، فقد صرحوا بوجوب تضمينه ما أتلفته الدابة سواء أتلفته بالوطء أو الصدم أو الكدم أو الخبط أو غيره ، معللين لذلك :

بأن المرور في طريق المسلمين مأذون فيه بشرط سلامة العاقبة ، فإذا لم تسلم عاقبته لم يكن مأذونا فيه ، فالتولد منه يكون مضمونا إلا إذا كان مما لا يمكن الاحتراز عنه بسد باب الاستطراق على العامة ولا سبيل إليه ، والوطء والصدم والكدم والخطب في السير والسوق والقود مما يمكن الاحتراز عنه بحفظ الدابة وذود الناس . وبأن سير الدابة مضاف إلى المتصرف فيها لأنها كآلة بين يديه . فبإمكانه منعها من الوطء والصدم والكدم والخطب وسائر أنواع الإيذاء ، فإذا لم يفعل كان اعتداه بها بمثابة

(١) انظر ص ٥٩٠ من هذا البحث لمعرفة مراجع الفقهاء .

جناية الشخص نفسه ، فكذلك الحكم ههنا لعدم الفرق بين
الجنايتين .

تنبيه :

ما ذكر من تضمين المتصرف في الدابة ما نتج عن الحادث المروري
من تلف إذا فرط في حفظ دابته وابعادها عن طريق السيارات مشروط
بعدم تعدى أو تفريط سائق السيارة ، فإن تعدى أو فرط في سوق السيارة
كأن تجاوز بها السرعة المقررة أو لم يراقب الطريق مراقبة دقيقة أو لم يتبع
قواعد المرور وإرشاداته وعلاماته ، أو لم يتخذ الاجراء المناسب لتفادي
صدم الدابة أو دسها ونحو ذلك فإنه يشارك المتصرف في الدابة ما نتج
عن الحادث من تلف ، طبقا لما مر في حوادث التصادم والانقلاب والدعس
في الفصول السابقة . والله أعلم .

الفصل الخامس:

العقوبات المترتبة على حوادث المرور
ومخالفاته .

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في بيان العقوبات المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته
على سبيل الإجمال .

المبحث الثاني : في بيان أحكام كفارة القتل الناشئ عن حوادث المرور

المبحث الثالث : في بيان العقوبات التعزيرية الواردة في نظام المرور
ومقارنتها بما جاء عن فقهاء الإسلام في شأن التعزير .

المبحث الأول

في بيان العقوبات المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته
على سبيل الإجمال .

من خلال ما تقدم من دراسة أحكام الحوادث المرورية من تصادم ودعس وانقلاب وسقوط ونحو ذلك في الفصول الأربعة السابقة تبين لنا أن النتيجة الحتمية لأي حادث مروري لا تخرج عن أن تكون جناية على النفس الإنسانية بازهاقها أو جناية على الطرف بقطعه أو كسره أو جرحه أو شل حركته أو إتلاف للمال كالتلف الذي يصيب الآلات المشتركة في الحوادث المرورية .

وعلى هذا الأساس فالعقوبات المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته هي نفس العقوبات الشرعية المترتبة على جنایات القتل والجرح وإتلاف المال أو التجاوزات المخالفة للنظام الشرعي الذي لا حد فيه ، والتي تشمل عقوباتها إجمالاً في الأمور التالية : القصاص ، والدية وما يلحق بها من أروش الجنايات وضمان المتلفات المالية ، والكفارة ، وحرمان الإرث ، وحرمان الوصية ، والتعزير .

فهذه سبع عقوبات شرعية يمكن تطبيقها على ما ينتج عن الحوادث المرورية من قتل وجرح وإتلاف ، وكذلك على ما يصدر من سائقي السيارات وغيرهم من مستعملي الطريق من مخالفات مرورية ، كل جناية أو مخالفة بقدر ما يناسبها من عقاب حسب ما قرره الشريعة الإسلامية . وفيما يلي بيان لكيفية تطبيق هذه العقوبات على مرتكبي حوادث المرور ومخالفاته .

أولا : إذا تبين أن القتل الناتج عن الحادث المروري قتل عمد فعقوبة مرتكبه هي عقوبة القتل العمد المقررة في الشريعة الإسلامية . وهي على النحو التالي :

اتفق الفقهاء على أن قاتل النفس عمدا يجب عليه أمور ثلاثة :

١ - الإثم العظيم ^(١) لا دلة منها قوله تعالى ﴿ ومن يقتل مؤمرا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما ﴾ ^(٢) وقوله تعالى ﴿ والذين لا يدعون مع الله الها آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما ﴾ ^(٣) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " أكبر الكبائر الإشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور - أوقال - وشهادة الزور " ^(٤) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " لن يزال المؤمن من في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما " ^(٥) .

٢ - القصاص ^(٦) لقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب

(١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٠٥ ،

الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٨ ، مواهب

الجليل لشرح مختصر خليل للخطاب ج ٦ ص ٢٣١ ، مغني

المحتاج ج ٤ ص ٢ ، المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٣١٨ .

(٢) سورة النساء آية ٩٣ .

(٣) سورة الفرقان آية ٦٨ .

(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١٢ ص ١٩١ .

(٥) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ١٢ ص ١٨٢ .

(٦) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٠٦ ،

الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٩ ، مواهب

عليكم القصاص في القتلى ، الحرب بالحر ، والعبد بالعبد ، والآنثى بالآنثى ،
فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، ذلك تخفيف
من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم * (١) وقوله
تعالى * ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل
إنه كان منصورا * (٢) ، وقوله تعالى : * وكنتينا عليهم فيها أن النفس
بالنفس والعين بالعين ، والآنثى بالآنثى ، والآنثى بالآنثى ، والسن
بالسن ، والجروح قصاص * (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل
دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى
ثلاث : الشيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفـــــاوق

====
الجليل لشرح مختصر خليل ج ٦ ص ٢٣٤ ، مغني المحتاج ج ٢
ص ٣ ، المغني مع الشرح الكبير ج ٩ ص ٣٣٣ .
والقصاص : مأخوذ من الفعل قَصَّ يقص قصا ، وله في اللغة عدة
معان منها : تتبع الأثر ، والقطع والقود . وقد غلب استعمال
الفقهاء للقصاص في معنى قتل القاتل وجرح الجارح وقطع
القاطع لما فيه من تتبع أثر الدم بالعقاب ، ولهذا عرفه بعضهم
بقوله : " القصاص هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل " أي إن
قتل الجاني المجنى عليه قتل ، وإن قطعه قطع ، وإن جرحه جرح .
انظر : الصحاح للجوهري ، باب الصاد فصل القاف ج ٣ ص ١٠٥١
القاموس المحيط ج ٢ ص ٣١٣ ، مختار الصحاح مادة (قص)
ص ٥٢٧ ، المصباح المنير مادة (قصص) ج ٢ ص ٥٠٥ ، التعريفات
للجرجاني ص ٢٢٥ ، أحكام القرآن للجماص ج ١ ص ١٣١ ، مغني
المحتاج ج ٤ ص ٣٠ . وقد جمع مصطفى الزرقاء معاني القصاص السابقة حينما
عرفه في لسان الشرع بأنه " معاقبة الجاني على جريمة القتل
والجرح عمدا بمثلها " انظر المدخل الفقهي العام ف (٣٢٣) ج ٢ ص ٦١٣ .

(١) سورة البقرة آية ١٧٨

(٢) سورة الإسراء آية ٣٣ .

(٣) سورة المائدة آية ٤٥

للجماعة" (١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " من قتل له قتيل فهو
 بخير النظرين : إما أن يوءى وإما أن يقاد " (٢) ، ولأن القصاص
 يصون النفوس ويحقق الدماء ، ويشيع الأمن في المجتمع ، قال تعالى :
 * ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون * (٣)
 ٣ - الحرمان من الإرث (٤) . لقول عمر رضي الله عنه :
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

- (١) أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما من رواية عبد الله بن مسعود رضي
 الله عنه . انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١٢ ص
 ٢٠١ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٦٤ ، واللفظ له .
 وانظر منتقى الاخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٨ ص ١٦٧ .
 لمعرفة بقية من أخرجه من أئمة الحديث .
 (٢) أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما من رواية أبي هريرة رضي الله عنه .
 انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١٢ ص ٢٠٥ ،
 صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٨٨ - ٩٨٩ ، سنن أبي داود ج ٤ ص
 ١٧٢ ، منتقى الاخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٨ ص ١٦٩ .
 (٣) سورة البقرة آية ١٧٩ .
 (٤) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٠ ،
 تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٥٥٧ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب
 الجليل ج ٦ ص ٤٢٢ ، الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل
 بهامش حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٤٨٦ ، مغنى المحتاج ج ٣ ص
 ٢٥ ، المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ١٦١ ، كشف القناع ج ٤
 ص ٤٩٢ .
 والإرث في اللغة : انتقال قنية إليك عن غيرك من غير عقد ولا ما
 يجرى مجرى العقد ، وسمي بذلك المنتقل عن الميت ، فيقال
 للقنية الموروثة ميراث وإرث وراث أصله وارت فقلت الواو ألفا
 وتاء . انظر المفردات للراغب مادة (ورت) ص ٥١٨ .
 واصطلاحاً : هو الحق المخلف عن الميت . انظر كشف القناع ج ٤ ص ٤٠٢ .

" ليس لقاتل ميراث " (١) . ولما رواء أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " القاتل لا يرث " (٢) . ولأن توريت القاتل يفضي الى تكثير القتل ، لأن الوارث ربما استعجل موت مورثه ليأخذ ماله (٣) والقاعدة تقول : من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه .

وقد اشترط الفقهاء لتطبيق هذه العقوبة أن يكون القتل بغير حق وأن يكون القاتل بالغاً عاقلاً مباشراً للجناية . (٤)

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ج٢ ص ٨٨٤ من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والدارقطني في سننه ج٤ ص ٢٣٧ ورواية أبي هريرة . ورمز له الهيثمي في الزوائد بالحسن ، انظر سنن ابن ماجه ج٢ ص ٨٨٤ ، وكذلك رمز له السيوطي بالحسن . انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ج٥ ص ٣٧٧ . وقد نقل المناوي في فيض القدير كلام ابن عبد البر عن هذا الحديث فقال : " قال ابن عبد البر في الإشراف على ما في الفرائض من الاختلاف : اسناده صحيح بالاتفاق وله شواهد كثيرة " .

(٢) أخرجه الترمذی في سننه ج٣ ص ٢٨٨ من رواية أبي هريرة وقال عنه : " هذا حديث لا يصح لا يعرف هذا إلا من هذا الوجه ، واسحاق بن عبد الله بن أبي فروة - أحد رواة - قد تركه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل " ثم قال بعد ذلك : " والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث ، كان القتل خطأ أو عمداً . وقال بعضهم : إذا كان القتل خطأ ، فإنه يرث وهو قول مالك " .

(٣) السفني والشرح الكبير ج٧ ص ١٦٢ .

(٤) انظر المراجع في الهامش رقم (٤) الصفحة السابقة .

٤ - واختلفوا في حرمان القاتل عما من الوصية فيرى الحنفية والمالكية في الراجح
 من المذهب والحنابلة في المعتمد من المذهب والشافعية في القول الثاني (١)
 أنه يحرم من الوصية . لقوله صلى الله عليه وسلم : " ليس لقاتل شيء " (٢)
 وقوله : " لا وصية لقاتل " (٣) ولأن القتل بغير حق جناية عظيمة
 فتستدعي الزجر بأبلغ الوجوه وحرمان الوصية يصلح زاجرا . (٤)
 وجوز الشافعية في الاظهر والحنابلة في وجه مرجوح الوصية
 للقاتل مطلقا . معللين لذلك بأنها تملك بعقد فأشبهت الهبة وخالفت
 الإرث . (٥)

-
- (١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٥٧ ، الاختيار ج ٥ ص ٦٣ ،
 المدونة ج ١٦ ص ٣٥ ، الكافي لابن عبد البر ص ٥٤٥ ، التاج
 والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٦٨ ، نهاية المحتاج
 ج ٦ ص ٤٩ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣ ، المغني والشرح
 الكبير ج ٧ ص ٥٤٠ ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٥٨ .
- (٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٤٧ من طريقين الأول عن
 عمر بن الخطاب وفي إسناده أبو حنيفة ، محمد بن يوسف الزبيدي
 من أهل اليمن ، أعلاه به ابن القطان ، والثاني عن ابن عباس ،
 وفي إسناده الليث بن أبي سليم ضعيف الحديث . انظر : نصب
 الراية ج ٤ ص ٣٢٩ ، تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٦٦ وما بعدها .
- (٣) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٣٦ من رواية علي بن أبي
 طالب رضي الله عنه بلفظ " ليس لقاتل وصية " وقال عنه : فيه
 مبشر بن عبيد وهو متروك الحديث يضع الحديث . قال ابن حجر
 في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٩٢ : إسناده ضعيف جدا ، قاله
 عبد الحق وابن الجوزي . وانظر نصب الراية ج ٤ ص ٤٠٢ .
- (٤) بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٥٧ ،
- (٥) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣ ، المغني ج ٧ ص ٥٤٠ .

وقد اشترط الحنفية لحرمان القاتل من الميراث سواء كان القتل
عمداً ، أو خطأ بأن يكون القاتل بالغا عاقلاً مباشراً للجناية وأن تكون الجناية
بغير حق . (١)

وقيد فقهاء المالكية حرمان القاتل عمداً من الوصية بعدم علم
الموصي بأن الموصى له ضربه ، فإن علم الموصي بمن ضربه أو قتله ، ولم
يغير وصيته ، أو أوصى له بعد الضرب صحت وصيته . (٢)

واستثنى الحنابلة من حرمان القاتل من الوصية حالة واحدة
وهي ما لو جرح الجاني المجنى عليه ، ثم أوصى المجنى عليه للجاني ،
فمات المجنى عليه من الجرح فإن وصيته لا تبطل سواء كان القتل عمداً
أو خطأ . (٣)

وخلاصة القول : أن القتل العمد الذي يمنع الميراث يمنع
من الوصية عند الجمهور . أما عند الشافعية : فلا يعتبر القتل مانعاً
من الوصية .

وأضاف الشافعية عقوبة أخرى للقتل العمد وهي الكفارة قياساً
على عقوبة القتل الخطأ التي نص عليها القرآن الكريم صراحة . (٤)
فإن سقط القصاص بعنولي القتل أو بموت الجاني أو
بغيرهما فهناك عقوبتان أخريان قال بهما العلماء واختلفوا في
تطبيقهما وهما :

-
- (١) انظر الاختيار ج ٥ ص ٦٣ .
 - (٢) انظر الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٤٢٦ .
 - (٣) انظر كشف القناع ج ٤ ص ٣٥٨ .
 - (٤) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ .

- ١ - الدية ^(١) التي هي بدل حتمي عن القصاص عند الحنابلة ، وأذا عفي إليها عند الشافعية ، ورضا الجاني عند الحنفية والمالكية في المعتمد من المذهب . وتكون معجلة في مال الجاني ^(٢) .
- ٢ - التعزير الذي هو بدل حتمي أيضا عند المالكية وباختيار الحاكم عند الجمهور . وصفته عند المالكية : جلد مائة وحبس سنة ^(٣) .
- ثانيا : إذا تبين أن القتل الناتج عن الحادث المروى كان قتل شبه عمد ، فعقوبة مرتكبه هي عقوبة القتل شبه العمد المقررة في الشريعة الإسلامية وهي على النحو التالي :
- أ - للقتل شبه العمد عند الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة عقوبتان أصليتان وهما :

(١) الدية من حيث الصيغة مصدر للفعل ودى ، يقال : ودى فلان القتل يديه دية ، بمعنى أعطى ديته لأوليائه في مقابلة إتلاف النفس التي حرم الله إتلافها ، انظر المصباح المنير مادة (ودى) ج ٢ ص ٦٥٤ ، سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ٢٤٤ . وقد عرفها الشربيني من الشافعية فقال " هي المال الواجب بجناية على الحر في النفس وما دونها " انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٥٣ .

(٢) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١ ص ٢٠٦ ، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٦ ، تكملة البحار الرائق ج ٨ ص ٣٥٣ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٣٤ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٣٩ وما بعدها ، تحفة المحتاج ج ٥ ص ٤١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨ ، المغني ج ٩ ص ٤٧٤ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٨٨-٢٨٩ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٥٤٤-٥٤٥ .

(٣) انظر تبیین الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٩٨ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٠

١ - الدية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (ألا إن دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا ، مائة من الإبل : منها أربعون في بطونها وأولادها .) (١)

ودية شبه العمد مثل دية العمد في نوعها ومقدارها وتغليظها لكنها تختلف عنها في الملزم بها ، وفي وقت أدائها ، فدية العمد تجب على الجاني في ماله معجلة - كما ذكرت سابقا - ودية شبه العمد تجب على العاقلة مؤجلة في مدى ثلاث سنين .

أما فقهاء المالكية فيرون أن شبه العمد كالعمد في / وفي وجوب الدية ^{القصاص} في مال الجاني إلا في حالة قتل الأب لابنه فيما إذا حذفه بسيف أو عصا فقتله ، ففيه دية شبه العمد مغلظة مثلثة مؤجلة كدية الخطأ . (٢)

٢ - الكفارة . لأنه ملحق بالخطأ المحض في عدم القصاص فجري مجرى الخطأ في وجوب الكفارة على الجاني (٣) . وسيأتي بيان أحكام الكفارة في بحث مستقل .

والمالكية يعتبرون شبه العمد مثل العمد في عدم وجوب الكفارة على الجاني . (٤)

- ===
- القوانين الفقهية ص ٢٢٧ . التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ ، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٤٦٢ .
- (١) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبدالله بن عمرو ، وصححه ابن القطان . انظر نصب الراية ج ٤ ص ٣٥٦ .
- (٢) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٢ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته ج ٤ ص ٢٨٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٥٥ ، المغني ج ٩ ص ٣٣٧ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٥١٢ .
- (٣) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٢ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٣ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٨٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٥٥ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٥١٢ .
- (٤) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٨ ، القوانين الفقهية ص ٢٢٦ .

ب - يعاقب القاتل شبه العمد بعقوبة الحرمان من الإرث عند الفقهاء الأربعة ^(١) علا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : * ليس للقاتل ميراث * ^(٢) وقد سبق بيان الشروط الواجب توافرها لتطبيق هذه العقوبة أثناء الكلام على عقوبة القتل العمد .

ج - يعاقب القاتل شبه العمد بعقوبة الحرمان من الوصية عند فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة في المعتمد ولا يعاقب بها عند ^(٣) الأظهر الشافعية في / وقد سبق توضيح الشروط التي قيدوا بها هذه العقوبة أثناء الكلام على عقوبات القتل العمد .

د - إذا سقطت الدية لسبب ما حل محلها التعزير عند المالكية وجوبا . إما جمهور الفقهاء فيتركون الخيار في التعزير للحاكم . وقد سبق بيان ذلك أثناء الكلام على عقوبة القتل العمد ^(٤) .

ثالثا : إذا تبين أن القتل الناتج من الحادث المروري كان قتل خطأ فعقوبة مرتكبه هي عقوبة القتل الخطأ المقررة في الشريعة الإسلامية ، وهي على النحو التالي :

-
- (١) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٥٥٧ ، التاج والاكليد بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٤٢٢ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٥ ، كشف القناع ج ١ ص ٤٩٢ .
- (٢) تقدم تخريجه في ص ٦٣٣ من هذا البحث .
- (٣) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٥٧ ، الاختيار ج ٥ ص ٦٣ ، المدونة ج ١٦ ص ٣٥ ، الكافي لابن عبد البر ص ٥٤٥ ، نهاية المحتاج ج ٦ ص ٤٩ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣ ، المغني والشرح الكبير ج ٧ ص ٥٤٠ ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٥٨ .
- (٤) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ٩٨ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٣ ، القوانين الفقهية ص ٢٢٧ .

- أ - اتفق الفقهاء في المذاهب الأربعة على أن قاتل النفس خطأ يجب عليه عقوبتان أصليتان هما الدية وتحملها العاقلة عنه ، والكفارة ، ويحملها في ماله ^(١) ، لقوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً ﴾ ^(٢) .
- ب - يعاقب القاتل خطأ بعقوبة الحرمان من الميراث عند فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة ^(٣) ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس لقاتل ميراث " ^(٤) . وقد سبق بيان الشروط الواجب توفرها لتطبيق هذه العقوبة أثناء الكلام على عقوبات القتل العمد .

وعند فقهاء المالكية يرث القاتل خطأ من مال مورثه المقتول ولا يرث من ديته التي تدفعها عاقلة القاتل . وقد عللوا لذلك : بأن قاتل مورثه خطأ لا تلحقه تهمة استعجال الميراث . وأما منعه من الإرث من الدية فلا ن الدية بدل نفس المقتول فلم يرث القاتل من البدل ^(٥) .

-
- (١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٣ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب الجلیل ج ص ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٥٤ ، ١٠٧ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥١٣ .
- (٢) سورة النساء آية ٩٢ .
- (٣) انظر المبسوط ج ٣٠ ص ٤٧ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٥٥٧ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٥ ، كشف القناع ج ٤ ص ٤٩٢ .
- (٤) تقدم تخريجه في ص ٦٣٣ .
- (٥) انظر المدونة ج ١٥ ص ٣٢ ، ٧٨ ، التاج والاكلیل على مختصر خليل ج ٦ ص ٤٢٢ .

ج - يعاقب القاتل خطأ بعقوبة الحرمان من الوصية عند فقهاء الحنفية والحنابلة في المعتمد من المذهب لأن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد منها فالوصية أولى (١).

وقال المالكية : الوصية للقاتل خطأ تجوز في مال الموصى ولا تجوز في دينه ، قال في الكافي : "وأما الخطأ فلا تجوز لقاتله وصية في الدية وتجوز في سائر المال . ومن أوصى لرجل بوصية ثم قتله الموصى له لم تسقط وصيته " (٢) . وإذا كانت الوصية بعد الضرب أو القتل جازت الوصية في المال والدية (٣).

وعند فقهاء الشافعية في الأظهر تجوز الوصية مطلقا سواء كان القتل عمدا أو خطأ (٤).

رابعا : إذا تبين أن القتل الناتج عن الحادث المروى كان من قبيل القتل الذي يجرى مجرى الخطأ فعقوبة مرتكبه هي نفس عقوبة القتل الخطأ باتفاق الفقهاء ، لأنه يعتبر قسما من أقسام الخطأ عند جمهور الفقهاء الذين يرون أن القتل ينقسم إلى ثلاثة أقسام : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ ، وحتى عند الحنفية ؛ لأنهم يرون أن حكمه حكم الخطأ في الشرع (٥).

(١) انظر بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٥٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٥٨ .

(٢) الكافي لابن عبد البر ص ٥٤٦ .

(٣) انظر الكافي لابن عبد البر ص ٥٤٦ التاج والاكلیل بهامش مواهب

الجليل ج ٦ ص ٣٦٨ .

(٤) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣ .

(٥) انظر ص ٦٣٨ من هذا البحث وانظر الهداية مع شرحها تكملة

فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ .

خامسا : إذا تبين أن القتل الناتج عن الحادث المروري كان من قبيل القتل بالتسبب كما لو حفر شخص خندقا في الشارع فسقطت فيه إحدى السيارات أو أوقف سيارته في طريق ضيق بحيث ضيقه على مستعملي الطريق فاصطدمت بها سيارة أخرى ، فمات سائق الساقطة وسائق المصطدمة فعقوبة المتسبب في الحادث هي نفس عقوبة القتل الخطأ عند الجمهور من الفقهاء لأن القتل بالتسبب يعتبر من أقسام الخطأ عندهم إذا لم يتعد المتسبب بفعله فتجب عليه الدية والكفارة . (١)

أما فقهاء الحنفية فيرون أن عقوبة المتسبب في القتل هي الدية فقط . وقد عللوا لذلك : بأن القتل معدوم من المتسبب حقيقة فألحق به في حق الضمان ، فبقي في حق غيره على الأصل . (٢)

سادسا : إذا ارتكب صبي أو مجنون حادثا مروريا وتنتج عنه وفاة إنسان فعقوبة كل منهما عند جمهور الفقهاء من المالكية في الراجح والشافعية والحنابلة في الراجح هي عقوبة القتل الخطأ . (٣)

وعقوبتهما عند فقهاء الحنفية هي عقوبة القتل بالتسبب . (٤)

-
- (١) انظر ص ٦٣٨ من هذا البحث .
- (٢) انظر الههاية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ .
- (٣) انظر الشرح الكبير للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٢٨٦ ، ٤٨٦ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣ ، ج ٤ ص ١٠٧ ، كشف القناع ج ٤ ص ٣٥٨ ، ٤٩٢ .
- (٤) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٦ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٥٥٧ ، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٨٦ .

المبحث الثاني

في بيان أحكام كفارة (١) القتل الناشيء عن حوادث المرور

نظرا لكون القتل من الأضرار الناشئة عن حوادث المرور - وما أكثره بين وسائل النقل والمواصلات الحديثة من سيارات وغيرها - وكون كثير ممن يرتكبون حوادث المرور يتهاونون أو يهملون أداء كفارة القتل وتنفيذها ويرون الاكتفاء بالدية عنها كان لا بد من بيان أهم أحكامها فيما يخص حوادث المرور والتأكيد على وجوبها وأنها لا تقل شأنًا عن الدية وأنها من حدود الله وشرائعه التي أمر بها وقصد بها تكفير الذنب وستر المعصية التي يرتكبها الإنسان بإزهاق أرواح الآخرين ، وهذا ما سأقوم به في المسائل التالية :

*

المسألة الأولى : في بيان الحكمة من مشروعية كفارة القتل .

اقتضت حكمة أحكم الحاكمين أن من قتل نفسا قد أمر الله بإحيائها وتوعد على إتلانها وإزهاقها بغير ذنب عن طريق الخطأ أن عليه تحرير

(١) الكفارة في اللغة مأخوذة من الكفر وهو ستر الشيء لأنها تغطي الإثم وتستره . وسميت الكفارات كفارات لأنها تكفر الذنوب . أي تسترها مثل كفارة الأيمان وكفارة الظهار ، والقتل الخطأ . انظر المفردات للراغب الأصفهاني ص ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، تهذيب اللغة للأزهري ج ١٠ ص ٢٠٠ . وشرعا : اسم للواجب . انظر : بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٨٩٤ .

رقبة تلتزم ما كانت تلتزمه تلك الرقبة الثالثة قبل موتها من عبادة الله وتوحيده سترا لذلك الذنب وتغطية له . ولأن القاتل قد سلمت لسه الحياة في الدنيا وهي من أعظم النعم ، ورفعت عنه المؤاخزة في الآخرة مع جوازها حكماً وعدلاً ، ولأنه قد كان في وسع المخطيء في الجملة أن يحفظ نفسه من الوقوع في الخطأ . وهذه نعمة من الله على عباده فوجب أن تقابل بالشكر الذي بين الله جنسه وقدره في إيجاب الكفارة في قوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً ﴾ (١) .

ولأن هذا الفعل جنائية ، ومقتضى الحكمة والعدالة مجازاة الفاعل من جنس فعله ، ولكن اقتضت رحمة الله تخفيف ذلك الجزاء بإيجاب الدية ، فقوليل ذلك التخفيف بمشروعية الكفارة التي هي إعتاق رقبة مؤمنة - عند وجودها - لتكون خلفاً لتلك النفس التي تسبب القاتل في إتلافها وزوالها لأن الله سبحانه وتعالى قد خلقها وفطرها لأن تكون عابدة له ومطبعة في الجملة كما في قوله تعالى ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ (٢) . (٣)

(١) سورة النساء آية ٩٢ .

(٢) سورة البينة آية ٥ .

(٣) نقل مع بعض التصرف من كتاب الكفارات في الشريعة الإسلامية

لعبدالله محمد بن سعد القويراني ص ١٥ .

المسألة الثانية : في بيان القتل الموجب للكفارة في حوادث
المرور .

أجمع أهل العلم على أن كفارة القتل تجب على القاتل خطأ في
ماله إذا باشر القتل بنفسه ، وكان مسلماً حراً مكلفاً - ذكراً أو أنثى - وكان
المقتول مسلماً حراً - صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى . (١) لقوله تعالى :
﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة أو دية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ﴾ الآية . (٢)
واختلفوا في وجوبها فيما يأتي :

١ - القتل العمد :

اختلف الفقهاء في الكفارة على القاتل عمداً على قولين :

القول الأول :

لا كفارة على القاتل عمداً . وبهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية
والمالكية والحنابلة في المعتمد من المذهب (٣) ، واستدلوا لذلك بما يلي :

(١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٣ ، تبين
الحقائق ج ٦ ص ١٠١ وما بعدها ، التاج والاكلیل بهامش مواهب
الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ ، المغني
والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٧ ، كشف القناع ج ٦ ص ٦٥ .

(٢) سورة النساء آية ٩٢ .

(٣) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٠٩ ،
بتبيين الحقائق ج ٦ ص ٩٩ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب
الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ ، المغني ج ١٠ ص ٤٠ ، كشف القناع ج ٦
ص ٦٥ .

أ - قوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه . ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه وتعالى ذكر فسي هذه الآية ما يترتب على القاتل عمداً من دخول النار ، والخلود فيها ، والغضب ، واللعن ، والعذاب العظيم ، ولم يذكر أن عليه كفارة كما ذكرها في القتل الخطأ . فدل ذلك على أن الكفارة غير واجبة عليه ، لأن إثمه أعظم من أن يكفر بها . (٢)

ب - روى أن سويد بن الصامت قتل رجلاً فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم عليه القود ولم يوجب الكفارة . (٣) وأن عمرو بن أمية الضمري قتل رجلين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فوداهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجب الكفارة . (٤) فدل ذلك على عدم وجوب الكفارة في القتل العمد .

ج - أن القتل العمد يوجب القتل ، فلا يوجب الكفارة كزنا المحصن . (٥)

-
- (١) سورة النساء آية ٩٣ .
 (٢) انظر المغني ج ١٠ ص ٤٠ ، أحكام الطريق في الفقه الاسلامي للدكتور سليمان عبد الله الدخيل ص ٣٨٠ مطبوع على آلة كاتبة .
 (٣) ذكره ابن قدامة في المغني ج ١٠ ص ٤٠ ولم أعثر على من خرج به من أهل الحديث .
 (٤) ذكره ابن قدامة في المغني ج ١٠ ص ٤٠ ، وذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣٧ نقلاً عن البيهقي في المعرفة أن عمرو ابن أمية قتل رجلين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم وقال له : " قتلت رجلين لهما مني عهد لا دئنهما " ولم يعقب عليه الزيلعي بشيء .
 (٥) انظر المغني ج ١٠ ص ٤٠ .

القول الثاني :

تجب الكفارة على القاتل عمدا ، وبهذا قال فقهاء الشافعية والإمام أحمد في رواية ليس عليها المذهب ^(١) . واستدلوا لذلك بما يلي :

أ - روى عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال : أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا أوجب - يعني النار - بالقتل فقال : " اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار " . ^(٢)

وجه الدلالة من الحديث : أن القتل الموجب للنار هو القتل العمد ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث بأن يعتق عنه رقبة ، فدل ذلك على وجوب الكفارة في القتل العمد .

ب - قياس القتل العمد على الخطأ لأنها إذا وجبت في الخطأ ولا إثم فيه ففي العمد من باب أولى لعظمه وحاجة صاحبه إلى تكفير ذنبه . ^(٣)

مناقشة الجمهور للشافعية :

رد جمهور الفقهاء ما استدل به الشافعية بأن حديث واثلة لا يفيد الوجوب لأنه يحتمل أن القتل كان خطأ ، وإنما ساء النبي صلى الله عليه وسلم موجبا لأنه فوت النفس بالقتل ، ويحتمل أن القتل كان شبه عمد ،

(١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ ، المغني ج ١٠ ص ٤٠ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب العتق باب ثواب العتق

ج ٤ ص ٢٩ وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال : صحيح ووافقه

الذهبي في تلخيص المستدرك المطبوع مع المستدرك . انظر

المستدرك ج ٢ ص ٢١٢ .

(٣) انظر المجموع شرح المذهب تكملة الطيعي ج ١٧ ص ٥١٣ .

المغني ج ١٠ ص ٤٠ .

ويحتمل أنه أمرهم بالاعتاق تبرعاً ، ولذلك أمر غير القاتل بالاعتاق ، وما ذكره من قياس لا يصح لأن الكفارة وجبت في الخطأ فتحوّله لكونه لا يخلو من تفريط فلا يلزم من ذلك إيجابها في موضع عظم الإثم فيه بحيث لا يرتفع بها. (١) ولأن الكفارة دائرة بين العيادة والعقوبة فلا بد من أن يكون سببها أيضاً دائرة بين الحظر والإباحة لتعلق العباد بالمباح والعقوبة بالمحظور ، وقتل العمد كبيرة محض ، فلا تناط به كسائر الكبائر مثل الزنا والسرقه والربا. (٢)

الرأي الرابع : الذي يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من عدم إيجاب الكفارة على القاتل عمداً لما ذكره من تدليل وتعليل ، وماردوا به استدلال الشافعية ومن وافقهم ولظهور الفرق بين الخطأ والعمد من حيث القصد ، فلا يبعد أن يكون الشارع قد جعل الكفارة في الخطأ خاصة وأما العمد فجعله أعظم من أن يكفر ، ومثله اليمين المنعقدة واليمين الغموس حيث شرعت الكفارة في الأولى دون الثانية . وعلى هذا فليس على مرتكب القتل العمد في حوادث المرور كفارة .

٢ - القتل شبه العمد :

اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على مرتكب القتل شبه العمد على قولين :

القول الأول :

تجب كفارة القتل على مرتكب القتل شبه العمد في ماله ، وبهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة (٣) . وعللوا لذلك :

-
- (١) انظر المغني ج ١٠ ص ٤٠ .
(٢) انظر تبیین الحقائق ج ٦ ص ٩٩ .
(٣) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٢ ، المغني ج ١٠ ص ٤١ .

بأن القتل شبه العمد أجرى مجرى القتل الخطأ في نفي القصاص وحمل العاقلة الدية في ثلاث سنين فجرى مجراه في وجوب الكفارة ، ولدخوله تحت قوله تعالى : * ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة * (١) نظراً للالة المستعملة فيه . (٢)

القول الثاني :

(٣) لا كفارة على مرتكب القتل شبه العمد ، وبهذا قال فقهاء المالكية . والعلة في عدم وجوب الكفارة على مرتكبه عندهم هي أنهم يرون أن القتل ينقسم إلى قسمين فقط : عمد وخطأ . ولذلك ألحقوا القتل شبه العمد بالقتل العمد .

الرأى الراجح :

الذى يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من وجوب الكفارة على مرتكب القتل العمد لما ذكره من تعليل لثبوته في قوله صلى الله عليه وسلم : " ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط ، والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها وأولادها " (٤) فهو أقرب شبهة بالقتل الخطأ منه بالعمد فيلحق في وجوب الكفارة . (٥) وبهذا يظهر أن الكفارة واجبة على من ارتكب القتل شبه العمد في حوادث السرور .

(١) سورة النساء آية ٩٢ .

(٢) انظر نتائج الأفكار المعروف بتكملة فتح القدير لقاضي زادة ج. ١

ص ٢١٢ .

(٣) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٤) تقدم تخريجه في ص ٦٣٧ .

(٥) انظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي للدكتور سليمان عبد الله الدخيل

ص ٣٨٥ ، رسالة دكتوراه مطبوع على آلة كاتبة .

٣ - القتل بالتسبب :

اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على مرتكب القتل تسببا على قولين :

القول الأول :

لا كفارة على مرتكب القتل بسبب متعدد فيه . وهذا قال فقهاء الحنفية . (١) وعللوا لذلك : بأن التسبب في القتل ليس قاتلا حقيقة لعدم اتصال فعله بالمقتول ، وإنما الحق به في الضمان صيانة للدماء عن الهدر ، وما عدا الضمان فيبقى على الأصل ، ولأن وجوب الكفارة بسبب الإثم ، وليس في القتل نفسه إثم ، وإنما الإثم في فعل السبب . (٢) قال في المبسوط : " وإذا احتضر الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فناءه فوقع فيها حرأوعبد فمات ، فضمان ذلك على عاقلته . . . ولا كفارة عليه عندنا لما بينا أنه ليس بقاتل مباشرة " . (٣)

القول الثاني :

تجب الكفارة على مرتكب القتل بالتسبب . وهذا قال جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة (٤) واستدلوا لذلك بقوله تعالى : * ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة * . (٥)

(١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المبسوط ج ٢٧ ص ١٤ ، ١٥ .

(٤) انظر المغني ج ١٠ ص ٣٧ ، يرى جمهور الفقهاء أن القتل بالتسبب قسام من القتل الخطأ ، أما الحنفية فيجعلونه قسما مستقلا

انظر اقسام القتل في ص ٣٠٤

(٥) سورة النساء آية ٩٢ .

وجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه وتعالى أوجب الكفارة على القاتل ولم يبين طريقة القتل فيشمل الوجوب القتل مباشرة أو بسبب ، ولأنه سبب لإتلاف آدمي يجب ضمانه به فتجب الكفارة به . (١)

مناقشة ابن قدامة للحنفية :

قال ابن قدامة : " وقياسهم - في عدم اعتبارهم المتسبب قاتلا حقيقة - ينتقض بالأب إذا أكره إنسانا على قتل ابنه فإن الكفارة تجب عليه من غير مباشرة ، وفارق العاقلة فإنها تتحمل عن غيرها ولم يصدر منها قتل ولا تسبب إليه " . (٢)

الرأي الراجح :

الذي يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من إيجابهم الكفارة على مرتكب القتل بالتسبب لما ذكروه من تدليل وتعليل ولأن القتل هو إزهاق الروح وذلك يحصل بالسبب كما يحصل بالمباشرة . وبهذا يظهر أن القتل الموجب للكفارة في حوادث المرور هو كل قتل نتج عن خطأ ارتكبه المتسبب في الحادث المروري سواء كان سائقا أو ماشيا أو غيرهما ، باشر فعل القتل بنفسه أم لم يباشره . مثاله في السائق ما لو تجاوز بسيارته حدود السرعة المقررة ، أو تجاوز بها في مكان لا يجوز التجاوز فيه كالمنحنيات والتقاطعات ونحوها ، أو غفل

(١) انظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي للدكتور سليمان بن عبد الله

الدخيل ص ٣٩٢ ، مطبوع على آلة كاتبة .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ج ١ ص ٣٧ .

عن مراقبة الطريق أو خالف نظام السير كأن عكس الطريق ، أو قطع إشارة المرور ، أو أوقف سيارته في وسط الطريق أو في مكان غير مأذون بالوقوف فيه ، فإن عليه في ماله كفارة القتل فيما لو ارتكب بسيارته حادثاً مرورياً نتج عنه قتل أحد الأشخاص ، أو تسبب في تعرض غيره لحادث مروري نتج عنه وفاته .

ومثاله في الماشي ما لو قفز فجأة في طريق سيارة مما اضطر سائقها إلى تحويل مسارها - خوفاً من دعه أو صدمه - فانقلبت من جراء ذلك ومات سائقها فإن على الماشي كفارة في ماله لتسببه في قتل السائق . ومثاله في غير السائق والماشي ما لو حفر شخص بئراً في وسط الطريق فسقطت فيها إحدى السيارات ومات سائقها ، فإن على الحافر كفارة في ماله لتسببه في قتل السائق .

*

المسألة الثالثة : حكم الكفارة في حال اشتراك سيارتين أو أكثر في حادث مروري موجب لها .

إذا اشتركت سيارتان فأكثر في حادث مروري موجب للكفارة كما لو اصطدمت سيارتان فنتج من اصطدامهما موت أحد الأشخاص الواقفين على طرف الطريق ، فهل يشترك سائقا السيارتين في كفارة واحدة ، أم أنه يلزم كل واحد منهما كفارة كاملة ؟

الذي يظهر لي من أقوال الفقهاء في مسألة الاشتراك في القتل أن في حكم الكفارة قولين :

القول الأول :

يجب على كل واحد من السائقين كفارة كاملة ، وهذا القول مبني على ما ذكره فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية في القول الأصح المنصوص عليه عندهم والحنابلة في المعتمد من المذهب في مسألة من شارك غيره في القتل الموجب للكفارة فإنهم أوجبوا على كل واحد من المشتركين كفارة كاملة . وعللوا لذلك بأن الكفارة من موجبات قتل الآدمي لتكفير إثم القتل فيجب على كل واحد منهم كفارة لأنه قاتل حقيقة ، ولأن في الكفارة معنى العبادة ، والعبادة الواجبة على الجماعة لا تتبع (١) .

القول الثاني :

يجب عليهما كفارة واحدة . وهذا القول مبني على ما ذكره فقهاء الشافعية في القول الثاني والإمام أحمد في رواية في مسألة من شارك غيره في قتل موجب للكفارة ، فقد أوجبوا على المشتركين كفارة واحدة (٢) . واستدلوا لذلك بقوله تعالى : * ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة * (٣) .

وجه الدلالة من الآية : أن لفظ (من) يتناول الواحد والجماعة ولم يوجب إلا كفارة واحدة ، ودية واحدة ، والدية لا تتعدد ، فكذلك الكفارة ، ولأنها كفارة قتل ، فلم تتعدد بتعدد القاتلين مع اتحاد المقتول ككفارة الصيد الحرامي (٤) .

-
- (١) انظر الكافي لابن عبد البر ج ٥ ، التاج والاكليد بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ ، المغني ج ١٠ ص ٣٩ ، كشف القناع ج ٦ ص ٦٥ ، ولم أجد مرجع الحنفية في هذه المسألة إلا ما أشار إليه صاحب المغني .
- (٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ ، المغني ج ١٠ ص ٣٩ ، الانصاف ج ١٠ ص ١٣٥ .
- (٣) سورة النساء آية ٩٢ .
- (٤) انظر المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٩ - ٤٠ .

الرأى الراجح :

الذى يظهر لي أن الراجح هو القول الأول . وهو أنه يجب على كل واحد من السائقين كفارة كاملة ، وذلك لما بنى عليه من تعليل ، ولأن كل واحد منهما شارك في إزهاق نفس إذ لولا مشاركته ما حصل الحادث الذى أدى إلى وفاة المجنى عليه ، فيعتبر كل واحد منهما قاتل ، والقاتل تجب عليه الكفارة كاملة بنص قوله تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ﴾ (١)

*

المسألة الرابعة : في بيان حكم الكفارة فيما لو تعدد القتلى

في الحادث المروى .

إذا اصطدم سائقا سيارتين خطأ ومات من ركاب كل سيارة عشرون نفساً مثلاً ، فهل يجب على كل سائق منهما أربعون كفارة قتل باعتبار أنه شارك في قتل كل نفس منها أولاً ؟

الذى يظهر لي أنه يجب على كل منهما من الكفارات بقدر عدد القتلى في السيارتين - أى أنه يجب على كل منهما في هذه المسألة أربعين كفارة - وذلك قياساً على ما صرح به فقهاء الشافعية في مسألة اصطدام السفينتين ، فقد ذكروا بأنه لو اصطدمت سفينتان خطأ ومات من فيهما من الأحرار والعبيد وجب في مال كل واحد من الملاحين من الكفارات بعدد

(١) سورة النساء آية ٩٢ .

من في السفينتين من الأحرار والعبيد (١) وعلى ما صرح به فقهاء الحنابلة في مسألة اصطدام المشيين فقد ذكروا بأنه لو تصادم امرأتان حاملتان فأسقطت * كل واحدة منهما جنينا ، فعلى كل واحدة نصف ضمان جنينها ونصف ضمان جنين صاحبتها لأنهما اشتركتا في قتله ، وعلى كل واحدة منهما عتق ثلاث رقاب ، واحدة لقتل صاحبتها ، واثنان لمشاركتها في الجنين ، وإن أسقطت إحداها دون الأخرى اشتركتا في ضمانه وعلى كل واحدة عتق رقتين ، وإن أسقطتا معا ولم تمت المرأتان ففي مال كل واحدة ضمان نصف الجنينين بغرة إذا سقطا ميتين ، وعتق رقتين (٢) .

وهو رأي الحنفية والمالكية فيما يظهر لي وذلك قياسا على ما ذكروه في مسألة من شارك غيره في قتل إنسان خطأ فقد أوجبوا على كل من الشريكين كفارة كاملة (٣) ، وكذلك هنا لاشتراك كل من السائقين في إتلاف كل نفس من الركاب ، فيجب على كل منهما كفارة مقابل كل نفس شارك في قتلها .

*

السؤال الخامسة : في بيان حكم الكفارة إذا تسبب الإنسان

في قتل نفسه في الحادث المروري .

إذا ساق إنسان سيارته في الطريق ، فتجاوز بها حدود السرعة المقررة ، أو تجاوز بها في مكان لا يجوز التجاوز فيه فانقلبت ومات من جراء ذلك فهل يجب عليه كفارة لقاء تسببه في قتل نفسه في الحادث ؟

(١) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٢٦ .

(٢) انظر المغني ج ١٠ ص ٣٦٠-٣٦١ .

(٣) انظر الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٥ ، التاج والاكلیل بهامش

مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ ، المغني ج ١٠ ص ٣٩ .

الذى يظهر لي من أقوال الفقهاء في مسألة من تسبب في قتل نفسه
أن في حكم وجوب الكفارة عليه قولين :

القول الأول :

يجب عليه كفارة في ماله . وهذا القول مبني على ما ذكره فقهاء
الشافعية والحنابلة فيمن قتل نفسه خطأ فقد أوجبوا عليه الكفارة فسي
ماله . (١) واستدلوا لذلك بقوله تعالى : * ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة * . (٢)

وجه الدلالة من الآية : أن الآية عامة تشمل قاتل نفسه وقاتل
غيره في وجوب الكفارة .

ولأن الكفارة تجب لحق الله تعالى ، وقتل الإنسان نفسه وقتل غيره
في ذلك سواء . ولأنها تجب بقتل غيره فبقتل نفسه أولى ، ولأنه بقتل
نفسه قد قتل نفساً معصومة فتجب عليه الكفارة . (٣)

القول الثاني :

لا تجب عليه الكفارة لقاء قتله لنفسه خطأ . وهذا القول مبني على
ما ذكره أبوحنيفة والمالكية والشافعية في وجه والإمام أحمد في رواية اختارها
ابن قدامة فيمن قتل نفسه خطأ فلم يوجبوا عليه كفارة مقابل قتلـــــــــــــــــه

(١) انظر المذهب مع شرحه المجموع - تكملة المطيعي ج ١٩ ص ١٨٥ ،

مفني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ ، المفني ج ١٠ ص ٣٩ ، الانصاف
ج ١٠ ص ١٣٥ .

(٢) سورة النساء آية ٩٢ .

(٣) انظر المجموع شرح المذهب تكملة المطيعي ج ١٩ ص ١٨٨ ،

المفني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٩ .

لنفسه خطأ^(١) . وقد عللوا لذلك : بأن ضمان نفسه لا يجب فلم تجب الكفارة كقتل نساء أهل الحرب وصبيانهم.^(٢)

الرأى الراجح :

رجح ابن قدامة القول الثاني وهو عدم وجوب الكفارة على قاتل نفسه

خطأ حيث قال : وهو " أقرب إلى الصواب إن شاء الله ، فإن عامرين الأعوج قتل نفسه خطأ ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم فيه بكفارة " .^(٣)^(٤)

وقد رد الاستدلال بعموم الآية على وجوب الكفارة على قاتل نفسه قائلاً :

(وقوله تعالى * ومن قتل مؤمناً خطأ *)^(٥) إنما أريد بها إذا قتل

غيره بدليل قوله * ودية مسلمة إلى أهله *^(٥) وقاتل نفسه لا تجب

فيه دية بدليل قتل عامرين الأعوج) .^(٦)

(١) انظر التاج والاكليد بهامش مختصر خليل ج ٦ ص ٢٦٨ ،
مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ ، المغني ج ١٠ ص ٣٩ ، لم أجد
رأى الحنفية فيما اطلعت عليه من كتبهم وإنما ذكره ابن قدامة
عنهم .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٩ .

(٣) حديث عامر بن الأعوج أخرجه البخاري في صحيحه مع شرحه
فتح الباري ج ١٢ ص ٢١٨ في كتاب الديات باب إذا قتل نفسه
خطأ فلا دية ولفظه : عن سلمة قال : خرجنا مع النبي صلى
الله عليه وسلم إلى خيبر ، فقال رجل منهم : أسمعنا يا عامر من
هنيئاتك ، فحدا بهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (من
السائق) ؟ قالوا : عامر . فقال : " رحمه الله " ، فقالوا :
يا رسول الله هلا أمتعتنا به ؟ فأصيب صبيحة ليلته . فقال القوم :
حبط عمله ، قتل نفسه . فلما رجعت - وهم يتحدثون أن عامراً
حبط عمله - فجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا نبي الله
فذاك أبي وأمي ، زعموا أن عامراً حبط عمله ، فقال : " كذب من قالها ،
إن له لأجرين ، إنه لجاهد مجاهد ، وأى قتل يزيد عليه " .

(٤) انظر المغني ج ١٠ ص ٣٩ .

(٥) سورة النساء آية ٩٢ .

(٦) المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٩ .

المسألة السادسة : في بيان حكم الكفارة إذا كان المقتول في
حادث المرور كافرا .

إذا كان المقتول في حادث المرور كافرا فهل يلزم مرتكب الحادث
كفارة ؟

الظاهر من كلام الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة ، وبعض
المالكية في مسألة قتل الذمي المعاهد أن مرتكب الحادث المرورى تلزمه
الكفارة إذا كان المقتول في الحادث كافرا فقد صرحوا بوجوب الكفارة على
من قتل الكافر المضمون ، ^(١) - أى المعاهد - واستدلوا لذلك بما يلي :

أ - قوله تعالى : * وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ
إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ * . ^(٢)

وجه الدلالة من الآية : أن منطق الآية دل على وجوب ضمان
الدية والكفارة في قتل الكافر المضمون سواء كان ذميا أو مستأمنا .

ب - أن الكافر المضمون سواء كان ذميا أو مستأمنا آدمي مقتول ظلما
فوجببت الكفارة بقتله كالمسلم . ^(٣)

والظاهر من كلام المالكية أن مرتكب الحادث المرورى لا تلزمه
الكفارة على سبيل الوجوب إذا كان المقتول كافرا سواء كان ذميا أو مستأمنا
، فقد صرحوا بأن الكفارة غير واجبة على من قتل ذميا وإنما هي مستحبة .

(١) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٣٠ ، ٨٢ ، تبين الحقائق ج ٦ ص ١٦١ ،

حاشية الشيخ العدوى بهامش الخرشى ج ٨ ص ٤٩ ، مغنسي

المحتاج ج ٤ ص ١٠٧ ، المغني ج ١٠ ص ٣٨ .

(٢) سورة النساء آية ٩٢ .

(٣) انظر المغني ج ١٠ ص ٣٨ .

واستدلوا لذلك : بمفهوم قوله تعالى ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمناً ﴾ الآية ومفهومها عندهم هو أن الكفارة خاصة بقتل المؤمن من وإلا لما كان لهذا القيد فائدة ، وقالوا في معنى قوله تعالى : ﴿ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمناً ﴾ المراد به المؤمن من حملاً للآية على ما قبلها في قوله : ﴿ ومن قتل مؤمناً ﴾ وقوله ﴿ وهو مؤمن ﴾ من ﴿ من باب حمل المطلق على المقيد . (١)

وقد تعقب الجمهور ما استدل به المالكية من المفهوم بأن شرط العمل بالمفهوم ألا يخالف منطقاً ، وقد خالفه في قوله تعالى : ﴿ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمناً ﴾ (٢) لأن ظاهر الآية يقتضي أن يكون المقتول المذكور في الآية كافراً ذاعهد ، وأنه غير جائز إضرار الإيمان إلا بدلالة . ويدل عليه أنه لما أراد مؤمناً من أهل دار الحرب ذكر الإيمان فقال : ﴿ فإن كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمناً ﴾ (٣) فوصفه بالإيمان لأنه لو أطلق لاقتضى الإطلاق أن يكون كافراً من قوم عدولنا ، ويدل عليه أن الكافر المعاهد تجب على قاتله الدية وذلك مأخوذ من الآية فوجب أن يكون المراد الكافر المعاهد . (٤)

والراجع :

من القولين في نظري هو قول الجمهور من وجوب الكفارة على من

قتل كافراً معاهداً سواء كان ذلك في حادث مروري أو غيره .

(١) انظر المدونة ج ١٦ ص ٤٠٠ ، الكافي لابن عبد البر ص ٩٥ ، الخرشي على مختصر خليل ج ٨ ص ٥٠ ، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٨ .

(٢) (٣) سورة النساء آية ٩٢ .

(٤) انظر أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص ج ٢ ص ٢٣٨-٢٣٩ .

المسألة السابعة : في بيان خصال كفارة القتل .

اتفق الفقهاء^(١) على نوعين من أنواع الكفارة هما على الترتيب :

أ - عتق رقبة مؤمنة لقوله تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ﴾^(٢) . فإن لم يجد لها القاتل في ملكه فاضلة عن حاجته أو يجد شيئاً فاضلاً عن كفايته انتقل إلى الثاني وهو :

ب - صيام شهرين متتابعين . لقوله تعالى : ﴿ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ﴾^(٣) الآية .

فإن لم يستطع الصيام - لعذر شرعي - كأن يكون مريضاً بحيث يشق عليه الصيام أو لطول المدة بحيث يحتاج لعدة سنوات لإكمال الصيام كما هو حاصل في هذا العصر لبعض مرتكبي حوادث المرور - فهل له أن ينتقل إلى الإطعام أم لا ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول :

لا يجوز له الانتقال من الصيام إلى الإطعام ولا يجزئه لو أطعم ، وثبتت الكفارة في ذمته ، وعليه انتظار القدرة على الصيام أو وجود الرقبة . وبهذا قال الحنفية والمالكية والشافعية في الأظهر والحنابلة فسي

(١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٧١ ،

الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ ،

المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٤١ .

(٢) و (٣) سورة النساء آية ٩٢ .

المعتمد من المذهب (١) . واستدلوا لذلك بالأدلة التالية :

- أ - أن الله سبحانه وتعالى ذكر العتق والصيام في كفارة القتل ، ولم يذكر الإصعام فلو كان جائزاً الانتقال إليه لذكره ، لأن تأخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة ، والسكوت في موضع الحاجة إلى البيان بيان (٢) .
- ب - أن المقادير لا تعرف إلا بالتوقيف (٣) .
- ج - أنه سبحانه وتعالى ذكر كلاً من التحرير والصيام بعد حرف الفاء فوجب أن يكون كل الواجب ، لأن الواقع بعد فاء الجزاء يجب أن يكون كل الجزاء ، إذ لو لم يكن كذلك لالتبس فلا يعلم أنه هو الجزاء أو بقي منه شيء ومثله مغل ، ألا ترى أنه لو قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق وفي نيته أن يقول وعبدى حر ولكنه لم يقل لا يكون الجزاء إلا المذكور لئلا يختل الفهم (٤) .

-
- (١) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٧١ ، تبين الحقائق ج ٦ ص ١٢٨ ، الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٥ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ ، المذهب مع شرحه المجموع تكملة المطيعي ج ١٩ ص ١٨٥ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٠٨ ، المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٤١ ، كشف القناع ج ٥ ص ٣٧٦ .
- (٢) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، العناية على الهداية للبايرتي مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٧٢ المذهب مع شرحه المجموع - تكملة المطيعي ج ١٩ ص ١٨٥ ، المغني ج ١٠ ص ٤١ .
- (٣) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٧٢ .
- (٤) انظر الهداية مع شرحها فتح القدير ج ١٠ ص ٢٧٢ العناية شرح الهداية مع تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢٧٢ .

القول الثاني :

يجب على الجاني إطعام ستين مسكينا إذا لم يجد رقبة ولم يستطع الصيام . وهذا قال الشافعية في القول الثاني والإمام أحمد في الرواية الأخرى عنه .^(١) وعللوا لذلك :

- ١ - بأن كفارة القتل فيها عتق وصيام شهرين متتابعين فكان فيها إطعام ستين مسكينا عند عدمها ككفارة الظهار والفطر في رمضان ، وإن لم يكن ذلك مذكورا في نص القرآن فقد ذكر ذلك في نظيره فيقاس عليه .^(٢)
- ٢ - " أن الله ذكر الإطعام في كفارة الظهار ولم يذكره في كفارة القتل ، فوجب أن يحمل المطلق في القتل على المقيد في الظهار ، كما قيد الله الرقبة في القتل بالإيمان ، وأطلقها في كفارة الظهار فحمل مطلق الظهار على مقيد القتل " .^(٣)

المناقشة :

تلك هي الأدلة التي احتج بها كل فريق من الفقهاء رحمهم الله تعالى ، وهي لا تخلو عن المناقشة ، فقد ناقش أصحاب القول الأول ما استدل به أصحاب القول الثاني من حملهم المطلق في القتل على المقيد في الظهار بأن المطلق إنما يحمل على المقيد إذا كان الحكم مذكورا في موضعين ، إلا أنه قيد في موضع بصفة ، وأطلقه في الموضع الآخر ،

-
- (١) انظر المذهب مع شرحه المجموع - تكلمة المطيعي ج ١٩ ص ٧١٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ ، المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٤١ .
 - (٢) انظر المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٤١ .
 - (٣) المجموع شرح المذهب - تكلمة المطيعي - ج ١٩ ص ١٨٩ . وانظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ .

كما ذكر الله الرقبة في كفارة القتل مقيدة بالإيمان وذكرها في الظهار مطلقة
فحمل مطلق الظهار على مقيد القتل ، وهاهنا الإطعام لم يذكره
في الموضعين ، وإنما ذكره في الظهار فلم يجوز نقل حكمه إلى كفارة القتل ،
كما لم يجوز نقل حكم مسح الرأس وغسل الرجلين إلى التيمم ، فلم يصح
الاستدلال . (١)

أما ما استدل به أصحاب القول الأول من أدلة فيمكن مناقشتها

بما يلي :

- ١ - أن السكوت عن ذكر الإطعام في الآية لا يدل على عدم جواز الانتقال
إليه عند العجز عن الصوم مطلقا ، ولا يدل أيضا على عدم إجزائه
ولا على تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وإنما لم يذكر في الآية
لأن المقام مقام تهديد وتخويف ، فلا يناسب أن يذكر فيه
الإطعام لما فيه من التسهيل والترخيص . (٢)
- ٢ - أن القول بجعل كل من العتق والصيام كل الواجب بحجة وروده
بعد حرف الجزاء منقوض بالحرمان عن الميراث فإنه جزاء
القتل أيضا ولم يذكر في الآية . (٣)

الترجيح :

الذي يظهر لي أن الراجح هو القول الثاني ، وهو وجوب الانتقال
إلى الإطعام عند العجز عن الصوم مطلقا . وذلك لما فيه من الاحتياط

(١) انظر المجموع شرح المذهب - تكملة الطيبي ج ١٩ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٢) انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٣٨ .

(٣) انظر نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لقاضي زاده ج ١ .

لحق الله سبحانه وتعالى ، خصوصا في هذا العصر الذي أصبح فيه من المستحيل على كثير من تورطوا في حوادث المرور الإتيان بكفارة الصوم لكثرة الحوادث المرورية التي وقعوا فيها وكثرة من مات معهم من الأشخاص إذ لو قضى الواحد منهم بقية عمره صائما لما انتهى من أداء ما لحقه من كفارات الصوم . ويمكن أن يستأنس لهذا الترجيح بما جاء عن فقهاء الشافعية وابن تيمية^(١) فيمن وجب عليه التكفير بالصوم ثم مات قبله حيث قال الشافعية في هذا الشأن : من وجب عليه التكفير عن القتل بالصوم ومات قبل الصيام أطعم عنه وليه ستين مسكينا .^(٢) وقال

(١) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني الدمشقي الحنبلي ، أبو العباس ، تقي الدين ابن تيمية ، الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الاسلام .

ولد بحران سنة ٦٦١ هـ . كان من بحور العلم . أثنى عليه المخالفون له ، والموافقون له ، سارت بتصانيفه الركبان ، امتحن وأوذى وسجن عدة مرات . له تصانيف عظيمة وكثيرة منها : منهاج السنة ، والسياسة الشرعية . توفي معتقلا في قلعة دمشق سنة ٧٢٨ هـ .

انظر تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٩٦ ، الدرر الكامنة ج ١ ص ٤٤ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ٨٠ - ٨٦ .

(٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٨ ، نهاية المحتاج ج ٢ ص ٣٦٦ .

ابن تيميه : " وإِذا مات من عليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه
وليه ستين مسكينا فإنه بدل الصيام الذي عجزت عنه قوته ، فإذا أطعم
عنه في صيام رمضان فهذا أولى " (١) ولا ريب أن العاجز عن التكفير
بالعتق والصوم مطلقا يعتبر في حكم الميت من حيث عدم الإِداء ، فالأولى
أن يكفر بالإطعام عن نفسه وهو حي ، وأن لا يترك ذلك لوليه ، فإنه
ربما تهاون في ذلك . ولعل مما يقوى هذا الترجيح أن الإِطعام بدل
في الشريعة عن الصيام الواجب . وصيام الكفارة واجب ، فإذا حصل العجز
عنه تعين الانتقال إلى بدله وهو الإِطعام . والله أعلم بالصواب .

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ، جمع وترتيب عبد الرحمن
ابن قاسم وابنه محمد ج ٣٤ ص ١٧٠ .

المبحث الثالث

في بيان العقوبات التعزيرية المترتبة على حوادث المرور
ومخالفاته ومقارنتها بما جاء عن فقهاء الاسلام في شأن
التعزير .

نص نظام المرور على عدد من العقوبات التعزيرية كجزاء
مترتب على ما ينتج عن الحوادث المرورية من قتل وجرح وغيره ،
وكذلك على المخالفات المرورية التي يرتكبها بعض سائقي السيارات ،
ووضع حدا أدنى وأعلى لبعض هذه العقوبات ، وأجاز العفو عن
بعضها الآخر ، كما أجاز جمع عقوبتين تعزيريتين فأكثر على بعض
الأفعال الجنائية والمخالفات المرورية الخطيرة أو المتكررة ، وفوض
مسئولية تطبيق هذه العقوبات لرجال المرور من ضباط وضباط صف
وجنود ومختصين ونحوهم ممن له علاقة بتنظيم المرور وتنفيذه ، مما يتطلب
منا معرفة أنواع العقوبات التعزيرية التي نص النظام عليها ، ومقادير
حدودها ، والأفعال الجنائية أو المخالفات المرورية التي تطبق على
مرتكبيها تلك العقوبات ، ثم بيان مدى موافقة أو مخالفة هذه العقوبات
لما جاء في الشريعة الاسلامية في شأن التعزير من حيث مشروعيته وحكمه
في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ، وحكم اجتماعه مع غيره من العقوبات
المقدرة شرعا ، وأنواعه وحكم تحديد كل نوع ، وحكم جمع عقوبتين فأكثر
على جنائية أو مخالفة واحدة ، وحكم العفو عنه ، وحكم تفويضه . وهذا
ما سأقوم به في المطالب التالية :

المطلب الأول : في تعريف التعزير وسبب مشروعيته وحكم تنفيذه .

المطلب الثاني : في ذكر النصوص التعزيرية الواردة في نظام المرور .
المطلب الثالث : في بيان مدى موافقة العقوبات التعزيرية الواردة
في النظام لما جاء في الشريعة الإسلامية في شأن
التعزير .

•
*

المطلب الأول

في تعريف التعزير وسبب مشروعيته وحكم تنفيذه

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في تعريف التعزير .

الفرع الثاني : في أسباب مشروعية التعزير في الشريعة
الإسلامية .

الفرع الثالث : في حكم تنفيذ عقوبة التعزير .

الفرع الأول

في تعريف التعزير

أولا : في اللغة :

التعزير: مصدر عَزَرَ، يَعْزِرُهُ وَعَزْرُهُ . وأصله من العَزْر ، وهو الردع والمنع والإجبار على الأمر. (١)

وهو من أسماء الأضداد ، لأنه يطلق على التأديب ، والتضخيم والتعظيم والإعانة والتقوية والنصر. (٢) ومنه قوله تعالى ﴿ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ ﴾ . وقوله : ﴿ وَتَعَزَّوْهُ وَتَقَرُّوهُ ﴾ . (٣) (٤)

(٥) وأطلق بعض أهل اللغة التعزير على : " الضرب دون الحد " ، غير أن بعض الفقهاء تعقبوا من أطلق ذلك ، مبينين أن هذا وضع شرعي لا لغوي (٦) . قال الرملي (٧) من الشافعية : " والظاهر أن هذا

-
- (١) انظر القاموس المحيط باب الرأء فصل العين ج ٢ ص ٨٨ ، فتح الباري ج ١٢ ص ١٧٦ ، النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٢٢٨ ، التعريفات للجرجاني ص ٨٥ .
- (٢) انظر القاموس المحيط ج ٢ ص ٨٨ ، الصحاح للجوهري ، ج ٢ ص ٧٤٤ ، مختار الصحاح للرازي ص ٤٢٩ ، المفردات للراغب ص ٣٣٣ ، المطلع على أبواب المقنع للبعلي ص ٣٧٤ .
- (٣) سورة المائدة آية ١٢ .
- (٤) سورة الفتح آية ٩ .
- (٥) القاموس المحيط ج ٢ ص ٨٨ ، المفردات ص ٣٣٣ ، معجم متن اللغة لأحمد رضا ج ٤ ص ٩٢ .
- (٦) انظر : نهاية المحتاج للرملي ج ٨ ص ١٦ ، حاشية رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار ج ٤ ص ٥٩ .
- (٧) الرملي : هو محمد بن أحمد بن حمزة الأنصاري الشافعي ،

الأخير - أى تفسير التعزير بأنه ضرب دون الحد - غلط إذ هو وضع شرعي لا لغوي لأنه لم يعرف إلا من جهة الشرع ، فكيف ينسب لأهل اللغة الجاهليين بذلك من أصله ، والذي في (الصحاح) بعد تفسيره بالضرب : ومنه سمي ضرب ما دون الحد تعزيرا ، فأشار إلى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد : هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي ، فهو كالصلاة والزكاة ونحوهما ، المنقولة لوجود المعنى اللغوي فيها بزيادة (١) .

ثانيا : في الشرع :

اختلف الفقهاء في تعريفه على عدة وجوه :
فعند الحنفية " التعزير : تأديب دون الحد " (٢) .

=====

== شمس الدين الرملي ، فقيه الديار المصرية في عصره ومرجعها في الفتوى . يقال له : الشافعي الصغير لغزارة علمه . نسبته إلى الرملة - من قرى المنوفية بمصر - ولد في القاهرة سنة ٩١٩ هـ . ولى إفتاء الشافعية . وجمع فتاوى أبيه وصنف شروحا وحواشي كثيرة منها : نهاية المحتاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي توفي بالقاهرة سنة ١٠٠٤ هـ .
انظر خلاصة الأثر في معرفة أعيان القرن الحادي عشر للمحبى ج ٣ ص ٣٤٢ ، هدية العارفين ج ٢ ص ٢٦١ ، الأعلام للزركلي ج ٦ ص ٧٠ .

- (١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٦ .
(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٣٤٥ ، شرح العناية على الهداية للبا برتي مع شرح فتح القدير ج ٥ ص ٣٤٥ ، الدر المختار ، شرح تنوير الأبصار ج ٤ ص ٦٠ ، التعريفات للجرجاني ص ٨٥ .

وعند المالكية : عرفه ابن فرحون بأنه : " تأديب استصلاح
وزجر على ذنوب لم يشرع فيها حدود ولا كفارات " . (١)

وعند الشافعية : عرفه الماوردي بأنه " تأديب على ذنوب
لم تشرع فيها الحدود " . (٢)

وعرفه الخطيب الشربيني بأنه : " تأديب على ذنوب لا حد
فيه ولا كفارة " . (٣)

وعند الحنابلة : عرفه ابن قدامة بنحو تعريف الماوردي من
الشافعية فقال : " التعزير : هو العقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها " . (٤)

وعرفه المجد ابن تيمية فقال : " التعزير : هو التأديب في كل
معصية لا حد فيها ولا كفارة " . (٥)

وعرفه البهوتي من متأخري الحنابلة فقال : " التعزير اصطلاحاً :
هو التأديب " . (٦)

مناقشة هذه التعريفات :

إذا انعمنا النظر في هذه التعريفات نجد أنها متفقة على الفصل
الأول من التعريف وهو : " التأديب " وهو في الأصل حقيقة لغوية

(١) تبصرة الحكام على هامش فتح العلي المالك ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ٢٣٦ .

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩١ .

(٤) المغني مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٤٧ .

(٥) المحرر ج ٢ ص ١٦٣ .

(٦) كشف القناع ج ٦ ص ١٢١ .

إلا أنه بعد نقله من اللغة صار حقيقة شرعية . لكن هذه الحقيقة الشرعية لا تتم إلا بزيادة قيد . وهذا القيد هو محل الخلاف في التعاريف السابقة .
فنجد الحنفية يوردون القيد على (ذات التأديب) فيقولون -
(التعزير تأديب دون الحد) أى أن التأديب لا يبلغ به مقدار العقوبة الحدية المقدرة .

ونجد بقية التعاريف تورط القيد على موضع التعزير ومحلله وموجبه ولا يعتبرون ذات التأديب في تعاريفهم . وهم في هذا القيد مختلفون أيضا .

فالماوردي وابن قدامة يقيّدون محل التأديب وموضوعه بأن يكون في (معصية لا حد فيها) . ويزيد الخطيب من الشافعية والمجد من الحنابلة تقييد محل التأديب بكونه في (معصية لا حد فيها ولا كفارة) بزيادة (ولا كفارة) .

وهذا التقييد وإن لم يكن مصرحا به في التعريف لدى الحنفية وبعض الحنابلة فهو معتبر عندهم إذ أن أقوالهم في أحكام التعزير تقتضيه .

فنخلص من هذه التعاريف والمناقشة لها أن نقول : الفصل الأول من التعريف وهو (التأديب) محل اتفاق لدى الجميع في التعريف . والفصل الثاني وهو قولهم (في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة) ينبغي أن يكون محل اتفاق أيضا . فيكون التعريف المتفق عليه أن يقال :
(التعزير هو : التأديب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة) .

يبقى قول الحنفية (فيما دون الحد) هل يضاف إلى التعريف

فيقال :

(التعزير هو : التأديب فيما دون الحد في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة) .

وكون التعزير يبلغ به الحد المقدر أو لا يكون إلا دونه محل خلاف بين العلماء .

والظاهر أن هذا من باب الشروط في التعزير لا من باب التعاريف

والشروط لا دخل لها في التعاريف ، فيكون التعريف المختار كالآتي :

(١)
(التعزير هو : التأديب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة) .

(١) نقلت المناقشة مع بعض التصرف عن كتاب الحدود والتعزيرات عند

ابن القيم ليكر أبي زيد ص ٤٦٠ - ٤٦٢ .

الفرع الثاني

في أسباب مشروعية التعزير في الشريعة الإسلامية

يؤخذ من النصوص الشرعية وما ذكره الفقهاء في الماضي والحاضر أن أسباب التعزير في الشريعة الإسلامية تنحصر في سببين هما :
السبب الأول : ارتكاب المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة .

لا خلاف بين الفقهاء في أن التعزير يشرع إذا ارتكبت معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كانت المعصية على حق الله ^(١) تعالى أو على حق آدمي ^(٢) .

(١) المراد بحق الله : هو ما يتعلق به نفع العامة ، وما يتدفع به ضرر عام عن الناس من غير اختصاص بأحد ، فإذا ارتكب شخص فعلاً منكراً - كترك الصلاة والزكاة والصوم والاستمتاع الذي لا يوجب حداً ، وطرح ما يؤذى في طريق العامة كالنجاسة ونحوها - ليس فيه حد من الشارع من غير أن يجنى بذلك على أحد يعزر على هذا الفعل ويكون التعزير هنا من حق الله تعالى ، لأن محاربة الجرائم والشُرور وإخلاء البلاد من الفساد واجب مشروع وفيه دفع للضرر عن الأمة وتحقيق نفع عام .
التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ٥٧ ، ط ٤
ويسمى الفقهاء هذا الحق بحق السلطنة . انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣٧ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٢ ، ويسمى في وقتنا الحاضر (بالحق العام) .

(٢) المراد بحق الآدمي : هو ما تعلقت به مصلحة خاصة لأحد الأفراد " كسرقة ما لا قطع فيه . والشتم والضرب ونحو ذلك من الأفعال التي تؤذي الآدمي . التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ٥٧ ، ط ٤ ، وانظر أحكام الطريق في الفقه الإسلامي للدكتور سليمان بن عبد الله الدخيل ص ٢٣ ، طبع على آلة كاتبة .

والمعصية التي يعنيها الفقهاء هي : " مخالفة الأمر قصد (١))
بترك الواجب وفعل المحرم . فإذا ترك إنسان ما يجب عليه أن يفعله ، أو
ارتكب ما هو محرم عليه ، فإنه يكون بذلك قد اقترف معصية يشرع فيها
التعزير ، إذا لم تكن هناك عقوبة مقدرة .

ويمثل الفقهاء لترك الواجب بمنع الزكاة ، وترك الصلاة المفروضة
حتى يخرج وقتها ، وترك قضاء الدين عند القدرة على سداؤه ، وكتم
ما يجب بيانه في المبيع ، وكتم الشهادة ، وخيانة الأمانة مثل عدم رد الودائع
أو أموال اليتامى إلى أصحابها ، ونحو ذلك مما أوجب الله فعله على العباد .
ويمثلون للفعل المحرم بسرقة ما لا قطع فيه لعدم توافر شرط النصاب
أو الحرز مثلاً ، وتقبيل الأجنبية والخلوة بها ، واليمين الغموس ، والغش في
السواق والعمل بالربا وشهادة الزور ، والشتم والضرب ، وطرح ما يؤذى
في الطريق العامة كالنجاسة ونحوها وغير ذلك من المحرمات التي نهى
الله عن فعلها . (٢)

-
- (١) التعريفات للجرجاني ص ٢٨٣ .
(٢) انظر فيما تقدم بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٢٨ ، تبين الحقائق
شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٠٧ ، شرح فتح القدير لابن الهمام
ج ٥ ص ٣٤٥ ، حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٦٠ ، ٦١ ، الفتاوى
الهندية ج ٢ ص ١٦٧ ، ١٦٨ حاشية الدسوقي على الشرح
الكبير ج ٤ ص ٣٥٤ ، الخرشي على خليل ج ٨ ص ١١٠ ، تبصرة
الحكام لابن فرحون على هامش فتح العلي المالك ج ٢ ص ٢٩٤ ،
مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٢ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٩ ، حاشية
قليوبي وصيرة ج ٤ ص ٢٠٥ ، المغني والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٤٧ .

السبب الثاني : ارتكاب ما فيه ضرر بالمصلحة العامة أو النظام العام سواء في الحال أو المستقبل ، وإن لم يكن ذلك الفعل معصية في نفسه .

"القاعدة العامة في الشريعة أن التعزير لا يكون إلا في معصية ، أى في فعل محرم لذاته منصوص على تحريمه ، ولكن الشريعة تجيئ استثناء من هذه القاعدة العامة أن يكون التعزير في غير معصية - أى فيما لم ينص على تحريمه لذاته إذا اقتضت المصلحة العامة التعزير - والأفعال والحالات التي تدخل تحت هذا الاستثناء لا يمكن تعيينها ولا حصرها مقدما ، لأنها ليست محرمة لذاتها وإنما تحرم لوصفها ، فإن توفر فيها الوصف فهي محرمة وإن تخلف عنها الوصف فهي مباحة ، والوصف الذي جعل علة للعقاب هو الإضرار بالمصلحة العامة أو النظام العام ، فإذا توفر هذا الوصف في فعل أو حالة استحق الجاني العقاب ، وإذا تخلف الوصف فلا عقاب ، وعلى هذا يشترط في التعزير للمصلحة العامة أن ينسب إلى الجاني أحد أمرين :

=== كشف القناع ج ٦ ص ١٢٥ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨١ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٣٧٣ ، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٢ ، التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ١ ص ٧٢٨ ، التعزير في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر ص ٨٣ - ٨٥ ، أحكام الطريق في الفقه الاسلامي للدكتور سليمان ابن عبدالله الدخيل ص ٤٢٤ مطبوع على آلة كاتبة .

- ١ - أنه ارتكب فعلا يمس المصلحة العامة أو النظام العام .
- ٢ - أنه أصبح في حالة تواءم المصلحة العامة أو النظام العام ^(١) .

أدلة مشروعية التعزير للمصلحة العامة :

يمكن الاستدلال على مشروعية التعزير للمصلحة العامة أو النظام العام بالأدلة التالية :

- ١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة ثم خلى عنه ^(٢) .
- وجه الدلالة من الحديث : " أن الحبس عقوبة تعزيرية والعقوبة لا تكون إلا عن جريمة ويعد ثبوتها ، فإذا كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد حبس الرجل لتهمته فمعنى ذلك أنه عاقبه على التهمة ، وأنه أباح عقاب كل من يوجد نفسه أو توجده الظروف في حالة اتهام ولو لم يأت فعلا محرما ، وهذا العقاب الذي فرضه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعمله تبرره المصلحة العامة ويبرره الحرص على النظام العام ،

(١) التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ١٤٩ ومابعدها ، وانظر في التعزير للمصلحة العامة المبسوط ج ٩ ص ٣٦ ، حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٦٦ ومابعدها ، التاج والاكلیل على مختصر خليل على هامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٩ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٨ ومابعدها . مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٢ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٢٤ . التعزير في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر ص ٨٨ ومابعدها .

(٢) الحديث من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وقد أخرجه أبو داود في سننه بلفظ " حبس رجلا في تهمة " في كتاب الاقضية باب الحبس في الدين وغيره حديث رقم ٣٦٣٠ ، ج ٣ ص ٣١٤ ، والترمذي في سننه كتاب الديات باب ما جاء في الحبس والتهمة

لأن ترك المتهم مطلق السراح قبل تحقيق ما نسب إليه يؤدى إلى هربه وقد يؤدى إلى صدور حكم غير صحيح عليه ، أو يؤدى إلى عدم تنفيذ العقوبة عليه بعد الحكم ، فأساس العقاب هو حماية المصلحة العامة وصيانة النظام العام". (١)

٢ - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نفى نصر بن حجاج من المدينة إلى البصرة . جاء في الطبقات لابن سعد :

" بينا عمر بن الخطاب يعس ذات ليلة فإذا امرأة تقول : هل من سبيل إلى خمر فأشربها ، أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج . فلما أصبح سأل عنه فإذا هو من بني سليم ، فأرسل إليه فأتاه فإذا هو أحسن الناس شعرا وأصبحهم وجها فأمره عمر أن يطعم (٢) شعره ، ففعل ، فخرجت جبهته فازداد حسنا ، فأمره عمر أن يعتم (٣) ففعل فازداد حسنا ، فقال عمر : لا والذي نفسي بيده لا تجامعني بأرض أنا بها فأمر له بما

====
حديث رقم ١٤٣٧ ج ٢ ص ٤٣٥ ، وحسنه ، والنسائي فسي سننه ج ٨ ص ٦٧ ، والحاكم في مستدركه بلفظ " حبس رجلا في تهمة " وصححه ج ٤ ص ٢٠٢ ، وصححه الذهبي في تلخيص المستدرجك مطبوع مع المستدرك ج ٤ ص ٢٠٢ ، وانظر نصب الراية للزيلعي ج ٣ ص ٣١٠ .

- (١) التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ج ١ ص ١٥١ .
- (٢) طم شعره " جزءه أوعقه " القاموس المحيط للفيروزابادى ج ٤ ص ١٤٥ ، مادة (طم) وانظر الصحاح ج ٥ ص ١٩٧٦ .
- (٣) عتم الشعر : أى تفته . انظر القاموس المحيط ج ٤ ص ١٤٦ .

(١)

يصلحه وسيره إلى البصرة *.

٣ - وفي أثر آخر " خرج عمر بن الخطاب يعس ذات ليلة فإذا هو بنسوة يتحدثن ، فإذا هن يقلن : أى أهل المدينة أصبح ؟ فقالت امرأة منهن أبو ذئب ، فلما أصبح سأل عنه فإذا هو من بني سليم فلما نظر إليه عمر إذا هو من أجمل الناس ، فقال له عمر : أنت والله ذئبهن مرتين أو ثلاثا ، والذي نفسي بيده لاتجامعني بأرض أنا بها . قال : فإن كنت لا بد مسيري فسيرني حيث سيرت ابن عسي - يعني نصر بن حجاج - فأمر له بما يصلحه وسيره إلى البصرة * . (٢)

وجه الدلالة من الاثرين : أن عمر رضي الله عنه عزر نصر بن حجاج وابن عس بنفيهما عن المدينة بسبب جمالهما ، ووجود الجمال فيهما ليس معصية يستوجبان التعزير عليه ولكن خوف الافتتان بهما بسببه هو الذي حمل هر على نفيهما محافظة على المصلحة العامة ، وهي المحافظة على أعراض

(١) و (٢) أخرج الاثرين ابن سعد في الطبقات ج ٣ ص ٢٠٤ وما بعدها بسند واحد قال : أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي قال حدثنا داود بن أبي الفرات قال : حدثنا عبد الله بن بريدة الأسلمي . وعمرو بن عاصم الكلابي ضعفه أبوحاتم ، وأبو داود . انظر ميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٢٦٩ ، وما بعدها . وعبد الله ابن بريدة الأسلمي لم يسمع من عمر رضي الله عنه انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ج ٥ ص ١٥٧ وما بعدها .

المسلمين ما يدينسها ، وإن لم يصدر منها معصية تستوجب التعزير. (١)

٤ - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع العزب أن يسكن بين المتأهلين والمتأهلين أن يسكنوا بين العزب. (٢)

وجه الدلالة : أن السكنى من الأعزب أو المتأهل ليست معصية في ذاتها ، ولكن قد يقع مفسدة في المستقبل بسبب هذه السكنى فمنع منها حماية للمصلحة العامة وسدا لذرائع الفساد. (٣)

٥ - ومن أدلة التعزير على المصلحة العامة تأديب الصبيان على ترك الصلاة والطهارة : فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع ". (٤)

-
- (١) انظر التشريع الاسلامي لعبد القادر عودة ج١ ص ١٥١ ، أحكام الطريق في الفقه الاسلامي لسليمان الدخيل ص ٤٢٨ ، مطبوع على آلة كاتبة ، وانظر كذلك كشف القناع لليهوتي ج٦ ص ١٢٨ .
- (٢) ذكر هذا الأثر صاحب الاقتناع مع شرحه كشف القناع ج٦ ص ١٢٨ من غير أن يذكر سنده ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب.
- (٣) انظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي ص ٤٢٨ ، وكذلك كشف القناع لليهوتي ج٦ ص ١٢٨ .
- (٤) أخرجه أبو داود في سننه ج١ ص ١٣٣ ، ورمز له السيوطي بالصحة انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ج٥ ص ٥٢١ .

وجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتعزيز وتأديب غير المكلفين من الأولاد على ترك الصلاة ، مع أن تركها لا يعد معصية في حقهم لأنهم ليسوا أهلاً للتكليف ، ولكن المصلحة العامة تقتضي تأديبهم على الأفعال التي يعاقب عليها المكلفون حتى إذا كلفوا فإنها قد تعودوا عليها وألفوها . ففي ذلك حماية للدين الذي هو أحد الضرورات الخمس الواجب المحافظة عليها ، ومثل الصبي المجنون يؤدب حماية للمجتمع من شره وإن كان ما يفعله ليس بمعصية في حقه . (١)

ولا يخفى أن التعزيز للمصلحة العامة داخل تحت القاعدة العامة " التي تقتضي بأن الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام ، وأن الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف " . (٢)

العلة في تشريع التعزيز للمصلحة العامة :

يقول عبد القادر عودة : " والضرورات الاجتماعية هي المسوغ الوحيد لاقرار الشريعة هذا النوع من جرائم التعزيز ، فحماية نظام الجماعة ومصلحتها

(١) أحكام الطريق في الفقه الاسلامي للدكتور سليمان الدخيل ص ٤٢٧ ، مطبوع على آلة كاتبة وانظر التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عودة ج ١ ص ١٥١ ، التعزيز في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر ص ٨٩ . ويمكن مراجعة مغني المحتاج للخطيب ج ٤ ص ١٩٢ حيث قال : " الصبي والمجنون يعزران إذا فعلا ما يعزر عليه البالغ وإن لم يكن فعلهما معصية " .

(٢) التشريع الجنائي الاسلامي ج ١ ص ١٥٢ وانظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي ص ٤٢٨ ، وما بعدها مطبوع على آلة كاتبة .

العامة تقتضي نصوصا مرنة تلائم كل وقت وآن ، وكل ظرف وحالة ،
وليس أكثر مرونة وأكثر ملاءمة لحاجات الجماعة من هذا الذي جاء به
الشريعة ، فإنه قَمَنَ (١) أن يقع كل من تحدثه نفسه بالحق الضرر
بالجماعة أو بنظامها ، لأنه إذا استطاع أن يفلت من أحكام النصوص الجامدة
فلن يستطيع بحال أن يفلت من هذه النصوص المرنة * . (٢)
أدلة مشروعية تعزير من أحدث في الطريق ما يضر بالمارة :

إذا كانت النصوص السابقة قد دلت بوضوح على مشروعية التعزير
للمصلحة العامة أيا كان مكانها وزمانها - ومنها مصلحة تنظيم السير على
الطرق وتعويز من يخالف قواعده - فإن مما يدل صراحة على مشروعية
تعزير من أحدث في الطريق ما يضر بالمارة ما يلي :

١ - عن حذيفة بن أسيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم " . (٣)

-
- (١) هو قَمَنَ : أن يفعل كذا بفتحين أى جدير وحقيق ، ويستعمل
بلفظ واحد مطلقا فيقال هو وهي وهم وهن (قمن) ، ويجوز
(قمن) بكسر الميم فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والجمع .
المصباح المنير ج ٢ ص ٥١٧ .
- (٢) التشريع الجنائي الاسلامي ج ١ ص ١٥٢ .
- (٣) أخرجه الطبراني في الكبير ج ٣ ص ٢٠٠ ، وقد حسنه السيوطي
والمندري ، انظر الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ج ١
ص ١٨ والترغيب والترهيب للمندري ج ١ ص ١٣٤ .

وجه الدلالة من الحديث : أن استحقاق من آذى المسلمين في طرقهم للعنهم دليل على فعله معصية والمعاصي يستحق التعزير. (١)

٢ - " مرع رضى الله عنه يوما بسوق المدينة فرأى رجلا اسمه إياس يعترض طريق المسلمين ويرفع صوته صاخبا ببضاغته وهويسد عليهم مسا لكهم ، فعلاه بدرته فاستجاب الرجل وامتلأ أمر أمير المؤمنين واستقام حاله ". (٢)

وجه الدلالة من هذا الأثر - ان صح - هي أن مرع رضى الله عنه ضرب هذا الرجل على فعله في الطريق والضرب من أنواع التعزير ، ولو لم يكن مشروعا ما فعله عمر. (٣)

٣ - وما يستأنس به للدلالة على مشروعية تعزير من آذى المارة فسي طريقهم ما ورد صراحة عن بعض الفقهاء في وجوب تعزير من أحدث في الطريق ما يضر بأهله - من ذلك :

أ - قال شيخ الاسلام الأنصارى (٤) : " يجب هدم ما بنى فسي الشوارع إلا إن وضع فيها بحق ثابت حكم به حاكم يراه ،

(١) انظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي ص ٤٤٠ ، مطبوع على آلة كاتبة .

(٢) ورد في هذا الأثر في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة بدون سند ج ٥ ص ٤٠٣ ، ولم أجده في غيره من الكتب التي اطلعت عليها .

(٣) انظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي ص ٤٤٠ .

(٤) هو أيو يحيى زكريا بن محمد بن احمد بن زكريا الأنصارى الصنيكي الأزهري الشافعي الملقب بزين الدين الحافظ x - عالم جليل في الفقه والفرائض والتفسير والقراءات والنحو وغيرها من العلوم .

أولم يعلم سبب وضعه ، واحتمل وضعه بحق ، ولا فرق في ذلك بين الشوارع الضيقة والواسعة ، ووضع الأبنية فيها معصية ما لم يحكم بها حاكم يراه ، وإن كان معصية فيجب انكارها ويثاب ولي الأمر أيده الله على إزالتها ، وإن امتنع إنسان من امتثال أمره أثم وأجبر على إزالتها وعزر بما يراه الحاكم - والله أعلم .^(١)

ب - قال الهيثمي^(٢) في الفتاوى الكبرى نقلا عن الغزالي^(٣) في مسألة الإحداث في الطريق " وكذلك القصاب ، إذا كان يذبح في الطريق حذاء باب الحانوت ويلوث الطريق بالدم فيمنع منه بل حقه أن يحدث في مكانه مذبحا . ففي ذلك تضيق وإضرار بسبب ترشيش النجاسة ، وإضرار بسبب استقذار الطباع القاذورات ، وكذلك طرح القمامات على جواد الطريق وتهديد قشور البطيخ ، وأورش الماء بحيث يخشى منه التزلق والتعثر ، كل ذلك من المنكرات ، وكذلك إرسال الماء من الميازيب المخرجة من الحائط في الطريق الضيقة فإن ذلك ينجس الثياب ويضيق

- ====
- له تصانيف كثيرة منها شرح مختصر المزني في فروع الفقه الشافعي . ولد سنة ٨٢٦ هـ وتوفي في اليوم الرابع من ذي الحجة سنة ٩٢٦ هـ ، انظر شذرات الذهب لابن العماد ج ٣ ص ١٣٤ ، معجم المؤلفين لعمر كحالة ج ٤ ص ١٨٢ ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين لعبد الله مصطفى المراغي ج ٣ ص ٦٨ .
- (١) الإلهام بجمع فتاوى شيخ الاسلام الأنصاري ص ١٤٦ ، وانظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي ص ٤٤١ .
- (٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري الشافعي إمام عالم ، ولد في رجب سنة ٩٠٩ هـ في محلة أبي الهيثم من اقليم القرية بمصر . وتوفي في رجب سنة ٩٧٣ هـ انظر شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٧٠ ، معجم المؤلفين ج ٢ ص ١٥٢ .
- (٣) هو أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي المعروف
- ====

الطريق " ثم قال الهيثمي : " فهذا الميزاب المحدث المذكور إن كان لا يمكنه العدول إلى محل يمنع من تلوثه بمائة وقت نزوله يمنع منه مخرجه ، ويجب على حاكم الشرع - وفقه الله وسدده - الزامه بهدمه أو نحو أخذود في جداره ينزل فيه ماء إلى موضع لا يضر بالمارة الضرر السابق ، ومتى امتنع محدثه من ذلك بالغ في زجره ونكاله حتى ينزجر غيره عن أمثال هذه المحدثات المنكرات " . (١)

وبهذا يظهر واضحاً وجلياً مدى حاجة الأمة في هذا العصر لتشريع العقوبات التعزيرية في نظام المرور لما لها من أهمية بالغة في حفظ الأنفس والأموال وصيانة مصالح الأمة وحفظ نظامها ، وردع السائقين المتهورين الذين لا يترددون في انتهاك نظام السير على الطرقات وبالتالي وقوعهم أوتسببهم في حوادث صدم ودعس وغيرها ما ينجم عنها هلاك كثير من الأنفس والأموال .

====
بالفزالي لقبه " زين الدين حجة الاسلام " . حكيم متكلم فقيه أصولي صوفي مشارك في أنواع العلوم . ولد سنة ٤٥٠ هـ بالطابران إحدى قصبي طوس بخراسان . له تصانيف كثيرة منها إحياء علوم الدين والمستصفى . توفي في رابع عشر من جمادى الآخرة بالطابران سنة ٥٠٥ هـ . طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٦ ص ١٩١ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ١٠ معجم المؤلفين ج ١١ ص ٢٦٦ .

(١) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج ٣ ص ٦٤ .

الفرع الثالث

في بيان حكم تنفيذ عقوبة التعزير

إذا ارتكب شخص معصية لا حد فيها ولا كفارة ، فهل يجب على ولي الأمر تعزيره أولا ؟

فرق الفقهاء بين المعصية التي تكون في حق الله ، وبين المعصية التي تكون في حق الآدمي . فإن كانت المعصية في حق الآدمي كشتمه بما ليس بقذف ، أو الجنابة عليه بما لا يوجب حدا ولا قصاصا ولا دية وجب على الإمام تعزيره إذا طلبه مستحقه ، ولا يجوز له العفو عنه ، وهذا قال عامة الفقهاء في المذاهب الأربعة . كما أنهم اتفقوا على أنه يجوز لمستحق التعزير العفو عنه ^(١) . فلو عفى مستحق التعزير . فهل يبقى لولي الأمر حق تعزيره مع عفو مستحقه أولا ؟

اختلف الفقهاء في ذلك ، فقال أكثرهم : يجوز لولي الأمر التعزير ولو أسقطه مستحقه ، لأنه ما من حق لآدمي إلا ولله فيه حق ، وإن من حق الله على كل مكلف ترك الذية غيره من المعصومين ^(٢) . ولأن الأصل في التعزير أنه يتعلق بنظر الإمام ، فلم يورث فيه إسقاط غيره ، ولأن

(١) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٣٤٦ ، بدائع الصنائع

ج ٩ ص ٤٢٢١ التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦

ص ٣١٩ ، المذهب مع شرحه المجموع ، التكملة الثانية للمطيعي

ج ٢٠ ص ١٢١ ، الانصاف ج ١٠ ص ٢٤٠ ، كشف القناع ج ٦ ص

١٢٤ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٤ ، مغنسي المحتاج ج ٤ ص ١٩٣ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٢ .

التعزير غير مضبوط ، لأنه يحصل بأنواع شتى من ضرب وصفع وتوبيخ وحبس ونحو ذلك ، ويحصل بقليل هذه الأمور وكثيرها ويستحقه لم يستحق نوعا معينا من أنواع التعازير ولا مقدارا معينا ، بل استحق مجهولا والإبراء عن المجهول باطل (١) .

وقال بعضهم : لا يبقى لولي الأمر حق التعزير إذا أسقطه المستحق له (٢) . ويمكن أن يعلل لهذا القول : بأنه لا معنى لإسقاط حق التعزير من قبل مستحقه إلا هذا .

والراجع والله أعلم أنه يبقى لولي الأمر الحق في إقامة التعزير ولو عفى عنه مستحقه ، لأنه معني بمحاربة الفساد والجرائم والشرور وإخلاء البلاد منها ، ولا يكون ذلك إلا بممارسة حق التعزير . وفي هذا الشأن يقول عبد العزيز عامر : " وجدير بالذكر أنه في التعزير الواجب حقا للفرد ، إذا حصل عفواً ونحوه ، فإن لولي الأمر أن يعزر الجاني للتقويم والتأديب ، لماله من حق في المجازاة على الجرائم ومحاربتها وإخلاء للبلاد من المفسد والشرور ، وإن رأى هو الآخر ترك التعزير والعفو من الجاني لمصلحة ، أو أنزجر بدونه فإن ذلك جائز له " (٣) .

(١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٣ .

(٢) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٣ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٢ .

(٣) التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ٦٠ .

وإن كانت المعصية في حق الله تعالى (وهو ما يسمى بالحق العام)
- كترك الصوم والزكاة والتزوير والغش - فقد اختلف الفقهاء في حكم إقامة
التعزير على مرتكبها على عدة أقوال :

القول الأول :

يجب على الإمام إقامة التعزير على مرتكب المعصية مطلقا . نص
على ذلك الإمام أحمد في رواية عنه . (١) وذكر في الانصاف : بأن المذهب
وجوب التعزير مطلقا وأن عليه جماهير الأصحاب (٢) . وعلل بعض
الحنابلة لذلك :

بأن المعصية تفتقر إلى ما يمنع من فعلها فإذا لم يجب فيها حسد
ولا كفارة وجب أن يشرع فيها التعزير ليتحقق المانع من فعلها . (٣)

القول الثاني :

ليس التعزير واجبا ، فيجوز للسلطان تركه ، ويجوز إقامته على
حسب ما يراه . وهذا قال الشافعية والإمام أحمد في رواية عنه (٤) .
واستدل الشافعية لذلك بأدلة منها :

-
- (١) انظر الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ١٠٤ الانصاف ج ١٠ ص ٢٤٠ ،
الاحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٢ ،
- (٢) انظر الانصاف ج ١٠ ص ٢٤٠
- (٣) كشف القناع ج ٦ ص ١٢١ .
- (٤) انظر المذهب مع المجموع تكملة المطيعي ج ٢٠ ص ١٢١ ،
مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٣ ، الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ١٠٤ ،
الانصاف ج ١٠ ص ٢٤٠ .

١ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني عالجت (١) امرأة في أقصى المدينة ، وإني أصبت منها ما دون أن أمسها فأنا هذا ، فاقض في ما شئت . فقال له عمر : لقد سترك الله ، لو سترت نفسك . قال فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم شيئا . فقام الرجل فانطلق . فأتبعه النبي صلى الله عليه وسلم رجلا دعاه ، وتلا عليه هذه الآية * أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين * فقال رجل من القوم : يا نبي الله . هذا له خاصة ؟ قال : * بل للناس كافة * . (٢)

وجه الدلالة من الحديث : أن معالجة الرجل للمرأة معصية ، وقد ترك الرسول صلى الله عليه وسلم تعزيره . فدل على أن المتعزير غير واجب . إن لو كان واجبا لما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢ - عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير في شراج (٣) من الحرة يسقى بها النخل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أسق يا زبير - فأمره بالمعروف - ثم أرسله إلى جارك " . فقال الأنصاري : أن كان ابن عمك . فتلون وجه رسول الله

(١) " عالجت امرأة " معنى عالجها ، أى تناولها ، واستمتع بها ،

والمراد بالمس الجماع ، ومعناه : استمتعت بها بالقبلة و المعانقة وغيرها من جميع أنواع الاستمتاع إلا الجماع . انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٧ ص ٨٠ .

(٢) صحيح مسلم كتاب التوبة باب قوله تعالى * إن الحسنات يذهبن السيئات * ج ٤ ص ٢١١٦-٢١١٧ .

(٣) قوله " شراج " بكسر المعجمة وبالجيم جمع شرج بفتح أوله وسكون الراء : مسيل الماء . انظر فتح الباري ج ٥ ص ٣٦ .

صلى الله عليه وسلم ثم قال : " اسق ثم احبس حتى يرجع الماء إلى الجذر " - واستوعى (١) له حقه . فقال الزبير : والله إن هذه الآية انزلت في ذلك : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ . (٢) (٣)

وجه الدلالة من الحديث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم ترك تعزير الأنصارى مع أنه فعل معصية . فقد أساء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل ذلك على أنه غير واجب إن لو كان واجبا لما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٤)

٣ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا في الحدود) . (٥)

-
- (١) قوله : " استوعى " من (الاستيعاب) وهو أخذ الشيء كله .
انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٦٦٦ .
- (٢) سورة النساء آية ٦٥ .
- (٣) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى كتاب المساقاة ، باب شرب الأُعلى إلى الكعبين ج ٥ ص ٣٩ .
- (٤) انظر المذهب للشيرازى مع المجموع - التكملة الثانية ج ٢ ص ١٢٢ ، أحكام الطريق في الفقه الاسلامي - رسالة دكتوراه - للدكتور سليمان عبدالله الدخيل ص ٤٣٤ ، مطبوع على آلة كاتبة .
- (٥) رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن عدى والعقيلي عن عائشة ، وقال العقيلي : له طرق وليس فيها شيء يثبت ، وذكره ابن طاهر عن أنس ، وقال : الإسناد باطل ، ورواه الشافعي وابن حبان وصححه وابن عدى والبيهقي من حديث عائشة بلفظ : " أقبلوا ذوى الهيئات زلاتهم " وقال الشافعي : " سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث " ويقول : يتجافى للرجل ذى الهيئة عن عثرته ، ما لم يكن

وجه الدلالة من الحديث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالتجاوز عن عقاب من لا يعرف بالشر إذا أذنب ذنباً لا حد فيه ، وفي هذا دليل على أن الإمام مخير في التعزير إن شاء عزر ، وإن شاء ترك ، ولو كان التعزير واجباً كالحد لكان ذوالهيئة وغيره في ذلك سواء (١) .

القول الثالث :

ما كان من التعزير منصوحاً عليه كما في وطء الرجل جارية (٢)

== = حداً " ، وقال في تفسير الهيئة : من لم تظهر منه ريبة . ورواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله ثقات بلفظ " أقبلوا الكرام عثراتهم " وروى في معناه عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس (راجع تلخيص الحبير لابن حجر ج٤ ص ٨٠ ، جامع الأصول لابن الأثير ج٤ ص ٣٤٤ ، مجمع الزوائد ج٦ ص ٢٨٢ ، أسرار الفتح الرباني شرح الفتح الرباني للبناء الساعاتي ج١٦ ص ٦٤ . معالم السنن للخطابي مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذرى ج ٦ ص ٢١٣ .

(٢) جاء في تحديد عقوبة التعزير في الذي يطأ جارية امرأة إذا هي أحلتها له في حديث رواه حبيب بن سالم : « أن رجلاً يقال له عبد الرحمن ابن حنين وقع على جارية امرأته ، فرفع إلى النعمان بن بشير ، وهو أمير على الكوفة . فقال : لا أقضين فيك بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة . وإن لم تكن أحلتها لك رجمتك بالحجارة ، فوجدوه أحلتها له ، فجلده مائة " أخرجه أبو داود في سننه - كتاب الحدود باب في الرجل يزني بجارية امرأة ج٤ ص ١٥٧ ، والترمذي في سننه حديث رقم ١٤٧٥ ج٣ ص ٦ ، والنسائي في سننه ج٦ ص ١٥١ ، وابن ماجه في سننه ج٣ ص ٨٥٣ ، وقد ضعفه أهل الحديث من جهة اضطراب سنده . انظر نيل الأوطار ج٨ ص ٣٢٧ ، الحدود والتعزيرات ليكر أبو زيد ص ١٤٠ .

امراته أو جارية مشتركة^(١) يجب امتثال الأمر فيه ، وما لم يكن منصوصا عليه إذا رأى الإمام بعد مجانية هوى نفسه المصلحة أو علم أنه لا ينزجر إلا به وجب لانه زاجر مشروع لحق الله تعالى فوجب كالحديث ، وما علم أنه ينزجر بدونه لا يجب وهذا قال الحنفية وبعض الحنابلة^(٢).

القول الرابع :

يجب على ولي الأمر إقامة التعزير كالحديث . وهذا قال المالكية^(٣) وعللوا لذلك : بأن الناس لا يرتدعون عن فعل المعاصي إلا بالعقوبات والزواجر^(٤) . ومع قولهم بالوجوب إلا أنهم أجازوا للإمام العفو عنه وقبول الشفاعة فيه إذا كان في ذلك مصلحة أو كان العفو عنه سبباً لتوبة العاصي . كما أجازوا له العفو ابتداءً عن وقعت منه الهفوة أو الزلة ، أو كان من أهل السر والعتاف . ولكن بشرط أن تكون له توبة وأما المصرون على فسادهم المشتهرون في باطلهم فلا تجوز الشفاعة لأمثالهم ولا ترك السلطان عقوبتهم لينزجروا عن ذلك وليرتدع غيرهم بما يفعل بهم^(٥).

(١) جاء تحديد عقوبة التعزير في الذي يطأ جارية مشتركة في أثر رواه سعيد بن المسيب عن عمر في امرأة بين رجلين وطئها أحدهما : (جلد الحد ، إلا سوطاً واحداً " رواه الأثرم . ذكر ذلك ابن قدامة في المغني ج ١٠ ص ٣٤٧ ، ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث قال في المغني : احتج به أحمد .

(٢) انظر شرح فتح القدير للكمال ابن الهمام ج ٥ ص ٣٤٦ ، البحر الرائق لابن نجيم ج ٥ ص ٤٩ ، منحة الخالق على البحر الرائق بهامش البحر الرائق ج ٥ ص ٤٩ ، المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٤٩ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٢٤ .

(٣) انظر التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٩ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٢٠ ، الشرح الكبير للدردير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٣٥٤ .

(٤) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون بهامش فتح العلي المالك لعليش ج ٢ ص ٢٩٤ .

(٥) انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٢٠ .

الرأى الراجح :

من عرض أقوال الفقهاء في حكم التعزير يتبين أن الراجح هو ما ذهب إليه المالكية من أنه يجب على ولي الأُمُر إقامة التعزير كالحَد ، إذا لم يكن في المعصية حد مقدر أو تخلف لعارض ، وذلك لما ذكره من تعليل من أن الناس لا يرتدعون عن فعل المعاصي إلا بالعقوبات والزواجر ، ولأن المعاصي لا تزول أو تقل في المجتمع إلا بتطبيقه ، لأنه شرع للزجر والردع ، ولأن به يأمن الناس على دينهم وأنفسهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم وهذه هي الضروريات الخمس الواجب شرعا المحافظة عليها . ولا يجوز للإمام تركه إلا فيما ورد به الدليل ، وذلك في الحالات التالية :

١ - إذا كان في تركه مصلحة فيجوز تركه وقبول الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم : " اشفعوا فلتؤجرُوا وليقض الله على لسان رسوله ما شاء " . (١)

٢ - إذا جاء المذنب تائبا نادما على ما فعل . وهذا هو مجمل حديث الرجل الذي عالج المرأة في أقصى المدينة دون أن يمسه ، فإنه لم يذكر للرسول صلى الله عليه وسلم ما حصل له مع المرأة ، إلا وهو تائب ، نادم ، منزجر ، يريد من الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينتظر في أمره ويقضي فيه بما يراه من عقوبة . وبما أنه انزجر من نفسه وتاب من المعصية فلم تعد هناك حاجة لتعزيره ، ولذلك عفاه الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا أنه ترك تعزيره من أجل أن التعزير غير واجب إذا كان حقا لله تعالى ، وكذلك ليس

(١) أخرجه البخارى في صحيحه مع شرحه فتح البارى ج ١٠ ص ٤٥١ ، من حديث أبي موسى رضي الله عنه .

في حديث الأنصاري مع الزبير رضي الله عنهما ما يفيد جواز ترك التعزير إذا كان حقا لله . لأن التعزير فيه حق للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا خلاف أن التعزير إذا كان حقا لا دمي أنه يجوز له العفو عنه . والرسول صلى الله عليه وسلم أعرض عن تعزير الأنصاري لأن الحق كان له . (١)

٣ - من وقعت منه الهفوة والزلة وكان من أهل الستر والعفاف فيجوز ترك تعذيبه لحديث : " أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم ، إلا في الحدود " . (٢)

وأما من أوجب التعزير مطلقا فترده الأحاديث التي مر ذكرها ، وأما من أوجبه في موضعين فحديث النعمان ضعيف لاضطراب الرواة في سنده ، وأثر عمر رضي الله عنه يدل على أنه رأى تعذيبه بهذا المقدار لا أنه واجب لا يجوز تركه مطلقا . (٣)

شرط وجوب التعزير :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة أنه يشترط لوجوب إقامة التعزير أن يكون المذنب مكلفا سواء كان الحق لله

(١) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٣٤٦ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٦٨٨

(٣) انظر فيما تقدم أحكام الطريق في الفقه الاسلامي للدكتور سليمان

ابن عبد الله الدخيل ص ٤٣٦ وما بعدها .

أولاً دمي . وأما غير المكلف كالصبي والمجنون ومن في حكمهما فيجوز
تعزيره تأديباً ليعتود فعل الواجب وترك المحرم . قال شيخ الاسلام
ابن تيمية : " لا نزاع بين العلماء أن غير المكلف كالصبي المميز يعاقب
(١)
على الفاحشة تعزيراً بليفاً وكذا المجنون يضرب على ما فعل لينزجر " .

(١) نقلاً عن كشف القناع ج ٦ ص ١٢٢ .

المطلب الثاني

في ذكر النصوص التعزيرية الواردة في نظام المرور

نص نظام المرور على ست عقوبات تعزيرية هي : الحبس ،
والغرامة المالية ، وحجز المركبة ، وسحب رخصة القيادة الخاصة بالسائق ،
وسحب رخصة السير الخاصة بالمركبة ، وبيع المركبة في حال رفض صاحبها
دفع الغرامات أو الرسوم أو النفقات المترتبة عليها وذلك لاستيفاء ما ترتب
عليها من غرامات ونحو ذلك .

وفيما يلي بيان للأفعال الجنائية والمخالفات المرورية وما رتب
عليها من عقوبات تعزيرية حسب النظام .

أولا : الأفعال الجنائية وما رتب عليها من عقوبات تعزيرية في النظام :

نص نظام المرور على تطبيق عقوبة الحبس على كل من ارتكب حادثاً
مرورياً أو تسبب في وقوعه ونتاج عنه موت إنسان أو قطع أحد أطرافه
أو فقد أحد حواسه ، أو إصابته بعاهة دائمة أو تشويه كبير له مظهر
العاهة الدائمة . وقد ورد تعيين هذه العقوبة وتحديد مقدارها
ودرجة الفعل الجنائي الذي يجب أن تطبق عليه هذه العقوبة في
المواد التالية :

المادة (١٩٩) : كل حادث سير موجب للمسئولية^(١) ينتج عنه موت
إنسان يعاقب المتسبب فيه بالحبس مدة ستة أشهر إلى سنتين .

(١) حادث السير موجب للمسئولية هو الحادث الذي نجم عن الإهمال
أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة الانظمة انظر المادة (١٩٥) من
نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩/ تاريخ ١١/١١/١٣٩١ هـ .

ولا تقل العقوبة عن سنة في حالة التكرار خلال خمس سنوات من ارتكاب الحادث الأول .

المادة (٢٠٠) : إذا أدى الحادث الموجب للمسئولية إلى قطع أو استئصال - عضواً أو بتر أحد الأطراف أو إلى تعطيلها أو تعطيل إحدى الحواس عن العمل أو تسبب في إحداث عاهة دائمة أو تشويه جسم له مظهر العاهة الدائمة ، عوقب المتسبب من ثلاثة أشهر إلى سنة .

المادة (٢٠١) : إذا نجم من الحادث الموجب للمسئولية مرض أو تعطيل شخص عن العمل مدة تزيد عن الشهر عوقب المتسبب بالحبس من شهر إلى ثلاثة شهور .

المادة (٢٠٢) : إذا زادت مدة المرض أو التعطيل عن العمل عن عشرة أيام ولم يتجاوز شهراً عوقب المتسبب بالحبس من أسبوع إلى شهر .
المادة (٢٠٣) : إذا لم يتجاوز الأذى الحاصل عن مرض أو تعطيل المصاب مدة عشرة أيام عوقب المتسبب بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوعين .

المادة (٢٠٤) : كل سائق مركبة تسبب في حادث ولم يقف على الفور أو لم يعتن بالمجنى عليه أو حاول التملص من التبعة بالهرب يعاقب بالسجن من عشرة أيام إلى شهر وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يستحقها بموجب هذا النظام .

تنبيه : حدد نظام المرور الفعل الجنائي الموجب للمسئولية بأنه كل فعل نجم عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة الأنظمة . (١)

(١) انظر المادة (١٩٥) من نظام المرور في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ ١٣٩١/١١/٦ هـ .

ثانيا : المخالفات المرورية وما رتب عليها من عقوبات تعزيرية في النظام:

نص نظام المرور في المادة (١٧٦) وما يتبعها من ملاحق على أنواع المخالفات المرورية وما يترتب على كل مخالفة من عقاب تعزيري . وقد قسم المخالفات إلى فئات ثلاث هي :

- ١ - الفئة الأولى : وهي المبينة في جدول المخالفات رقم (أ) الملحق بهذا النظام . ويعاقب عليها بالحبس من خمسة أيام حتى شهر ، أو بالغرامة من خمسين ريالاً إلى ثلاثمائة ريال ، أو بهما معاً .
- ٢ - الفئة الثانية ، وهي المبينة في جدول المخالفات رقم (ب) الملحق بهذا النظام ويعاقب عليها بالحبس من ثلاثة أيام حتى خمسة عشر يوماً أو بالغرامة النقدية من ثلاثين إلى مائة وخمسين ريالاً ، أو بهما معاً .
- ٣ - الفئة الثالثة : وهي المبينة في جدول المخالفات رقم (ج) الملحق بهذا النظام ، ويعاقب عليها بالحبس لمدة أقصاها عشرة أيام ، أو بغرامة نقدية لا تزيد عن مائة ريال .

*

(أ) - جدول مخالفات الفئة الأولى والتدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها حيالها :

- ١ - قيادة مركبة آلية بدون حيازة رخصة سواقة .
- ٢ - سير المركبة بدون لوحات - حجز المركبة حتى إزالة المخالفة المتعلقة بها .

- ٣ - وجود لوحات مزيفة - حجز المركبة حتى إزالة المخالفة المتعلقة بها .
- ٤ - الحصول على رخصة قيادة بطريقة غير نظامية - سحب الرخصة .
- ٥ - قيادة سيارة بعكس اتجاه السير .
- ٦ - سوق المركبة بحالة سكر . - سحب الرخصة .
- ٧ - السير ليلاً أو وقت الضباب بدون استعمال أية أنوار .
- ٨ - السير بالمركبة بدون وجود مكابح - حجز المركبة حتى إصلاحها .
- ٩ - عدم وقوف السائق المشترك في حادث أدى إلى أضرار جسيمة أو عدم اسعافه المصاب أو عدم إخبار الشرطة عن الحادث .
- ١٠ - السير بسرعة تزيد عن الحد الأقصى المصرح به في المناطق المأهولة .
- ١١ - السرعة الزائدة بالرغم من التنبيهات الدالة على صعوبات سير أو عوائق .
- ١٢ - عدم التقيد بإشارات السير الكهربائية أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير .
- ١٣ - المناورة أو التدوير في المناطق التي توجد فيها علامة تمنع ذلك .
- ١٤ - عدم إعطاء أفضلية المرور لسيارات الطوارئ والمواكب الرسمية التي تنبه لاقترابها باستعماله إشارات الخاصة .
- ١٥ - التجاوز في حالة توقف رتل من السيارات بسبب عرقلة السير أو بسبب إشارة بتوقفها .
- ١٦ - تجاوز سيارة وهي في حالة تجاوز إذا كان الطريق المعبد غير مقسم إلى أكثر من مسريين في اتجاه واحد .
- ١٧ - التجاوز في المنعطفات ورؤوس المرتفعات .
- ١٨ - مخالفة قواعد استعمال أنوار التلاقي .
- ١٩ - استعمال الأبواق المزعجة أو نذارات الأصوات المتعددة أو الصارخات أو الصافرات - حجز المركبة حتى إزالة المخالفة أو إزالة أدواتها .

- ٢٠- تسيير مركبات ومعدات أشغال عامة أو زراعية على الطرقات قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة لها بصيانة الطريق من أضرار - احتجاز المركبة
- ٢١- صنع لوحات مخالفة للنماذج المحددة - سحب الرخصة من الصانع بعد المخالفة الثالثة .
- ٢٢- استعمال السيارة للفحش - سحب رخصة السياقة لمدة سنة ثم سحبها نهائيا في التكرار .
- ٢٣- اجراء سباق على الطرقات بدون ترخيص مسبق .
- (ب) جدول مخالفات الفئة الثانية والتدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها حيالها :
- ١ - عدم التقيد بالسرعة المحددة .
 - ٢ - عدم مراعاة قواعد التجاوز أو التلاقي .
 - ٣ - تغيير السرعة أو الاتجاه فجأة دون التأكد من إمكانية إجراء ذلك بلا خطر أو دون تنبيه الغير .
 - ٤ - الخروج من شارع فرعي أو بناية أو عقار إلى جانب الطريق دون التأكد من سلامة الإجراء .
 - ٥ - إيقاف محرك المركبة عن الدوران بقصد تسييرها في المنحدرات بقوة اندفاعها .
 - ٦ - عدم مراعاة قواعد الأفضلية عند اجتياز المفاقر والجسور والأنفاق والسكك الحديدية .
 - ٧ - ترك محرك السيارة بحالة دوران وصاحبها غير موجود فيها .
 - ٨ - ترك السيارة غير مقفلة في طريق منحدر .

- ٩ - استعانة سائقي الدراجات الآلية أو العادية بغيرها من المركبات في جردراجاتهم .
- ١٠ - وجود مكابح غير صالحة - احتجاز المركبة حتى إزالة المخالفة .
- ١١ - عدم وجود النور الأحمر الخلفي أو نور الوقوف أو الإشارة العاكسة للنور المثثة الشكل .
- ١٢ - عدم استعمال أنوار القياس أو الأجنحة في المركبات المطلوب تجهيزها بها .
- ١٣ - عدم الوقوف أمام مراكز المرور والشرطة والجوازات والجمارك المطلوب الوقوف أمامها للتفتيش والمراقبة .
- ١٤ - سير المعدات والجرارات المجهزة بسلاسل معدنية على الطرقات العامة - حجز .
- ١٥ - عدم الوقوف في حال وقوع حادث أدى إلى أضرار مادية .
- ١٦ - عدم اسعاف المصابين ونقلهم من السيارات المتدهورة على الطريق .
- ١٧ - عدم تجهيز السيارات الصهرجية المعدة لنقل المواد الملتهبة بمطفأة .
- ١٨ - عدم وجود لوحة في مقدمة أو مؤخرة المركبة - احتجاز المركبة حتى إزالة المخالفة .
- ١٩ - عدم وجود لوحة في مؤخرة المقطورة أو نصف المقطورة .
- ٢٠ - عدم تقديم المركبة للفحص الفني أو للتسجيل .
- ٢١ - عدم تقديم المركبة للفحص الفني بعد إدخال تعديل جوهري عليها .
- ٢٢ - عدم تقديم المركبة للفحص الفني الدوري .
- ٢٣ - عدم التصريح عن التعديلات التي أدخلت على المركبة (المحرك ، الهيكل ، اللون ، الصندوق) .

- ٢٤ - استعمال السيارة لغير الغاية المرخص بها - حجز.
- ٢٥ - قيادة السيارة برخصة منتهية أو غير محددة .
- ٢٦ - مخالفة تعرفه أسعار النقل .
- ٢٧ - عدم تسليم الأشياء والحاجات التي تركها الركاب في السيارة إلى أقرب مركز للشرطة .
- ٢٨ - ترك مركبات مهملة على الطريق العام .
- ٢٩ - قطع صفوف الفرق العسكرية والمواكب وهي في حطة السير .

(ج) جدول مخالفات الفئة الثالثة :

- ١ - عدم تجهيز المركبة التي تجرها الحيوانات بآلة لتخفيف السرعة والتوقف .
- ٢ - عدم تجهيز الدراجة العادية بمكبحين فعالين .
- ٣ - التباطؤ في السير على نحو يعرقل حركة المرور .
- ٤ - عدم التوقف أو تخفيف السرعة لتمكين العميان أو المقعدين من المرور .
- ٥ - استعمال المكابح فجأة بلا داع .
- ٦ - الصعود والنزول والتعلق في حالة السير (١) .
- ٧ - التمهّل في السير لاستجلاب الركاب .
- ٨ - غسيل المركبات على الطريق العام .
- ٩ - إصلاح السيارات على الطريق العام في غير حال ضرورة .
- ١٠ - عدم مراعاة قواعد استعمال المنبه (البورى) .
- ١١ - مخالفة قواعد الوقوف والتوقف .
- ١٢ - الوقوف على أقسام الخطوط الحديدية التي تقطع الطريق .

(١) هذه الفقرة في نظري تخص الركاب ومن في حكمهم من معاونين .

- ١٣- تزويد المركبة بأجهزة إنارة أو إشارة غير مسموح بها .
- ١٤- السير في غير حالة الضرورة على مسالك مخصصة لفئات أخرى من سالكي الطريق .
- ١٥- إلحاق الضرر بالشاخصات أو إشارات المرور أو لصق اعلانات أو بيانات عليها أو تغيير معالمها أو مراكزها أو اتجاهاتها .
- ١٦- عدم وجود مساحة زجاج آلية في فصل الأمطار أو وجود مساحة غير صالحة .
- ١٧- عدم وجود مرآة عاكسة للروء يا .
- ١٨- عدم وجود جهاز يدل على السرعة أو وجود جهاز غير صالح .
- ١٩- عدم وجود لوحة المصنع .
- ٢٠- وجود لوحات (غير مرئية أو غير مقروءة) .
- ٢١- نقل حمولة يزيد وزنها عن الوزن المحدد في رخصة سير السيارة عندما يتجاوز وزن الزيادة عشر حمولة المرخص بها .
- تعتبر الحمولة الزائدة عندما يتجاوز وزن الزيادة عشر الحمولة المرخص بها . وتضاعف الغرامة بقدر عدد الأقسام التي تزيد عن العشر الأول .
- ٢٢- نقل عدد من الركاب يزيد عن المحدد في رخصة السير .
- ٢٣- عدم التصريح عن مركبة أُلقيت أو سحبت من السير بصورة دائمة .
- ٢٤- عدم وضع العلامات المقررة على السيارة المعدة للأجرة (التاكسي) .
- ٢٥- عدم تجديد رخصة القيادة في الوقت المناسب .
- ٢٦- سير السيارات بدون أبواب أو غطاء للمحرك أو رفايف .
- ٢٧- سير سيارات الشحن مع ترك الباب الخلفي لصندوقها متدليا أو نقل أية حمولة خارج صندوقها .

- ٢٨- وضع ستائر على النوافذ الخلفية أو الجانية للسيارة الصغيرة ما يحجب الرؤى .
- ٢٩- ترك مفتاح الوصل الكهربائي (الوكتناك) على السيارة .
- ٣٠- عدم تخفيف السرعة عند رؤية الحيوانات .
- ٣١- عدم حمل رخصة السير أو رخصة سياقة أثناء القيادة أو عدم إبرازها عند الطلب .
- ٣٢- استعمال الأرصفة أو الممرات الخاصة للمشاة وعدم إعطاء المشاة أولوية المرور فيها .
- ٣٣- سير الدراجات جنباً إلى جنب في غير حالات التجاوز .
- ٣٤- عدم التزام الدراجات أقصى يمين الطريق المعبد .
- ٣٥- نقل بضائع يزيد وزنها عن (٢٥ كيلوغرام) على الدراجات العادية المجهزة بسلة .
- ٣٦- عدم تجهيز الدراجة العادية بالأنوار النظامية .
- ٣٧- عدم وجود عداد لسيارات الأجرة .
- ٣٨- عدم وجود نور علوي لسيارات الأجرة .
- ٣٩- مخالفة المقاييس والأوزان المقررة .
- ٤٠- ارتكاب أى أمر محظور بمقتضى نظام المرور ، ولو لم يرد له ذكر في إحدى جداول المخالفات الثلاث .

ثالثاً - نص نظام المرور على أنه يجوز للهيئات المكلفة بالنظر في المخالفات المرورية وتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام أن تتخذ تدابير إضافية كحجز المركبة أو سحب رخصتي القيادة والسير أو إحداهما . (١)

(١) انظر نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٤٩ / تاريخ ١١ / ٦ / ١٣٩١ هـ مادة (١٧٩) .

كما يجوز لمدير إدارة المرور العامة عند تكرار المخالفة أكثر من مرة أن يسحب رخصة السياقة لمدة أقصاها شهر ، ويمكن سحب الرخصة لأكثر من شهر أو سحبها نهائيا بعد موافقة وزير الداخلية إذا كانت المخالفات المتكررة تشكل خطرا على السلامة العامة (١) .

رابعاً : نص نظام المرور على مضاعفة الجزاءات المنصوص عليها في النظام إذا تكررت نفس المخالفة خلال ستة واحدة (٢) .

خامساً : يجوز للهيئة المكلفة بالنظر في المخالفات المرورية أن تحجز المركبة إذا امتنع سائقها عن تنفيذ قرار الهيئة ، أو امتنع عن تقديم رخصته أو ادعى فقدانها . كما يجوز لها أن تبيع المركبة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ حجزها إذا لم يقم صاحبها بدفع الغرامات أو الرسوم أو النفقات المترتبة عليها ، وذلك لاستيفاء ما ترتب عليها من غرامات ونحو ذلك ، وتسجيل الباقي من ثمنها أمانة للمالك . (٣)

سادساً : فيما جاء في العفو عن العقوبة التعزيرية في نظام المرور .

أ - نصت المادة (١٩٨) على أن سائق السيارة يعفى من العقاب إذا ثبت أن الضرر كان بسبب قوة قاهرة أو خطأ من المتضرر أو من شخص ثالث دون أن يرتكب هو أى خطأ .

ب - نصت المادة (١٩٢) أنه يجوز لحاكم البلد الإدارى الذى وقع فيه الحادث المرورى أن يطلق سراح مرتكب الحادث بالكفالة المعتبرة في الحالات الآتية :

(١) انظر نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ / تاريخ

١٣٩١/١١/٦ هـ مادة (١٨٨) .

(٢) المصدر السابق مادة (١٨٢) .

(٣) المصدر نفسه مادة (١٨١) .

١ - إذا حصل المصاب على تقرير طبي قطعي بمرضه أو بتعطيله عن العمل لمدة شهر فما دون .

٢ - إذا تنازل المصاب عن حقه أو قرر أنه هو المتسبب في الحادث .

٣ - إذا اتضح - في الحوادث البسيطة - عدم مسئولية السائق أو كانت مسئوليته جزئية .

ج - يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب موجبة وقف نفاذ عقوبة الحبس المحكوم بها طبقاً لهذا النظام (١) .

سابعا - التحقيق في الحوادث المرورية .

طبقاً للمادة (١٩١) من نظام المرور والمادة (٨٦) من اللائحة المنفذة للمرور فإن مهام التحقيق في الحوادث المرورية هي من اختصاص شرطة المرور في كل منطقة .

ثامنا - ضبط المخالفات المرورية واستيفاء الغرامات المترتبة عليها .

نصت اللائحة المنفذة لنظام المرور في المادة (٩١) على أن ضبط المخالفات المرورية وتوقيع الجزاءات المترتبة عليها واستيفاء الغرامات المالية والنظر في التظلمات المقدمة من المتضررين هو من اختصاص إدارات المرور في كل منطقة .

تاسعا : تطبيق العقوبات المرورية .

أ - نص نظام المرور في المادة (٢٠٥) على أن وزارة الداخلية

(١) انظر نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ تاريخ ١١/١١/١٣٩١هـ مادة (٢٠٦) .

تختص بتوقيع العقوبات المترتبة على حوادث السير المنصوص عليها في المواد
(١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١) من النظام وما يتلزم معها من مخالفات
بعد نظر القضية شرعا .

ويختص الحاكم الإداري بعد نظر القضية شرعا بتوقيع العقوبات
المترتبة على حوادث السير المنصوص عليها في المادتين (٢٠٢ ، ٢٠٣)
من النظام .

المطلب الثالث

مقارنة العقوبات التعزيرية الواردة في نظام المرور بما جاء في الشريعة الإسلامية في شأن التعزير .

وقفنا في المطلب السابق على النصوص التعزيرية الواردة في نظام المرور ، وتبين لنا منها الأمور التالية :

- ١ - نص نظام المرور على تعزير المتسبب في الحادث المروري بعقوبة الحبس إذا نتج عن الحادث وفاة إنسان أو قطع عضو من أعضائه أو تعطيل منفعة . أو تعطيل إحدى حواسه أو إحداث عاهة دائمة ، أو تشويه كبير في جسده بغض النظر عما يلحق المتسبب في الحادث من عقوبة مقدرة شرعا كـ السالدية والكفارة في القتل الخطأ ، أو الإرش المالي في حال الجنائية على الطرف .
- ٢ - أوجب النظام تعزير المخالف لقواعد السير بعقوبة الحبس أو الغرامة المالية أو بهما معا . كما أجاز للهيئة المكلفة بالنظر في المخالفات المرورية حجز مركبة المخالف ، أو سحب رخصتي القيادة والسير أو إحداهما .
- ٣ - نص نظام المرور على مضاعفة الجزاءات المطبقة في حق المخالف إذا تكررت مخالفاته لقواعد السير خلال سنة .
- ٤ - أجاز النظام للهيئة المكلفة بالنظر في المخالفات المرورية بيع المركبة إذا لا امتنع صاحبها عن دفع الغرامات أو الرسوم أو النفقات المالية المترتبة عليه ، وذلك لاستيفاء ما ترتب عليها من غرامات مالية ونحو ذلك .
- ٥ - قسم النظام كل من عقوبات الحبس والغرامة المالية إلى فئات على حسب درجات الأفعال الجنائية والمخالفات المرورية ، ووضع لكل

فئة منها حداً أعلى وحداً أدنى .

٦ - أجاز النظام جمع عقوبتين تعزيريتين فأكثر على جنابة أو مخالفة واحدة .

٧ - فوض النظام لرجال المرور التحقيق في حوادث السير الناتجة عن استعمال السيارات ، وضبط المخالفات المرورية وتوقيع الجزاءات المترتبة عليها ، واستيفاء الغرامات المالية والنظر في التظلمات المقدمة من المتضررين .

٨ - فوض اللائحة المنفذة لنظام المرور قائد المرور بتنفيذ الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٠٤ من النظام .

٩ - فوض النظام لحاكم البلد الإداري الذي وقع فيه الحادث العفو عن مرتكبي بعض الحوادث المرورية البسيطة .

وفي هذا المطلب سنقف على مدى موافقة هذه العقوبات التعزيرية أو مخالفاتها لما جاء في الشريعة الإسلامية في شأن التعزير من حيث حكم اجتماعها مع غيرها من العقوبات المقررة شرعاً ، وحكم الجمع بين عقوبتين تعزيريتين فأكثر على جنابة أو مخالفة واحدة وحكم التعزير بالمال ، وحكم تفويض تنفيذ هذه العقوبات لرجال المرور ، وحكم تحديدها وحكم العفو عنها وهذا ما سأقوم به في الفروع التالية :

الفرع الأول : حكم اجتماع العقوبات التعزيرية الواردة في النظام مع غيرها من العقوبات المقررة شرعاً .

الفرع الثاني : حكم التعزير على المخالفات المرورية .

الفرع الثالث : حكم الجمع بين عقوبتين تعزيريتين فأكثر على جنابة أو مخالفة واحدة .

الفرع الرابع : حكم التعزير بالمال .

الفرع الخامس : حكم وضع حد أدنى وحداً أعلى لبعض العقوبات

التعزيرية الواردة في نظام المرور .

الفرع الأول

في بيان حكم اجتماع العقوبات التعزيرية الواردة
في النظام مع غيرها من العقوبات المقدرة شرعاً

عرفنا ما سبق أن نظام المرور قد نص على تعزير المتسبب في وقوع
الحادث المروري بعقوبة الحبس إذا نتج عن الحادث وفاة إنسان أو قطع
عضو من أعضائه ، أو تعطيل منفعة ، أو تعطيل إحدى حواسه أو إحداث عاهة
دائمة أو تشويه كبير في جسمه بغض النظر عما يلحق المتسبب في الحادث من
عقوبة مقدرة شرعاً كعقوبة القصاص إذا تعدد مرتكب الحادث قتل المجنى
عليه ، أو عقوبة الدية والكفارة إذا كان القتل الناتج عن الحادث قتل خطأ ،
أو عقوبة الدية إذا نتج عن الحادث مثلاً تلف عضو مما لا نظيره في البدن ،
ونحو ذلك من العقوبات المقدرة شرعاً .

وعرفنا أيضاً أن التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة
، وفي غير المعصية إذا كان الفعل قد ينتج عنه إضرار بالمصلحة العامة
ولولم يكن الفعل نفسه معصية وأنه مشروع في حق كل من أحدث في
الطريق ما يضر بالمارة سواء كان ماشياً أو راكباً سيارة أو دابة أو جالساً .

فما هو حكم اجتماع العقوبات التعزيرية الواردة في نظام المرور مع
غيرها من العقوبات المقدرة شرعاً ؟ هذا ما سأقوم ببيانه في الفقرات التالية :

حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة القتل العمد المقدرة شرعاً :

إذا طلب أولياء المقتول عدا القصاص من القاتل فلا مجال للتعزير .
لأن القصاص يأتي على النفس ^(١) ، وإن انتفى القصاص عن القاتل فإما أن
^(١) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٣ ، التاج والاكليد بهامش مواهب
الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ .

يكون انتفاؤه ، بسبب عفو أولياء المقتول على الدية أو مجانا ، وإما أن ينتفى القصاص لفقد شرط من شروطه .

فإن انتفى القصاص بسبب عفو أولياء المقتول على الدية أو مجانا ، فقد اختلف الفقهاء في حكم تعزير القاتل على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يعزر القاتل بضربه مائة سوط وسجنه سنة ، وكذلك إن كان الجناة جماعة واقتص من بعضهم فيعزر كل واحد من الباقيين بضرب مائة وسجن سنة . وبهذا قال مالك ^(١) . قال في بداية المجتهد : " واختلفوا في القاتل عدا يعفى عنه ، هل يبقى للسلطان فيه حق أم لا ؟ فقال مالك والليث : إنه يجلد مائة ويسجن سنة وبه قال أهل المدينة ، وروى عن عمر ^(٢) " ^(٣)

القول الثاني :

لا تعزير على القاتل عدا إذا سقط عنه القصاص بالعفو إلى الدية أو مجانا وبهذا قال الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة وابن حزم ^(٤) .

- (١) المصدر السابق .
- (٢) أثر عمر رضي الله عنه أخرجه ابن حزم في المحلى ج ١٠ ص ٤٦٢ ، من رواية عباس بن عبد الله . وقال إنه غير صحيح لأن عباس بن عبد الله لم يولد إلا بعد موت عمر بزمان طويل .
- (٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٣
- (٤) انظر تبیین الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٩٨ ، المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٤٦٢ ، كشاف القناع ج ٥ ص ٥٤٣ ، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٤٦٢ ، التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ١٩٣ .

وعللوا بذلك : بأن الجاني كان عليه حقا واحدا وقد أسقطه مستحقه فلم يجب عليه شيء آخر كما لو أسقط الدية عن القتل الخطأ . (١)

القول الثالث :

لا يجوز التعزير للقتل عمدا إذا عفي عنه إلا أن يكون يعرف بالشر فيؤدبه الإمام على قدر ما يرى (٢) . وهذا قال أبو ثور (٣) .

الترجيح :

الذي يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه المالكية من وجوب تعزير القاتل عمدا إذا عفي عنه إلى الدية أو مجانا ، لأن القول بعدم تعزيره يؤدّى إلى أن يفلت القاتل من العقاب بمجرد العفو عنه ، وقد يكون العفو عن الدية أيضا ، فيبقى بغير عقوبة مع أنه قد ارتكب في حق

(١) انظر المفتى لابن قدامة ج ٩ ص ٤٦٧ .

(٢) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٣ .

(٣) أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي ، كنيته أبو

عبد الله ، ولقبه أبو ثور . كان أحد كأكثمة الدنيا فقها وعلماء وورعا

وفضلا وديانة . كان يتفقه بالرأى حتى قدم الشافعي بغداد

فاختلف اليه ورجع عن مذهبه . قال النسائي عنه : ثقة مأمون

ووثقه غيره . مات سنة ٢٤٠ هـ وله سبعون سنة . انظر : تهذيب

التهذيب لابن حجر ج ١ ص ١١٨ . ميزان الاعتدال للذهبي

ج ١ ص ٢٩ .

(٤) انظر التعزير في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر ص ١٦٤ .

المجتمع جرماً بقتله نفساً حرم الله قتلها (١) . لكن من غير تحديد لمقدار التعزير ، لأنَّ التحديد لا يكون إلا بنص من عند الله أو رسوله ، وما ورد في ذلك غير صحيح كما أمر . وإنما يترك تحديد مقداره إلى رأى الإمام بحسب ما يراه مناسباً لردع المجرم وتحقيق الأمن في المجتمع .

الحالة الثانية : انتفاء القصاص لفقد شرط من شروطه .

إذا انتفى القصاص لفقد شرط من شروطه كقتل الوالد لولده ، والحر العبد ، فإن القاتل يعزر بما يراه الإمام ، ((لأنَّ فعل القاتل معصية ، والمعصية تفتقر إلى ما يمنع من فعلها ، فإذا لم يجب فيها حد ولا كفارة وجب أن يشرع فيها التعزير ليتحقق المانع من فعلها)) (٢) . وهذا قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة (٣) . غير أن المالكية حددوا مقدار التعزير بضرب مائة ومئتين سنة . (٤)

(١) انظر التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ١٦٤ .

(٢) كشف القناع ج ٦ ص ١٢١ .

(٣) انظر الدر المختار مع حاشيته ج ٦ ص ٥٤٤ ، معين الأحكام

فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام للطرابلسي الحنفى ص

١٧٧ ، القوانين الفقهية ص ٢٢٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص

١٩٢ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٠ ، كشف القناع ج ٦

ص ١٢١ .

(٤) انظر القوانين الفقهية ص ٢٢٧ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب

الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ .

حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة الجناية على ما دون النفس عمدا .

إذا جنى إنسان عمدا على آخر ففقطع عضوا من أعضائه أو أصابه بجروح أو كسور ونحو ذلك من الإصابات التي تقع على ما دون النفس فهل يشرع تعزير الجاني بغض النظر عما يلحقه من قصاص في العضو إذا توفرت شروطه وانتفت موانعه أو الدية أو الإرش ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

القول الأول :

يعزر كل من جنى عمدا على ما دون النفس سواء اقتص منه أولا ، وذلك لردعه وزجره وليتناهى الناس عن ذلك إلا أن تعزير من اقتص منه يكون أخف ممن لم يقتص منه وبهذا قال مالك (١) .

القول الثاني :

لا تعزير على من اقتص منه فيما دون النفس . وبهذا قال عطاء (٢) ابن أبي رباح واختاره ابن رشد (٣) .

(١) انظر مواهب الجليل للحطاب ج ٦ ص ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، التاج والاكلیل بهاش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٧ .

(٢) هو عطاء بن أبي رباح بن أسلم القرشي مولا هم كنيته أبو محمد المكي ، كان من كبار التابعين فقهيا وعلميا وورعا وفضلا ، وكان حجة إماما . ولد سنة ٢٧ هـ توفي سنة ١١٤ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ج ٦ ص ١٩٩ .

(٣) ابن رشد : هو العلامة أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي المالكي يعرف بابن رشد الحفيد . برع في الفقه وسمع الحديث واتقن الطب والكلام والفلسفة حتى صار يضرب به المثل فيها . له مصنفات كثيرة في الفقه والطب . ولد سنة ٥٢٠ هـ وتوفي سنة ٥٩٥ هـ ، انظر : شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٢٠ .

المالكية (١) . واستدل عطاء لذلك بقوله تعالى : * والجروح قصاص (٢) .

الراجع :

الذى يظهر لي أنه لا فرق في حكم التعزير بين الجناية على النفس عدا وبين الجناية على ما دونها وذلك لتعمد الجاني في الفعلين . فإذا اقتصر من الجاني فيما دون النفس فلا تعزير عليه لأن القصاص أكبر رادع وزاجر لما يحدثه في نفس المجنى عليه وغيره ممن يشهده أو يسمع به من رهبة وخوف . إما إذا عفى عنه على الدية أو مجانا أو تخلف شرط من شروط القصاص شرع للإمام تعزيره بما يراه مناسبا لردعه حتى لا يفلت من العقاب ويتخذ من ذلك وسيلة للتعدى على أمن المجتمع خصوصا إذا تخلف شرط من شروط القصاص فإنه حينئذ يدخل تحت قاعدة التعزير العامة وهي أن التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .

وبهذا يتبين أن ما جاء في نظام المرور من تعزير للجاني إذا ارتكب بسيارته ونحوها جناية عمدية على ما دون النفس موافق لما جاء عن الإمام مالك رحمه الله فإنه يرى تعزير الجاني مطلقا إذا ارتكب جناية عمدية على ما دون النفس سواء اقتصر منه أولا .

وبهذا يتبين أن ما جاء في نظام المرور من جمعه بين العقوبة التعزيرية والعقوبة المقدرة شرعا إذا كان القتل الناتج عن الحادث المرورى

(١) انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٧ .

(٢) سورة المائدة آية ٤٥ .

(٣) انظر التعزير في الشريعة الإسلامية ص ١٧٠ ، احكام الطريق في

الفقه الاسلامي ص ٤٥٣ .

قتل عمد موافق للراجح من أقوال الفقهاء وهو وجوب تعزير القاتل عمدا إذا عفى عنه إلى الدية أو مجانا أو انتفى القصاص عنه بفقد شرط من شروطه لكونه قد ارتكب جريمة في حق المجتمع بقتله نفسا حرم الله قتلها .

حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة القتل شبه العمد المقدرة شرعا :

الدية والكفارة عقوبتان مشروعتان في القتل شبه العمد ، فهل يعاقب مرتكب القتل شبه العمد بعقوبة تعزيره أخرى بحيث يجمع بينهما وبين عقوبة الكفارة ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يعزر مرتكب القتل شبه العمد مع الكفارة وجوبا . وهذا قال المالكية وبعض الحنابلة^(١) وعلل الحنابلة لذلك : بأن الكفارة حق لله تعالى بمنزلة الكفارة في الخطأ ليست لأجل الفعل ، بل بدل النفس الفاتية ، فأما نفس الفعل المحرم الذي هو جناية ، فلا كفارة فيه ، ويظهر هذا بما لو جنى عليه ، فلم يتلف شيئا ، استحق التعزير ، ولا كفارة ، ولو أتلف بلا جناية محرمه لوجب الكفارة بلا تعزير ، وإنما الكفارة في شبه العمد بمنزلة الكفارة على المجامع في الصيام والإحرام .^(٢)

أما المالكية فلا أن القتل شبه العمد عندهم داخل في القتل العمد وقد قالوا بوجوب تعزير القاتل عمدا إذا عفى عن القصاص إلى الدية أو مجانا

(١) انظر القوانين الفقهية ص ٢٢٧ ، المبدع في شرح المقنع لابن مفلح

ج ٩ ص ١٠٨ - ١٠٩ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) المبدع في شرح المقنع ج ٩ ص ١٠٨ - ١٠٩ .

أو امتنع القصاص لعارض (١).

القول الثاني :

إذا تكرر القتل من القاتل شبه العمد مرتين فأكثر فإن للإمام أن يعزره بالقتل سياسة . وهذا قال الحنفية (٢) . وإذا كان التعزير عندهم جائزاً بالقتل فبدونه ، من حبس وضرب ونحوه من باب أولى .

القول الثالث :

لا تعزير على القاتل شبه العمد ، لأنه يجب عليه فيه مع الدية الكفارة وما وجبت فيه الكفارة فلا تعزير على فاعله وهذا قال الحنابلة في الراجح من المذهب (٣) وهو قول الشافعية فيما يظهر لي وإن لم يصرحوا به لا أنهم لا يرون وجوب تعزير القاتل عمداً إذا عفى عن القصاص ، فمن باب أولى أن لا يعزر عندهم مرتكب القتل شبه العمد لأنه دون العمد . (٤)

الراجح :

من عرض أقوال الفقهاء يتبين أن الراجح هو القول الأول ، وهو وجوب تعزير مرتكب القتل شبه العمد إذا دعت الحاجة إليه . وذلك لما ذكره أصحاب هذا القول من تعليل ولأن جريمة القتل شبه العمد فيها اعتداء أيضاً على حق المجتمع وهو الأساس بأمنه ، وإذا كان ولي المقتول قد فرض له دية مغلظة للتشفي من الجاني وإطفاء لنار الغل والحقد على الجاني ، فإن حق المجتمع الذي يتمثل في ارتكاب فعل القتل ذاته معصية

(١) انظر ص ٧٠٩ من هذا البحث.

(٢) انظر الدر المختار للحصكفي وكذلك حاشيته لابن عابدين ج ٦

ص ٥٣٠ ، الاختيار ج ٥ ص ٢٥ .

(٣) انظر الانصاف للمرادوى ج ١٠ ص ٢٣٩ ، كشاف القناع ج ٦ ص ١٢١ .

(٤) انظر ص ٧٠٩ من هذا البحث .

تستحق التعزير الذي هو عقوبة عامة يفرضها الإمام عند الحاجة صونا لحرمة المجتمع من أن تنتهك . (١)

وبهذا يتبين مشروعية الجمع بين العقوبة التعزيرية التي نص عليها نظام المرور كجزاء مترتب على القتل شبه العمد الناتج عن الحادث المرورى وبين غيرها من العقوبات المقدرة شرعا للقتل شبه العمد لحاجة المجتمع لحفظ أمنه وصون نظامه من أن ينتهك .

حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة القتل الخطأ المقدرة شرعا .

الموجب على القاتل خطأ الدية والكفارة فهل يشرع تعزيره ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

القول الأول :

لا تعزير على القاتل خطأ . وبهذا قال الحنفية والشافعية والحنابلة وابن حزم (٢) . وعللوا لذلك : بأن القتل الخطأ ليس فيه إثم بلا خلاف (٣) وإنما الإثم يكون في ترك التحرز والمبالغة في الثبوت (٤) ، ولأن الله سبحانه وتعالى قد أبان الواجب على القاتل خطأ وهو الدية والكفارة في قوله تعالى : **﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ، ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنا ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو ﴾**

(١) انظر التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ١٦٦-١٦٧ .

(٢) انظر تبیین الحقائق ج ٦ ص ١٠١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٣ ، ١٠٧ ،

المغني ج ٩ ص ٣٣٩ ، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٤٠٤ .

(٣) انظر المحلى ج ١٠ ص ٤٠٤ .

(٤) انظر الهداية مع شرحها تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٢١٤ ،

تبیین الحقائق ج ٦ ص ١٠١ .

لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ، وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليماً حكيماً * (١) ، ولا أنه ليس في وسع أحد الامتناع عن الخطأ ، الذي لم يتعمده ، ولا قصده ، فهو معفو عنه ولا جناح على إنسان فيه (٢) لقوله تعالى * وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم * (٣) ، ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " . (٤)

القول الثاني :

فرق أصحاب هذا القول بين القتل الخطأ الناتج عن فعل مباح في الأصل . وبين القتل الخطأ الناتج عن فعل غير مباح أصلاً ، فإن كان القتل الخطأ نتج عن فعل مباح أصلاً ، ولكن الجاني أخطأ في فعله أو قصر فيه ، فلا تعزير على الجاني وإنما الواجب عليه الكفارة وعلى عاقلته دية المقتول .

وإن كان القتل الخطأ نتج عن فعل غير مباح للجاني فعليه في الأصل ، إما لجهله به أو لم يؤذنه له فيه أو منعه الحاكم من مزاولته ، وإنما عرض نفسه لذلك ، فعليه مع الدية والكفارة التعزير بما يراه الإمام . وهذا قال المالكية (٥) . وعللوا لذلك : بتعديده . وقد نصوا على

(١) سورة النساء آية ٩٢ .

(٢) انظر المحلى ج ١٠ ص ٤٠٤ .

(٣) سورة الاحزاب آية ٥ .

(٤) تقدم تخريجه انظر ص ٤٥٥ .

(٥) انظر القوانين الفقهية ص ٢٢١ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣١٣ ،

التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٢١ .

ذلك في مسألة الطبيب والبيطار والختان ، قال في القوانين الفقهية :
" ومثل ذلك الطبيب يسقي المريض أو يكويه فيموت ، والبيطار يطرح الدابة
فتموت ، والحجام يختن الصبي أو يقطع الضرس فيموت صاحبه ، فلا ضمان
على هؤلاء لأنه مما فيه التعزير . وهذا إذا لم يخطيء في فعله ،
فإن أخطأ فالدية على عاقلته ، وينظر فإن كان عارفاً فلا يعاقب على خطئه
وإن كان غير عارف وعرض نفسه فيؤدب بالضرب والسجن " . (١)

الراجع :

الذي يظهر لي أن الراجح هو ما ذهب إليه المالكية من التفريق
بين القتل الخطأ الناتج عن فعل مباح أصلاً وبين القتل الناتج عن فعل
غير مباح ، فلا تعزير على القاتل خطأ إذا كان فعله مباحاً أصلاً لأنه
لم يأت بمعصية يعزر عليها ، وما حصل من ترك التحرز وعدم المبالفة في
التثبت يقابله الكفارة ، وإن نتج القتل عن فعل غير مباح فيشرع تعزير
القاتل خطأ على ما أتاه من معصية وهي الفعل غير المباح . (٢)

حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة الجناية على ما دون النفس خطأ إذا

كانت مقدرة شرعاً :

يمكن القول بأن الأفعال الواقعة على ما دون النفس خطأ هي
مثل الأفعال الواقعة على النفس خطأ . فلا يخلو الفعل الذي أدى إلى

(١) القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٢١ ، وانظر التاج والاكلیل

بهاشم مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٢١ .

(٢) انظر التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ١٧١

، أحكام الطريق في الفقه الإسلامي للدكتور سليمان الدخيل ص

٤٥٧ - مطبوع على آلة كاتبة .

الجناية من أن يكون مباحاً أصلاً أو يكون غير مباح أصلاً ولذا فإنه يمكن أن يقال في التعزير على الأفعال الواقعة على ما دون النفس خطأ ما قيل في القتل الخطأ فلا داعي لتكرار ذلك مرة أخرى .

حكم تعزير مستعمل السيارة إذا نتج عن استعماله لها جناية على النفس أو ما دونها خطأ .

من خلال ما ذكره الفقهاء في المسألة السابقة يتبين أن مستعمل السيارة كغيره إذا جنى على نفس أو ما دونها خطأ حيث لم يفرق الفقهاء في حكم التعزير بين مستعمل السيارة وغيره ، فمن قاد سيارته في طريق عام فارتكب بها حادثاً مرورياً نتج عنه تلف/أو ما دونها خطأ فإنه يجزى عليه ما ذكره الفقهاء في المسألة السابقة .

فعلى القول الأول - وهو قول الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة وابن حزم - لا تعزير على سائق السيارة لأنه لم يفعل معصية ، ولأن فعله - وهو السير في الطريق - مباح لا إثم عليه فيه . وعلى القول الثاني - وهو قول المالكية - ينظر إلى الفعل الذي نتجت عنه الجناية - أي الحادث المروري - فإن كان مباحاً له فعله ولكنه أخطأ أو قصر في قيادته فلا تعزير عليه ، وإن كان غير مباح له فعله ، لجهله به أو كونه غير مأذون له فيه أو كون ولي الأمر منع من ذلك فعليه التعزير - بما يراه ولي الأمر - وله العفو عنه إذا كان في ذلك مصلحة - لتعديده ولكون ذلك الفعل معصية .

وغالب حوادث المرور في عصرنا الحاضر من هذا القبيل ، وخاصة حوادث الصدم والتصادم والانقلاب والدعس ، فقل أن تجد حادثاً إلا وسببه فعل لا يجوز لسائق السيارة فعله ، كالسرعة الزائدة عن القدر المحدد

للطريق ، أو عدم معرفة القيادة ، أو عدم صلاحية السيارة للاستعمال ، أو عدم التقيد بإشارات المرور وقواعد السير والتجاوز في المرتفعات والمنحنيات ، وغير ذلك من الأفعال التي لا يجوز لمستعمل السيارة فعلها سواء نص شرعا على عدم جوازها أو منع ولي الأمر من فعلها محافظة على سلامة الآخرين - كما جاء في نظام المرور - فإنه يأخذ حكم المنصوص عليه إذا لم يخالف نصا شرعيا لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (١) الآية . ففي الآية الاثني عشرة ولاية على الأمر والامر يقتضي الوجوب ومن خالف أمره - في غير معصية الله - فقد عصاه ، ومن عصاه فقد استحق التعزير . (٢)

وقد أخذت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بما ذكره المالكية في المسألة السابقة . فقد جاء في بحث حوادث السيارات في موضوع ما يترتب على حوادث السيارات من العقوبات المخالفة لنظام المرور ونحوه بعد الكلام على ما يجب على ولي الأمر نحو الأئمة وما يجب على الأئمة من طاعته قوله : " ومنه - أي ما يجب على ولي الأمر تجاه الأئمة - تنظيم خط السير في الطريق برا وبحرا وجوا ، وإلزام قادة السيارات والبواخر والطائرات ونحوها خطوطا محدودة وسرعة مقدرة ومواعيد موقتة ، وأن يحملوا بطاقات تثبت الإذن لهم بالقيادة ، وتدل على صلاحيتهم لها ، فيجب على قادة وسائل النقل والمواصلات أن يلتزموا بما وضع لهم محافظة على الأمن والدماء وسائر المصالح دفعا للفوضى والاضطراب وما ينجم عنهما من الحوادث والأخطار

(١) سورة النساء آية ٩٥ .

(٢) نقل عن كتاب أحكام الطريق في الفقه الاسلامي مع بعض التصرف

انظر ص ٤٥٨ .

وفوات الكثير من المصالح ، ومن خالف في ذلك كان من المعتدين ، وحق
لولي الأمر أو نائبه أن يعززه بما يردعه ويحفظ الأمن والمصلحة والاطمئنان
من حبس وسحب بطاقة القيادة وغرامة مالية في قول بعض العلماء ،
وحرمانه من القيادة ونحو ذلك .^(١)

وعند مقارنة ما جاء في نظام المرور في شأن تعزير مستعمل السيارة
إذا نتج عن استعماله لها جناية على النفس أو ما دونها خطأ نجد النظام
يعزز المتسبب في الحادث إذا وقع بسبب إهماله أو قلة احترازه أو عدم مراعاته
للأنظمة ، سواء أكان الفعل الذي أدى إلى وقوع الحادث مباحاً له
مارسته أو لا ، على أساس أن الحادث وقع بسبب إهماله أو قلة احترازه أو
عدم مراعاته للأنظمة . وفي هذا نظر من جهة أن جناية الخطأ لا تحصل
إلا بسبب عدم المبالغة في الاحتراز والتثبت حين ممارسة الفعل ، سواء أكان
الفعل الذي أدى إلى وقوع الجناية مباحاً أو لا .

وقد اتفق الفقهاء في المذاهب الأربعة - كما رأينا في المسألة
السابقة -^(٢) على أنه لا تعزير على الجاني خطأ إذا كان الفعل الذي
أدى إلى وقوع الجناية مباحاً للجاني فعله باعتبار أنه من قبيل الخطأ المحض .
أما إذا كان الفعل الذي أدى إلى وقوع الجناية غير مباح للجاني مارسته
فإن مرتكبه يعزز عند المالكية لتعديده بممارسة فعل محظور . ولا يعزز
عند الجمهور اكتفاءً بالعقوبة المنصوص عليها وهي الدية والكفارة . وعلى هذا

(١) بحث حوادث السيارات المعد من قبل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية
والافتاء للمؤتمر العاشر لهيئة كبار العلماء الذي انعقد في عام ١٣٩٦ هـ
بالطائف ص ٣٠ .

(٢) انظر ص ٧١٦

فينبغي التفريق عند تطبيق العقوبة التعزيرية بين الخطأ المحض الناتج عن فعل مباح الممارسة وبين الخطأ الناتج عن فعل محظور الممارسة . فتطبق العقوبة التعزيرية على الخطأ الناتج عن فعل محظور الممارسة كما ذكر المالكية ، ولا تطبق على الخطأ الناتج عن فعل مباح الممارسة لأنه من قبيل الخطأ المحض الذي يصعب على الإنسان تجنبه .

الفرع الثاني

في حكم التعزير على المخالفات المرورية

لا ريب أن من خالف قواعد السير المعمول بها - كأن تجاوز بسيارته حدود السرعة المقررة ، أو تجاوز بها في مكان لا يجوز التجاوز فيه كالمنحنيات والمنعطفات والتقاطعات ، أو عكس خط السير أو قطع إشارة مرورية ، أو لم يلتزم بالمسلك المحدد الذي يسير فيه ، أو استعمل المنبه أكثر مما ينبغي أو ساق سيارته بطريقة رعنا* بحيث لا يبالي بحقوق الآخرين في الطريق ، أو أوقف سيارته في مكان غير مأذون بالوقوف فيه ، أو أهمل فحص سيارته ، ووسائل السلامة فيها - يعتبر عاصيا لولي الأمر فيما إليه تدبيره مؤذيا لغيره من مستخدمي الطريق ، ولذلك فإنه يستحق العقوبة التعزيرية المنصوص عليها في نظام المرور أو التي يعينها الإمام أو نائبه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن معظم المخالفات المرورية التي مر ذكرها في المطلب السابق تعتبر من قبيل المعاصي التي تمس بسلامة المجتمع والتي لا حد فيها ولا كفارة ولذلك فإنها تدخل تحت قاعدة التعزير العامة المتفق عليها بين الفقهاء وهي أن التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .

الفرع الثالث

في حكم التعزير بالمال

نص نظام المرور - كما مر عندنا في المطلب السابق - على عقوبة التعزير بأخذ المال في المخالفات المرورية . فما حكم ذلك ؟
اتفق الفقهاء على عدد من العقوبات التعزيرية منها : عقوبة الضرب ، والحبس ، والنفي ، والتوبيخ - بما ليس سباً - والتشهير ، والهجر والوعظ . (١)

واختلفوا في التعزير بالمال أخذاً أو إطلافاً على قولين :

القول الأول :

لا يجوز التعزير بالمال أخذاً أو إطلافاً . وهذا قال أبو حنيفة ومحمد ومن تبعهما من الحنفية والمالكية والشافعية في قوله الجديد ، وبعض الحنابلة منهم ابن قدامة (٢) . واستدلوا لذلك بأدلة منها :

(١) انظر حاشية ابن عابدين : ٤ ص ٦٤ - ٦٥ ، حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٤ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢١ ،

المغني ج ١٠ ص ٣٤٨ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٢٤ .

(٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٣٤٥ ، حاشية

ابن عابدين ج ٤ ص ٦٣ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

ج ٤ ص ٣٥٤ ، حاشية عميرة مجموعة مع حاشية قليوبي ج ٤

ص ٢٠٥ ، حاشية الشبرايملي بهامش نهاية المحتاج ج ٨ ،

ص ٢٢ ، المغني ج ١٠ ص ٣٤٨ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٢٥ .

١ - قوله تعالى : * يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم * (١) وقوله تعالى * ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام * (٢) .

وجه الدلالة من الآيتين :

أن الله حرم أكل أموال الناس بالباطل ، والتعزير بالمال من باب أكل أموال الناس بالباطل لكون أخذه يتم بدون سبب شرعي من بيع وهبة ونحو ذلك .

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم * فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا * (٣) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن الرسول صلى الله عليه وسلم حرم أخذ مال الغير فلا يجوز التعزير بأخذ المال أو إتلافه لأنه أخذ له بدون حق . (٤)

وعلى ابن قدامة لعدم جواز التعزير بالمال فقال " لأن الشرع لم يرد شيئاً من ذلك عن أحد يقتدى به ولأن الواجب أدب والتأديب لا يكون بالإتلاف " . (٥)

- (١) سورة النساء آية ٢٩ .
- (٢) سورة البقرة آية ١٨٨ .
- (٣) أخرجه البخارى في صحيحه مع فتح البارى من رواية ابن عباس كتاب الحج باب الخطبة أيام منى ج ٣ ص ٥٧٣ .
- (٤) انظر حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥٥ ، أحكام الطريق في الفقه الإسلامى ص ٤٦٢ ، مطبوع على آلة كاتبة .
- (٥) المغنى ج ١٠ ص ٣٤٨ .

وعلى بعض الحنفية لذلك : بأن التعزير بالمال فيه تسليط للظلمة على أخذ أموال الناس فيأكلونه (١).

القول الثاني :

يجوز التعزير بأخذ المال أو إتلافه إذا كان في ذلك مصلحة .
وهذا قال أبو يوسف من الحنفية ، والشافعي في القديم وابن تيمية وابن القيم من الحنابلة وقالوا إنه قول مالك في المشهور والإمام أحمد في مواضع مخصوصة من مذهبه . (٢)

وقد استدل ابن تيمية وابن القيم بأدلة كثيرة من السنة وأفعال الصحابة على مشروعية التعزير بالمال ، فمن السنة ما يلي :

- ١ - إباحته صلى الله عليه وسلم سلب الذي يسطر في حرم المدينة لمن وجده . (٣)
- ٢ - أمره صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر بأن يحرق الثوبين المعصفرين . (٤)

-
- (١) انظر حاشية ابن عابدين ج٤ ص ٦١ .
 - (٢) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٣٤٥ ، حاشية ابن عابدين ج٤ ص ٦١ ، حاشية عميرة مطبوعة مع حاشية قليوبي ج٤ ص ٢٠٥ ، حاشية الشبرايملي بهامش نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٠٥ ، شرح النووي على صحيح مسلم ج ٩ ص ١٣٩ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ١٠٩ ، الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٦٦ ،
 - (٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من رواية سعد بن أبي وقاص ، كتاب الحج باب فضل المدينة ، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدودها حديث رقم ٤٦١ ج ٢ ص ٩٩٣ .
 - (٤) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر حديث رقم ٢٨ ، ج ٣ ص ١٦٤٧ .

- ٣ - أخذه شطرمال مانع الزكاة عزمة (١) من عزمات الرب تعالى (٢) .
- ٤ - إضعاف الفرم على سارق ما لا قطع فيه من الثمر والكثرة (٣) .
- ٥ - حرمان السلب الذي أساء على نائيه (٤) .
- فهذه كلها أدلة على جواز التعزير بالمال (٥) .

- (١) قوله (عزمة من عزمات ربنا) أى حقا من حقوقه وواجبا من واجباته . شرح جلال الدين السيوطي بهامش سنن النسائي ج ٥ ص ١٦ - ١٧ .
- (٢) أخرجه أبوداود في سننه ج ٢ ص ١٠١ ، عن طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، حديث رقم ٢٥٧٥ ، والنسائي في سننه ج ٥ ص ١٥ . وفي إسناده بهزين حكيم تكلم فيه غير واحد ووثقه خلق من الأئمة ، وسأل الامام احمد عن اسناد هذا الحديث فقال صالح الاسناد . انظر ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ ص ٣٥٣ ، التلخيص الحبير ج ٢ ص ١٦٠ .
- (٣) أخرجه النسائي في سننه في كتاب قطع السرقة ج ٨ ص ٨٥ ، ٨٦ من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وأخرجه الحاكم في مستدركه وسكت عنه الذهبي في تلخيص المستدرك مطبوع مع المستدرك ج ٤ ص ٣٨١ ، وأخرجه أبوداود في سننه ج ٤ ص ١٣٧ ، قال الشوكاني في نيل الاوطار ج ٨ ص ٣٣٩ : أخرجه الحاكم وصححه وحسنه الترمذى .
- (٤) أخرجه مسلم في صحيحه من رواية عوف بن مالك كتاب الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القتل . انظر صحيح مسلم مع شرحه للنووى ج ١٢ ص ٦٤ - ٦٥ .
- (٥) انظر الأفضية السابقة في الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٦٧ .

ومن الآثار (١) ما يلي :

- ١ - تحريق عمرو علي رضي الله عنهما المكان الذي يباع فيه الخمر .
 - ٢ - تحريق عمر قصر سعد بن أبي وقاص . لما احتجب فيه عن الرعية .
 - ٣ - تحريق عثمان رضي الله عنه المصاحف المخالفة للإمام .
 - ٤ - تحريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الأوثان .
 - ٥ - اضعف عمر الفرم في ناقة أعرابي أخذها مالك جياح على سيدهم ودرأ عنهم الحد .
 - ٦ - اضعف عثمان بن عفان رضي الله عنه على المسلم إذا قتل الذمي عدا الدية ، لأن دية الذمي نصف دية المسلم .
- وقد عقب شيخ الإسلام ابن تيمية هذه القضايا بقوله " هذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك وتظاهرها متعددة (٢) .
- وقد ذكر المانعون للتعزير بالمال في معرض توجيههم لادلة من أجاز التعزير بالمال ، بأن التعزير بالمال كان جائزا في أول الاسلام ثم نسخ والدليل على نسخه الإجماع . (٣)

غير أن ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ردا دعوى نسخ العقوبات المالية حيث قالوا :

-
- (١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ١٠٩ وما بعدها ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٦٦ وما بعدها .
 - (٢) فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ١١١ .
 - (٣) انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ج ٥ ص ١٥٣ ، حاشية السندی وشرح السيوطي على سنن النسائي كلاهما مطبوعان معها ، ج ٨ ص ٨٦ ، سبل السلام ج ٢ ص ١٦٨ تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٦٠ .

" ومن قال : إن العقوبات المالية منسوخة ، وأطلق ذلك ، فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً ، فأكثر هذه المسائل : سائغ في مذهب أحمد وغيره ، وكثير منها سائغ عند مالك ، وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته صلى الله عليه وسلم ميطل أيضاً لدعوى نسخها ، والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع يصح دعواهم ، إلا أن يقول أحدهم : مذهب أصحابنا عدم جوازها ، فمذهب أصحابه عيار على القبول والرد ، وإذا ارتفع عن هذه الطبقة : ادعى أنها منسوخة بالإجماع . وهذا خطأ أيضاً . فإن الأئمة لم تجمع على نسخها ، ومحال أن ينسخ الإجماع السنة ، ولكن لو ثبت الإجماع لكان دليلاً على نص ناسخ " . (١)

ثم قال ابن القيم في معرض استدلاله على مشروعية العقوبات المالية : " إن العمل بالعقوبات المالية " هو إجماع الصحابة ، فإن ذلك اشتهر في قضايا متعددة جداً ، ولم ينكره منهم منكر ، وعمر يفعله بحضرتهم ، وهم يقرونه ، ويساعدونه عليه ، ويصوبونه في فعله ، والمتأخرون كلما استبعدوا شيئاً قالوا : منسوخ ومتروك العمل به " . (٢)

وقد رد أيضاً دعوى نسخ العمل بالعقوبات المالية النوى حيث قال : " ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ " . (٣)

(١) الطرق الحكمية ص ٢٦٧ وانظر فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ١١١-١١٢ .

(٢) الطرق الحكمية ص ٢٦٧ .

(٣) تلخيص الحبير لابن حجر ج ٢ ص ١٦١ .

ويمكن أن يرد على أهل القول الأول بأن ما استدلوأ به من أدلة على حرمة مال المسلم وحرمة الاعتداء عليه وأنه لا يجوز أخذه إلا بطريق مشروع بأنها أدلة عامة وأدلة المجيزين خاصة ، والخاص مقدم على العام فسي الاستدلال .

الراجع :

من ذكر قولي العلماء وما استدل به كل فريق يظهر أن الراجع هو القول بجواز التعزير بالمال من قبل ولي الأمر إذا جانب ذلك الهوى وتحققت فيه مصلحة الأمة وذلك لشبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن من الناس من لا يصلحه ولا يردعه في غيه وفساده إلا أخذ ماله أو شيء منه أو إتلافه . (١)

وبهذا يتبين مشروعية التعزير بالغرامات المالية في نظام المرور .

(١) انظر فيما تقدم كتاب أحكام الطريق في الفقه الاسلامي لسليمان الدخيل ص ٤٥١ - ٤٧١ ، التعزير في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر ٣٩٦ - ٤٠٩ ، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ليكر أبو زيد ص ٤٩٥ - ٤٩٩ .

الفرع الرابع

في حكم الجمع بين عقوبتين تعزيريتين فأكثر

أجاز نظام المرور الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة المالية ،
وبين عقوبة سحب رخصة القيادة الخاصة بالسائق وسحب رخصة
السير الخاصة بالسيارة كما أجاز الجمع بين هذه العقوبات في بعض
الأحوال فهل يجوز ذلك في الشريعة ؟

يجوز عند الفقهاء الجمع بين عقوبتين تعزيريتين فأكثر كالجمع
بين عقوبتي الحبس والجلد ، أو الجلد مع النفي وأخذ المال ونحو ذلك
إذا كانت الجناية تقتضي ذلك تحقيقاً للمصلحة العامة وإصلاحاً للجاني (١)
وما يدل على جواز ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله
ابن عمرو أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله كيف ترى حريسة (٢) الجبل ؟ فقال : " هي ومثلها ،
والنكال ، وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما آواه المراح (٣) فبلغ
ثمن المجن (٤) ، ففيه قطع اليد ، وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه

(١) انظر الهداية مع شرحها فتح القدير ج ٥ ص ٣٥٠ ، التاج
والاكلیل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ ، مغني المحتاج
ج ٤ ص ١٩٢ ، المغني ج ١٠ ص ٣٤٨ و مجموع فتاوى ابن
تيمية ج ٣٢ ص ٢٠ .

(٢) و (٣) (حريسة الجبل : بالحاء المهملة أى ما يحرس بالجبل
من غير حرز .

(آواه المراح) هو بضم الميم : الموضع الذى تروح إليه الماشية
أوتأوى إليه ليلاً . انظر شرح السيوطي بهامش سنن النسائي
ج ٨ ص ٨٥ .

(٤) (المجن) هو الترس الذى يتستبر به صاحبه . انظر المصباح
النير ج ١ ص ١١٢ .

وجلدات نكالا " قال : يا رسول الله كيف ترى في الثمر المعلق (١) ؟
 قال : " هو ومثله معه والنكال (٢) ، وليس في شيء من الثمر المعلق
 قطع إلا فيما آواه الجرين (٣) ، فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المجن
 ففيه قطع وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه وجلدات نكالا " . (٤)
 فقد جمع الرسول صلى الله عليه وسلم بين عقوبتين على من سرق مالا لا قطع
 فيه وهما الغرامة والجلد .

وبما روى أن رجلا يقال له معن بن زائدة عمل خاتما على
 نفس خاتم بيت المال ثم جاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالا فبلغ
 عمر رضي الله عنه فضربه مائة وحبسه . فكلّم فيه فضربه مائة أخرى ، فكلّم
 فيه من بعد فضربه مائة ونفاه " (٥) فقد جمع عمر رضي الله عنه في
 تعزير معن ثلاث عقوبات تعزيرية هي الضرب والحبس والنفي فهذا
 دليل على جواز الجمع بين عقوبتين تعزيريتين فأكثر . (٦)

وهذا يتبين أن الجمع بين عقوبتين تعزيريتين في نظام المرور موافق
 لما جاء عن الفقهاء في جواز الجمع بين العقوبات التعزيرية .

- (١) و (٢) و (٣) (الثمر المعلق) ما كان معلقا بالشجر قبل أن يجذ
 ويحرز . (النكال) : أي العقوبة .
 (الجرين) : كأمير موضع يجمع فيه الثمر ويجفف . انظر حاشية
 السندی بهامش سنن النسائي ج ٨ ص ٨٥ ، ٨٦ .
 (٤) تقدم تخريجه ص ٧٢٧
 (٥) ذكر هذا الاثر ابن قدامة في المغني ج ١٠ ص ٣٤٨ بدون
 إسناد . وقد ذكر الدكتور سليمان الدخيل في كتاب أحكام الطريق
 في الفقه الاسلامي ص ٤٧٢ أن البلاذري خرج به بسنده في فتوح
 البلدان وأن رجال إسناده ثقات .
 (٦) انظر التعزير في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر ص ٣٨٨
 أحكام الطريق في الفقه الاسلامي للدكتور سليمان الدخيل ص
 ٣٧١ ، مطبوع على آلة كاتبة .

الفرع الخامس

حكم وضع حد أدنى ، وحد أعلى لبعض العقوبات التعزيرية
الواردة في نظام المرور .

قسم نظام المرور كل من عقوبتي الحبس والغرامة المالية إلى فئات
حسب خطورة المخالفة أو الجناية المرتكبة في حوادث المرور ، ووضع حدا
أدنى وحدا أعلى لمقدار العقوبة في كل فئة ، فما حكم ذلك ؟

الأصل في الشريعة الإسلامية أن التعزير عقوبة غير مقدرة وتختلف
مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها ، وبحسب حال المذنب ،
وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته . وهو مفوض لرأى ولي الأمر واجتهاده
من حيث الجنس والقدر . يفرض لكل حالة ما يراه كافيا لتحقيق الزجر
والتنكيل والتأديب المقصود من التعزير . وليس لأقله حد معين عند
الفقهاء^(١) بل يكون بكل ما فيه إيلاام الإنسان من قول وفعل ، وترك قول^(٢)
وفعل . إلا ما روى عن القدوري من الحنفية إن قدر أدنى عقوبة التعزير

- (١) انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦٤ - ٦٥ ، حاشية الدسوقي
على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٤ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢١ ،
المفني ج ١٠ ص ٣٤٨ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٢٤ .
- (٢) القدوري : هو أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن
حمدان البغدادي المعروف بالقدوري ، الفقيه الحنفي . كان شيخ
الحنفية بالعراق . انتهت إليه رئاسة المذهب وعظم قدره وجاهه
وبعد صيته . ولد سنة ٣٦٢ هـ له مصنفات منها : المختصر
المشهور بمختصر القدوري في فقه الحنفية . توفي ببغداد سنة
٤٢٨ هـ . انظر وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٨ . الأعلام ج ١ / ٢٠٦ .

بالضرب بثلاث جلدات ، معللاً لذلك : بأن التعزير بما دون الثلاث لا يقع به الإيلاء والزجر المقصود من التعزير . (١)

وقد رد الفقهاء ومنهم الحنفية قول القدوري هذا . معللين لذلك : بأنه قول ينقصه الدليل لأن التقدير لا يكون إلا بنص من الشارع يجب المصير إليه ، ولا نص على التعزير لا ثقله . فيبقى بحسب ما يراه الحاكم زاجراً ورادعاً . (٢)

أما تقدير أكثره فقد اختلف الفقهاء في ذلك على عدة أقوال :

فمنهم من يرى أنه لا حد لأكثر التعزير ، بل هو منفوخ إلى رأى الحاكم بحسب المصلحة وعلى قدر الجريمة فيجتهد فيه ولي الأمر .

ومنهم من يرى : أنه لا يبلغ بالتعزير في معصية الحد المقدرفيها .

ومنهم من يرى أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود ، إما أربعين

وإما شائين .

ومنهم من يرى : أنه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط .

ولكل قول أدلته الخاصة به ، فمن أراد التعرف عليها فيمكنه

مراجعة أبواب التعزير في كتب الفقه المعتمدة ، وكذلك في كتاب الطرق

الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم صفحة مائة وسبعة .

(١) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٣٤٩ .

(٢) انظر الهداية مع شرحها فتح القدير ج ٥ ص ٣٤٩ ، الشرح الكبير

للرددير مع حاشيته للدسوقي ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، مغني المحتاج

ج ٤ ص ١٩٢ ، المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٤٨ الطرق الحكمية لابن

القيم ص ٢٦٥ ، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ليكر أبو زيد

ص ٤٦٦ .

ويتحصل لنا ما مر أنه لا حد لأقل التعزير عند جمهور الفقهاء إلا ما روى عن القدوري ، أما أكثره فقد اختلف الفقهاء في تقديره اختلافا كبيرا . وأن التعزير يكون بكل ما فيه إيلا م الإنسان من ضرب وحبس ونفى وأخذ للمال ، وهجر وتوبيخ ووعظ ، وأن اختيار العقوبة المناسبة وتحديد مقدارها مفوض لسرأى ولي الأمر واجتهاده . ولا خلاف بين جمهور الفقهاء أن عقوبة التعزير مفوضة أيضا لرأى القاضي يختار لكل معصية ما يناسبها من العقوبة ويردع عنها ، مثله في ذلك مثل الحاكم . (١)

وفي وقتنا الحاضر أوكل أمر مراقبة الطرق وحركة السير عليها وضبط المخالفات والحوادث المرورية والتحقيق فيها ، وإصدار رخص القيادة والسير وتحديد صلاحية السيارات والمركبات الأخرى ووسائل السلامة وكل ما يهم شئون المرور إلى رجال المرور في كل مدينة وقرية . فهل يجوز لكل واحد منهم إذا ضبط مخالفة مرورية باعتباره نائبا عن الإمام أن يختار عقوبة تعزيرية بحسب رأيه ويطبقها على المخالف أم أنه لا بد أن يتقيد بما جاء في نظام المرور من عقوبة تعزيرية .

إذا نظرنا إلى وجهة نظر الفقهاء السابقة يكون له الحرية في اختيار جنس العقوبة ومقدارها لأنه نائب عن الإمام ، مثله في ذلك مثل القاضي . وإذا نظرنا إلى الواقع الحاضر نجد مقيدا بتعليمات وقواعد محددة تحدد نوع المخالفة وحدود الجزاء الذي يجب تطبيقه على المخالف أو مرتكب الحادث المروري .

(١) انظر التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عامر ص ٤٦٦ -

وفي نظري أن الأمر الثاني هو الأجدر بالتطبيق والموافق لمقاصد
الشرعية الأمور منها :

١ - اختلاف الحال والزمان :

فلم يعد الإمام أو القاضي أو حتى رئيس المرور في كل مدينة هو
الذي يضبط المخالفة المرورية بنفسه ويجازى عليها ، بل يضبطها رجال المرور
من ضباط وجنود ومختصين . وهوء لاء ليسوا على درجة واحدة من العلم
والمعرفة الشرعية حتى يترك لكل واحد منهم حرية اختيار العقوبة التعزيرية .
فقد يختار أحدهم عقوبة الضرب ويطبقها على رجل من ذوى الهيئة والمكانة
العالية إما لجهله به أو لهوى في نفسه ، ومن المعلوم أن العقوبة التعزيرية
تختلف من شخص لآخر ، فعقوبة علية القوم ليست كعقوبة السوقة أو الأخساء
عند الفقهاء . (١)

٢ - تحديد النظام للعقوبة التعزيرية يزيد من احترامه والتقيد به
وضبط السلوك العام ، لأن السائق إذا علم مقدار عقوبة المعصية
مسبقا فإنه في الغالب لا يقدم على ارتكابها خصوصا إذا كان العقاب شديدا ،
كالحبس أو الغرامة المالية .

٣ - دفع الفوضى والاضطراب .

لو ترك لكل رجل صوره حرية اختيار العقوبة حسب رأيه واجتهاده
فإنه ربما يختار عقوبة لا تلائم نوع المعصية في جنسها ومقدارها ، فقد تكون
المعصية صغيرة جدا كزلة أو هفوة فيختار لها عقوبة شديدة أو ربما تكون
كبيرة فيختار لها عقوبة خفيفة لا تردع المخالف ولا تزجره ، ومن المعلوم
أن الفقهاء جميعا نصوا على أنه لا بد أن تكون العقوبة مناسبة للذنب
بحيث لا تتجاوزه ولا تنقص عنه .

٤ - وضع حد أدنى وحد أعلى للعقوبة التعزيرية من قبل الإمام ليس فيه مخالفة شرعية . لأن عقوبة التعزير مفوضة إلى رأيه واجتهاده وهو قد اجتهد ووضع لكل مخالفة ما يناسبها من عقوبة ، وكل ما في الأمر أنه فوض تطبيقها وتنفيذها لرجال المرور وهم في هذا المقام نواب عنه ويمثلونه كأنه هو الذي طبق العقوبة بنفسه .

٥ - يرى كثير من فقهاء العصر أنه يجوز لولي الأمر تعيين العقوبة أو العقوبات في كل جريمة مقدما منهم الدكتور عبد العزيز عامر والدكتور وهبة الزحيلي . يقول الدكتور عبد العزيز عامر : " أرى أن لولي الأمر تعيين العقوبة أو العقوبات في كل جريمة مقدما ، وجعل تطبيقها أو الاختيار فيما بينها إجوبيا أو جوازيا لهم ، على أن يراعى في ذلك توسيع سلطتهم حتى يعطوا لكل حالة دواءها الملائم في سهولة ويسر وعلى أن يجرى تعديل هذه العقوبات كلما وجدت في التعديل مصلحة ، أو دل عليها العمل " . (١)

ويقول الدكتور الزحيلي : " والتعزير مفوض للدولة في كل زمان ومكان ، تضع للقضاة أنظمة يطبقونها بحسب المصلحة . وأغلب العقوبات الوضعية الحديثة تدخل في نطاق التعزير . ولا مانع شرعا من تعيين العقوبات التعزيرية بجانب الحدود والقصاص على النحو المعروف الآن . ويعد التعزير قاعدة مرنة صالحة للتطبيق في كل عصر بما يحقق المصلحة أو المقصود من العقوبة . وما وضع حدين للعقوبة قانونا أدنى وأقصى ، أو الحكم مع وقف التنفيذ إلا لون من ألوان المرونة أو العفو عن العقوبة المقررين في التعزيرات " . (٢)

(١) التعزير في الشريعة الإسلامية ص ٤٨٢ .

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٤ ص ٢٨٨ .

وما ذهب إليه الدكتور سليمان عبدالله الدخيل من عدم جواز تحديد العقوبة التعزيرية في نظام المرور^(١) . لا يلائم الواقع ولا يصلح للتطبيق لما ذكرت من أدلة . وما ذكره من أن ذلك " يوجب إيقاع العقوبة بهذا الحد دون مراعاة لأي اعتبار يدعو إلى إسقاط العقوبة " (١) ، لاجبة في دعواه لأن النظام قد نص على جواز العفو عن بعض العقوبات التعزيرية (٢) .

ولعله أن يكون مناسبا زيادة عدد العقوبات في كل فئة حتى تكون هناك مرونة أكبر في تطبيقها مما يقربها من العقوبات التعزيرية . وحصول ذلك تحديد للإطار العام الذي لا يصح تجاوزه في العقوبات التعزيرية بالنسبة لمن يطبق النظام ، كما أنه يحصل به الفرق بين العقوبات المقدرة والتعزيرية لأن هذه ليست محددة في حق كل أحد بل يجوز لتولى التأديب أن يختار الملاءم منها لحال الشخص الذي حصل منه التجاوز وهذا هو مفهوم التعزير .

هذا صلى الله وسلم على نبيينا محمد وآله وصحبه وسلم .

(١) انظر أحكام الطريق في الفقه الاسلامي ص ٤٨٦ ، مطبوع على آلة كاتبة .

(٢) انظر ص ٧٠٣

انگناتم

الخاتمة

في بيان أهم النتائج التي توصل إليها البحث

وتتمثل في النقاط التالية :

- ١ - كون الشريعة الإسلامية قد سبقت النظم الوضعية بمئات السنين في وضع القواعد والأحكام المنظمة لأحوال السير على الطريق وشروطه وآدابه وأحكامه . من ذلك القاعدة المرورية التالية :

المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه . ومعناها : أن سير الإنسان وسوقه وقوده في الطريق العام مأذون فيه شرعا إذا توفرت شروط السلامة لجميع المنتفعين بالطريق فإذا لم تتوفر شروط السلامة لم يكن مأذونا له بذلك . وعليه ضمان ما تولد عن فعله ، إلا إذا كان ما لا يمكن الاحتراز عنه .

والسبب في تقييد إباحة السير في الطريق بشرط السلامة هو أن الطريق من المرافق العامة التي يشترك جميع الناس فيها ، فلا بد لكل منتفع بالطريق أن يتقيد بها لأجل أن يمكن غيره من استيفاء حقه في الطريق .

- ٢ - يجب على مستعمل الطريق أيا كان أن يلتزم بآداب الطريق التي حددتها الشريعة الإسلامية في الكتاب العزيز والسنة المطهرة .

ويدخل في هذه الآداب قواعد السلامة المرورية .

- ٣ - أثبتت التجارب والتحقيقات المرورية أن تجاوز السرعة المقررة للطريق أهم سبب في وقوع الحوادث المرورية فلذلك ينبغي توعية الناس بصفة مستمرة لأخطارها ووضع قواعد محددة لمراقبتها .
- ٤ - الحوادث المرورية بمختلف أنواعها من تصادم ودعس وانقلاب وسقوط وغير ذلك لا تخرج عن كونها أحد أنواع الجنايات في الشريعة الإسلامية .
- ٥ - السيارة يصح أن تكون آلة قتل عند إذا توفر القصد الجنائي .
- ٦ - أساس الخطأ في الشريعة الإسلامية يقوم على أساس الإهمال أو التقصير أو عدم التثبت والاحتياط .
- ٧ - ما يذهب إليه كثير من رجال التحقيق في حوادث المرور في هذا العصر من تمييز أحد الفعلين عن الآخر في الضمان ، كأن يجعل على أحد السائقين المصطدمين خطأ مثلا سبعين في المائة من الضمان ، وعلى الآخر ثلاثين في المائة أو العكس ، أو أقل أو أكثر ظنا منهم أن خطأ أحدهما أكثر من الآخر ليس له اعتبار في الأفعال الجنائية في الشريعة الإسلامية ، لأنه لا يستلزم في الفعلين المشتركين في الجنائية عند الفقهاء تساويهما في القوة والضعف لعدم انضباطهما ، فسقط اعتبار تساويهما ، ووجب إحالة الضمان عليهما جميعا بالتساوي ما دام أنه يمكن إضافة الضمان لكل منهما لو انفرد بالجنائية ، وما يدل على ذلك ما ذكرته سابقا أثناء الكلام على صفات الأفعال الجنائية من أنه لا خلاف بين الفقهاء في المذاهب الأربعة أنه لو اشترك اثنان مثلا في قتل إنسان

فجرحه أحدهما جرحاً والآخر مائة أنهما سواء في القصاص والدية ما دام أن جرح كل واحد منهم يصلح للقتل لو انفرد بنفسه . فذلك هنا لا عبرة بالتفاوت بين خطأي المصطدمين في القوة والضعف ما دام أن خطأ كل واحد منهما يصلح أن يكون سبباً في وقوع الحادث . وكم من حادث بسيط تسبب في وقوع حادث كبير . ولذا ينبغي صرف الجهد في تعيين الأسباب التي يمكن أن تنطأ بها أحكام حوادث المرور فإذا تم ذلك طبقت عليها قواعد الضمان في الشريعة ، وهذا يسلم من الوقوع في الحرج المتمثل في التقدير القائم على الحدس والتخمين الذي ليس له أساس صحيح يمكن الاعتماد عليه .

٨ - إذا انقلبت سيارة مثلاً بسبب تفريط سائقها فمات فيها عدد من الأشخاص وجب على السائق من الكفارات بعدد الأموات . ولو اصطدم سائقان خطأً فهلك من جراء الاصطدام عشرة أشخاص ، وجب على كل منهما عشر كفارات على الراجح من أقوال الفقهاء .

٩ - تحديد العقوبة التعزيرية في نظام المرور بحد أدنى وحد أعلى أولى بالتطبيق في هذا العصر .

هذا ، وصلى الله وسلم على خير خلقه نبينا محمد وآله وصحبه

وسلم ”

الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة البقرة</u>		
"فأذكروني أذكركم"	١٥٢	١٠٢
"يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى"	١٧٨	٦٣٠ - ٦٣١
"ولكم في القصاص حياة . . ."	١٧٩	٣٥٥
"ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام"	١٨٨	٧٢٥
"فلا عدوان إلا على الظالمين"	١٩٣	٦٠٢
"فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"	١٩٤	٣٤٠
"ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"	١٩٥	٥٩٧
"لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى"	٢٦٤	٦٦
"لا يكلف الله نفسا إلا وسعها"	٢٨٦	٤٠٤
<u>سورة آل عمران</u>		
"ولستكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . . ."	١٠٤	٧٨
"كنتم خير أمة أخرجت للناس"	١١٠	٧٩
<u>سورة النساء</u>		
"يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"	٢٩	٧٢٥
"يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم"	٥٩	٥٠
"وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها"	٨٦	٧٠
"وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ . . ."	٩٢	٦٣٩
"ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها . . ."	٩٣	٦٣٠

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة المائدة</u>		
"وتعاونوا على البر والتقوى"	٢	٧٩
"وآمنتم برسلي وعزرتوهم"	١٢	٦٦٧
"... من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا"	٣٢	٣٦٣
"والجروح قصاص"	٤٥	٧١٣
"وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس..."	٤٥	٦٣١
"يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم"	١٠٥	٧٩
<u>سورة الأنعام</u>		
"ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق"	١٥١	٣٦٣
<u>سورة الأعراف</u>		
"وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلا"	١٠٨	١٩
"خذ العفو وأمر بالعرف"	١٩٩	٧٩
"وإن ذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول..."	٢٠٥	١٠٢
<u>سورة التوبة</u>		
"والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة"	٧١	٧٨
<u>سورة هود</u>		
"رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت"	٧٣	٧٥
<u>سورة يوسف</u>		
"وإن كنا لخاطئين"	٩١	٣٠٣
"قل هذه سبيلي"	١٠٨	١٩

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة النحل</u>		
"والأنعام خلقها لكم فيها دفاً ومنافع ومنها تأكلون . ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون . وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم"	٥ - ٧	٦
"والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون"	٨	٦
"ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"	١٢٥	٨٣
"وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به"	١٢٦	٢٤٦
<u>سورة الاسراء</u>		
"إن قتلهم كان خطأ كبيراً"	٣١	٣٠٣
"ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق"	٣٣	٢٧٧
"ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً"	٣٣	٦٣١
"ولا تمش في الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا"	٣٧	٤١
<u>سورة الكهف</u>		
"فأتبع سبباً"	٨٥	٢٢٤
<u>سورة طه</u>		
"ويذهبا بطريقكم المثلى"	٦٣	١٨
"فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً"	٧٧	١٨
<u>سورة الانبياء</u>		
"وجعلنا في الأرض رواسي أن تعمد بهم وجعلنا فيها فجاجاً سبلاً لعلهم يهتدون"	٣١	٢٢

الآية	رقمها	الصفحة
-------	-------	--------

سورة الحج

٢٢٤	١٥	" فليمدد بسبب إلى السماء "
		" الذين إن مكأهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة "
٧٩	٤١	وأمرؤ بالمعروف ونهوا عن المنكر "

سورة النور

		" يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم "
٦٩	٢٧	حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها "
		" قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا "
٦٣	٣٠	فروجهم ذلك أزكى لهم "
		" وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن "
٦٣	٣١	فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها . "
		" فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند "
٦٩	٦١	الله مباركة طيبة "

سورة الفرقان

٤١	٦٣	" وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا . . "
		" والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون "
٦٣٠	٦٨	النفس التي حرم الله إلا بالحق . . "
٢١٥	٧٢	" وإذا مروا باللغو مروا كراما "

سورة العنكبوت

١٠١	٤٥	" ولذكر الله أكبر "
-----	----	---------------------

سورة لقمان

		" ولا تشرف في الأرض مرجا إن الله لا يحب كل "
٤١	١٨	مختال فخور "
		" واقصد في مشيك واغضض من صوتك إن أنكر الأصوات "
٤٧	١٩	لصوت الحمير "

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الاحزاب</u>		
"وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم"	٥	٧١٧
"ودع أذاهم"	٤٨	٦٦
<u>سورة فاطر</u>		
"ولا تنزر وأزرة وزر أخرى"	١٨	٨١
<u>سورة الشورى</u>		
"وجزاء سيئة سيئة مثلها"	٤٠	٣٤٦
<u>سورة الفتح</u>		
"وتتمزروه وتوقروه"	٩	٦٦٧
<u>سورة ق</u>		
"ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد"	١٨	٩٢
<u>سورة الذاريات</u>		
"هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين"		
"إن دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام"	٢٥-٢٤	٧٠
"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون"	٥٦	٦
<u>سورة الحشر</u>		
"السلام الموء من المهيمين"	٢٣	٧١
<u>سورة الجمعة</u>		
"واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون"	١٠	١٠٢
<u>سورة القلم</u>		
"وانك لعلی خلق عظیم"	٤	٢٨

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
		<u>سورة المطففين</u>
" وإذا مروا بهم يتغامزون "	٣٠	٢١٥
		<u>سورة الطارق</u>
" والسما والطارق "	١	١٩
		<u>سورة البينة</u>
" وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين "	٥	٦٤٣

فهرس الا حاريسث

الصفحة	الحديث
(أ)	
٧٢٦	" إباحته صلى الله عليه وسلم سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجدته "
٩١	" اتقوا النار ولو بشق تمره ، فإن لم يكن فيكم طيبة "
٧٢٧	" أخذه شطرمال مانع الزكاة عزمة . . "
١٠٠	" إلال السائل "
٤٦٨	" إذا سافرت في الخصب فأعطوا الإبل حقها . . "
٧٣	" إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم "
٨٦	" إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته . . "
٨٧	" إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله . . "
	" إذا مر أحدكم في مسجدنا أو في سوقنا ومعه نبل فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين منها بشي . "
٤٠	" اشفعوا فلتوا جروا وليقضى الله على لسان رسوله ماشاء "
٦٩١	" إضعاف الغرم على سارق مالا قطع فيه من الثمر والكثرة "
٧٢٧	" اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضومنه عضوا من النار "
٦٤٦	" أعزل الأذى عن طريق المسلمين "
٤٩	" أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفه وأنا رديفه ، فجعل يكبح راحلته . . "
٤٤	" أقيلا ذوى الهيئات عثراتهم إلا في الحدود "
٦٨٨	" أكبر الكبائر الإشراك بالله وقتل النفس "
٦٣٠	" ألا إن دية الخطأ شبه العمد . . "
٢٩٦	" ألا لا يجني جان إلا على نفسه "
٢٧١	" أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع . . "
٧٠	" أمره صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر بأن يحرق الثوبين المعصفرين "
٧٢٦	

الصفحة

الحديث

"إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" ٣٤٥

"إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا" ٦٥

"أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى، فطرحتهما

جنينها... ٣٢٨

"أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه اجتاز على دار العباس

رضي الله عنه، وقد نصب ميزاباً إلى الطريق ففطر عليه

فقلعه... ١١٨

"أن أنس رضي الله عنه مر على صبيان فسلم عليهم وقال :

كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلُه" ٧٤

"أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيُّ الإسلام

خير ؟ قال : تطعم الطعام وتقرأ السلام على من

عرفت ومن لم تعرف" ٧٠

"أن رجلاً من الأنصار خاض الزبير في شراج من الحرة... ٦٨٧

"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رض رأس يهودي بين

حجرين... ٢٩٩

"أن عامراً بن الأكوخ قتل نفسه خطأ ولم يأمر النبي صلى

الله عليه وسلم فيه بكفارة" ٦٥٦

"إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقي لها بالاً

يرفعه الله بها درجات... ٩٢

"أن عمر رضي الله عنه نفى نصرين حجاج من المدينة إلى

البصرة" ٦٧٦

"أن عمر قتل سبعة من أهل صدحاء قتلوا رجلاً... ٣٥٦

"أن عمر منع العزب أن يسكن بين المتأهلين" ٦٧٨

"أن عمرو بن أمية الضمري قتل رجلين... ٦٤٥

"إن كنتم لا بد فاعلمين فردوا السلام وأعينوا المظلوم واهدوا

السبيل" ٩٦

"إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعصمهم الله بحساب منه "

٨٠

"أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة ثم خلى عنه " ٦٧٥

"أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على مجلس فيه أخلاط من

المسلمين والمشركين فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم " ٧٤

٢٨

"إنما بعثت لأتم مكارم الأخلاق "

٣٧٤

"إنما الصبر عند الصدمة الأولى "

٦٠٨

"أنه صلى الله عليه وسلم نخس بعير جابر وضر به "

٧١

"إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر "

٦١

"اهدوا السبيل وأعينوا المظلوم وافشوا السلام "

٥٦

"إياكم والجلوس على الطرقات "

٦٩

"الإيمان بضع وسبعون شعبة "

٤٥

"أيها الناس : السكينة السكينة . . "

٤٤

"أيها الناس عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيضاع "

(ب)

"بينما رجل يشى بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه

٦٨

فشكر الله له ففقر له "

(ث)

"شككتك أمك يا معاذ ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم

٩٤

إلا حصائد ألسنتهم "

" ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان ، الإنصاف من نفسك

٧٢

وبذل السلام ، والإنفاق من الإقتار "

(ج)

"جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : السلام عليكم ،

فرد عليه ثم جلس . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : عشر . . " ٧٥

"جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله

٦٨٧

إني عالجت امرأة . . "

الصفحة	الحديث
	(ح)
٧٣١	" حديث حريسة الجبل "
٧٢٧	" حرمان السلب الذي أساء على نائبه "
٩٠	" حسن الكلام "
٨٦	" حق المسلم على المسلم ست "
	(خ)
٧٠	" خلق الله آدم على صورته ، طوله ستون ذراعا "
	(ذ)
٦١	" ذكر الله كثيرا "
	(ر)
٩٤	" رأس الأعراس سلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد "
٥١٤	" الرجل جبار "
٢٨٣	" رفع القلم عن ثلاث ... "
	" روى أن سويد بن الصامت قتل رجلا فأوجب النبي صلى الله
٦٤٥	عليه وسلم عليه القود ولم يوجب الكفارة "
	" روى عن علي رضي الله عنه أنه أوجب على كل واحد من
٣٨١	المتصادين كل الدية "
	" روى عن عمر أنه ضمن الناحس دون الراكب ، وكذا روى عن
٥٢٧	ابن مسعود "
	(س)
٦١٤	" السائبة جبار "
٧٥	" السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته "
	" سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة
٦٤	فأمرني أن أصرف بصرى "
	(ط)
٣٤٠	" طعام يطعم وإناء يانا "

الصفحة	الحديث
	(ع)
٦١٤	" العجماء جرحها جبار "
٢٩٥	" عقل شبه العمد مغلظ مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبه "
٩٨	" على كل مسلم صدقة "
٥٠	" على المرأة المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة "
٢٩٠	" العمد قود "
٦١٧	" عن حرام بن محيصة أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطا "
	" عن علي كرم الله وجهه أنه شهد عنده اثنان على رجل بالسرقة فقطع يده ، ثم رجعا عن شهادتهما ، فقال علي : لو أعلم أنكما تعدتما لقطعتهما أيديكما ، وغرمتهما دية يده "
٣٦٢	
٣٢٩-٣٢٨	" عن المفيرة : أن امرأة ضربتها بعصود فسطاط .. "
	(ف)
٨٨	" فإذا عطس أحدكم فحق على كل مسلم أن يشمته "
	" فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا "
٣٨	" فجعل يكيح راحلته حتى أن زفراها ليكاد يصيب قارمة الرجل "
٣٩	
٦٨	" فل يمسك عن الشرفائه له صدقة "
	(ق)
٦٣٣	" القاتل لا يرث "
١٢٤	" قضى عمر بالافتية لأرباب الدور "
٩٣	" قل ربي الله ثم استقم .. "
	(ك)
٢٩	" كان خلقه القرآن "
	" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطس غطي وجهه بيده .. "
٨٩	

الصفحة	الحديث
٦٠٣	" كان علي رضي الله عنه يضمن الصباغ والصياغ . . . "
٤٥	" كان يسير العنق ، فإذا وجد فجوة نص "
٩٠	" كان اليهود يتعاطسون عند النبي صلى الله عليه وسلم . . . "
٦٦	" كتب علي ابن آدم نصيبه من الزنا "
٩٥	" كل سلامي من الناس عليه صدقة "
٩١	" الكلمة الطيبة صدقة "
	(ل)
٧٣	" لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام "
٧٠	" لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا . . . "
	" لا تجلسوا في المجالس ، فإن كنتم فاعلمين فردوا السلام
٦١ - ٦٢	وغضوا البصر ، واهدوا السبيل وأعينوا على الحمولة "
٣٠ - ٣١	" لا ضرر ولا ضرار "
٣٠٨	" لا ميراث لقاتل "
٦٣٤	" لا وصية لقاتل "
	" لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله
٢٧٨	إلا باحدى ثلاث . . . "
٣٦٣	" لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤء من بغير حق "
	" لقد رأيت رجلا يتقلب في الجنة في شجرة قطعها من
٦٨	ظهر الطريق "
	" لما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم شنق ناقته
	حتى أن رأسها لميس واسطة الرجل وهو يقول للناس :
٤٥	" السكينة السكينة " عشية عرفه "
٦٣٠	" لن يزال المؤء من في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما "
٢٨	" اللهم أحسن خلقي فأحسن خلقي "
٦٣٤	" ليس لقاتل شيء "
٦٣٣	" ليس لقاتل ميراث "

الصفحة	الحديث
	(م)
١٠٣	" ما جلس قوم مجلسا فلم يذكروا الله فيه إلا كان عليهم ثرة... "
٩٧	" المؤمن من المؤمن من كالبنيان يشد بعضه بعضا... "
١٠٣	" مثل الذي يذكرك ربه والذي لا يذكرك ربه مثل الحي والميت "
	" مر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق
١٠٥	من طرق المدينة فنظر إلى امرأة ونظرت إليه... "
	" مر عمر رضي الله عنه يوما بسوق المدينة فرأى رجلا اسمه أياس
٦٨١	يعترض طريق المسلمين... "
٦٧٨	" مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين "
٦٨	" المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده "
٦٨٠	" من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم "
	" من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله إياه يوم القيامة
١٢٦	من سبع أرضين "
٧٩	" من رأى منكرا فليغيره بيده... "
١١٣	" من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به "
٦٣٢	" من قتل له قتيل فهو بخير النظرين... "
٩٢	" من كان يومئذ من بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت "
	" من منح منيحة أو هدى زقاقا - أو قال : طريقا - كان له
١٠١	عدل عتاق نسمة "
٦١٧	" من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين... "
	(ن)
	" نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تجلسوا بأفنية
٦٠	الضعفات "
٥٣	" نهى أن يمشى الرجل بين البعيرين يقودهما "
	(و)
٦٧	" وأدناها إمطة الأذى عن الطريق "
٥٩	" وإرشاد ابن السبيل وتشميت العاطس إذا حمد "
١٠١	" وإرشادك الرجل في أرض الفلاة صدقة "

الصفحة	الحديث
٦١	" وأعينوا على الحمولة "
٦٨	" وأمر الأذى عن الطريق "
٦٦	" وأميطوا عنه الأذى "
٩٨	" وتغيثوا الملهوف وتهذبوا الضال "
	" والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أوليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم "
	" والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على أيدي المسي ، ولتأطرنه على الحق أطرا "
٣٨	
٧٧	" والماشيان فأيهما يبدأ بالسلام فهو أفضل "
	(ي)
٣٢٣	" يا أنس كتاب الله القصاص "
٧١	" يا أيها الناس ، أفشوا السلام بينكم . . "
	" يا أيها الناس عليكم بالسكينة والوقار ، فإن البر ليس في إيضاع الإبل "
٣٩	
	" يا علي لا تتبع النظرة النظرة ، فإنما لك الألى وليست لك الثانية "
٦٤	
٧٣	" يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم "
	" يسلم الراكب على الماشي . . "
٨٧	" يغفر الله لنا ولكم "

فهرس الأعلام

(أ)

- ٧١٠ : إبراهيم بن خالد ، أبو ثور
١٤٧ : إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون :
٤٤٦ : إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي :
٣٠٨ : أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني :
٥٩ : أبو شريح الخزاعي :
٣٤٧ : أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي :
٤٥٨ : أحمد بن حمدان الأذري :
٦٦٣ : أحمد بن عبد الحلیم بن تيميه :
٥٧ : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني :
٢٧٩ : أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص :
٥٥٩ : أحمد بن غنيم النفراوى :
٧٣٣ : أحمد بن محمد بن أحمد ، المعروف بالقديري :
٦٨٢ : أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي :
٢٨٩ : أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى :
١٠٥ : أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني :
أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي ، وقيل اسمه مسكين ولقبه أشهب : ١٦٦

(ح)

- ٢٧١ : الحسين بن محمد الأصفهاني المعروف بالراغب :
٥٦ : الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوى :

(خ)

- ٥٠٨ : خير الدين بن أحمد بن علي الفاروقي الرملي :

(ر)

- ٥٤٢ : ربيعة بن فروخ التيمي

(ز)

- ٣٨١ : زفر بن الهذيل :
٤٢٨ : زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري :

(س)

سليمان بن خلف الباجي : ٣٢٦

(ع)

عبدالرحمن بن أحمد بن يزيد بن عبد السلام : ٥٠٥

عبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي : ٤٤٦

عبدالرحمن بن القاسم العتقي المعروف بابن القاسم : ١٤٤

عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة : ١٤٨

عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي القرطبي : ١٢٩

عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون : ١٣٠

عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني المعروف بأمام الحرمين : ٨٤

عطاء بن أبي رباح : ٧١٢

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم : ٢٧٨

علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي : ٢٧٣

علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال : ٩٥

علي بن سليمان بن أحمد المرداوي : ٣١٠

علي بن محمد بن حبيب الماوردي : ٧٧

علي بن محمد بن عقيل : ٦٠٦

عمر بن الحسين الخرقى : ٤٥٥

عمر بن رسلان البلقيني : ٤٢٩

عياض بن موسى اليعصبى : ٥٧

(م)

محفوظ بن أحمد الكلوزاني ، أبو الخطاب : ٢٧٩

محمد بن إبراهيم الشافعي : ٤٠٥

محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي : ٤٢

محمد بن أحمد بن الحسين ، أبو بكر الشاشي القفال : ٤٧٩

محمد بن أحمد بن حمزة الأنصاري الشافعي الرملي : ٦٦٧

محمد بن أحمد بن رشد : ٧١٢

محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار الفتوحى : ٤٥٦

محمد بن أحمد بن عثمان البساطي : ٣٨٦

- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي : ٣٩١
 محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن رشد الحفيد : ١٢٤
 موسى بن أحمد بن موسى ، أبو النجا الحجاوي : ٤٥٦
 محمد أمين بن عمر ابن عابد بن : ٢٧٢
 محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن قسم الجوزية : ٤٤٨
 محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي : ١٤٠
 محمد بن جرير الطبري : ٨٨
 محمد بن الحسن الشيباني : ١١٧
 محمد بن حسين بن علي الطوري : ٤٥٣
 محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء أبو يعلى : ١١٤
 محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي النسوي الملقب بالقاضي الرئيس : ١٥٦
 محمد بن عبد الرحمن الرعيني الخطاب : ١٢٤
 محمد بن عبدالله بن علي الخرشي : ٣٨٥
 مطرف بن عبدالله بن مطرف بن سليمان : ١٢٩
 محمد بن علي الشوكاني : ١٠٤
 محمد بن علي بن محمد المعروف بعلاء الدين الحصكفي : ٢٧٢
 محمد بن عمر بن الحسين الرازي (فخر الدين الرازي) : ١٠٢
 محمد بن محمد ، أبو حامد الغزالي : ٦٨٢
 محمد بن مسلم بن شهاب الزهري : ٣٣٣
 مصطفى بن محمد بن رحمة الله الأنصاري ، المعروف بالرحمتي : ٤٧٣
 منصور بن يونس البهوتي : ١٥٩

(ي)

- يحيى بن يعمر العدواني : ٥٨
 يعقوب بن إبراهيم بن حبيب المعروف بأبي يوسف : ١١٩
 يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر : ٢٨١

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - التحقيق الجنائي ومهام المحقق في جريمة القتل
تأليف المقدم عبد الوهاب محمد بدر الدين - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ
مطابع اليمامة بالرياض
- ٢ - التدخل في حوادث الطرق
تأليف علي أورفلي - الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت - شارع سورية .
- ٣ - تطور أساليب تنظيم المرور
تأليف الدكتور عبد الجليل السيف الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ
مطابع الاشعاع بالرياض .
- ٤ - الاحكام السلطان نيسة لابن يعلسى
للقاضى محمد بن حسين الفراء ابن يعلسى الحنبلى . تصحيح محمد حامد الفقى
الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
بمصر .
- ٥ - الاحكام السلطان نيسة والولايات الدينية للماوردي
للامام على بن محمد بن حبيب الماوردي سنة ٤٥٠ هـ . الطبعة الثانية
سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ٦ - الاحكام في اصول الاحكام للشيخ الامام العلامة سيف الدين
أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الامدى
دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م بيروت لبنان

- ٧ - أحكام الطريق في الفقه الاسلامي مقارنة بها نظام المرور في المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه اعداد الدكتور سليمان بن عبدالله
- ٨ - أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص دار الفكر بيروت .
- ٩ - أحكام القرآن
- للامام ابن بكسر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي ٤٦٨-٥٤٣ هـ تحقيق علي محمد البجاوي دار الفكر - بيروت .
- ١٠ - حوادث المرور - أسبابها وطرق الوقاية منها . تأليف كرم الله على عبد الرحمن تحت اشراف معهد الادارة العامة بالرياض .
- ١١ - الاختيار لتعليل المختار تأليف عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي . الطبعة الثالثة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م . الناشر : دار المعرفسة . بيروت .
- ١٢ - أنوار الشروق على أنوار الفسوق للمحقق سراج الدين ابن القاسم بن عبدالله المعروف بابن الشاط . مطبوع مع الفسوق . طبعه مصورة . دار المعرفسة . بيروت .
- ١٣ - دراسات مقارنة لقضايا السير وأنظمة المرور في المملكة العربية السعودية . تأليف الدكتور عبدالجليل السيف - الطبعة الثانية - مطابع الاشعاع التجارية - الرياض .

- ١٤ - الأربعين النووية .
- للامام يحيى الدين بن شرف الدين النووي الشافعي سنة ٦٧٦ هـ .
مطابع الحكومة . الرياني سنة ١٣٨٩ هـ . مطبوع ضمن مجموعة الحديث .
- ١٥ - ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل .
للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الاولى سنة ١٣٩٩ هـ .
المكتب الاسلامي .
- ١٦ - أسنى المطالب شرح روض الطالب .
للامام ابي يحيى زكريا الانصاري الشافعي . طبعه مصوره . الناشئ .
المكتبة الاسلامية - بيروت .
- ١٧ - الاشباه والنظائر على مذهب ابي حنيفة .
للعامة زين العابدين بن ابراهيم ابن نعيم .
سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ١٨ - الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية .
للامام حلال الدين عبدالرحمن السيوطي سنة ٩١١ هـ . الطبعة الاولى
سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ١٩ - أصول قيادة السيارات - تحت اشراف الادارة العامة للمرور - مطابع سمر - جدة .
- ٢٠ - الاعلام (قاموس تراجم)
تأليف خير الدين الزركلي . الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠ م دار العلم للملايين بيروت
- ٢١ - اعلام الموقعين عن رب العالمين :
للعامة شمس الدين ابي عبدالله محمد بن ابي بكر الزري المصروف بابن قيس
الحوزية ٦٩١ - ٧٥١ هـ . تحقيق محيد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثانية
سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م دار الفكر بيروت لبنان .

- ٢٢ - الاعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الاسلام
أبى يحيى زكريا الأنصارى الشافعي - المكتبة العربية في دمشق .
- ٢٣ - الاقناع في حل الفاظ ابى شعاع .
للشيخ محمد الشرينى الخطيب - مطبوع مع حاشيته للجبرين - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
دار الفكر بيروت - لبنان .
- ٢٤ - القواعد العامة للتحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية
تأليف القائد كمال سراج الدين - مطابع دار الأصفهاني وشركاه - جدة .
- ٢٥ - الأم .
للامام ابى عبدالله محمد بن ادريس الشافعى ١٥٠ - ٢٠٤ هـ -
الطبعة الاولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان
- ٢٦ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد
للعلامة علاء الدين ابى الحسن على بن سليمان المرادوى
تحقيق محمد حامد الفقى . الطبعة الاولى سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
مطبعة السنة المحمدية . اعادت طبعه دار لحياء التراث العربى
بيروت - لبنان .
- ٢٧ - الأنظمة واللوائح والتعليمات
تصنيف وترتيب ادارة العلاقات العامة بوزارة الشؤون البلدية والقروية
الرياض .
- ٢٨ - الوسيط في شرح قانون المرور ولائحته التنفيذية بمصر - تأليف معوض
عبد التواب الطبعة الثانية ١٩٨٥ م ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة .
- ٢٩ - بحث حوادث السيارات في الخليج العربى - اعداد الرائد راشد على الراشد
من الامارات - والدكتور أمال الطويل - من البحرين ، والمقدم ابراهيم علي
الميمان والدكتور محمد اسحاق الخواشكي من المملكة العربية السعودية ،
والدكتور أبو الفتوح مصطفى عيد من قطر ، والدكتور مصطفى الدسوقي من الكويت ،
طبع سنة ١٩٨٢ م .

- ٣٠ - بحث حوادث السيارات
معد من قبل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء بالملكة العربية
السمودية بناءً على ما رآه مجلس هيئة كبار العلماء في الدورة التاسعة
المنعقدة بمدينة الطائف في شهر شعبان عام ١٣٩٦ هـ -
مطبوع على آلة كاتبة .
- ٣١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق .
للعامة زين الدين ابن نجيم الحنفى . الطبعة الثانية . طبعه مصورة .
دار المعرفة - بيروت .
- ٣٢ - بداية الصنائع في ترتيب الشرائع .
للامام علاء الدين ابن بكربن مسعود الكاسانى الحنفى الملقب بملك العلماء
ت سنة ٥٨٧ هـ قدم له وخرج احاديثه احمد مختار عثمان . الناشر زكريا علي يوسف
مطبعة العاصية بالقاهرة .
- ٣٣ - البدر المقتنى في شرح الملتقى
للعامة علاء الدين الحصكفى مطبوع بهامش مجمع الأنهر في شرح
ملتقى الأبحر - دار احياء التراث العربى بيروت
- ٣٤ - البلبل في أصول الفقه
تأليف العلامة سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى
الطبعة الاولى سنة ١٣٨٣ هـ - المكتب الاسلامى بيروت
- ٣٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد
للقاضى ابوالوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي الشهير
(بابن رشد الحفيد) ت ٥٩٥ هـ - دار الفكر بيروت

- ٣٦ - البداية والنهاية .
للمحافظ ابن الفدا ابن كثير . طبعة مصورة ، سنة ١٩٧٧ م . مكتبة المعارف بيروت
- ٣٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . تحقيق محمد ابن الفضل ابراهيم
الطبعة الاولى . مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٣٨ - بلغة السالك لأقرب السالك الى مذهب الامام مالك
تأليف : الشيخ احمد بن محمد الصاوي المالكي .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان .
- ٣٩ - البلغة في تاريخ ائمة اللغة .
تأليف محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي . تحقيق محمد المصري
منشورات وزارة الثقافة - طبع ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م - دمشق .
- ٤٠ - بلوغ الاماني من اسرار الفتح الرباني .
تأليف العلامة احمد عبد الرحمن البناء الشهير بالساعاتي - مطبوع بهامش الفتح
الرباني دار الشهاب القاهرة .
- ٤١ - التاج والاكلیل لمختصر خليل .
لابن عبد الله محمد بن يوسف المبدري الشهير بالمواق - ت ٨٩٧ هـ - مطبوع
بهامش مواهب الحليل - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م دار الفكر بيروت لبنان
- ٤٢ - تاج العروس من جواهر القاموس
تأليف مرتضى الزبيدي الطبعة الاولى سنة ١٣٠٦ هـ المطبعة
الخيرية - مصر .

٤٣ - تاريخ بغداد

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن الخطيب البغدادي
الناشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان .

٤٤ - تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الاحكام .

للغاضي برهان الدين ابراهيم بن علي بن فرحون المالكى - ت ٧٦٩ هـ -
مطبوع بهامش فتح العلي المالكى دار المعرفة بيروت لبنان .

٤٥ - تبين الحقائق من كنز الدقائق .

للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفى - الطبعة الاولى بالمطبعة
الكبرى الاميرية ببولاق - مصر - ١٣١٥ هـ . اعادت طبعه بالاؤست دار المعرفة للطباعة
والنشر بيروت لبنان .

٤٦ - تحفة الاذهنى من جامع الترمذى .

للعلامة محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المباركفوري - ت ١٣٥٢ هـ - الطبعة الثالثة
سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - دار الفكر بيروت لبنان .

٤٧ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك

لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي
تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود - دار مكتبة الحياة بيروت
دار مكتبة الفكر طرابلس - ليبيا سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٤٨ - ترتيب مسند الامام احمد (الفتح الرباني) .

ترتيب العلامة احمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي - طبعة مصورة
دار الشهاب القاهرة .

٤٩ - تمحيح الفروع .

للعلامة علاء الدين ابي الحسن علي سليمان المرادوى الحنبلى - ت ٨٨٥ هـ -
مطبوع بهامش الفروع ، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م عالم الكتب بيروت

٥٠ - تطور أساليب تنظيم ادارة المرور تأليف الدكتور عبد الجليل السيف

الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ مطابع الاشماع - بالرياض .

٥١ - التعزيز في الشريعة الاسلامية

للدكتور عبد العزيز عامر

الطبعة الرابعة بدون تاريخ دار الفكر العربي بيروت لبنان

٥٢ - تفسير بن كثير

للامام ابي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت ٧٧٤ هـ

٥٣ - تقريب التهذيب

للاحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني قدم له دراسة وافية

ياصل مؤلفه مقابلة دقيقة محمد عوامة - الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ

٥٤ - ١٩٨٦ م دار الرشيد سوريا حلب قام بطبعه واخرجه دائرة

البشائر الاسلامية بيروت لبنان .

٥٥ - التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير

للاحافظ أبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني

عني بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه السيد عبدالله هاشم

اليمني المدني طبعة سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة .

٥٦ - تلخيص المستدرک للامام أبي عبدالله محمد بن احمد بن عثمان

الذهبي - مطبعة النصر الحديثة - الرياض .

٥٧ - تهذيب التهذيب للامام ابي الفضل احمد بن علي بن حجر

العسقلاني - دار صادر - بيروت .

- ٥٨ - تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ،
تحقيق عبد السلام محمد هارون ،مراجعة محمد على النجار -
الدار المصرية للتأليف والترجمة ،مطابع سجل العرب ،القاهرة .
- ٥٩ - تهذيب الفروق والقواعد السنية
للشيخ محمد على بن الشيخ حسن مفتى المالكية - مطبوع بهامش
الفروق طبعة مصورة دار المعرفة بيروت .
- ٦٠ - تيسير التحرير
للشيخ محمد امين المعروف بأمير بادشاه الحنفى
دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- ٦١ - الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي)
للإمام ابي عبدالله محمد بن احمد الانصارى القرطبي
الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
عن مطبعة دار الكتب المصرية دار الماتب العربي .
- ٦٢ - جامع البيان عن تأويل آى القرآن (تفسير ابن جرير)
للحافظ ابي جعفر محمد بن جرير الطبرى سنة ٣١٠ هـ . الطبعة
الثالثة سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت
لبنان .
- ٦٣ - جامع الترمذى (سنن الترمذى)
للإمام ابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى الطبعة الثانية
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان .

- ٦٤ - الجامع الصغير للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
مطبوع مع فيض القدير - الطبعة الثانية
١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م دار الفكر بيروت .
- ٦٥ - حاشية على الملوك والحكماء شرح خمسين حديثاً من حوامع الكلم
للعلامة زين الدين ابن الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب
الحنبل . دار الفكر ، يطلب من مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .
- ٦٦ - حاشية بجيري على الخطيب
للشيخ سليمان البجيرمي الطبعة الأخيرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
دار الفكر بيروت .
- ٦٧ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير
للعلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي . طبعه ممورة عن طبعة مطبعة
التقدم العلمية بمرسنة ١٣٣١ هـ . الناشر : دار الفكر بيروت لبنان .
توزيع : دار الباز ومكة
- ٦٨ - حاشية الروض المربع
للشيخ عبدالله بن عبد العزيز العنقري مطبوع بهامش الروض المربع
الناشر : مكتبة الرياض الحديثة بالرياض المملكة العربية السعودية .

- ٦٩ - حاشية سعدى حليبي على العناية
للمحقق سعد الله بن عيسى الشهير بسعدى حليبي وسعدى
افندي ت سنة ٩٤٥ هـ طبعت بهامش فتح القدير الطبعة
الثانية سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م - دار الفكر بيروت لبنان
- ٧٠ - حاشية الامام السندی على سنن النسائي
تأليف الامام ابي الحسن نور الدين عبد الهادي السندی الحنفي
الطبعة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م المطبعة المصرية بالازهر
- ٧١ - حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج
تأليف ابي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي القاهري ت ١٠٨٧ هـ
مطبوع مع نهاية المحتاج - دار احياء التراث العربي بيروت
- ٧٢ - حاشية الشرواني على تحفة المحتاج
تأليف الشيخ عبد الحميد الشرواني مطبوع مع حاشية ابن القاسم
العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج دار صادر
- ٧٣ - حاشية الشلبي على تبیین الحقائق
تأليف العلامة الشلبي مطبوع مع تبیین الحقائق الطبعة الثانية
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان
- ٧٤ - حاشية عميرة للشيخ عميرة
مطبوع مع حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي
على منهاج الطالبين مطبعة دار احياء التراث العربي بيروت
- ٧٥ - حاشية قليوبي على شرح الجلال الدين المحلي
للعلامة شهاب الدين احمد بن احمد بن سلامة الفيومي ت ١٠٦٩
مطبوع مع حاشية عميرة طبع مطبعة دار احياء الكتب العربية بمصر

- ٧٦ - الحدود والتعزيرات عند ابن القيم
تأليف الشيخ بكر أبو زيد
الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م المكتب الاسلامي دمشق
مكتبة الرشيد الرياض
- ٧٧ - حق الارتفاق - رسالة دكتوراه
سليمان بن وائل بن خريف التويجري سنة ١٤٠١هـ - ١٤٠٢هـ
جامعة ام القرى مطبوع على آلة كاتبة
٧٨ - حوادث المرور - أسبابها وطرق الوقاية منها - تأليف كرم الله على عبد
الرحمن تحت اشراف معهد الادارة العامة بالرياض .
٧٩ - الخسراج
للقاضي ابن يوسف يعقوب بن ابراهيم ت سنة ١٨٢هـ . مطبوع مع موسوعة
سنة ١٢٩٩هـ - مصورة دار المعرفة بيروت - لبنان .
٨٠ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر
تأليف محمد المحيي - طبعة مصورة ، دار صادر ، بيروت
٨١ - الدر المختار شرح تنوير الابصار
للعامة علاء الدين الحصكفي . مطبوع مع حاشية ابن عايد - الطبعة
الثانية سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - مصورة دار الفكر بيروت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- ٨٢ - دراسات مقارنة لقضايا السير وأنظمة المرور في المملكة العربية السعودية
تأليف الدكتور عبد الجليل السيف - ط / ٢ - مطابع الاشعاع التجارية - الرياض .
- ٨٣ - الدراية في تخريج احاديث الهداية للامام ابي الفضل احمد بن علي
ابن حجر العسقلاني - تصحيح وتنسيق وتعليق السيد عبد الله هاشم
اليمني المدني طبعة سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة .

- ٨٤ - د در الحكام شرح مجلة الاحكام
تأليف علي حيدر . تعريب المحامي فهد الحسيني . منشورات مكتبة النهضة
بيروت وبغداد . توزيع دار العلم للملايين بيروت
- ٨٥ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
تأليف شيخ الاسلام حافظ العصر شهاب الدين احمد بن علي بن
حجر العسقلاني دار الجيل بيروت
- ٨٦ - الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب
للملاية برهان الدين ابراهيم بن علي بن فرحون المالكى . طبعه مصوره .
دار الكتب العلمية بيروت
- ٨٧ - ذيل طبقات الحنابلة
للامام زين الدين ابن الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين بن احمد بن رجب
الحنبل ٧٢٦ - ٧٩٥ هـ . تصحيح محمد حامد الفقى . مطبعة السنة المحمدية
سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م
- ٨٨ - رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)
للملاية الشيخ محمد امين الشهير بابن عابدين . الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ
١٩٦٦ م - طبعة مصورة دار الفكر بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٨٩ - رسالة نشر العرف تأليف السيد محمد امين الشهير بابن عابدين
مطبوع مع مجموعة رسائل ابن عابدين دار التراث العربي بيروت لبنان .
- ٩٠ - روضة الدالين
للامام ابن زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي سنة ٦٣١ - ٦٧٦ هـ مطبعة
الكتب الاسلامي للطباعة والنشر . دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

- ٩١ - الزوائد للبوصيري مطبوع مع سنن ابن ماجه
دار الفكر بيروت - لبنان .
- ٩٢ - السبب عند الاصوليين
تأليف الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعه
طبعة سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٨٠ م
مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- ٩٣ - السببية وأثرها في الفقه الاسلامي
للدكتور حمزة حسين الفعر - مطبوع على آلة كاتبة .
- ٩٤ - سبل السلام
تأليف العلامة محمد بن اسماعيل الكحلاني الصنعاني المعروف بالأمين
سنة ١٠٥ - ١١٨٢ هـ . الطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م دار احياء التراث
العربي بيروت - لبنان .
سنن ابن ماجه - ٩٥
- للحافظ ابن عبد الله محمد بن يزيد القزويني سنة ٢٠٧ - ٢٧٥ هـ ، تحقيق
وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر بيروت - لبنان .
- ٩٦ - سنن ابن داود
للحافظ ابن داود سليمان بن الأشعث السجستاني الازدي سنة ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . دار احياء التراث العربي بيروت
لبنان .
- ٩٧ - سنن الدارقطني
للحافظ علي بن عمر الدارقطني سنة ٣٠٦ - ٣٨٥ هـ . عن تجميعه السيد
عبد الله هاشم ياني . طبعة سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م دار المحاسن
للطباعة بالقاهرة .

- ٩٨ - السنن الكبرى للحافظ ابي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
سنة ٤٥٨ الطبعة الاولى سنة ١٣٥٢ هـ
بمطبعة دائرة المعارف العشانية بحيدرآباد الدكن - الهند .
- ٩٩ - سنن النسائي
للحافظ ابي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ٢١٤ - ٣٠٣ هـ
المكتبة العلمية بيروت الناشر : عباس احمد الباز مكة المكرمة
- ١٠٠ - سنن الدارمي
للإمام الكبير أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن
بهرام الدارمي ت ٢٥٥ هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان
- ١٠١ - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرمية
لشيخ الاسلام تقي الدين ابي العباس أحمد بن تيمية . الطبعة الرابعة
سنة ١٩٦٩ م دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان
- ١٠٢ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية
تأليف محمد بن محمد مخلوف . طبعه مسموعة عن طبعة الاولى سنة ١٣٤١ م
بالطبعة السلفية . دار الكتاب العربي .
- ١٠٣ - شذرات الذهب في اخبار من ذهب
للمؤرخ ابي الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى ت سنة ١٠٨١ م .
الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م دار المسيرة بيروت .
- ١٠٤ - شرح الحافظ السيوطي على سنن النسائي
مطبوع بهامش سنن النسائي - المكتبة العلمية بيروت
الناشر : عباس احمد الباز مكة المكرمة .

- ١١٤ - شرطة المرور والتحقيق في الحوادث - تأليف زاهد كريدى .
- ١١٥ - الشريعة الاسلامية ، تاريخها ونظرية الملكية والعقود ،
للدكتور بدران أبو العينين بدران - مؤسسة شباب الجامعة ،
الإسكندرية .
- ١١٦ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري
تحقيق احمد عبد الغفور عطار
الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ١١٧ - صحيح البخارى للإمام الحافظ ابي عبدالله محمد بن اسماعيل
البخارى مطبوع مع شرحه فتح البارى - طبعة دار المعرفة
ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .
- ١١٨ - صحيح ابن حبان ترتيب الامير علاء الدين الفارسي
ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان
الطبعة الاولى سنة ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م الناشر : محمد عبد المحسن الكبيسي
صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ١١٩ - صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري سنة ٢٦١ هـ
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الاولى ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م
دار احياء التراث العربي بيروت .
- ١٢٠ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع تأليف المؤرخ محمد بن عبد الرحمن
السخاوى - الناشر : دار مكتبة الحياة بيروت لبنان .
- ١٢١ - طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ت سنة ٤٥٨ هـ
تصحیح محمد حامد الفقي - طبعة السنة المحمدية ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م
- ١٢٢ - طبقات الشافعية لابن هداية
- لابن بكر بن مداية الله الحسينى ت سنة ١٠١٤ هـ ، تحقيق عادل نويهشى
دار الأنفاس الجديدة . بيروت .

- ١٢٣ - طبقات الشافعية الكبرى
للملاية تاج الدين السبكي . الطبعة الحسينية .
- ١٢٤ - الطبقات الكبرى
تأليف محمد بن سعد ، كاتب الواقدي ،
دار التحرير القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ١٢٥ - طرق بلاد ما - منع كوارث السيارات بالوسائل الوقائية (دراسة علمية تطبيقية)
تألف فؤاد الرئيس - المؤسس العربية للأبحاث والترجمة - بيروت لبنان .
- ١٢٦ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية
للملاية ابن عبد الله محمد بن ابن بكر الزرع المعروف بابن قيم الحوزية
تقديم : بتحقيق محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية بيروت لبنان
- ١٢٧ - علماء نجد خلال ستة قرون
تأليف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام . الدابعة الاولى سنة ١٣٩٨ هـ
يطلب من مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة - مكة المكرمة .
- ١٢٨ - العناية للامام اكمل الدين محمد بن محمود البابر الحنفي ت سنة ٧٨٦ هـ
بهاش فتح القدير - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م دار الفكر بيروت
- ١٢٩ - الفتاوى البزازية للامام محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز
الكردي الحنفي ت سنة ٨٢٧ مطبوع بها مشالفتاوى الهندية الطبعة
الثالثة أعيد طبعه بالافست سنة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م عن الطبعة الثانية
سنة ١٣١٠ هـ دار المعرفة بيروت لبنان .
- ١٣٠ - الفتاوى الخانية (فتاوى قاضي خان)
للإمام فخر الدين حسن بن منصور الازجندی الفرغاني ت سنة ٩٢ هـ
مطبوع بها مشالفتاوى الهندية ، الطبعة الثانية المطبعة الكبرى
الإميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٠ هـ أعيد طبعه بالافست سنة
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م دار المعرفة بيروت .

- ١٣١ - الفتاوى الكبرى الذميمة
للعلا مة احمد شهاب الدين بن محمد بن حجر الهيتم سنة ٩٠٩-١٧٤هـ .
دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٣٢ - الفتاوى الكبرى
لشيخ الاسلام ابى العباس تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن تيمية . دار المعرفة
بيروت . طبعة مصورة .
- ١٣٣ - الفتاوى الهندية (المالكية)
لجماعة من علماء الهند سنة ١٠٧٣هـ . الطبعة الثانية . المطبعة الكبرى الاميرية
بيروت مصر سنة ١٣١٠هـ . وأعيد طبعه بالا وفست سنة ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م
دار المعرفة بيروت .
- ١٣٤ - فتح الباري
للحافظ احمد بن على بن حجر العسقلانى سنة ٧٧٣ - ٨٥٢هـ . طبعة
دار المعرفة بيروت .
- ١٣٥ - فتح المزيشن الوحيز
للإمام ابى القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى سنة ٦٢٣هـ .
مطبوع مع المجموع - دار الفكر بيروت .
- ١٣٦ - فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب الامام مالك
للعلا مة ابى عبد الله محمد احمد عليش سنة ١٢٩٩هـ .
دار المعرفة بيروت .
- ١٣٧ - فتح التدبير
للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى
سنة ٦٨١هـ . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
دار الفكر بيروت لبنان .

١٣٨ - فتح القدير

تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠هـ

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

١٣٩ - الفتح المبين في طبقات الاصوليين

للشيخ عبدالله ممداني المراغي . الطبعة الثانية سنة ١٣٠٤ هـ - ١٩٧٤ م .

الناشر : محمد امين الدجج . بيروت

١٤٠ - فتح الوهاب بشرح منهج الطالب

للمعلمة ابي يحيى زكريا الانباري سنة ٨٢٥ - ٩٢٥ هـ : مطبعة ممداني الباسي

الجليس سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

١٤١ - الفروع

للمعلمة شمس الدين المقدسي ابي عبدالله محمد بن مفلح سنة ٧٦٣ هـ .

مراجعته : عبدالستار فراج . الطبعة الثانية .

سنة ١٤٠٢ هـ - صورة بالألوان وفست عالم الكتب - بيروت .

١٤٢ - الفسروق

للامام شهاب الدين ابي العباس الصنهاجي المشهور بالقرا فس

طبعه مسوره ، دار المعرفة - بيروت .

١٤٣ - الفقه الاسلامي وأدلته .

تأليف الدكتور وهبة الزحيلي

الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م دار الفكر بيروت لبنان .

١٤٤ - فقه عمر بن الخطاب

تأليف الدكتور رويحي بن راجح الزحيلي

الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ هـ - دار الغرب الاسلامي بيروت .

- ١٤٥ - الفواكه الدواني شرح رسالة ابن زيد القيرواني
للشيخ احمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكى سنة ١١٢٠ هـ الطبعة
الثالثة سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م . مطبعة مصطفى الحلبي مصر .
- ١٤٦ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية
للعلامة ابن الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى : طبعه مصورة .
دار المرفسة ، بيروت .
- ١٤٧ - فيض القدير شرح الجامع الصغير
للعلامة عبد الرؤوف المناوى - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
دار الفكر - بيروت .
- ١٤٨ - في ظلال القرآن سيد قطب
الطبعة ١٩ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
الناشر : دار الشروق - جدة .
- ١٤٩ - القاموس المحيط
تأليف محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى سنة ٨١٢ هـ .
دار الفكر بيروت - طبعة سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٥٠ - قواعد الاحكام فى مصالح الانعام
للامام سلطان العلماء ابن محمد عز الدين عبد الميزين عبد السلام السلمى
سنة ٦٦٠ هـ . مطبعة دار الشرق للطباعة سنة ١٣٨٨ هـ . الناشر :
مكتبة الكليات الازهرية .
- ١٥١ - القواعد فى الفقه الاسلامى (قواعد ابن رجب)
للحافظ ابن الفرج عبد الرحمن بن رجب الدنبلى سنة ٧٩٥ هـ . مراجعته
وتعليق طه عبد الرؤوف سعد . مؤسسة نبع الفكر العربى للطباعة سنة ١٣٩٢ هـ
١٩٧٢ م . الناشر : مكتبة الكليات الازهرية .

١٥٢ - القوانين الفقهية

للعلامة محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي. دار الكتب العلمية - بيروت.

١٥٣ - الكافي في فقه الاسلام أحمد

للعلامة ابن محمد موفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي. الطبعة الاولى منشورات المكتب الاسلامي. دمشق.

١٥٤ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي

تأليف شيخ الاسلام العلامة أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبدالبر النسي القطبي، الطبعة الاولى سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

١٥٥ - كتاب التعريفات

تأليف علي بن محمد بن علي الجرجاني ٧٤٠ - ٨١٦ هـ. حققه ابراهيم الأبياري - الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت

١٥٦ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة

تأليف الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٧٣٥ - ٨٠٧ هـ. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

١٥٧ - كشف الاسرار عن اصول البزدي

للامام علاء الدين عبدالعزیز بن احمد البخاري سنة ٧٣٠ هـ. طبعه جديدة مسوره بالاوفست سنة ١٣١٤ هـ. دار الكتاب العربي. بيروت.

١٥٨ - كشف الظنون عن أسامي الفنون

للعلامة مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة. أعادت طبعه بالاوفست دار العلوم الحديثة بيروت لبنان

- ١٥٩ - كشف القناع عن متن الاقتاع
للعلامة منصور بن يونس بن ادريس البهوتي . تعليق ومراجعة الشيخ
هلال مصلحي طبعة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار الباز للنشر والتوزيع
مكة المكرمة .
- ١٦٠ - الكفارات في الشريعة الاسلامية
تأليف عبدالله بن محمد بن سعد القويزاني
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ مطابع مرام - الرياض .
- ١٦١ - لسان العرب
للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي
المصري . طبعة مصورة . دار صادر بيروت .
- ١٦٢ - لسان الميزان
للإمام أبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م مؤسسة الأعلى للمطبوعات
بيروت - لبنان .
- ١٦٣ - المبدع في شرح المقنع
لأبي اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح
الحنبلي سنة ٨١٦ - ٨٨٤هـ الطبعة الاولى سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
مطبعة المكتب الاسلامي للطباعة والنشر - دمشق .
- ١٦٤ - الميسر
للعلامة شمس الدين السرخسي الحنفي . طبعة مصورة . دار المعرفة للطباعة
والنشر - بيروت .
- ١٦٥ - مجلة الاحكام العدلية
اعدتها لجنة جمعية المجلة في باب المشيخة الاسلامية الجليله . الطبعة الخامسة
سنة ١٢٨٨هـ - ١٩٦٨م . مطبعة شاماركو .

- ١٦٦ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر
تأليف الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي
دار احياء التراث العربي بيروت .
- ١٦٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
للمحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ ط
٣ سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .
- ١٦٨ - مجمع الضمانات
تأليف العلامة أبي محمد بن غانم ابن محمد الهفدادي
الطبعة الأولى سنة ١٣٠٨ هـ المطبعة الخيرية مصر .
- ١٦٩ - المجموع شرح المذهب
من ج ١ - ٩ للنووي من ج ٩ - ١٢ للسبكي من ج ١٣ - الى الاخير
للمطيعي - دار الفكر بيروت لبنان .
- ١٧٠ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيميه
جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم . الطبعة الاولى الرياض
طبع بأمر جلالة الملك .
- ١٧١ - المحرر في الفقه
للشيخ الامام مجد الدين أبي البركات سنة ٩٥٠ - ٦٥٢ . مطبعة
السنة المحمدية سنة ١٣٩٩ هـ .
- ١٧٢ - المحلى
للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم سنة ٤٥٦ هـ
تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دارالافاق الجديدة منشورات
دارالافاق الجديدة - بيروت .

- ١٧٣ - مختار الصحاح
- للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي
طبعة سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - الناشر : دار الفكر بيروت .
- ١٧٤ - مختارات من الفتاوي
- للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي
مطبوع مع المختارات الجلية من المسائل الفقهية
الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .
- ١٧٥ - مختصر خليل
- للعلامة خليل بن اسحاق المالكي - مطبوع مع شرحه التاج والاكلیل
بهاشم مواهب الجليل - الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
دار الفكر .
- ١٧٦ - مختصر المزني
- لأبي ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني مطبوع مع الأُم
دار الفكر بيروت .
- ١٧٧ - المدخل الفقهي العام
- للاستاذ مصطفى أحمد الزرقاء ، الطبعة التاسعة سنة ١٩٦٧-١٩٦٨م
مطابع ألفباء . الأديب - دمشق .
- ١٧٨ - المدونه
- رواية الامام سحنون بن سعيد التنوخي عن الامام عبد الرحمن بن
القاسم العتقي عن الامام مالك بن أنس ، الطبعة الاولى سنة ١٣٢٣هـ
مطبعة السعادة مصر .
- ١٧٩ - مسئولية الانسان عن حوادث الحيوان والجماد
- تأليف ابراهيم فاضل يوسف الدبو
الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م نشر وتوزيع مكتبة الأقصى بحمان - الأردن .

١٨٠ - المستصفى في علم الأصول

للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي ت ٥٠٥ هـ
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان .

١٨١ - سند الإمام أحمد بن حنبل

دأب عنه مسمو به . المكتب الاسلامي دار صادر . بيروت . بهامشه منتخب كنز العمال

١٨٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي

للعلامة أحمد بن محمد المقرئ الفيومي ت سنة ٧٧٠ هـ . تمهيد مصطفى السقا
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

١٨٣ - المصنف

للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ١٢٦-٢١١ هـ

تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ط ٣ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
توزيع المكتب الاسلامي بيروت .

١٨٤ - المطلب على ابواب الفتح

للإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الدنيلي . الطبعة الأولى
سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، دمشق .

١٨٥ - معالم القربة في أحكام الحسبة

تأليف محمد بن محمد بن أحمد القرشي

تحقيق د . محمد محمود سقبان وصديق أحمد عيسى المطيعي

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٨٦ - معالم السنن ، تأليف حمد بن محمد بن خطاب البستي الخطابي ،
مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى ،
تحقيق محمد أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي - الطبعة الثانية
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م المكتبة الأثرية باكستان .

- ١٨٧ - المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد الطبراني
تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - الطبعة الأولى -
الدار العربية للطباعة والنشر - بغداد
- ١٨٨ - معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب)
تأليف عمر رضا كخالة - الناشر: مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربى . بيروت
- ١٨٩ - المعيار المصرب والجامع المصرب عن فتاوى علماء افريقية والاندلس والمغرب
للامام أحمد بن يحيى الوائلى سنة ٩١٤ هـ . اشرف على اعداده / محمد
حمدي . دار الغرب الاسلامى . بيروت
- ١٩٠ - معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام
للإمام علاء الدين أبي الحسن على بن خليل الطرابلسي الحنفي
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م مطبعة مصطفى الحلبي بمصر.
- ١٩١ - المغني
للامام أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة سنة ٦٢٠ هـ
طبعة جديدة بالأوفست بعناية جماعة من العلماء سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
دار الكتاب العربي بيروت لبنان .
- ١٩٢ - مغني المحتاج
للشيخ محمد الشربيني الخطيب ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٩٣ - المفردات في غريب القرآن
تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني
سنة ٥٠٢ هـ . تحقيق محمد سيد كيلاني . دار المعرفة بيروت لبنان .
- ١٩٤ - المقنن
للامام موفق الدين ابن محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة ، مطابع الدخوى
القاهرة ، منشورات المؤسسة السعيدية بالرباط .

- ١٩٥ - منتقى الاخبار من احاديث سيد الاخبار
الامام ابن البركات محمد الدين عبد السلام بن عبد الله الحرائي المعروف بابن تيمية
مطبوع مع شرحه نيل الأوطار . طبعة سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - شركة الطباعة
الفنية المتحدة - مصر.
- ١٩٦ - المنتقى للباجي
للإمام ابن الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي سنة ٤٠٣-٤٠٤ هـ . الطبعة
الاولى سنة ١٣٣٢ هـ . مطبعة السعادة . مصر
- ١٩٧ - المهذب
للإمام ابن اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
مطبوع مع شرحه المجموع - دار الفكر بيروت .
- ١٩٨ - الموافقات في اصول الاحكام
للإمام ابن اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي المعروف بالشاطبي سنة ٥٧٩ هـ .
طبعة سنة ١٣٤٢ هـ أعاد طبعه دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .
- ١٩٩ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
تأليف ابن عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي الصفي
المعروف بالحطاب سنة ٩٥٤ . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
دار الفكر بيروت .
- ٢٠٠ - الموطأ بشرح الزرقاني
للإمام مالك بن أنس . مطبوع مع شرحه للزرقاني طبعة سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
دار المصرف - بيروت لبنان .
- ٢٠١ - الموطأ بشرح المنتقى
للإمام مالك بن أنس . مطبوع مع المنتقى . الطبعة الاولى سنة ١٣٣٢ هـ
مطبعة السعادة بمصر

- ٢٠٢ - ميزان الاعتدال
للامام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- ٢٠٣ - نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار (تكملة فتح القدير)
للعلماء شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زادة أفندي ت سنة ١٢٨٨هـ
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م دار الفكر بيروت لبنان .
- ٢٠٤ - النجوم الزاهرة
تأليف جمال الدين الاتاكي . مطبعة دار الكتب الملكية سنة ١٣٥١هـ
- ٢٠٥ - نزع ملكية العقار للمنفعة العامة على ضوء الشريعة الاسلامية
- رسالة دكتوراه - اعداد عبد العزيز محمد العبد المنعم عام ١٣٩٧هـ
- ١٩٧٧م - جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون - مطبوع على آلة كتابة.
- ٢٠٦ - نصاب الاحتساب
لعمر بن محمد بن عوض السنامي
تحقيق الدكتور مرزبن سعيد مرزبن عسيري
طبعة سنة ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة العزيزية.
- ٢٠٧ - نصب الراية لاحاديث الهداية
للاحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعي ت سنة ٧٦٢هـ
منسوخة عن الطبعة الاولى سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .

- ٢٠٨ - نظام البلديات والقرى
الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ في ٢١/٢/١٣٩٧هـ
الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
- ٢٠٩ - نظام السير على الطرق بسلطنة عمان الصادر بموجب المادة ٥٢
من قانون السير - شرطة عمان السلطانية .
- ٢١٠ - نظام الشرطة في الاسلام الى أواخر القرن الرابع - رسالة ماجستير
اعداد محمد الشريف الرحموني - طبعة سنة ١٩٨٣م - الدار العربية
للكتاب - بيروت .
- ٢١١ - نظام المرور في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي
رقم م/٤٩ في ١٦/١١/١٣٩١هـ.
- ٢١٢ - نهاية الرتبة في طلب الحسبة
لابن بسام المحتسب - تحقيق حسام الدين السامرائي ط ١٣٨٦هـ
مطبعة بغداد - بغداد .
- ٢١٣ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
تأليف شمس الدين محمد بن أبي العباس بن أحمد بن حمزة الرملي
ت ١٠٠٤هـ .
- الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان .
- ٢١٤ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني
طبعة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة .

- ٢١٥ - هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ،
تأليف اسماعيل باشا البغدادي . طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في
مطبعتها البهية - استانبول سنة ١٢٨١ م . أعادت طبعه بالاشتراك
دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان .
- ٢١٦ - الهداية شرح بداية المبتدى
للشيخ برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ت سنة ٥٩٣ هـ
طبع مع فتح القدير الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م
دار الفكر بيروت
- ٢١٧ - الوجيز في فقه الشافعية
للإمام أبي حامد محمد بن محمد الفزالي ، طبعة مصورة سنة ١٣٩٩ هـ
الناشر دار المعرفة بيروت
- ٢١٨ - وسائل الوقاية من الطريق - اعداد : العقيد شحات أحمد مفتي
والرائد عبدالله يوسف رمضان - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢١٩ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
للقاضي أحمد الشهير بابن خلكان . المطبعة الكبرى الأميرية . بولاق .
- ٢٢٠ - اللائحة المنفذة لنظام المرور الصادر بقرار وزير الداخلية رقم ١ في
١٣٩٥ / ٧ / ٢٠ هـ .

المراجع الأجنبية

1. J. Stannard Baker;
Traffic Accident Investigation Manual,
The Traffic Institute , Northwestern University,
1975.
2. Manual On Classification of Motor Vehicle Traffic
Accidents; Prepared Under The Direction of
Traffic Accident Data Project Steering Committee
Traffic Conference; Second Ed., 1970.
3. Charts and Tables for Stopping Distances of Motor
Vehicles ; by Northwestern University, 1971.
4. James Collins & Joe Morris,
Highway Collision Analysis, Crahrles Thomas
Spring, Illinois, 1967.
5. John Cohen & Barabara Preston;
Caases And Prevention of Road Accidents,
Faber and Faber, London , 1968.

فہرست الملوخات

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
كلمة شكر	٤
المقدمة	٦
<u>الباب الأول : آداب الطريق في الشريعة وأسباب الحوادث</u>	
المروية وأنواع الجنائية	١٦
التمهيد : في التعريف بالطريق وذكر أسمائه وأقسامه	١٨
تعريف الطريق في اللغة وذكر بعض أسمائه	١٨
تعريف الطريق في الاصطلاح	٢٣
أقسام الطريق	٢٥
<u>الفصل الأول : آداب الطريق في الشريعة الإسلامية</u>	٢٨
الشريعة حفظت للإنسان كرامته	٢٨
قاعدة مروية تضبط أحوال السير على الطريق	٣٣
تنقسم آداب الطريق الى ثلاثة أقسام هي :	
* القسم الأول : آداب الطريق الخاصة بالركاب	٣٦
وتشتمل على الأمور التالية :	
١ - صلاحية الوسيلة المستعملة في الركوب	
للاستعمال	٣٦
٢ - توفر الشروط الموهلة لاستخدام	
وسيلة الركوب	٣٧
٣ - إجادة استخدام وسيلة الركوب	٣٨

- ٤ - السيطرة التامة على الدابة أو السيارة مع
حفظها عن الأذى ٣٩
- ٥ - عدم تجاوز السرعة المقررة للطريق ٤١
- ٦ - تنبيه المنتفعين بالطريق بقدر الحاجة ٤٧
- ٧ - عدم تحميل الدابة أو السيارة أكثر مما تحمله ٤٨
- ٨ - إحكام شد الحمل فوق الدابة أو السيارة
مع المحافظة عليه من السقوط أو التناثر ٤٩
- ٩ - مراعاة القواعد التي تنظم المرور ٥٠
- * القسم الثاني : آداب الطريق الخاصة بالمشاة ٥١
وتتمثل في الأمور التالية :
- ١ - الأخذ بأسباب الحرص وعدم الغفلة ٥١
- ٢ - السير في الأماكن المخصصة للمشاة ٥٢
- ٣ - منع الأولاد من اللعب في الطرق والشوارع ٥٤
- ٤ - محافظة الماشي على ما يحمله ٥٤
- ٥ - مراعاة إشارات الصعود للسيارات والنزول منها ٥٥
- * القسم الثالث : آداب الجلوس على الطريق ٥٦
وتتمثل في الأمور التالية :
- ١ - غض البصر ٦٣
- ٢ - كف الأذى ٦٦
- ٣ و ٤ - إفشاء السلام ورده ٦٩
- حكم السلام ٧٣
- كيفية السلام ورده ٧٤
- آداب السلام ٧٦

- مسألة : إذا كثرت المارة في الطريق سواء كانوا
مشاة أو ركاباً أو ركاباً ومشاة كما هو
الحاصل في الشوارع والأسواق المكتظة
بالمارة ، فهل يسلم على كل من لقيه ؟ ٧٧
- (٦٠٥) - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٧٨
- صفة النهي ومراتبه ٨٣
- ٧ - تسميت العاطس إذا حمد ٨٥
- ٨ - حسن الكلام ٩٠
- ٩ - المعاونة على الحمل ٩٤
- ١٠ - إعانة المظلوم ٩٦
- ١١ - إغاثة الملهوف ٩٨
- (١٣٠١٢) - إرشاد السبيل وهداية الحيران ٩٩
- ١٤ - ذكر الله في الطريق ١٠١
- العلاقة بين آداب الطريق وحوادث المرور ١٠٤
- الفصل الثاني : بيان أحكام الارتفاق بالطريق في غير ما خصص له
وما ينشأ عن ذلك من أضرار ١١٠
- ويشتمل على مبحثين :
- المبحث الأول : في بيان حكم الارتفاق بالطريق فيما
لم يخصص له ١١١
- ويشتمل على الأقسام التالية :
- القسم الأول : حكم الجلوس في الطريق النافذ وما في
معناه مما لا يتأبد ١١٣

- القسم الثاني : حكم إحداث الجناح ونحوه في هواء
الطريق النافذ ١١٦
- القسم الثالث : حكم البناء والغرس في الطريق النافذة ١٢٢
- القسم الرابع : حكم الارتفاق بباطن الطريق النافذة ١٢٧
- القسم الخامس : حكم الارتفاق بالطريق الخاصة والتصرف فيها ١٣٣
- المبحث الثاني : بيان حكم الأضرار الناشئة عن الارتفاق بالطريق
في غير ما خصص له ١٣٧
- ويشتمل على الأقسام التالية :
- القسم الأول : في بيان حكم الضرر الناشئ عن الحفر والبناء
في الطريق النافذة ١٣٩
- القسم الثاني : في بيان حكم ما لو أخرج إلى الطريق
النافذة جناحا ونحوه فسقط على شيء
فأثله ١٤٦
- القسم الثالث : في بيان حكم الضرر الناشئ عن طرح
الخشب والحجر ونحو ذلك في الطريق
ورشه بالماء ١٥١
- القسم الرابع : في بيان حكم الضرر الناشئ عن الارتفاق
بالطريق غير النافذة ١٥٣
- القسم الخامس : في بيان حكم الضرر الناشئ عن إيقاف
الدابة أو السيارة في الطريق النافذة ١٥٥
- القسم السادس : في بيان حكم الضرر الناشئ عن إصلاح
الطريق ١٥٩
- القسم السابع : في بيان حكم الضرر الناشئ عن سقوط
الجدار في الطريق ١٦١

الفصل الثالث : قواعد السير في نظام المرور وأسباب الحوادث العرورية ١٦٨
ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : بيان قواعد السير في نظام المرور ١٧٠
ويشتمل على الأقسام التالية :

القسم الأول : القواعد الخاصة بسير السيارات والمركبات
على الطريق ١٧١

وهي كما يلي :

أولا : الأنظمة الخاصة بقيادة المركبات والحيوانات ١٧١

ثانيا : أنظمة السير على الطريق (قواعد السير) ١٧٢

ثالثا : أنظمة التلاقي والتجاوز ١٧٩

رابعا : أنظمة الانعطاف وتبديل الطريق ١٨٢

خامسا : قواعد أفضلية المرور على الطريق ١٨٤

سادسا : قواعد حدود السرعة داخل المدن وخارجها ١٩٠

سابعا : قواعد استعمال المنبهات ١٩٢

ثامنا : قواعد الوقوف والتوقف ١٩٣

تاسعا : قواعد الإشارة والإشارة ١٩٥

عاشرا : قواعد واجبات السائقين تجاه المشاة ١٩٧

أحد عشر : قواعد احتياطات الأمن بالنسبة للمركبات ١٩٨

القسم الثاني : القواعد الخاصة بالمشاة ٢٠١

القسم الثالث : في القواعد الخاصة بكيفية الحصول

على رخصة السير والشروط الواجب

توفرها في المتقدم ٢٠٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : في بيان أسباب الحوادث المرورية	٢١٣
ويشتمل على القسمين التاليين :	
القسم الأول : التعريف بالحوادث المرورية وبيان أسبابها	
على وجه الإجمال	٢١٤
أولا : التعريف بالحوادث المرورية	٢١٤
ثانيا : بيان أسباب الحوادث المرورية - على وجه الإجمال	٢٢٤
القسم الثاني : بيان الأخطار الناجمة عن تجاوز السرعة	
المقررة وتتمثل في الأمور التالية :	٢٣١
أولا : الانزلاق الجانبي	٢٣١
(شكل رقم ١) ويمثل كيفية انزلاق السيارة	٢٣٣-أ
(جدول رقم ١) يمثل السرعة المطلوبة لإحداث	
الانزلاق	٢٣٣-ب
ثانيا : زيادة مسافة الوقوف	٢٣٦
- مراحل إيقاف السيارة - (الانتباه ، رد الفعل ،	
الكبح)	٢٣٦
- ولها ثلاث مسافات هي :	
١ - مسافة الانتباه (إدراك الخطر)	٢٣٨
٢ - مسافة الاستجابة (رد الفعل)	٢٣٩
(جدول رقم ٢) يمثل مقدار المسافة التي تقطعها	
السيارة خلال مدة الاستجابة	
للخطري بالأقدام	٢٤٣
٣ - مسافة الكبح	٢٤٤

الموضوع	الصفحة
- معادلة جبرية لايجاد مسافة الانزلاق	٢٤٦
- (جدول رقم ٣) يمثل معامل الاحتكاك بين المطاط	
وأسطح الطرق	٢٤٧
- (جدول رقم ٤) يمثل تغير مسافة الكبح بتغير السرعة	
ومعامل الاحتكاك وقوة الكبح	٢٥٢
- كيفية تقدير سرعة السيارة من آثار المكابح (علامة الانزلاق)	٢٥٣
- دلالة تقدير سرعة السيارة	٢٥٦
- المسافة الكلية للوقوف	٢٥٧
- (جدول رقم ٥) يمثل أقصر مسافة لتوقف سيارة تسير	
على طريق مسفلت	٢٥٩
ثالثا x الأضرار الناجمة عن السرعة العالية	٢٦٠
- (جدول رقم ٦) : انخفاض معامل الاحتكاك مع	
زيادة السرعة	٢٦٠
- السرعة المأمونة	٢٦١
رابعاً : تأثير مسافة الاتباع بزيادة السرعة	٢٦٥
- (جدول رقم ٧) أقصر مسافة ينبغي أن تكون بين	
سيارتين متتابعتين تسيران بنفس	
السرعة حتى لا يحدث تصادم خلفي	
عند التوقف الفجائي	٢٦٦
الفصل الرابع : أنواع الجناية في الشريعة الاسلامية	٢٦٩
ويشتمل على أربعة مباحث هي :	

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : تعريف الجنايات	٢٧١
الجناية في اللغة	٢٧١
الجناية في الاصطلاح الفقهي	٢٧٢
المبحث الثاني : الجناية على الأبدان	٢٧٦
الجناية على الأبدان تنقسم الى ثلاثة أنواع :	
النوع الأول : الجناية على النفس وأقسامها	٢٧٦
- القتل في اللغة	٢٧٦
- القتل في الشرع	٢٧٧
- أقسام القتل	٢٧٨
أ - القتل العمد	٢٨٠
- أوصافه عند الفقهاء	٢٨٠
- أركان القتل العمد	٢٨٢
ب - القتل شبه العمد	٢٩٥
- وصف القتل شبه العمد	٢٩٧
- أركان القتل شبه العمد	٢٩٩
ج - القتل الخطأ	٣٠٣
- أساس الخطأ في الشريعة الإسلامية	٣١١
- أركان القتل الخطأ	٣١٤
النوع الثاني : الجناية على ما دون النفس	٣٢٢
النوع الثالث : الجناية على الجنين	٣٢٦
- أقسام الجناية على الجنين	٣٢٧
- محل الجناية على الجنين وأركانها	٣٣٢

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : الجنائية على الأموال بإتلافها	٣٣٨
ويشتمل على ثلاثة مطالب :	
المطلب الأول : تعريف الإتلاف وبيان كونه سببا لوجوب	
الضمان	٣٣٩
الإتلاف في اللغة	٣٣٩
وفي الاصطلاح	٣٣٩
المطلب الثاني : شروط إيجاب الضمان بالإتلاف	٣٤٢
المطلب الثالث : كيفية الضمان أو ماهيته	٣٤٦
المبحث الرابع : صفات الأفعال الجنائية	٣٤٩
١ - المباشرة	٣٤٩
٢ - السبب	٣٥٠
٣ - الشرط	٣٥١
- وجه حصر الأفعال الجنائية في المباشرة والسبب	
والشرط	٣٥١
- مدى مسئولية المباشرة والمتسبب وصاحب الشرط في	
جناية القتل العمد	٣٥٢
- تعدد أفعال المباشرة والسبب ومدى تأثير	
المسئولية الجنائية بذلك	٣٥٣
أ - اجتماع مباشرتين فأكثر	٣٥٣
ولها صورتان :	
- وقوع القتل المباشر على الاجتماع مع التآلؤ	٣٥٥
- وقوع الفعل المباشر على التعاقب	٣٥٨

الموضوع	الصفحة
ب - اجتماع سببين عمديين فأكثر	٣٦١
ج - اجتماع التسبب والمباشرة	٣٦١
وله ثلاث حالات :	
أولا : أن يغلب السبب المباشرة.	٣٦٢
ثانيا : أن يغلب المباشرة السبب	٣٦٤
ثالثا : أن يعتدل السبب والمباشرة	٣٦٥
د - تسبب الجانب في فعل قاتل مباشر من	
المجنى عليه	٣٦٦
الباب الثاني : أنواع الحوادث المرورية وأحكامها في الشريعة	
الاسلامية	٣٧٠
ويشتمل على خمسة فصول هي :	
الفصل الأول : في بيان أحكام التصادم وأنواعها	٣٧٤
- تعريف التصادم	٣٧٤
المبحث الأول : في أحكام التصادم من الناحية	
العامة	٣٧٧
وفيه ثلاثة مطالب :	
المطلب الأول : الأحكام العامة لحوادث	
اصطدام الراكبين أو المشيين	
أو الراكب والمشي	٣٧٩
وله ثلاثة أحوال هي :	
- الحال الأولى : حكم تصادم الراكبين أو المشيين	
أو الراكب والمشي خطأ أثناء سيرهما	٣٧٩

- الحال الثانية : حكم تصادم الركاب أو المشيين
٣٨٤ أو الركاب والمشي عمدا
- الحال الثالثة : حكم تصادم الركاب قهرا
٣٨٧
- المطلب الثاني : أحكام حوادث اصطدام السفن
٣٨٨
- حكم تصادم السفينتين قهرا
٣٨٩
- حكم تصادم السفينتين خطأ
٣٩٣
- حكم تصادم السفينتين عمدا
٣٩٦
- المطلب الثالث : الأحكام العامة لحوادث اصطدام السيارات وما
في حكمها من وسائل النقل والمواصلات الحديثة
٤٠٢
- حكم تصادم سيارتين قهرا
٤٠٢
- حكم تصادم السيارتين خطأ
٤٠٦
- حكم تصادم السيارتين عمدا
٤١٧
- مسائل تابعة للاصطدام عمدا
٤٢٢
- ١ - حكم ما لو تعمد سائقا سيارتين الاصطدام عمدا ولم
يكن في سيارتيهما غيرهما وهلك أحدهما دون الآخر ٤٢٢
- ٢ - حكم ما لو تعمد أحد السائقين الاصطدام دون الآخر ٤٢٣
- ٣ - حكم ما لو تعمد أحد السائقين الصدم وأخطأ الآخر ٤٢٤
- ما الحكم فيما لو كان سائقا السيارتين صغيرين ؟ ٤٢٤
- حكم تصادم الصبيين إذا قادا سيارتيهما من غير إذن ولييهما ٤٢٥
- حكم تصادم الصبيين فيما لو أعطاهما رجل أجنبي سيارتين ٤٢٧
- حكم تصادم الصبيين فيما لو أعطاهما ولياهما سيارتين ٤٣٣
- حكم تصادم المجنونين
٤٣٧

الموضوع	الصفحة
- حكم ما لو كان أحد المصطدمين صبيا والآخر كبيرا	٣٣٧
- حكم ما لو أعطى رجل لآخر سيارة فتورط بها في حادث اصطدام أو غيره	٤٤٠
- حكم ما لو اصطدمت سيارتان فنتج عن تصادمهما تلف إنسان أو مال ليس طرفا في الحادث	٤٤٢
المبحث الثاني : أنواع حوادث تصادم السيارات	٤٤٤
إشارة لطيفة إلى ما حدث من تغير وتطور وتجدد في وسائل المواصلات	٤٤٤
المطلب الأول : حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة واقفة	٤٥١
- حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة غير متعددة في الوقوف	٤٦٢
- حكم اصطدام سيارة سائرة بسيارة متعددة في الوقوف	٤٦٣
المطلب الثاني : حكم اصطدام سيارتين أثناء سيرهما على طريق واحد وفي اتجاه واحد	٤٧٠
- حكم اصطدام سيارة بسيارة تسير أمامها	٤٧٠
- حكم اصطدام السيارة اللاحقة بالسيارة التي وقفت أمامها لا مَرطاريء أو مفاجيء	٤٧١
- حكم اصطدام السيارة المتأخرة بالمقدمة أثناء توقفها عن السير لزدحام الطريق أو لضرورة أخرى	٤٧٢
(شكل رقم ١ يمثل الصورة السابقة) سيارة	٤٧٢
- حكم اصطدام سيارة سائرة / متعطلة في الطريق	٤٧٤
- حكم تصادم سيارتين في حال خروج إحداها من موقفها الجانبي	٤٧٥

- (شكل رقم ٢ : وقوع التصادم أثناء خروج إحدى السيارتين
من موقفها) ٤٧٥
- (شكل رقم ٣ : يمثل وقوع التصادم بعد خروج إحدى
السيارتين من موقفها بمسافة كافية) ٤٧٦
- حكم تصادم سيارتين في حال تغيير إحداها اتجاه
سيرها ٤٧٦
- (الشكل رقم ٤ - يمثل التصادم أثناء الانحراف المفاجيء *) ٤٧٧
- (الشكل رقم ٥ - يمثل وقوع التصادم بعد انحراف غير
مفاجيء *) ٤٧٨
- حكم تصادم سيارتين تسيران في اتجاه واحد أثناء
تجاوز إحداها الأخرى ٤٧٨
- (شكل رقم ٦ : يمثل الاصطدام على طريق واحد وفي
اتجاه واحد بسبب الخطأ في عملية التجاوز) ٤٧٨
- المطلب الثالث : حكم تصادم سيارتين أثناء سيرهما على طريق
واحد وفي اتجاهين متقابلين ٤٨٠
- (شكل رقم ٧ : يمثل وقوع الاصطدام في منتصف الطريق .
أو على الخط الفاصل بين الاتجاهين المتعاكسين) ٤٨٣
- (شكل رقم ٨ : يمثل وقوع الاصطدام في الجهة المخصصة
للسيارة (س) على الاصطدام بها) ٤٨٤
- (شكل رقم ٩ : يمثل وقوع الاصطدام بسبب نوم أو سكر
أو انشغال أحد السائقين) ٤٨٥

- (شكل رقم ١٠ : يمثل وقوع الاصطدام بسبب انزلاق إحدى
السيارتين في المنحنى بسبب تجاوزهما السرعة المقررة) ٤٨٥
- (شكل رقم ١١ - يمثل وقوع التصادم بسبب تعدى سائق
السيارة (س) ٤٨٧
- شكل رقم ١٢ : يمثل وقوع التصادم بين (س) و (ع) بسبب
تعدى (ك) ٤٨٧
- (شكل رقم ١٣ : يمثل الاصطدام الرأسي في الجهة المخصصة
لسير السيارة (س) بسبب تعدى سائقها حيث لم يلتزم بقواعد
تبديل الطريق) ٤٨٩
- حكم ما لو صدمت سيارة نازلة من عقبة سيارة صاعدة فيها ٤٩١
- المطلب الرابع : في حكم الاصطدام الواقع بين سيارتين أثناء سيرهما
على طريقين أو شارعين مختلفين ٤٩٢
- حكم الاصطدام الحاصل بين سيارتين أثناء مرورهما في
أحد تقاطعات الشوارع (ويمثلها الشكل رقم ١٤) ٤٩٣
- حكم الاصطدام الحاصل بين سيارتين أثناء خروج إحداهما
من طريق ودخولها في آخر. ويمثل هذا النوع من الحوادث
الأشكال رقم ١٥ ١٦ و ١٧ ٤٩٧
- حكم اصطدام سيارتين في أحد الساحات الدائرية أثناء
التفاف إحداهما حول مركزها وقدم الأخرى من أحد
الطرق المؤدية إليها - يمثل هذا النوع من الحوادث ١
الشكل رقم ١٨ ٤٩٩

- الفصل الثاني : في بيان أحكام حوادث الدعس والصدمة التي يتعرض لها المشاة من قبل الدواب والسيارات والمركبات
- ٥٠١ الأخرى التي تسير على الطريق
- المبحث الأول : في بيان أحكام حوادث الدعس والصدمة
- ٥٠٤ عند الفقهاء
- وفيه سبعة مطالب :
- المطلب الأول : في حكم وطء الدابة أو صدمها
- ٥٠٥ لانسان أثناء سيرها في الطريق العام
- ولذلك حالتان :
- الحال الأولى : وقوع جنابة الوطء والصدمة نتيجة لعجز المتصرف في الدابة عن ضبطها
- ٥٠٥ وردعها
- حكم الاختلاف في قدرة المتصرف في الدابة
- على ردها
- ٥٠٨
- الحالتان الثانية والثالثة وهما : وقوع جنابة الوطء والصدمة بسبب تقصير المتصرف في الدابة في حفظها أو بسبب منه
- ٥٠٩
- المطلب الثاني : حكم وطء الدابة أو صدمها أثناء سيرها في ملك خاص أو ملك الغير
- ٥١٠
- ولذلك ثلاث حالات هي :
- ١ - الملك الخاص
- ٥١١
- ٢ - ملك الغير
- ٥١١
- ٣ - الطريق العام
- ٥١٢

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : في حكم نفع الدابة برجلها وذنبيها أثناء سيرها في الطريق	٥١٣
المطلب الرابع : في حكم من حمل على دابته خطبا ونحوه ثم سار بها في الطريق فأصابته إنسانا ماشيا بمتلف	٥١٩
- حكم ما لو اختلف صاحب الدابة والماشي في التنبيه وعدمه	٥٢١
المطلب الخامس: في حكم جناية الدابة بسبب الزيادة في سرعتها عن المعتاد	٥٢٢
- حكم جناية الدابة الصعبة الشرسة إذا سيرها صاحبها أو أطلقها في الأسواق والشوارع	٥٢٣
المطلب السادس : في حكم جناية الدابة بالوطء وغيره فيما لو نخسها غير المتصرف فيها	٥٢٤
- حكم رفض الدابة للنخس	٥٣٤
مسألة : في حكم ما لو نخس شخص الدابة فألقت براكبها فمات	٥٣٤
المطلب السابع : في حكم ما لو تعددت الأيدي على الدابة أثناء جنائيتها ولذلك حالات	٥٣٥
الحال الأولى : حكم جناية الدابة عندما يترادفها اثنان فأكثر	٥٣٥
الحال الثانية : حكم جناية الدابة عندما تكون تحت يد سائق وقائد	٥٣٩
الحال الثالثة : حكم جناية الدابة عندما تكون تحت سيطرة قائد وسائق وراكب	٥٤٠

- المبحث الثاني : في بيان حكم حوادث الدعس والصدم التي يتعرض لها المشاة من قبل السيارات والمركبات الأخرى التي تسير على الطرق
- ٥٤٤ وفيه أربعة مطالب :
- المطلب الأول : حكم ما لو ساق شخص سيارته في الطريق العام فدعس أو صدم بها أحد المشاة
- ٥٤٤ ولذلك حالات :
- الحال الأولى : وقوع الدعس أو الصدم بسبب تفريط السائق أو تعديه وحده
- ٥٤٥
- الحال الثانية : وقوع حادث الدعس أو الصدم بسبب تقصير الماشي نفسه
- ٥٤٨
- الحال الثالثة : وقوع الدعس أو الصدم بسبب خطأ كل من السائق والماشي
- ٥٤٩
- الحال الرابعة : وقوع الدعس أو الصدم بسبب عجز السائق عن ضبط أو كبح أو تصريف سيارته
- ٥٥٢
- المطلب الثاني : في حكم ما لو شرع إنسان في سياقة سيارته دون أن يتفقد ما تحتها وما أمامها وما وراءها فدعس بها شخصا أو صدمه
- ٥٥٥
- المطلب الثالث : حكم ما لو كان المدعوس طفلا أو مجنونا أو أعمى
- ٥٥٦
- المطلب الرابع : حكم الهارب الخائف إذا دعس أو صدم بسيارته أحد المشاة
- ٥٥٨

الفصل الثالث : في بيان احكام حوادث الانقلاب والسقوط وماتثيره

السيارات والمركبات الاخرى من غبار وحجارة أثناء سيرها

على الطريق

٥٦٠

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في بيان أحكام حوادث انقلاب السيارات

والمركبات الاخرى أثناء سيرها على الطريق

٥٦٢

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في بيان كيفية وقوع حوادث الانقلاب

التي تتعرض لها السيارات وبعض المركبات

الاخرى

٥٦٢

وذلك من خلال استعراض الصور الآتية :

- الصورة الأولى : رسم تخطيطي لحادث انقلاب

سيارة صغيرة ويمثلها (الشكل رقم ١)

٥٦٣

- الأخطاء الأربعة التي وقع فيها السائق

٥٦٥

- الصورة الثانية : رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة

نقل ويمثلها (الشكل رقم ٢)

٥٦٦

- الصورة الثانية : رسم تخطيطي لحادث انقلاب

سيارة نقل ويمثلها (الشكل رقم ٢)

٥٦٦

- الصورة الثالثة : رسم تخطيطي لحادث انقلاب

سيارة بسبب انزلاقها أثناء سيرها في

أحد منحنيات الطريق

٥٦٧

- الصورة الرابعة : رسم تخطيطي لحادث انقلاب

سيارة بسبب سيرها بسرعة كبيرة أثناء هطول

المطر على الطريق

٥٦٨

- الصورة الخامسة : رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة
بسبب خروجها عن الاسفلت ٥٦٨
- الصورة السادسة : رسم تخطيطي لحادث انقلاب دراجة
نارية بسبب سيرها بسرعة كبيرة في أحد
المنحنيات ٥٦٩
- الصورة السابعة : رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة
بسبب انفجار إطاريها الأماميين ٥٧٠
- الصورة الثامنة : رسم تخطيطي لحادث انقلاب سيارة بسبب
اصطدامها بحمار في الطريق ٥٧١
- المطلب الثاني : في بيان أحكام حوادث الانقلاب التي تتعرض لها
السيارات والمركبات أثناء سيرها في الطريق ٥٧٣
- وفيه ستة فروع :
- الفرع الأول : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب تصرف
السائق فيها ٥٧٤
- الفرع الثاني : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب ما أحدث
في الطريق من مطب اصطناعي (مهدى) وبناء
دكة أو حفر بيازة أو بئر ماء ونحوه ، أو وضع حجر
أو تراب فيه أو ورشه بماء أو بما يزلق به عادة ٥٧٦
- الفرع الثالث : في بيان حكم ما لو استعمل السائق مكابح
السيارة فانقلبت أو اصطدمت بشيء أو سقط أحد
ركابها عنها أو اصطدم بجزء من أجزائها فتلف ٥٧٩

- الفرع الرابع : في بيان حكم انقلاب السيارة أو اصطدامها
بعائق أو سقوطها في مهواة بسبب ترويع سائقها ٥٨٣
- الفرع الخامس : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب حدوث
خلل فني فيها أثناء سيرها في الطريق ٥٨٦
- الفرع السادس : في بيان حكم انقلاب السيارة بسبب الزيادة في
حمولتها عن الحد المعتاد ٥٨٩
- المبحث الثاني : في بيان حكم ما يسقط من فوق السيارة من
آدمي وغيره . ٥٩٢
- وفيه ثلاثة مطالب :
- المطلب الأول : في بيان حكم ما لو سقط شيء مما تحمله
السيارة فأصاب آدميا أو حيوانا أو شيئا آخر
فأتلفه ٥٩٣
- المطلب الثاني : في بيان حكم سقوط الآدمي من السيارة
أثناء سيرها في الطريق ٥٩٦
- المطلب الثالث : في بيان حكم تلف ما تحمله السيارة من متاع
وغيره بسبب سقوطه من فوقها أو بسبب حركتها
واضطرابها أثناء سيرها في الطريق ٦٠٠
- حكم تلف الحمل إذا كان ملكا للسائق ٦٠٠
- إذا كان الحمل ملكا لغير السائق فله ثلاث حالات :
- الحالة الأولى : كون السائق أجيرا خاصا ٦٠٠
- الحالة الثانية : كون السائق أجيرا مشتركا ٦٠١
- الحالة الثالثة : كون السائق متبرعا ٦٠٥

- ٦٠٥ - حكم تلف المتاع المحمول فوق السيارة مع وجود صاحبه معه
- ٦٠٨ - حكم تلف السيارة المستأجرة بفعل سائقها
- المبحث الثالث : في بيان حكم جنابة السيارة بسبب ما تشيره
- ٦٠٩ من غبار وحجارة أثناء سيرها في الطريق
- الفصل الرابع : في بيان أحكام حوادث المرور التي تتعرض لها
- ٦١٢ السيارات بسبب الدواب والمواشي
- ولها أربعة أحوال :
- الحال الأول : كون الدابة المتسببة في الحادث
- ٦١٤ لا مالك لها
- الحال الثانية : كون الدابة المتسببة في الحادث
- ٦١٥ منفلة لا يد لأحد عليها
- الحال الثالثة : كون الدابة المتسببة في الحادث
- ٦١٨ مرسلة في الطريق من قبل المتصرف فيها
- الحال الرابعة : كون الدابة المتسببة في الحادث
- ٦٢٢ المروى تحت سيطرة إنسان قبل وقوعه
- ولصاحب الدابة معها حالان هما :
- الحال الأول : كونه عاجزا عن صرفها أو إبعادها
- ٦٢٣ عن طريق السيارة
- الحال الثاني : كون المتصرف في الدابة مقصرا في
- حفظها أو متعديا في ضربها أو
- ٦٢٦ نخسها

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس : العقوبات المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته	٦٢٧
المبحث الأول : في بيان العقوبات المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته على سبيل الإجمال	٦٢٩
أولاً : اذا تبين أن القتل الناتج عن الحادث المروري قتل عمد فعقوبة مرتكبه هي عقوبة القتل العمد المقصورة في الشريعة الاسلامية وهي على النحو التالي	٦٣٠
ثانياً : اذا تبين ان القتل الناتج عن الحادث المروري قتل شبه عمد فعقوبة مرتكبه هي عقوبة القتل شبه العمد وهى على النحو التالي :	٦٣٦
ثالثاً : اذا تبين أن القتل الناتج عن الحادث المروري قتل خطأ فعقوبة مرتكبه هي عقوبة القتل الخطأ المقررة في الشريعة الاسلامية ، وهي على النحو التالي :	٦٣٨
رابعاً : اذا تبين أن القتل الناتج عن الحادث المروري هي من قبيل القتل الذى يجرى مجرى الخطأ ، فعقوبة مرتكبه هي عقوبة القتل الخطأ .	٦٤٠
خامساً : اذا تبين ان القتل الناتج عن الحادث المروري كان من قبيل القتل بالتسبب	٦٤١
سادساً : اذا ارتكب صبي أو مجنون حادثاً مرورياً ونتج عنه وفاة انسان فعقوبة كل منهما	٦٤١
المبحث الثاني : بيان في أحكام كفارة القتل الناشيء عن حوادث المرور . وفيه مسائل	٦٤٢

الموضوع	الصفحة
المسألة الأولى : الحكمة من مشروعية كفارة القتل	٦٤٢
المسألة الثانية : في بيان القتل الموجب للكفارة في حوادث المرور	٦٤٤
١ - القتل العمد	٦٤٤
٢ - القتل شبه العمد	٦٤٧
٣ - القتل بالتسبيب	٦٤٩
المسألة الثالثة : حكم الكفارة في حال اشتراك سيارتين أو أكثر في حادث مروري موجب لها	٦٥١
المسألة الرابعة : في بيان حكم الكفارة فيما لو تعدد القتلى في الحادث المروري	٦٥٣
المسألة الخامسة : في بيان حكم الكفارة إذا تسبب الانسان في قتل نفسه في الحادث المروري	٦٥٤
المسألة السادسة : في بيان حكم الكفارة إذا كان المقتول في حادث المرور كافرا	٦٥٧
المسألة السابعة : في بيان خصال الكفارة	٦٥٩
المبحث الثالث : في بيان العقوبات التعزيرية المترتبة على حوادث المرور ومخالفاته ومقارنتها بما جاء عن فقهاء الاسلام في شأن التعزير	٦٦٥
المطلب الأول : في تعريف التعزير وسبب مشروعيته وحكم تنفيذه	٦٦٦
- الفرع الأول : في تعريف التعزير	٦٦٧
أولا : في اللغة	٦٦٧
ثانيا : في الشرع	٦٦٨

- الفرع الثاني : في أسباب مشروعية التعزير في الشريعة
الاسلامية ٦٧٢
- تتخصر في سببين :
- السبب الاول : ارتكاب المعاصي التي لا حد فيها
ولا كفارة ٦٧٢
- السبب الثاني : ارتكاب ما فيه ضررا للمصلحة العامة
أو النظام العام سواء في الحال أو
المستقبل ، وان لم يكن ذلك الفعل
معصية في نفسه ٦٧٤
- أدلة مشروعية التعزير للمصلحة العامة ٦٧٥
- العلة في تشريع التعزير للمصلحة العامة ٦٧٩
- أدلة مشروعية تعزير من أحدث في الطريق ما
يضر بالمارة ٦٨٠
- الفرع الثالث : في بيان حكم تنفيذ عقوبة التعزير ٦٨٤
- شروط وجوب التعزير ٦٩٢
- المطلب الثاني : في ذكر النصوص التعزيرية الواردة في نظام
المروء ٦٩٤
- أولا : الأفعال الجنائية وما ترتب عليها من عقوبات ت
تعزيرية في النظام ٦٩٤
- ثانيا : المخالفات المرورية وما يترتب عليها من عقوبات
تعزيرية في النظام ٦٩٦

الموضوع	الصفحة
(أ) : جدول مخالفات الفئة الأولى والتدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها حيالها :	٦٩٦
(ب) : جدول مخالفات الفئة الثانية والتدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها حيالها :	٦٩٨
(ج) : جدول مخالفات الفئة الثالثة :	٧٠٠
ثالثا : نص نظام المرور بشأن اتخاذ التدابير الإضافية	٧٠٢
رابعا : نص نظام المرور بشأن مضاعفة الجزاءات	٧٠٣
خامسا : الجواز بحجز المركبة .	٧٠٣
سادسا : في ما جاء في العفو عن العقوبة التعزيرية في نظام المرور	٧٠٣
سابعا : التحقيق في الحوادث المرورية	٧٠٤
ثامنا : ضبط المخالفات المرورية واستيفاء الغرامات المترتبة عليها	٧٠٤
تاسعا : تطبيق العقوبات المرورية	٧٠٤
المطلب الثالث : مقارنة العقوبات التعزيرية الواردة في نظام المرور بما جاء في الشريعة الإسلامية في شأن التعزير	٧٠٦
الفرع الأول : في بيان حكم اجتماع العقوبات التعزيرية الواردة في النظام مع غيرها من العقوبات المقدرة شرعا	٧٠٨
حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة القتل العمد المقدرة شرعا	٧٠٨
حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة الجناية على ما دون النفس عمدا	٧١٢

٧١٤	حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة القتل شبه العمد المقدرة شرعا
٧١٦	حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة القتل الخطأ المقدرة شرعا
٧١٨	حكم اجتماع عقوبة التعزير مع عقوبة الجنابة على ما دون النفس خطأ اذا كانت مقدرة شرعا
٧١٩	حكم تعزير مستعمل السيارة اذا نتج عن استعماله لها جنابة على النفس أو ما دونها خطأ
٧٢٣	الفرع الثاني : في حكم التعزير على المخالفات المرورية
٧٢٤	الفرع الثالث : في حكم التعزير بالمال
٧٣١	الفرع الرابع : في حكم الجمع بين عقوبتين تعزيريتين فأكثر
٧٣٣	الفرع الخامس : حكم وضع حد أدنى وحد أعلى لبعض العقوبات التعزيرية الواردة في نظام المرور
٧٤٠	الخاتمة
	الفهارس :
٧٤٤	فهرس الآيات
٧٥٠	فهرس الأحاديث
٧٥٨	فهرس الأعلام
٧٦١	فهرس المصادر والمراجع
٧٩٤	فهرس الموضوعات